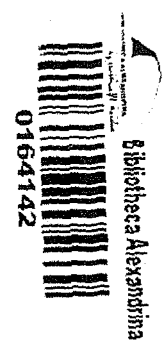
إدارة الأقاليم في مصر

١٨٠٥ - ١٨٨٢ م

دكتور
زين العابدين شمس الدين نجم
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات الانسانية ـ فرع البنات
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م



الناشر
دار الكتاب الجامعي
٨ شارع سليمان الحلبي بالقاهرة



إدارة الأقاليم في مصر

١٨٠٥ - ١٨٨٢ م

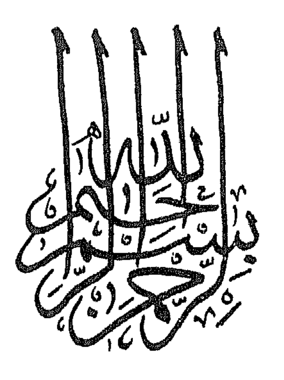
دكتور
زين العابدين شمس الدين نجم
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات الانسانية فرع البنات
جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

الناشر
دار الكتاب الجامعي
٨ شارع سليمان الحلبي بالقاهرة




بسم الله الرحمن الرحيم



تقـــديم

ان الاتجاه المعاصر فى الدراسات التاريخية ينحو نحو دراسة تطور المؤسسات والنظم الاجتماعية والادارية ليس فقط لأنها انعكاس لنظرية فى الحكم وانما أيضا لأنها جزء من تيار عالمى يؤثر بدرجة أو بأخرى فى تطور شعب من الشعوب .

ولهذا عنينا بدراسة التطورات الاجتماعية ونظم الادارة وهذا البحث ما هو الا محاولة من هذا القبيل فيتناول هذا البحث دراسة نظام ادارة الأقاليم فى مصر فى الفترة من عام ١٨٠٥ الى ١٨٨٢ .

ويعد بداية حكم محمد على لمصر بداية منطقيـــة لهذا البحث حيث اتجه فور توليته لحكمها الى اجراء التعديلات فى هيكلها الادارى وتنظيم ادارتها ووضع القوانين واللوائح للنهوض بها ولتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والادارية ، كما أن عام ١٨٨٢ يمثل خاتمة لهذا البحث حيث أوجد الاحتلال البريطانى نظما أخرى لادارة الأقاليم .

ويرجع اختيارى لهذا البحث الى عدة أسباب :

١ ـــ اقتصار الدراسات التاريخية لمصر الحديثة على معالجة تاريخها السياسى ثم امتد اهتمام الباحثين الى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى على حين لم ينل تاريخ النظم والادارة عامة وادارة الأقاليم خاصة قدرا كافيا من اهتمامهم .

٢ ـــ ان دراسة نظم الادارة بالأقاليم التى تشكل الهيكل الأساسى للدولة خليق بأن يبرز الكثير من أحوال البلاد وأوضاعها الاقتصـــــادية والاجتماعية ويوضح مدى تقدم نظم الحكم والادارة بها والأطوار التى مرت بها ادارة الأقاليم واتجاهها الى اللامركزية أو الادارة المحلية .

٣ — التغييرات الجذرية التى شهدتها نظم الادارة بالأقاليم والهيكل الادارى بها عما كانت عليه من قبل .

٤ — توفر المادة الوثائقية الأصلية بدار الوثائق ، ودار المحفوظات العمومية عن هذا البحث ، وتضم دار الوثائق مادة قيمة تفيد فى دراسة الأقاليم وادارتها وأحوالها وأطوارها وأوضاعها المختلفة وبخاصة مجموعة القوانين واللوائح والقرارات والأوامر اليومية ، ووثائق الادارة المحلية والوثائق السيادية وغيرها من الوثائق .

٥ — عدم دقة الأحكام والنتائج التى ذكرها أو توصل اليها بعض من تصدوا للكتابة عن هذه الفترة وخاصة فيما يتعلق بالوظائف الأساسية ، ودور « المصريين » فى وظائف الادارة بالأقاليم .

ولقد فرض الهيكل الادارى للأقاليم نفسه عند دراسة نظام الادارة فى الوحدات الادارية للأقاليم سواء الرئيسية منها أو الفرعية ، على حين عالجنا باقى الفصول وفق الموضوعات .

وجاءت ادارة المأموريات فى مقدمة التقسيمات الادارية للأقاليم بسبب الغائها على حين استمرت أو كادت باقى التقسيمات الادارية ومن ثم فقد بدأنا بدراسة الوحدات الرئيسية ثم أردفناها بدراسة الوحدات الفرعية .

ويحتوى هذا البحث على تقديم ، وأربعة أبواب مقسمة الى تمهيد واحد عشر فصلا ، وخاتمة .

الباب الأول بعنوان « **تقسيمات الأقاليم الادارية وأسلوب الادارة بها** » وقسمته الى تمهيد وفصلين :

تناولت فى **التمهيد** « **ادارة الأقاليم فى مصر قبل محمد على** » دراسة أحوال الادارة فى مصر فى الفترة التى سبقت تولية محمد على لحكم مصر وبخاصة فى القرن الثامن عشر ، مع توضيح التقسيمات الادارية للأقاليم والريف ونظم ادارتها .

ونظرا لأن دراسة الادارة فى الأقاليم تتطلب الالمام بالهيكل الادارى

لها فقد خصصت **الفصل الأول « التقسيمات الادارية للأقاليم فى مصر ١٨٠٥ — ١٨٨٢ »** لدراسة أساليب التقسيمات الادارية التى تقسم اليها الدول ، والأساليب التى انتهجتها الدول الأوربية وبخاصة فرنسا وانجلترا خلال تلك الفترة ، وأسس التقسيمات الادارية التى أجريت للأقاليم فى مصر منذ عهد محمد على وما طرأ عليها من تعديلات فى عهد خلفاءه وحتى أوائل عهد توفيق .

الفصل الثانى : « ادارة الأقاليم بين المركزية واللامركزية » تناولت فيه أسلوب اللامركزية الادارية للاقاليم ومقوماتها ومـــدى تميزها عن المركزية ، والاجراءات التى اتبعت لتحقيق مركزية الادارة بالأقاليم وتجميع كافة السلطات فى يد حاكم مصر المطلق ، والاشراف المباشر لمحمـد على على ادارة البلاد ومراقبة ما يدور بها ، وانشاء ادارات مركزية تشرف على الحكام والموظفين وسائر الأعمال والمحاولات التى ظهرت لارساء بعض الاجراءات اللامركزية فى ادارة الأقاليم ، والاجـراءات البيروقراطية بها وما عكسته هذه السياسة من مساوىء وما ترتب عليها من آثار .

الباب الثانى تحت عنوان : **« نظام الادارة فى الوحـــدات الادارية الرئيسية بالأقاليم وتطورها »** وقد قسمته الى ثلاثة فصول :

الفصل الثالث « ادارة المأموريات » أوضحت فيه مدى اهتمام محمد على بالاقاليم وادارتها ، ونظم ادارة المأموريات والجهاز الادارى بها ، ومهام المأمورين ووكلائهم وباقى الوظائف الأخرى . وحرص محمد على على اصلاح المأمورين الأتراك ثم اتجاهـــه الى تعيين المصريين فى ادارة المأموريات ، وأسلوب الادارة المركزية فى ادارتها وأسباب الغائها لتحـل محلها المديريات .

الفصل الرابع « ادارة المديريات والمحافظات فى عهد محمد على » خصص لدراسة نظام الادارة بها ومهام المديرين والمحافظين والأســلوب الذى اتبعه محمد على فى ادارتها وتعيينه المصريين مديرين بالأقاليم ، ونظام الادارة بالعاصمة والواحات ، ودواوين الأقاليم .

الفصل الخامس « تطور ادارة المديريات والمحافظات منذ نهاية حكم محمد على الى الاحتلال » تناولت فيه التعديلات الجوهرية والتغييرات فى

الهيكل الادارى للمديريات والمحافظات فى عهدى سعيد واسماعيل وتطوير نظم الادارة بها وترقى المصريين فى وظائف الادارة بالدواوين والأقاليم ، وأحوال دواوين الأقاليم .

الباب الثالث « نظام الادارة فى الوحدات الفرعية بالأقاليم وتطورها» وقسمته الى ثلاثة فصول .

الفصل السادس « ادارة الأقسام والمراكز » عرضت فيه للجهاز الادارى بالأقسام التى كانت تضم عددا من الاخطاط تبعا لمساحتها وامتدادها وزمامها ومهام نظار الأقسام والمباشرين وباقى الوظائف وما استحدث منها فيما بعد . والقواعد التى اتبعت فى عهد سعيد لتنظيم تولية المصريين لادارة الأقسام الى جانب الأتراك وموقف الفئات المختلفة من ذلك . كما تناولت التعديلات التى أدخلت على ادارتها فى عهد اسماعيل واختلاف نظام ادارتها فى الوجه البحرى عنه فى الوجه القبلى .

الفصل السابع « ادارة الاخطاط والقرى فى عهد محمد على » تناولت فيه مهام حكام وشيوخ الاخطاط وخلل الادارة بها وتعيين محمد على للمصريين فى ادارتها كما تناولت مهام القائمقام وشيخ البلد بالقرى وباقى الجهاز الادارى بها والقوانين واللوائح التى حددت اختصاصاتهم وسلطاتهم التى تجاوزوها وأوضحت الحركة العمرانية فى تعمير القرى والنهوض بها .

الفصل الثامن « تطور ادارة الاخطاط والقرى منذ نهاية حكم محمد على الى الاحتلال » وقد أبرزت فيه دور الأشخاص خلال كل عهد فى تعديل نظم ادارتها ومن ذلك تنظيم ادارة الاخطاط فى عهد سعيد بوضع قواعد تولية المصريين والأتراك لها ، وأوضحت الجهاز الادارى بالاخطاط التى تضم عددا من القرى ، والوظائف التى استحدثت أو ألغيت بها ، والمهام التى كلف بها حكام ومشايخ الاخطاط وباقى الوظائف . والاطوار التى مرت بها عملية تعيين وترتيب الشياخة بالقرى وما أدخله سعيد عليها من تعديلات ومدى تدخل الادارة المركزية فى عملية تعيين المشايخ والعمد والحركة العمرانية ببعض القرى وقواعد انشاء الكفور والعزب .

الباب الرابع « أجهزة ورجال الادارة فى الأقاليم » وقد قسمته الى ثلاثة فصول :

الفصل التاسع « أجهزة الادارة بين التنسيق والتداخل » أوضحت فيه مدى كفاءة العناصر الحاكمة وخاصة الأتراك وغيرهم وفقدهم لمقومات الحكم وطبيعة العلاقات فيما بين أجهزة الادارة بالاقاليم والأطر التى حكمت هذه العلاقة المتعددة الأطراف وما حدث فيما بينها من تداخل ، ومدى الاختلاف والائتلاف وأسباب ذلك وما يترتب عليها من آثار على ادارة الأقاليم والمصالح العامة والخاصة أيضا .

الفصل العاشر « الأصول الاجتماعية لرجال الادارة بالأقاليم » عرضت فيه للأساليب التى اتبعت لخلق طبقة ارستقراطية تركية تدين بالولاء لحكام مصر وتكون خير عون لهم وتتولى شئون الحكم والادارة فى كافة الوظائف ، وتناولت نشاط الارستقراطية وأملاكهم والأصول الاجتماعية للعناصر التى تولت ادارة الاقاليم من مختلف الجنسيات وأوضحت فيه صفات ومقومات رجال الادارة المصريين الذين تولوا ادارة البلاد ومكانتهم الاجتماعية وأصولهم ونشاطهم وملكياتهم ، ومدى تميزهم عن الكثيرين الذين حالت سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية دون توليتهم مناصب الادارة بالأقاليم والبلاد والقرى .

الفصل الحادى عشر « أجهزة الادارة بالاقاليم والأهالى » تناولت فيه الأطر التى حكمت العلاقة فيما بين أجهزة الادارة بالأقاليم والقائمين عليهما وبين الأهالى باعتبارهم ممثلين للحكومة المركزية فى الأقاليم ومن ثم فقد كانوا يعملون على ارضاء حاكم مصر بالتعسف فى تنفيذ الأوامر والقوانين واستغلال سلطاتهم ونفوذهم فى الزام الأهالى بتأدية كافة المطالب والمهام لتنفيذ السياسة الزراعية والاقتصادية والادارية والعمرانية للدولة وماترتب على ذلك من معاناة الأهالى وتكبدهم للمشاق وحرمانهم من كافة حقوقهم التى كان تمسكهم بها والخروج على حكامهم يعنى المزيد من العقاب والقهر، وأوضحت المراحل التى مرت بها روح المقاومة عند الأهالى وتصاعدها الى المقاومة المسلحة .

وقد اقتصرت فى دراسة أجهزة الادارة بالأقاليم على الادارةالمدنية(*)

(*) يقصد بها الادارة التنفيذية أو التى تتعلق بشئون الادارة العامة دون باقى الادارات الفنية مثل الهندسية أو الصحية .

أو التنفيذية فى الأقاليم دون الخوض فى دراسة الفروع التابعة للدواوين والمصالح أو الادارات الفنية .

وقد اعتمدت فى اعداد هذا البحث بصفة أساسية على الوثائق الأصلية المودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة والتى تضم وثائق الادارات المختلفة وغيرها من الوثائق وتشمل :

وثائق الادارة المحلية : وتحتوى على وثائق ديوان الداخلية والوثائق المتعلقة بالمديريات والمحافظات والضبطيات من سجلات ومحافظ باللغتين التركية والعربية ، وهى مصدر غنى لا يمكن اغفاله عند دراسة الأحوال الداخلية للبلاد وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والادارية والعمرانية . وقد قمت باعادة ترتيب سجلات هذا الديوان والوثائق المودعة فى المحافظ والتى يتوفر بها الكثير من الوثائق التركية التى يمكن عن طريق ترجمتها تحقيق فائدة أكبر للباحثين وكذلك قمت بالمشاركة فى اعادة ترتيب سجلات ومحافظ المديريات والمحافظات بدار الوثائق وتنظيمها وفهرستها لتيسير الاطلاع عليها . وقد اعتمدت بالاضافة الى وثائق ديوان الداخليـة على وثائق المديريات والمحافظات من سجلات ومحافظ ومنها : مديريات قبلى ، ومديرية روضة البحرين ، ومديرية الدقهلية ، ومديرية الشرقية ، ومديرية البحيرة ، ومديرية المنوفية ، ومديرية جرجا ، ومديرية الجيزة ومحافظات مصر (القاهرة) والاسكندرية ودمياطورشيد وضبطية مصر ، وتفتيش عموم الأقاليم وتفتيش أقاليم بحرى .

وثائق الادارة السيادية : وتشكل هذه الوثائق من سجلات ومحافظ تركية كانت أم عربية أهمية خاصة بالنسبة لوثائق الدار فمن غير الممكن اغفالها عند اعداد البحوث والدراسات الخاصة بتاريخ مصر الحـديث والمعاصر أيضا . وقد اعتمدت على وثائق المعية السنية ووثائق المجلس الخصوصى ، ووثائق ديوان خديوى وديوان عابدين ، وديوان المعاونة ، ووثائق مجلس الملكية ، ومجلس الأحكام ، ووثائق مجلس الوزراء والمحافظ الخاصة باللوائح والقوانين .

واعتمدت أيضا على الوثائق الخاصة مثل وثائق الثـورة العرابية ومحافظ الأبحاث وغيرها من الوثائق الأخرى الهامة والتى تدخـل ضمن

وثائق الادارات الخمس فى الدار ومنها وثائق ديوان الروزنامة ، ومحافظ الذوات وغيرها من الوثائق .

واستعنت بالوثائق المودعة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة ومنها سجلات شياخات القرى وبخاصة سجلات مديرية الغربية ، وملفات خدمة الموظفين ، وببعض القوانين واللوائح المودعة بمكتبة الدار . كما استعنت أيضا ببعض الوثائق المنشورة .

ورجعت أيضا الى العديد من الدوريات والمراجع والبحوث العربية والأجنبية .

ويسعدنى أن أتقدم بالشكر الى كل من عاوننى فى هذا البحث وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور/عبد الرحيم عبد الرحمن وأســـتاذى الدكتور/ عبد العزيز نوار الذى أدين له بالفضل الكثير .

والله ولى التوفيق .

دكتور

زين العابدين شمس الدين نجم



الباب الأول

نقسيمات الاقاليم الادارية وأسلوب الادارة بها

تمهيـــــــد : ادارة الأقاليم فى مصر قبل محمد على

الفصل الأول : التقسيمات الادارية للأقاليم فى مصر ١٨٠٥ — ١٨٨٢.

الفصل الثانى : ادارة الأقاليم بين المركزية واللامركزية



تمهيد

ادارة الأقاليم في مصر قبل محمد على

ان دراسة تاريخ مصر الادارى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وحتى الاحتلال تتطلب تعمقا فى الجذور التاريخية للنظام الادارى فى مصر ، تلك الجذور التى تمتد بصفة خاصة الى بداية العهد العثمانى عندما كانت مقسمة الى ٢٤ بكوية أو صنجقية (١) مسندة الى أتراك فى أول الأمر وبجانبهم المماليك ليتغلب هؤلاء المماليك فى أواخر القرن الثامن عشر على الادارة فى مصر .

وكانت الادارة العليا مشكلة من نائب السلطان أو الباشا ورؤساء الجند (الاوجاقات) (٢) على حين تولى المماليك حكم الاقاليم حتى أصبحت الامور فى نهاية القرن حكما ذاتيا فى يدهم وكان لكل من الولايات الخمس الكبرى (جرجا ، البحيرة ، المنوفية ، الغربية ، الشرقية) والكشوفيات عاصمة يقيم فيها البك أو الكاشف (٣) لسنوات معدودات (٤) وكانت لهم

---

(١) صنجقية : كلمة تركية مأخوذة من كلمة « صنجق » وتعنى اللواء أو العلم أو الراية ، وقد أطلقت على القسم من الولاية ، انظر محمد على الأنسى : قاموس اللغة العثمانية ، الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات ص ٣٠٠ .

(٢) هم وجاقات المتفرقة وجاوشان وجمليان وتفكشيان وجراكسة ومستحفظان وعزبان ، انظر حسين أفندى الروزنامجى : ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية المقالة الأولى ، مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ — ١٨٠١ ، تحقيق محمد شفيق غربال مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مج ٤ ج ١ مايو ١٩٣٦ ص ١٧ .

(٣) أطلق هذا اللفظ كاشف فى العهد المملوكى على من كانوا يتولون ادارة الأقاليم ، وفى العصر العثمانى أطلق على كل من حكام الأقاليم الادارية الصغرى ووكلاء الباشا الذين يديرون قرى الكشوفية المخصص دخلها للباشا . انظر د. ليلى عبد اللطيف ، الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ ص ٣٩٣ ، وحول مدلول هذا هذا اللفظ . انظر عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ج ١ ط ٤ مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٥ ص ١٦ .

(٤) ج.دى شابرول : دراسات فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين مجلد ١ وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ط ١ ، القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٠٣ .

سلطات واسعة ولكن يقيدها الدواوين الاقليميـــة التى تضم ضـــباط او جوربجية وحدات الاوجاقات فى الاقاليم (٥) .

وكان حـــكام الاقاليم يختارهم الباشـــا من بين أغـــوات الاوجاقات وأمراء المماليك ، وغالبا ما كانت تحدث تغييرات جوهرية بينهم بعد تولية كل باشا (٦) وعلى حين حكم الصناجق الاقاليم الادارية الهامة (٧) فان الأقاليم التى عرفت بالكشوفيات كان يتولى ادارتها كاشف وهـــو أمـــير مملوكى من الدرجة الثانية لم يرق بعد لرتبة « الصنجق » التى كانت تضفى على حاملها بعض الامتيازات وكان الامراء المماليك يسعون دائما لجعل الصناجق من أولادهم وأتباعهم (٨) وكان على هؤلاء الحكام الاهتمـــام بصيانة الجسور والطرق وتطهير الترع والاهتمام برى الاراضى والمحافظة على الامن وحماية الفلاحين من هجمات البدو وغيرهم وفض المنازعات بين الاهالى فضلا عن الادارة المالية للولاية . أما الثغور (الاســـكندرية ودميـــاط ورشيد والسويس) فقد تولى ادارتهـــا القبودانات الذين كان عليهم حفظ القلاع وادارة البنادر وتحصيل العوائد والرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم واقامة العدل بين الاهالى . (٩)

واشتهر من بنادر الولايات حينئذ المحلة الكبرى والمنصورة وبلبيس باعتبارها عواصم للاقاليم ومقرا لاقامة حكام الولايات وقد رتب فيهـــا السلطان أوجاقات سبعة وجوربجية ومتولية وكذلك بنادر محلة مرحوم ودمنهور والجيزة أما بنادر سمنود وزفتى ومنية (ميت) غمر فكانت من غير أوجاقات على حين كان ببنادر الفيوم وبنى ســـويف والمنية (المنيا) أوجاقات وجوربجية . (١٠)

---

(٥) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مستهل القرن التاسع عشر ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٧ ص ١٨ .

(٦) د. عراقى محمد يوسف : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ط ١ دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ ص ٢٦٠ .

(7) Holt, P. N. : The Pattern of Egyptian Political History 1517 — 1798 in political and change in Modern Egypt, London, 1968 p. 83.

(٨) د. ليلى عبد اللطيف : المرجع السابق ص ٣٩١ .

(٩) حسنى أفندى الروزنامجى : ترتيب الديار المصرية ص ص ١٤ — ١٦ .

(١٠) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق ص ٣٦ .

وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت مصر مقسمة الى أربعة عشر ولاية سبع منها فى الوجه البحرى ، وسبع فى الوجه القبلى ويتكون الوجه البحرى من ولايات الشرقية والمنصورة والبحيرة وقليوب والغربية والمنوفية والجيزة والقبلى من البهنساوية والاشمونيين ومنفلوط وجرجا وأطفيح و « الواحات » والفيوم (١١)

ويلاحظ على هذا التقسيم أن ولاية الجيزة تقع ضمن ولايات الوجه البحرى ، كما يلاحظ أيضا أنه ليس هناك تحديد دقيق لعدد القرى التى تتكون منها الاقاليم فى ذلك الوقت . وقد ارتفع عدد الاقاليم فى السنوات الاخيرة من القرن حيث بلغت ١٦ اقليما نصفها فى الوجه القبلى وهى طيبة وجرجا وأسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم وأطفيح والجيزة ، ونصفها فى الوجه البحرى وهى قليوب والمنصورة ودمياط والغربية ومنوف ورشيد والبحيرة . (١٧)

وفى عام ١٧٩٩ م قام الجنرال كليبر بتعديل هذا التقسيم حيث قسمت مصر الى ثمانية أقاليم هى : اقليم طيبة أو قنا ويتبعه جرجا وأسيوط وعاصمته أسيوط واقليم المنيا ويتبعه بنى سويف والفيوم وعاصمته بنى سويف ، والقاهرة ويتبعها الجيزة والقليوبية ، والشرقية ويتبعها السويس والعريش وعاصمتها بلبيس والاسكندرية ويتبعها البحيرة ورشيد وعاصمتها الاسكندرية ، واقليم دمياط والمنصورة وعاصمته دمياط ، واقليم الغربية وعاصمته سمنود ، واقليم المنوفية وعاصمته منوف (١٣) وقد عين كليبر لحكم هذه الاقاليم قادة فرنسيين وبذلك حل هؤلاء القواد محل البكوات والمماليك والكشاف ، وعهد اليهم بحفظ الامن وبشئون الدفاع . (١٤)

وعممت الدواوين فى أقاليم مصر تنفيذا لامر بونابرت فى ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨ ، وكان كل ديوان يتألف من سبعة أعضاء لادارة مصالح

---

(١١) نفسه ، ص ص ٣٢ ، ٣٣ .

(١٢) محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الأول دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٤/٥٣ ص ص ٧٢ ، ٧٣ .

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ج ٢ ط ٣ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ ص ١٠٧

(١٤) د. شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦١ ص ١٨ .

الاقاليم ونظر الشكاوى وفض المنازعات ومراقبة المفسدين والخطـرين ومعاقبتهم وحفظ الامن داخل القرى وبين القرى المجاورة . أما الادارة المالية فقد عهد بها الى « مباشر » ومعه وكيل فرنسى لجبـاية الاموال والضرائب وكافة الايرادات (١٥) . وفى ٢٠ أكتوبر من نفس العام صار الديوان يتألف من تسعة أعضاء ينتخبون بمعرفة جمعية عمومية مؤلفة من علماء وأئمة ومشايخ البلاد وأكابر وأعيان التجار والصناع الذين يعينهم قومندان الاقليم ولكل ديوان الرئاسة فى الاشراف على القضاة ومشايخ البلاد على أن يرأس ديوان القاهرة دواوين الاقاليم (١٦) وقد ألغى مينو هذه الدواوين وجعل على رأس كل اقليم قائدا فرنسيا (١٧) .

أما التقسيم الادارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر فقـد تمثل فى القرية المصرية باعتبارها القاعدة الأساسية للتقسـيم الادارى المالى ووحدة تنظيم المجتمع الريفى الذى يرتكز على الزراعة . وكانت كل قرية أو مجموعة من القرى تمثل وحدة ادارية تسمى (مقاطعة) أو (ناحية) وكان عددها عام ١٣١٥ م ، ٢٣١٦ قرية منها ١٦٣٧ ناحية بالوجه البحرى و ٦٧٩ بالوجه القبلى . وليس هناك تحديد دقيق لعدد القرى فى نهاية القرن الثامن عشر (١٨) .

ونظرا للنزاعات التى كانت تحدث بين القرى المتجاورة ومنعـا للاعتداءات فيما بينها وحسما لهذه النزاعات فقد جعل العثمانيون لكل بلد

---

(١٥) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ج ١ ص ١٠٠ .
(١٦) نفسه ، ص ٣٦٧ .
(١٧) د. شفيق شحاته ، المرجع السابق ص ٣٦٧ .
(١٨) ذكر جومار أحد علماء الحملة الفرنسية أسماء ٢٩٦٧ قرية ، وقد قدرها العمال الفرنسيون بـ ٣٣٤٧ قرية ، وقيد راسمو الخريطـة الفرنسية الكبرى أسماء ٣٥٥٤ قرية . وطبقا لما أورده حسين أفنـدى الروزنامجى فقد قدر عدد القرى فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر بنحـو ٣٩٢٠ قرية اعتمادا على أن عدد الأقاليم ١٤ (أربعة عشر أقليما) يضم كل منها نحو ٢٨٠ قرية (درجة) ومن واقع دفاتر الالتزام ودفاتر الترابيع فقد تمكن أحد المؤرخين من اجراء احصاء لعدد المقاطعات بأنواعها الخـراج والحماية فى الولايات — فيما عدا الجيزة والواحات — وقد توصل الى أن عدد القرى يبلغ نحو ٣٦١٠ قرية وهو رقم يكاد يقارب الارقام التى ذكرها علماء الحملة الفرنسية وحسين افندى الروزنامجى . حول هذه الاحصاءات وكيفية التوصل لعدد القرى من خلال المقاطعات بأنواعها ومدى صحة هذا الافتراض انظر : د. عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى فى القـرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٤ ص ص ٧ — ١٣ .

"Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)"

قدرا معينا من الافدنة ذات حدود أربع معينة ، وقدر للفدان أربعمائة قصبة مقاسا ثابتا وفصل بين كل بلد بحد معلوم كجسر أو حوض أى فواصل ظاهرة (١٩) .

وكان الملتزم (٢٠) موكلا بادارة القرية وتنظيم شئونها وكان يعمل تحت أمرته قائمقام يمثله هو وموظفون يختارهم . وقد أوجدت هذه الوظائف وحددت اختصاصانها بمقتضى لوائح وضعت من قبل السلطات العثمانية . ويتكون الجهاز الادارى من « الشيوخ » و « الشاهد » و « الصراف » و « الخولى » و « المشد » و « الخفراء » و « الوكيل » و « الكلاف » . وكان الشاهد والخولى يختاران من بين أبناء القرية .

وكان على الشيخ اتمام جرف الجسور وخلاص مال الملتزم من الفلاحين وتسليمها له وحفظ الامن بالقرى وتنظيم عمليات الرى والاشراف على تنفيذ أحكام قاضى الشرع ومشاركته فى انهاء المنازعات والاشراف على عمليات مسح الاراضى فى مناطقهم وبخاصة فى الصعيد ، والمشاركة فى توزيع الضرائب على الفلاحين والمساعدة فى جمعها . أما الشاهد الذى كان الفلاحون يختارونه بموافقة الملتزم فكان يختص بتسجيل طبيعة ومساحة كل العقارات بالقرية التى تكون زمامها وأسماء سكانها وملكياتهم فى « سجل الشاهد » وأسماء الفلاحين الذين يزرعون أرض القرية وحصصهم والمال المقرر على كل منهم ، وكان له دوره أيضا — مثل المشايخ — فى انهاء المنازعات فيما بين الأهالى أو فيما بينهم وبين الملتزمين . وكان

---

(١٩) ابراهيم زكى : الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على ، المطبعة العصرية ، القاهرة ، د.ت ص ٢٦ .

(٢٠) كان الملتزم يحل محل الحكومة بصفته مالك الارض فى القريةحيث كانت تسلمه وثيقة تثبت التزامه . وكان ينفذ فى الأهالى جميع حقوق السيادة العليا . وكان له أرضا تسمى (الأوسية) يسخر الفلاحين فى زراعتها لحسابه فضلا عن الأراضى التى يعطى الملتزم حق الانتفاع بها للفلاحين ولهم أن يهبوا أو يبيعوا هذا الحق لان الملتزم يظل المالك الفعلى لها ما دام له الحق فى تصعيد ضريبتها أو تخفيضها وما دام قادرا على منحها أو بيعها لملتزمين آخرين ، ويصبح لاولاده حق الانتفاع بها من بعده وانه مخول ضمها الى أعيانه الخاصة اذا مات الفلاح الواضع اليد عليها بلا وارث خلافا للحال فى سائر مملوكات الفلاح كبيته ومنقولاته وماشيته التى تؤول لبيت المال لمزيد من التفاصيل أنظر يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية مطبعة المقتطف والمقطم ، القاهرة ١٩٢٦ ص ص ١٣ ، ١٤ .

الصراف (القبطى) يعين بواسطة المباشر أو الملتزم ويختص باستلام الدخل وتسليمه الى الملتزم أو الوكيل وحضور عمليات المسح وتسجيلها. أما الخولى فكان يشرف على زراعة أرض الوسية « التابعة للملتزم ويقوم بفض المنازعات الخاصة بحدود كل تكليف أو أثر بالقرية وفصل دعاوى الفلاحين الخاصة بالطين والزراعة لمعرفته لكل ما يتعلق بها وكذلك الاشراف على الجسور وكان يشارك المشايخ فى عملية توزيع الارض على الفلاحين ونظر مطالبهم واحتياجاتهم والاشراف على الزراعة وشئون الرى . وقد أصبحت هذه الوظيفة شبه وراثية ، وكان المشد يقوم باحضار الفلاحين الى الديوان وقت طلب المال ، وتنفيذ العقوبات التى يوقعها الملتزم عليهم عند التوقف عن دفع الضرائب أو الامتناع عن زراعة أرضه . أما الخفراء فكان عليهم منع السرقات والجرائم وتنفيذ أوامر المشد فى المناداة بالخروج للعونة (السخرة فى الاشغال العامة) وغيرها من الاوامر على حين كلف الوكيل أو القائمقام بتسجيل كمية الغلال المودعة لديه ودفع أجور الفلاحين عند تأجيرهم لزراعة الارض وكان ينوب عن الملتزم فى كثير من الامور ، كما كان يحصل على أجر من طرف الملتزم نظير خدماته للملتزم . أما الكلاف فكان عليه العناية بمواشى الملتزم وقطعانه (٢١) .

ولم تكن ادارة القرى فى العصر العثمانى على شاكلة واحدة فقد اختلفت فى الصعيد عنها فى الوجه البحرى . فعلى حين أن ادارة قرى الكشوفية فى الصعيد كانت منفصلة عن أرض الالتزام ويديرها كشاف من الموظفين المماليك من الدرجة الثانية أى دون رتبة البكوية ، فان ادارة الكاشفيات الصغيرة فى الوجه البحرى تولاها كشاف مماليك . وبينما كان يطلق على من يقوم بتحصيل الاموال « الصراف » فى الوجه البحرى كان

---

(٢١) حول هذه الوظائف والاختصاصات ومكانة شاغليها فى القرية ، انظر حسين أفندى الروزنامجى ترتيب الديار ص ٤٠ ، استيف ، الكونت : النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية مجلد ٥ وصف مصر ترجمة زهير الشايب ط ١ مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٧٩ ص ص ٧٢ — ٧٤ ، هيلين آن ريفلين ، المرجع السابق ص ص ٤٨ — ٥٣ د . عبد الرحيم عبد الرحمن المرجع السابق ص ص ١٩ — ٣٦ ، د. محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٤ ص ٢٨ .

Shaw, S. J. : The Financial and Administrative organization and Development of Ottoman Egypt 1517 — 1798 p. UP 1962. pp. 55 — 57.

يسمى فى الوجه القبلى « العامل » أو « القابض » . كما أن عملية المساحة فى الصعيد كانت تقوم مقام سجل الشاهد فى الوجه البحرى . وكانت أراضى القرى فى الصعيد على الشيوع أى أن أطيان البلاد لم تكن مقسمة الى تكاليف قائمة بذاتها يمتلك كل فلاح تكليفا خاصا به (أثرا) كما هو الحال فى الوجه البحرى ، وكذلك الحال بالنسبة لاراضى الملتزمين (الاواسى) فقد كانت أرض الاثر والاواسى عرضة للتغيير كل عام . أما موظفى القرية ورجال الادارة فكانت واجباتهم مماثلة تماما لامثالهم فى الوجه البحرى (٢٢) .

واتسم التقسيم الادارى لمصر فى العصر العثمانى بعدم الاستقرار فقد أجريت عليه عدة تعديلات ارتبطت بتعديل زمام هذه الوحدات أى أنه كان ذا طابع مالى ، مثل التعديل الذى أجرى فى بداية الحكم العثمانى (٩٣٣ هـ/١٥٢٦ م) الذى عرفت دفاتره باسم الترابيع ، ثم أدخلت عليه تعديلات أخرى فى نهاية القرن السادس عشر (٩٧٧ هـ / ١٥٦٩ — ١٥٧٠ م) . وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر (١١٠٦ هـ / ١٦٦١ م) حين برزت جرجا كاحدى الولايات الكبرىواختفت أسماء ولايات أخرى مثل أسيوط وابريم (٢٣) واستمرت التعديلات طوال العصر العثمانى وحتى مجىء الحملة الفرنسية كما مر بنا .

وعلى ضوء ما سبق فانه يمكن القول أن أجهزة الادارة فى أقاليم مصر وبخاصة فى القرى التى ارتبطت تماما بالنظام الاقتصادى الذى كان متبعا فى مصر فى ذلك العهد وهو نظام الالتزام . فكانت جميع أجهزة الادارة وموظفيها فى خدمة هذا النظام وكان الملتزم يستخدم هؤلاء الموظفين الذين كان أغلبهم من خارج القرية لخدمته .

وعلى ذلك فان ادارة الاقاليم فى مصر فى هذا العصر لا تمثل الاهالى ولا تعبر عنهم ، حتى أن المشايخ الذين كانوا يأتون منذ عهود طويلة باختيار الاهالى ورغبتهم فانهم صاروا فى عهد مينو يتم تعيينهم (٢٤) .

---

(٢٢) د. ليلى عبد اللطيف : المرجع السابق ص ٤١١ .

(٢٣) د. عبد الرحيم عبد الرحمن : المرجع السابق ص ص ١٤ ، ١٧ .

(٢٤) كان الأهالى يختارون مشايخ القرى وفقا لتقاليد عريقة فى القدم وفى أغسطس عام ١٨٠٠ أصدر الجنرال مينو قرارا يخول بمقتضاه القائد العامحق تعيين مشايخالبلاد لمدة سنةقابلة للتجديد ، وقد أخضع هذا القرار مشايخ البلاد لرقابة مفتشى الأقاليم ، انظر د. شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر ، ص ص ١٨ ، ٣٦٦ .

وبذلك فانه لا يمكن القول أن ادارة الاقاليم فى ذلك الوقت قد اتسمت باللامركزية كما أن المركزية ظلت سمة لادارة الولايات أو الاقاليم والبنادر أيضا لانه لم يكن يحكمها مصريون من أبنائها بل كان يحكمها المماليك ولم تتمتع الدواوين بالاقاليم بتمثيل من يحكمونهم . ذلك لان السلطات المركزية تركزت فى أيدى الوالى والصناجق وكبار المماليك والكشاف وغيرهم من الموظفين الذين كانوا يمثلونهم أكثر من تمثيلهم للاهالى الذين عانوا من استبداد حكامهم المشغولين بصراعاتهم وأطماعهم .

الفصل الأول

التقسيمات الإدارية للأقاليم في مصر
١٨٠٥ ـ ١٨٨٢

* التقسيمات الادارية للأقاليم فى مصر فى عهد محمد على :

المحافظـــات — الولايات

الأخطاط والأقسام

المـــأموريات — تعديلات الاقسام والقرى

المديريات

* تعديلات أخرى فى القسيمات الادارية
* التقسيمات الادارية للأقاليم فى عهد عباس
* التقسيمات الادارية للأقاليم فى عهد سعيد
* التقسيمات الادارية للأقاليم فى عهد اسماعيل
* التقسيمات الادارية للأقاليم فى عهد توفيق
* أثر العوامل الطبيعية فى تقسيم الأقاليم .



أعقب تولية محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥ اتجاهه الى وضع نظام ادارى للبلاد يحقق له الانفراد بحكمها وبسط سيادته على الاقاليم ومن ثم فانه اتجه الى ايجاد تقسيم ادارى للاقاليم (١) .

التقسيم الادارى للأقاليم فى مصر فى عهد محمد على :

المحافظـــات :

أعتبرت المدن الكبرى والثغور أقساما ادارية مستقلة فأطلقت على دمياط والاسكندرية فى سنة ١٨٠٧ ورشيد والسويس أسماء محافظات (٢)

---

(١) تتنوع أساليب تقسيم الدول لاغراض الادارة المحلية وهى الأسلوب الكمى ، والوظيفى ، والطبيعى ، ويرتكز الأسلوب الكمى على تقسيم الدولة الى وحدات متساوية فى المساحة أو الحجم وهو أسلوب تحكمى وقد أخذت به فرنســـا وبدءا من عام ١٨٧٠ قسمت الى مـــديريات أو محافظـــات Departments وكل مديرية الى كميونات Cummunes تقسم بدورها الى مراكز Arrondissement تعد أحد أقسام المديرية . أما الاسلوب الوظيفى فيقوم على ادارة الخدمات المحلية فى النطاق الملائم لها فتقسم الى وحدات للخدمات وقد طبق فى انجلترا خـــلال الفترة من عـــام ١٨٣٢ حتى ١٨٨٨ حيث أنشىء الى جانب الوحدات المحلية التقليدية وحدات للخدمات وقد أخذت الولايات المتحدة بهذا الأسلوب فى نظام الحكم المحلى ، على حين يعترف الأسلوب الطبيعى بالمجتمعات القائمة فى الريف والحضر كوحدات أساسية للادارة المحلية ويحقق هذا التقسيم قيام وحدات اجتماعية حقيقية وتنمية الولاء والانتماء المحلى ويؤخذ به فى جميع نظم الادارة المحلية تقريبا . وبذلك يتضح اختلاف أسلوب ادارة الاقاليم فى فرنسا عنـــه فى انجلترا والولايات المتحدة لمزيد فى التفاصيل انظر يوسف الحسن : دراســـات فى الادارة والحكم المحلى ص ٩٣ وما بعدها ، ومحمود عاطف البنا ، نظم الادارة المحلية ص ص ٩٠ — ٩٩ ، د . ظريف بطرس : مقومات الادارة المحلية ، ص ص ٢٢٦ — ٢٢٩، د. صلاح صادق : الحكم المحلى فى فرنسا ص ص ٤٢٢ ، ٤٣٣ ،

Lipman, V.D, Local Government Areas 1834 — 1945. pp. 305 — 306.

(٢) أطلقت المحافظات فى ذلك الوقت على المدينة التى على شاطىء البحر — ما عدا القاهرة (مصر) — ولها توابع وضواح ويديرها محافظ يتبع نظارة الداخلية ، أنظر الكشاف للديار المصرية ص ٤ .

فى سنوات ١٨١٦ ، ١٨٢٠ على التوالى (٣) وقد خضعت الاسكندرية لسلطة الوالى خضوعا مباشرا (٤) .

الولايات :

فى عام ١٨٠٨ قسمت الاقاليم فى مصر الى سبع ولايات : أربع منها بمصر السفلى (الوجه البحرى) وواحدة بمصر الوسطى واثنان بمصر العليا (الوجه القبلى) . وكانت الولاية الاولى فى الوجه البحرى تشمل البحيرة والقليوبية والجيزة . أما الولاية الثانية فشملت المنوفية والغربية، ثم ولاية المنصورة (الدقهلية) وولاية الشرقية . أما ولاية مصر الوسطى فكانت تضم بنى سويف والفيوم والمنيا . أما ولايتا مصر العليا فكانت الاولى من شمال قنا الى جنوبى المنيا والثانية من وادى حلفا الى قنا (٥) .

الاخطاط والأقسام

نظرا لاتساع الولايات التى قسمت اليها مصر ، وبعد عمل مساحة الاطيان ، وتعيين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى (٦) وتحقيقا لوصول قبضة الحكومة المركزية الى كافة أنحاء البلاد ففى عام ١٨١٣ قسمت الولايات الى أخطاط يشمل كل خط منها عددا من القرى . وقسمت الولايات الى أقسام يضم كل قسم عددا من الاخطاط . ففى عام ١٢٣٦ / ١٨٢٠ — ١٨٢١ أمر محمد على بتقسيم ولاية البهنسا الى نصفين يقسم كل نصف الى قسمين وكذلك تقسيم ولاية الاشمونين الى أربعة أقسام وذلك بعد اعادة مساحة الاطيان فى الوجه القبلى . وفى عام ١٢٣٨/

---

(٣) انظر محافظ أرقام ١ من محافظات دمياط والاسكندرية ورشيد والسويس ، وثائق بدون فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٢٢/٣/٧/١٨٠٧ ، وفى ٢٥ رجب ١٢٢٢/٢٨/٩/١٨٠٧ ، وفى ٦ جمادى ثان١٢٣١/٤/٥/١٨١٦ وفى ١٩ شعبان ١٢٣٥/١/٦/١٨٢٠ وقد ذكر أحمد فتحى زغلول أنه فى عام ١٢٢٥/١٨١٠ صارت الاسكندرية ودمياط محافظات مستقلة ، انظر المحاماة ص ٦٦ وذكر أمين سامى انها تأسست فى عام ١٨١٧ انظر تقويم النيل ج ٢ ط ١ ص ٢٦٥ .

(٤) د. شفيق شحاته : التاريخ العام للقانون فى مصر ، ص ٣٦٧.

(٥) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مكتبة النهضةالمصرية القاهرة ١٩٥١ ص ٦١٩ .

(٦) ابراهيم عامر : الارض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٨، ص ٧٨ .

١٨٢٢ — ١٨٢٣ قسمت ولايات الشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة الى أقسام أيضا (٧) .

وبذلك أوجد محمد على تقسيما اداريا جديدا للاقاليم فى مصر بتقسيمه الولايات الى أقسام تضم بدورها عددا من الاخطاط — يزيد عددها أو يقل تبعا لحجم ومساحة كل ولاية وكثافتها السكانية وعدد القرى التى تضمها هذه الاخطاط — مكنه من بسط سيطرته على كافة الاقاليم لتنفيذ أوامره وتحقيق سياسته الاقتصادية والعمرانية (٨) .

ويتبين من الوثائق (٩) أن الاقسام والاخطاط التى قسمت اليها الاقاليم فى مصر فى عهد محمد على كانت على هذا النحو :

الولاية أو الناحية	الاقسام	عدد الاخطاط	ملاحظات
الجيزة	الجيزة		٤ أخطاط
	البدرشين		٤ أخطاط
المنوفية	المنوفية		٤ أخطاط
	ابيار		منوف ٤ أخطاط
	أشمون		
	مليج		٤ أخطاط
القليوبية	القسم الأول		قليوب ٣ أخطاط
	القسم الثانى		بنها ٣ أخطاط
	القسم الثالث		طوخ ٣ أخطاط
الشرقية	القسم الأول	٤ + بلبيس و١٨ بلدا أخرى	

(٧) محمد رمزى : القاموس الجغرافى القسم الأول البلاد المندرسة مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٤/٥٣ ص ٣٣ .

(٨) دار الوثائق محافظ الأبحاث محفظة ١٢٥ وثيقة فى جماد ثان ١٨٢٦/٢٣/١٢٤١ .

(٩) دار الوثائق القومية : دفتر أسماء بلاد القطر المصرى .

(١٠) لم يرد بالدفتر السابق ذكر أخطاط بعض الأقسام ومن ثم فقد اعتمدنا فى ذكرها على الدكتور محمد فؤاد شكرى : بناء دولة ، وان كان هناك بعض الاختلافات فيما أورده وما جاء بهذا الدفتر ، انظر المرجع المذكور ص ص ٦٢٤ ، ٦٢٥ .

(١١) لم يرد ذكر هذا القسم فى « المرجع السابق » وأورد قسم سبك وبه ٤ أخطاط .

(١٢) البلاد الخالية من اسم للخط وذكرت معا تجنبنا اعتبارها خطا وعدها ضمن الاخطاط لعدم ذكر اسم لهذا الخط .

الولاية أو الناحية	الاقسام	عدد الاخطاط	ملاحظات
الشرقية	القسم الثانى	٤	
	القسم الثالث	٤	
	القسم الرابع	٥	
البحيرة	البحيرة	٦	
	شبراخيت	٣ + شبراخيت و١٦ بلدا أخرى	
	النجيلة	٥ + النجيلة و١٦ بلدا أخرى	
نصف ثانى غربية	طنطا	٥	
	الجعفرية	٥	
	زفته جواد	٤	
نصف أول غربية	المحلة	٥	
	نبروه	٤	
	كفر الشيخ	٤	
	فوه	٦	
المنصورة	ميت غمر		٤ أخطاط
	المنصورة		٥ أخطاط
	السنبلاوين		٤ أخطاط
	محلة دمنه		٤ أخطاط
(نظارة خليل بك	محافظ دمياط)	٢ (شربين وطلخا)	
الدقهلية (وتضم بلادا من الدقهلية وتوابعها وشطوط دمياط)			

(١٣) كانت ادارة هذه البلاد تتبع محافظة دمياط وقد أطلق على هذه البلاد بالاضافة الى بلاد أخرى فيما بعد اسم بلاد الأرز وقد ذكر الدكتور محمد فؤاد شكرى أن دمياط كانت تشمل دمياط وفارسكور والمنزلة وبكل منهم ٣ أقسام ، انظر المرجع السابق ص ٦٢٥ .

أقاليم ونواحى (١٤)	الأقســــام	عدد الأخطاط	مــلاحظات
اقليم وسطانية(١٥)	قسم أول		لم يذكر أخطاط بهذه الأقسام
	قسم ثان		
	قسم ثالث		
	قسم رابع		
اقليم منيه (١٦)	قسم أول قسم ثان		
——— (١٧)	قسم أطفيح		
أقليم فيــوم	قسم أول قسم ثان		
أسيوط (حكومة) :	ملــوى منفلــوط		
	ســيوط	٤ + بلاد أخرى	
نواحى قنـــا	قسم ثان	٥	
نواحى اسنا	قسم ثالث	٨	
نواحى أصوان(١٨) نواحى بريـــم			

(١٤) لم ترد الأقاليم الوسطانية والأقاليم القبلية مقترنة باسم ولايات مثل الأقاليم البحرية .

(١٥) ذكر د. فؤاد شكرى أن بنى سويف كان بها قسمان هما بوش وبنى سويف أنظر المرجع السابق ص ٦٢٥ .

(١٦) أورد الدكتور محمد فؤاد شكرى أن المنيا بها قسمان هما المنيا ومنفلوط وأن بها ٤ مراكز هى الأشمونين والمنيا وملوى ومنفلوط وليس صحيحا أن أقاليم الوجه القبلى قد قسمت الى مراكز سواء فى عهد محمد على أو فى عهد أبنائه لأن ذلك لم يتم الا فى عام ١٨٩٠ م .

(١٧) ورد هذا القسم فى أعقاب اقليم المنيا ولكنه لا يتبعها .

(١٨) جاءت نواحى أصوان وبريم بالدفتر السابق دون ذكر للأقسام أو الأخطاط .

ويعتقد أن هذا التقسيم لم يتم أو ينفذ وفق الاسس والاساليب التى يجب العمل بها عند التقسيم الادارى للاقاليم أو الوحدات المحلية . وذلك لأن بعضا من الاخطاط كانت تتوزع قراها بين قسمين مختلفين ، فقد توزعت قرى خط زنكلون بين القسمين الاول والثانى بولاية الشرقية وتوزعت بلاد خط الوادى بين الاقسام الاول والثالث والرابع بنفس الولاية (١٩) .

ويعنى ذلك أن هذا التقسيم لم يتم دراسته دراسة كافية مما يترتب عليه صعوبة أداء أجهزة الادارة بهذه الاقاليم لمهامها الادارية والامنية عامة والمالية خاصة ، كما يؤدى الى تشتيت أهالى هذه البلاد بين تبعيتهم لهذه الاقسام المختلفة بدلا من تبعيتهم لقسم واحد يكونون مسئولين جميعا أمامه . وما يستتبع ذلك من المشاق والمصاعب فى كافة شئونهم وخاصة الرى والزراعة والقضاء وغيرها .

كما أن توزيع القرى على الاخطاط لم يراع فيه أيضا أيا من هذه الاساليب فعلى حين تكون خط بردين من قريتين فقد تكونت أخطاط أخرى من أكثر من ثلاثين قرية بل ان خط ههيا بنفس الولاية (الشرقية) كان يتكون من ٤١ قرية . كما كان هناك تفاوتا كبيرا فى عدد القرى التى يتكون منها الاقسام التى قسمت اليها الاقاليم وعلى سبيل المثال كان القسم الثانى بالفيوم يضم ٣٧ قرية بينما قسم اسنا يضم نحو ٢٠٧ قرية . أما أعداد الاخطاط داخل الاقسام فقد تراوح بين خطين الى ثمانية أخطاط (٢٠) .

ومع كل ذلك فان هذا التقسيم يعد أول تقسيم للاقاليم فى مصر قسمت فيه الى أقسام وأخطاط فقد تم تقسيم بعض الولايات أو الاقاليم الواسعة النطاق الى نصفين قسم كل نصف بدوره الى عدد من الاقسام مثل الغربية .

وفيما يتعلق بأسماء الاقسام فانه يلاحظ أن بعضا من الاقسام اتخذت من أسماء أكبر وأشهر البلاد التى تتكون منها مثل أقسام ولايات الجيزة والمنوفية والقليوبية والبحيرة وغيرها . وهناك أقساما أخرى لم

---

(١٩) دار الوثائق القومية : دفتر أسماء بلاد القطر المصرى .

(٢٠) دار الوثائق القومية : المصدر السابق .

تحمل أسماء بلادها واتخذت أرقاما عددية مثل أقسام ولايات الشرقيـــة والقليوبية والاقاليم الوسطى وغيرها . كما يلاحظ أيضا اختفاء اسم ولاية جرجا التى كانت من الولايات الخمس الكبرى فى العصر العثمانى .

المأموريات :

أدخل تعديل على هذا التقسيم فى عهد محمد على . ففى ١١ مارس عام ١٨٢٦ تم تقسيم الولايات أو الاقاليم الى مأموريات بلغ عددها ٢٤ مأمورية . ويبدو أن ذلك كان لتحقيق مزيد من المركزية والسيطرة على ادارة الاقاليم عن قرب والعمل على النهوض بشئون البلاد الاقتصادية وخاصة فى مجال الزراعة وادارة الاقاليم المالية . وكان عـــدد مأموريات الدلتا ١٤ مأمورية أما مأموريات الصعيد فقد بلغت ١٠ مأموريات . منها خمس مأموريات بالاقاليم الوسطى وخمس بالوجه القبلى (٢١) وتشـــير وثائق الروزنامة الى أن هذا التقسيم كان على النحو التالى (٢٢) :

---

(٢١) ديوان خديوى تركى : دفتر ٧٣٤ وثيقـــة رقم ١٠٣ فى ٢٣ رجب ٢٠/١٢٤٢ — ٢ — ١٨٢٧ .

(٢٢) ديوان الروزنامة :دفتر ٤٨٤١ (أسماء النواحى بالأقاليم) .

الأقاليم البحرية :

الولاية	المأموريات وأقسامها	عدد المأموريات	عدد البلاد	الاجمالى	ملاحظات (٢٢)
المنوفية	مأمورية قسم منوف وأشمون	١	١٦٠	٣٠٦	
	مأمورية قسم ابيار ومليج	١	١٤٦		
القليوبية	(مما جميعه) مأمورية سعادة محمد بك	١	١٥٥	١٥٥	قسما قليوب وبنها
الغربية	مأمورية قسم المحلة ونبروه	١	١٠٦	٤٦١	
	مأمورية قسم فوه وكفر الشيخ	١	١٧٠		
	مأمورية قسم طنطا والجعفرية وزفتى جواد	١	١٨٥		
الجيزة	مأمورية سعادة دفترى بك	١	١٢٠	١٢٠	قسما البحرى والقبلى
الشرقية	مأمورية قسم أول ورابع	١	١٧٠	٢٩٠	كانت مقسمة نصفين الأول ويشمل قسمى أبو كبير والصوالح والثانى يشمل أقسام بلبيس وهيها وشيبه النكارية والعزيزية .
	مأمورية قسم ثانى وثالث	١	١٢٠		

المنصـــورة	مأمورية قســمى ميت غمر والسنبلاوين	١	١٥٣	٣٢١	
	مأمورية قسم المنصـــورة ومحلة دمنوا (دمنه)	١	١٦٨		
نواحى من ولاية الغربية	مأمورية خليل بك (٢٤)	١	٢٩	١٢١	
نواحى من ولاية الدقهلية			٩٢		
البحـــيرة	مأمورية رستم أفندى حضر تلرى	١	١٠٩	٢٦٢	
	مأمورية سعادة ابراهيم أغا	١	١٥٣		
	الاجمـــالى	١٤	٢٠٣٦	٢٠٣٦	

(٢٣) اعتمدنا فى ذكر الأقســـام غير الواردة بالدفتر على القاموس الجغرافى للبـــلاد المصرية القسم ٢ ج ١ مطبعة دار الكتب المصرية . القـــاهرة ، ٥٤ — ١٩٥٥ ص ص ٩ ، ١٠ .

(٢٤) هذه البلاد بما فيها المنزلة وتوابعها وفارسكور وتوابعها وشطوط دمياط وغيرها من البلاد هى التى عرفت باسم بلاد الأرز .

الأقاليم الوسـطى :

المأموريات وأقسامها	عدد المأموريات	عدد البلاد	الاجمالى	ملاحظات
مأمورية الفيوم	١	٨٩	٨٩	قسم الفيوم
مأمورية الاطفيحية	١	٤٤	٤٤	قسم أطفيح
مأمورية نصف البهنساوية	١	١٥٣	٣٢٥	النصف البحرى يشمل قسمى بنى سويف وببا والنصف القبلى يشمل أقسام الفشن وبنى مزار والمنيا .
مأمورية نصف البهنساوية	١	١٧٢		
مأمورية نصف اقليم الأشمونين	١	١٠٢	١٠٢	الأشمونين تشمل قسمى الروضة وملوى .
الاجمالى	٥	٥٦٠	٥٦٠	

الوجـــه القبلى :

المأموريات وأقسامها	عدد المأموريات	عدد البلاد	الاجمالى	مـــلاحظات
مأمورية نصف الأشمونين والمنفلوطية(٢٥)	١	١٢٦		
مأمورية أســـيوط	١	١١٧	١١٧	وتشمل قسم نصف أول قبلى وقســـم ثانى قبلى وقســـم شرق سيلين .
مأمورية قسم طهطا (٢٦)	١	١٥٣	١٥٣	
مأمورية قسم قنا	١	٥٣	٥٣	
مأمورية قسم اسنا (٢٧)	١	٤٦	؟	
الاجمالى	٥	٤٩٥	٤٩٥	؟
الاجمالى النهائى	٢٤	٣٠٩١	٣٠٩١	؟

(٢٥) ذكر محمد رمزى عن هذه المأموريات انها مأمورية منفلوط فقط وانها تضم قسمى منفلوط وديروط بينما جاء بالدفتر عن هذه المأمورية أنها نصف الأشمونين القبلى وجرجا ومنفلوط .

(٢٦) لم يرد فى القاموس الجغرافى ذكر لهذه المأمورية على حين أورد مأمورية خاصة بجرجا ولم ترد بالدفتر المذكور .

(٢٧) الصفحات الأخيرة من دفتر أسماء النـــواحى بالأقاليم التابع ديوان الروزنامة غير كاملة وعلى ذلك فانه لا يوجد اجمالى للقرى والنواحى التى تتكون منها مأمورية اسنا كما هو متبع فى باقى المأموريات وقد دون بأسفل الصفحة الأخيرة اسم جزيرة أصوان مما يدل على أن الصـــفحة المقابلة لها تبدأ باسم هذه الناحية بينما الصفحة المقابلة بيضاء وخالية من اية أسماء للنواحى . وخلافا لما جرى عليه العمل فى هذا الدفتر فقد ذكر فى ختام الأقاليم البحرية والاقاليم الوسطى اجمالى ما يحتويه كل منهما من قرى فان الدفتر قد خلا من ذكر اجمالى بلاد أو قرى الوجه القبلى ومن ثم فقد قمنا بتعداد نواحى مأمورية اسنا الواردة بالدفتر وهى نحو ٤٦ ناحية وذلك نظرا لأنه أحيانا ما يذكر اسمين معا باعتبارهما ناحية واحدة وقد ذكر عمر طوسون أن عدد قرى اسنا فى عام ١٨٢١ كان ١٩٥ قرية ، انظر مالية مصر ص ٢٩٣ .

ولم يكتب لهذا التقسيم أيضا الاستمرار ، وان كان الهيكل التنظيمى للاقاليم فى تلك الفترة ظل فى صورته السابقة . فقد تم اجراء عدة تعديلات داخل المأموريات والاقسام . وظل ذلك سمة من سمات تلك الفترة ومن ذلك أنه تم تقسيم مأمورية المحلة ونبروه ذات القسم الواحد الى قسمين(٢٨) وكذلك مأمورية أبو كبير وكفور نجم (٢٩) وقسم زفتى (٣٠) وقسمت مأمورية فوة وكفر الشيخ التى كانت قسما واحدا الى ثلاثة أقسام متساوية فى الأموال والافدنة (٣١) . وكذلك مأمورية قليوب (٣٢) وقسمت مأمورية نصف البحيرة الى أربعة اقسام (٣٣) وأصبحت المنزلة مأمورية قائمة بذاتها . بعد أن كانت تابعة لمأمورية محلة دمنه (٣٤) .

تعـــــديلات الأقسام والقرى .

وفيما يتعلق بالاقسام والقرى التى أدخل عليها بعض التعديلات فى تقسيماتها الادارية فانه كان من أبرزها فصل قرى من خط منوف والحـــاق قرى أخرى محلها ، وألحقت ثلاث قرى من مأمورية محلة دمنه بمحافظة دمياط (٣٥) وتم نزع احدى القرى من مأمورية المنيا لتداخل أراضيها فى أراضى قرية أخرى تابعة لقسم ملوى وألحقت بمأمورية منفلوط (٣٦) .

وترجـــع أسباب هذه التعديلات الى العمل على تحقيق التساوى بين الاقسام وايجاد توازن كمى فيما بينها ، سواء فى اعداد القـــرى أو مساحة الاطيان مع التقسيمات الجغرافية للاقاليم . وربما كان ذلك راجعا الى أن محمد على قد بدأ يأخذ بالاسلوب الكمى فى التقســـيمات الادارية

---

(٢٨) معية تركى دفتر ٣٢ وثيقة ٤٧٣ فى ٢٠ صـــفر ١٢٤٥ — ١٨٢٩/٨/٢١ .

(٢٩) دفتر ٢ أوامر وثيقة ٢١٩ فى غرة الحجة ١٢٤٧/٥/٢/١٨٣٢ ص ٤٣ .

(٣٠) معية تركى ، دفتر ٣٨ وثيقـــة ٧٣٦ فى ١٦ ذو القعـــدة ١٢٤٥/٩/٥/١٨٣٠ .

(٣١) معية تركى ، دفتر ٢٥ ، وثيقة ٥٥ فى ١٤ الحجة ١٢٤١ .

(٣٢) الوقائع المصرية ، العدد ٣١٣ فى ٨ جماد ثان ١٢٤٦ .

(٣٣) أمين سامى تقويم النيل ج ٢ ، ط ١ ، ص ٣٦٧ .

(٣٤) دفتر ٢ أوامر وثيقة ٢٧٠ فى ٣ الحجة ١٢٤٧/٤/٥/١٨٣٢ ص ٥٣ .

(٣٥) معية تركى دفتر ٣٠ وثيقة ٣٠ ، ١٩٠ فى ١٣ رمضـــان ، ٩ الحجة ١٢٤٣/٢٦/٣ ، ١٨٢٨/٦/٢٢ ص ٤٢ .

(٣٦) ديوان خديوى تركى ، دفتر ٧٦٩ وثيقة ١٦٣ فى ١٥ صـــفر ١٢٤٦ .

للاقاليم مما كان يتطلب أحيانا تجميع القرى المتجاورة تحت ادارة واحدة لتحقيق هذه السياسة .

ولما كان اجراء هذه التعديلات يترتب عليه اجراء بعض التغييرات فى الاقاليم ومأمورياتها سواء أكان ذلك من جهة مواقعها وتغيير حدودها أو من جهة التسمية العامة لها (٣٧) فقد تطلب ذلك الاستعانة برأى حكام هذه الاقاليم على اختلاف مستوياتهم فكان يعقد اجتماع فيما بينهم للتداول فى اجرائها واقتراح ما يرونه صالحا لتسهيل مهمة الادارة فى الاقاليم وخاصة بالنسبة لاعمال الرى والزراعة أو الادارة المالية وكانت هذه العـــوامل نفسها من الاسباب التى تتطلب اجراء بعض التعديلات أيضا . ومع ذلك فانها لم تكن نهائية أو قابلة للتنفيذ قبل عرضها على مجلس المشورة أو المجلس العالى (٣٨) .

أما أسماء هذه المأموريات فقد أطلقت على أسماء أهم واكبر البلاد التى تضمها مثل مأموريات قسم منوف وأشمون وقسم ابيار ومليج بولاية المنوفية ، ومأموريات قسم المحلة ونبروه وقسم فوه وكفر الشيخ وقسم طنطا والجعفرية وزفتى جراد بولاية الغربية ومأموريات قسمى ميت غمر والسنبلاوين وقسم المنصورة ومحلة دمنه بولاية المنصورة . وقد نسبت بعض المأموريات الى أسماء من تولوا ادارتها مثل مأموريات رستم أفندى وابراهيم أغا بولاية البحيرة (٣٩) .

كذلك فانه يلاحظ أنه قد ضمت بعض البلاد من ولايتى الغربيـــة والدقهلية فى مأمورية واحدة وقد يرجع ذلك الى اشتراك هذه البلاد فى زراعة وانتاج الارز وقد عرفت هذه البلاد باسم « بلاد الارز » كما يلاحظ أن اقليما من أقاليم الوجه القبلى قد قسم الى نصفين أو مأموريتين مثل البهنساوية وتم تقسيم اقليم آخر الى نصفين توزع كل منهما فى اقليمين من الاقاليم الرئيسية الثلاثة مثل الاشمونين .

واذا كان هذا التقسيم قد جاء تنفيذا للاسلوب الكمى فانه كان هناك ثمة تفاوت بين الاقاليم الرئيسية الثلاثة وكذلك بين المأموريات والاقسام

---

(٣٧) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى ، قسم ٢ ج ١ ص ١١ .

(٣٨) دفتر ٣ أوامر وثيقة ٧٣٠ فى ١٤ شوال ١٢٤٧ ص ١٥٣ ودفتر ٢ أوامر وثيقة ٥ فى ٢٣ الحجة ١٨٣٢/٥/٢٤/١٢٤٧ ص ١١٠ ، ودفتر رقم (بدون) معية تركى وثيقة ٢٦٠ فى ١٨ محرم ١٨٣٢/٦/١٧/١٢٤٨ ص ٢٥٥ .

(٣٩) انظر ، ديوان الروزنامة : دفتر ٤٨٤١ (دفتر أسماء النواحى بالأقاليم) .

أيضا ، وما تتضمنه هذه المأموريات من القرى والبلاد . ويلاحظ أيضا استمرار اختفاء اسم ولاية جرجا من الهيكل الادارى للاقاليم فى مصر واستمرار تبعية ولاية الجيزة للاقاليم البحرية .

وفيما يتعلق بالمدن الكبرى والثغور مثل القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فانه كان قد استقر الرأى على عدم ادراجها ضمن هذه التقسيمات الادارية بعد أن جعلت ذات ادارة خاصة .

المديريات :

ويبدو أنه بدىء منذ نهاية عام ١٢٤٨/مايو ١٨٣٣ فى تحويل بعض المأموريات الى مديريات حيث جعلت الغربية مديرية والشرقية والقليوبية مديرية (٤٠) .

وفى عام ١٢٤٩ / ١٨٣٣ أجرى محمد على تعديلا جوهريا على الهيكل الاساسى للاقاليم فى مصر . وذلك بالغاء الولايات التى كانت تشكل البناء التنظيمى للاقاليم منذ قرون عديدة وأيضا الغاء المأموريات التى شكلت فى عهده وذلك بجعل هذه الاقاليم أو الولايات مديريات . وبموجب هذا التقسيم جعلت مصر ١٤ مديرية لكل منها عاصمة (قاعدة) وهذه المديريات هى (٤١) .

الوجه البحرى

المديرية	العاصمة
القليوبية	قليوب
الدقهلية	المنصورة
المنوفية	منوف
الجيزة	الجيزة
الشرقية	بلبيس
الغربية	المحلة الكبرى
البحيرة	دمنهور

(٤٠) ذكر أمين سامى ، ان ذلك كان فى عام ١٢٤٦ . وبالرجوع الى المصادر التى اعتمد عليها وجد أن ذلك كان فى سنة ١٢٤٨ ، انظر تقويم النيل ج ٢ ط ١ ص ٣٩١ ومحفظة (١٣٦) أبحاث بيانات مأخوذة من دفتر صادر للاوامر والافادات للاقاليم نمرة (٥١) عن المدة من ١٠ جماد أول ١٢٤٨ الى ٢٨ ذى الحجة ١٢٤٨ .

(٤١) محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية قسم ٢ ج ١ ص ١٢ .

الوجـــــه القبـــــلى

المديريــــــة	العاصـــــمة
شرق اطفيـــــح	اطفيـــــح
الفيـــــوم	الفيـــــوم
نصف أول وسطى	بنى ســـــويف
نصف ثانى وسطى	بنى مـــزار
المنيـــــا	المنيـــــا
نصف أول قبلى (مأمورتيى أسيوط وجرجا)	أسيوط وجرجا
نصف ثانى قبلى (مأموريتى قنا واسنا)	قنـــــا واسنا

ويبدو أن محمد على قد تأثر فى اجراء هذا التعديل فى الهيكل الاساسى للاقاليم فى مصر بالتقسيم الجغرافى الذى كانت عليه فرنسا (٤٢) والذى أخذت به منذ نهاية القرن الثامن عشر ويقوم على تقســـــيم الدولة الى مديريات تقسم بدورها الى كميونات ومراكز تقســـــم الى كانتونات دون الالتزام بتحديد أحجام ثابتة ومحددة للمديريات والمراكـــز التى اتبعت فى التقسيم الفرنسى .

ومن الناحية الجغرافية فان مصر وفرنسا تتشابهان فى احتلال كل منهما قلبا مركزيا واضحا تفتقر اليه الكثير من دول العالم كما أنهما ينفردان

---

(٤٢) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون — بناء دولة ص ٦٢٤ .
وقد امتدت التأثيرات الفرنسية فى مصر بعد الحملة الفرنسية حيث أدخل بعض الفرنسيين أفكارا فرنسية اليها أثناء حكم محمد على امثال دروفتى Drovetti ومنجان Mengin والضـــــباط الفرنسيين الكثيرين سواء من بقى منهم فى مصر بعد انسحاب الحمـــلة الفرنسية أم عادوا اليها فيما بعد على أثر سفر نابليون خاصة وأن ضباطا آخرين مثل كولونيل سيف Séve (سليمان باشا) وغيره من أنصار نابليون قـــــد اضطروا لمغادرة فرنسا ليجربوا حظهم فى مكان آخر كمـــا أتت المؤثرات الفرنسية أيضا فى عهده من خلال البعثات العلمية الى فرنسا تحت اشراف جومار Jomard وكان للسان سيمونيين أيضا بعض الاثر . وكذلك الرحالة الذين قصدوا مصر بعد سقوط نابليون . كما أتى الى مصر أيضا حرفيون ومهندسون وخبراء من كل لون ، انظـــــر هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والادارة ص ص ٣٢ ، ٣٣ .

أيضا بالتمتع بحدود حامية مانعة قوية ، بل تتميز مصر عليها فى أنها المثال الكلاسيكى للدولة — الوحدة والوطن الانسب (٤٣) .

تعديلات أخرى فى التقسيمات الادارية :

ومع ذلك فان محمد على قد أدخل بعض التعديلات فى التقسيمات الادارية فى الأقاليم سواء فى المديريات أو الاقسام دون المساس بجوهر الهيكل الأساسى ومن ذلك أنه تم تقسيم مديرية الاقاليم الوسطى الى مديرينين وكذلك مديرية نصف ثانى قبلى (٤٤) وتقسيم كل من مديريتى الغربية والشرقية الى نصفين (٤٥) وتقسيم مديرية قنا والجيزة والفيوم الى قسمين لكل منهم (٤٦) .

وفيما يتعلق بالتعديلات التى أجريت بالأقسام والتى اختلف البعض حول اعدادها فى تلك الفترة (٤٧) ، ولعل ذلك راجعا الى كثرة التغييرات التى أجريت فى الاقسام والبلاد ، فقد كان أهمها تقسيم كفر نجم وأبى كبير الى ثلاثة أقسام وكذلك قسم ملوى وقسم منوف (٤٨) وتقسيم قسمين بالشرقية الى ٤ أقسام وتقسيم قسم مناوهلة الى قسمين وكذلك

---

(٤٣) د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان، كتاب الهلال ، القاهرة ١٩٦٧ ص ٤١ .

(٤٤) معية تركى ، دفتر ٦٢ وثيقة ٣٩٥ فى ١٢ شوال ١٢٥٠ ووثائق الادارة المحلية محافظ مديريات قبلى ، محفظة رقم (١) وثيقة بدون فى ٢٤ جمادى الاولى ١٢٥٢/٩/٥/١٨٣٦ .

(٤٥) دفاتر عابدين تركى ، دفتر رقم ٢١١ وثيقة ٥٦٩ فى غرة محرم ١٢٥١ ودفاتر مجلس ملكية تركى دفتر رقم ١٣٩ ، وثيقة ٤٧٨ فى ١٤ رجب ١٢٥١/٥/١١/١٨٣٥ .

(٤٦) محافظ الابحاث محفظة ١٢٥ وثيقة فى ٤ صفر ١٥٢ ، دفتر ٧٩ معية تركى وثيقة ٣٧٢ فى ١٨ شعبان ١٢٥٢/٢٨/١١/١٨٣٦ ، ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٦ الحجة ١٢٥٧/١٩/١/١٨٤٢ .

(٤٧) ذكر أحدهم أن عدد الأقسام كان ٤٧ قسما على حين ذكر آخر أنها كانت ٦٤ قسما ، انظر محمد رمزى : القاموس الجغرافى القسم الأول ص ص ٣٣ ، ٣٤ الياس الأيوبى ، محمد على سيرته وأعماله واثاره ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٢٣ ص ١١٩ .

(٤٨) ديوان مجلس ملكية تركى دفتر ١٣٩ وثيقة ٩٩ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٥١ ومعية تركى دفتر ٦٣ وثيقة ٧٨ فى ٦ جاد ثان ١٢٥١ ودفتر (بدون رقم) وثيقة ٤٢٤ فى ١٨ جماد ثان ١٢٥١/١١/١٠/١٨٣٥ ص ١٨٧ .

الاطفيحية (٤٩) وتقسيم أقسام اسنا الأربعة الى ثمانية أقسام (٥٠) كما ضم قسم منوف الى قسم الباجور (٥١) وضم بعض الاقسام بمديرية الغربية والحاق اطفيح بالجيزة (٥٢) .

وتم اجراء العديد من التعديلات على النواحى والقرى ومن ذلك احالة ميت فارس من قسم الجعفرية بمديرية الغربية الى قسم مليج بالمنوفية ، وضم قريتين بين مديريتى الشرقية والدقهلية (٥٣) واعادة مغيزل الى محافظة رشيد بدلا من تبعيتها لمديرية الغربية واضافة ناحية (٥٤) بريمبال لناحية ابيان وجزيرة خضرة بناء على طلب مدير الغربية (٥٥) .

ويتبين من الوثائق العديدة الخاصة بهذه الفترة أن محمد على كان مضطرا فى بعض الاحيان الى اجراء المزيد من التقسيم أو الاضافة أو الضم اذا ما كان ذلك يتعلق بالأشخاص الذين يتولون ادارة هذه الأقاليم ، أو أنه كان يوافق عليها اذا ما كانت شئون ادارة هذه الاقاليم تتطلب هذه التغييرات سواء تعلق ذلك بأجهزة الادارة أو بالأعمال والأنشطة التى تتم بهذه الاقاليم ولذلك فانه كان لا يمانع من اجرائها اذا ما حقق ذلك ما يصبوا اليه من ادارة البلاد عن قرب واحكام قبضته عليها واحلال الأشخاص الجديرين بحكمها وعزل غير اللائقين منهم والعمل على تحسين أحوال

---

(٤٩) معية تركى دفتر ٥٦ وثيقة ٤٣٤ فى ١٦ جماد ثان ١٢٥٠/٢٠/١٠/١٨٣٤ ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٤ صفر ١٢٥٢/٢١/٥/١٨٣٦ ودفتر ٥٨ وثيقة ٣٠٠ فى ١٥ جماد ثان ١٢٤٩/٣٠/١٠/١٨٣٧ .

(٥٠) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٢ جماد ثان ١٢٥٢/١٤/٩/١٨٣٦

(٥١) معية تركى دفتر ٦٠ وثيقة ١١٨ فى ١٨ الحجة ١٢٥٠/١٧/٤/١٨٣٥ .

(٥٢) معية تركى دفتر ٥٨ وثيقة ٢٤٥ فى ٩ جماد الاولى ١٢٤٩ ودفتر ٦ أوامر وثيقة ٩٢ فى ١٤ الحجة ١٢٥١/١٣/٤/١٨٣٦ ص ٣٨ .

(٥٣) معية تركى دفتر بدون ، وثيقة ٤٢٣ فى ٢٦ شعبان ١٢٥٠ ص ١٩٢ ودفتر ٥٦ وثيقة ٦٢٣ فى ١٢ رمضان ١٢٥٠/١٢/١/١٨٣٥ .

(٥٤) ناحية : وهى تابعة لمركز أو قسم وأرضها محددة وقد يتبعها عزب وأباعد وكفور وما أشبه ، انظر الكشاف للديار المصرية ص ٤ .

(٥٥) معية تركى ، دفتر ٨٢ وثيقة ٧ فى ١٥ ربيع أول ١٢٥٢ ، محفظة رقم ١ محافظة رشيد وثيقة ٧٨ فى تاريخه ومحفظة رقم ٣ روضة البحرين وثيقة ٧٠ فى ٧ ذو القعدة ١٢٥٣ ودفاتر شورى المعاونة دفتر رقم ١٥٨ وثيقة رقم ٦٦٤ فى تاريخه ١٨٣٨/٢/٢ ص ١٤٣ .

الاقاليم والنهوض بها وتعميرها وتسهيل تحصيل الأموال منها . ومما يؤكد ذلك أن محمد على عندما طلب منه مدير الشرقية تقسيم كفر نجم وأبى كبير الى ثلاثة أقسام ذكر أنه لا يمانع من تقسيمها الى خمسة أقسام اذا أدى ذلك الى تحسين ادارتها وعدم تعطل أشغالها (٥٦) .

وقد شجع محمد على تقسيم القرى ذات المساحات الكبيرة الى كفور (٥٧) كما قرر المجلس الملكى فى الجمعرية (٥٨) ضم القرى الكثيرة الانتاج الى القرى الضعيفة الانتاج (٥٩) وللتاكيد على عدم ثبات هذه التغييرات فانه كان قد تم تقسيم بنى سويف وطمايوش الى قسمين ، وفى عام ١٨٣٧ تم تقسيم قرى هذين القسمين الى ثلاثة أقسام وبعد اجتماع لنظار الاقسام فى عام ١٨٣٨ رئى جعل هذه القرى قسمين فقط (٦٠) وكذلك اعادة القسمين بالشرقية الى ما كانا عليه وذلك بعد تقسيمهما بستة أشهر فقط (٦١) .

ولم يكن محمد على يأخذ بآراء واقتراحات ومطالب المديرين ونظار الاقسام لاجراء هذه التعديلات أو يتم تنفيذها قبل دراستها دراسة وافية بل كان يشترط حضور المهندسين وذوى الخبرة لهذه الاجتماعات وبخاصة

---

(٥٦) مجلس ملكية تركى دفتر ١٣٩ وثيقة ١٩ فى ١٩ جمادى الاولى ١٨٣٥/٩/١٢/١٢٥١ .

(٥٧) الكفر : كلمة سريانية وهى الجهة المنتزعة من ناحية قريبة منها وفى الغالب يكون منشئه من تنازع العائلات وتفرقهم ويسمى باسم الناحية المنتزع منها ولأغلب النواحى الشهيرة كفور تابعة لها . وكان عددها فى العهد العثمانى ١٢٠ وفى عهد محمد على بلغت ٣٢٥ كفرا ووصلت فى أواخر حكم سعيد الى ٦٠٠ كفر ، انظر محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية قسم ١ ص ٨ والكشاف للديار المصرية ص ٤ ومعية تركى دفتر رقم ٨٠ وثيقة ٤٧٠ فى غرة شوال ١٨٣٧/١/٩/١٢٥٢ .

(٥٨) لم تقتصر اجتماعات هذا المجلس على القاهرة ولكن أغلب اجتماعاته كانت فى عواصم الأقاليم .

(٥٩) معية تركى دفتر ٨٤ وثيقة ٧٩ فى ٢٨ الحجة ١٨٣٧/٤/١٥/١٢٥٢ .

(٦٠) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٨ ربيع الاولى ١٨٣٧/٦/٢٢/١٢٥٣ .

(٦١) معية تركى دفتر ٦ وثيقة ١٨٦ فى ٢٧ الحجة ١٨٣٥/٤/٢٦/١٢٥٠ .

اذا ما كان يترتب على هذه التغييرات أمور تتعلق بالرى أو الزراعة وغيرها من الأمور التى توجب ذلك (٦٢) .

التقسيمات الادارية للاقاليم فى عهد عباس :

وفيما عدا تقسيم مديرية الاقاليم الوسطى الى مديريتين فان عهد عباس الأول لم يشهد اجراء تعديلات فى التقسيمات الادارية للمديريات وقد تم ذلك بعقد اجتماع حضره كل من مدير المنيا وبنى مزار والقادة العسكريين بهذه المديرية (سرسوارى أحمد كاشف وسرسوارى رمضان أغا) ومشايخ قبائل فوايد بحرى والرماح (٦٣) .

التقسيمات الادارية للاقاليم فى عهد سعيد :

اذا كان البعض يرى أنه لم يحدث تغييرات فى التقسيمات الادارية للاقاليم فى عهد سعيد باشا عما كانت عليه فى عهد محمد على (٦٤) فان الوثائق تشير الى اجراء العديد من التغييرات سواء بالنسبة للمديريات أو الاقسام أو البلاد . فقد أمر سعيد باشا فى ٧ فبراير ١٨٥٦ بضم مديريتى الغربية والمنوفية فى مديرية واحدة أطلق عليها « روضة البحرين » (٦٥).

---

(٦٢) معية تركى دفتر ٥٦ وثيقة ٦٢٣ فى ١٢ رمضان ١٢٥٢/١٢/٢١/١٨٣٦ .

(٦٣) معية عربى دفتر ٦٢ جـ ٣ وثيقة ٢٤ فى ٨ شعبان ١٢٦٧/٨/٦/١٨٥١ ص ٤٤٥ .

(64) Bear, Gabriel. Social change in Egypt 1800 — 1914(Holt, ed. Political and social change in Modern Egypt) London, 1968. p. 148.

وانظر أيضا د. شفيق شحاته : تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ص ٢٠ .

(٦٥) معية عربى دفتر ١٨٨٤ ، أمر رقم ٢٤ فى غاية جمادى الاولى ١٢٧٢/٦/٢/١٨٥٦ ، ص ٢٢ . وقد أطلقت هذه التسمية على هاتين المديريتين لاتصالهما ببعضهما ويفصلهما عن مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية الفرع الشرقى من النيل وهو فرع دمياط ويقال له بحر الشرق ويحدهما من جهة الشرق كما أنهما من جهة الغرب يحدهما الفرع الغربى من النيل وهو فرع رشيد ويفصلهما عن مديرية البحيرة ويقال بحر الغرب فهما كمثلث بين الفرعين المذكورين رأسه فى الجنوب عند تجمع الفرعين المذكورين وقاعدته البحر المتوسط من دمياط الى رشيد ، انظر محمد فكرى ، جغرافية مصر ط ١ مطبعة وادى النيل المصرية ، القاهرة ١٢٩٦هـ ص ٤ .

والغاء مديرية الشرقية فى ٥ أبريل من نفس العام وذلك بضم نواحيها الى مديريتى القليوبية والدقهلية حيث ضمت النواحى التى قبلى بحر مويس الى مديرية القليوبية التى جعلت الزقازيق عاصـــــمة لها وضمت باقى النواحى من بحر مويس الى مديرية الدقهلية وذلك لمنـــع المنازعات التى كانت تحدث حول الرى (٦٦) وتم الحاق مديرية المنيا وبنى مزار بمديرية بنى سويف فى ٧ مايو عام ١٨٥٦ (٦٧) وفى ٨ ديســــمبر عام ١٨٥٦ ألغى سعيد باشا مديرية عموم قنا واسنا لطول مسافاتهما وكبر حجمهما واتساع أراضيهما حيث أمر بتقسيمها الى مديريتين مستقلتين متساويتين من حيث الزمام والمسافة ثم أعيد ضم مديرية اسنا الى مديرية قنا فى ١٨ ســـبتمبر عام ١٨٥٨ (٦٨) .

وفى ١٩ فبراير عام ١٨٥٧ ، أصدر سعيد أمرا شفهيا وأعقبه صدور منشور بفصل أســــيوط وجرجا وجعلهما مديريتين لاتساعهما واتساع أراضيهما ونقلت عاصمة جرجا الى سوهاج (٦٩) كما فصلت الفيوم عن بنى سويف التى ضمت الى الدايرة السنية وأصبحت الفيوم مديرية مستقلة فى ٥ يناير ١٨٥٨ (٧٠) وأحيلت شطوط دميـــــاط التى كانت تتبع مديرية الدقهلية الى محافظة دمياط فى ١٤ أغسطس عام ١٨٥٨ بنـــاء على طلب مديرية الدقهلية (٧١) .

---

(٦٦) دفتر ١٨٨٤ وثيقة ٥ فى ٢٩ رجب ١٢٧٢ ، ودفتر ١٦١٦ وثيقة ٨٣ فى غرة شعبان ١٨٥٦/٤/٦/١٢٧٢ ص ٥٨٥ ودفتر ١٦١٧ وثيقـــة بدون فى تاريخه ص ٣٤ .

(٦٧) تفتيش عموم الاقاليم محفظة ٢ وثيقة بدون فى ٣ رمضــــــان ١٨٥٦/٥/٧/١٢٧٢ .

(٦٨) محفظة ١ داخلية أوامر تركى أمر رقم ٢٦ فى ١٠ ربيع ثان ١٨٥٦/١٢/٨/١٢٧٣ ودفتر ٩٢ داخليـــــة وثيقـــة ٣ فى ١١ صـــــفر ١٨٥٨/٩/١٨/١٢٧٥ ص ٦١ .

(٦٩) محفظة ٢ داخلية وثيقـــة فى ١٠ رجب ١٨٥٧/٣/٥/١٢٧٣ ودفتر ٩٢ داخلية وثيقة ٢٢ فى ٢٣ صفر ١٢٧٥ ص ١٠١ ودفتر ٥٩ جـ ٣ صادر الدواوين وثيقة ٧٤ فى ٢ جمـــــادى الاولى ١٨٥٨/١٢/٧/١٢٧٥ ص ٩٦ .

(٧٠) دفتر ٥٣ جـ ٢ داخلية وثائق ٨٢ ، ٨٨ فى ٢٠ ، ٢٤ جمـــادى الأولى ١٨٥٨/١/٩/١٢٧٤ ص ص ٩٣ ، ١٠٠ .

(٧١) محفظة ٢ دمياط وثيقة ٧ فى محـــرم ١٨٥٨/٨/١٤/١٢٧٥ ، دفتر ٥٧ جـ ١ داخلية وثيقــــــة ١٤٤ فى ١٥ صفر ١٨٥٨/٩/٢٢/١٢٧٥ ص ٩٣ .

وفيما يتعلق بالتعديلات التى أجريت بالاقسام فى عهد سعيد باشا فكانت أغلبها تتم فى الأقاليم أو المديريات التى حدث بها ضم أو تقسيم أو التى تتطلبها ادارة هذه الاقاليم ومن ذلك احداث قسم سادس بمديرية الدقهلية نظرا لاتساع المديرية (٧٢) وزيادة قسم الى مديرية أسيوط يضم خطين لتكون أقسامها أربعة بدلا من ثلاثة وكانت هذه المديرية قبل ذلك مقسمة الى خمسة أقسام تضم عشرة أخطاط (٧٣) وكذلك مديرية جرجا حيث كانت مقسمة الى خمسة أقسام تضم عشرة أخطاط عند فصلها من مديرية أسيوط ثم أصبحت ثلاثة أقسام وقد طلبت ادارتها احداث قسم رابع بها يضا (٧٤) .

وقد تعددت التعديلات التى أحدثت بالنواحى والبلاد وكان أهمها فصل نقرها عن قرطسا استجابة لالتماس الاهالى بها (٧٥) وكذلك ناحيتى شابور وتلشان باحالتهما من عهدة الهامى باشا الى مديرية البحيرة ، ونقل كفر مجاهد من العهدة الى مديرية البحيرة (٧٦) والحاق أحد الكفور بمديرية القليوبية وتوزيعه على البلاد المجاورة (٧٧) وفصل كفر من ناحية سليمان بناء على طلب أهالى الكفر وكذلك لازالة الخلافات الناشئة بينهم حول الشياخة (٧٨) .

وكان سعيد باشا قد أصدر أمرا فى ١٤ نوفمبر عام ١٨٥٩ على قرار

---

(٧٢) معية عربى دفتر ١٨٩١ أوامر وثيقة ١٣ فى جماد ثان ١٢٧٥/٢٢/١/١٨٥٩ ص ٩٧ .

(٧٣) دفتر ٩٤ جـ ٣ داخلية وثيقة ١٤٧ فى ٢٣ شعبان ١٢٧٥/٢٨/٣/١٨٥٩ .

(٧٤) دفتر ١١٣ داخلية وثيقة ٣ فى ٥ ربيع الاول ١٢٧٦/١/١٠/١٨٥٩ ودفتر ٩٩ جـ ٢ صادر الدواوين وثيقة ١٠ فى ٢٢ منه ص ٣٠ .

(٧٥) معية عربى دفتر ١٨٨٠ وثيقة ٢٥ فى ٢١ ربيع الاول ١٢٧١/١١/١٢/١٨٥٤ ص ٧٨ .

(٧٦) معية عربى دفتر ١٨٨١ وثائق ٢٨ ، ٣١ ، ٤١ فى ٢٢ ، ٢٩ رجب ، ٢٢ شعبان ١٢٧١/٨/٥/١٨٥٥ ص ص ٥٧ ، ٢٨٤ ، ٣٠٠ .

(٧٧) دفتر ١٨٨١ وثيقة ٣٢ فى ٦ جماد ثان ١٢٧٥/١٠/١/١٨٥٩ ص ٨٧ .

(٨٧) دفتر ١٨٨١ وثيقة ٣٩٢ فى ٣ شعبان ١٢٧١/١٩/٤/١٨٥٥ ص ٣١٢ .

« المجلس الخصوصى » (٧٩) الخاص بتنظيم فرز الكفور من النـــواحى لشخص واحد بحيث لا تقل أطيانه الخاصة عن مائة فدان . ويبدو ان بعضا من الأسر أو الأشخاص كانوا يميلون الى الاقامة فى كفور خاصة بهم تحمل أسماءهم أو أسماء أسرهم أو اسماء بلادهم الأصلية .

ولذلك كثرت الالتماسات باقامة هذا النوع من الوحدات الادارية فى الريف المصرى . وازاء الالتماسات العديدة بفرز كفر لاكثر من شخص فقد استجاب سعيد باشا لهذه المطالب طالما أنه قد توفر له القدر المحدد من الأفدنة كما وضعت بعض الشروط الواجب توافرها عند اجراء هـــذا النوع من الوحدات المحلية وهى وجوب « استقامة » هؤلاء الأشـــخاص وأن يكون فيهم من يعتمد للشياخة عليهم ، واحضار ضمانة قوية بذلك . وعدم حدوث أية مفاسد أو تأخير فى تحصيل الأموال وسائر الأشغال (٨٠) وقد استتبع ذلك ظهور عدد من الكفور وانسلاخ أجزاء من القرى والبـــلاد مكونة كفورا مستقلة عن قراها ونواحيها الاصلية .

التقسيمات الادارية للاقاليم فى عهد اسماعيل :

أتى اسماعيل باشا عقب توليه حكم البلاد على الكثير من التعديلات التى تمت فى عهد سعيد باشا ، فقد أصدر أوامره فى ٢٠ يناير عام ١٨٦٣ بجعل مديرية القليوبية مديريتين وبذلك فقد أعيدت مديرية الشرقية ثانية الى الوجود والتى كانت قد ضمت الى كل من القليوبية والدقهلية وأعيـــد اليها البلاد التى نزعت منها وضمت لهاتين المديريتين . وجعلت قليـــوب عاصمة لمديرية القليوبية (٨١) بعد أن كانت الزقازيق هى العاصمة (٨٢) وفى

---

(٧٩) أنشىء هذا المجلس فى عام ١٨٤٧ للنظر فى شئون الحكومـــة الكبرى وسن القوانين واللوائح ، واصدار التعليمات لجميع المصالح ، وكان برئاسة ابراهيم باشا ، انظر حامد على دسوقى : النظام الادارى فى عهد اسماعيل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعـــة القاهرة ١٩٧٩ ص ٤ .

(٨٠) وثائق الادارة المحلية ، مديرية الجيزة ، محفظة رقم ١ وثيقة رقم رقم ١٣ فى غرة الحجة ١٨٥٨/١٧/١٢/١٢٧٨ .

(٨١) اصبحت بنهـــا عاصمة لمديرية القليوبية ، انظر على مبارك : الخطط التوفيقية ، ج ١٤ ص ١١٤ .

(٨٢) معية تركى دفتر ٥٢٦ وثيقة بدون رقم ، ٢٨٠ فى غاية رجب ١٨٦٣/١/٢٠/١٢٧٩ ، معية عربى دفتر ١٩٠٤ أمر رقم ٧ فى ٢٩ الحجة ١٨٦٣/٦/١٦١٢٧٩ ص ٦ .

١٤ نوفمبر عام ١٨٦٦ أعيد ضم مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية فى مديريتين هما الشرقية والدقهلية وبذلك اختفت مديرية القليوبية ولكنها عادت للوجود ثانية بعد الغاء دمج (٨٣) هذه المديريات ضمن أمر شامل بفصل جميع المديريات المندمجة معا فى ٩ اكتوبر عام ١٨٦٧ فأعيدت مديرية القليوبية . أما البلاد التى كانت قد أحيلت من مديرية الشرقية الى مديرية الدقهلية فقد عادت الى الشرقية ثانية (٨٤) .

وفى ترتيب آخر للأقاليم البحرية فى ١٧ نوفمبر عام ١٨٧٠ أحيلت مديرية القليوبية على مديرية الشرقية وقد أعيد فصلهما ثانية بناء على طلب مدير عموم بحرى لاتساع جهاتهم وجسامة أشغالهم ولان دمجهما يؤدى الى تعطيل الأعمال كما أن بعد مسافاتهما يتسبب فى تعطيل مصالح الأهالى بعامة وقضاياهم بخاصة (٨٥) .

وعلى النحو السابق من اتباعه — اسماعيل — التعديل بالأقاليم فور توليه الحكم فقد قسمت مديرية روضة البحرين التى كانت فى عهد سعيد تضم كلا من مديريتى المنوفية والغربية الى المديريتين المذكورتين . وفى نوفمبر عام ١٨٦٦ أعيد توحيد المديريتين ثانية فى مديرية واحدة تضم نصفين الاول ويتكون من الغربية والثانى من المنوفية (٨٦) . ثم أعيد تقسيم مديرية روضة البحرين الى مديريتى الغربية والمنوفية فى نهاية عام ١٨٦٧ (٨٧)

---

(٨٣) يقصد بالدمج خلق وحدة حكم محلى جديدة تماما قد يشمل نطاق عملها الحدود الادارية لوحدتين أو أكثر من وحدات الحكم المحلى القائمة فعلا وتحدث هذه العملية الاندماجية بشكل أساسى فى المناطق الريفية حيث يتم دمج الوحدات الريفية الصغيرة مع بعضها البعض لتشكل وحدة أكبر ، انظر صبحى محرم : التقسيم الادارى كمدخل لتطور الحكم المحلى ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، القاهرة ١٩٧٣ ص ٩ .

(٨٤) محفظة ٢ تفتيش عموم أقاليم بحرى والقليوبية وثيقة ٣ فى ٧ رجب ١٨٦٦/١١/١٤/١٢٨٣ ، ديوان الداخلية دفتر ١٣١٥ وثيقة ١٩ فى ٢١ جماد ثان ١٨٦٧/١٠/١٩/١٢٨٤ ص ص ٥ ، ٦ ودفتر ١٩٢٥ معية عربى وثيقة ٣ فى تاريخه ص ٨ .

(٨٥) ديوان الداخلية وارد الدواوين دفتر ٢٥٤ ج ١ وثيقة ٤٠ فى ٢٣ شعبان ١٨٧٠/١١/١٧/١٢٨٧ ص ١٠٨ ودفتر ٢٥٥ ج ٢ وثيقة ٤١ فى ١٧ الحجة ١٨٧١/٣/٧/١٢٨٧ ص ٢١ .

(٨٦) دفتر ٥٢٦ وثيقة بدون فى غاية رجب ١٢٧٩ ص ٣٣ ومحفظة ٤ داخلية أمر رقم ٧ فى ٧ رجب ١٢٨٣ ، ومحفظة ٢ تفتيش بحرى وثيقة ٦ فى ١١ رجب ١٨٦٦/١١/١٨/١٢٨٣ .

(٨٧) محفظة ٦ داخلية أمر رقم ٣٦ فى ٥ رمضان ١٢/٣١/١٢٨٤/ ١٨٦٧ .

ونظرا لما كان يحدث من أهالى المديريتين من نزاع حول الرى فقد أعيد توحيد المديريتين معا للمرة الثالثة والأخيرة فى أغسطس عام ١٨٧٤ (٨٨) ويبدو أن ذلك لم يستغرق سوى شهر واحد أو أقل حيث ورد اسم هاتين المديريتين ضمن ترتيب للاقاليم فى ١١ سبتمبر من نفس العام (٨٩) .

وفى ٢١ يناير عام ١٨٦٣ ، أصدر اسماعيل أمرا بتقسيم مديرية المنيا وبنى مزار الى مديريتين لتسهيل ادارتهما (٩٠) ثم أعيد ضمهما معا بعد نحو عام واحد وقد استتبع ذلك اعادة بعض النواحى التى سبق احالتها لهذه المديرية من مديرية أسيوط وهى ناحية ساقية موسى مع كامل النواحى الموازية لها من جهة الشرق والغرب حتى تكون آخر الحدود ما بين مديرية أسيوط ومديرية المنيا . كما عقد اجتماع بين مدير المنيا وبنى مزار ومفتش الاقاليم القبلية لرد النواحى التى أحيلت الى المنيا عندما كانت بنى مزار منفصلة عنها (٩١) .

وقسمت مديرية قنا واسنا الى مديريتين فى ٢٧ يناير عام ١٨٦٣ وقد تم ذلك عقب اجتماع مديرى المديريتين معا لترتيب الاعمال الخاصة بهما (٩٢) وقد أعيد ضمهما معا فى مديرية واحدة فى ٣٠ اغسطس عام ١٨٦٤ ونظرا لبعد المسافات بين الاقليمين فقد أعيد تقسيمهما الى مديريتين وكان ذلك فى مارس من العام التالى (٩٣) ثم أعيد ضم هاتين المديريتين معا فى مديرية واحدة فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٦ بسبب عودة مدير اسنا للخدمة

---

(٨٨) معية عربى دفتر ١٩٤٨ أوامر وثيقة ١٨٦ فى ٢٩ جماد ثان ١٨٧٤/٨/١١/١٢٩١ ص ٨٩ .

(٨٩) دفاتر عابدين دفتر ١٩ صادر تلغرافات وثيقة ٤٨٠ فى ٢٨رجب ١٨٧٤/٩/٩/١٢٩١ .

(٩٠) معية تركى دفتر ٥٢٦ وثيقة بدون فى غرة شعبان ١٨٦٣/١/٢١/١٢٧٩ ص ٢ .

(٩٢) معية تركى دفتر ٥٣٧ وثيقة بدون فى ٢ شعبان ١٢٨٠/١١/ ١٨٦٤/١ ودفتر ١٩١٠ أوامر وثائق ١٠ ، ٢٧ فى ١١ شوال ١٨٦٤/٣/١٩/١٢٨٠ ص ص ٧١ ، ٦٣ .

(٩٢) معية تركى دفتر ٥٢٥ وثيقة ٧٣ فى ٧ شعبان ١٢٧٩/١/٢٧/ ١٨٦٣ ص ٤٢ .

(٩٣) محفظة ٨ داخلية وثيقة ١٧ فى ٢٨ ربيع أول ١٢٨١/٣٠/٨/ ١٨٦٤ ودفتر ٥٣٧ وثيقة بدون فى ١٥ شوال ١٨٦٥/٣/١٢/١٢٨١ ص ١٤٤ .

فى الجيش (٩٤) ثم ألغيت هذه المديرية حيث قسمت الى مديريتين مستقلتين وذلك تسهيلا لادارتهما (٩٥) .

وفى أوائل شهر يناير عام ١٨٦٤ ، ضمت مديرية الفيوم الى بنى سويف فى مديرية واحدة (٩٦) وفى الشهور الاولى من سنة ١٨٦٧ جعلت مديرية بنى سويف والفيوم ومديرية المنيا وبنى مزار اقليما واحدا أطلق عليه الأقاليم الوسطى وبعد بضعة أشهر أمر اسماعيل بفك هذا الارتباط وتقسيم كل مديرية منهما الى مديريتين فى أكتوبر من نفس العام وقد أدى هذا التقسيم الى الغاء الاقاليم الوسطى الغاء نهائيا (٩٧) ويبدو أن مديريتى الفيوم وبنى سويف قد قسمتا بعد فترة من الوقت اذ أصدر اسماعيل أمرا آخر فى نهاية عام ١٨٦٩ باعادة فصلهما وجعل كل منهما مديرية قائمة بذاتها (٩٨) .

وقد تعددت التعديلات التى تمت فى الاقسام فور تولية اسماعيل وكان أهم هذه التعديلات هو جعل مديرية أسيوط قسمين بدلا من ثلاثة أقسام واعادة قسم ملوى الذى كان قد ألغى وقد ازداد اعداد أقسامها فى نهاية حكمه الى ستة أقسام (٩٩) واستجداد قسم سادس بمديرية الشرقية(١٠٠)

---

(٩٤) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٢ فى ٢٠ جمادى الاولى ١٨٦٦/٩/٢٩/١٢٨٣ .

(٩٥) الوقائع المصرية العدد ٢٤٣ فى ٢٦ اكتوبر ١٨٦٨ والجوائب عدد ٣٦٦ فى ١٨٦٨/١١/٢٧ .

(٩٦) دفتر ٥٣٧ وثيقة بدون فى ٢٣ رجب ١٨٦٤/١/٣/١٢٨٠ ص ٢٣ .

(٩٧) دفتر ١٣١٥ وثيقة ١٩ فى ٢١ جماد ثان ١٨٦٧/٩/٢٠/١٢٨٤ ودفتر ١٩٢٥ وثيقة ٣ فى تاريخه ص ٨ ودفتر ٢٩٢ جـ ٢ صادر الدواوين بالداخلية وثيقة ٤٨٠ فى ٨ ربيع ثان ١٨٧٤/٥/٢٤/١٢٩١ ودفتر ٢٤٠ جـ ١ وارد الاقالم البحرية والقبلية وثيقة ٨٤ سايرة فى ٢٧ جماد ثان ١٨٦٧/١٠/٢٥/١٢٨٤ ص ٤٠ .

(٩٨) محفظة ٧ داخلية أوامر عربى وثيقة ٥٠ فى ٢٤ رمضان ١٨٦٩/١٢/٢٧/١٢٨٦ .

(٩٩) هى أقسام أبو تيج والشروق وأسيوط وبانوب ومنفلوط وملوى انظرمعية تركى دفتر ٥٣٠ وثيقةرقم ٥ فى ١٩ شعبان ١٨٦٣/٣/٨/١٢٧٩ ومحمد أمين فكرى : جغرافية مصر ص ص ١٣٧ — ١٤٥ .

(١٠٠) معية عربى دفتر ١٩٠٤ أوامر وثيقة ٨ فى ٢٨ الحجة ١٨٦٣/٦/١٥/١٢٧٩ ص ٢١٧ .

وايضا بمديرية الدقهلية التى كانت تضم خمسة اقسام وزمامهـا ٥٠٠ ألف فدان يخص كل قسم ١٠٠ ألف فدان من معمور ومستبعدات وخلافه ومن النواحى ٨٠ بلدا خلاف الاباعد (١٠١) العشورية والاواسى والجفالك مما كان له أثر فى تعطيل الاشغال وقد خصص للقسم السادس ٤٥٤٣٥ فدانا و٥٩ بلدا (١٠٢) كذلك استحدث قسم سادس بمديرية المنوفية حيث أن زمامها من الاطيان كان ٣٥١٣١٥ فدانا خراجية وعشورية منها ١٧٨٧٨ عشورية و ٣٣٤٤٣٧ خراجية وكان نصيب كل قسم من الاقسام الخمسة نحو ٦٦٩٠٠ فدان من الأطيان الخراجية وقد أعيد توزيع زمام المديرية حتى يخص القسم الواحد ٥٥٧٥٠ فدان (١٠٣) .

ونظرا لاتساع مساحة مديرية المنيا وتفرق جهاتها وامتدادها حتى انها تفوق طولا مديريتى أسيوط وجرجا اللتين تكبرانها من حيث الزمام فقد استحدث بها قسم رابع وخصص لكل قسم من هذه الأقسام ٤٩٣٠٠ فدانا و ٢١ بلدا و ٩٤ نجعا (١٠٤) بالاضافة الى جهات العهد (١٠٥) وتم تقسيم أبو تيج الى قسمين (١٠٦) وأحيلت ٤ نواحى من مـديرية بنى سويف الى مديرية المنيا بناء على طلب مديرها لقوة التحفظ بجسر كـوم الصعايدة

---

(١٠١) الابعادية : هى أرض تابعة لناحية يزرعها مالكها بواسطة أهالى الناحية أو يؤجرها بمعرفته وتسمى غالبا باسمه ، انظر الكشاف للديار المصرية ص ٤ .

(١٠٢) دفتر ١٩٠٤ وثيقة ٢٠ فى ٢٩ محرم ١٢٨٠هـ/١٨٦٣/٧/١٥م ص ٥٠ .

(١٠٣) دفتر ١٩٠٤ وثيقة ١٠ فى ٥ ربيع الاول ١٢٨٠/١٨٦٣/٨/١٩ ص ١٦ .

(١٠٤) النجع : يطلق على بعض الجهات بالوجـه القبلى ويسكنه البدو ويشتغلون بزراعته ، انظر الكشاف للديار المصرية ص ٤ .

(١٠٥) مجلس خصوصى دفتر ٦٨ قرار رقـم ٥٩ فى ١٦ شـوال ١٢٨٠/١٨٦٤/٣/٢٤ ص ٨٦ .

(١٠٦) ديوان الداخلية وفتر رقم ٣٢٩ ج ١ وثيقة ١٥ فى ٢٧ محرم ١٢٩٢/١٨٧٥/٣/٤ ص ٨٠ .

وحسما للمنازعات بين هذه النواحى المعدة من قسم الفشن من المنيا (١٠٧).

وكانت مديرية جرجا حتى عام ١٢٧٤/١٨٥٧ — ١٨٥٨ تتكون من خمسة أقسام وبعد عدة سنوات صارت أربعة أقسام فقط ، ومع اتساع مساحتها وكثرة زمامها التى يبلغ ٣٠٨٧٢٠ فدانا وزيادة عـــدد بلادها ولتحسين ادارة هذه المديرية فقد وافق اسماعيل فى ٢٥ ابريل عام ١٨٦٥ على زيادة أقسامها الى خمسة أقسام على النحو التالى (١٠٨) :

القسم	عدد الافدنة	عدد النواحى
قسم طهطـــا	٦١٥٤٢	٤٩
قسم الجزيـــرة	٦١١٦٢	٣٥
قسم سوهـــاج	٦٢٤٥٥	٣٨
قسم جرجـــا	٦١٨٠٣	٤٠
قسم رديـــس	٦١٧٥٨	٢٤
المجموع	٣٠٨٧٢٠	١٨٦

وأضيف قسم العزيزية الى مديرية الشرقيـــة ليصبح عدد أقسامها خمسة أقسام (١٠٩) أما مديرية الجيزة فقد جعل خطى البدرشين وحلوان قسما واحدا (قسم ثان جيزة) وأطفيح وجرزة قسم ثالث . وكان اسماعيل قد وافق على قـــــرار للمجلس الخصوصى فى أواخر ديسمبر عام ١٨٦٧

---

(١٠٧) كان جسر كوم الصعايدة هو الحد الفاصل بين مديريتى المنيا وبنى سويف وكان الاعتماد الكلى عليه فى رى الاطيان والتحفظ للنواحى وكان الخفر المرتب له مشتركا بين المديريتين . ونظرا لان اطيان هـــذه النواحى الأربع هى بحرى وقبلى الجسر وهم نواحى جسام ولعدم كفـــاية الخفر المرتب والذين كان معظمهم على بعض نواحى قسم الفشن التى تبعد عن الجسر ولانه يحدث خلل سنويا بهذا الجسر فان كل ذلك كان يؤدى الى حدوث منازعات ومشاجرات بين أهالى هـــذه النواحى والى اهمالهم لهذا الجسر وعدم صيانته برغم التنبيه عليهم لانهم غير تابعين لمديرية المنيا ، انظر دفتر ١٩١٠ معية عربى أمر رقم ٢٢ فى ٤ صـــفر ١٢٨١/٨/٧/١٨٦٤ ص ٨٠ .

(١٠٨) دفتر ١٩١٤ معيـــة وثيقة رقم ٥ فى ٢٩ ذو القعـــــدة ١٢٨١/٢٥/٤/١٨٦٥ ص ٤٤ .

(١٠٩) ديوان الداخلية وارد المجالس دفتر ٢٥٧ ج ١ وثيقة ٥ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٨٧/١٦/٩/١٨٧٠ .

بتحويل أقسام مديريتى الجيزة والقليوبية مأموريات وقد ضمت كل منهما ثلاث مأموريات (١١٠) .

كما فصلت مصلحة المطرية من محافظة دمياط ثم صارت ذات ادارة مستقلة تماما عن المحافظة (١١١) أما شطوط دمياط التى كانت تتبعها منذ أغسطس عام ١٨٥٨ حتى أغسطس ١٨٦٣ فقد أحيلت الى مديرية الدقهلية وظلت تابعة لها لأكثر من أربعة عشر عاما حين تقدم الأهالى فى ابريل عام ١٨٧٧ بالتماس لاحالتها الى محافظة دمياط (١١٢) وقد أحيلت ناحية بلقس من قسم الخانكة بمديرية القليوبية الى ضواحى مصر وذلك استجابة لشكوى أهاليها بسبب ضرب ناظر القسم لهم بالكرباج (١١٣) ونقلت ثلاث نواحى من مديرية المنوفية اضافة الى مديرية القليوبية ونقلت خمسة بلاد وكفر من مديرية الشرقية اضافة الى مديرية الدقهلية (١١٤) .

وعندما تحولت الأقسام والاخطاط بالأقاليم البحرية الى مراكز فقد سنة ١٩٠٠ حيث تحولت الى مراكز أيضا . وقد نظمت لائحة ترتيبمجالس بدء باجراء ذلك بمديريات الدقهلية والغربية والشرقية (١١٥) وعمم فى باقى المديريات على حين ظلت الأقسام بالاقاليم القبلية دون تغيير حتى أول يناير المراكز والضبطيات عملية اجراء التعديلات فى البلاد وانتقالها من اقليم الى آخر سواء أكان ذلك لأسباب جغرافية أو لأسباب تتعلق بادارة هذه البلاد ومن ذلك أنه لم يتم الموافقة على طلب الأهالى بنقل ٧ بلاد شرقى

---

(١١٠) دفتر ٣٣ جـ ١ مجلس خصوص وثيقة ٢٦ فى ١٣ شعبان ١٢٩٠/٥/١٠/١٨٧٣ ص ١٣٤، محفظة ٦ داخلية أمر رقم ٣٩ فى ٢٥ رمضان ١٢٨٤/٢٠/١/١٨٦٨ .

(١١١) ديوان الداخلية دفتر ٣٢٩ جـ ١ وثيقة ١٥ فى ٢٨ الحجة ١٢٩١/٥/٢/١٨٧٥ ودفتر ٣٦٦ جـ ١ وثيقة ٥ فى ٢٩ محرم ١٢٩٤/١٣/٢/١٨٧٧ ص ٧١ .

(١١٢) ديوان الداخلية ، وارد العرضحالات دفتر ١٤٢٣ جـ ١ وثيقة ٣ فى٢٣ربيع الاول ١٢٩٤ — ٧/٤/١٨٧٧ . ودفتر ٦١ مجلس خصوصى وثيقة ٤٢ فى ١٢ ربيع ثان ١٢٩٤/٢٦/٤/١٨٧٧ ص ٦٣ .

(١١٣) دفتر ١٩١٤ أوامر عربى وثيقة ١٠ فى ٧ ذو القعدة ١٢٨١/٦/٤/١٨٦٥ ص ٣٤ .

(١١٤) ديوان الداخلية قيد الاوامر الكريمة دفتر ١٣٢٢ أمر رقم ١٧ فى ١٩ رمضان ١٢٩١/٢٩/١٠/١٨٧٤ ص ص ٤ ، ٥ .

(١١٥) معية عربى دفتر ٣٤ قيد الكشوف والقرارات وثيقة ٦٠ فى فى ١٧ ذو القعدة ١٢٩٠/٤/٢/١٨٧٤ ص ٤١ .

ترعة الساحل منها بلدة أستيت التى هى أصل زمام هذا الكفر الى الدقهلية وذلك لأن موقع الكفر فى السكن والاطيان خارج عن ترعة الساحل حيث تقع فى غربها وكان زمام هذا الكفر ٢٥٠ فدانا وتعداده ٤٨ شخصا(١١٦).

وتراءى لمدير المنوفية فى يوليو ١٨٧٥ انشاء مركز جديد بالمديرية يضم اليه النواحى المجاورة القناطر وشواطىء نهر النيل شرقا وغربا ويبلغ عددها ٣٣ بلدا منهم ٢٢ من مركز أشمون و ١١ من مركز سبك لتسهيل ادارة هذه البلاد وسرعة تحصيل الأموال وتسهيل الأشغال العامة وباقى الأشغال . ولما كان هذا يتعارض مع اللائحة المذكورة وذلك لان الناحية الواحدة منهم ستكون تابعة لمركزين أحدهما يختص بالادارة المدنية والمالية فقط بينما يختص المركز الآخر بادارة القضاء والأمور الهندسية والشئون الصحية ومن ثم فقد عرض الأمر على المجلس الخصوصى الذى رفض الموافقة على ذلك لمعارضته للائحة (١١٧) وكان اجراء مثل هذه التعديلات فى المراكز طبقا للائحة يتطلب أخذ رأى بعض الدواوين الاخرى مثل ديوان الحقانية حتى لا يتعارض ذلك مع أى شأن من شئون الادارة بالأقاليم كادارة القضاء وعلى سبيل المثال فقد أخطر هذا الديوان وتمت موافقته على ما قام به مدير المنوفية فى عام ١٨٧٧ من تعديل لبعض نواحى المراكز فى مديريته نظرا لبعد مسافات نواحى كل مركز من مراكزها وتداخل بعض نواحى مراكز بنواحى المراكز الأخرى وذلك بهدف تقريب المسافات بين البلاد وتسهيلا لشئون الرى والأشغال ولراحة الأهالى وذلك فى حضور عمد البلاد ومأمورى المراكز ورئيس مهندسى المديرية (١١٨) .

وعلى الرغم من اجراء ترتيب المراكز والبلاد طبقا لهذه اللائحة فانه أحيانا ما كان يتم نقل بعض البلاد اذا ما كان هناك من الأسباب ما يستدعى ذلك ، وعلى ذلك فقد تم اجراء بعض التغييرات بعد اجراء هذه التنظيمات

---

(١١٦) ديوان الداخلية وارد العرضحالات دفتر ١٤٠١ وثيقة ٧ فى ١٣ شوال ١٨٧٤/١٠/٢٢/١٢٩١ ص ٤٥ .

(١١٧) دفتر ٣٢٩ جـ ١ وثيقة ٨٩ فى ٢٥ جماد ثان ١٨٧٥/٧/٢٨/١٢٩٢ ودفتر ٣١٥ وثيقة ١٢٠ فى غرة رجب ١٨٧٥/٨/٢/١٢٩٢ ودفتر ٣٤٨ جـ ١ وثيقة ٦ فى ٢١ شعبان ١٩٧٥/٩/٢١/١٢٩٢ ص ٢٤ .

(١١٨) ديوان الداخلية : دفتر ٢٧٤ جـ ٢ وثيقة ٢١٥ فى ٢٢ ذو القعدة ١٨٧٧/١١/٢٧/١٢٩٤ ص ٣١ ودفتر ٣٥٦ جـ ٣ ، ٣٦٥ جـ ٣ وثيقة ١٦٢ ٣٣٦ فى ٢٨ منه ودفتر ٣٨٣ جـ ١ وثيقة ١٠ فى ١٥ محرم ١٢٩٥ ودفتر ٣٩٤ جـ ١ وثيقة ١٧٢ فى ٢ صفر ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٢/٤ ص ص ٥٣ ، ٧٠ .

للمراكز والبلاد . وقد يرجع ذلك الى انصراف المهندسين والعمد والمشايخ ورجال الاداره الى مراعاه تقسيم النواحى على المراكز بما يحقق تساوى المسافات وتسهيل شئون الرى وتساوى النواحى والبلاد والزمامات بين المراكز دون مراعاة راحة الاهالى أو أية عوامل أخرى وقد أدى ذلك الى شكوى بعض الأهالى من اجراءات هذه التراتيب ومن ذلك أنه تم نقل بنى عبيد من بلاد بحر طناح من قسم دكرنس الى مركز السنبلاوين بعد الترتيب وقد التمس أهلها احالتهم لمركز دكرنس ولكن تفتيش بحرى رفض وبتكرار التماساتهم فما كان من مدير الدقهلية التالى الا التجول بين هذه البلاد وبين المركزين المذكورين لحساب المسافات بينها وبين المركزين بالساعة ، وقد ثبت له أن دكرنس هى أقرب المراكز اليها ومن ثم فقد طلب الموافقة على احالة هذه البلاد الى مركز دكرنس لما سيعود منه بالفائدة على الاقليم ولراحة الاهالى فى رؤية أشغالهم وفصل قضاياهم (١١٩) .

كما تم نقل مركز سبك من العسالته الى بير شمس وذلك لتوسطها بلاد المركز ضمن اجراءات ترتيب مراكز مديرية المنوفية وذلك لبعد نواحى كل مركز عن بعضها ودخول بلاد مراكز فى نواحى مركز آخر (١٢٠) وتم نقل مركز سمنود من سمنود الى المحلة الكبرى نظرا لأن سمنود حينئذ كانت بندرا صغيرا لا يتوفر بها محلات للادارة أو لاقامة المأمورين وكافة المستخدمين وعدم امكان عقد اجتماعات به مع وجود مجلس المركز بها وقاضى المركز أيضا وقد تراءى لمديئ الغربية اقامة مأمور ادار مركزها مع مأمور التحصيل ومجلس المركز ببندر المحلة الكبرى الذى كان من البنادر الكبيرة والشهيرة وكان يتوسط بلاد المركز ويتوفر به المحلات المذكورة وبه تجار وأجانب وقد نقل مأمورا المركز والتحصيلات بمستخدميهم الى المحلة الكبرى مع بقاء مجلس المركز وقاضى المركز بسمنود والاحتفاظ له بنفس الاسم على أن يسمى هذا المركز باسم مركز المحلة الكبرى ابتداء من عام ١٨٧٨ (١٢١) كذلك تم نقل مجلس محلة منوف الى هرس القريبة من طنطا

---

(١١٩) محافظ الداخلية محفظة ٤١ وثيقة ٦ عرضحالات فى غرة محرم ١٨٧٦/١/٢٧/١٢٩٣ .

(١٢٠) ديوان الداخلية دفتر ٣٨٧ جـ ١ وثيقة ٢٠ فى ٢٥ صفر ١٨٧٨/٢/٢٧/١٢٩٥ ص ٨٢ .

(١٢١) قبل تشكيل المراكز بالوجه البحرى كان محل اقامة خدمة قسم المحلة الكبرى بها وعند ترتيب مراكز المديرية سمى هذا القسم مركز سمنود وجعل المركز ومستخدموه بسمنود وفى منتصف عام ١٨٧٧ رأى مدير الغربية نقل المركز الى المحلة الكبرى ، انظر ديوان الداخلية دفتر ٣٦٥ وثيقة ٢٧٤ فى ٢٧ شعبان ١٨٧٧/٩/٥/١٢٩٤ ص ١١ .

مع احتفاظه بنفس الاسم بناء على طلب رؤســـاء مجالس مشيخة بلاد المركز (١٢٢) .

ولم يكن أى من اجراءات تغيير البلاد أو المراكز أو المجالس تتم قبل العرض عنها لديوان الداخلية وبعدها لباقى الدواوين اذا لزم الأمر (١٢٣) ومع ذلك فانه يبدو أن هذه التقسيمات والتغيرات للبلاد كانت تعيى أجهزة الادارة والحكم المركزية . فقد كانت معظم التعديلات والتغييرات للبلاد تأتى من المديرية أحيانا أو من التفتيش أو تأتى طبقـــا للائحة اعـــدت للمراكز والضبطيات وليس أدل على ذلك من أن نظارة المالية لم تكن تعرف ما هى بلاد الارز والمديريات التابعة لها وقد كانت هذه البلاد تكون مأمورية بهذا الاسم أما مديريات هذه البلاد فكانت البحيره والغربية والدقهلية (١٢٤) .

وفى عام ١٨٧٣ كان عدد المديريات ١٤ مديرية منها ٦ بالوجه البحرى هى القليوبية والشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة والمنوفية و٨ مديريات بالوجه القبلى وهى الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا واسنا . أما عدد المحافظات فكان ٦ محافظات هى مصر (القاهرة) والاسكندرية ودمياط وبور ســـعيد والاسماعيلية والسويس ورشـــيد والعريش والقصير (١٢٥) وقد ظل الهيكل الأساسى للاقاليم حتى أواخر عهد اسماعيل مستقراً دون تغيير فيما عدا ما يحدث من ضم واضافة أو تقسيم لبعض الأقاليم .

التقسيمات الادارية للأقاليم فى أوائل عهد توفيق :

فى أوائل عهد توفيق حدثت بعض التعديلات على التقسيمات الادارية للاقاليم دون المساس بالهيكل الأساسى ومن ذلك أنه جعل أقسام أسيوط سبعة أقسام بدلا من ستة لعدم كفايتها لانجاز الأشغال ولكبر قسمى ملوى ومنفلوط اللذين يضمان ١٨٠ ألف فدان بخلاف أطيان الجفالك و ١٠٦ بلدة

---

(١٢٢) ديوان الداخلية دفتر ٣٧٣ وثائق ١١٦ ، ٣٣٤ فى ٣ جمـــاد ثان ، ٢٨ رجب ١٢٩٤/٨/٨/١٨٧٧ ص ص ١٢٨ ، ١٧٦ .

(١٢٣) ديوان الداخلية دفتر ٤٤٠ ج ١ وثيقة ٢٠ فى ٢٣ جمــــاد الاولى ١٢٩٦ — ١٤/٥/١٨٧٩ ص ٣٦ .

(١٢٤) ديوان الداخلية دفتر ٤٢٤ ج ١ وثيقة ١٨٤ فى ٢ ربيع ثان ١٢٩٦/٣/٢٥/١٨٧٩ . ودفتر ٤٠٤ ج ١ وثيقة ٩٣ فى ٩ منه ص ٨١ .

(١٢٥) ديوان الداخلية دفتر ٢٩٠ ج ١ وثيقة ٦٥ فى ٢٤ شـــعبان ١٢٩٠/١٦/١٠/١٨٧٣ ص ٦٦ .

وقد قسم هذان القسمان الى ثلاثة أقسام هم ملوى وديروط ومنفلوط(١٢٦) وبدىء فى نوفمبر عام ١٨٧٩ فى العمل على زيادة أقسام مديرية جــرجا لتكون ستة أقسام بدلا من خمســـة على أن يكون ذلك ابتـــداء من عام ١٨٨٠ (١٢٧) وكذلك تمت الموافقة على نقل مركز العارين من فاقوس الى احدى البلاد الاصلية التى يتوسطها هذا المركز فى منتصف شـــهر فبراير سنة ١٨٨٢ وذلك استجابة لشكوى أهالى فاقوس بتبعية بلدهم لمركز الصوالح (١٢٨) .

أما الهيكل الاساسى الذى كانت عليه الأقاليم فى مصر فى أوائل حكم توفيق وعلى وجه الخصوص فى ســـــنة ١٨٨٢ فقـــد اشتمل على ثمان محافظات (١٢٩) هى مصر (القـــاهرة) ، والاسكندرية ، ودمياط ، ورشيد وبور ســـعيد والقنـــال ، (١٣٠) والسويس ، والعريش ، والقصير . أما المديريات ما تضمه من مراكز وأقســـام فكانت على النحو التالى :

---

(١٢٦) ديوان الداخليـــــة دفـــتر ٤٣٧ وثيقـــــة ١٦ فى ٩ رجب ١٨٧٩/٦/٢٩/١٢٩٦ ص ١٦٨ .

(١٢٧) ديوان الداخلية دفتر ٤٤٠ ج ١ وثيقـــــة ٥٧ فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٩ ص ١٣٨ .

(١٢٨) ديوان الداخلية صادر الغير رسمى دفتر ٤٢٣ وثيقة بدون فى ٢٥ ربيع أول ١٨٨٢/٢/١٤/١٢٩٩ ص ٨٠ .

(١٢٩) ضمت كل من بور سعيد والاسماعيلية فى محافظة واحـــدة وكانت كل منهما محافظة مستقلة ثم أعيد فصلهما وكانت بور سعيد عند نشأتها مأمورية تابعة لمحافظة القنال (الاسماعيلية) ثم صارت محافظة مستقلة وأحيانا ما كان يتم ضم الاسماعيلية الى بور سعيد فى محافظـــة واحدة وقد ضمت السويس أيضا الى محافظة بور سعيد فى وقت من الاوقاف ، انظر د. زين العابدين شمس الدين نجم : بور سعيد تاريخهـــا وتطورها ١٨٥٩ ـــ ١٨٨٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ [illegible] .

(١٣٠) نظارة الداخلية ، الكشاف للديار المصرية وعدد نفوسها ج ٢ ١٥ جماد ثان ١٨٨٢/٥/٣/١٢٩٩ . ص ص ج — ص .

مصر السفلى (الوجه البحرى)

المديريـــات	المراكـــــز
١ — مديرية البحيرة	أبو حمص ، العطف ، شبراخيت ، دمنهور الدلنجات ، والنخيلة .
٢ — مديرية الشرقية	العارين ، بلبيس ، الابراهيمية ، القنايات ، منيا القمح ، الصوالح .
٣ — مديرية الدقهلية	دكرنس ، فارسكور ، المنصورة ، ميت غمر ، ميت (منية) سمنود ، السنبلاوين .
٤ — مديرية الغربية	اقليم البرلس ومراكز شربين ، دســوق ، الجعفرية ، كفر الشيخ ، كفر الزيات ، محله منوف ، سمنود ، طلخا ، زفتى .
٥ — مديرية القليوبية	شبرا ، قليوب ، طوخ .
٦ — مديرية المنوفية	أشمون ، مليج ، منوف ، سبك ، تلا .

مصر العليـــا (الوجـــه القبلى)

المديريـــات	الاقســـــام
١ — مديرية أســيوط	أبنــوب ، أبوتيج ، أسيوط ، ديــروط ، الدوير ، ملوى ، منفلوط ، الروضة(١٣١) .
٢ — مديرية بنى سويف	ببا الكبرى ، بنى سويف ، الزاويـــة .
٣ — مديرية الفيـــوم	الفيوم ، سنورس ، طبهـــار .
٤ — مديرية الجيزة	أوسيم ، أطفيح ، البدرشين ، جرزه(١٣٢) .
٥ — مديرية المنيا	بنى مزار ، الفشن ، قلوصنا ، المنيـــا .
٦ — مديرية اســـنا	أصوان ، ادفو ، اسنا ، حلفه ، الكنوز ، السـلمية .
٧ — مديرية جرجـــا	برديس ، جرجا ، سوهاج ، طهطا ، طما .
٨ — مديرية قنـــا	دشنا ، فرشوط ، قنا ، قوص .

(١٣١) كان بها قسم صنبو فى عام ١٨٨٠ ولم يكن بها قسم الروضة انظر الجدول المرفق بلائحة المحاكم الشرعية سنة ١٢٩٧/١٨٨٠ ويشمل المحافظات والمديريات والمراكـــز والنواحى والبـــلاد وتوابعها ، بدار المحفوظات العمومية رقم ٢٢ المكتبة .

(١٣٢) فى عام ١٨٨٠ لم يكن قسم الجرزة موجودا بها وكانت أقسامها تحمل أرقاما ، انظر المصدر السابق .

وكان عدد النواحى فى الأقاليم غير توابعها ٣٦٥١ منها ٢٢٢٨ ناحية بالوجه البحرى و ١٣٩٨ بالوجه القبلى (١٣٣) ولما كانت مصر بطبيعة أرضها وبالنسبة لطرق ريها تنقسم الى قسمين عظيمين أحدهما فى الشمال هو الوجه البحرى ويضم الأقاليم البحرية والثانى فى الجنوب ويضم الأقاليم القبلية (١٣٤) فانه يتضح أن هذا التقسيم كان له أثره على التقسيم الادارى للاقاليم فى مصر حيث اشتمل الهيكل الاساسى للاقاليم على قسمين يضمان الوجهين البحرى والقبلى وقسم كل منهما الى عدد من المديريات استقر عددها فى عام ١٨٨٢ على ١٤ مديرية ست منها فى الوجه البحرى وثمانية فى الوجه القبلى قسمت كل مديرية من مديريات الوجه البحرى الى مراكز وقسمت مديريات الوجه القبلى الى أقسام وذلك تبعا لمساحة كل مديرية وزمامها واتساعها وما تضمه من النواحى والقرى والبلاد والكفور والنجوع وغيرها من الوحدات المحلية .

أثر العوامل الطبيعية فى تقسيم الأقاليم :

ولما كانت العوامل الطبيعية مثل الجبال والانهار ذات أثر كبير فى التقسيم الجغرافى للاقاليم وفى تحديد أحجام الوحدات المحلية (١٣٥) فقد كان لهذه العوامل دورا كبيرا فى التقسيم الجغرافى للمديريات فى مصر حيث نهر النيل وفروعه الذى يعد أهم عوامل التقسيم بين مديريات الغربية والمنوفية

---

(١٣٣) التفرقة التقليدية بين الدلتا والصعيد (أى الوجهين) هى اختلاف فى الشكل والمساحة قبل أن يكون فى التركيب والنسيج واذا كان ثمة فارق فهو فى الدرجة لا فى النوع ونهر النيل له السيادة المطلقة عليهما وليس هناك انقطاع أو تغيير فجائى ما بين الوادى الفيضى وسهل الدلتا حيث يبدأ الوادى فى الجنوب ضيقا تحتضنه المرتفعات والحواف من الشرق والغرب ثم يتسع باطراد على حين يأخذ الاطار التلى فى التواضع كما ان اتساع السهل عند رأس الدلتا واتضاع التلال حولها ما هو الا استمرار لاتجاهات تحددت منذ البداية وفيما بين الوادى والدلتا يستمر انحدار المسطح العام متصلا مطردا من الجنوب الى الشمال دون انقطاع ظاهر ، انظر د. جمال حمدان ، شخصية مصر كتاب الهلال ص ٢١ ، ٢٢ .

(١٣٤) محمد أمين فكرى : جغرافية مصر ص ٣ .

(١٣٥) د. ظريف بطرس : موسوعة الحكم المحلى ج ١ الادارة المحلية مفهومها وايكلولوجيتها ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٧٧ ص ٢٥ ،

وبين مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية ، وكذلك مديرية البحيرة . وقد ظهرت عوامل أخرى أخذت فى الاعتبار عند التقسيم أيضا مثل الجسور والترع وكذلك السكك الحديدية التى كانت تمثل جزءا من الحدود بين الغربية والمنوفية . كما لعب النيل أيضا دورا كبيرا فى التقسيم الادارى داخل الاقليم الواحد ففى مديرية الجيزة ، احدى مديريات الوجه القبلى وقعت أقسام هذه المديرية بين شرقية وغربية فكان القسم الاول والثانى منها فى غربى النيل وكان القسم الثالث فى شرقيه . وكان الجبل الشرقى والغربى وجبل كرداسة حدودا لمديرية بنى سويف فى بعض جهاتها كما كان النيل والجبال الشرقية والغربية هى الحدود الطبيعية بين مديريات الوجه القبلى .

وقد استقر الهيكل الادارى للاقاليم فى مصر على هذا التقسيم وقد ظهر ان كثرة التعديلات والتغييرات التى أدخلت على التقسيمات الادارية للاقاليم كانت راجعة الى أسباب متعلقة بادارة هذه الأقاليم سواء المدنية أو المالية أو ادارة القضاء أو أى ادارة من ادارات الخدمات سواء الهندسية أو الصحية وقد كانت أمور الرى والزراعة والتحصيل والامن أهم هذه الاسباب على الاطلاق وأحيانا كان يتم اجراء بعض التعديلات بناء على رغبة والتماس الأهالى أو بهدف ابعاد بعض عناصر الادارة غير الصالحة أو بسبب اعادة البعض منهم للخدمة العسكرية أو بسبب تعيين بعض ذوى الحيثية أو ذوى الخبرة والكفاءة فى بعض الاقاليم .

---

(١٣٦) محمد أمين فكرى : المرجع السابق ص ص ٣ ، ٩١ ، ١١٠ وما بعدها .



الفصل الثانى

ادارة الأقاليم بين المركزية واللامركزية

* أسلوب الادارة اللامركزية .
* الادارة المركزية للأقاليم .
* الخروج عن المركزية استقلال .
* محمد على يضيق بالاجراءات المركزية .
* الادارة المركزية فى عهد عباس .
* تقييد سلطات المديرين والمحافظين فى عهد سعيد .
* الادارة المحلية لبعض البلاد .
* الادارة المركزية فى عهد اسماعيل .
* الاثار المترتبة على مركزية الادارة بالأقاليم .
* مجالس البلاد والادارة المحلية .



تتميز اللامركزية فى ادارة الاقاليم التى ترتكز على تجميع السلطات فى يد الحاكم بأنها تتيح للاقسام الادارية للدولة — مثل المديريات والمدن والقرى باعتبار كل منها وحدة ادارية — شيئا من الاستقلال وادارة شئونها المحلية بواسطة هيئات ومجالس منتخبة تحت اشراف ورقابة الحكومة المركزية . ويرتكز ذلك على أركان أساسية تتمثل فى انتخاب أهالى الوحدات الادارية للدولة للمجالس أو الهيئات المحلية وأن تختص هذه الهيئات والمجالس بادارة الشئون والمرافق المحلية ، وأن يوجد نوع من الرقابة للحكومة المركزية على كيفية قيام هذه الهيئات والمجالس المحلية بأعمالها واختصاصاتها (١) .

أسلوب الادارة اللامركزية :

وتعد اللامركزية الادارية أسلوبا من أساليب الادارة وهى لا تتصل بتكوين الدولة أو بشكلها الدستورى لانها توجد فى الدولة البسيطة كما توجد فى الدولة المركبة ولا تتمتع الأقاليم فى ظل اللامركزية الادارية بأى مظهر من مظاهر السيادة الداخلية ، ولا يخول لها أى اختصاص تشريعى أو قضائى محلى ، ولكنها تقوم فقط على تخويل هذه الاقاليم بعض مظاهر الوظيفة الادارية طبقا لما يقرره القانون (٢) . كما تقوم على أساس التضييق من سلطات الحكومة المركزية عن طريق الاعتراف بجماعات محلية تعطيها الوسائل التى تعبر بها عن مصالحها الخاصة التى تتعارض مع المصالح الوطنية فقد تكون وسائل قانونية وذلك بمنحها الشخصية المعنوية وقد تكون وسائل سياسية بالسماح لأصحاب المصالح المحلية بانتخاب ممثليهم ، أما الوسائل الادارية فتكون باضفاء اختصاصات ادارية

---

(١) د. وحيد فكرى رأفت : القانون الادارى ج ٢ ، مطبعة العلوم ، القاهرة ١٩٣٩ ص ص ٧٨٤ ، ٧٨٥ .

(٢) د. طعيمة الجرف : مبادىء فى علم الادارة المحلية ص ص ٤٣ ، ٤٤ .

على هذه الهيئات وهناك أيضا الوسائل المالية وذلك بالاعتراف لهـــا بمميزات خاصة (٣) .

وعندما تولى محمد على حكم مصر فى عام ١٨٠٥ فانه لم يحكم البلاد حكما دستوريا ، بل جمع فى يده جميع السلطات من تشريعيـــة وتنفيذية وقضائية وبالتالى فانه لم يكن هناك فصـــل بين السلطات ، كما أن جهة الادارة لم تكن خاضعة للقوانين فى أعمالها ، بل كانت هى القانون بلا رقيب أو حسيب (٤) . وبعد حصول مصر على مركزها المتميز فى عهده فقد انتقلت اليه السيادة عليها فيما خلا احتفاظ السلطان العثمانى ببعض الحقـــوق ومنها سلطة ولاية تقليد الوظائف الكبرى فى القضاء والجيش (٥) .

وقد غلبت المركزية على طريقة الحكم فى عهد محمد على (٦) حتى أن رؤساء الدواوين فى عهده لم يكن لهم أية سلطة على حـــكام الأقاليم (٧) وتوضح الوثائق الخاصة بهذه الفترة مدى تركز السلطات فى شخصـــه وحرصه على أن تكون بيده كافة أعنة الحكم وأن يدير البلاد ، من أدناها الى اقصاها ، ادارة مباشرة فى كافة أمورها صغيرها وكبيرها ومتابعتـــه المستمرة المباشرة وغير المباشرة لرجال الادارة وأحوالهم وأحوال الادارة بالبلاد حتى أنه كان يتابع حضور موظفى الأقاليم الى أعمالهم وقـــد أمر بالتحقيق مع سليمان كاشف لتأخره اليومى عن مباشرة عمله بالفيوم (٨) .

---

(٣) د. محمد طه بدوى ، د. محمد طلعت الغيضى : مبادىء القانون العام : النظم السياسية والادارية ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٦ ص ص ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٤) د. أحمد عبد القادر الجمال : مقدمة فى أصول النظم الاجتماعية والسياسية ط ١ ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٥٧ ص ٣٦٥ .

(٥) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٠ رمضان ١٢٢٣هـ/١١/٩/١٨٠٨ ود. طلعت اسماعيل ، الادارة المصرية ص ٣٧٧ .

(٦) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ص ٤ .

(٧) هنرى دودويل : الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمـــد على ص ٣٢٩ .

(٨) دفتر ١ أوامر وثيقة ١٣٧ فى ٢٦ شعبان ١٢٤٥/١٠/٢/١٨٣٠ ص ٣١ .

الادارة المركزية للأقاليم :

جعل محمد على من حكام الاقاليم مهمـــا علت مناصبهم أو سمت مراتبهم مجرد موظفين خاضعين لارادته وأوامره ونواهيه فما كان عليهم غير الالتزام والطاعة والا تعرضوا للوم والتهديد والعقـاب والرفت من وظائفهم . وكان على هؤلاء الحكام أداء المهام التى يكلفون بها وعـــدم التدخل فى المسائل التى لا تدخل ضمن اختصاصهم وابلاغه بكل ما يدور فى أقاليمهم وما يتم بها من أعمال وما يقع بها من أحداث وما يقومون به ، فقد ألزم حاكم البحيرة بالرجوع اليه قبل أن يقوم بتأديب شيخ دمنهور (٩) . وعنف أحمد باشا مأمور نصف البحيرة على مغادرة أحـــد أهالى قرية سماديس وأسرته والتوجه لاداء فريضة الحج دون الحصول على موافقة المأمور اكتفاء بموافقة قائمقام القرية وقبل التأكد من مديونيته وقدرته على السفر (١٠) .

ونظرا لاصطباغ جميع الاجراءات الادارية بالصبغة المركزية فقــد كان على رجال الادارة بالأقاليم تنفيذ الأوامر باعتبارها صادرة من شخص الحاكم اليهم وأن التأخير فى تنفيذها سيتم ابلاغه اليه (١١) كما كان عليهم الحصول على موافقة الحكومة المركزية أو الرجوع اليها فى كافة الأمور أو ابلاغها بما يعن لهم من أمور لأخذ الرأى فيها . ولم يكن من سلطة أى من حكام الأقاليم تعيين أحد من الكتاب أو المستخدمين أو الخدمـــة أو القواصين للعمل فى أقاليمهم مهما كانت حاجة العمل أدعى لوجودهم (١٢) أو رفتهم اذا ما ثبت الاستغناء عنهم (١٣) وكان انتقال أحد الكتاب من أى

---

(٩) معية تركى دفتر ٥ وثيقة ٤٠٤ فى ١٢ شوال ١٢٣٥/٧/٢٣/١٨٢٠ ص ٤١ ودفتر ٤٣ وثيقـــة ٢٢٩ فى ١٢ شوال ١٢٤٧/١٥/٣/١٨٣٢ ص ٥٩ .

(١٠) دفتر ٧٣٤ خـــديوى تركى وثيقة ١٧٢ فى ١٦ شـــعبان ١٢٤٢/١٥/٣/١٨٢٧ ص ٦٥ .

(١١) دفتر ٥٣ معيـــة تركى وثيقـــة ٢٢٧ فى ٢٢ ربيـــع الاول ١٢٤٩/٩/٨/١٨٣٣ .

(١٢) دفتر ٧٤٣ خـــديوى تركى وثيقـــة ١٠٩ فى ٣ رجب ١٢٤٣/٢٠/١/١٨٢٨ ص ٥١ ودفتر ٣٦ معية تركى وثيقة ١٦٩ فى ٢٤ رمضان ١٢٤٤/٣٠/٣/١٨٢٩ .

(١٣) دفتر ٧٣٧ خـــديوى تركى وثيقـــة ٤٨٧ فى ٢٦ رجب ١٢٤٣/١٢/٢/١٨٢٨ .

الأقاليم الى القاهرة لا يتم قبل الحصول على موافقة بذلك (١٤) كما لم يكن لهم أيضا اضافة أية مبالغ الى مرتبات المستخدمين أو الاستقطاع منها (١٥) أو صرف المرتبات الموقوف صرفها دون اذن الحكومة المركزية (١٦) . وفى ١٢ أغسطس ١٨٢٩ تقرر عدم معاقبة أى من حكام الأقاليم لأحد من الأهالى دون استئذان محمد على وصدور ارادة سنية منه بذلك (١٧) .

وعلى حين كان محمد على يقوم بتكليف المأمورين أو المديرين بتنفيذ أوامره وتحقيق الأمور التى تحال عليهم بأنفسهم دون احالتها على وكلائهم أو مرؤسيهم أو الارتكان عليهم فى اتمامها ، فانه كان يتغاضى عن وجودهم على رئاسة الأقاليم ويقوم بالاتصال مباشرة بمرؤسيهم فى الوحدات الادارية الصغرى حتى نظار الأقسام لتكليفهم ببعض المهام أو لتنفيذ بعض أوامره أو لتهديدهم وانذارهم عن أى تقصير منهم ، كما أمر كبار معاونيه بالاتصال مباشرة بحكام الاخطاط عن طريق المأمورين (١٨) . ولكن ذلك لم يمتد الى باقى الدواوين والمصالح أو الأقاليم فقد منع مأمورى الأقاليم من الاتصال به مباشرة الا عن طريق المهردار (حامل الاختام) فيما عدا ارسال التقارير والكشوف والبيانات ومنعهم من الاتصال مباشرة بالحكومة المركزية أو الدواوين أو المجالس عن طريق رؤسائهم (١٩) .

---

(١٤) دفتر ٧٤٠ خديوى تركى وثيقة ٦ فى ١٥ شعبان ١٨٢٨/٣/٣/١٢٤٣ .

(١٥) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٥٦٨ فى ٢٨ رمضان ١٨٢٩/٤/٣/١٢٤٤ ودفتر ٧٨٥ خديوى تركى وثيقة ٢١٥ فى ١٥ جمادى الاولى ١٨٣٢/١٠/١٠/١٢٤٨ ص ١٤١ .

(١٦) دفتر ٥٥ معية تركى وثيقة ١٨ فى ١٢ صفر ١٨٣٣/٧/١/١٢٤٩ .

(١٧) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٢٦٣ فى ١٢ صفر ١٨٢٩/٨/١٢/١٢٤٥ .

(١٨) معية تركى دفتر ٣٧ وثيقة ٥٥٩ فى ٢٣ رمضان ١٨٢٩/٣/٢٩/١٢٣٤ ودفتر ٣٨ وثيقة ٣١ فى ٣٠ شوال ١٨٢٩/٤/٢٥/١٢٤٤ ودفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ٣١٨ فى ١٣ ذو القعدة ١٨٢٩/٥/١٧/١٢٤٤ ص ٤٥ ومحفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى ٨ رجب ١٨٣١/١٢/١٣/١٢٤٧ ودفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ١٥٣ فى ٢٥ صفر ١٨٣٢/٧/٢٤/١٢٤٨ ص ١٥٤ .

(١٩) دفتر ٧٧٠ خديوى تركى وثيقة ٧٧ فى غرة ربيع الاول ١٨٣٠/٨/٢٠/١٢٤٦ ص ٥٠ ودفتر ٣ أوامر وثيقة ٧٦٧ فى ١٧ شوال ١٨٣٢/٣/٢٠/١٢٤٧ ص ١٦٣ .

وقد أنشأ محمد على ادارة مركزية فى الاقاليم تشرف على المأمورين والمديرين وتعاون الحكومة المركزية فى متابعة حركة الادارة بالاقاليم وابلاغ الحاكم بأحوال أجهزة الادارة والقائمين عليها ومدى نشاطهم وخاصة المأمورين حيث كان يقوم بارسال أوامره الى المأمورين المقصرين والمتهاونين وينذرهم فيها بأشد العقاب (٢٠) .

وترتب على انشاء المجالس المتعددة التى أنشأها محمد على لبحث أمور البلاد أو المشروعات واعدادها قبل أن تعرض عليه وتصدر بتنفيذها فى النهاية أوامره الى اصطباغ حكومته ظاهريا بمزيج من الفردية القائمة على أساس ذلك التنظيم المركزى الذى ينتهى عند طرفه الاعلى بشخص الباشا ومن الشورى التى كفلت وجودها تلك المجالس المتعددة . وكان هذا النظام بشقيه يتفق فى جوهره مع ما استعدت لقبوله عبقرية محمد على ورغبته فى الاصلاح من جهة وقلة الاكفاء الذين لا يمكن الاعتماد عليهم من جهة أخرى فالى جانب اشرافه المباشر لاعمال الدولة الانشائية فىنواحى الاصلاح والعمران ضمانا لتنفيذ هذه المشروعات وسرعة انجازها فقد عمل على احياء روح الابتكار لدى رجال الحكم والادارة وتعويدهم اعمال الفكر والتدبير فيما يعرض لهم من شئون متصلة بالحكم وتدريب أهلالبلاد على شئون الحكم والادارة حتى يستطيعوا الاضطلاع بأعباء الحكومة وسياسة أمورهم بأنفسهم فكانت هذه المجالس بالنسبة اليهم بمثابة مدارس يتلقون فيها ما يؤهلهم ويهيؤهم لما أعدوا له من أعمال الادارة فى البلاد (٢١) .

وعلى حين كانت هذه المجالس تقوم بدراسة جميع المسائل وتتخذ القرارات بناء على رأى الاغلبية فقد احتفظ محمد على فى يديه بالرقابة الكاملة على كل التفصيلات (٢٢) .

---

(٢٠) دفتر ٣٧ معية تركى وثائق ٤٨٨ ، ٤٩٢ فى ٢١ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٤/٢٦ ، ١٨٢٩/٢/٢٨ ومحفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى ٩ شعبان ١٢٤٥/٣/٢/١٨٣٠ .

(٢١) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع السابق ص ص ٩،٨

(٢٢) دفتر ٧٧٣ خديوى تركى وثيقة ٢٣٤ فى ١٨ جماد ثان ١٢٤٦/٤/١٢/١٨٣٠ ودفتر ٣ أوامر وثيقة ١٦٩ فى ١٧ رجب ١٢٤٧/٢٢/١٢/١٨٣١ ص ٢٨ .

ويلاحظ أن مجلس الشورى قد أحيلت عليه كافة المسائل التى تتعلق بادارة الأقاليم والتى كان يتم عرضها على الحاكم مباشرة لصدور أوامره بشأنها وذلك لدراستها وبحثها قبل صدورها ومن أمثلة ذلك بحث زيادة مرتبات المستخدمين بالاقاليم التى كان يطالب بها هؤلاء المستخدمين أو المأمورين أو المحافظين . وكان من بين القرارات التى أصدرها المجلس تفويض مأمورى الأقاليم ببعض الاختصاصات التى كانت من اختصاص الحكومة المركزية وحدها وهى عزل مشايخ الاخطاط غير الاكفاء أو غير القادرين على أداء المهام الموكولة اليهم وتعيين مشايخ آخرين من ذوى الكفاءة والمقدرة (٢٣) ولكن هذا التفويض لم يتعد مشايخ الاخطاط فقد ظل التعيين فى جميع الوظائف من اختصاص الحاكم ولا يتم قبل العرض عليه وموافقته عليها أو رفضه لها (٢٤) .

واذا كان محمد على قد أصدر أمرا الى مدير الدقهلية بجمع عمد ومشايخ قسمى دمياط وشربين وأخذ رأيهم فى اختيار من يصلح لان يكون ناظرا عليهم (٢٥) فان مثل هذا الأمر كان نادر الحدوث مما يؤكد على سلطته المطلقة فى التعيين والاقالة بطرق مباشرة وغير مباشرة .

وعلى أية حال فان نظر كليات الأمور وجزئياتها الخاصة بشئون الأقاليم فى مجلس الشورى قد خفف من القيود البيروقراطية الادارية بها حيث سمح لأمناء الشون بالاقاليم صرف أجرة نقل المراكب التى تحمل الغلال الى الشون مباشرة وكذلك العربون اللازم اعطاؤه لأصحاب المراكب بختمهم الشخصى دون الحاجة الى تصديق المأمور على ذلك على أن يختم الايصال بالمبلغ المدفوع من نظار الاقسام ثم يصدق عليه من المأمور وذلك لأن النظام السابق الذى يمنع صرف الاجرة والعربون قبل تصديق

---

(٢٣) دفتر ٧٦٦ خديوى تركى وثيقة ٤٣٩ فى ٢٩ شوال ١٨٣٠/٤/٢٣/١٢٤٥ ص ١٨١ .

(٢٤) دفتر ٤١ معية تركى وثائق ٤٧٨ ، ٥٠٧ فى ١ ، ٢١ رجب ١٨٣١/١٢/٢٦ ، ٦/١٢٤٧ ودفتر ٤٣ معية تركى وثيقة ٢١٥ فى ١٠ شوال ١٨٣٢/٣/١٣/١٢٤٧ ص ٥٦ .

(٢٥) دفتر ٢٥ أوامر معية وثيقة ١٧٣ فى ٨ شوال ١٨٣٤/٢/١٨/١٢٤٩ ص ١٠٢ .

المأمور كان يؤدى الى تعطيل المراكب وضياع الوقت الكثير (٢٦) . كما أمر محمد على المجلس بعدم توسط مأمور فى ابلاغ شىء الى مأمور آخر وضرورة الاتصال المباشر بالمأمور المطلوب تكليفه لعدم التأخير والتعطيل فى انجاز المهام (٢٧) .

وعندما صدرت لائحة المجلس العالى فى عام ١٨٣٤ والذى كان يعرض عليه كافة المسائل المتعلقة بأمور ادارة الاقاليم وشئونها فقد روعى فى لائحة ترتيبه انتخاب بعض رجال الاقاليم لعضوية المجلس من المأمورين والمشايخ (٢٨)مثلما حدث فى مجلس الشورى ، للانتفاع بآراءهم عند عرض المسائل الخاصة بالأقاليم أو بحثها .

وعلى الرغم من انشاء الدواوين والمجالس المتعددة فى عهد محمدعلى للاشراف على شئون البلاد الادارية والقضائية فان ذلك كله لم يشمل جهة الادارة التى كانت ترى انها وحدها صاحبة السلطة العامة فقد كانت شئون الأهالى كبيرها وصغيرها سواء تعلقت بمصلحة عامة أو خاصة من اختصاص جهة الادارة (٢٩) .

وامعانا فى مركزية الادارة فى الاقاليم فقد جعل هناك ادارات عليا للاشراف على ادارة الاقاليم وقد اختص محمد على نفسه وابنه « ودفتر دار المحروسة » بادارة الاقاليم البحرية التى قسمت الى ثلاث ادارات على حين قسمت الاقاليم القبلية الى ادارتين تولى ادارتهما الكتخدا وأحمد طاهر باشا (٣٠) . كما قام كبار رجاله والنظار بمتابعة أعمال أجهزة الادارة

---

(٢٦) دفتر ٧٦٦ خديوى تركى وثيقة ٤٦١ فى ٢ ذو القعدة ١٨٣٠/٤/٢٥/١٢٤٥ ص ١٨٩ .

(٢٧) دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٣٧٧ فى ٢٣ رمضان ١٨٣٥/١/٢٣/١٢٥٠ .

(٢٨) المصدر السابق : لائحة ترتيب المجلس العالى فى ٢٥ ربيع الأول ١٨٣٤/٨/١/١٢٥٠ .

(٢٩) د. أحمد عبد القادر الجمال : المرجع السابق ص ٣٦٥ .

(٣٠) دفتر ٣٧ معية تركى المصدر السابق ، ودفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ٤٠ فى ٥ رمضان ١٨٢٩/٣/١١/١٢٤٤ .

بالاقاليم ومراقبة أحوالهم والتفتيش عليهم (٣١) ثم قام بتعيين مفتشين للاقاليم هما عباس باشا للوجه البحرى وسليم باشا للاقاليم الوسطى والقبلية . وتم انشاء ديوان عموم لتفتيش الاقاليم يختص بنظر ما يتعلق بأمور الاقاليم وادارتها (٣٢) .

كما جعل لكل مأمور اقليم وكيلا بالقاهرة للاتصال بالديوان الخديو لتسهيل كافة الامور المتعلقة بالمأمورية وسرعة انجاز المهام المطلوبة وليكون حلقة اتصال بين الحكومة المركزية والمأمورية (٣٣) . وقد كلف هؤلاء الوكلاء بشراء كافة الاشياء التى تتطلبها المأمورية وما يماثلها من « ديوان المشتروات » (٣٤) .

وفى أواخر يوليو عام ١٨٣٥ ، منع محمد على مجلس الملكية من الاتصال مباشرة بمأمورى الاقاليم فى كافة الامور المتعلقة بشئون أقاليمهم أو لابلاغ أوامره اليهم أو موافقته على قراراته حيث قرر ارسالها اليهم مباشرة (٣٥) مما يؤكد حرصه على استمرار الاتصال المباشر بادارة الاقاليم ومركزية قراراته وأوامره .

ولم تكن القرارات التى تصدر عن اجتماع مديرى الاقاليم برجال الادارة بالمديرية والتى تضم نظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ لبحث ما يتعلق بأمور بلاد المديرية أية قيمة تذكر أو توضع موضع التنفيذ قبل عرضها على محمد على وأخذ موافقته عليها . وقد هزأ محمد على بقرار لمدير نصف ثانى الغربية ومجلسه الذى قرر تأديب الملاحظين المتهاونين فى أمور زراعة الاراضى بضربهم ١٠ سياط وتحصيل ضعفى

---

(٣١) دفتر ٧٥٤ خديوى تركى وثيقة ٦٤ فى ٢٤ جمادى الاولى ١٢٤٥/١١/٢١/١٨٢٩ ، انظر دفتر مجموع أمور ادارة لوائح أعوام ١٢٥١ ، ١٢٥٢/١٨٣٥ ، ١٨٣٦ .

(٣٢) دفتر ٨٢ معية تركى وثيقة ٧٣ فى ٣ ذى القعدة ١٢٥٢/٩/٢/١٨٣٧ .

(٣٣) دفتر ٧٥٥ خديوى تركى وثيقة ٥ فى ٣ ربيع الاول ١٢٤٥/٢/٩/١٨٢٩ ص ٩ .

(٣٤) دفتر ٧٩٦ خديوى تركى وثيقة ٨٧ فى ٢٤ محرم ١٢٥٠/٢/٦/١٨٣٤ .

(٣٥) دفتر ٦٨ معية تركى وثيقة ٣٣٤ فى غرة ربيع ثان ١٢٥١/٢٧/٧/١٨٣٥ ص ١١٦ .

أثمان وأرباح المحصولات التى كانت ستنتج فى حالة زراعتها ، واعتبرها بمثابة لعب الاطفال يلعبون ويتسلون بها لصعوبة تحصيل ذلك من تلك القرى التى تعجز عن زراعة المزروعات المقررة عليها ولا تستطيع أن تقدم المحصولات المطلوبة منها وقد أمر محمد على المدير باستعمال الشدة مع هذه القرى الضعيفة الانتاج وتنفيذ القوانين الصادرة بشأن ذلك (٣٦) .

وكان رجال الادارة بالاقاليم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئا فلم يكن لهم الحق فى مغادرة أقاليمهم دون اذن الادارة المركزية أو الحاكم وكان يأمر باعادة المستخدمين الذين يغادرون أقاليمهم دون اذن اليها فورا (٣٧) وكان عليهم الطاعة التامة للحاكم دون أدنى بادرة للتراجع أو التهاون والا فان الخروج عن ذلك أمر لا تقبله الحكومة المركزية ومن أمثلة ذلك أمر محمد على بتحديد اقامة ابراهيم بك مدير نصف المنوفية ونزع نيشانه « لظهور أحوال منه لا تليق بالعبودية » (٣٨) .

وكان على كبار رجال الادارة المركزية بالاقاليم الذين كانوا من الاتراك العمل الدائب على الحصول على رضاء محمد على عنهم وعدم التقدم بأية مطالب من شانها اثارة غضبه وكان رجال المعية الاتراك يمنعون عرض مثل هذه المطالب على الحاكم حماية لهم من غضبه وحرصا منهم على استمرار رضاءه عنهم (٣٩) .

ويوضح ذلك الى حد كبير مدى المركزية التى أديرت بها الاقاليم فى مصر فى تلك الآونة فالحاكم يتصل برجال الادارة وبالمحكومين كيفما شاء وبالاسلوب الذى يريده وأوامره واجبة التنفيذ على الجميع فى الوقت الذى يصعب فيه على رجال الادارة المركزية أو أجهزة الادارة بالاقاليم الاتصال بالحاكم وعرض مطالبها عليه وكان المحكومين أسوأ حالا منهم

---

(٣٦) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٢٢٤ فى ٢ رمضان ١٨٣٥/١٢/٢٢/١٢٥١ .

(٣٧) دفتر ٧٠ معية تركى وثائق ٦٢ ، ٨٤ فى ٢٦ ، ٢٩ شوال ١٢٥١/٢٤ ، ١٨٣٦/٢/٢٧ .

(٣٨) دفتر ٧٧ معية تركى وثيقة ٦١ فى ١١ ذى الحجة ١٨٣٦/٣/٢٩/١٢٥١ .

(٣٩) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٤٨٥ فى ١٠ صفر ١٨٣٦/٥/٢٧/١٢٥٢ .

اذ كان عليهم دائما القيام بتنفيذ الاوامر وأداء الاشغال والاعمال وانجاز المهام المطلوبة فى مواعيدها وأداء ما عليهم من ضرائب دون أن يتمتعوا بالحقوق التى تكفل لهم المناقشة والمعارضة وابداء الاراء وابلاغ مطالبهم للحاكم بطرق مباشرة أو غير مباشرة . وبذلك تجمعت كل السلطات فى يد محمد على التشريعية والتنفيذية . ولما كان محمد على يقوم بتحقيق القضايا الهامة والفصل فيها مثل قضية تعدى مدير الشرقية على أبنـــــاء حسن اباظة (٤٠) فجمع بذلك السلطة القضائية أيضا .

وكان تعدى كل سلطة على الاخرى وبالاخص تعدى السلطة الادارية على السلطة القضائية أمرا مألوفا وبذلك فان سلطة الوالى وارادته كانت فوق كل قانون وظل ذلك طوال عهد محمد على وخلفاؤه الى أن أنشئت المحاكم المختلطة (٤١) .

وكان على جميع المديرين والمحافظين وكذلك نظار المصالح بهـــــا والمصالح العامة العمل وفق ارادة الحاكم وتلبية أوامره وادارة أقاليمهم ومصالحهم تبعا لمشيئته . وكان محمد على يقوم بالمرور على الاقاليم مرارا وفى أوقات كثيرة ومناسبات مختلفة للالمام بأحوالها عن قرب والاطلاع بنفسه على تقارير حكام الأقاليم التى يرسلونها اليه ولمعرفة ما يجرى فى أقاليمهم من أحداث وأمور وامداده بكافة البيانات والمعلومات عن كل ما يتعلق بها ومتابعته المستمرة لاحوالها بصفة عامة ولانتـــــاج المحاصيل والنقدية منها بصفة خاصة (٤٢) .

ولما كان يتم مراجعة التقارير التى يرسلها حكام الاقاليم فقد تمكن محمد على من كشف خداع بعض المديرين والاخطاء التى وردت بها أو ما

---

(٤٠) محفظـــــة ١٢٥ أبحـــــاث وثيقـــــة فى ٤ ربيـــع الاول ١٢٥٢/١٩/٦/١٨٣٦ .

(٤١) د. أحمد عبد القارد الجمال ، المرجع السابق ص ٣٦٦ .

(٤٢) تابع محمد على بنفسه توريد محصول القطن من مديرية الغربية الى شونة الاسكندرية وأصنافه والزم حسن بك مدير الغربية بارســـال سمسار للكشف على محصول احـــــدى القرى وقام بنفسه بالتحقيق مع الأشخاص والمستخدمين المسئولين عنه ، كما كان يتابع طرق زراعتهأيضا وخاصة بعد ايجاد طريقة أخرى غير طريقة النقرة ، انظر محفظة ٤ روضة البحرين وثائق ٢٨ ، ٣٣ فى ٢٧ وسلخ محرم ١٢٥٤/٢٢ ، ١٨٣٨/٤/٢٥ ، ٦٣ فى ١٩ صفر ١٢٥٤/١٤/٥/١٨٣٨ .

تعمدوا اخفاءه أو الصاقه بالحكام السابقين أو الاشادة برجال الادارة عن غير حق أو خبرة أو كفاءة ومن ثم فقد كانت هذه المتابعة المستمرة من الاجراءات المركزية التى اتبعت فى ادارة الاقاليم فى عهده (٤٣) .

وعلى الرغم من عدم ذكر حكام الاقاليم لبعض الامور والحوادث فى تقاريرهم فانها كانت تصل الى محمد على بصفة مستمرة عن طريق عيونه وجواسيسه ومن ثم فقد كان يصب عليهم جام غضبه ويهددهم بالعقاب والرفت وتحديد الاقامة من حيث لا يشعرون (٤٤) .

الخروج عن المركزية استقلال :

ونظرا للمركزية الشديدة فى ادارة الاقاليم والتى تتطلب ضرورة التزام رجال ادارة الاقاليم بسياسة الحكومة المركزية وتولى تنفيذها فى الاقاليم (٤٥) التابعة لها غاية اهتمامها فان محمد على كان حريصا على أن يأتى تنفيذها وفقا للاسس والقواعد المنظمة لها فى جميع أنحاء البلاد لان الخروج عليها أو العدول عنها يعنى الاستقلال عن مصر وعن ارادة وسلطة الحاكم ومن أمثلة ذلك أنه عندما تم ختم السندات بمحافظة رشيد بأختام نظار المصالح الشخصية دون أختام المصالح الرسمية وفقا للقواعد التى آمر باتباعها فى جميع أنحاء الاقاليم فقد وجه محمد على تأنيبا شديدا الى محافظ رشيد واعتبره مستقلا بمحافظة رشيد عن مصر وعن حكم ولاه الامر (٤٦) .

محمد على يضيق بالاجراءات المركزية :

أدت هذه الاجراءات المركزية فى ادارة الاقاليم وعرض كافة ما يتعلق بشئونها على محمد على وفقده للثقة والكفاءة فيمن حوله وأنهم ليسوا على

---

(٤٣) محفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ١٥٢ فى ١٢ جمادى الاولى ، ١٧٦ فى ١١ جماد ثان ١٢٥٤/٣/٨ ، ١٨٣٨/٩/١ .

(٤٤) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٦٦٢ فى ١٧ ربيع ثان ١٢٥٢/١/٨/١٨٣٦ .

(45) Finer, Herman, Governments of Greater European powers London . 1956. p. 485.

(٤٦) دفتر ٨٢ معية تركى وثيقة ٦١ فى ٥ شعبان ١٢٥٢/٥/١١/١٨٣٦ .

مستوى عال من الذكاء والخبرة تتناسب مع مقدرته — حتى شريف باشا نفسه — الى اثقال كاهله خاصة فى أواخر حياته (٤٧) وعملت على النيل منه ومن جهده .

وفى السنوات الاخيرة من حكم محمد على وعلى وجه التحديد فى عام ١٨٤٢ بدأ يضيق من هذه الاجراءات ومن ذلك أنه عندما استدعى الامر حسم الخلاف بين مديريتى القليوبية والشرقية وديوان شورى المعاونة وديوان المدارس حول فتح مصارف للمياه وقناطر وامتناع المهندسين عن الموافقة على اقامتها خشية الاضرار التى تنتج عنها ، فقد أصدر أوامره الى ديوان شوى المعاونة بجمع كبار المهندسين ومهندسو ديوان المدارس والتوجه جميعا لمعاينة محلات المصارف وفتح القناطر اللازمة بهاتين المديريتين منعا لاتلاف آلاف الأفدنة وتبين الآثار أو الاضرار التى تترتب على انشائها والاسترشاد بأراء المهندسين وأن يكون فتحها أو عدمه تبعا لاخف الاضرار أو الاثار (٤٨) .

ونظرا للقيود الشديدة التى كانت تفرض فى التعامل بين الدواوين وبعضها وبين الدواوين والفروع وبين الفروع وبعضها أو بينها وبين الدواوين طبقا لقانون نامة مما أثر كثيرا على انجاز المصالح وسبب كثيرا من التعطيل والتأخير واطالة المخاطبات وكثرة المكاتبات وفقدان الاتصال بين هذه الادارات وتحكم أجهزة الادارة فى كثير من الامور المتعلقة بالاهالى فقد وافق محمد على على الغاء تلك القيود المركزية فى التعامل بين مديرى الدواوين والاقاليم ونظار المصالح وسمح بتبادل المخاطبات والمكاتبات والبيانات فيما بين دواوين العموم والاقاليم ونظار المصالح وفروع الدواوين المختلفة بالاضافة الى الفروع التابعة لها كما رخص لدواوين العموم مخاطبة الفروع التابعة للدواوين الاخرى بالاضافة الى مخاطبة هذه الدواوين . ولكنه لم يرخص لدواوين الفروع بشراء الاشياء أو طلب بعضها الا عن طريق دواوين العموم التابعة لها والتى تقوم بدورها بالاتصال مباشرة بديوان الفرع التابع لديوان آخر الموجود به اهذه الاشياء والحصول منه

(٤٧) دفتر ٢١٤ عابدين تركى وثيقة ٣٤٥ فى سلخ ذى القعدة ١٢٥٥/٤/٢/١٨٤٠ ص ٧٦ .

(٤٨) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٩ رجب ١٢٥٨/٥/٩/١٨٤٢ .

عليها دون الحاجة الى مخاطبة ديوان العموم التابع له كما رخص للدواوين برفت كتاب التحريرات الذين يمكن الاستغناء عنهم نظرا لما يؤدى اليه تنفيذ ذلك الامر من عدم الحاجة اليهم ولم يرخص بمثل هذه الاجراءات فيما يتعلق بدواوين الجهادية والبحرية (٤٩) .

يتبين مما سبق مدى تركز جميع السلطات فى يد محمد على وعدم الفصل بينها حتى أصبح الحاكم المطلق ، وأن رجال الادارة بالاقاليم كانوا يباشرون سلطاتهم باعتبارهم ممثلين وخاضعين له خضوعا مباشرا وأنه على الرغم من استعانته بالدواوين وانشائه للمجالس للبحث واعطاء الرأى والمشورة فقد كانت كلمته هى القول الفصل وارادته فوق كل قرار وأوامره نافذة المفعول على الجميع شاءوا أم أبوا . ولم يكن للاراء التى تنوصل اليها أجهزة الادارة بالمديريات شأن يذكر قبل موافقته عليها . وظلت أعمال الادارة بالاقاليم وأحوالها وأحوال مستخدميها تحت مراقبته واشرافه المباشر وغير المباشر . كما يتضح أيضا أن العلاقة بين دواوين الاقاليم والفروع ودواوين العموم والمصالح قد اتسمت بالبيروقراطية وتعقيد الاجراءات الى الحد الذى طالبت معه الدواوين والمجالس والمصالح بضرورة التحلل منها .

الادارة المركزية فى عهد عباس :

اتسم عهد عباس بالمركزية والاستبداد ذلك أنه لم يكن يملك من الاستعداد والرغبة وقوة الارادة ما يدفعه الى النهضة والتقدم بارادة البلاد وركن الى العزلة وعاش حياة ملوك الشرق المستبدين (٥٠) ولم يهتم بمتابعة أعمال الادارة بالاقاليم وأحوال رجالها بنفسه بل أسند هذه المهمة الى مفتشين من الاتراك (٥١) للمرور عليها والتجسس على أحوال المستخدمين بها كما صبغ ادارة الاقاليم بالصبغة العسكرية حيث عين

---

(٤٩) محفظة ٦ روضة البحرين وثيقة ١٥٢ فى ١٦ شعبان ١٨٤٢/٩/٢٢/١٢٥٨ .

(50) Merruau, M.P. L'Egypte Contemporine, p. 7.

(٥١) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم قبلى وثيقة بدون فى ٢٦ ذى الحجة ١٨٤٩/١١/١١/١٢٦٥ .

المديرين والمحافظين ووكلائهم من العسكريين ومنح المدنيين منهم رتبا عسكرية (٥٢) .

تقييد سلطات المديرين فى عهد سعيد :

نظرا لعطف سعيد على المصريين وميله اليهم فقد عمل على تقييد سلطات المديرين والمحافظين وذلك بالرجوع الى الحكومة المركزية فى كافة الامور المتعلقة بادارة الاقاليم وبذلك سيطرت الحكومة المركزية على ادارة شئون الاقاليم وخاصة فيما يتعلق بالتعيين فى الوظائف التابعة لادارتهم أو رفت المستخدمين حتى السعاة منهم أو تعيين غيرهم أو نقلهم (٥٣) .

وكان الوالى هو صاحب السلطة العليا القضائية بالرغم من وجود مجلس الاحكام والذى يختص بالفصل نهائيا فى القضايا المستأنفة اليه وبالرغم من وجود مجالس بالاقاليم للنظر فى قضايا المديريات المختلفة وذلك لان الوالى كان يقوم بالغائها من وقت الى آخر ، أو يعيد تشكيلها تبعا لمشيئته ورغباته وقد أدى تنظيمه للدواوين فى فبراير عام ١٨٥٧ وهى المالية والحربية والخارجية والداخلية الى اشراف ديوان الداخلية على ادارة الاقاليم (٥٤) فى المديريات والمحافظات والاقسام والبلاد مما أدى الى توطيد سلطة الحكومة المركزية على كافة أنحاء البلاد .

ونظرا لما اتصف به سعيد من الحزم والقدرة على اتخاذ القرارات وعمله على ارساء دعائم الحكم والادارة بالبلاد ونهضتها الداخلية (٥٥) فقد اتجه الى الحزم مع المديرين والمحافظين واستعمل الشدة فى تعامله معهم حفاظا على مركزية الحكم والقرار . وكانت قوة حكام الاقاليم ومستخدموها ومشايخها تستمد من الحكومة المركزية وتحت اشرافها المباشر (٥٦) .

---

(٥٢) دفتر ٤١ معية تركى وثيقة ٢٩١ فى ٢٠ جمادى الاولى ١٢٦٦/١٦/٣/١٨٥٠ .

(٥٣) دفتر ١٣٣ معية عربى وثيقة ١٧٧ ، ١٨٤ فى ٨ ، ١٧ جماد ثان ١٢٧٠ — ٦ ، ١٥/٣/١٨٥٤ ص ص ٦٨ ، ٩٦ ، ودفتر ٣ داخلية وثيقة ١٨٤ فى ٢٨ الحجة ١٢٧٣ — ١٨/٨/١٨٥٧ ص ٢٣ .

(٥٤) د. السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ٣٠٥ .

(55) Merruau, op. cit. pp. 11 — 13.

(56) Crouchley, A. E. The Economic Development of Modern Egypt. p. 110.

فعندما علم بقيام مدير الفيوم وبنى سويف بالكتابة الى « الباشــــا أمين الخزانة » للسعى فى صدور أوامر الوالى باعادة الاوسية التى صودرت فى العهد السابق من الشيخ حميدة الجبالى شيخ قبيلة الحرابى أو الانعام عليه بأبعادية أخرى وجه اليه درسا قاسيا فى كيفية الكتابة ، وأنه عندما أنعم عليه برتبة ميرالاى وعينه مديرا لم يقصد بذلك جعله مستشارا له وليس له أن يتجاسر ويتقدم للوالى النصح بل عليه الامتثال لواجب العبودية وأداء الواجبات والخدمات اللائف بها بكل دقة وعناية فقط دون التدخل فى مثل هذه الامور وهدده بصب الرصاص مذابا فى فمه ، اذا ما تكرر منه ذلك ، تأديبا له ولغيره من المديرين (٥٧) . وقد أمر المديرين بعدم خصم أو صرف أية أموال بأقاليمهم مدة غيابه بالاستانة وارسال الاموال المحصلة الى المالية (٥٨) .

وترجع أسباب شدته فى معاملة المديرين والمحافظين وتقليل أعـداد المديرين وتهديده لهم بالعقاب الشديد أيضا الى رغبته فى الرأفة بالاهالى وحسن معاملتهم ومنع استغلالهم والعمل على الاتصال المباشر بهم (٥٩) وعمله على ترسيخ قواعد العدل والفصل فى القضايا الخاصة بهم فى حيدة تامة دون ظلم أحد وهدد أى مسئول يظلم أحدا بالعقاب الشديد (٦٠) . وقد منع المديرين والمحافظين من عقاب أى مستخدم دون الحصول على اذن بذلك من مجلس الاحكام (٦١) .

---

(٥٧) دفتر ٤٩٣ معيـــة تركى وثيقـــة ١٠٢٩ فى ١٦ ذى الحجة ١٢٧١/٢٩/٨/١٨٥٥ .

(٥٨) دفـــتر ١٨٩٥ أوامـــر وثائق ٣١ ، ٣٣ فى ١٤ صـــفر ١٢٧٨/٢١/٨/١٨٦١ ص ص ٣٥ ، ٩٦ .

(59) Merruau, op. cit. p. 13.

(٦٠) محفظة ١ أوامر الى مديرية الجيزة وثيقة ١ فى ١٥ ربيع الاول ١٨٧٢/١٥/١١/١٨٥٥ .

(٦١) دفتر ٥٧ داخليـــة وثيقـــــة ٢٧ فى ٢ ربيـــع الاول ١٢٧٥/٩/١٠/١٨٥٨ ص ١٨٤ .

(62) ST. John. J,B. Village life in Egypt. p. 294

(63) Holroyd, Arthur T. Egypt and Mohamed Ali Pacha in 1837 p. 12.

الادارة المحلية لبعض البـلاد :

يمكن القول أن بعض بلاد الوجه القبلى (٦٢) وخاصة بلاد النوبة (٦٣) والواحات كانت الادارة المركزية بها أخف وطأة عن غيرها من البلاد فقد أتاح لها بعدها عن الحكومة المركزية ومناطق العمران ميزة التمتع بالادارة المحلية وذلك لعدم ملاحقة الحكومة لها وللاهالى أو السكان نظرا لبعد المسافة ولصعوبة الوصول اليها (٦٤) ولان اهالى بعض هذه المناطق كانوا يعيشون حياة بدوية غير مستقرة (٦٥) مما أدى الى انفراد مشايخها بحكمها مع خضوعهم لسلطة الحكومة المركزية والولاء لها وتنفيذ أوامرها.

وقد يرجع موافقة سعيد على قرار الجمعية العمومية بتخويل ادارة أشغال النواحى لعمدها بناء على طلبهم بدلا من نظار الاقسام والاخطاط وعدم تدخلهم فى شئونها (٦٦) الى رغبته فى اتاحة الفرصة للمصريين لحكم أنفسهم وادارة شئون بلادهم دون الخروج على ارادة الحكومة المركزية .

واستمرت فى عهده القيود والاجراءات البيروقراطية فى التعامل بين أجهزة الادارة بالاقاليم والدواوين ومن ذلك أن بعض أهالى قسم منوف تضرروا الى المعية السنية من عملية ترتيب الخفر ببلادهم واقتصارها عليهم دون اشتراك أهالى مشايخهم فى ذلك فما كان من المعية الا تحويل الشكوى الى مديرية روضة البحرين ومنها الى مأمور نصف أول روضة (المنوفية) ومنه الى ناظر القسم لبحثها وابداء الرأى فيها (٦٧) .

الادارة المركزية فى عهد اسماعيل :

كانت مهمة مجلس شورى النواب الذى أنشىء فى عام ١٨٦٦ مهمة

---

(٦٤) محفظة ١٤ معية تركى وثيقة ٥٦ فى ١١ ربيع ثان ١٨٥٦/١٢/٩/١٢٧٣ ودفتر ٥٤ وثيقة ١٤٨ فى ٢ رجب ١٨٥٨/٢/١٦/١٢٧٤ ص ١١٢ . ومحفظة ٧ داخلية وثيقة ٦٦ فى ٢١ رمضان ١٨٧٠/١٢/١٤/١٢٨٧ .

(65) Holroyd, op. cit p. 12.

(٦٦) دفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ٧٩ فى ٨ صفر ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/٢٥ ص ١٣٩ .

(٦٧) مديرية روضة البحرين دفتر ٤٦٩ وثيقة ٨٩ فى ٢ شعبان ١٨٦١/٢/١٢/١٢٧٧ ص ٢٢ .

استشارية بحتة كمهمة غيره من المجالس التى عرفت من قبل ولم تكن له أية سلطة تشريعية (٦٨) ، وكان يجتمع بناء على دعوة الخديو له الذى كان له أن يؤجل انعقاده وأن يحله . ولما كان النظار مسئولون عن ادارتهم لشئون البلاد أمام الخديو وحده فان قيام هذا المجلس النيابى الاول لم يؤد فى الواقع الى قيام نظام جديد للحكم فى البلاد (٦٩) وربما كان ذلك راجعا الى رغبته فى اضافة مظهر دستورى للبلاد (٧٠) .

ومن ثم فقد اتسم عهد اسماعيل بالحكم المطلق ، على الرغم من اتصافه بعدم القسوة التى تميز حكام الشرق واتصافه بالثقافة الغربية (٧١) ، حيث تولى ادارة كافة الامور صغيرها وكبيرها بنفسه حتى أن (النظار) كانوا مجرد موظفين لدى الخديوى يعينهم لرئاسة النظارات (الدواوين) ولم يكن لهم من السلطة الا ما يتلقونه عن ولى الامر . وقد تضاءلت سلطتهم حتى أمام المفتشين العموميين وهما مفتش الوجه البحرى ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الادارية والمالية فى الحكومة بأمر الخديو وربما كان ذلك راجعا الى رغبته فى تعارض السلطتان ومراقبة كل منهما للاخرى . وظلت مسئولية الحكم يتولاها بنفسه الى أن أنشىء مجلس النظار فى ٢٨ أغسطس عام ١٨٧٨ ومن ثم فقد صار الخديو يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالاشتراك معه (٧٢)

وقد اتسمت ادارة الاقاليم فى عهده بالمركزية أيضا فقد كانت جميع الاقاليم البحرية والقبلية تابعة لتفتيش الاقاليم حتى أن محافظة دمياط كانت تابعة لتفتيش عموم وجه بحرى وكان عليه الرجوع اليه فى كل أمورها دون العرض مباشرة الى الحكومة المركزية (٧٣) وكان الخديوى يقوم

---

(68) Mc Coan, J.C. Egypt As It Is, p. 117.

(٦٩) د. شفيق شحاته : التاريخ العام للقانون فى مصر ص ٣٦١ .

(70) Marlotie, Egypte, Native Rulers & Foreign interferance p. 120.

(71) Dicey, Edward. The story of the Khedivate. p. 51.

(٧٢) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل جـ ٢ ط ٢ ص ص٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٧٣) دفتر ٥٣١ معية تركى وثيقة ١٦ فى ١١ صفر ١٢٨٠/٢٧/٧/١٨٦٣ ص ٩٣ .

بالتجسس على أحوال الموظفين بالمديريات دون علم المديرين (٧٤) .

وكان للحكومة المركزية الحق فى انتزاع بعض الوحدات الادارية أو المصالح التابعة للمحافظات واحالة ادارتها الى الدواوين العمومية وجهات أخرى حيث انتزعت بعض المصالح مثل الطوبجية والمخبز من محافظة رشيد وأحيلت ادارتهما الى ديوان الجهادية وأحيل ادارة وابورين للارز الى الفابريقات (٧٥) وأحيلت ادارة حلقة السمك والجمرك بمحافظة السويس الى ديوان المالية ، وأحيلت ادارة شطوط دمياط الى مديرية الدقهلية وبيت المال بها الى عموم بيت مال مصر ، والطوابى والجبة خانة الى ديوان الجهادية ومقاطعة المطرية وجمرك دمياط الىديوان المالية (٧٦). وأحيلت موجودات الطوبخانة وبوابين وسقايين محلات القلعة والتى يبدو أنها كانت تابعة لمحافظة مصر الى ديوان الجهادية كما أحيلت طوابى الاسكندرية ومتأخرات الجبة خانة ومخابز القبارى الى ديوان الجهادية(٧٧)

وظلت الحكومة المركزية تنفرد وحدها بسلطة فرض العوائد والرسوم داخل المدن والبنادر وتنظيم هذه المدن والبنادر ومن أمثلة ذلك أن المجلس الخصوصى رفض طلب محافظ السويس بتعيين سقايين لرش شوارع البندر وفرض عوائد على العربات الثلاث المخصصة لنظافته وعلى العربات والدواب بها أسوة بما يحدث فى محافظة القاهرة وعدم اجراء شىء من ذلك قبل موافقة المجلس على ذلك ثم منع الترخيص بذلك قبل الحصول على موافقة الخديو (٧٨) وقام تفتيش الاقاليم البحرية بالكتابة الى ديوان الداخلية بشأن توسيع شارعين أحدهما أمام باب جامع السيد البدوى الغربى والثانى أمام الباب الشرقى بسبب ازدحامهما (٧٩) .

(٧٤) دفتر ٥٥٨ معية تركى وثيقة ٢٧ فى ٣ ربيع ثان ١٢٨٢/٢٤/٨/١٨٦٥ ص ٥٨ .

(٧٥) دفتر ١٩٠٤ أوامر وثيقة ٤ فى ٢٨ صفر ١٢٨٠ — ١٣/٨/١٨٦٣ ص ٣٣ .

(٧٦) المصدر السابق وثائق ٤ ، ١٣ فى تاريخه ص ص ٣٢ ، ٥٤ .

(٧٧) دفتر ١٩٠٢ وثيقة ٢٧ فى ٢٨ صفر ١٢٨٠ ص ١٠١ .

(٧٨) دفتر ٣٢ ج ٢ خصوصى وثيقة ٤٩٧ فى ٢٢ رجب ١٢٩١/٣/٩/١٨٧٤ ص ٨ ودفتر ١٣٢٣ داخلية وثيقة ١ فى ١١ شعبان ١٢٩٢ — ١١/٩/١٨٧٥ ص ٢ .

(٧٩) دفتر ٣٧٣ داخلية وثيقة ٣٤ فى ١٣ صفر ١٢٩٤/٢٦/٢/١٨٧٧ ص ٥٨ .

واستمر فى عهد اسماعيل انفراد حاكم البلاد وحكومته المركزية بسلطة التعيين فى الوظائف بادارة الاقاليم والرفت منها ، وكان لا يتم نقل أى مستخدم قبل صدور الامر بنقله أيضا (٨٠) وكذلك الحال بالنسبة لزيادة مرتب أى موظف (٨١) .

الاثار المترتبة على مركزية الادارة بالأقاليم :

نظرا للعواقب الوخيمة التى ترتبت على تدخل الحكومة المركزية فى التعيين فى الوظائف بالاقاليم مثل المأموريين ونظار الاقسام والمعاونين والكتاب مما أدى الى خلل أعمال الادارة بالمديريات بسبب عدم كفاءة وخبرة من يتم تعيينهم عن طريق ديوان المالية فقد أصدر اسماعيل أمرا الى مفتشين الاقاليم البحرية فى ١٨٦٥/١٠/١٨ بالتصريح لمديرى الاقاليم البحرية بالتعيين لوظائف الكتاب فقط بشرط أن يكونوا ممن يتصفون بالكفاءة والاستعداد وأعقبه بأمر آخر فى ١٨٦٥/١١/٣ بالتصريح لمديرى الاقاليم القبلية بذلك أيضا ثم أجاز لجميع المديرين الترشيح لوظائف الكتاب ونظار الاقسام ووكلائهم والمعاونين ونظار الشون من المستودعين أو المستخدمين السابقين دون زيادة مرتباتهم عن مربوط المديرية وضرورة عرض ذلك على التفتيش التابع له الاقليم للعرض على المالية والداخلية (٨٢) ولم يستمر هذا الترخيص الا لنحو خمس سنوات فقط من حكم اسماعيل حيث أعيد الى الحاكم سلطته فى التعيين والرفت والنقل (٨٣) .

ولم يكن من سلطة مفتش عموم الاقاليم تعيين أى من المستخدمين فى الاقاليم حتى حاكم الخط قبل الحصول على موافقة الخديو على ذلك (٨٤).

---

(٨٠) محفظة ١ ضبطية مصر وثيقة ١ فى ١٥ ربيع الآخر ١٨٦٣/٩/٢٨/١٢٨٠ ومحفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى وثيقة ٤ فى تاريخه .

(٨١) دفتر ٥٣٩ معية تركى وثيقة ٢١ فى ١٢ رجب ١٨٦٣/١٢/٢٣/١٢٨٠ ص ٨٤ ومحفظة ٤ داخلية أمر تركى رقم ٥ فى ٢٧ ربيع ثان ١٨٦٥/٩/١٨/١٢٨٢ .

(٨٢) دفتر ١٣١٣ داخلية وثيقة ٤٢ فى ١٤ جماد ثان ١٨٦٥/١١/٣/١٢٨٢ ص ص ١٤ ، ١٥ .

(٨٣) دفتر ١٩٣٨ أوامر وثائق ٦ ، ١٣ ، ٢٦ فى ٨ جماد ثان ١٨٧١/٨/٢٤/١٢٨٨ ص ص ٧ ، ٢٦ ، ٣٠ .

(٨٤) دفتر ١٨٧٣ معية عربى وثيقة ١٤٧ فى ٤ ربيع الاول ١٨٧٣/٥/١/١٢٩٠ ص ٧٣ .

وعندما قام مدير عموم بحرى بتعيين أحد الموظفين فقد أمر اسماعيل برفته لانه تم بغير اذنه (٨٥) . وكان على المديرين والمحافظين عرض كل مايتعلق باقاليمهم على وكلاء تفتيش الاقاليم البحرية والقبلية التابع له الاقليم . أما الامور الهامة والضرورية أو العاجلة فقد رخص لهم بالاتصال مباشرة بتفتيش عموم الاقاليم (٨٦) .

وعندما قام بعض المديرين بالمديريات البحرية بالاتصال مباشرة بديوان الداخلية الذى كان يختص بالامور الادارية وشئون الاقاليم وبالموافقة على كافة الاجراءات المتعلقة بها فقد أسرع تفتيش بحرى بالشكوى لديوان الداخلية مطالبا بالتنبيه على جميع المديرين بمراعاة مخاطبتهم للديوان عن طريق التفتيش أو بموافقته (٨٧) تنفيذا للاوامر التى تقضى بضرورة الحصول على الموافقة قبل مخاطبة الداخلية فيما يتعلق بالنواحى الادارية وديوان المالية فيما يختص بالنواحى المالية (٨٨) .

ويرجع السبب فى لجوء المديريات الى الاتصال مباشرة بالدواوين الى الرغبة فى التحرر من هذه القيود بسبب طول الاجراءات وتعددها للحصول على موافقة الحكومة المركزية فى شتى الامور مما كان يؤدى الى

---

(٨٥) دفتر ١٠ أوامر وثيقة ٧ فى ٢ شعبان ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٨/٢١ ص ١٠٩ .

(٨٦) دفتر ١٩٢١ وثيقة ٩ فى آخر ربيع الاول ١٢٨٣/١٠/٨/١٨٦٦ ص ١٨٤ ومحافظة السويس محفظة ١ وثيقة ١ فى ٧ شعبان ١٢٨٣/١٤/١٢/١٨٦٦ ومحفظة ٤ أوامر وثيقة ١٠ فى تاريخه .

(٨٧) دفتر ٣١٩ داخلية ج ١ وثيقة ١٠ فى غاية القعدة ١٢٩١/٨/١/١٨٧٥ ص ٥٤ .

(٨٨) كان يتم تعيين صغار الموظفين بقرار من الناظر المختص أما ذوو المناصب العالية فيعينون بأمر عال بناء على رأى الناظر المختص وفيما يتعلق بتعيين المديرين والمحافظين ومأمورو الضبطيات فكان يتم تعيينهم بأمر عال بناء على رأى الناظر المختص أيضا وموافقة رئيس مجلس النظار ، انظر جورج جندى بك ، جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٤٧ ص ص ٧٤ — ٧٦ ، ودفتر ٤٠٢ داخلية وثيقة ٩٤٥ فى ٢٦ ذى القعدة ١٢٩٦/١٠/١١/١٨٧٩ ص ٦٢ .

خلل الادارة بالمديريات وعدم انتظام سير العمل بها (٨٩) واعاقة اتخاذ القرارات ووضع الاشخاص كل فى المكان الذى يناسب كفاءته وخبرته ومقدرته واستعداده أو الاستغناء عن عديمى الكفاءة والمقدرة . ونظرا لطول اجراءات التخاطب بين الاقاليم والدواوين فى شأن ذلك (٩٠) فقد كان لهذه الاجراءات البيروقراطية آثار سيئة على أجهزة الادارة بالاقاليم حيث أدت الى الاقلال من نفوذ كبار رجال الادارة بها وانعدام هيبتهم فى أعين المستخدمين ، نتيجة لعدم حسم هذه المواقف أو تأجيل الموافقة على المطالب التى تتقدم بها الاقاليم لاعتمادها .

ولم تكن المركزية قاصرة على ادارة المديريات والمحافظات والاقسام والاخطاط فحسب بل امتدت أيضا الى ادارة القرى والبلاد والحصص فلم يكن من سلطة مشيخة البلد نقل شخص من حصة الى أخرى (٩١) .

مجالس البلاد والادارة المحلية :

كانت تجربة اشراك العمد فى ادارة المجالس والمراكز التى أنشئت عام ١٨٧١ فى المديريات البحرية أشبه ما تكون بالادارة المحلية للبلاد اذا ما تم تنفيذها طبقا للائحة الخاصة بها فهم يمثلون الاقليم الذى يديرونه ويتم انتخابهم طبقا للقواعد التى حددتها اللائحة (٩٢) بهذه المجالس ولكن تدخل الحكومة المركزية فى التعيين والاحلال فى هذه الوظائف أدى الى احباط هذه التجربة الهامة والقضاء على أسس انتخابهم (٩٣) كما أنها

---

(٨٩) دفتر ٤٤٠ داخلية وثيقة ٤٥ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٩٦/١٠/٥/١٨٧٩ ص ٦٣ .

(٩٠) دفتر ٤٣٨ داخلية وثائق ٣٤ ، ١١٠ فى ٢٢ ، ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٦ — ٦ ، ١٨٧٩/١١/٧ ص ص ٨٦ ، ٧٩ .

(٩١) مديرية المنوفية دفتر ٩٥٧ جـ ٢ ادارة ، صادر ضبطية تلا ومجلسها وثيقة ٢٥٨ فى ١٢ ربيع الاول ١٢٩١/٢٨/٤/١٨٧٤ ص ٧٥ .

(٩٢) محفظة ٧ داخلية وثيقة ١٧٢ فى ٢٥ جمادى الاولى ١٢٨٨/١٢/٨/١٨٧١ .

(٩٣) دفتر ٣٢٥ داخلية جـ ٣ وثيقة ٩٨ فى ٦ ربيع الاول ١٢٩٢/١٢/٤/١٨٧٥ ص ٢٧ .

لم تعط سلطات تقرير الاعمال والتوجيه والاشراف (٩٤) بقدر ما كانت مهمتهما هى تنفيذ أوامر الحكومة المركزية على أكمل وجه .

وقد حالت الادارة المركزية بين الاهالى وجعل ادارتهم المحلية فى القرى وفق رغباتهم وكانت ارادتها فوق مطالبهم ورغباتهم وكلمتها فوق التماساتهم وعرائضهم فجاء ترتيب الشياخات فى القرى فى كثير من الاحيان ضد ارادتهم رغم تمسكهم بحريتهم فى الاختيار والتعبير (٩٥) .

وبعد خلع اسماعيل فى يونية عام ١٨٧٩ فان الامر لم يكن مستقرا بالنسبة للحكم التركى فى مصر حيث عم البؤس والافلاس وسادت الفوضى وكان رجال الادارة فى الغالب يفتقرون الخبرة والذكاء (٩٦) . وقد اتسمت السنوات الاولى من حكم توفيق بالحكم المطلق حيث تولى رئاسة جلسات مجلس الوزراء وكثرت تدخلات القنصلان الانجليزى والفرنسى فى شئون الحكم (٩٧) .

وبذلك قدر لمصر وأقاليمها أن تحكم حكما مطلقا طوال تلك الفترة من تاريخهـا ويرجع ذلك الى أسـباب سياسـية واقتصـادية وادارية وطبيعية وهى سيطرة حكام مصر القوية على البلاد وتركز السلطات فى أيديهم والانفراد بحكمها ووراثته والرغبـة فى جعلهـا ذات وضع متميز للاستقلال بادارتها عن الدولة العثمانية ولتنفيذ السياسات الاقتصادية والنظم المالية التى طبقت فى عهد محمد على وخلفاءه مثل نظام الاحتكار ، وجمع الضرائب والعوائد والرسوم التى فرضتها الدولة ، والتحكم فى توزيع مياه الرى وتنظيم الزراعة وتوريد المحاصيل وتسويقها وتنفيذ كافة الأوامر

---

(94) Marshal. A.H, Financial Administration in local Government, London, 1961 p. 16.

(٩٥) محفظة ٤١ داخلية (قديم) وثيقة ٤٣ العريضـة المقدمة من أهالى سنبو بمديرية الدقهلية برقم ٥٢ ، وثيقـة ٤٣ فى ٢٧ صـفر ١٢٩٣/٢٣/٣/١٨٧٦ .

(96) Colvin, Sir Auckland, The Making of Modern Egypt. p. 9.

(٩٧) د. أحمد عبد القادر الجمال : مقدمة فى أصول النظم الاجتماعية ص ٣٧٠ .

والقوانين التى تصدرها الحكومة المركزية مما جعل حكام الاقاليم مجرد موظفين يمثلون الحكومة المركزية فى هذه الأقاليم ، ولانحصار وادى النيل الضيق حول نهر النيل وتحديده بمساحات واسعة من الصحراء ، أما الدلتا فرغم اتساعها فلم يكن من اليسر والسهولة اجتيازها والوصول الى أبعد المسافات فيها فى سرعة ودون عناء .

ولم يتح لبعض الاجراءات اللامركزية التى تخللت ادارة الاقاليم والبلاد أن تؤتى ثمارها أو أن تستمر فى النمو والازدهار فكانت للحكومة المركزية اليد الطولى على الادارة المحلية فى البلاد فكان الكبت والاجهاض من نصيب هذه الاجراءات. وقد تغلغلت البيروقراطية فىجميع الأجهزة والادارات الحكومية فى الأقاليم والدواوين وكان لها تأثيرها على الحياة المعيشية والاجتماعية للأهالى . ولم تهيىء الفرصة الحقيقة للمصريين لتمثيل بلادهم وادارتها دون الفكاك من سلطة الحكومة المركزية أو التخفف من قبضتها .

وشهدت نهاية القرن التاسع عشر ظهور اللبنات الأولى لقيام نظام الادارة المحلية فى مصر حيث انشئت مجالس المديريات فى عام ١٨٨٣ ثم انشئت المجالس البلدية بدءا من عام ١٨٩٠ (٩٨) واكتمل ظهور نظام الادارة المحلية فى أوائل القرن العشرين حين منحت مجالس المديريات الشخصية المعنوية المستقلة (٩٩) والتى منحت فيما بعد للمديريات والقرى طبقا لنص دستور عام ١٩٢٣ .

---

(٩٨) د. عادل محمود حمدى : الاتجاهات المعاصرة فى تنظيم الادارة المحلية ط ١ دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٣ ص ٥٨٨ .

(٩٩) محمد حامد الجمل : ديمقراطية الحكم المحلى ، دار النهضة العربية ١٩٦١ ص ٧٤ .



الباب الثاني

نظام الادارة فى الوحدات الادارية الرئيسية بالاقاليم وتطورها

الفصـــل الثالث : ادارة المـــأموريات .

الفصـــل الرابع : ادارة المديريات والمحافظات فى عهد محمد على .

الفصل الخامس : تطور ادارة المديريات والمحافظات منذ نهاية حـــكم محمد على الى الاحتلال .



الفصل الثالث

ادارة المأموريات

* اهتمام محمد على بالأقاليم .
* أسماء حكام الأقاليم ونظام الادارة بها .
* نظام الادارة بالمأموريات .
  - مهام ادارة المأموريات .
  - الادارة المركزية للمأموريات .
  - وكلاء المأموريات والكتاب .
* محاولات اصلاح الحكام الأتراك .
* اتجاه محمد على الى تعيين المصريين فى المأموريات .
* تطور نظام الادارة بالمأموريات .
* أسلوب عقاب المأمورين .



أدرك محمد على فور توليه حكم مصر أن الأمر لن يستقيم له الا اذا خلصت مصر لسلطانه ، دون أن تنازعه أية قوة عسكرية أو عصبيات مسلحة ممثلة فى قواد الالبانيين أو أمراء المماليك أو شيوخ العشائر ، أو زعامات شعبية من المشايخ والمتصوفة ، أو أن يستبد من دونه جماعات من الملتزمين فى الاقاليم أو جماعات من شيوخ الحرف أو زعماء الاحياء فى المدن . وعلى ذلك فقد شرع فى السنوات العشر الأولى من حكمه يحطم هذه العصبيات والزعامات ليبنى على أنقاضها السلطة العامة ، سلطة الدولة ، يدعمها جيش وطنى وحكومة مركزية وقد تمكن من القضاء على النظام القديم الذى كانت العصبيات المملوكية قاعدته ودعامته ـــ بقضائه على أكثر أمراء المماليك فى مذبحة القلعة عام ١٨١١ (١) وتشريد الآخرين ، مما سهل الغاء نظام الالتزام وبذلك خلص حكم الأقاليم لمحمد على (٢) الذى عمل على الاهتمام باصـــلاح نظام ادارة الآقاليم ضمن خطته الشاملة فى اقامة حكومة نظاميةمستقلة (٣) .

ولما كانت أحوال الادارة فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر تدب فيها الفوضى والارتباك ، فهى خالية من النظم والسلطة والاستقرار (٤) فلم يكن هناك مندوحة من أن يوجد محمد على من النظم الادارية ما يكفل له ادارة

---

(١) لم يتم القضاء على المماليك جميعا فى هذه المذبحة حيث تبقى منهم حوالى ٥٠٠ أو ٦٠٠ شخص وقد تجمعوا فى الصعيد وظلوا يناوئون محمد على ورجاله الذين تولوا الحكمفيهولذلك قادابنه ابراهيم مذبحةأخرى ضدهم فى اسنا عام ١٨١٢ م حيث تمكن من اخماد حركتهم تماما وشتت ما بقى منهم وأرغمهم فى النهاية على التشرد الى السودان وبذلك دخلت أقاليم مصر الوسطى والصعيد فى حوزة محمد على نهائيا ، انظـــر السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث صص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، عبدالرحمن الجبرتى عجائب الآثار جـ ٤ ص ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) د. أحمد عزت عبد الكريم ، دراسات فى تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ ص ٢٣٦ .

(٣) د. طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية ، ص ٢٣٩ .

(4) Richard, p. Dubois, le Gouvernement et L'Administration de Mohamed Ali Le Crand (Revue Al Qanown wal Iqtisad 2me Partie 1939) p. p, 318 — 319.

البلاد والدواوين والمجالس حتى يمكنه ادارة أمور البلاد التى صار أميرا لها وحاكما عليها بنفسه . فبدأ فى عام ١٨٠٥ م بانشاء ديوان الوالى (٥) لوضع النظامات الاولى وسن اللوائح الابتدائية وتوالى فيما بعد تباعا انشاء المجالس والدواوين التى تطلبتها أمور الادارة المركزية فى كافة الشئون المدنية والمالية والعسكرية والتجارية والقضائية وغيرها (٦) .

ونظرا لأن محمد على كان يرى أن لمصر شخصية متفردة عن الشعوب الأخرى القاطنة فى المنطقة المتكونة منها الدولة العثمانية فى ذلك العصر (٧) فانه كان يحاول الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية والانفراد بحكمها فقد طلب أن يكون له مطلق التصرف فى الادارة ، كما حاول أيضا استصدار أمر سلطانى بادخال بعض أمراء المماليك تحت النظام ، وأن توجه اليه وحده كافة المراسلات والأوامر (٨) .

اهتمام محمد على بالاقاليم :

وتحقيقا لهذه السياسة فقد أولى محمد على الاقاليم فى مصر كثيرا من اهتمامه وخاصة بعد قضائه على مظاهر النظام القديم متمثلة فى الالتزام والامراء المماليك وعمل على السيطرة على هذه الاقاليم وبخاصة الاقاليم القبلية التى تأثرت كثيرا من جراء حروبه ضد المماليك . ومن ثم فقد أرسل ابنه ابراهيم اليها فى سنة ١٨١٢ م لتنظيم شئونها ، والعمل على تعميرها

---

(٥) اختص ديوان الوالى أيضا بضبط المدينة (القاهرة) وربطها والفصل فى المشاكل بين الأهالى والأجانب ونظر مسائل المواريث والأصياء والجنايات الكبيرة وعدل اسمه بعد عدة سنوات الى الديوان الخديوى وجعل له حق النظر فى جميع المسائل الكلية والجزئية وعرضها على الوالى ليصدر أوامره فيها بما يشاء ثم اتسع هذا الديوان وأصبح يضم عددا من الأقلام ذات الاختصاصات المستقلة مثل التجارة والمعارف والزراعة وكان رئيسه الكتخدا (نائب الوالى) ، انظر أحمد فتحى زغلول ، المحاماه مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٠٠ ص ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٦) عن هذه المجالس والدواوين أنظر أحمد فتحى زغلول ، المرجع السابق ص ١٦٠ وما بعدها .

(٧) الياس الأيوبى : محمد على سيرته وأعماله وآثاره ، دار الهلال القاهرة ١٩٢٣ ص ١٢٥ .

(٨) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٩ ربيع ثان ، ٢٧ شوال ١٢٢٥هـ مايو ونوفمبر ١٨١٠ م .

بعدما لحق بها من خراب ، وقد أتم مساحة أراضيها وضبط جميع أطيانها والحجر على جميع حصص الالتزام (٩) كما عهد اليه بمهام أخرى فى أقاليم أخرى مثل القليوبية والغربية والمنوفية (١٠) .

وقد تغاضى محمد على فى بداية حكمه لمصر ، عن الاستعانة بالمصريين فى المناصب الرسمية وانصرف عن تعليمهم ووجه غاية اهتمامه الى العناصر الأجنبية الدخيلة على البلاد وركن اليها فى ادارة كافة الأمور كبيرها وصغيرها دقيقها وبسيطها ، حتى أنه عندما أنشأ المدرسة التجهيزية فى سنة ١٨٢٥ بالقصر العينى الحق بها خمسمائة تلميذ من جنسيات شتى من الأتراك والشراكسة والألبـــان والأكراد والأرمن واليونانيين من أبناء الدخـلاء المتمصرين الملحقين بخدمته دون أن يضم اليها مصريا واحدا ، وفرض اللغة التركية لغة للتعليم فيها بالاضافة الى دراسة اللغات (الاضافية) الفارسية والعربية (١١) .

واذا كان محمد على قد اتبع هذه السياسة فى التعيين فى الوظائف فى مصر فانه سار على نفس النهج أيضا فى التعيين فى وظائف ادارة الاقاليم أيضا حيث تولى ادارتها ، الى جانب ابنائه ، أقرباؤه وأصهاره والمقربون اليه سواء أكانوا من العسكريين أو المدنيين من الاتراك والشراكســة ، وبعض المماليك ومن ذلك أنه تولى على جلبى بن أحمد كتخدا على كشوفية القليوبية ، وياسين بك كشوفية بنى سويف فى عام ١٨٠٥ (١٢) وفى عام ١٨٠٨ م عين مرزوق بك على ولاية جرجا وامارة الصعيد وألبسه الخلعة وذلك بعد التوصل الى الصلح مع الأمراء المماليك بالوجه القبلى . وفى عام ١٨٠٩ م عين حسن أغا الشماشرجى كاشفا على المنوفية (١٣) . وفى نهاية

---

(٩) المصدر السابق ، فى غرة محرم ١٨١٢/١/١٦/١٢٢٧ ، ١٥ ربيع الأول ١٨١٣/٣/١٨/١٢٢٨ ، عبد الرحمن الجبرتى ، المرجع السابق ص ١٥٣ .

(١٠) الجبرتى ، المرجع السابق ص ٣٠٨ .

(١١) عبد السميع سالم الهراوى : لغة الادارة ص ص ١٣٣ ، ١٣٤

(١٢) امين سامى ، تقويم النيل ، جـ ٢ ط ١ ص ص ١٩٧ ، ١٩٨ .

(١٣) الجبرتى ، المرجع السابق ص ص ٧٩ ، ١٠٠ وفى نهاية عام ١٨١٦ تولى ابراهيم أغا الذى كان كتخدا ابراهيم باشـــا — كشوفية المنوفية ، انظر نفسه ص ٢٥٧ .

عام ١٨١٥ م كان صهره (زوج ابنته) محرم بك حاكما على الجيزة وتولى كل من دبوس أوغلى وحسن أغا سرششمة وحجو بك ومحو بك (١٤) مناصب كشاف بالأقاليم ، وحكم صهره محمد بك الاقاليم القبلية وخلفه أحمد باشا طاهر فى عام ١٨٢٠ (١٥) وهو نجل طاهر باشا ابن أخت محمد على (١٦) ومن ثم فانه يمكن القول بأن أيا من المصريين لم يرق الى منصب حكام الاقاليم طوال تلك الفترة سواء أكان ذلك فى الاقاليم القبلية أو البحرية (١٧) .

أسماء حكام الاقاليم ونظام ادارتها :

أطلق على الحكام الذين تولوا ادارة الاقاليم فى مصر منذ تولى محمد على الحكم وحتى عام ١٨٢٦/١٢٤١ — حيث قسمت ولايات مصر الى مأموريات — أسماء : حاكم اقليم أو كاشف أو ناظر فكان كاشف اقليم الجيزة (١٨) ، وحاكم اقليم البهنساوية ، وكاشف الفيوم ، ومتصرف جرجا (١٩) وكاشف البحيرة ثم حاكم البحيرة وناظر البحيرة ، وكاشف المنصورة (٢٠) وترجع هذه التسميات الى ما يمثله كل اقليم من الأهمية والاتساع ولما تمثله مكانة الحاكم الذى يتولى حكم هذا الاقليم أيضا .

أما عن الجهاز الادارى الذى كان يتبع حكام الأقاليم فى هذه الفترة فيبدو أنه كان يتألف من عدد من المستخدمين دون أن يكون هناك تنظيم أو ترتيب موحد للادارات التى يتكون منها ، حيث أنشأ من الأجهزة والوظائف

---

(١٤) لعله محو بك الاورفلى (الصغير) وذلك لان محو بك (الكبير) الذى كان كاشفا للبحيرة نفاه محمد على الى أبى قير فى ١١ يناير عام ١٨٠٩ وصادر أمواله وأملاكه وأنعم بها على محو بك الصغير الاورفلى ، انظر الجبرتى ، نفسه ص ٨٣ .

(١٥) الجبرتى ، نفسه ص ص ٢٤٢ ، ٢٨٧ ، ٣٠٧ .

(١٦) على مبارك : الخطط التوفيقية جـ ١٤ ص ٧٥ .

(١٧) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٣ ذو الحجة ١٨٢٤/٨/٩/١٢٣٩ ودفتر ١٩ معية تركى وثيقة ٣١٦ فى ٢ جمادى الاولى ١٢/١٣/١٢٤١/ ١٨٢٥ ص ٤١ .

(١٨) محفظة ١ مديرية الجيزة : وثائق فى ٧ ذو القعدة ١٢٢١ الى ٢٥ رجب ١٢٣٣/يناير ١٨٠٧ — يونية ١٨١٧ .

(١٩) محفظة ١ مديريات قبلى وثائق فى سنوات ١٢٢٣ ، ١٢٢٥ ، ١٢٣٩ ، /١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨٢٤ .

(٢٠) محفظة ١ أوامر الى مديرية الدقهلية والبحيرة .

ما تطلبته أحوال ادارة هذه الاقاليم أو الاعمال التى تتولاها مثل نواب حكام الأقاليم (٢١) والكتاب للقيام بالأعمال الادارية والحسابية (٢٢) والعساكر الموجودين بالأقاليم (٢٣) لاستتباب الامن وحفظ النظام بها . والتى كانت تعد من أهم المهام التى تكلف بها أجهزة الادارة فى الاقاليم .

وكلف حكام الأقاليم فى هذه الفترة بمهام متنوعة ، ومع أنه لم يكن قد صدر بعد من القوانين واللوائح ما يعد تكليفا لهم بمهامهم فانه يمكن تحديد مهامهم فى الاهتمام بكل ما يتصل بأمور الانتاج خاصة الزراعة التى تمثل العماد الأساسى للثروة والعمران وذلك بدءا من اعداد الاطيان المقتضى زراعتها والاهتمام بريها ، وانشاء واستحضار ما يلزم لها من الادوات والآلات والمواشى ، وحماية المحاصيل من الآفات وغير ذلك . وحض المشايخ على تقدم الزراعة وانشاء السواقى ، واعداد الدفاتر الخاصة بذلك لتقديمها الى الوالى . وكذلك الاهتمام بغرس الاشجار مثل التوت فى الاقاليم وتربية النحل ، وزراعة النيلة ، وزيادة انتاج المسلى . والاهتمام أيضا بأمور الصناعة فى المصانع الموجودة فى البلاد التابعة لهم ، وغيرها من الأعمال المتصلة بالنواحى المالية وحفظ الأمن بالبلاد (٢٤) .

ولم يكن معظم هؤلاء الحكام على درجة من الكفاءة والخبرة تؤهلهم لهذه الوظائف حتى أن بعضهم كان يخطىء فهم أوامر محمد على أو اعداد ما يطلب منه على نحو ما جاء بهذه الأوامر . ولذا فان محمد على كان كثيرا

---

(٢١) الجبرتى ، نفسه ص ص ١٨٣ ، ٢٧١ .

(٢٢) دفتر ٢١ معية تركى وثيقة ٢٣١ فى ٢٨ الحجة ١٢٤٠/١٢/٨/١٨٢٥ ص ٤٥ .

(٢٣) دفتر ٧٢٨ خديوى تركى وثيقة ٢٨٠ فى ٢٤ جماد ثان ١٢٣٥/٩/٢/١٨٢٠ وكان يستعان بقوات أخرى لتأديب العصاه ولحفظ النظام أو للتصدى للصوص الذين يكثرون بالأقاليم مثلما حدث فى كل من قنا وطنطا والمنوفية ، انظر دفتر ٢٥ معية تركى وثيقة ٥٦٠ فى ٢٦ جماد ثان ١٢٤٢/٢٦/١/١٨٢٧ ودفتر ٤٤ وثيقة ٥٠٠ فى ٨ جمادى الاولى ١٢٤٨/٣/١٠/١٨٣٢ ودفتر ٧٤ وثيقة ٣٤٢ فى ٢٤ ذى الحجة ١٢٥١/١١/٤/١٨٣٦ .

(٢٤) معية تركى دفتر ٨ وثيقة ٣٥٥ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٣٧/١٩/١/١٨٢٢ ، دفتر ١٨ وثيقة ١٥٥ فى ٢٦ جمادى الاولى ١٢٣٩/٢٨/١/١٨٣٦ ومحفظة ١٢٥ أبحاث بيورلدى من محمد على فى ١٣ ذى الحجة ١٢٣٩/٩/٨/١٨٢٤ .

ما يشحذ هممم للعمل والنشاط ويأمرهم بترك الكسل والتراخي وعدم مخالفة التعليمات أو الأوامر أو الانصراف عن وظائفهم الموكولة اليهم في محاولة منه لمنع نظار الاقاليم وكاشفيها وقائمقاميها ورجالهم وبعض رؤساء الخيالة والمشاة والعسكريين عن زراعة الأراضي لحسابهم الخاص أو بالمشاركة مع الفلاحين (٢٥) وقد تتابعت أوامر محمد علي في هذا الشأن مما يعني استمرار رجال الادارة بالاقاليم في اتيان هذه الافعال المخالفة ، وقد أصدر مجلس الملكية قرارا في هذا الشأن في عام ١٨٢٩ (٢٦) .

وكانت الكشوف والدفاتر التي تقوم أجهزة الادارة في الاقاليم باعدادها عن الأعمال التي تتم بالأقاليم تعرض على محمد علي الذي كان يقوم بمراجعتها والتعرف على مدى نشاط هؤلاء الحكام أو تراخيهم في العمل ومن ثم كان يحذرهم من عواقب الاهمال تارة ويهددهم تارة أخرى (٢٧) وكان يرسل النظار والمفتشين للمراجعة والتجسس على أحوال هذه الأقاليم وحكامها والمرور على القرى ومتابعة أحوالها وترتيبها وتنظيمها (٢٨) ولكن ذلك لم يمنعه من القيام بنفسه بزيارة الاقاليم للتعرف عن قرب والمتابعة الاعمال وما يتم فيها بنفسه (٢٩) مصطحبا عددا من ذوي الخبرة بأمور الزراعة وأحوال الأراضي وكاتبان (مبيضان) وبعض المعاونين وكاتب عربي خبير بأمور الزراعة والحساب (٣٠) ولما كان العديد من الاقاليم لا يتوفر بها أماكن لاقامته فقد أمر ببناء استراحات خاصة في الاقاليم القبلية للاقامة بها عند مروره على هذه الأقاليم (٣١) .

---

(٢٥) معية تركي دفتر ٩ وثيقة ٣٠٢ في ٢٦ ربيع ثان ١٢٣٧/٢١/١/١٨٢٢ ودفتر ١٧ وثيقة ١٩٢ في ١٢ ربيع الاول ١٢٣٩/١٦/١١/١٨٢٣ .

(٢٦) معية تركي دفتر ٣٦ وثيقة ٣٠٧ في سنة ١٢٤٤/١٨٢٨ — ١٨٢٩ .

(٢٧) معية تركي دفتر ١١ وثيقة ٧١٦ في ٢٦ ذي القعدة ١٢٣٨/٤/٩/١٨٢٣ ودفتر ٣٣ وثيقة ٢٦٩ في ٦ رجب ١٢٤٣/٢٣/١/١٨٢٨

(٢٨) معية تركي دفتر ١٧ وثيقة ١٥٧ في ٥ ربيع الاول ١٢٤٠/٢٨/١٠/١٨٢٤ ص ٧٢ .

(٢٩) الجبرتي ، المرجع السابق ص ص ١٨٣ ، ٢٧١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ .

(٣٠) ديوان المعاونة محفظة ٣ أوامر الى المعاونة وثيقة بدون في ٢٧ محرم ١٢٥٨ / ١٠ / ٣ / ١٨٢٤ .

(٣١) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة في ١٢ ذي القعدة ١٢٥٠ / ١٢ / ٣ / ١٨٣٥ .

نظـــــام ادارة المأموريات :

فى عام ١٨٢٦ وبعــد أن أصبح حكام الأقاليم يعرفون بالمأمورين وذلك بعد تعديل التقسيم الادارى للاقاليم الى مأموريات ، وتولى كل مأمور ادارة احد المأموريات الأربعة والعشرين التى قسمت اليها الأقاليم فى مصر عهــد الى كبار الموظفين بتنظيم المأموريات والأقسام طبقا لهذا التعديل (٣٢) .

مهام ادارة المأموريات :

كان على المأمورين ومن معهم من الكتاب الاتراك اعداد تقارير بالوقائع اليومية عن أعمالهم وأحوال الأهالى ترسل شهريا لعرضها على محمد على أولا ثم تتولى المعية ارسال جميع تقارير المأموريات البحرية والقبلية الى الديوان الخديوى الذى يقوم بتوزيعها على الجهـــات المختصة ونظار التقارير (٣٣) وعلى الرغم من تزويد المأمورين بمعاونين للمعاونة فى ادارة المأموريات الا أن محمد على كان يأمرهم بتحقيق المســائل المحــالة عليهم بأنفسهم دون الاعتماد على المعاونين حتى يكون التحقيق مستوفيا خاليا من الأكاذيب . وعندما استخدم عدد من الموظفين المصريين فى بعض المأموريات مثل مأمورية المحلة ونبروه فقد ظل محمد على يتابع أعمال الادارة فى هــذه المأموريات (٣٤) .

وكان على المأمورين متابعة جميع أعمال نظار الاقســام والمباشرين وحكام الاخطاط وكبار المشايخ بمأمورياتهم فيما يتعلق بزراعة الأراضى من حرث وتخضير ورى واقامة الجسور وحفر الترع وتعمير البرابخ وغـيرها من الاعمال وتوريد كافة ما يطلب منهم من الغلال والمؤن ، واصلاح الاطيان،

---

(٣٢) معية تركى دفتر ١٩ وثيقة ٤٧٤ فى ١٤ شعبان ١٢٤١ / ٢٤ / ٣ / ١٨٢٦ .

(٣٣) يقوم هؤلاء النظار بتجميع التقارير الخاصة بالمصالح والاقاليم، دفتر ٧٤٢ خديو تركى وثيقة ٣٧ فى ٢٨ محرم ١٢٤٣ / ٢١ / ٨ / ١٨٢٧ ص ١٧ ودفتر ٣٣ معية تركى وثيقة ٢٦٩ فى ٦ رجب ١٢٤٣/٢٣/١/١٨٢٨

(٣٤) معية تركى دفتر ٢٤ وثيقة ٥٥ ، ٦٨ فى ٢٥ ، ٢٨ شعبان ، ١١٧ ، ١٥٩ ، ٢٣٢ فى ٩ ، ١٦ ، ٢٠ رمضـــان ١٢٤١ / ١٧ ، ٢٤ ، ٢٨ / ٤ / ١٨٢٦ . ودفتر ٢٥ وثيقة ١٩٣ فى ١٤ محرم ١٢٤٢ / ١٨ / ١٨٢٦/٨ ودفتر ٣٧ وثيقة ٥٥٩ فى ٢٣ رمضان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٣/٢٩ .

وزراعة الأراضى البور بالأشجار (٣٥) ومعرفة مقدار التقاوى المطلوبة للزراعة (٣٦) ومتابعة زراعة التقاوى الجديدة مثل الفاصوليا واللوبية وغيرها من الحبوب التى تم استيرادها من أوروبا لزراعتها فى بعض بلاد أقسام طنطا وزفتى وكفر الشيخ (٣٧) ، وحل مشاكل الفلاحين (٣٨) وعدم تكليف القائمين بزراعة التوت وصناعة دود القز بأية أعمال أخرى (٣٩) وتنظيم الجسور والتفتيش عليها وتقويتها وترتيب الخفر عليها عند ازدياد مياه النيل ، وتوزيع المياه الكافية للرى والمساقى والترع وخدمة الاراضى المخصصة لزراعة الحبوب (٤٠) .

وبالاضافة الى ذلك فقد كان على المأمورن اعداد البيانات اللازمة عن كافة أحوال مأمورياتهم سواء فيما يتعلق بالزراعة مثل بيان المساحات المزروعة قطنا أو حبوبا (٤١) أو فيما يتعلق بعدد الأفدنة الصالحة للزراعة أو التالفة أو البيانات الخاصة بالسواقى والحيوانات ، وتعداد البلاد وحرف أهاليها والكتاب والمستخدمين بمأمورياتهم (٤٢) وكذلك بيان ما بالشون

---

(٣٥) دفتر مجموع ادارة واجراءات ، لائحة سنة ١٢٤٣ / ١٨٢٧ — ١٨٢٨ ص ٣ ، دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ١٨١ فى ١٦ ربيع الاول ١٢٤٤ / ٢٦ / ٩ / ١٨٢٨ .

(٣٦) لائحة زراعة الفلاح سلخ رجب ١٢٤٥ ، ودفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٣٨ فى ١٢ ربيع الاول ١٢٤٦ / ٣١ / ٨ / ١٨٣٠ .

(٣٧) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٧ شوال ١٢٤٤ / ٢٢ / ٤ / ١٨٢٩ .

(٣٨) دفتر ٢٨ معية تركى وثيقة ٣١٤ فى ١٢ رجب ١٢٤٢ / ٩ / ٢ / ١٨٢٧ .

(٣٩) الوقائع المصرية العدد ٤ فى ١٥ رجب ١٢٤٤ / ٢١ / ١ / ١٨٢٩ .

(٤٠) معية تركى دفتر ٣٨ وثيقة ٣٩٢ فى ١٣ جماد ثان ١٢٤٥ / ١٠ / ١٢ / ١٨٢٩ ورقم ٧٤ فى ١٢ ذى القعدة ١٢٤٥ / ٥ / ٥ / ١٨٣٠ ومحفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ١٧٧ فى ١١ جماد ثان ١٢٥٤ / ١ / ٩ / ١٨٣٨ ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٧ رجب ١٢٥٧ / ٢٥ / ٨ / ١٨٤١ .

(٤١) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٦٤١ فى ١٩ رجب ١٢٤٥ / ١٤ / ١ / ١٨٣٠ .

(٤٢) محفظة ١ روضة البحرين وثيقة فى ١١ جمادى الاولى ١٢٤٣ / ٢ / ١٠ / ١٨٢٧ ودفتر ٧٢٢ خديوى تركى وثيقة ٥٧٩ فى ٢٨ جمادى الاولى ١٢٤٢ / ٢٨ / ١٢ / ١٨٢٦ .

الموجودة بدائرتهم (٤٣) وارسال بيان بما يتم توريده اليها من الاصناف أسبوعيا الى جانب التفتيش على أعمالها (٤٤) .

ولم تكن البيانات التى ترسل من الأقاليم تعرض على محمد على لمجرد القاء نظرة عليها بل كان يدققها ويمحصها ليستدل منها على ما يتم توريده الى الشون ومقدار العجز فى التوريد فاذا جاء البيان خلوا من هذا العجز فانه يبادر بالسؤال عنه ومن ثم يترتب على ذلك توجيه اللوم الى المهملين والاستحسان للمجتهدين . ومن ذلك أنه رفض تصديق ما ذكره أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى من أكل الفئران لمحصول الغلال ، وأوضح له أن السبب الحقيقى هو اهماله ، وقد أرسل ثلاثة من المعاونين الى المأموريات التابعة له لتحقيق ذلك وعرض النتيجة عليه (٤٥) .

وكان على المأمورين أيضا طبقا للائحة زراعة الفلاح الصادرة فى يناير ١٨٣٠ الاجتماع بنظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار مشايخ البلاد فى مأمورياتهم للتداول فى جميع الامور الخاصة بأحوال الزراعة تبعا لعدد الأنفار بكل بلد ومقدار أطيانها وأدوات الرى والاشراف المستمر على أحوال البلاد وتعيين من يلزم لملاحظة ذلك واعداد تقارير عنها بصفة يومية وطلب دفاتر بمساحة الأصناف كل على حدة من كل بلد بالأسماء والمساحات التى تمت زراعتها أو التى لم تتم ، والتنبيه بزراعة الأشجار على مجارى المياه المعدة للزراعة وعلى الجسور القريبة للماء وكذلك متابعة البحث عن المستحبين واعادتهم الى قراهم ، وغيرها من المهام القضائية والمالية (٤٦)

---

(٤٣) معية تركى دفتر ٣٢ وثيقة ٤٢ فى ١٨ ربيع الاول ١٢٤٢ / ٢٠ / ١٠ / ١٨٢٦ ودفتر ٢٩ وثيقة ٢٣٥ فى ٢١ شعبان ١٢٤٢ / ٢١ / ٣ / ١٨٢٧ ودفتر ٣٠ وثيقة ١٥١ فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٤٣ / ٧ / ٦ / ١٨٢٨ .

(٤٤) دفتر ٧٦٠ خديوى تركى وثيقة ١٧١ فى ١٧ ربيع ثان ١٢٤٥ / ١٧ / ١٠ / ١٨٢٩ ودفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٦٥٦ فى ١٥ شوال ١٢٤٥ / ٩ / ٤ / ١٨٣٠ .

(٤٥) محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى ١٦ ذى الحجة ١٢٤٥ / ٨ / ٦ / ١٨٣٠ .

(٤٦) لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح سلخ رجب ١٢٤٥ ص ٥٨ ، ٦٠ وقد حددت العقوبات التى يترتب عليها الاخلال بهذه الامور سواء كان الاهمال من جانب رجال الادارة بالاقليم أو من الفلاحين وعملت على حمايتهم وحل مشاكلهم وقد تنوعت العقوبات بين الضرب والسجن والغرامة .

وبذلك تنوعت المهام الأساسية للادارة فى الاقاليم فى عصر محمد على عنها فى العصر العثمانى والتى كان الهدف الرئيسى لها هو فرض الضرائب (٤٧).

ويبدو من اهتمام محمد على بأحوال الاقاليم حرصه على عقد اجتماع سنوى مع نظار الأقاليم ومأمورى المأموريات بالاضافة الى عقد اجتماعات أخرى معهم تضم كبار المشايخ والكتاب لدراسة الأمور الهامة الخاصة بالأقاليم فى مواضعها مثل الجعفرية والمحلة والمنصورة وغيرها . وفى بعض الاحيان فانه كان يستدعى هؤلاء الحكام اليه بالعاصمة لعقد مثل هـذه الاجتماعات كما كان يتم استدعاء بعض المأمورين اليه بصفة سرية لنظر المسائل الهامة أو توجيه الأسئلة اليهم (٤٨) .

ومع أنه لم يكن ليتسامح ازاء اهمال وتراخى المأمورين فى تنفيذ أوامره أو القيام بأعمالهم ومهام وظائفهم على الوجه الأكمل وبخاصة اصلاح الاطيان وزراعتها فكان يأخذهم بالشدة والقسوة والتهديد بالضرب بالنبوت ، وكان يأمر بارسالهم اليه مكبلين بالسلاسل أو يأمر بعزلهم الا أنه كان يحافظ على هيبة الحكومة المركزية ممثلة فى شخص هؤلاء الحكام ومن ذلك أنه استجاب لطلب مأمور القسم الأول والرابع بالشرقية بارسال مائة من الفرسان اليه لتأديب وارهاب فلاحى قرى هذه المأمورية لانهم لايطيعون الاوامر ولا يعنون بأمر الزراعة (٤٩) كما كان يرسل بالضباط والجنود الى الاقاليم وكان يطالب حكامها باستتباب الامن وحفظ النظام ومطاردة الاشقياء واللصوص وقطاع

---

(47) Bear, Gabriel, Egyptian Guilds In Modern Times, Jerusalim, 1964, p. 84.

(٤٨) محفظة ١ خديوى تركى وثيقة ٨٨ فى ١٥ شوال ١٢٤٣ / ٣٠ / ٤ / ١٨٢٨ ودفتر ٢٣ معية تركى وثيقة ٨ ، ٢٦ فى ٦ ، ٢٢ محرم ١٢٤٣ / ٣٠ / ٧ ، ١٨٢٧/٨/١٥ .

(٤٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى غرة ذى القعدة ١٢٤١ / ٦/٧/ ١٨٢٦ وفى ٣ جمادى الاولى ١٢٤٣ — ١٨٢٧/١١/٢٢ ومعيــة تركى دفتر ٢٢ وثيقة ٣٤٠ فى ٢ ذى القعدة ١٢٤١ / ١٨٢٦/٦/٨ ودفتر ٣٨ وثيقة ٤٢ فى ٢٤ شوال ١٢٤٤ / ٢٩ /١٨٢٩/٤ .

الطرق وقطع دابرهم (٥٠) وكان محمد على شديدا فى معاقبة الجرائم التى ترتكب ضد شخصه فالاعدام هو العقوبة العادية فى مثل هذه الاحوال (٥١).

الادارة المركزية للمأموريات :

قام محمد على بتعيين ادارات عليا على مأمورى المأموريات للاشراف عليهم ومتابعة أعمالهم والنهوض بالبلاد وتعمير القرى وخاصة الصغيرة منها حيث قسمت الأقاليم البحرية الى ثلاث ادارات الأولى اختص بها نفسه والثانية لابنه ابراهيم باشا والثالثة عين لها دفتر دار المحروسة ، وقسمت الأقاليم القبلية الى ادارتين أحدهما للكتخدا بك والثانية لاحمد طاهر باشا الذى تولى مصالح الأقاليم الوسطى وتشمل مأموريات الفيوم وبنى سويف وأطفيح والفشن والمنيا (٥٢) .

وكـــلاء المأموريات والكتـــاب :

الى جانب مأمـــورى المأموريات كان هنـــــاك لكل مأمورية وذلك لمتابعة كافة الاعمال التى تتم بالأقسام التابعة للمأمورية . أما الاعمـــال الكتابية فكان يقوم بها الكتاب ، وكان هنـــــاك وكلاء لبعض المأموريات بالقاهرة كمندوبين لهم وبمعية كل منهم كاتب لمتابعة ومراجعـــة البيانات الخاصة بالمأمورية بالديوان الخديوى وباقى الدواوين . ولم يكن هنـــاك تنظيم موحد لاجهزة الادارة بالمأموريات حيث كان يتم امـــدادها بالكتاب الاتراك وفق ما يحتاجونه أو تبعا لما يكلفون به من أعمال ، وكان يتم رفت الزائدين عن الحاجة أو عديمى الكفاءة وكان يصرف لهؤلاء الكتاب كساوى

---

(٥٠) محفظة ٥ روضة البحرين وثيقة ٢١ فى ٢٤ ربيع الاول ١٢٥٧/ ١٨٤١/٥/١٦ ومحفظة ٢ ديوان المعاونة وثيقة فى ٢٧ ذى القعدة ١٢٥٧/ ١٨٤٢/١/١٠ ومحفظة ٤ وثيقة فى ٨ رمضان ١٢٥٨ / ١٨٤٢/١٠/١٣ ومحفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٢٨ فى ٩ ربيع ثان ١٢٦٠ / ٢٨/٤/ ١٨٤٤ .

(51) Lane ; Edward William, The manners and customs of the Modern Egyptians, London, 1842, p. 115.

(٥٢) دفتر ٢٧ معية تركى وثيقة ٤٨٨ ، ٤٩٢ فى ٢١ ، ٢٣ شعبان ١٢٤٤ / ٢٦ ، ١٨٢٩/٢/٢٨ ودفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ٤٠ فى ٥ رمضان ١٢٤٤ / ١٨٢٩/٣/١١ .

سنوية للذين تقع مرتباتهم بين ١٠٠ و ١٠٠٠ قرش (٥٣) . وقد خلت السنوات الأولى لادارة الاقاليم فى عهد محمد على من وجود لوائح خاصة بمرتباتهم أو مخصصاتهم ويتضح ذلك من المطالبة بوضع لائحة لمخصصات كتاب الدواوين والأقاليم (٥٤) .

ونظرا لأن تقسيم الأقاليم الى مأموريات قد استتبعه تنظيم هذه المأموريات فقد أطلق على المأمورين اسماء مأمور نظام أو مأمور تنظيم حيث تولوا مسئولية ترتيبها وتنظيمها (٥٥) . وقد واكب هذا التقسيم تنظيم أسلوب العمل بالدواوين والأقاليم فى مصر استمد من النظام الأوربى فى مسك الدفاتر . وقد خصص لكل اقليم المأمورين الجديرين بتطبيق قواعد هذا النظام وتنفيذه وتدريب أجهزة الادارة بالاقاليم على اتباعه (٥٦) .

وبعد مرور نحو ربع قرن من حكم محمد على لمصر ورغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على تقسيم الاقاليم الى مأموريات فان ادارة الاقاليم لم تشهد وجود تنظيم أو هيكل محدد للوظائف التى تتولى ادارة الاقاليم فحتى عام ١٨٢٩ كان يتم توزيع الموظفين الموجودين بالاقاليم القبلية والبحرية وكذلك الدواوين ، بحسب طبيعة العمل فى هذه الأقاليم فكان يتم امداد المأمورين بما يحتاجونه من مساعدين ومعاونين ومباشرين وكتاب ، أو الاستغناء عن الموظفين الزائدين (٥٧) ويبدو ان عدد الكتاب قد زاد فى معظم

---

(٥٣) معية تركى دفتر ٨٥ وثيقة فى ١٥ جماد ثان ١٢٤٢ / ١٨٢٧/١/١٤ ودفتر ٨٦ وثيقة ١٥٤ فى ٢١ رمضان ١٢٤٤ / ١٨٢٩/٣/٢٧ وديوان خديوى تركى دفتر ٧٥٠ وثيقة ٢٣٦ فى ٢٨ شوال ١٢٤٤/١٨٢٩/٥/٣ ودفتر ٧٥١ وثيقة ٥٨ فى ٢٤ الحجة ١٢٤٤ / ١٨٢٩/٦/٢٧ ودفتر ٣ أوامر وثيقة ٣٠٦ فى ٨ شعبان ١٢٤٧ / ١٨٣٢/١/١٢ .

(٥٤) دفتر ٧٥٠ وثيقة ٢٦٣ فى ٢ ذى القعدة ١٢٤٤ /١٨٢٩/٥/٦ .

(٥٥) محفظة ١ مديرية الشرقية وغيرها من محافظ المديريات التابعة للادارة المحلية بدار الوثائق القومية .

(٥٦) دفتر ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة ٣٩٣ فى ١٣ الحجة ١٢٤٢ / ١٨٢٥/٧/٢٩ ودفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٢٤١ فى ٢٦ ربيع ثان ١٢٤٤ / ١٨٢٨/١١/٥ .

(٥٧) محفظة ١ ذوات وثيقة ٢٦٧ فى آخر رمضان ١٢٤٤ / ١٨٢٩/٥/٤ ودفتر ٧٥٥ خديوى تركى وثيقة ٣٣ فى ٢٤ محرم ١٢٤٥ / ١٨٢٩/٧/٢٦ ص ٥ .

المأموريات الى الحد الذى أدى الى تضخم ميزانية الدولة بسبب الزيادة المضطردة فى مرتباتهم حتى أن الديوان الخديوى طالب المأمورين بالاقتداء بوالى اياله جده الذى يعمل لديه كاتبان فقط (٥٨) .

وأصدر محمد على أمرا فى منتصف عام ١٨٢٩ بضرورة اتمام مشروع قانون وظائف مأمورى الأقاليم فى الوجهين البحرى والقبلى ونظار الاقسام وحكام الاخطاط وقائمى مقامات القرى ومشايخها وغـــيرها من الوظائف الأخرى لاصداره فى أقرب وقت (٥٩) وقد ظهرت بعض هذه القوانين بالفعل وكان أولها فى يناير عام ١٨٣٠ وعرف باسم لائحـــة الفلاح حيث تناولت الاشغال العامة فى الاقاليم وأعمال الزراعة الشتوية والصيفية وزراعـــة بعض الأصناف النقدية والاستهلاكية كما أنها حددت مهام قائمقامات ومشايخ الحصص وحكام ومشايخ الاخطاط وأعمال الصـــيارف بالنواحى وخـــولا الزراعات والمشادين والخفراء ونظار الاشوان والمحاسبين ونظار الاقسام ومأمورى المأموريات وغيرها من الأجهزة وأدوات الانتاج وحددت أيضـــا العقوبات التى تفرض ازاء المخالفين لهذه اللائحة أو للاهمال (٦٠) .

ولم يتح محمد على لأى من المصريين طوال تلك الفترة تولى وظائف مأمورين بالأقاليم وذلك على الرغم من سابق استعانته بهم فى الجيش وفى أعمال مدنية أخرى وكان ذلك اتجاها واضحا فى سياسته التى كانت تقوم على الاعتماد على العناصر التركية والشركسية والالبانية وأمراء المماليك الموالين له ، ويستدل على ذلك من أنه أرسل فى طلب البحث عن أشخاص من شبان الآستانة من الملمين بالقراءة والكتابة للخدمة فى مصر (٦١) ومن

---

(٥٨) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦١ وثيقة ٤١٨ ودفتر ٧٦٠ وثيقة ١٠٧ فى ٢٢ ربيع الاول ، ٦ ربيع الآخر ١٢٤٥ / ٢١/٩/ ، ٥/١٠/١٨٢٩ والوقائع المصرية العدد ٦٤ فى ٨ منه .

(٥٩) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٢١٨ ، ٢٤٤ فى ٥ ، ٧ ذى القعدة ١٢٤٤ / ١١/٥/١٨٢٩ ، ٤٧١ فى ١٠ صـــفر ١٢٤٥ / ١١/٨/١٨٢٩ ومحفظة اذوات وثيقة ٢٦٩ فى ٢١ صفر ١٢٤٥ — ٢٢/٨/١٨٢٩ .

(٦٠) أنظر اللائحة المذكورة وتقع فى ٧٦ صفحة برقم ٦٠٨ ، زراعة بدار الكتب .

(٦١) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٣ ربيع ثان ١٢٤٢ / ١٤/١١/ ١٨٢٦ .

احلاله حسن الكاشف مملوك عبدى أغا مأمور الاشمونين ومنفلوط بعد وفاته وتعيين عشرة من المماليك الاغوات للعمل مع ابراهيم باشا (٦٢) .

وكان محمد على يلاحق مأمورى المأموريات بأوامره وتوجيهاته وتنبيهاته وكانت عيونه تنقل اليه كل ما يدور فيها ، ومدى نشاط المأمورين وما يقومون به من أعمال نافعة أو تكاسلهم عن اداء المهام والخدمات المكلفون بها وكان يطالبهم بالرد على أوامره المرسلة مع سعاة البريد وأن يتضمن الرد ما ينفذونه وليس ما سيتم تنفيذه . كما كان يأمرهم بترك الكلام والعمل والمرور على بلاد المأمورية والتنقل بينها وذكر الجهة المرسلة منها تقاريرهم ومكاتباتهم حتى يتعرف منها على حقيقة مرورهم بهذه البلاد . وكان يطالبهم بكتابة تقارير يومية عن مرورهم ويوبخهم عند اهمالهم قيد أعمالهم بها ، وقد أبدى سروره وارتياحه بما يقوم به بعض المأمورين مثل مأمور زغتى (٦٣) .

وعلى الرغم من هذه الأوامر والتهديدات فان الكثيرين من هؤلاء الاتراك والشراكسة كانوا متراخين فى اداء أعمالهم ويرجع ذلك الى جهلهم وانعدام كفائتهم (٦٤) وخبرتهم بأعمال ادارة الاقاليم ورفضهم للتطور أو عدم استيعابهم له (٦٥) ومع ذلك فانه كان يتابعهم بالتهديد بالعقاب الشديد وبأنه فى طريقه اليهم للمرور بأقاليمهم لرؤية أحوالها عن قرب . وكان يكلف كبار

---

(٦٢) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٣٤ وثيقة ٢٤٨ فى ٢٧ رمضان ١٢٤٢ / ١٨٢٧/٤/٢٤ ص ٨٨ ودفتر ٧٣٩ وثيقة ٥٥ فى ٩ رجب ١٢٤٤/ ١٨٢٩/١/١٥ ص ٤٤ .

(٦٣) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ٩١ فى ٤ رمضان ١٢٤١ / ١٢/٤/ ١٨٢٦ ودفتر ٣٨ وثيقة ١٢١ ، ١٢٣ فى ٢٣ ذى القعدة ١٢٤٤ ودفتر ٤٣ وثيقة ٢٩١ فى ٢٧ شوال ١٢٤٧ / ١٨٣٢/٣/٣٠ ص ٧٢ .

(٦٤) رفض محمد على لائحة خاصة بأمور الاقاليم تقدم بها عبد الرحمن أفندى من رجال المعية السنية لعدم وجاهتها ولانه ليس من الكفاءة حتى يقوم بهذه المهمة وأنه لم ينجح فى أية مهمة انتدب لها ، وقام بعزل أحد المأمورين الاتراك بالاقاليم لجهله وقرر له راتبا شهريا لانه لم يعزل لجريمة ارتكبها ، وعزل مأمور آخر لاحتسائه الخمر ولارتكابه الرشوة وسفاهته ، أنظر دفتر ٣٨ فى غاية القعدة ١٢٤٤ / ١٨٢٩/٦/٣ ودفتر ٧٧٥ خديوى تركى وثيقة ٦ فى ٢٨ جماد ثان ١٢٤٦ / ١٨٣٠/١٢/١٤ ص٢

(65) Merruau, M. Paul, L'Egypt Contémporaine Paris, 1858-p. 11.

معانيه من الذوات والنظار بمتابعة أعمالهم ومراقبة أحوالهم حيث كلف ناظر مجلس الملكية بالتوجه الى أحد المأموريات للاجتماع بالمأمور ونظار الاقسام وحكام الاخطاط وكبار المشايخ لمناقشة التقرير الذى قدم حول الزراعة والتحصيلات (٦٦) .

هـ) محاولات اصلاح الحكام الاتراك :

أعيت محمد على كثرة الحيل مع هؤلاء المأمورين الاتراك والشراكسة بسبب جهلهم وعدم استقامتهم (٦٧) حتى أنه اضطر الى التنبيه عليهم بأنه سيغير أسلوبه معهم من التهديد والتوبيخ واللوم ، الذى لم يثمر معهم ، وأدى الى تعطيل مصالح الاقاليم وتأخرها وذلك بعدم استعمال الرأفة معهم وضربهم بالنبابيت ، وقد نعت محمد على هؤلاء المأمورين بـ « أولئك الحمير » وبلغ به اليأس من اصلاحهم حدا أدى الى نفاذ صبره وتأثره الشديد من أفعالهم حتى أنه تمنى الموت « وترك الحياة الدنيا تخلصا من نكاية أعمالهم » (٦٨) .

وقام محمد على باتباع أسلوب آخر هو احالة ادارة المأموريات الى مأمورين آخرين خبيرين بأمور الزراعة للاهتمام بأمورها حيث أحال مأمورية ميت غمر الى صالح أفندى مأمور قسم السنبلاوين (٦٩) تخلصا من مأمورها . وكان يقوم باحلال أمثال هؤلاء المأمورين كل منهم مكان الآخر لايجاد منافسة فيما بينهم . كما استعان بنظار الاقسام الذين أثبتوا مقدرة وكفاءة فى ادارة أقسامهم حيث عينهم مكان هؤلاء المأمورين (٧٠) .

اتجاه محمد على الى تعيين المصريين فى المأموريات :

يعتقد أن محمد على بدأ منذ ذلك الوقت يفكر جديا فى تغيير اتجاهه الى تقليل الاعتماد على العناصر التركية فى الوظائف الخاصة بادارة

---

(٦٦) دفتر ٧٥٤ خديوى تركى وثيقة ٦٤ فى ٢٤ جمادى الاولى ١٢٤٥ / ١٨٢٩/١١/٢١ .

(٦٧) معية تركى دفتر ٤٢ وثيقة ٧١٠ فى ٢٣ صفر ١٢٤٧ / ١٨٣١/٨/٣ .

(٦٨) محفظة ١٢٥ ابحاث وثيقة فى غرة صفر ١٢٤٥ / ١٨٢٩/٨/٢ .

(٦٩) الوقائع المصرية العدد ٤٤ فى ٨ صفر ١٢٤٥ / ١٩٢٩/٨/٩ .

(٧٠) معية تركى دفتر ٤١ وثيقة ٤٧١ فى ٢٢ جماد ثان ١٢٤٧ / ١٨٣١/١١/٢٨ ودفتر ٤٣ وثيقة ٢٨١ فى ٢٢ شوال ١٢٤٧ / ١٨٣٢/٣/٢٥ ص ٧٠ .

الأقاليم والاعتماد على ذوى الكفاءة والخبرة بأمور الأقاليم وأحوالها من المصريين وليس معنى ذلك أنه انعطف تماما فى هذا الاتجاه ولكن كان عليه مواجهة تكاسل وتراخى المأمورين الاتراك والشراكسة وتقاعسهم فى تنفيذ ما كلفوا به من أعمال وقد أمر بانشاء مدرسة فى محــــل خاص بالمجلس الخديوى بالقلعة فى نهاية عام ١٨٢٩ « لتعليم الأذكياء من الأفندية ما يتعلق بمصالح الاقاليم وأمور الملكية » ولم يقتصر الامر على تعلم اللغة التركية حيث أضيف اليها تعلم اللغة العربية وتم الاستعانة بعدد من المصريين من ذوى الخبرة فى أمور الزراعة والحرث مثل الشيخ المصرى والشيخ مصطفى سعيد مدرسا للغة العربية مما يدل على عزمه على التخلص رويدا رويدا من السيطرة والعنصرية التركية فى ادارة الاقاليم . وقــــد قام الديوان الخديوى بفرز الأذكياء من الافندية الموجودين بالديوان للانضــمام لهــذه المدرسة وكانوا يرسلون الى الأقاليم بعد تعلمهم ليحل محلهم آخرون . وذلك فى محاولة منه لتدريب القائمين على ادارة الأقاليم واكسابهم الخبرة والكفاءة لادارة مصالحها (٧١) .

ونظرا لما كانت تمثله موارد الأقاليم النقدية والعينية والبشرية من أهمية بالنسبة لمحمد على فى اعتماده الرئيسى عليها فى تدعيم قوته العسكرية لتحقيق طموحاته وبناء الدولة والنهوض بها فقــد احتلت ادارة الاقاليم وتنظيمها ومتابعة ما يتم بها جزءا كبيرا من اهتماماته الى الدرجة التى أمر فيها ناظر مجلس الملكية بأن يقوم المجلس بدراسة الأسس التى يمكن بها تنفيذ ذلك وهل يكتفى بارسال المعاونين الخبيرين بأمور الزراعة والاقاليم أم يتم البحث عن سبل أخرى لتنظيم مصالحها والعناية بها ، وقبل أن يصل المجلس الى قرار فانه استعان بضباط من الجيش وبعض المعاونين للمــرور على الاقسام ومتابعة أعمال الزراعة واعداد التقارير عنهــا على أن يطلع المأمورين عليها وختمها (٧٢) وقد اختص أفندية الديوان الخديوى بتحقيق الامور التى تستدعى ذلك بالأقاليم ومعهم الكتاب القديرون (٧٣) وعهد الى

---

(٧١) دفتر ٧٥٩ خديوى تركى وثيقة ١٣ فى ٤ ربيع الاول ١٢٤٥ / ١٨٢٩/٩/٣ دفتر ص ٦ الوقائع المصرية العدد ٤٩ فى ٨ منه .

(٧٢) معية تركى دفتر ٣٢ وثيقة ٤٠٣ فى غرة محرم ١٢٤٥ / ٣/٧/ ١٨٢٩ ، دفتر ٣٨ وثيقة ٢٠٠ فى تاريخه ودفتر ٣٩ وثيقة ٣٦٣ فى تاريخه.

(٧٣) دفتر ٧٥١ خديوى تركى وثيقة ٢١٥ فى ٧ محرم ١٢٤٥ / ٩/٧/ ١٨٢٩ ص ١٢٦ .

معاونى المدرسة الملكية بمراجعة أعمال المأمورين وبخاصة أعمال التخضير (٧٤) وكذلك اعادة المتسحبين عن طريق تزويدهم بعدد كاف من الجنود (٧٥) .

تطــــور نظام الادارة بالمأموريات :

فى نهاية عام ١٨٢٩ وأوائل عام ١٨٣٠ تم وضع تنظيم للجهاز الادارى بالمأموريات بترتيب عدد المستخدمين من الكتاب والمعاونين وغيرهم (٧٦) وكذلك تحديد مرتباتهم لعدم زيادة مرتب أى منهم مهما كانت مكانتهم مثلما كان يحدث من قبل وتحديد مرتبات مأمورى الاقاليم بما فيهم كبار المأمورين الذين يشرفون على عدد من المأموريات . وقد استكمل هذا التنظيم شكله النهائى فى عام ١٨٣٠ حيث تم تحديد الوظائف الرئيسية بالاقاليم ومهامها الأساسية وتحديد مرتبات وظائف المأمورين والكتاب بكافة أنواعهم بعد أن كان هناك تفاوتا فيما بينهم وكانت مرتباتهم على النحو التالى : (٧٧) .

الماهية الشهرية	نوع الوظيفة
ص	
٣٠٠	كاتب اليد
١٧٥	مساعده
٢٠٠	كاتب التقارير
١٥٠	مساعده

ولم يتم الموافقة بعد ذلك على أية زيادة على مرتبات الكتاب منعا

(٧٤) الوقائع المصرية العدد ٣٧١ فى ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧ / ١٤/ ١٨٣٢/٤ .

(75) Crouchley, A.E, The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938, p. 52.

(٧٦) الوقائع المصرية العدد ١١٣ فى ٢٨ شعبان ١٢٤٥ / ٢٢/٢/ ١٨٣٠ .

(٧٧) دفتر ١ أوامر وثيقة ٢١١ ، ٢٢٤ فى ١٧ ، ١٩ ذى القعدة ، ١٧ الحجة ١٢٤٥ / ١٠ ، ١٢/ ٥ ، ١٨٣٠/٦/٩ ص ص ٥٠ ، ٥٦ ودفتر ٧٦٤ خديوى تركى وثيقة ٣٤٨ فى ٢٧ محرم ١٢٤٦ / ١٨٣٠/٧/١٨ ص ١٣٤ .

للاستثناءات كما استكملت بعض وظائف الادارة بالمأموريات فى محـــاولة لتأسيس أجهزة متخصصة حيث أنشىء قلم للتقارير بكل مأمورية وألغيت وظائف المباشرين بالمأموريات اكتفاء بمباشرى الاقسام ، بعد أن كان هناك مباشرون فى كلتا الجهتين (٧٨) أما المعاونون فقد استقر على جعلهم أربعة بكل مأمورية (٧٩) .

وكان قد بدىء فى عام ١٨٢٩ أعمال المتابعة والمراجعة لجميع الوظائف المنوط بها ادارة الاقاليم لتوضيح وتحديد مهامها واختصاصاتها فى الاقاليم البحرية والقبلية تباعا ولمعرفة سائر ما يختص بأحوال البلاد والقـــرى والشون والمتسحبين وأعمال التحصيل والأشغال العامة (العمليات) وقد أطلق على هذا العمل « مأمورية التحرير » وتم الاستعانة بعدد من النظار والمعاونين — من غير الأميين الذين تم عزلهم — والكتاب لأعمال المراجعة والاحصاء حيث خصص ١٦ كاتبا لكل قسم من أقسام مأمـــورية الغربية ، وكذلك بعض تلاميذ المدرسة الملكية « الدرسخانة » ومعهم بعض الكتـــاب أيضا وظل معلمو هذه المدرسة فى العمل فى الأقاليم كمعاونين وذلك لمعرفتهم باللغة العربية وتم التوسع فى تعيين خريجى المـــدرسة فى وظائف الادارة بالأقاليم (٨٠) .

واتخـــذت الكشوف التى أعـــدت بالغربية نموذجا يحتذى فى العمل فى كثير من المأموريات . وحددت المدد اللازمة لانهاء اعمال كل مأمورية وقد امتدت أعمال هذه المأموريات الى كتابة التقارير عن كل مايسمعونه ومايرونه

---

(٧٨) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٥٦ وثيقة رقم ١٢٥ فى ١٢ ذو القعدة ١٢٤٥ / ١٨٣٠/٥/٥ ص ٢٤ ودفتر ٧٦٣ وثائق ٦٤ ، ١١١ ، ١٩١ ، ٢٧٢ فى ١٤ ، ١٩ ، ٢٧ ذو القعدة ، ٤ الحجة ١٢٤٥ / ٨ ، ١٣ ، ٢١ ، ١٨٣٠/٥/٢٧ صص ٣١ ، ٥٣ ، ٩٢ ، ١٣٢ ، ودفتر ٧٥١ وثيقة ١٧٨ فى سلخ ذى الحجة ١٢٤٥ / ١٨٣٠/٦/٢١ .

(٧٩) دفتر ٤١ معية تركى وثيقة ٤٤٤ فى ٩ جماد ثان ١٢٤٧ / ١٥/ ١٨٣١/١١ .

(٨٠) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٧٠ وثيقة ١٢٢ ، ١٧٢ فى ٩ ، ١٦ ربيع الاول ١٢٣٦ / ١٥ ، ١٨٢٠/١٢/٢٢ صص ٨٢ ، ١١٥ ودفتر ٧٧٣ وثيقة ١١٩ ، ١٣٥ ، ٢١٩ فى ٤ ، ٥ ، ١٦ جماد ثان ١٢٤٦ / ٢٠ ، ١١/٢١ ، ١٨٣٠/١٢/٢ صص ٦٦ ، ٧٤ ، ١٢٠ ودفتر ٧٧٥ وثيقة ٢٠ فى ٢ رجب ١٢٤٦ / ١٨٢٩/١/٨ ص ٧ ودفتر ٧٧٤ وثيقة ٧٣ فى ٨ رجب ١٢٤٦ / ١٨٣٠/١٢/٢٣ . ص ٣٤ .

وعرضها على مأمورى المأموريات الذين كلفوا بمساعدتهم فى أعمـــــالهم والانتقال الى الجهات التى يتم فيها العمل ورؤية جميع الاعمال . وفى النهاية يتم تقديم الكشوف الى المجلس العالى (٨١) . وقد استمرت أعمال المتابعة والاحصاءات السنوية لهذه الأعمال بواسطة المديرين أو المأمورين الذين يعينون لهذه المهمة (٨٢) .

ولعل هذا العمل كان يهـــدف الى تطوير الادارة بالمأموريات وتحديثها والغاء النظم القديمة فى الأعمال الكتابية والحسابية حيث واكب أعمـــــال الاحصاءات والمتابعة والمراجعة بدء العمل وفقا للنظم الأوربية سواء فى الدواوين أو الاقاليم أو الشون ، وبدىء فى ارسال ذوى الخبرة والمعاونين والمباشرين الخبيرين بهذه الطريقة الى المأموريات لتنفيذ وتعميم هـــذا الأسلوب الحديث فى الحسابات والدفاتر الخاصة بها على أن يتم ذلك فى كل الأقسام قسما بعد آخر (٨٣) .

ونظرا لما يلقاه كل أسلوب جديد من اعمال المقاومة أو التجاهل أو عدم الاستيعاب مما يؤدى الى عدم سلامة التنفيذ ، ولما كان بعض المباشرين فى فروع الدواوين والكتاب والصيارف فى الأقاليم لا يملكون القدرة على اتباعه فقد تم تشكيل لجنة (هيئة) يرأسها راغب أفندى أمين الدفترخانة ومعه بعض المعاونين للمعاونة والمتابعة فى تطبيق هذه النظم بالدواوين والمصالح والتحقيق مع المهملين فى التنفيذ ، وكذلك توجيه بعض كبار الذوات والمأمورين الذين زودوا بذوى الخبرة والمعاونين والقواصة والحجاب والسعاة لتوحيد الأسلوب الذى يتبع فى الدواوين والأقاليم والمصالح منعا لاتباع أسلوبين

---

(٨١) معية تركى دفتر ٣٢ وثيقة ٦٤٨ فى ١١ جمـــــاد ثان ١٢٤٥ / ١٨٢٩/١٢/٨ ودفتر ٣٨ وثيقة ٤٩٠ فى ٩ شعبان ١٢٤٥/ ، ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٦ وثيقة ٣٠٤ فى ١٠ شوال ١٢٤٥ / ١٨٣٠/٤/٤ ص ١٣٠ ودفتر ٧٦٣ وثيقة ١٦ فى ٧ ذى القعدة ١٢٤٥ — ١٨٣٠/٤/٣٠ ص ٨ ودفتر ٧٦٤ وثيقة ٥٧ فى ٢٥ الحجة ١٢٤٥ / ١٨٣٠/٦/١٧ ص ٢٠ ودفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٦٢ فى غاية جماد ثان ١٢٤٨ / ١٨٣٢/١١/٢٣ .

(٨٢) أنظر لوائح أعوام ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٩ / ١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ١٨٤٣ دفتر أمور ادارة واجراءات صص ٨٠ — ٨٤ ، ٩٠ — ٩٢ .

(٨٣) دفتر ٧٥١ خديوى تركى وثيقة ١٩٧ فى ٣ محرم ١٢٤٥ / ٥/ ١٨٢٩/٧ ودفتر ٤٣ معية تركى وثيقـــــة ٣٦ فى ٢٧ محـــــرم ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٧/١٨ ، ص ١١٣ .

مختلفين (٨٤) . وقد كلفوا جميعا بموافاة المجلس العالى بنتيجة المتابعة والتفتيش (٨٥) .

وكان محمد على يتابع ما يتم تنفيذه من اجراءات جديدة فى الاقاليم (٨٦) مما يدل على أن ادارة الاقاليم لم تكن بمعزل عن الادارة المركزية فى العاصمة وأن الجهاز الادارى بالدولة لم يقتصر على الدواوين وانما امتد الى الاقاليم أيضا فى محاولة لتوحيد النظم والأساليب المتبعة فى الادارة والتنسيق فيما بينها .

والى جانب المعاونين والكتاب الذين تم تعيينهم بالمأموريات فقد تم تزويدها بعد من الأغوات (٨٧) وذلك لأن محمد على رأى فى وجودهم ما يبعث فى نفوس الجميع الهمة والاقبال على العمل وقد كلفوا بالأعمال الادارية والاشراف على أحوال الزراعة التى كانت فى تقدم وازدياد (٨٨) وكان الجهاز الادارى فى المأموريات فى عام ١٨٣٢ يتكون من المأمور وعدد من المعاونين يختلف من مأمورية لاخرى تبعا لطبيعتها ومساحتها ، وعشرة من الجنود (الأتراك) بالاضافة الى كاتب اليد وكاتب الجرنال (التقارير) (٨٩) وبرفقة كل منهما مساعد ، وقد حددت مرتبات جميع هؤلاء المستخدمين (٩٠) ومع ذلك

---

(٨٤) ديوان خديوى تركى ٧٨٤ وثيقة ٢١٩ فى ٩ شعبان ١٢٤٧ / ١٨٣٢/١/١٣ .

(٨٥) دفتر ٧٧٥ خديوى تركى وثيقة ٥٦ فى ٢٤ رجب ١٢٤٦ / ١٨٣١/١/٨ ص ٢١ .

(٨٦) دفتر ٤٢ معية تركى وثيقة ٥٥٨ فى غرة الحجة ١٢٤٦ / ١٨٣١/٥/١٣ .

(٨٧) كان هؤلاء الاغوات من الحرس الخارجى (البيرون) دون الحرس الداخلى (الاندرون) والبيرون هم القواصة الذين يعملون فى المعية والدواوين والمصالح أنظر محفظة ١٢٥ أبحاث .

(٨٨) دفتر ٧٨٤ خديوى تركى وثيقة ٦٢ فى ٣ ربيع الاول ١٢٤٧ / ١٨٣١/٨/١٢ ص ٣٦ .

(٨٩) يقومان بتحرير المخاطبات اليومية والكشوف والتقارير والبيانات وأعمال التسجيل فى الدفاتر .

(٩٠) ظلت مرتبات كتاب اليد والجرنال على ما هى عليه بينما انخفضت مرتبات المساعدين الى ١٠٠ قرش وكذلك كان مرتب القواصة الاتراك ، أنظر الوقائع المصرية العدد ٣٩٢ فى ١٤ محرم ١٢٤٨ / ١٨٣٢/٦/١٣ ودفتر ٧٩٢ خديوى تركى وثيقة ١٦٨ فى ٢١ ذى الحجة ١٢٤٨ / ١٨٣٣/٥/١١ ص ١٠١ .

فانه يلاحظ أن هذا الجهاز لم يكن موحدا فى جميع المأموريات . ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعة بعض المأموريات عن بعضها الآخر من حيث المساحة والحجم والاتساع وعدد البلاد وزمام المأموريات وما يترتب على ذلك من أعباء سواء فى أعمال الادارة أو التحصيل .

ونظرا لوجود تفاوت بين المأموريات فى توريد مطالب الحكومة وذلك تنفيذا لسياسة الاحتكار التى اتبعها محمد على حيث كان على الاقاليم توريد المحاصيل والغلال والسلى والبرسيم والتبن والبوص وغيرها من الأصناف الى الشون ، وكذلك كافة المطالب التى يأمر محمد على باعدادها مثل المقاطف اللازمة للاشغال العامة وأعمال حفر الترع والتطهير ، والاحرمة الصوف لجنود الجيش والبحرية (٩١) وغيرها من الأشياء حيث كان اعتماده الأساسى على الاقاليم فى تزويده بكافة المطالب لتنفيذ سياسته فاننا نجد أنه حاول ايجاد نوع من التوازن والمساواة بين المأموريات وذلك عن طريق التوزيع العادل لمطالب الحكومة من كافة الأشياء على الأقاليم (٩٢) .

أسلوب عقاب المأمورين :

حاول محمد على أيضا التصدى لاستمرار خيانة المأمورين وتزويرهم فى الكشوف والدفاتر ، وقد تخلى عن التهديد الى تنفيذ تهديداته بمعاقبة أمثال هؤلاء وعزلهم ونفيهم والتهديد بالقتل حيث نفى خورشيد أفندى مأمور السنبلاوين وكفر الشيخ الى أبى قير لمدة أربع سنوات واحالة مأموريته الى مأمور آخر ، وضم بعض النواحى لقسم أريمون (٩٣) وضم نواحى أخرى

---

(٩١) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٠ رمضان ١٨٢٦/٤/٢٨/١٢٤١ ، ١٧ ربيع الاول ١٢٤٣ / ١٨٢٧/١٠/٨ ، ودفتر ٧٥٠ وثيقة ١١٢ فى ٢٦ رمضان ١٢٤٤ / ١٨٢٩/٤/١١ ومحفظة ٤٧٣ عابدين التماسات أهالى فى ٢٢ يناير ١٨٣٠ ومحفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ١٠٨ فى ٢٣ ربيع الاول ١٢٥٤ / ١٨٣٨/٧/١٦ .

(٩٢) دفتر ٤١ معية تركى وثيقة ٤٤٩ فى ١٢ جماد ثان ١٢٤٧ / ١٨٣١/١١/١٨ .

(٩٣) قرية قديمة اسمها الاصلى أرميون وحرفت الى أرميونة ، وفى تأريع سنة ١٢٢٨ هـ وردت باسمها الحالى المحرف والذى وردت به أيضا فى دليل سنة ١٢٢٤ هـ ، وبعد تقسيم الاقاليم الى أقسام وأخطاط كانت قاعدة لخط أريمون بقسم كفر الشيخ وكان خط أريمون يتكون من ٣٢ بلدة ثم أصبحت بعد ذلك قاعدة لقسم أريمون . أنظر : محمد رمزى ، القاموس الجغرافى قسم ٢ جـ ٢ ص ١٣٥ ودفتر أسماء بلاد القطر المصرى .

الى عهـــدة مأمور بيله (بيلا) (٩٤) وكذلك نفى مأمـــور العزيزية (٩٥) وشيبة (٩٦) لارتكابه جريمة الرشوة « وأفعال أخرى » (٩٧) .

وقد أمر محمد على بالاعلان عن هذه العقوبات الى كافة المأموريات حتى تكون عبرة لباقى المأمورين ، واتخذها وسيلة للانذار الشديد لهم فى أوامره اليهم لاداء مهامهم المختلفة ولترك الكسل والتزوير ، وقد بلغت حدة غضبه من أفعال هؤلاء المأمورين الاتراك ومساوئهم وتسلطهم شـــأوا بعيـــدا (٩٨) .

وكان محمد على يلاحق نظار الاقاليم البحرية والوسطى والقبليـــة

---

(٩٤) قرية قديمة من أعمال الغربية اسمها الاصلى بيولا ثم حرف الى بيله ، وقد وردت باسمها الحالى فى تأريع سنة ١٢٢٨ هـ وفى عام ١٨٧١ م أنشىء بمديرية الغربية قسم ادارى باسم مركز بيلا وجعل مقره بلدة طلخا لوجودها على الطريق العام ولوجود محطة للسكة الحديد بها وفى سنة ١٨٨١ م سمى مركز طلخا أنظر القاموس الجغرافى المرجـــع السابق صص ١١ ، ٣٧ .

(٩٥) من القرى القديمة وقد ذكر ياقوت فى معجم البلدان أن العزيزية خمس قرى وتنسب الى العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله الفاطمى . وقد وردت فى دليل سنة ١٢٢٤ هـ العزيزية وتعرف بعزيزية بنى شـــاكر بولاية الشرقية وفى تأريع ١٢٢٤ هـ باسمها الحالى . وكانت قاعدة لقسم العزيزيه عام ١٨٢٦ م وفى سنة ١٨٧٥ نقل ديوان المركز والمصالح الاميرية الاخرى الى بلدة منيا القمح لوجودها على السكك الحديدية وتوسطها بين بلاد المركز وبذلك الغى مركز العزيزية ، المرجع السابق جـ ١ ص ١٣٨ .

(٩٦) هى شيبة النكارية وهى من القرى القديمة واسمها الاصلى شيبة شقارة وسميت بهذا الاسم بسبب مجاورتها لناحية النكارية كما ورد فى دفتر المقاطعات سنة ١٧٠٩ وفى تأريع سنة ١٢٢٨ وهو اسمها الحالى. وكانت شيبة قاعدة لقسم شيبة من سنة ١٨٢٨ وفى سنة ١٨٦٤ نقـــل ديوان القسم الى بلدة القنايات وسمى قسم القنايات وبذلك ألغى قسم شيبة ، المرجع السابق ص ٨٦ .

(٩٧) معية تركى دفتر بدون وثيقة ١٣٧ فى ٣ جمادى الاولى ١٢٤٨/ ١٨٣٢/٩/٢٨ ، ودفتر ٤٤ وثيقة ٣٣٧ ، ٣٦٨ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٤٦ فى ١١ ، ٢١ ، ٢٩ ربيع الآخر ١٢٤٨ / ٧ ، ١٧ ، ١٨٣٢/٩/٢٥ ودفتر ٤٧ وثيقة ٢٠ فى ٩ شعبان ١٢٤٨ / ١٨٣٣/١/١ .

(٩٨) وصف محمد على أمثال هؤلاء المأمورين بالحمير الوحشية أنظر محفظة ١٢٥ أبحاث أمر من محمد على الى ١٢ مأمورا فى ٢٩ رمضـــان ١٢٤٨ / ١٨٣٣/٢/١٩ .

بأوامره لملاحظة المأمورين التابعين لهم للقيام بما يكلفون به من أعمال أو ارسال البيانات المطلوبة منهم دون اهمال أو تأخير (٩٩) . ويدل هذا على مدى فشل سياسته فى الاعتمـــاد كلية على العنصر التركى والشركسى فى ادارة الاقاليم دون المصريين وعدم وضع معايير سليمة لاختيار ذوى الخبرة أو الاكفاء الجديرين بمناصب الادارة فى الاقاليم حيث ارتكز على العناصر الموالية له أو التى منحها ثقته أو التى كانت تحظى بقدر من النفـــوذ أو المكانة .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن تقسيم الاقاليم فى مصر فى عهد محمد على الى مأموريات ــ ٢٤ مأمورية ــ لم يحقق لمحمد على ما كان يهدف اليه من السيطرة المركزية التامة على ادارة البلاد ، كما أنه لم يحدث تطويرا جذريا فى هيكلها عما كانت عليه فى العصر العثمانى حيث كانت مصر مقسمة الى ٢٤ بكوية أو صنجقية .

ومما سبق فانه يتضح أن هناك ارتباطا تاما بين التقسيمات الادارية للاقاليم وبين ادارة هذه الاقاليم فقد ترتب على الغاء المأموريات التى قسمت اليها الاقاليم فى عهد محمد على الى الغاء ادارة هذه المأموريات وبذلك اختفى هذا الهيكل الادارى ومعه هذا النوع من الوحداث الادارية التى شهدتها ادارة الاقاليم فى مصر ليحل محله تقسيم جديد وادارة مركزية من نوع آخر تقوم على نظم وقوانين تحدد مهامها واختصاصاتها ومدى ما يتمتع به الجهاز الادارى من سلطة تمنحها الحكومة المركزية أو تمنعها وذلك للقضاء على كافة أشكال ونظم الادارة السابقة التى لم تكن ترتكز على أسس وقواعد راسخة ولتحقيق المزيد من السيطرة المركزية على البلاد والأهالى .

---

(٩٩) الوقائع المصرية العدد ٣٧١ فى ١٣ ذى القعدة ١٢٤٧ / ١٤/ ١٨٣٢/٤ ودفتر ٤٤ وثيقة ٣٥٠ فى ١٣ ربيع ثان ١٢٤٨ / ١٨٣٢/٩/٩ .



الفصل الرابع

ادارة المديريات والمحافظات في عهد محمد على

* نظام الادارة بالمديريات والمحافظات
* مهام مديرى المديريات
* متابعة محمد على لادارة الاقاليم
* سياسة الثواب والعقاب
* تعيين المصريين مديرين بالاقاليم
* تفوق المصريين فى ادارة الاقاليم
* الادارة بالعاصمة
* ادارة الواحات
* دواوين الأقاليم



عندما قسمت الاقاليم الى مديريات فى عام ١٨٣٣ بدلا من المأموريات،فقد اختص محمد على أفراد أسرته والمقربين اليه بمناصب المديرين والمحافظين(١) حيث عين حفيده عباس باشا ــ نجل ابنه أحمد طوسون باشا ــ مديرا للغربية والاغا الكتخدا مديرا للشرقية والقليوبية ، وخليل أفندى ناظر الترسانات سابقا ــ مديرا للمنصورة ودمياط وشربين (٢) ، ورستم أفندى مديرا للبحيرة وحسين حيدر بك مديرا للجيزة وأحمد باشا مديرا للاقاليم الوسطى وحسين أغا مديرا لليصف الاول من الوجه القبلى ومحرم أغا الوسطى وحسين أغا مديرا للنصف الأول من الوجه القبلى ومحرم أغا ١٨٠٧ ومحمد أغا محافظا للاسكندرية فى نفس العام (٤) وكذلك باقى المحافظات فيما بعد .

نظام الادارة بالمديريات والمحافظات :

أمد محمد على هؤلاء المديرين بعدد من الأغوات الأندرون والبيرون من دوائر الأسرة المالكة حيث تم تقسيمهم بينهم بالتساوى . ولما كان محمد على حينئذ بجولة فى الاقاليم البحرية حيث قام بزيارة المحلة والمنصورة فقد قام باختيار أكفأ المعاونين للعمل مع عباس باشا على هيئة مجلس يجتمع

---

(1) Dubios, Richard, p. op. cit. p. 330

(٢) لم يكن تقسيم الاقاليم الى مديريات فى البداية تقسيما نهائيا حيث خضع لاجراء بعض التعديلات ومن ذلك تعديل تقسيم مديرية الشرقية والقليوبية وتم تعيين حسن بك مديرا للجيزة والقليوبية ولم تعد دمياط ضمن مديرية المنصورة وشربين حيث أعيد جعلها محافظة وعين خليل بك محافظا لها ، أنظر دفتر ٤٩ معية تركى وثيقة ٢٧٩ فى ١٢ صفر ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٧/١ .

(٣) معية تركى دفتر ٥١ وثيقة ٥٢٥ ، ٥٣٢ فى ٢٤ ، ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٨ / ١٨٣٣/٥/١٥ ودفتر ٥٢ وثيقة ١ فى ٢٧ منه ودفتر ٥٠ وثيقة ٥٠٥ فى ٩ محرم ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٥/٢٩ ودفتر ٤٧ وثيقة ٣٢٥ فى تاريخه ودفتر ٥٨ وثيقة ٤٩ ، ٦٥ فى ١٦ ، ٢٢ منه ودفتر ٥٥ وثيقة ٤٨ فى غرة صفر ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٦/٢٠ .

(٤) محفظة ١ دمياط وثيقة فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٢٢ / ١٨٠٧/٧/٢ ومحفظة ١ محافظة الاسكندرية وثيقة فى ٢٥ رجب ١٢٢٢/ ١٨٠٧/٩/٢٨

يوميا لدراسة أهم الأمور والأعمال واعطاء القرار عنها وكلف أحدهمبمرافقة المدير دائما وارسال صورة من مداولات المجلس اليه يوميا ، وعين ما بين اثنين وخمسة معاونين فى كل مديرية وان كان عددهم قد فاق ذلك فى بعض المديريات (٥) .

وقام محمد على أيضا باختيار رئيس لكتاب عباس باشا وكذلك الكتاب اللازمين للقيام بكافة الاعمال بالمديرية ، كما قام باختيار رئيس للكتاب الذين يعملون مع خليل أفندى وكان يعمل معه ثلاثة آخرون . وقد بلغ عدد الكتاب فى بعض المديريات ٦ كتاب بالاضافة الى رئيس للتقارير . ووجـد ببعض المديريات عشرة فرسان بالاضافة الى القواصة الذين تراوح عـددهم بين خمسة وعشرة أشخاص والاغوات ورئيس للسعاة وعـدد من السعاة (المصريين) بلغ عددهم فى احدى المديريات تسعة أشخاص (٦).

وكان يتم امداد المديرين والمحافظين بالضباط والمئات من الفرسان والجنود اذا ما دعا داعى استتباب الامن وحفظ النظام ، حيث أرسل لمدير القليوبية ٢٠٠ من الفرسان وأرسل الى مدير الغربية آلاى السوارىليكون فى معيته ، وعندما اقتضت الضرورة استدعاء بعض العساكر الى القاهرة من الأقاليم فقد أمر محمد على بالابقاء على العساكر الموجودين فى الأقاليم وانتداب آلاى بيادة وأورطة المتفرقة للقيام بمهمة الخفر فى القاهرة بالمناوبة وكان يأمر حكام المحافظات والمديريات ببذل غاية جهدهم لاستتباب الامن ومطاردة الأشقياء واللصوص وقطع دابرهم (٧) مما يدل على مدى اهتمام محمد على بحفظ الأمن داخل الاقاليم والبلاد .

---

(٥) فى عام ١٨٣٦ بلغ عدد المعاونين فى احدى المديريات ١٦ معاونا ووافق محمد على على طلب مديرها بارسال ثلاثة آخرين وأمـره بحسن استخدامهم أنظر دفتر ٧٩٢ خديوى تركى وثيقة ٢٢ فى ٥ صفر ١٢٤٩ ودفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ١٦٢ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٥١ / ١٨٣٦/٣/١٠ .

(٦) دفتر ٧٩٢ خديوى تركى وثيقة ٢١٦ فى ٢٨ ربيع الاول ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٨/١٥ ص ١٩٨ .

(٧) الوقائع المصرية العدد ٥٤٠ فى ١٥ ربيع الاول ١٢٤٩ وعدد ٥٤٨ فى ٢٠ ربيع الآخر ١٢٤٩ ومعية تركى دفتر ٤٨ وثيقة ٥١٣ فى ٢ شـوال ١٢٤٩ / ١٨٣٤/٢/١٢ . ودفتر ٤٨ وثيقة ٤٤٨ فى غرة ذى الحجة ١٢٤٩ ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٥ صفر ١٢٥٠ / ١٨٣٤/٦/١٣ ومحفظة ١ محافظة دمياط وثيقة ٢ فى ١١ صفر ١٢٦٢ / ١٨٤٦/٢/٧ .

ومن الوظائف التى استحدثت فى المديريات وظيفة وكيل المديرية حيث تولى هؤلاء الوكلاء مسئولية بعض الأعمال الملقاة على عاتق المـديرين أو لادارة المديريات فى غيابهم ومع ذلك فانه لم يسند اليهم كافة المهام التى كان على المديرين مباشرتها بأنفسهم وقد ظهرت هـذه الوظيفة أولا فى مديرية الغربية التى كان يديرها عباس باشا . وكان يتم تعيينهم أحيانا استجابة لبعض المديرين ثم عممت فى باقى المديريات البحرية والقبلية وكانوا جميعا من الأتراك العسكريين أو المدنيين أو ممن تولوا وظائف المعاونين وغيرها من الوظائف (٨) .

ووجدت أيضا وظيفة ملاحظ الزراعة بالمديريات وذلك للطواف بالقرى التابعة لها لملاحظة كافة ما يتعلق بشئون الزراعة والرى واعداد التقارير عنها ، وكان المشـايخ يوقعون عليها لكى ترفع الى محمد على للتعرف على ما يتم بالاقاليم ومتابعة أعمال أجهزة الادارة بها واهتمامهم بشئون الزراعة ومرورهم بالبلاد وخاصة المديرين (٩) .

ونظرا لأن تقسيم الاقاليم الى مديريات قد أدى الى زيادة عـدد المستخدمين بها عما كانت عليه المأموريات فقد ترتب على ذلك زيادة الاعباء على ميزانية المصروفات ولم يعد متفقا مع سياسة محمد على فى تحـديد الوظائف والمهام لهؤلاء المستخدمين ومن ذلك أن كتاب ديوان مديرية نصف أول وجه قبلى بما فيهم رئيس كتاب (باشكاتب) المديرية وكتاب اليد وكتاب الجرائد بالاقسام بلغ عددهم ٥٤ شخصا ونحواهم بالنصف الثانى أيضا ومن ثم فقد أصدر محمد على أوامره الى حسن أغا ومحـرم أغا المديرين برفت كتاب الاقسام اكتفاء باجراء الحسابات بديوان المديرية (١٠) وفى عام ١٨٣٦

---

(٨) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ١٣٩ فى ١٥ ذى القعدة ١٢٥١ ، ٤٦٨ فى ٥ صفر ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٥/٢٢ ، ٥٥٦ فى ١١ ربيع الاول ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٦/٢٦ .

(٩) دفتر رقم (بدون) معية تركى وثيقة ٣٧٦ فى ٢٥ رجب ١٢٥٠/ ١٨٣٤/١١/٢٧ ودفتر رقم ٧٨ معية تركى وثيقة ٣٥٣ فى ١٣ ربيع ثان ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٧/٢٨ ومحفظة رقم ٢ مديرية روضة البحرين وثيقـة (بدون) فى ٢٢ جمادى الاولى ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٩/٤ .

(١٠) دفتر ٢٥ أوامر وثائق ١٢٦ ، ١٢٨ فى ١٠ رمضان ١٢٤٩ / ١٨٣٤/١/٢١ صص ٧١ ، ٧٣ .

كان عدد الذين يقومون بالاعمال الكتابية والحسابية فى المديريات طبقا للمهام المكلفون بها قد زاد عددهم عما كانوا عليه فى عام ١٨٣٣ ومن ذلك أنه وجد بمديرية قنا ١٧ كاتبا يتولون هذه الأعمال منهم الرئيس وكتاب الحسابات « ٢ » وكتاب مصلحة المال وما معها « ٣ » وكتاب مصلحة الغلال والاصناف والذخاير والمبيضة « ٤ » وكتاب الجرائد والزمامات والاستحقاقات « ٣ » وكتاب اليد والجرنال « ٤ » (١١) .

يتضح مما سبق مدى تدخل محمد على فى التعيين للوظائف بالاقاليم ليس فقط للمديرين بل المعاونين والكتاب أيضا وقد يرجع ذلك الى سيطرته المركزية على ادارة المديريات والى محاولته وضع العناصر الموالية له والقريبة منه أو التى تحمل قدرا من الخبرة والكفاءة لهذه المهام كما يتضح أن تقسيم الاقاليم الى مديريات صحبه تغيير فى الهيكل الادارى للاقاليم غير أن هذا الهيكل لم يكن واضح المعالم تماما وذلك لأن كافة الأجهزة لم تكن قد تحددت أو تشكلت فى ادارات أو اقلام طبقا لمهمة كل ادارة أو تحددت أعداد المستخدمين بكل ادارة أو قلم ، ويرجع ذلك الى استمرار مطالبة المديرين بزيادة عدد المستخدمين وزيادة مرتبات بعضهم عما ورد بقرار المجلس العالى ، ومن ثم أعيد اصدار قرار آخر حول هذا الهيكل ، والى اختلاف طبيعة ومساحة الاقاليم عن بعضها ، وكذلك تنوع مهام حكام الأقاليم تبعا لهذا الاختلاف .

مهام مديرى المديريات :

شمل قانون السياستنامة الصادر فى يوليو عام ١٨٣٧ المهام الرئيسية لمديرى المديريات وكذلك نظار الاقسام ، وتكاد هذه المهام تكون هى نفس المهام السابقة التى كلف بها المأمورون والمديرون فى الاوامر الصادرة اليهم على فترات متلاحقة حيث كلفوا ومن يتبعهم من نظار الاقسام وغيرهم من أجهزة الادارة بالاهتمام بأمور تحصيل الأموال والمتأخرات فى أوقاتها ، وحفظ الترع والجسور وملاحظة رى جميع الأطيان وقت الفيضان وتخضير الأراضى وزراعتها وزراعة المحاصيل الصيفية وتفقد الفلاحين

(١١) مديريات قبلى محفظة ١ وثيقة بدون فى ٢٤ جمادى الاولى ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٩/٦ .

المتأخرين فى الزراعة ومساعدتهم والنهوض بالبلاد وتعميرها واقامة العدل بين الأهالى بجدية تامة وانصاف المظلومين وملاحظة الشون والمخـــازن ومتابعة أعمال كافة المستخدمين وأحوالهم وعلاقاتهم فيما بينهم (١٢) وحرم على جميع المستخدمين بالاقاليم الذين يقومون بزراعة بعض الاراضى بالقرى استخدام الفلاحين فى زراعاتهم بالقوة أو مواشيهم أو آلاتهم وكذلك عـــدم استخدامهم دون أجر . وأمر خدمـــة الشون الذين لهم زراعات بالقرى التى بدائرتهم بعدم التوريد فى الشـــون التى يعملون بها والتوريد بشـــون أخرى (١٣) .

ويلاحظ أن هذا القانون الى جانب حصره للسلطة فى سبعة دواوين عامة (١٤) فانه كان أول خطوة واسعة لتنظيم الحكومة والادارة ، (١٥) كما وضع النظم الكفيلة بادارة الاقاليم منعا للظلم وتفشى الرشوة ومن ثم فانه قد حدد المهام الرئيسية لمديرى الاقاليم فى مصر ، وشملت هذه المهام الانشطة التى تتم بأقاليمهم وتتعلق بأمور الادارة والمالية والانتاج ، ومنحهم سلطة المشاركة فى تعيين الكتاب اللازمين لمديرياتهم (١٦) والتفتيش والمتابعة على مرؤسيهم فى جميع البلاد التابعة لهم . ويعتقد أن هذا القانون قد جعـــل المسئولية كاملة فى ادارة المديريات على عاتق المديرين دون باقى المجالس التى كانت تقـــوم بدورها فى هذا المجال ويرجـــع ذلك الى أن محمد على

---

(١٢) محفظة رقم (بدون) لوائح وقوانين ، السياستنامة الفصل الثانى البند الاول .

(١٣) نفسه ، الفصل الثانى بند ٢ ، ودفتر مجموع ادارة واجراءات « أوامر لمديرون بحرى وقبلى » فى ٢١ صفر ١٢٥٣ / ١٨٣٧/٥/٢٧ .

(١٤) هى الديوان الخديوى وينظر فى شئون الحكومة الداخلية العامة وله سلطة قضائية ، وديوان الايرادات وهو قسمان ، وديوان الجهادية ويختص بالامور العسكرية والحربية ، وديوان البحر ويختص بالاسطول والبحرية ، وديوان المدارس ويختص بشئون التعليم والمدارس وبعض المصالح وديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية ويختص بالعـــلاقات الخارجية وأمور التجارة وديوان الفابريقات ويختص بالمصانع المنتشرة فى القاهرة والاقاليم ، أنظر عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على صص ٦١٥ ، ٦١٦ وأنظر : Dubois. Richard. p. op. cit. p. 331.

(١٥) د . محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة ص ١٥ .

(١٦) السياستنامة ، فصل ٢ بند ٥ .

قد لاحظ تأخر الكثير من أمور الادارة بالاقاليم نتيجة طول الاجراءات وتكرار أعمال رؤيتها ونظرها بالمجالس .

متابعة محمد على لادارة الأقاليم :

نظرا للسياسة التى انتهجها محمد على فى متابعة أحوال الاقاليم عن قرب ، ولما كان من غير المستطاع مروره دوما على المديريات فقد عين بعضا من الذوات لهذه المهمة وللتفتيش على الاقاليم حيث كان يحدد لهم اختصاصاتهم (١٧) وكان الغرض الاساسى من المرور على المديريات هو متابعة أعمال المديرين وتنفيذ أوامر الوالى والاطلاع على الدفاتر والتقارير التى تظهر نشاط المديرين وما يتم بأقاليمهم من أعمال ومشروعات ومرورهم على البلاد الواقعة فى دائرتهم وتنفيذهم لاوامر محمد على الذى كان يملك من المقدرة والخبرة على استنتاج ما بتقاريرهم من صدق أو كذب ومعرفة مدى نشاطهم أو تكاسلهم فيما كلفوا به من أعمال وخاصة فيما يتعلق بشئون الرى والزراعة والمحاصيل (١٨) .

ولما كانت المحاصيل النقدية تحظى بالعناية والأهتمام وخاصة القطن والسمسم وكذلك الكتان والنيل والنيلة ، لذلك فان محمد على كان يتابع جميع مراحل زراعة هذه المحاصيل بنفسه منذ بدايتها . وقد لاحظ عند

---

(١٧) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات : لوائح أعوام ١٢٥١ ، ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ م صص ١٠٤ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ٢٤١ .

(١٨) اهتم محمد على بشئون الرى فأقام الجسور وشق الترع ومن ثم فانه لم يسمح للمديرين بالاقامة فى القاهرة فى الاوقات التى تتطلب وجودهم بمديرياتهم ومن ذلك أنه أمر أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى بالسفر اليها لمتابعة أعمال الرى نظرا لقلة مياه النيل فى عام ١٨٣٣ ووجه اليه تأنيبا شديدا بسبب قلة الغلال الواردة من مديريته وقام برفته من منصبه فى سبتمبر ١٨٣٤ بسبب كسله واهماله وعين محمود أفندى بدلا منه وأمر كبار معاونيه بالمرور على الاقاليم الوسطى وكافة المديريات القبلية والبحرية فى ذلك الوقت وفى عام ١٨٣٥ أمر عباس باشا بالمحافظة على مياه الرى — رغم زيادتها عن العام الماضى — وأن يعين المعاونون لاستكشاف أسباب قلتها وسد القطوع أنظر معية تركى دفتر بدون وثيقة ٢١٨ ، ٢٨٢ فى ١٩ ، ٢٩ جماد ثان ١٢٤٩ / ٣ ، ١٣/١١/١٨٣٣ ودفتر ٥٦ وثيقة ٣٤٩ فى ١٧ جمادى الاولى ١٢٥٠ ودفتر ٢١١ عابدين وثيقة ٣٤٣ فى تاريخه ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى غاية الحجة ١٢٥٠ / ٢٨/٤/١٨٣٥ .

مروره فى احدى المرات أن الفلاحين يقومون بتسميد الارض عند زراعة الذرة دون القطن فأمر المديرين باجبارهم على تسميدها وكان يأمر المديرين بمتابعة نظافة القطن المصرى ضمانا لرواج تسويقه فى أوروبا . كما خصص فى عام ١٨٣٦ مساحة ١٠٦٥٠٠ فدان لزراعة السمسم بالوجه البحرى وأمر المديرين ونظار الاقسام ببذل غاية جهدهم لزراعة وخدمة السمسم لينالوا رضاه وكان يتابع ذلك باستمرار . وفى عام ١٨٤١ خصص لزراعة السمسم والكتان بمديرية الغربية وحدها ٥٠ ألف فدان منها ٢٠ ألفا سمسم و ٣٠ ألفا كتان (١٩) . مما يؤكد على اهتمام محمد على بهـذه المحاصيل وبمراحل زراعتها وجنيها أو حصادها .

وقد تنوعت وتعددت التقارير التى كان يرسلها المديرون فهنـاك تقارير شهرية عما يتم من أعمال بالمديرية وأخرى أسبوعية وكل عشرة أيام عن الاشغال العامة (العمليات) وعن الحسابات ، ووجدت أيضـا تقارير يومية وهى خاصة بالحوادث الهامة والوقائع التى تقع بالاقاليم وقد نال محافظ دمياط توبيخا شديدا لاهماله ارسال التقارير اليومية وأنذر بالعقاب الشديد (٢٠) .

ولما كان بعض المديرين يرسلون بتقارير مبهمة ومطولة ويسهبون فى وصف أعمالهم كما كانت تتضمن بعض الاخطاء ، فقد أمرهم محمد على بمراجعتها قبل ختمها وأن تكون التقارير واضحة البيانات مختصرة ومفيدة. وقام بارسـال أحـد التقارير الى شرمى أفندى مدير نصف ثان غربية — التى قسمت الى نصفين فى أغسطس ١٨٣٥ — ليكون نموذجا يحذو حذوه

---

(١٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٦ محرم ١٢٥٢ ، ١٨ صفر ١٢٥٢ ، محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى ٢٣ محرم ١٢٥٢ ومحفظة ٢ روضة البحرين وثيقة فى ٢٠ شعبان ١٢٥٢ ومحفظة ٥ وثيقة ٢٧ فى ٢٨ ربيع ثان ١٢٥٧ وأمين سامى تقويم النيل ج ٢ ط ١ ص‌ص ٢٨٤ ، ٣٠٩ .

(٢٠) محافظة دمياط محفظة ١ وثيقة بدون فى ٤ محرم ١٢٥٢ / ٢١/ ١٨٣٦/٤ ومحفظة ٢ روضة البحرين وثيقة فى غرة جماد ثان ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٩/١٣ .

ليتجنب ما يدفعه اليه رجاله (٢١) واستحدث بديوان المعاونة قلما للتقارير فى سبتمبر ١٨٣٥ لتلخيص التقارير التى ترد من الاقاليم قبل تقديمها الى محمد على ، كما أمر بتسجيل هذه التقارير فى دفاتر خاصة للرجوع اليها عند اجراء التحقيقات (٢٢) وأحيانا كان يتم انتقال هذا القلم بكامل هيئته الى المديريات (٢٣) وربما كان ذلك لمراجعة بعض التقارير أو التأكد من البيانات أو الاحصاءات أو الأعمال التى وردت بها والتى كان ينظر اليها أو الى ما جاء بها من بيانات أو أرقام بعين الشك والريبة .

والى جانب الاجتماع السنوى الذى كان يعقده محمد على بصفة دورية مع المديرين لدراسة أحوال الاقاليم فانه كان يقوم باستدعاء بعض المديرين اليه فى بعض الاحيان لمناقشتهم فى الامور الخاصة بها (٢٤) . وفى أحيان أخرى فانه كان يرسل بأحد معاونيه للمرور على المديريات لجمع البيانات عن الاراضى التى تم ريها والتى ظلت شراقى وذلك بمساعدة رجال الادارة بها (٢٥) وقد اكتسب المديرون بعضا من السلطات تفوق ما كان للمأمورين حيث أعطى لهم سلطة ارغام مشايخ البلاد على القيام بواجباتهم ومجازاتهم على اهمالهم وتكاسلهم وتهديدهم بالقتل وابلاغ محمد على بالعاصين أو المتمردين (٢٦) .

وكان عباس باشا ليس كفيره من المديرين ، فلم يكن يقوم بالمرور

---

(٢١) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢١٦ ، ٢٥٠ فى ٢٤ ربيع الآخر ، ٢٢ رجب ١٢٤٩ ودفتر بدون ، وثيقة ١٢٥ فى ١٣ جماد ثان ١٢٥٠ ومحفظة ١ ملكية تركى وثيقة ١٢٠ فى ٢٥ شوال ١٢٥٠ / ١٨٣٥/٢/٢٤ ودفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٣١١ فى ٢١ جماد ثان ١٢٥١ ودفتر ١٩ معية تركى وثيقة ٣٠٢ فى ٨ شوال ١٢٥١ / ١٨٣٦/١/٢٧ .

(٢٢) معية تركى دفتر ٦٣ وثيقة ٣٥ فى ١٣ جمادى الاولى ١٢٥١ ودفتر ٦٩ وثيقة ٢٠٢ فى ١٩ رجب ١٢٥١ / ١٨٣٥/١١/١٠ .

(٢٣) دفتر ٦٥ معية تركى وثيقة ٣٨ فى ٢٨ الحجة ١٢٥١ / ١٨٣٦/٤/١٦ .

(٢٤) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٣٩ فى ٣ جمادى الاولى ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٩/١٨ .

(٢٥) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٥ جمادى الاولى ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٩/٣٠ .

(٢٦) دفتر ٥٨ وثيقة ٢٣٧ فى ٢ جمادى الاولى ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٩/١٧ .

على البلاد التابعة لمديريته أسوة بهم حيث كان عليهم ذكر أسماء الاقسام والبلاد التى يمرون بها فى تقاريرهم وربما يكون قد استثنى عباس من هذا الامر (٢٧) ، كما كان مغاليا فى استعمال سلطاته حتى بالنسبة الى معاونيه فكان مستبدا برأيه لا يشاركهم معه فى العمل وقد أمره جده بأخذ رأيهم ومشاركتهم فى العمل كما أمر المعاونين بالحضور اليه اذا رفض عباس الاخذ برأيهم والا فان جزاءهم الاعدام (٢٨) .

وامتد استبداد عباس وتسلطه الى الاقسام والبلاد التابعة له فكان يقوم بضرب نظار الاقسام المتهاونين وتأديبهم على حين أن باقى المديرين كان عليهم الابلاغ عن تهاونهم وتنفيذ العقوبات التى تقرر عليهم وقد سمح لهم فيما بعد بتأديبهم (٢٩) كما نفذ حكما بالقتل فى أحد الاشخاص وعندما علم محمد على بذلك وجه لومه الشديد وتهديده المباشر بالقتل الى أحد معاونيه ومنه بطريقة غير مباشرة الى حفيده اذا تكرر ذلك (٣٠) وقد انتقل ذلك الى باقى المديرين الاتراك الذين أساءوا استعمال سلطاتهم وتعسفوا فى معاملة رجال الادارة المحلية والاهالى حيث قام أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى باعدام أحد الشيوخ وقتل شيخ آخر بالسجن مدعيا بأنها أوامر محمد على ، الذى علم بذلك من وكيل المديرية وطالب بابراز أمره فى هذا الشأن وتساءل عن الذنب الذى اقترفوه (٣١) ويبدو أن تجاوزات عباس قد فاقت الحد حتى أن جده هدده بالعزل اذا استمر فى تراخيه واهماله لواجباته وعدم استقامته (٣٢) ورغم هذه التجاوزات فان جده لم يقدم على عزله من منصبه بل استمر فى ترقيته فى المناصب العليا بادارة الاقاليم .

---

(٢٧) المصدر السابق وثيقة ٤٠٧ فى ٢٩ شعبان ١٢٤٩ / ١١/١/ ١٨٣٤

(٢٨) نفسه وثيقة ١٤٩ ، ١٥١ فى ١٥ صفر ١٢٤٩ / ١٨٣٣/٧/٤ .

(٢٩) معية تركى دفتر ٦٠ وثيقة ١٠٨ فى ٥ الحجة ١٢٥٠ / ٤/٤/ ١٨٣٥ ودفتر ٦٦ وثيقة ٢٥٩ فى ٢٠ ربيع الآخر ١٢٥١ / ١٨٣٥/٨/١٥ .

(٣٠) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٣٥٧ فى ٢١ جمادى الاولى ١٢٥٠ / ١٨٣٤/٩/٢٥ .

(٣١) دفتر ٦٢ معية تركى وثيقة ٤٢١ فى ٢١ شوال ١٢٥٠ / ١٨٣٥/٢/٢٠ .

(٣٢) دفتر ٦٠ معية تركى وثيقة ٨٧ فى ٢٠ القعدة ١٢٥٠ / ١٨٣٥/٣/٢٠ .

ومع ذلك فان محمد على لم يطلق يد المديرين والمحافظين فى المديريات والمحافظات أو فى الوظائف فقد منعهم من تعيين أى شخص فى الوظائف التى تخلو بها دون اذن وقد تعجب من تعيين أحد المديرين لقواص بمديريته وأمره بأن يعينه ضمن أتباعه « اذا أراد اظهار كرمه » (٣٣) كما منع المديرين والمحافظين من زيادة مرتبات أى من المستخدمين أو التماس ترقية أحد ، أو تعيين أى شخص لان ذلك ليس من اختصاصهم (٣٤) ومن ثم فانه لم يكن لهم أيضا حق عزل أى من المستخدمين الا بعد التحقيق معه وابلاغه بنتيجة التحقيق لتقرير عزله اذا ثبت أنه مذنب (٣٥) وبذلك فقد عمل محمد على على تقييد سلطات المديرين والمحافظين وتحديد اختصاصاتهم .

ونظرا لما كان يوليه محمد على لاعمال المتابعة والتفتيش والمراجعة من أهمية فى الادارة فقد جعل هذا الاسلوب أساسا للتعرف على سير الادارة والاعمال التى تتم بالمديريات ، وما يقوم به المديرون والحكام من أعمال ، ولذلك فانه تم تعيين عباس باشا مفتشا للاقاليم البحرية وسليم باشا — السلحدار السابق — مفتشا للاقاليم الوسطى والقبلية (٣٦) . وقد تحددت اختصاصات المفتشين فى قانون السياستنامة عام ١٨٣٧ (٣٧) وهى نفس المهام التى ذكرت عند الحديث عن المفتشين فى التفتيش على اعمال النظار والمستخدمين والمديرين والتأكيد عليهم بتنفيذ المهام والاعمال الملقاة على عاتقهم وتفقد أحوال هذه الاعمال وكذلك البحث والتجسس عن أحوال الادارة وحل المشكلات دون تأخير .

ويبدو أن محمد على لم يودع هؤلاء المفتشين كل ثقته فقد كان يكلف

---

(٣٣) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٥٨٦ فى ١٨ ذى القعدة ١٢٤٩ / ١٨٣٤/٣/٢٩ .

(٣٤) دفتر ٥٦ وثيقة ٥٣ فى ٤ محرم ١٢٥٠ / ١٨٣٤/٥/١٣ ومحفظة ٥ مجلس ملكية تركى وثيقة ٢٣٥ فى ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٢ / ١٨٣٥/٣/٢٨

(٣٥) معية تركى دفتر ٥٣ وثيقة ٤٥٥ فى ١١ جماد ثان ١٢٤٩ / ١٨٣٣/١٠/٢٦ ودفتر (بدون) وثيقة ١١٧ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٥٠/ ١٨٣٤/٩/٢٣ .

(٣٦) يرجع انشاء وظيفة مفتشى الاقاليم الى عهد محمد على وليس الى عهد اسماعيل كما ذكر الدكتور محمد صبرى ، أنظر كتابه : تاريخ مصر الحديث من عهد محمد على الى اليوم مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٢ ص ١١٨ .

(٣٧) أنظر بند ٢٥ من السياستنامة .

بعض الذوات أو النظار بمتابعة بعض الاعمال فى المديريات حيث كلف مختار بك ناظر المجلس العالى عام ١٨٣٥ بالطواف بالاقاليم لمتابعة أحوال القطن بها (٣٨) ، وكلف باقى بك رئيس مجلس شورى الملكية بالتوجه الى الاقاليم الوسطى لمتابعة تخضير الاراضى بها وتوكيل رئاسة المجلس الى شخص آخر مما يدل على مدى أهمية شئون الزراعة بالاقاليم عن أى عمل آخر (٣٩) .

وكان على المديرين المرور على الاقسام التابعة لهم مرة شهريا على الاقل والاشراف على أعمال نظار الاقسام ومتابعتها عن قرب لما يحققه ذلك من فائدة مباشرة ، ومنعا لتعطيل هؤلاء النظار بسبب حضورهم الى المديرية وتقديم تقارير أعمالهم اليها . كما كان عليهم الاجتماع بهم أيضا للتشاور فى الاعمال الهامة قبل تنفيذها ، وكان للمديرين حق أخذهم بالشدة وعدم اتباع اللين مع المتهاونين منهم أما عقابهم فيتم طبقا للقانون (٤٠) .

سياسة الثواب والعقاب :

ولما كان الكثير من المديرين الاتراك لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة فى ادارة مديرياتهم ، وثبت عدم صلاحيتهم لهذا العمل فان محمد على كان يقوم بانهاء خدماتهم وكان يضطر فى بعض الاحيان تمشيا مع قدراتهم المحدودة الى تقسيم المديرية الى نصفين يوليهما لاثنين من المديرين ، ومن ذلك أنه تم تقسيم مديرية الشرقية فى نوفمبر ١٨٣٥ الى نصفين لعدم قدرة مديرها عمر بك على ادارتها وتقسيم مديرية قنا أيضا التى كان محرم أغا مديرا

---

(٣٨) معية تركى دفتر ٦٠ وثيقة ٢٤٨ فى ١٨ محرم ١٢٥١ / ١٦/٥/١٨٣٥ ودفتر ٦٩ وثيقة ٣٣ فى ١٢ جمادى الاولى ١٢٥١ / ٥/٩/١٨٣٥ ودفتر ٦٦ وثيقة ٥٨٤ فى ٢٢ منه .

(٣٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة (بدون) فى ١٦ رجب ، ٢٦ شعبان ١٢٥٢ / ٦/١٢/١٨٣٦ .

(٤٠) معية تركى دفتر ٥٦ وثيقة ٦٣ فى ١٥ رمضان ١٢٥٠ / ١٥/١/١٨٣٥ ودفتر وثيقة ٣٨ ، ٦٩ فى جمادى الاولى ، ٨ جماد ثان ١٢٥١ / ٩/٩ ، ١/١٠/١٨٣٥ .

لها للسبب ذاته (٤١) ومعذلك فان بعضا من هؤلاء ما فتئوا يطالبون بزيادة مرتباتهم ومنحهم العلاوات ولكن محمد على كان لا يوافق على ذلك الا اذا أثبتوا من الكفاءة والمهارة ما استحقوا ذلك على ثمار عملهم (٤٢) .

والى جانب هؤلاء وجد بعض المديرين الذين استحقوا مكافأة محمد على وتشجيعهم ومنحهم النياشين حيث منح رستم بك مدير المنوفية نيشان الافتخار لاول مرة — فى عام ١٨٣٦ وكان مرصعا بالجواهر وبلغت تكاليفه ١٠٠٠٠ قرش (٤٣) كما كان يشجع رجال الادارة الاكفاء بالاقاليم مثل المعاونين وكان يرجىء ذلك الى حين مروره بالمديريات لاختبارهم ومنحهم الترقيات والاوسمة بنفسه (٤٤) .

تعيين المصريين مديرين بالأقاليم :

نظرا للعواقب الوخيمة والنتائج المخيبة لآمال محمد على من جراء اعتماده الكلى على العنصر التركى فى الوظائف الكبرى فى ادارة الاقاليم مما أدى الى فساد هذه الادارة وتبديدهم للاموال وسوء معاملة الاهالى ويرجع ذلك الى عدم وضعه الاسس السليمة لاختيار العناصر الصالحة له والذين نالوا قدرا كبيرا من النفوذ والسلطة تفوقوا به على أبناء الوطن الذين قنعوا بالوظائف الصغرى فى الاقاليم مع احتقار الاتراك لهم فان محمد على بدأ يفكر فى التخلى عن سياسته وكان القنصل الفرنسى دروفيتى

---

(٤١) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٤٧٨ فى ١٤ رجب ١٢٥١/ ١٨٣٥/١١/٥ ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٤ ربيع ثان ١٢٥٢ ، وقد اضطر محمد على فيما بعد الى تهديد أحد المديرين بأن يكون مصيره كمصير المعلم غالى (القتل) المصدر السابق فى ١٤ جماد ثان ١٢٥٥ / ١٨٣٩/٨/٢٥ .

(٤٢) دفتر ٦٤ معية تركى وثيقة ٢٤٩ فى ١٠ شوال ١٢٥١ / ١٨٣٦/١/٢٩ .

(٤٣) أى ما يوازى ١٠٠ جنيه ، أنظر محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١ / ١٨٣٦/٤/١٧ وفى ٥ محرم ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٤/٢٢ .

(٤٤) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٦٠٤ فى ٥ ربيع ثان ١٢٥٢ / ١٨٣٦/٧/٢٠ .

قد اقترح عليه استبدال أولئك الموظفين الاتراك بغيرهم من المصريين (٤٥).

ولما كان محمد على قد شاهد بنفسه مساوىء الاتراك سواء فى ادارة الاقاليم أو فى قيادة الجيش مما بلغه من ابنه ابراهيم ، وتيقن من نجاح المصريين فى الاعتماد عليهم فى الجيش بعد اتجاهه الى تجنيدهم عام ١٨٢٣ بعد فشل تجربة تجنيد السودانيين (٤٦) حيث أثبتوا تفوقهم وشجاعتهم فى الحروب فقد ازداد اعتماده عليهم تدريجيا وخاصة بعد هزيمة الاسطول المصرى فى موقعة نافارين عام ١٨٢٧ ، فكانت تصدر الاوامر الى الاقاليم بجمع أعداد ضخمة للخدمة فى الجيش ومن ذلك أنه أصدر أمرا الى المأموريين بضرورة جمع ١١٣٥٦ شخصا فى يوم واحد وأصدر أوامر مشابهة فيما بعد (٤٧) . حيث ازداد عدد المجندين فى الجيش تدريجيا حتى بلغ ١٥٠ ألفا من المصريين فى عام ١٨٣٣ (٤٨) وقد ذكر وليم لين أنه جند ما لا يقل عن مائتى ألف من المصريين للجيش والبحرية (٤٩) وعلى الرغم من ذلك فانه لم يركن تماما الى الاستعانة الكاملة بالمصريين فى هذا المضمار حيث حرم عليهم مناصب القيادة (٥٠) .

وحدث تحول آخر لصالح المصريين حيث اتجه الى الاستعانة بالمتعلمين منهم فى الكتاتيب كضباط ثم اتجه الى تعيينهم أيضا كتابا فى الاقسام بالاقاليم حيث تم تعيين‌مائة من المصريين كتابا فى هذه الاقسام (٥١) واعترافا من محمد على بعدم كفاءة الاتراك أيضا فى وظائف الكتابة فانه

---

(٤٥) هنرى دودويل : الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على تعريب أحمد محمد عبد الخالق ، على أحمد شكرى ، مكتبة الآداب ، القاهرة ص ٢٨٨ .

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ص ٣٨٣ .

(٤٧) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٥ جمادى الاولى ١٢٤٣ / ١٨٢٧/١٢/٤ ومحفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى ٢٠ صفر ١٢٤٥/ ١٨٢٩/٨/٢١ .

(48) Richard, p. Dubois, op. cit. p. 323.

(49) Lane, Edward william. The Manners and Customs,, p. 23.

(٥٠) عبد السميع سالم الهراوى : لغة الادارة ص ١٤٣ .

(٥١) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ٨٥ ، ١٤٧ فى ٣ شعبان ، ٢٠ رمضان ١٢٤٩ / ١٨٣٣/١٢/١٦ ، ١٨٣٤/١/٣١ .

أمر بمنع تعيين أى منهم فى بعض المصالح مثل الترسانة حيث اقتصر التعيين فيها على المصريين فقط (٥٢) .

وألحت الظروف والاحداث عليه أن يضاعف من اهتمامه بالمصريين بعد أن وضح اخلاصهم وجدارتهم بثقته وقصور القائمين بالحكم من غير المصريين عن الوفاء بحاجات البلاد والاضطلاع بشئونها ، ونضوب معين المماليك الشراكسة ومعاناته الشديدة من الفرنجة الذين اضطر للاستعانة بهم ومن مرتباتهم الباهظة دون أن تتوفر فيهم المؤهلات التى تؤاهلهم للاضطلاع بما يسند اليهم من مهام وقد أدى ذلك كله الى انخراط المصريين فى بعض الوظائف الرسمية بالاقاليم تدريجيا (٥٣) حيث كان لدرايتهم التامة بأحوال الاقاليم وخبرتهم بشئون الزراعة وقدرتهم على الالمام بمراكز مواطنيهم واحتياجاتهم ومواردهم وأنهم أولى من القيام على شئون الادارة من الاجانب الذين لا يخلون من التشيع الجنسى (٥٤) .

وشغل بعض المصريين وظائف الادارة بالاقاليم حيث تم تعيينهم معاونين لمديرى المديريات بدلا من المعاونين الاتراك ، ومن ذلك أنه تم تعيين سيد على لاوندى معاونا لخليل أفندى مدير الدقهلية بنفس المرتب الذى كان يمنح لاقرانه الاتراك وهو ١٠٠٠ قرش (٥٥) كما اضطلعوا بمناصب كبيرة ذات مسئولية كقضاة المحاكم وحكام الاقاليم ومديرى المصانع وغير ذلك من الوظائف بعد أن كانت هذه المناصب فيما مضى وقفا على الاتراك (٥٦) .

واذا كان البعض يرون أن محمد على قد أسند الى المصريين كثيرا من الاعمال العلمية والفنية والهندسية والطبية دون الاعمال الادارية فى مصر والتى وقفها على الاتراك وغيرهم ، من غير المصريين حيث بدأ سعيد

---

(٥٢) دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٢٣٣ فى ٢٠ شوال ١٢٤٩ / ١٨٣٤/٣/٢ .

(٥٣) عبد السميع سالم الهراوى ، المرجع السابق ص ١٤٤ .

(٥٤) كلوت بك : لمحة عامة الى مصر ج ٣ ص ١٨٤ .

(٥٥) دفتر ٦٠ معية تركى وثيقة ٢٦١ فى ٢ رجب ١٢٥٠ / ١١/٤/ ١٨٣٤ .

(٥٦) د . محمد فؤاد شكرى : بناء دولة ص ٧٣٣ .

باشا تجربة اختيار الاكفاء منهم للقيام بالاعمال الادارية (٥٧) ويرى البعض الآخر أنهم احتلوا الوظائف الصغرى فقط وأن أقصى ما وصلوا اليه فى أواخر حكم محمد على هو وظيفة ناظر قسم وحاكم خط (٥٨) فاننا نرى أن المصريين قد أتيح لهم فى عهد محمد على دورا لا بأس به فى القيام بالأعمال الادارية فى الاقاليم وذلك بسبب كفاءتهم التى دفعت بمحمد على الى المضى فى تشجيعهم والتوسع فى تعيينهم وخاصة الكتاب والقواصة والمعاونون ، وأمر بمنح المعاونين المصريين بمديرية الغربية نياشين رتبة البكباشى الملكية تتويجا لجهودهم بعد موافقة عباس باشا على مكافأتهم (٥٩) .

وقد ارتقى المصريون درجات أعلى فى السلم الوظيفى فى ادارة الاقاليم فى عهد محمد على حيث تولى بعض الاعيان من مشايخ البلاد الذين سبق لهم ارتقاء مناصب نظار الاقسام منصب مديرى الاقاليم (٦٠) وذلك أنه عندما تم تقسيم مديريات الوجه البحرى الى قسمين أو نصفين أو أكثر ، وعين لكل نصف منها مدير فانه قام بتعيين أحد نظار الأقسام المصريين وهو على بدراوى ناظر قسم الجعفرية مديرا لاقليم نبروه ثم مديرا لنبروه وكفر الشيخ (٦١) .

---

(٥٧) أمين سامى : تقويم النيل مج ١ جـ ٣ ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، د . صالح رمضان ، الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ص ٢٦٥ ، ج بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة د . عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى الجمال ، مكتبة الحرية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ص ٤٠٥ .

(٥٨) د . على شلبى : الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ ص ٣٦٠ .

Holt; M. P. Political And Secial. change in Modorn Egypt, London; 1968, p. 148.

(٥٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٧ ربيع ثان ١٢٥٢ وفى ١٢ ربيع الاول ١٢٥٣ / ١٨٣٧/٦/١٦ .

(٦٠) دفتر ٧٨ معية تركى وثيقة ٨٩ فى ٢٧ محرم ١٢٥٢ هـ / ٢٤/٥/١٨٣٦ م ص ٢٧ وقد ذكر أحد المعاصرين لمحمد على أنه عين المصريين « الفلاحين » فى ادارة الاقاليم بدءا من عام ١٨٣٤ بعد أن كانوا الخدام المطيعين للعثمانيين أنظر

Hamont, P. N. L' E'gypt Sous Méhémet - Ali, Tomo premier, Paris, 1845. p. 287.

(٦١) دفتر ٦ أوامر فرمان جليل الشأن رقم ٩٥ فى ١٥ الحجة ١٢٥١ ص ٣٩/٢/٤/١٨٣٦ ، دفتر ٧٨ المصدر السابق نفسه .

وكان على على بدراوى اجتياز هذا الاختبار بل كان عليه أن يواجه أيضا اللهجة الشديدة التى كان محمد على يستعملها معه فى أوامره اليه وأن يثبت كفاءته لادارة هذا الاقليم وأن يجيب محمد على باجابات تختلف عن باقى المديرين الاتراك فلم يكن محمد على يتقبل منه ما يتقبل من غيره حيث أمره بالاجتماع بنظار الاقسام بمديريته لاعداد دراسة للاراضى البور وارسالها فورا والا فانه سيدفنه بها (٦٢) وعمل على بدراوى على ترشيح أكفأ المصريين لنظارة الاقسام بمديريته حيث اختار البدوى حسين لنظارة قسم نبروه ولكن شرمى أفندى — التركى — رشح أشخاصا آخرين غيره ، وقد أرجأ محمد على البت فى ذلك الى مروره على الاقاليم البحرية لكنه توعد على بدراوى بالجزاء اذا كان الامر بخلاف ما ذكر (٦٣).

ولعل النجاح الذى حققه فى ادارة الاقاليم الذى تولى ادارتها أو أن تكاسل المديرين الاتراك وجهلهم قد أدى الى شغل عدد من المصريين لمناصب المديرين فى الاقاليم التى قسمت اليها مديريات الوجه البحرى فكان منهم فى عام ١٨٤٠ الى جانب على بدراوى مدير المحلة ونبروه ، محمد أبو دنيا مدير زفتى ومصطفى الجيار مدير شبراخيت وآخرون غيرهم (٦٤) وكان محمد على يهدف من وراء ذلك الى حسن ادارتهم لهذه الاقاليم وسرعة انجاز المطالب الاميرية فى حبنها وعملا على تعمير البلاد التى هى بلادهم ومنع الظلم عن الاهالى الذين هم أبناء وطنهم وحفظا لحقوقهم التى ضاعت بسبب حكامهم السابقين ، من الاتراك والشراكسة والمماليك وغيرهم .

ويبدو أن ازدياد عدد المديرين المصريين بالاقاليم قد أدى الى خشية محمد على من أن تكون هذه الاقاليم فى متناول أيديهم فاتجهت نيته الى تغيير المهملين منهم أو من شركائهم فبدأ بهم وبالمرتكبين لاخطاء نحو الاهالى . وقد يرجع ذلك أيضا الى ضم الاقاليم التى قسمت اليها المديريات فى مديرية واحدة ، ومن ذلك أنه عين اللواء على بك مديرا للبحيرة بعد أن كان هناك

---

(٦٢) محفظة ٢ روضة البحرين وثيقة بدون فى ١٧ جماد ثان ١٨٣٦/٩/٢٩/١٢٥٢ .

(٦٣) المصدر السابق وثيقة بدون فى ٢٥ جماد ثان ١٢٥٢ — ١٨٣٦/١٠/٧

(٦٤) محفظة ١٠٠ أبحاث وثيقة فى ٢ رجب ١٨٤٠/٨/٣٠/١٢٥٦ « أسماء مديرى الاقاليم ومنظميها ومحصليها ومديرى المصالح والدواوين».

أكثر من مدير لاقاليم هذه المديرية ثم حل محله خليل بك (٦٥) . مما يدل على أن هذه المديرية لم يعد يتولاها أحد من المصريين فى عهـــــده ، أما مديرية الغربية التى أصبحت مديرية واحدة أيضا فقد تولى ادارتها ابراهيم باشا يكن وخلفه عباس باشا الذى أرسل باسليوس بك لاعادة تنظيمها وادارة مصالحها (٦٦) وتولى ادارة الدقهلية خورشيد باشا والشرقية خورشيد باشا (شخص آخر) وحدث نفس الشىء فى مديريات الوجه القبلى حيث عين السلحدار باشا مديرا لاقاليم قبلى وأحمد باشا المنكلى مديرا للاقاليم الوسطى (٦٧) . مما يؤكد خشية محمد على من أن يعهد بادارة هـــــذه المديريات الواسعة الى أيدى المصريين لادارتها .

تفوق المصريين فى ادارة الأقاليم :

اذا كان البعض يرى أن تجربة اشراك محمد على للمصريين فى ادارة الاقاليم لم تكن ناجحة لاستبدادهم باخوانهم وخنوعهم لصغار الموظفـــين الاتراك ، فان الوثائق تدحض هذا القول حيث أظهرت الاوامر التى أصدرها محمد على الى عباس تفوقهم على أقرانهم من الاتراك فى ادارة الاقاليم ويمكن القول أن الاستبداد كان احدى سمات رجال الادارة بصفة عامة فى ذلك الوقت ولم يكن قاصرا على المصريين نظرا للاوامر الشـــــديدة والصارمة التى كانت تصدر اليهم من الحكومة المركزية (٦٩) والتى تحمل فى طياتها التهديد بالويل والثبور . كما أن المصريين لم يكن شأنهم شـــــأن الاتراك اذ يحسب نجاحهم فى حدود الدور الذى سمح لهم بممارســــته والاضطلاع بمسئوليته حيث المسئوليات جسيمة والاعباء ثقيلة كما أن أعمالهم كانت تحت رقابة شديدة وكانت جميع تصرفاتهم محسوبة عليهم حيث كان أقرانهملهم بالمرصاد . فقد أثار تعيين على بدراوى مديرا حفيظة

---

(٦٥) دفتر ٢٨٢ شورى المعاونة تركى ، المصدر السابق .
(٦٦) محفظـــــة ٥ روضـــــة البحرين وثيقـــة ١١٣ فى ٢٠ رجب ١٢٥٧/٧/١٠/١٨٨٤ .
(٦٧) دفتر ٢٨٤ شورى المعاونة تركى وثيقة ٧٣ فى ١٦ محـــــرم ١٢٥٧/٩/٣/١٨٤١ .
(٦٨) الياس الايوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ص ٦٢ ، ج.بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى ص ٤٠٥ .
(69) Hamont P. N. L'Egypte Sous Méhémet. Ali. p. 288.

المديرين الاتراك مما جعلهم يحقدون عليه ويسيئون اليه ، وتصدى محمد على لهذه المحاولات موضحا لهم أن السلطان سليم قد سبقه الى ذلك حين جعل من ثلاثة من أسرة الخادم ومن محمد باشا أبو مراق وزراء وهم من « أبناء العرب » (٧٠) .

وعلى أية حال فقد أثبت المصريون الذين تولوا ادارة الاقاليم فى عهد محمد على كفاءة ونجاحا شهد بهما محمد على نفسه وتفوقوا على حفيده الذى كان يعاونه خيرة المعاونين والذوات العسكريين والمدنيين . ومن ذلك أنه عندما كلف بتنفيذ بعض الاشغال العامة فى الجسور والترع بمديريته فقد تبين لمحمد على مدى تهاونه فى اتمام هذه الاعمال حيث لا يوجد الا أعداد قليلة من العمال فى بعض الاماكن أو لا يوجدون على الاطلاق فى أماكن أخرى . أما حجم العمل الذى أتمه فلم يبلغ ثلث ما قام به المديرون المصريون السابقون بالمديرية (٧١) مما يؤكد مدى تفوق المصريين على أقرانهم من الاتراك وغيرهم فى ادارة الاقاليم نظرا لخبرتهم بأمورها .

وفى أواخر عهد محمد على عهد الى ابنه ابراهيم وحفيده عباس بالاشراف على مديريات الوجه البحرى الستة وتنظيمها وانهاء الاعمال المتأخرة بها وتعيين وكلاء لهم عند حضورهم الى القاهرة أسوة بما يفعل شريف باشا فى الاقاليم القبلية (٧٢) وقام بانتخاب عدد من الموظفين الذين يعملون فى معيته وفى الدواوين للعمل فى المديريات القبلية والبحرية للالمام بالعمل فى الاقاليم وحتى يتولوا فى المستقبل ادارة هذه المديريات (٧٣) .

الادارة بالعاصمة :

فى عهد محمد على قسمت العاصمة الى ثمانية أقسام أو (أثمان) لكل منها شيخ « ثمن » وفوق كل اثنين منهم شيخ « ربع » ويسيطر على

---

(٧٠) دفتر ٧٨ معية تركى ، المصدر السابق — انظر الملحق الثانى) .

(٧١) محفظة ٥ روضة البحرين وثيقة ٨٤ فى ١١ جماد ثان ١٨٤١/٧/٣١/١٢٥٧ ، انظر الملحق (الثالث) .

(٧٢) دفتر ٢١٥ عابدين تركى وثيقة ٢٢٧ فى آخر صفر ١٨٤٥/٣/١/١٢٦١ .

(٧٣) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٣ محرم ١٨٤٦/١/١١/١٢٦٢ .

الجميع ناظر أشغال المحروسة وهو تركى . ولبولاق ومصر العتيقة أيضا شيخ « ثمن » ويكلف هؤلاء الشيوخ بجمع الفردة (٧٤) وتزويد المدارس بالاطفال والمصانع بالعمال ويتقاضون فى نظير ذلك مرتبات من الحكومة وفى كل حى من أحياء المدينة شيخ حارة وهو أدناهم مرتبة ولكنه لا يتقاضى مرتبا من الحكومة (٧٥) .

ادارة الواحات :

يلاحظ أن واحة سيوة كانت تتمتع بادارة محلية فى عهده حيث تولى مشايخها القيام بالمهام التى كلف بها رجال الادارة فى الاقاليم فكان عليهم التعاون مع مشايخ الناحية فى ادارتها وحفظ الامن وتحصيل الاموال وتوريد الزيتون ومراعاة العدل والانصاف فى معاملة الاهالى (٧٦) ويرجع ذلك الى بعد هذا الاقليم عن مدى السيطرة المركزية وصعوبة الاتصال المباشر به وعدم مناوئته للسلطة المركزية .

دواوين الأقاليم :

نظرا لأن ايواء هيئة الموظفين فى مبان للمكاتب أو ما عرف فى ذلك الوقت باسم دواوين فقد كان ذلك احدى المهام الكبرى التى اضطلع بها توسع الحضارة (٧٧) وقد تطلبت أمور الادارة بالاقاليم الى جانب وجود المكاتب وأماكن للسكنى وجود أماكن لحفظ ما يصدر عن هذه الادارة من أوراق ودفاتر وكافة متعلقات الادارة وأماكن لحفظ الوثائق الخاصة بكل اقليم فضلا عن المخازن التى تتطلبها بعض المصالح وغيرها من المحلات التى تتطلبها أمور الادارة بالاقاليم وكانت الحكومة المركزية الى جانب

---

(٧٤) الفردة ضريبة غير شرعية كان يفرضها الامراء المماليك على القرى بدءا من النصف الثانى من القرن الثامن عشر واستمرت حتى عهد محمد على .

(٧٥) د. محمد فؤاد شكرى : بناء دولة ص ٦٢٧ .

(٧٦) دفتر ٨ أوامر معية وثيقة ٧٨ فى ٢٨ ربيع ثان ١٢٥٢/١٢/٩/١٨٣٦ ص ٥٨ .

(٧٧) لويس ممفورد : المدينة على مر العصور ، أصلها وتطورها ومستقبلها ج ٢ اشراف وترجمة وتقديم وتعليق د. ابراهيم نصحى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ ص ٩٢٢ .

انشائها للدواوين بالاقاليم تعتمد اعتمادا كبيرا على تأجير بعض المنازل والمحلات من الاهالى لاستخدامها كدواوين للاقاليم أو محلات لسكنى كبار رجال الادارة بها (٧٨) .

وكان لازدياد دور الادارة بالاقاليم وتعدد نشاطها وسيطرة الحكومة المركزية على كثير من المحاصيل والانتاج تطبيقا لسياسة الاحتكار وعدم توفر محلات لائقة بها أثر فى انشاء دواوين جديدة للمديريات مثل ديوان مديرية المنوفية الذى انشأه عمر بك الاشقر فى أوائل حكم محمد على كما تطلب وجود شون بالزقازيق بالاضافة الى مخازن القطن والغلال والخزينة وأماكن لاعمال الديوان ضرورة انشاء ديوان جديد لمديرية نصف أول شرقية بالزقازيق وكان ذلك يتم وفق أسس ادارية وهندسية مع تخصيص الاعتمادات الكافية لذلك (٧٩) .

* * *

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن محمد على قد نجح فى جعل مصر دولة حديثة تحاكى النظم الاوربية فى الادارة وذلك بتغيير النظام القديم للادارة فى مصر واحلال نظام جديد تمتد فيه يد الدولة الى كافة الانشطة والمصالح وتتنوع الادارات التى تتولى شئون الادارة وتعمل وفق ارادة الحاكم لتحقيق نهضة البلاد وتعميرها . وقد انعكس ذلك على ادارة الاقاليم فى مصر حيث اختفت معالم النظام القديم بمساوئه من خلل الادارة وضعف الامن وفقدان الاتصال بين الحكومة والاهالى لتحل محلها نظم حديثة تقبض الحكومة على الادارة والحكم فى مركزية شديدة . واستدعى ذلك انشاء أجهزة للادارة بالاقاليم تعمل على استتباب الامن والنهوض بالبلاد باقامة المشروعات والمرافق العامة النافعة وشهدت هذه الفترة مشاركة المصريين فى ادارة الاقاليم وكانت تجربة مفيدة حرموا منها طيلة قرون عديدة .

---

(٧٨) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٤٣٩ فى ٣ جماد ثان١٢٣٧/٢/٢٥/١٨٢٢ ص ٤١ ودفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٣٩٧ فى ١٩ شوال ١٢٥٠/٣/١٨/١٨٣٥ .

(٧٩) على مبارك : الخطط التوفيقية جـ ١٢ ص ١٤٧ ودفتر ٤ أوامر وثيقة ٥٠ فى ١٠ ذى القعدة ١٢٥١/٢/٢٧/١٨٣٦ ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة بدون فى ٩ محرم ١٢٥٢ — ١٨٣٦/٤/٢٦ .

الفصل الخامس

تطور ادارة المديريات والمحافظات
منذ نهاية حكم محمد على الى الاحتلال

- ❋ نظام ادارة المديريات فى عهد عباس .
- ❋ أسلوب ادارة المديريات والمحافظات فى عهد سعيد .
- ❋ ادارة الواحات .
- ❋ تطور نظام ادارة المديريات والمحافظات .
- ❋ السخرة فى الأقاليم .
- ❋ تقييد سلطات المديرين والمحافظين والغاء رتبهم العسكرية .
- ❋ سياسة تمصير الادارة بالأقاليم وتعريب الدواوين .
- ❋ نظام ادارة المديريات والمحافظات فى عهد اسماعيل .
- ❋ ترقى المصريين فى ادارة الأقاليم والوظائف الكبرى .
- ❋ اضافة مهام أخرى الى المديرين .
- ❋ تطور نظام ادارة المديريات والمحافظات .
- ❋ دواوين الأقاليم .



لم تشهد ادارة المديريات والمحافظات تطورا فى عهد عباس وذلك لانه لم يكن يتمتع بطموح جده أو بعبقريته ، ولذلك فانه لم يسلك النهج الذى اختطه محمد على للادارة فى مصر ، ولم يبد استعدادا أو رغبة فى التقدم (١) ، ورأى مع تجرده الرغبة فى مباشرة الامور بنفسه ، أن يحل هواه محل نظر الدواوين ، ففتح أمام الجاسوسية مجالا تطرق منه الخلل الى العمل مما أدى الى تعطيله بعد فترة قليلة (٢) .

نظام ادارة المديريات فى عهد عباس :

تجاهل عباس الذى اتصف عهده بالركود (٣) العناصر المصرية تجاهلا تاما فى ادارة المناصب الكبرى واستبدل بهم الاتراك ، ويرجع ذلك الى أنه فى صباه أهمل تعلم اللغة العربية ولم يتعلم غير اللغة التركية (٤) .

واتسم عهده بمزيد من الاستبداد والمركزية حيث عين مديرين عموم ومفتشين من الاتراك للاقاليم البحرية والوسطى والقبلية للاشراف على أعمال المديرين فى هذه الاقاليم (٥) وكان عليهم طبقا للائحة الصادرة فى عام ١٢٦٦ / ١٨٥٠ داوم المرور على المديريات والبحث والتجسس على أحوال المديريات وأشغالها ومستخدميها (٦) وكان معظم المديرين والمحافظين فى عهده من العسكريين وخاصة أصحاب الرتب العسكرية الكبرى (أميرالاى

---

(1) Merruau, M. Paul; L'Egypte Contemporaine, Paris, 1858, p. 7.

(٢) الياس الأيوبى : المرجع السابق ص ٦٤ .

(3) Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, p. 107.

(٤) مصطفى القونى : تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ ص ٩١ .

(٥) محفظة ٢ تفتيش عموم الأقاليم قبلى وثيقة بدون فى ٢٦ ذى الحجة ١٢٦٥/١١/١١/١٨٤٩ .

(٦) دفتر أمور ادارة واجراءات لائحة عام ١٢٦٦ ص ١٠١ .

— ميرلواء) ويعتقد أن المدنيين الذين عينوا مديرين للمديريات (٧) وكذلك وكلاء المديريات قد منحوا رتبا عسكرية تتناسب مع مكانتهم (٨) وقد يرجع ذلك الى عناية عباس باستتباب الامن حيث أمر المديرين والمحافظين بضرورة مطاردة اللصوص والاشقياء وقطاع الطرق وكان يوبخهم عند أى تقصير منهم ويهددهم ، وقد عومل هؤلاء الاشقياء بقسوة بالغة حتى أنهم خشوا بأسه وانقطع دابراهم وأمن الناس شرورهم (٩) .

ولم يرق أيا من المصريين الذين كانوا قد مضوا شوطا بعيدا فى ادارة الاقاليم فى مصر منذ عهد محمد على على عكس ما اكتسبه الاتراك فى عهد عباس حيث عين أحد الكتاب وكيلا لمديرية عموم قبلى (١٠) وعين رستم باشا مديرا للاقاليم الوسطى بمرتب أميرالاى وعين أحد نظار الاقسام مديرا لقنا (١١) بل انه لم يهمل رعاية المديرين الاتراك الذين عزلوا بسبب تكاسلهم وعدم اهتمامهم بأمور الاقاليم التى يديرونها أو بمصالح الاهالى حيث عين أحدهم عضوا بمجلس الاحكام (١٢) مما يدل على استمرار سياسته فى تعيين الاتراك فى المناصب الهامة رغم ثبوت عدم أهليتهم لها وعدم جدارتهم لامانتها وذلك على حساب المصريين .

---

(٧) يوجد الكثير من الوثائق التى تشير الى رتب المحافظين والمديرين الذين تولوا ادارة المحافظات والمديريات فى تلك الفترة ، انظر دفتر بدون معية تركى وثائق أرقام ١ ، ٢ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ فى شهور شوال والحجة ١٢٦٥ /أغسطس واكتوبر ١٨٤٩ ، محرم ١٢٦٦/نوفمبر ١٨٤٩ ، ربيع الأول ، جمادى الأولى ١٢٦٧/يناير ومارس ١٨٥١ عن تعيين محافظين للسويس ودمياط ومديرين لعموم قبلى والأقاليم الوسطى ولمديرية الشرقية والدقهلية واسنا ، وعموم قنا واسنا وجرجا وبنى سويف والفيوم والغربية .

(٨) معية عربى دفتر ٤١ وثيقة ٢٩٠ فى ٢ جمادى الأولى ١٢٦٦ — ١٨٥٠/٣/١٦ ، ودفتر ٢٥ وثيقة ٥٧٩ فى ٢٠ شعبان ١٢٦٦/١/٧/١٨٥٠ .

(٩) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ج ١ ، ط ٢ ص ١٦ .

(١٠) محفظة ٢ معية تركى وثيقة ١٤٠ فى ٢٨ جمادى الأولى ١٢٧٠/٢٧/٢/١٨٥٤ .

(١١) أمين سامى : تقويم النيل مج ١ ج ٣ ص ٥٦ .

(١٢) جاء فى أحد الأوامر التى أصدرها عباس الى كتخدا مصر أن المديرين قد تمددوا على فراش استراحتهم وأهملوا وظائفهم ، انظر المرجع السابق ص ص ٤٦ ، ٤٨ .

ولما كان قد بدىء فى عهد عباس انشاء السكك الحديدية فى القاهرة والاسكندرية وتطلب ذلك تشغيل الالاف من الفلاحين ، فقد كان على أجهزة الادارة بالمديريات فرز الاشخاص اللائقين للعمل وفقا للاعداد المقررة على المنوفية والشرقية والدقهلية والغربية وكان على شيوخ البلاد اصطحاب أنفار كل مديرية وارسالها الى مواقع العمل حيث أرسل أنفارا من مديريات هؤلاء الانفار الى مواقع العمل وملاحظتها منعا لهروبهم ولكن ذلك لم يحل دون تمكن الكثير منهم من الهروب من مواقع العمل (١٣) وكان على المديريات أيضا اعداد الجمال اللازمة لاعمال النقل الخاصة بهذا المشروع (١٤) . وقد سخر الاهالى فى عهده أيضا فى العمل ليلا ونهارا فى الحفاظ على جسور النيل منعا لاخطار الفيضان حيث كان ذلك من الاعمال الهامة التى يكلف المديرون بالمرور عليها وملاحظة ما يتم بشأنها (١٥) .

* * *

أسلوب ادارة المديريات والمحافظات فى عهـد سعيد :

فى عهـد سعيد باشا أعيد تنظيم الدواوين وحول بعضها الى نظارات (الداخلية والخارجية والحربية والمالية) (١٦) وقد تميز محمد سعيد عن سلفه بأنه كان لديه الحزم والقدرة لاتخاذ القرارات . وكان شـغله الشاغل ارساء دعائم الحكم والادارة والعمل على النهضة الداخلية بالبلاد فبـدأ بتطوير النظام الادارى لايجـاد الاتصـال المباشر بين الحـكومة والاهالى ولم يغير كثيرا من اختصاصات الموظفين (١٧) واجتهد فى منع سوء الاستغلال من جانب رجال الادارة وذلك بابطال شوكة المديرين وعـدم تسلطهم لما يتمتعون به من قسوة وغلظة فى معاملة الاهالى وأرضاء الحكام ورتب جيشا جديدا أدخل فيه نظام التجنيد الاجبارى « القرعة العسكرية »

---

(١٣) معية عربى دفتر ٨٢ وثيقة ٢٠٥ فى ٢٧ رمضان ١٢٦٨ ودفتر ١٠٥ جـ ٧ وثائق ٣٠٢ ، ٣١٠ فى غرة ، ٥ رمضان ١٨٥٣/٦/١٢/١٢٦٩ .

(١٤) دفتر ١٠٥ وثيقة ٣٣٢ فى ١٥ رمضان ١٨٥٣/٦/٢٢/١٢٦٩ .

(١٥) مديرية البحيرة : دفتر ٣٤٤ صـادر المرور وثيقة ٥٧ فى ٢٦ ذى الحجة ١٨٥٣/٩/٢٩/١٢٦٩ . ص ٢٠ .

(١٦) مصطفى القونى ، المرجع السابق ص ٩٥ .

(17) Merruau, op. cit. pp. 11 — 13.

غير أنه لم يكن له رأى فى ابقاء الجيش أو فى عدده (١٨) ولا فى دواوين الادارة ، بل كان كل يوم فى تغيير وتبديل وانشاء ونقض والغاء (١٩) .

ولم يتوقف الامر عند الجيش والدواوين بل امتد أيضا الى التقسيمات الادارية بالاقاليم وادارتها ، فقد حدثت العديد من التغييرات والتعديلات فى الاقاليم من ضم والغاء وتقسيم ثم اعادة ضمها . وربما كان ذلك وراء قول الكثيرين أن محمد سعيد قد ألغى وظائف المديرين تخلصا من استبدادهم بالاهالى (٢٠) غير أن التقسيمات الادارية للاقاليم وكذلك الاوامر الصادرة من سعيد الى المديرين تؤكد وجود وظائف المديرين وأنها لم تلغ الغاء تاما فى عهده (٢١) وان كان عددهم قد نقص بسبب الغاء بعض المديريات وضمها الى مديريات أخرى مثل مديرية الشرقية التى ضمت الى مديريتى الدقهلية والقليوبية أو بسبب ضم مديريتين معا فى مديرية واحدة مثل المنوفية والغربية (روضة البحرين) وتخصيص معاون لكل مديرية منها يتولى ادارتها من مكان يتوسط المديرية مما يؤكد أن سعيد كان يعمل على الاقلال من عدد المديرين والموظفين وبالتالى توفير المبالغ المخصصة لهم كمرتبات حتى أنه وجه توبيخا الى مدير قنا واسنا على زيادة مصروفات

---

(18) Merlotie, de Baron, Egypte, Native Rulers & Foreign interference, London 1883. p. 96.

(١٩) محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر جـ ١ ط ١ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٣١٢ هـ ص ١٩٨ .

(٢٠) الياس الأيوبى : المرجع السابق ص ٦٤ ، د. شفيق شحاته : التجديد فى النظم القانونية ص ١٢٠ ، د. محمد صبرى ، المرجع السابق ص ٨٥ ، حامد على دسوقى ، النظام الادارى فى مصر فى عهد اسماعيل ١٨٦٣ — ١٨٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ص ٨ .

(٢١) وجدت مديريات روضة البحرين ، والدقهلية ، والبحيرة ، والقليوبية فى الوجه البحرى ومديريات الجيزة وبنى سويف والفيوم ، ومديرية أسيوط وجرجا ومديرية قنا واسنا وكذلك محافظات الاسكندرية ودمياط ورشيد والسويس ، أنظر الفصل السابق ، وتؤكد الوثائق الخاصة بهذه المديريات مخاطبة سعيد لمديرى هذه المديريات وورود مكاتبات منهم أنظر وثائق الادارة المحلية : ديوان الداخلية والمديريات والمحافظات ، أمين سامى : المرجع السابق : الكشوف الخاصة بأرباب المناصب عن مناصب المديرين والمحافظين .

المديرية على ايراداتها وضرورة الاكتفاء بالموظفين الضروريين وكان يتم الاستغناء عن الموظفين الزائدين (٢٢) .

وقد ألغى ديوان محافظة مصر ونقلت بعض اختصاصاته الى ديوان الداخلية عملا بسياسة التوفير أيضا (٢٣) وأحيلت ادارة احدى المديريات الملغاة الى الدايرة السنية وهى بنى سويف (٢٤) وقد اضطر سعيد الى هذه السياسة بسبب كثرة النفقات التى كان ينفقها حتى اضطر الى الاستدانة وعقد القروض الاجنبية وكان يصدر أوامره بانقاص عدد المستخدمين فى المديريات واعادة ترتيبها لتحقيق هذه السياسة مثلما حدث فى ترتيب مديرية الفيوم . ولم تكن تتم الموافقة على اية ترتيبات لا تتضمن قدرا كبيرا من الوفر فى مربوط المديرية (٢٥) بالاضافة الى عدم الموافقة على تعيين أى موظف يزيد عن حاجة العمل بها (٢٦) ومن ذلك توفير مبلغ ١١٣٢٠ قرشا من أصل المربوط لمديرية البحيرة وقدره ٨١٩٠٥ قرش ورفت ٩٣ موظفا من محافظة دمياط التى كان يبلغ عدد مستخدميها ٢٩٤ شخصا بما يحقق وفرا قدره (١٠٩٩٤) قرشا شهريا من المربوط وقدره (٥٥٧٨٥) قرشا(٢٧)

وفيما يتعلق بالفصل والتقسيم بين المديريات التى ضمت معا مثل مديرية قنا واسنا فان ذلك كان راجعا الى طول المسافات فى هذه المديرية

---

(٢٢) دفتر ١٨٨٤ أوامر وثائق ٢٣ ، ٥٣ فى ١٢ رجب ١٨٥٦/٣/١٩/١٢٧٢ ودفتر ٥٣ ج ٢ داخلية وثيقة ٥٧ فى ٨ جمادى الاولى ١٨٥٧/١٢/٢٤/١٢٧٤ .

(٢٣) ديوان الداخلية : دفتر ٤٣ ج ١ وارد الدواوين وثيقة ٣٣ فى ١٣ ربيع ثان ١٨٥٧/١١/٣٠/١٢٧٤ وقد ألغى هذا الديوان فى فبراير عام ١٨٦٠ بسبب وفاة اسماعيل عاصم باشا ناظر الديوان وظل شاغرا عدة سنوات وقد ترتب على ذلك قيام المحافظين والمديرين بادارة كافة شئون المحافظات والمديريات دون الرجوع الى الوالى الا فى المسائل الهامة فقط ، أنظر محفظة ٤ محافظة رشيد أمر رقم ٢ فى ٢٥ رجب ١٨٦٠/٢/١٧/١٢٧٦

(٢٤) دفتر ٥٣ داخلية وثيقة ٨١ فى ٢٠ جمادى الأولى ١٢٧٤ — ١٨٥٨/١/٥ ص ٩٤ .

(٢٥) مديرية أسيوط محفظة رقم ١ وثيقة ٣٤ فى ١٣ محرم ١٨٦١/٧/٢١/١٢٧٨ .

(٢٦) دفتر ١٦٥٨ معية عربى وثيقة ١٢٧ فى ١٠ محرم ، ١١٥ فى ١٣ محرم ١٨/١٢٨٧ ، ١٨٦١/٧/٢١ .

(٢٧) دفتر ١٨٩٥ ج ٢ أوامر وثيقة ٣٠ فى ٢٦ محرم ١٨٦١/٨/٣/١٢٧٨ ، ١٧ فى ١٢ صفر ١٨٦١/٨/١٨/١٢٧٨ .

وبعدها عن بعضها (٢٨) وعدم وجود طرق المواصلات التى تيسر الوصول الى أبعد البلاد بها فى سهولة ويسر أو فى أقرب وقت مما كان يعيق أجهزة الادارة عن القيام بالمرور على كافة بلاد المديرية . وقد تم فصل مدير اسنا بسبب عجزه عن القضاء على الاشقياء فى مديريته مما أدى الى ضمها الى مديرية قنا (٢٩) أما عن ادارة الاقاليم فى عهد سعيد فانه أحيانا ما كان يتم اجراء تغيير جميع المأمورين والمديرين ووكلاء المديريات وغيرهم من المستخدمين بين الوجهين البحرى والقبلى (٣٠) مما يدل على عدم استقرار أجهزة الادارة بالأقاليم فى عهده .

وفى منتصف أبريل عام ١٨٥٩ تم تنظيم بعض الدواوين والمجالس وتحديد اختصاصاتها والجهات والمصالح التابعة لها مثل ديوان المالية والجهادية ومحافظة مصر ومجلس مصر وديوان عموم الأوقاف وديوان الداخلية الذى أحيلت اليه الادارة العمومية وقبول التماسات الاهالى والمستخدمين فى حق المديرين والنظار والمحافظين والمجالس ، ونظر المضابط التى ترد من مجلس الأحكام ومجالس التجار بالاسكندرية والقاهرة وتتبعه ادارة الهندسة وينظر بها الحسابات الختامية ، وكذلك تولى ديوان الداخلية نظر كافة الأمور الخاصة بالاقاليم قبل الفصل فيها وعرض ما يوجب عرضه على الوالى . وكان سعيد قد ألغى الاجتماع السنوى الذى كان يتم بالقلعة منذ عهد أسلافه ويحضره المديرون اكتفاء بارسال تقاريرهم عن الأعمال والأشغال العمومية وأحوال الترع والجسور والنواحى المالية (٣١) وعهد الى مفتشى الأقاليم البحرية والوسطى والقبلية

---

(٢٨) محفظة ١ داخلية أوامر تركى وثيقة ٢٦ فى ١٠ ربيع ثان ١٨٥٦/١٢/٨/١٢٧٣ .

(٢٩) دفتر ٩٢ جـ ١ داخلية وثيقة ٣ ، ١١ فى ١١ ، ١٤ صفر ١٨/١٢٧٥ ، ١٨٥٨/٩/٢١ .

(٣٠) دفتر ١٨٨٨ أوامر وثيقة ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٢ فى ٧ صفر ١٨٥٦/١٠/٦/١٢٧٣ وقد استثنى السعاة بالدواوين والمديريات من هذه التغييرات ابتداء من شهر يوليو ١٨٦٠ ، انظر دفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ١٣ ، ١٦ فى ٢٢ شوال ١٨٦٠/٥/١٣/١٢٧٦ .

(٣١) دفتر ١١٣١ داخلية أوامر وثيقة ٧٤ فى ١٣ رمضان ١٨٥٩/٤/١٦/١٢٧٥ .

الالمام بأحوال المديريات الادارية والمالية والزراعية وغيرها من الامور(٣٢).

ادارة الواحات :

فيما يتعلق بادارة واحة سيوة فقد تقدم مشايخها بطلب لتعيين قائمقام بها ومعه قوة كافية للتصدى للاشقياء وقطاع الطرق وقد أمر سعيد بتعيين بكباشى ومعه ٤٠ جنديا للقيام بهذه المهمة . ولما كان أهالى سيوة غير راغبين فى استمرار بقاء القوة فى بلادهم فقد رفضوا بقاءها وتعهدوا بالدفاع عن أنفسهم وقد تم ترتيب مأمويرية لادارة سيوة يديرها مأمور ويتولى أحد القضاة فصل المنازعات التى تنشأ فيما بينهم بالاضافة الى عدد من الكتاب والجنود ولكن ذلك لم يؤد الى القضاء على سلطة مشايخ الواحة (٣٣) وكان يتبع مديرية بنى سويف والفيوم ملاحظ يتولى الاشراف على ادارة الواحات البحرية (٣٤) وبعد انفصال المديريتين أصبحت تابعة لمديرية الفيوم ، أما الواحات القبلية (الداخلية والخارجية) فكانت تابعة لمديرية أسيوط (٣٥) .

تطور نظام ادارة المديريات والمحافظات :

فى مطلع عام ١٨٥٦ ، تم ترتيب مديرية روضة البحرين حيث حددت كافة الوظائف بكل ادارة أو قلم وحدد عدد الموظفين والمرتبات المخصصة لكل وظيفة ويتضح من هذا الترتيب استكمال أجهزة الادارة بأنواعها وتخصصاتها فى الاقاليم فقد شكل الجهاز الادارى بديوان المديرية من المدير والوكيل والكاتب التركى ومساعده والمترجم وكذلك المعاونون

---

(٣٢) مديرية البحيرة دفتر ٣٤٤ وثيقة ١٢٩ فى ٢٧ محرم ١٢٧٠/٣٠/١٠/١٨٥٣ ، ومحفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٥ فى غرة ذى القعدة ١٢٧٠/٢٦/٧/١٨٥٤ .

(٣٣) دفتر ٤ داخلية وثيقة ١ فى ١٧ رجب ١٢٧٣/١٢/٢/١٨٥٧ ومحفظة ١٤ معية تركى وثيقة ٥٦ فى ١١ ربيع ثان ١٢٧٣/٩/١٢/١٨٥٦ ودفتر ٥٤ ج ٣ وثيقة ١٤٨ فى ٢ رجب ١٢٧٤/١٦/٢/١٨٥٨ وفى عهد اسماعيل تم تشكيل مجلس من المشايخ للمشاركة مع المأمور فى ادارة الواحة انظر محفظة ٧ داخلية أمر رقم ٦٦ فى ٢١ رمضان ١٢٨٧/١٤/١٢/١٨٧٠.

(٣٤) دفتر ١٢ داخلية وثيقة ١٣ فى ١٤ صفر ١٢٧٤ ص ٦٧/٢/١٠/١٨٥٧ .

(٣٥) محمد أمين فكرى : جغرافية مصر ص ٣٠٠ .

والقواصة وخدمة الطوف (الطوافة) والقواصة العرب والسعاه وسقايين المياه والفراش والى جانب هؤلاء وجد الصراف ومساعـــدوه وادارات الخدمات مثل الصحة والهندسة والبريد ، وكذلك الاجهزة التى تتولى كافة الأعمال اليومية والمال وملحقاتها ، والغــــلال والاستحقاقات والمطلوبات والصنف والعهد والزمامات وكتاب الدفترخانة والتحريرات والقيـــودات وتحقيق القضايا والى جانب هذه الوظائف وجد أيضا الخفرة ومنهم خفرة القناطر والمعامل والمصانع (الفابريقات) بالمديرية مثـــل مصانع نبروه والمحلة وسمنود وشبين وميت بره وما تضمه من أسطوات ومعاونين . وخدمة الاحتساب وجهاز سمسرة الاقمشـــة الحريرية والمأمورين بالمديرية وخدمة الاشوان من مخزنجية وبواب وخفراء . أما الخدمة العسكريون فيمثلهم الضباط والعساكر والبلوكات وعساكر الطوبجية والخيالة وخدمة المدفع بطنطا (أسطى وعساكر) وغيرهم والى جانب ذلك وجد أيضا خدمة المسجد وخدمة الفروع فى كل من الغربية والمنوفية بما تضـــمه من مأمور ادارة ومعاونين وأغوات (داخلية وخارجيـــة) وقواصة عرب وطوافة وسعاه وكتاب التحريرات وكذلك نظار الاقسام وحكام الاخطاط والقواصة بالاقسام والصيارف وكتاب ومهندسى الأقسام ومجلس بحرى والكتـــاب المؤقتون (الظهورات) بعموم المديرية وعمال آخرون (٣٦) .

وعمـــل سعيد على تنظيم وتوحيـــد الهيكل الادارى للمديريات والمحافظات حيث عقد اجتماع ضم جميـــع المديرين والمحافظين فى ديوان الخزينة للنظر فى الاختلافات القائمة بين هياكلها وايجاد تنسيق فيما بينها. وقد بدأ العمل وفق هذه الترتيبات ابتداء من نهاية أغسطس ١٨٥٦ . وكان الغرض الأساسى من اعادة النظر فى تنظيم المديريات هو توفير الوظائف والاموال (٣٧) ولكن ذلك لم يحل دون قيام المديريات والمحافظات باعـداد تنظيمات جديدة لها اذا ما تطلب الأمر احداث وظائف جديدة أو اعادة بعض الوظائف التى يؤدى الغاؤها الى تأخير بعض الاعمال مثـــل المعاونين

---

(٣٦) دفتر ١٦٢٨ معية قيد الكشوفات والخلاصات دفتر يتضمن ترتيب مديرية روضة البحرين من ابتدى أمشير ١٨٥٦/فبراير ١٨٥٦ .

(٣٧) محفظة ١٤ معية تركى وثيقـــة ٢٣٠ فى ١٥ ذى القعـــدة ١٢٧٣/٧/٧/١٨٥٧ ومحفظة ١ داخليـــة وثيقة ١٦٧ فى ١٣ الحجـــة ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٨/٣ .

والكتاب ومن ذلك أنه تم اعادة مبلغ ١٠٦٧٥ قرشا كان قد تم توفيرها من مربوط مديرية القليوبية واعادة مبلغ ١٥٨٨٤ قرشا الى مديرية البحيرة بعد أن كان قد تم توفير مبلغ ٥٥٩٣٠ قرشا شهريا (٣٨) وقد أدى احالة شطوط دمياط الى المحافظة بعد أن كانت تابعة للمنصورة الى انشاء ادارة خاصة لها تتبع المحافظة تضم خمسة أشخاص من المعاونين والكتبة والقواصة (٣٩) .

يتضح مما سبق أن الجهاز الادارى للمديريات أو الاقاليم فى مصر قد اكتمل أو قارب على تكوين الشكل النهائى للهيكل الادارى الذى يدير هذه الاقاليم وأن الوظائف التى بدأت تتخذ مكانها فى ادارة الاقاليم منذ عهد محمد على قد استقرت على عدد من الاقلام أو الادارات سواء المدنية أو المالية أو الخدمية . وقد شهدت بعض هذه الوظائف احداث تعديلات بها غير أن هذا الاستقرار لم يكن نهائيا وذلك لادخال بعض التعديلات على هذه التنظيمات أو الوظائف بسبب ظروف ادارة هذه الأقاليم أو بسبب الأزمة المالية التى كانت تتطلب توفير بعض الموظفين وظل ذلك سمة من سمات ادارة الاقاليم فى عهده ومن ذلك أنه أجرى ترتيب آخر لمديرية روضة البحرين (الغربية والمنوفية) فى عام ١٨٦٢ (٤٠) .

وطبقا للقانون الهمايونى الصادر فى أوائل شهر ربيع الآخر١٢٧١(٤١) ديسمبر ١٨٥٤ والذى سرى على مصر سريان خط كلخانه الصادر فى سنة ١٨٣٩ (٤٢) فقد حددت مهام مديرى الاقاليم فى حفظ النظام بالاقاليم والعمل على رفاهية الاهالى وعدم الاضرار بمصالحهم والنهوض بالبلاد وتعميرها

---

(٣٨) دفتر ١١٣٣ داخلية قيد اللوائح والمنشورات وثائق ١ ، ١ فى ٣ ، ٢١ الحجة ١٢٧٤/١٤/٧ ، ١٨٥٨/٨/١ .

(٣٩) دفتر ٧ داخلية وثيقة ١٢٤ فى ١٥ صفر ١٢٧٥ ص ٩٣ ودفتر ١٨٩١ أوامر وثيقة ٥٣ فى ٢٠ شعبان ١٨٥٩/٣/٢٥/١٢٧٥ .

(٤٠) دفتر ١٩٠٥ أوامر وثيقة ٢١ فى ٢٦ جماد ثان ١٢٧٩ ص ١٨٦٢/١٢/١٨/٢٦ .

(٤١) رغم طبع هذا القانون وصدوره فى شهر ربيع ثان ١٢٧١/ ديسمبر ١٨٥٤ فان مواد هذا القانون لم تطبق فى محافظة العريش حتى يناير ١٨٥٨ ، انظر دفتر ٥٣ داخلية وثيقة ٣٤ فى ١٥ جمادى الاولى ١٨٥٧/١٢/٣١/١٢٧٤ .

(٤٢) د . شفيق شحاته : التاريخ العام للقانون ص ٣٥٩ .

عن طريق الاهتمام بالزراعة واجراء توزيع المياه منعا للتعدى على حقوق الفلاحين واتباع قواعد العدل فى جمع الانفار للاشغال العامة ، وأن يتم ذلك فى غير أوقات الحصاد . وكان على المديرين وجميع حكام الاقاليم طبقا لهذا القانون الاهتمام بشئون الموازين والمكاييل على اختلاف أنواعها فى أقاليمهم وعدم استغلال سلطاتهم أو الاختلاس من الأموال الأميرية ومنع جور المشايخ والصيارف على الفلاحين وأخذهم الاموال الزائدة منهم وقطع دابر اللصوص وقطاع الطرق وقيام الضبطيات بدورها فى هذا الشأن وابلاغ المديرين فى حالة عجزهم عن ذلك ، وما تقوم به الحكومة من امدادات عسكرية للقضاء على هذه الشراذم كما كان على المديرين أيضا تأمين الطرق والقبض على القاتلين والتحفظ عليهم لحين تسليمهم للجهات المختصة لمحاكمتهم .

وأوجب القانون على المديرين الاهتمام بالشئون الاقتصادية فى أقاليمهم فيما يختص بشئون زراعة الأهالى وتجارتهم وسائر معاملاتهم . ويلاحظ أن هذا القانون قد أولى عنايته للكثير من الامور التى تهم الاهالى ومراعاة مصالحهم والنهوض بمستوى الرى والزراعة والتجارة والعمل على وضع أسس العدالة فى تسخير الفلاحين فى الاشغال والمرافق العامة والعمل على كف أيدى الحكام والذوات وأجهزة الادارة عن التسلط على المحكومين وعلى حقوقهم فى محاولة لنيلهم لابسط حقوقهم فى حسن المعاملة وكذلك الاهتمام بشئونهم وخاصة فيما يتعلق بدعاويهم وقضاياهم (٤٣) .

وكان سعيد حازما فيما يتعلق بادارة الاقاليم منذ بداية حكمه حيث اعتبر المديرين والمحافظين مجرد موظفين خاضعين له يؤدون ما عليهم من مهام وهم مسئولون عن كل صغيرة وكبيرة بأقاليمهم فكان عليهم مراجعة أعمال مستخدميهم وخاصة الكتاب وسرعة انجازها وانهاء مصالح الاهالى وظلت هذه السياسة ديدنه حتى نهاية حكمه (٤٤) . وكان يأمر باجراء

---

(٤٣) دفتر أمور ادارة واجراءات همايونى سنة ١٢٧١/ديسمبر١٨٥٤ ص ص ٧ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٧ .

(٤٤) مديريات قبلى محفظة ٢ وثيقة ٤ فى ٢٩ شوال ١٢٧٠/٢٤/٧/١٨٥٤ ودفتر ٤٩٣ معية تركى وثيقة ١٠٢٩ فى ٦ الحجة ١٢٧١/١٩/٨/١٨٥٥ ودفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ١٠٢ فى ٨ صفر ١٢٧٨ ص ١٥٢/١٤/٨/١٨٦١ .

التحقيق مع المديرين والمحافظين عند شـكوى الاهالى فى حقهم (٤٥) فاذا ما ثبت له تأخرهم فى انهاء المصالح المتعلقة بالاقاليم والأهالى أو تأخير انهاء القضايا أو عجزهم عن استتاب الأمن والقضاء على المجرمين فانه يتم محاكمتهم مثلما حدث مع مدير روضة البحرين ومحافظ العريش (٤٦) وقد دفعه اهتمامه بحفظ النظام بالأقاليم الى ارسال القوات الكافية من الاورط والبلوكات لتأديب الأشقياء الخارجين على نظام الحكومة كما وجه شطرا كبيرا من اهتمامه لمواجهة حوادث اعتداءات وسطو البدو على البلاد والأهالى وتأمين حدود المديريات من غاراتهم وقد أكد على صلب المجرمين والأشقياء واعدامهم (٤٧) ولم يكن يتوانى عن عزل الكتاب الأتراك المشكو فى حقهم (٤٨) ومنع اعادة استخدام الكتاب والصيارفة السابق رفتهم لجنحه ارتكبوها وتم اصدار لائحة فى هذا الشأن (٤٩) .

وقد بذل سعيد غاية جهده لوقف استبداد وطغيان المديرين بالأهالى ومنع استغلالهم وكان يأمراهم بتيسير أسباب معايشهم واستعمال الرأفة والشفقة معهم (٥٠) حيث أمر بعدم تجاوز معاقبة الاشخاص بالضرب عن

---

(٤٥) محفظة ٣ داخلية أمر تركى رقم ١٠ فى ٦ ربيع ثان ١٨٥٨/١١/١٢/١٢٧٥ .

(٤٦) دفتر ١٨٩٤ أوامر وثيقة ٢٠ فى ٤ جماد ثان ١٢٧٧ ودفتر ١٩٠١ أوامر وثيقة ٥٩ فى ١٣ جماد الاولى ١٨٦٢/١١/٥/١٢٧٩ .

(٤٧) محفظة ٢ معية تركى وثيقة ٢٤٢ فى ٢٢ جماد ثان ١٨٥٤/٣/٢١/١٢٧٠ ومحفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثائق فى ٢٨ جماد ثان ، ٢٦ الحجة ١٢٧٠ ، ٢٢ جمادى الاولى ١٢٧١ ودفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ٣ فى ٨ محرم ١٨٥٥/٩/١٩/١٢٧٢ ودفتر ١٤ معية تركى وثيقة ٢٧٧ فى ٢١ ذى القعدة ١٨٥٧/٧/١٣/١٢٧٣ ودفتر ٥٣ داخلية وثيقة ٨٠ فى ١٩ جمادى الأولى ١٨٥٨/١/٤/١٢٧٤ ومحفظة ١ مديرية الجيزة وثيقة ٨ فى ٢٠ ربيع ثان ١٨٥٧/١٢/٧/١٢٧٤ ودفتر ٦٠ داخلية وثيقة ١٠٥ فى ١٠ جماد ثان ١٨٥٩/١/١٤/١٢٧٥ .

(٤٨) محفظة ١٤ معية وثيقة ٤٥٩ فى ٢٨ الحجة ١٨٥٧/٨/١٨/١٢٧٣ .

(٤٩) محافظة رشيد محفظة ٤ وثيقة ٦ فى ٨ ربيع الاول ١٨٥٤/١١/٢٨/١٢٧١ ودفتر ١١٣٣ داخلية وثيقة ٨٩ فى ٢٩ جماد ثان ١٨٥٨/٢/١٣/١٢٧٤ .

(٥٠) دفتر ١٨٨٣ وثيقة ١٠٤ فى ٢٥ ربيع ثان ١٨٥٦/١/٣/١٢٧٢ ص ١٦٥ .

٢٠٠ جلدة للجرائم الكبرى وأقل من ذلك للجرائم الصغرى مع ضرورة الكشف الطبى على من يتم عقابهم لمعرفة مدى تحملهم ، طبقا للامر الصادر فى أغسطس ١٨٥٢ (٥١) وقد ألغيت عقوبة الضرب فى أواخر عهد سعيد وأبدلت بعقوبة السجن (٥٢) كما حاول منع انتشار ظاهرة الرشوة فى الأقاليم حيث أمر المفتشين والمديرين بمراقبة مرؤسيهم لمنع أخذ الرشاوى من الاهالى وكان يأمر برفت من تثبت عليهم هذه الجريمة بعد التحقيق معهم حيث تم رفت ناظر قسم تلا وعزل المشايخ بها (٥٣) وكذلك رفت كل من حسين بك مدير المنيا وبنى مزار وعبد القادر بك مدير القليوبية لانتشار الرشوة وشيوعها فى مديريتهما (٥٤) .

وأضيفت مهام وأعباء أخرى الى مهام المديرين فى المديريات حيث أدى اصدار لائحة الاطيان فى عهد سعيد والتى اشترك المديرون بما لهم من خبرة فى ادارة الاقاليم وأحوالها فى وضعها (٥٥) الى اضافة أعباء أخرى عليهم وذلك لتنفيذ ما جاء بها من اعداد قوائم عن تكليف الاطيان الخاصة بالاسر الكبيرة بالنواحى والأسماء (بند ٢) وتقسيم أطيان المتوفين الذين ليس لهم ورثة بالمحاكم والمديرية وتحرير السندات بانتقال الاراضى التى يصير احلالها وتحصيل الرسوم طبقا للبند الثالث من اللائحة وايجار الاطيان التى تزيد عن العشرة أفدنة وغيرها من المهام التى أدت الى زيادة عدد الكتاب بالمديريات لتنفيذ مواد هذه اللائحة وكذلك الحال بالنسبة

---

(٥١) محفظة ١ مديريات قبلى وثيقة فى ٧ ذى القعدة ١٨٥٢/٨/٢٢/١٢٦٨ ودفتر ١٣١٠ داخلية أمر رقم ٨٠ فى فى رمضان ١٨٥٨/٤/٢٣/١٢٧٤ ص ٢٥ .

(٥٢) محفظة ١ أوامر الى مديرية الجيزة وثيقة ٢٨ فى ٩ جماد ثان ١٨٦١/١٢/١١/١٢٧٨ .

(٥٣) دفتر ١٨٨٣ وثيقة ١٨ ، ٢٢ فى ١٣ ، ٢٦ صفر ١٢٧٢ — ٢٤/١٠ ، ١٨٥٥/١١/٦ ودفتر ١٦١٦ معية عربى وثيقة ٨ فى ٥ جماد ثان ١٨٥٦/٢/١١/١٢٧٢ ومحفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى غاية رجب ، ٢ رمضان ١٢٧٢/٥/٤ ، ١٨٥٦/٥/٦ .

(٥٤) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٣٦ فى ٢٦ شعبان ١٨٥٦/٥/١/١٢٧٢ وأمين سامى تقويم النيل جـ ٣ ص ٢٩٢ .

(٥٥) دفتر ٤٥ داخلية وثيقة ١١١ فى غاية شوال ١٨٥٨/٦/١١/١٢٧٤ ص ٧١ .

لأطيان المتسحبين الذين ليس لهم أولاد أو أقارب بالناحية (٥٦) .

وأضيف المزيد من الاعباء على أجهزة الادارة بالاقاليم بسبب الاجراءات والسياسات التى اتخذها سعيد ومنها تطبيق سياسة التجنيد الاجبارى (٥٧) وبخاصة تجنيده لأولاد العمد والمشايخ وكان سعيد قد أمر بتشكيل أورط خيالة ومدرعه من المصريين الاشداء بالأقاليم الوسطى والقبلية ومن باقى المديريات لسد احتياجات المشاه. وكان يكلف المديرين بجمعهم من المديريات وتجهيزهم وفرزهم كما كان عليهم أيضا التصدى لمحاولات الهروب من التجنيد (٥٨) سواء من قبل المجندين أنفسهم أو من قبل أجهزة الادارة وخاصة المشايخ لحماية أبنائهم وذويهم من التجنيد (٥٩) كما كلف المديرين والمحافظين بضبط الرقيق حيث صدرت الاوامر بمنعه ابتداء من عام ١٨٥٥ فكان عليهم ابلاغ الداخلية عن منعه فى القرى والنواحى التابعة لهم والغاء ملكية الرقيق بأيدى التجار ومنع تساهل الموظفين مع تجار الرقيق (٦٠) .

السخرة فى الأقاليم :

وفى عهده تم تسخير الفلاحين فى أعمال تقوية الجسور واصلاحها(٦١) كما حدث فى عهد أسلافه ولما كان سعيد قد شرع فى حفر قناة السويس

---

(٥٦) دفتر ٥٦ ج ٥ داخلية وثيقة ٤١٠ فى ٢٢ محرم ١٢٧٥/١٨٥٨/٨/٣١ ، ودفتر ٩٤ ج ٣ داخلية وثيقة ٩٩ فى ٩ رجب ١٢٧٥/١٨٥٩/٢/١٢ ص ١٠ .

(٥٧) دفتر ٢٠ ج ٩ داخلية وثيقة ١٩٠٧ ، ٩١٦ ، فى ٢٧ ، ٢٩ ذى القعدة ١٢٧٤/١٨٥٨/٧/١٠ .

(٥٨) دفتر ١٨٨٤ وثيقة ٣٣ ، ٤٠ فى غاية جمادى الاولى ، ٥ جماد ثان ١٢٧٢/٦ ، ١٨٥٦/٢/١١ ، ومحفظة ١ جيزة وثيقة ٨ فى ١٦ الحجة ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٨/١٧ ، ١١ فى ٢٦ شوال ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٦/١٨ ومحفظة ١ داخلية وثيقة ٣٨ فى ١٥ جماد ثان ١٢٧٣ ومحفظة ١ روضة البحرين وثيقة فى ٢٤ جماد ثان ١٢٧٣/١٨٥٧/٢/١٩ .

(٥٩) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٤٦ فى ٥ ذى القعدة ١٢٧٢ ودفتر ٦٣ داخلية وثيقة ١٧٣ فى ٢٢ الحجة ١٢٧٥/١٨٥٩/٧/٢٢ .

(٦٠) محفظة ٣ داخلية أمر فى ٢ صفر ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٩/٩ .

(٦١) دفتر ٣ داخلية وثيقة ١٤٠ فى ٤ محرم ١٢٧٢/١٨٥٨/٨/١٣ ص ٥١ .

فقد كان على المديرين فى الأقاليم البحرية والقبلية تجميع الاعداد المخصصة على مديرياتهم من الفلاحين للعمل بها مما أدى الى اتخاذ كافة السبل التعسفية لتجميع هذه الاعداد التى كان يتم ارسالها شهريا (٦٢) وقد بلغ عدد الذين أرسلوا من مديرية الدقهلية منذ شهر ابريل عام ١٨٦١ حتى ابريل ١٨٦٣ عدد ١٢٢٩٢ شخصا (٦٣) وكان على الفرد الواحد حفر مترين مكعبين يوميا مع استمرار العمل فى شهر رمضان كأى شهر آخر . وقد أدى تسخيرهم وسوء معاملتهم الى هروبهم من ميادين العمل فى القناة حيث تمكن أنفار مديريتى المنيا وروضة البحرين وأقسام أخرى من الهروب وكان على القواصة وكذلك رجال الادارة الذين جاءوا بهم من أقاليمهم لمرافقتهم وملاحظتهم منعهم من الهروب كما كان على المديريات ارسال البيانات الخاصة بالأنفار المرسلة منها عند طلبها وما خصص على كل قسم من الأقسام والبلاد (٦٤) .

ونظرا لما أولاه سعيد باشا من اهتمام بمد خطوط السكك الحديدية استكمالا لما بدأه سلفه بين القاهرة والاسكندرية ومد خط آخر بين القاهرة والسويس وذلك عملا على ازدياد حركة التجارة والعمران (٦٥) فقد أدى ذلك الى مزيد من العبء على أجهزة الادارة بالأقاليم من المديرين والمأمورين والضباط ونظار الأقسام وحكام الاخطاط والعمد والمشايخ أيضا وذلك لأن

---

(٦٢) كان عدد الانفار الذين أرسلوا من مديرية جرجا الى العمل فى القناة شهريا على هذا النحو :

الشهر	السنة	العدد	الشهر	السنة	العدد
رجب	١٢٧٨	١١٨٠	ذو الحجة	١٢٧٨	١١٩٦
شعبان	١٢٧٨	٢٠٠٠	محرم	١٢٧٩	١١٨١
رمضان	١٢٧٨	٢٠٠١	صفر	١٢٧٩	١١٨٠
ذو القعدة	١٢٧٨	١٢٥٢			

من ربيع الاول الى آخر رمضان ١٢٧٩ عدد ١١٧٩ شهريا وبعد ضم نواحى المديرية الى مديرية أسيوط فقد خفض العدد الى ١١٤٩ شهريا حتى ربيع الآخر ١٢٨٠ وفى شهر جماد ثان بلغ عدد المرسلين ١١٤١ شخصا حتى توقف ارسالهم انظر دفتر ٥٤٧ وثيقة ٢٣ فى ١٥ ذى القعدة ١٢٨٠/٢١/٤/١٨٦٤ ص ١٤ .

(٦٣) دفتر ٥٤٧ معية تركى وثيقة بدون فى ١٩ صفر ١٢٨٠/٤/٨/١٨٦٣ ص ١٥٣ .

(٦٤) انظر دفتر ٦٨ معية تركى سنة ١٢٧٨ هـ/١٨٦١ ، ١٨٦٢ .

(٦٥) عبد الرحمن الرافعى عصر اسماعيل ج ١ ص ص ٢٧ ، ٢٨ .

الأمر لم يقتصر على اعداد الانفار وتجهيزها لارسالها الى مواقع العمل وكذلك الجمال اللازمة لأعمال النقل سـواء مياه الشرب (٦٦) أو الأدوات والمهمات (٦٧) .

وقد أمر سعيد باعداد عشرة آلاف نفر نصفهم من مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة لتسخيرهم للعمل فيما بين كفر الزيات والاسـكندرية والنصف الآخر من مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية والجيزة للعمل فيما بين كفر الزيات والقاهرة (٦٨) وكان على المديرين عـدم التراخى فى ارسال الأنفار البدلاء شهريا ليحلوا محل الأنفـار السابقين الذين نالهم الانهاك والنصب فى مواقع العمل (٦٩) .

وكان على ادارة الاقاليم البحث عن الانفار الفارين من مواقع العمل فى كافة البلاد ولم يكن ذلك أمرا يسيرا وذلك لانه لم يكن يقدم للمديريات البيانات الكافية عن هؤلاء الفارين من حيث أسمائهم وبلادهم لان أيا من « مكتب العملية » أو المرافقين لهؤلاء العمال من رجال الادارة وخاصة العمد والمشايخ لم يكن يتوفر لديهم هذه البيانات (٧٠) مما يدل على أن هـؤلاء

---

(٦٦) دفتر ١٠ داخلية وثيقة ٢١ فى ٢٧ شعبان ١٨٥٧/٤/٢٢/١٢٧٣ ودفتر ٤ داخلية وثيقة ١٧ فى ٢٦ رمضان ١٢٧٣ ودفتر ١ داخلية وثيقة ٦٩ فى غايته/١٨٥٧/٥/٢٣ .

(٦٧) كان يتم تكليف بعض المديرين والمحافظين أمثال مدير بنى سويف والفيوم ومحافظ دمياط ورشيد باعداد كميات ضخمة من المقاطف لاعمـال حفر وتطهير الترع مثل ترعة الخطاطبة والسكك الحديدية وكذلك تكليف جميع المديريات بتوريد الغلال والأصناف والبرسيم والمسلى والزيوت التى يتطلبها جنود الجيش والمصالح والدواوين والمحافظات والأقطار الحجازية انظر دفتر ١١٣٦ داخلية فى سنة ١٢٧٣ ص ص ٥٠ — ٥٩ ودفتر ٦٣ وثيقة ٣٢١ فى ٢٠ ربيع ثان ١٢٧٤ ، ودفتر ٢٠ وثيقة ٦٨٤ فى ٢٥ ذو القعـدة ١٨٥٨/٧/٦/١٢٧٤ ، ودفـتر ١ وثائق ٤٤ ، ١٩ ، ٥٩ ، ٩٣ ، فى ٢٧ شعبان ، ١١ ، ٢١ ، ٢٨ شوال ١٢٧٣ ودفتر ٢ وثيقة ٧٥ فى ١٤ ذى القعدة ١٢٧٣ ووثيقة ٩٢ فى ١٨ صفر ١٨٥٧/١٠/٦/١٢٧٤ .

(٦٨) محفظة ١ مديرية الجيزة أمر رقم ١٠ فى ٢٠ ذى القعـدة ١٨٥٤/٨/١٤/١٢٧٠ .

(٦٩) محفظـة ١١ معيـة تركى وثيقة ٣١٦ فى ٤ جمـاد ثان ١٨٥٦/٢/١٠/١٢٧٢ .

(٧٠) دفتر ٢ داخليـة وثيقة ٨٨ ، ٩٩ فى ٢٢ ، غاية القعـدة ١٨٥٧/٧/٢١/١٢٧٣ .

العمال لم يكونوا فى نظر الادارة سوى أعداد وكميات تحسب عدا وكما (٧١) دون أية اعتبارات أخرى . هذا فضلا عما كانوا يتعرضون له من شتى أنواع المعاناة وسوء المعاملة . وكان تشغيلهم فى أماكن بعيدة عن بلادهم وتركهم لأرضهم يتم فى ظروف بالغة القسوة لا تتوفر فيها مطالب الحياة الأساسية من الماء والغذاء وقد أدت قلة كمية المياه بأحد المواقع الى اندفاع أنفار مديرية أسيوط للهجوم على صهاريج المياه قبل تقسيمها على جميع العمال ، ومن ثم ترتب على ذلك زيادة عدد الضباط والمشايخ المرافقين للعمال لمنع تكرار ذلك ، أو لمنع هروبهم (٧٢) الذى كان يعد هروبا من الموت المحقق بسبب العطش أو الارهاق . وقد صدرت الأوامر بعدم ابدال عمال الوجه القبلى قبل أربعة أشهر بدلا من ابدالها كل شهر وزيادة عدد نظار الاقسام والعمد المرافقين للمسخرين (٧٣) .

وقد بلغ عدد العاملين منهم فى سكة السويس ١٢١٦٨ شخصا وقد أمر المديريون بابدالهم بـ ١٢٩٥٠ شخصا ، وامعانا من حكام الاقاليم فى كسب رضاء الحاكم واعلان الولاء له وتنفيذ أوامره على حساب الفلاحين ومصالحهم فقد بالغ بعض المديرين فى الاستجابة لاوامر تسخير الفلاحين حيث أرسل مدير أسيوط ٦٠٠ شخصا زيادة عن عدد الانفار المقرر على مديريته وهو ٢٠٠٠ شخص (٧٤) .

---

(٧١) مما يؤكد ذلك أيضا أنه لم يمكن تحديد اسم شخص توفى فى حادث فى أحد المواقع جاء ضمن ٤٠٠٠ نفر من مديريات الجيزة والقليوبية والدقهلية لأنه لا يوجد احصاء بأسمائهم بل بالاعداد فقط انظر دفتر ١٣ داخلية وثيقة ١٢٧ فى ٢٠ ربيع الأول ١٨٥٧/١١/٧/١٢٧٤ .

(٧٢) دفتر ١ داخليـة وثيقة ٣٩ فى ٢٥ شوال ١٢٧٣ /١٨٥٧/٦/١٧ وفى ٣ ذى القعدة ١٢٧٣ ص ١٦٨ ودفتر ١٣ وثيقة ٢٠١ فى ٤ ربيع ثان ١٨٥٧/١١/٢١/١٢٧٤ .

(٧٣) دفتر ٢ داخلية وثيقة ١١٣ فى ١٨ الحجة ١٢٧٣ ودفتر ٣ وثيقة ١٣٧ فى ٢ محرم ١٨٥٧/٨/٢٢/١٢٧٤ . ص ٧ .

(٧٤) دفتر ١٢ داخلية وثيقة ٣ فى ٢٣ محرم ١٨٥٧/٩/١٢/١٢٧٤ ، ٨٧ فى ٤ ربيع الاول ١٨٥٧/١٠/٢٢/١٢٧٤ وتوضح بعض الوثائق الاعداد المخصصة على المديريات وعدد الموجودين منهم فى مواقع العمل والباقى على هذه المديريات انظر دفتر ٤٣ جـ ١ داخلية وثيقة ٥٦ ، ٧٥ ، فى ١٠ ، ٢٢ ربيع الاول ١٢٧٤ — ١٠/٢٨ ، ١٨٥٧/١١/٩ ودفتر ١٣ داخلية وثيقة ١١٣ فى ١٤ ربيع الاول ١٢٧٤ ص ١٨٥٧/١١/١/٣٣ .

وعندما اقترب العمل فى سكة حديد السويس من نهايته فقد تم توزيع المكعبات المتبقية على مديريات المنيا وبنى سويف والجيزة والقليوبية وتقرر عدم السماح لانفار أية مديرية بالعودة الى بلادهم قبل انهاء العمل المكلفين به ومن ثم فقد استمر هؤلاء العمال يعملون طوال شهر رمضان لانهاء ما كلفوا به من أعمال . ورغم هذه الاجراءات المشددة فان ذلك لم يحل دون هروب المئات من العمال فرارا بأنفسهم (٧٥) .

تقييد سلطات المديرين والمحافظين والغاء رتبهم العسكرية :

لم تكن سلطات المديرين فى عهد سعيد مطلقة فقد كان عليهم الرجوع الى الحكومة المركزية فى كافة شئون أقاليمهم وما يتبعهم من المستخدمين ومن ذلك أن مدير روضة البحرين طلب فى أواخر حكم سعيد منحه حق عزل بعض الموظفين بمديريته . وكان سعيد قد أصدر أمرا بعدم فصل أى مستخدم دون محاكمة وعندما قام مدير الروضة برفت بعض الموظفين وتعيين غيرهم فما كان من سعيد الا أن أصدر أمرا برفته واحالته الى التحقيق (٧٦) .

ولم يتوقف سعيد عند حد تقييد سلطات المديرين والمحافظين فقط ، فقد قام أيضا بالغاء الرتب العسكرية التى كانت تطلق على الموظفين المدنيين ومنهم المديرين والمحافظين ووكلائهم ، واقتصر اطلاقها على العسكريين فقط وذلك فى يوليو ١٨٥٥ حيث تم ترتيب رتبا مدنية (ملكية) مقابل الرتب العسكرية تتمثل فى خمس درجات وكانت على النحو التالى : (٧٧) .

---

(٧٥) دفتر ٢٦ داخلية وثيقة ١٠٣ فى ٢٧ جمادى الأولى ١٢٧٤/١٢/١/١٨٥٨ ودفتر ١٦ داخلية وثيقة ٣٥٢ فى ٩ رجب ١٢٧٤/٢٣/٢/١٨٥٨ . ص ٧٧ ، ودفتر ١٨ داخلية وثيقة ٩٢ فى ٢٧ شعبان ١٢٧٤/١١/٤/١٨٥٨ .

(٧٦) دفتر ١٩٠١ وثيقة ١٣ فى غرة جماد ثان ١٢٧٩/١١/٤/١٨٦٢ ص ٣٤ .

(٧٧) دفتر ١٨٨٢ أوامر وثيقة ٨٩٥ فى ٣ ذى القعدة ١٢٧١/١٧/٧/١٨٥٥ ، ١٠٦١ فى ٥ الحجة ١٢٧١/٢٢/٨/١٨٥٥ ص ٥٦.

رتبة أولى	يقابلها مير ميران
رتبة ثانية متمايز	« مير اللواء
رتبة ثانية	« ميرالاى
رتبة ثالثة	« قائمقام
رتبة رابعة	« بكباشى
رتبة خامسة	« قول أغاس

وفى نهاية يوليو ١٨٦٠ تقرر أن تكون المرتبات التى تمنح للموظفين تبعا للرتب التى يحملونها وأن يصرف بدل التعيين لرتبة القائمقام فما دون (٧٨) .

تمصير ادارة الأقاليم وتعريب الدواوين فى عهد سعيد :

نظرا لأن سعيد كان يميل الى المصريين على عكس سلفه فقد عمل على افساح المجال لهم لتولى كبرى الوظائف (٧٩) ويمكن القول أنه قد أمضى شوطا بعيدا فى تمصير الادارة حيث عهد الى المصريين بتولى وظائف مديرى المديريات ومنهم السيد أباظه أحد عمد الشرقية حيث عينه مديرا للبحيرة ومنحه الرتبة الثانية فى ٢٥ فبراير ١٨٥٧ وقام بترقيته الى قرب نهاية درجات السلم الوظيفى حيث عينه وكيلا لديوان (نظارة) الداخلية فى ١٥ أغسطس ١٨٥٧ (٨٠) . ومن المصريين الذين تولوا وظائف المديرين فى عهده أيضا حسن الشريعى ، وكان ناظرا لاحد الاقسام ، الذى عين مديرا للدقهلية (٨١) ومحمد سلطان أفندى وكيل مديرية بنى سويف مديرا لبنى سويف (٨٢) وبذلك تم تمصير ادارة الكثير من ادارة المديريات فى عهده .

---

(٧٨) دفتر ١٨٩٢ أوامر وثيقة ٥٨ فى ١٠ محرم ١٢٧٧ ص ١١٩ .
(٧٩) مصطفى القونى ، المرجع السابق ص ٩٥ .
(٨٠) محفظة ٢ داخلية أمر تركى ١٨٣ فى ٦ محرم ١٢٧٥/٢٤/٧/١٨٦٠ .
(٨١) دفتر ١٨٨٩ وثيقة ١٨ فى ١٢ جماد ثان ١٢٧٤ ص ٨٩ ٢٧/١/١٨٥٨ .
(٨٢) دفتر ١٨٩٣ وثيقة ١٢ فى ١١ شعبان ١٢٧٦/٢١/٢/١٨٦١ وعندما انفصل عن هذه المديرية شيعه أهلها الى ما وراء حدودها آسفين فراقه باكين ، انظر التجارة العدد ٥٠ فى ٢٦/٧/١٨٧٩ .

كما ينسب الى سعيد ايضا أنه أول من أدخـــل اللغة العربية فى الدواوين والمصالح الى جانب اللغة التركية (٨٣) كلغـــة رسمية حتى أنه يوجد الكثير من الوثائق التى صدرت فى عهده مدونة بالعربية على عكس سابقيه . وفى أواخر عهده وجه لوما الى المصريين لعزوفهم عن الاستمرار فى الجيش برغبتهم على الرغم من سماحه لهم بالتقدم فى المناصب القيادية بالجيش وفى حكم أنفسهم وتمييزهم عن غيرهم (٨٤) .

ومما لا شك فيه أن هذه الفرص التى منحها سعيد للمصريين فى تولى حكم أنفسهم وفى الترقى الى المناصب العليا بقيادة الجيش كان لها آثار بعيدة المدى فى تاريخ مصر الحديث .

* * *

كان لشغف اسماعيل بالنظم الاوربية أثر فى عمله على تنظيم الادارة الحكومية على الطريقة الاوربية (٨٥) وبخاصة الفرنسية منها حيث أعجب بحضارتها ومن ثم فقد اتخذها نموذجا يحتذى فى جعـــل مصر دولة على النمط الأوربى (٨٦) . وبذل جهدا كبيرا للقضاء على فساد الجهاز الادارى شمل أيضا ادارة الأقاليم وقد بدأ بتقسيم مصر الى ثلاثة أقاليم كبرى هى البحرى والوسطى والقبلى وقسم الاقاليم الكبرى الى أربع عشرة مديرية وثمان محافظات (٨٧) .

نظام ادارة المديريات والمحافظات فى عهد اسماعيل :

اجرى اسماعيل تعديلا فى تقسيم مصر الى مديريات حيث قام باعادة تقسيم المديريات التى ضمت فى عهد سلفه مثل بنى سويف والفيوم ، والمنيا

---

(٨٣) دفتر ١٨٨٩ وثيقة ٩ ، ٢٣ فى ٤ ذى القعدة ١٢٧٤/١٥/٦/١٨٥٨

(٨٤) دفتر ١٨٩٥ وثيقة فى غرة صفر ١٢٧٨ ص ٥١ .

(٨٥) عبد الهادى محمد مسعود : الثورات فى مصر فى عهد سعيد الى آخر عهد توفيق جـ ٢ مطبعة مخيمر ، القاهرة ، د ت ، ص ٤٨ .

(٨٦) تيودور روزستين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادى ١٩٥٠ ص ٤ .

(87) Mc Coan : Egypt as it is ; London, 1877, pp. 114, 115.

وانظر دفتر ٢٩٠ داخلية وثيقة ٦٥ فى ٢٤ شعبان ١٢٩٠/١٦/١٠/١٨٧٣ .

وبنى مزار ، واعادة مديرية الشرقية الى الوجود بعد الغائها لضم بلادها الى مديريتى الدقهلية والقليوبية (٨٨) وذلك تسهيلا لاعمال الادارة بهذه المديريات وتمكين المديرين من أداء واجباتهم نحو تعمير البلاد ، والعمل على راحة الأهالى وفى عهده ضمت كل من مديريتى المنوفية والغربية فى مديرية واحدة هى روضة البحرين وذلك لوقف النزاع المستمر بين أهالى المديريتين حول توزيع مياه الرى فيما بينهم (٨٩) .

وأكمل اسماعيل ما بدأه سعيد بتعريب الدواوين مسايرة للتطور الاجتماعى والسياسى فى مصر ، ونزولا على مقتضى الوعى الذى بدأ يستيقظ فى اخلاد المصريين وللتخلص من المخلفات التركية ومن النفوذ التركى فى شئون مصر تمكينا له فى الحكم الذاتى لها مما كان سببا فى سوء العلاقة بينه وبين الباب العالى ومن ثم فقد قام بتمصير الدواوين والادارة فى مصر بتقرير اللغة العربية لغة رسمية للحكومة (٩٠) وقام باقصاء العنصر التركى عن الوظائف الحكومية وتقليد المصريين اياها (٩١) حيث أصبحت اللغة العربية حجر عثرة أمام الاتراك لتوليهم المناصب المدنية فى المديريات والمصالح العامة (٩٢) وبذلك استكمل اسماعيل ما بدأه كل من محمد على وسعيد فى ادخال اللغة العربية كلغة رسمية فى أعمال الادارة بالاقاليم والدواوين .

وتنفيذا لهذه السياسة أمر اسماعيل بتجميع وتنقيح كافة القوانين واللوائح والقرارات التى صدرت منذ عهد جده محمد على الى نهاية عهد

---

(٨٨) محفظة ٦ داخلية أمر عربى رقم ١٢ فى ٢١ جماد ثان ١٢٨٤/١٩/١٠/١٨٦٧ .

(٨٩) دفتر ١٩٤٨ معية وثيقة ١٨٦ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٩١/١١/٨/١٨٧٤ ص ٨٩ .

(٩٠) سمح بتحرير المكاتبات التركية من نظارتى الداخلية والمالية للجهات الخارجية عند الضرورة وكذلك بتحرير ما تدعو اليه الضرورة من مكاتبات باللغة الفرنسية من نظارة الخارجية الى الضبطيات والمحافظات ، انظر محفظة ٧ داخلية وثيقة ٥٥ فى ٦ شوال ١٢٨٦/٨/١/١٨٧٠ .

(٩١) عبد السميع سالم الهراوى ، المرجع السابق ص ٣٩١ .

(٩٢) فاق عدد المديرين المصريين فى عام ١٨٧٠ عن الاعوام السابقة عشرة أمثال ، انظر جورج جندى ، جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٤٧ ص ١٠٧ .

عمه سعيد تنظيما للادارة الحكومية ، وأمر بترجمة التركية الى العربية(٩٣) ويسر بذلك أعمال الادارة المختلفة للمصريين وقد أدى عدم توافر بعض الكفاءات الوطنية من الملمين باللغة العربية الذين يمكن استبدالهم بالاتراك الى موافقة اسماعيل على استمرار اللغة التركية فى الدواوين التى كان يهيمن عليها العناصر التركية مثل ديوان الجهادية (٩٤) .

وفى ١١ مارس ١٨٦٨ م أمر اسماعيل بتعيين كاتب تركى فى جميع المديريات (٩٥) مما يعد دليلا على أن التركية لم يقض عليها قضاءا مبرما فى جميع الدواوين والمديريات ، كما خصصت لبعض المديريات التى يتواجد فيها الأوربيون كتابا للقيام بأعمال الكتابة الخاصة بهم (٩٦) . أما المحافظات التى يكثر بها الأجانب مثل محافظة قنال السويس فقد استخدم بها أحد المعاونين الملمين باللغات الأوربية (٩٧) وذلك تسهيلا للتعامل مع هؤلاء الأجانب .

وفى أول يونيو ١٨٦٥ م ، تم ابدال اسم ديوان المعاونة والذى كان يتولى نظر سائر المصالح والمواد الخاصة بالأمور الداخلية الى نظارة الداخلية ، وأصبح مقر هذا الديوان بدائرة السلاملك بالقلعة التى كان يقيم فيها ديوان الجهادية والذى نقل الى قصر النيل (٩٨) وبذلك أصبحت كافة الأمور الخاصة بادارة الأقاليم من اختصاص نظارة الداخلية .

وفيما يتعلق بالاشراف على الاقاليم والتفتيش فانه يلاحظ أنه لم يعد يتم بصفة مباشرة مثلما كان يحدث فى عهد محمد على حيث خصصت الدواوين للقيام بهذا العمل وقد أنشأ اسماعيل ديوان تفتيش عموم قبلى

---

(٩٣) أمين سامى : تقويم النيل مج ٢ ج ٣ ص ٤٥٢ .
(٩٤) عبد السميع سالم الهراوى : نفسه ص ٢٩٣ .
(٩٥) دفتر ٥٧٣ معية تركى وثيقة ١٢ فى ١٧ الحجة ١٢٨٤/١٠/٤/١٨٦٨ ص ٣٨ .
(٩٦) دفتر ١٩١٤ وثيقة ٥ فى ٣ ذى القعدة ١٢٨١/٣٠/٣/١٨٦٥ ص ٣٣ .
(٩٧) دفتر ٥٨٣ معية تركى وثيقة ٢ فى ١٣ جماد ثان ١٢٨٦/١٩/٩/١٨٦٩ ص ٦ .
(٩٨) محفظة ٤ داخلية أمر تركى رقم ١ فى ٧ محرم ١٢٨٢/١/٦/١٨٦٥ .

للاشراف على الاقاليم القبلية وتفتيش عموم بحرى للاقاليم البحرية وكان كل منهما يضم مفتشا ومعه نحو أربعة من المعاونين وخمسة من الكتاب الاتراك والعرب وأربعة قواصة واثنان من السعاه (٩٩) . وفى عام ١٨٦٦م أنشى ديوان تفتيش عمـــوم الاقاليم وجعل مقر التفتيشين الســـابقين كتوكيلين يرأس كل منهما وكيل للتفتيش وحتى ذلك الوقت كان هـــؤلاء المفتشون من الاتراك على حين تولى المصريون مناصب الوكلاء مثل محمد سلطان والمعاونون وكذلك تولى المصريون معظم باقى الوظائف (١٠٠) . وقد رأى مفتش عموم الاقاليم فى أوائل مارس ١٨٦٨ م ، جعل طنطا مقرا للديوان ، ولعله كان بالعاصمة ، وأن يعين وكيلا للديوان يكون مقره طنطا وأيضا يعين وكيلين للاقاليم البحـــرية والقبلية (١٠١) . ويرجع ذلك الى سهولة الاتصال عن طريق هذه المدينة بكافة الأقاليم حيث تتوسط الدلتا ولتوفر المواصلات منها الى سائر الأقاليم .

ولكن هذا الديوان لم يستمر طويلا ، ففى أكتوبر ١٨٧٠ م ، تم الغاؤه وحل محله مديران عموميان للوجهين من المصريين هما السيد أباظة باشـــا للوجه البحرى ، ومعه محمد الصيرفى بك وكيلا ، ومحمد سلطان للوجـــه القبلى ومعه كاشف بك — التركى — مدير أسيوط وكيلا له . ويتولى كل مدير منهما ديوان التفتيش بالاقاليم التابعة له ، وجعلت طنطا مقرا لمديرية عموم وجه بحرى ، وأسيوط بالنسبة للوجه القبلى (١٠٢) . ثم أعيد ديوان تفتيش عموم الاقاليم برئاسة حسن راسم باشا وعين سلطان باشا وكيلا لتفتيش الوجه القبلى — بصفة مؤقتة — حيث تم تعيين حسين باشا نجل الخديو اسماعيل مفتشا لعموم الاقاليم وعين كل من حسن راسم باشـــا

---

(٩٩) دفتر ١٩٠٧ وثيقة ٧٥ فى ٢٣ شـــعبان ١٨٦٣/٢/١/١٢٨٠ ص ١٢٣ ودفتر ١٩١١ وثيقة ١٤٢ فى ٧ ذى القعدة ١٨٦٥/٤/٣/١٢٨١ ص ١٥٩ .

(١٠٠) دفتر ١٩١٨ وثيقة ٥ فى ١٢ ربيع الاول ١٨٦٦/٧/٢٤/١٢٨٣ ودفتر ٢٤٠ ج ١ داخلية وثيقة ٤٥ فى ٢٥ جماد ثان ١٨٦٧/١٠/٢٥/١٢٨٤

(١٠١) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحـــرى والقليوبية وثيقة ٩ فى ١١ ذى القعدة ١٨٦٨/٣/٥/١٢٨٤ .

(١٠٢) محفظة ٥ داخلية أمر تركى ٣ فى ١٣ رجب ١٨٧٠/١٠/٨/١٢٨٧

وابراهيم أدهم باشا وكيلين لتفتيش بالاقاليم البحرية والقبلية (١٠٣) .

ولما كان الحكام بعد محمد على لا يشرفون مباشرة على الاقاليم أو يقومون بالتفتيش عليها أسوة بما كان يقـوم أو يقوم به كبار معاونيه من مهام فى الأقاليم حيث أسندوا هذه المهام الى موظفين يقومون عنهم بهـذا الدور والمرور على الأقاليم . ولما كان اسماعيل قد أنشأ دواوين للتفتيش على الأقاليم فقد تطلب ذلك وضع النظم التى يجب اتباعها عند اجراء ذلك ومن ثم فقد أصدر لائحة تفتيش عموم الاقاليم فى نهاية عام ١٨٧١ م ، وقد أوضحت هذه اللائحة كافة اختصاصاته فى اختبار ادارة أشغال كافـة الادارات والمستخدمين (بند ٢) والتحرى عن أعمال المديرين والمستخدمين (بند ٣) واحالة المخالفين لاقل من المدير أو الوكيل الى المجلس المحلى لمحاكمته وامكان تعيين خلافه . أما المدير والوكيل فيتم ابلاغ المعية السنية عنهم (بند ٤) ومتابعة أعمال جداول الأشغال العامة (العمليات) ، ومعرفة أسباب التأخير (بند ٦) وتفقد أحوال المسجونين ومتابعـة قضاياهم (بند ٧) ومتابعة أجهزة الادارة لانهاء مصالح الأهالى والمنافع العامـة (بند ٨) ومتابعة عملية تقسيم المياه طبقا للوائح والروابط المقررة فى هذا الشأن (بند ٩) وابلاغ المديرية عن شيوخ البلاد المتكاسلين فى الاعمـال السابقة وترغيب الأهالى لتعيين غيرهم (بند ١٣) ودوره بالنسبة للدعاوى المدنية والجنائية (بنود ١٤ ، ١٥ ، ١٦) والنواحى الصحية (بند ١٧) وتفتيش أعمال الصيارف (بندى ١٩ ، ٢٠) وأعمال المحاكم الشرعيـة والاوقاف (بندى ٢١ ، ٢٢) والاهتمام بازدياد النشاط التجارى (بند ٢٣) ومتابعة تنفيذ أحكام المجالس التجارية والمدنية وقرارات مجالس الزراعة (بند ٢٤) ومطالبة المديريات بتقديم كافة البيانات عن الاعمال بها وعن أقلام الادارة بها (بند ٢٥) وتفقد الاحوال الصحية بالسجون (بند ٢٦)

---

(١٠٣) حدد لحسن راسم باشا مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ كيس سنويا أى ما يوازى ١٠,٠٠٠ ج مصريا ، انظر دفتر ١٩٤٢ وثيقة ١ فى ١٥ رجب ١٢٨٨ ص ١٩ ودفتر ١٩٥٦ مجلس خصوص تركى وثيقة ١ فى ٢٠ رجب ١٢٨٨/١٠/٥/١٨٧١ ودفتر (بدون) معية وثيقة ٥ فى ٤ شعبان ١٢٨٨ ص ١ وقد حدد لحسين باشا نفس المرتب ، انظر دفتر ١٩٣٩ وثيقة فى ٧ رمضان ١٢٨٨/٢٠/١١/١٨٧١ ص ٥٤ .

وكافة أمور الادارة الاخرى التى يراها التفتيش (بند ٢٧) (١٠٤) .

يتضح مما سبق تعدد المهام التى كلف بها ديوان التفتيش وتنوعها مما لم يتيسر معه القيام بهذه المهام مجتمعة على أكمل وجه . ونظرا لأن ديوان تفتيش عموم الاقاليم الذى كان يشرف على الاقاليم البحرية والقبلية من طنطا لم يعد يؤدى دوره على الوجه الأكمل فى الاشراف على كافة الأقاليم القبلية والبحرية فقد رئى اقتصار اشراف هذا الديوان على الاقاليم البحرية فقط وانشاء تفتيش آخر للاقاليم القبلية (١٠٥) . ثم أعيد انشاء ديوان لتفتيش الدواوين والمديريات والمحافظات وسائر المصالح فى مايو عام ١٨٧٣ م (١٠٦) . ولم تمر عدة أشهر حتى ألغى ديوان تفتيش الاقاليم البحرية مع الابقاء على تفتيش الاقاليم القبلية (١٠٧) ، ولكنه أعيد ثانية فى أواخر سنة ١٨٧٤ م ، (١٠٨) وذلك لما سببه الغاؤه من الانشغال التام للدواوين الرئيسية بأمور هذه الاقاليم التى اضطرت الى احالة كافة ما يتعلق بشئون ادارتها على ديوان الداخلية الذى كانت الاقاليم تابعة له (١٠٩) .

ونظرا لاتساع الأقاليم القبلية وطول امتدادها وصعوبة الاتصال بها فقد تم تقسيم ديوان تفتيش الأقاليم القبلية الى تفتيشين فى يونيو عام ١٨٧٥ م ، أحدهما للاقاليم الوسطى يمتد من الجيزة شمالا الى المنيا والآخر للاقاليم القبلية من أسيوط حتى أقاصى الصعيد (١١٠) . وقد ألغى ديوان

---

(١٠٤) لائحة تفتيش عموم الاقاليم رقم ٤٠ فى ١٨ شوال ١٨٧١/١٢/٣٠/١٢٨٨ .

(١٠٥) دفتر ٨١ مجلس خصوصى وثيقة ١٧٤ فى غرة صفر ١٨٧٣/٣/٢٩/١٢٩٠ ص ١٠٢ .

(١٠٦) دفتر ١٩٤٣ أوامر وثيقة ٢٦٦ فى ١٦ ربيع الاول ١٨٧٣/٥/١٣/١٢٩٠ ص ١٥٢ .

(١٠٧) دفتر ٢٩٤ ج ١ داخلية وثيقة ٣٦ فى ٢٥ رمضان ١٢٩٠ ص ٦٥ ودفتر ٣٠٤ ج ١ داخلية وثيقة ٧٥ فى ٢٩ شوال ١٢/١٩/١٢٩٠/ ١٨٧٣ .

(١٠٨) دفتر ٣٢١ داخلية وثيقة ٤٨ فى ٢٦ شوال ١٨٧٤/١٢/٥/١٢٩١ ص ٩٤ .

(١٠٩) دفتر ٣٠٨ داخلية ج ١ وثيقة ١٧ فى ٢٥ رمضان ١٨٧٣/١١/١٥/١٢٩٠ .

(١١٠) محفظة ٥ أوامر تركى وثيقة ١٧ فى ١٩ جمادى الاولى ١٨٧٥/٦/٢٣/١٢٩٢ .

تفتيش الأقاليم الوسطى فى نوفمبر ١٨٧٥ م ، بعد نحو خمسة أشهر فقط ، وأطلق على التفتيش الآخر تفتيش عموم الأقاليم القبلية (١١١) .

ونظرا لسياسة التوفير فى الوظائف التى كانت تلجأ اليها الحكومة كثيرا للحد من اتساع الجهاز الوظيفى لادارة الاقاليم فقد تم الغاء ديوان تفتيش الاقاليم البحرية فى سبتمبر ١٨٧٥ على أن يتحمل المديرون كافة المسئولية لادارة أقاليمهم (١١٢) . وقد أدى ذلك الى عدم انتهاج المديرين نسقا واحدا للادارة بالاقاليم البحرية مما اضطر معه الى اعادة تفتيش بحرى فى أكتوبر ١٨٧٦ بعد أن تم تقليل عدد المستخدمين به من الكتاب والمعاونين والخدمة لخفض مخصصات الديوان وشمل تخفيض المرتبات ايضا كل من المفتش والوكيل حيث أصبح اجمالى مرتبات جميع المستخدمين أكثر من ٥٣ كيسة شهريا بعد أن كانت تزيد على ٨٠ كيسة (١١٣) .

وفى نهاية عهد اسماعيل تم الغاء تفتيش أقاليم قبلى (١١٤) ، وتبعه الغاء تفتيش أقاليم بحرى وانشاء تفتيش عموم الاقاليم البحرية والقبلية فى ابريل ١٨٧٩ م ، وتولى رئاسته عمر لطفى باشا ، وقد أدرجت الحسابات الخاصة بالتفتيش بمديرية الجيزة نظرا لقربها من باقى المديريات (١١٥) .

وهذه السياسة غير المستقرة بين الابقاء والالغاء انعكست ايضا على ادارة أحد الاقاليم وهى المطرية ولكن لأسباب أخرى تختلف عن سابقتها حيث أن مصلحة المطرية التى كانت تدار بالالتزام فى عام ١٨٦٥م وبعد الغاء الالتزام نتيجة لشكوى المشايخ والأهالى من الملتزم فقد عين مأمور لادارتها ثم أحيلت ادارتها الى محافظة دمياط فى أكتوبر ١٨٧٣ م حيث

---

(١١١) دفتر ٣٤١ داخلية ج ١ وثيقة ١ فى ٢٤ شوال ١٨٧٥/١١/٢٢/١٢٩٢ ص ٧٠ .

(١١٢) دفتر ١٣٢٣ داخلية قيد الاوامر ، أمر رقم ١٢٧ فى ١٠ شعبان ١٨٧٣/١٠/٢/١٢٩٠ ص ١ .

(١١٣) المصدر السابق أمر رقم ١٦٩ فى ٢٤ رمضان ١٨٧٦/١٠/١٢/١٢٩٣ ص ٣٤ .

(١١٤) دفتر ٤٠٤ داخلية ج ١ وثيقة ٨ فى ١٦ محرم ١٢٩٦/يناير ١٨٧٩ .

(١١٥) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١ فى ١٦ ربيع ثان ١٢٩٦ ص ٦٩ ودفتر ٤٣٧ داخلية وثيقة ٨ فى ٨ جماد ثان ١٨٧٩/٥/١٩/١٢٩٦ ص ١٢٤ .

عهد الى وكيل المحافظة بالنفرغ لادارتها ثم فصلت من المحافظة فى العام التالى ، وفى عام ١٨٧٦ أعيدت الى المحافظة ثم أعيد فصلها فى العام التالى (١١٦) . وقد أدت هذه السياسة الى عدم استقرار وظائف الادارة بالاقاليم وأيضا مرتبات رجال الادارة وكذلك كانت مرتبات رجال الجيش فى عهده (١١٧) .

ومما لا شك فيه أن وراء عدم استقرار الاشراف والتفتيش على الاقاليم ووظائف الادارة أسباب متعددة ترجع أساسا الى محاولة اسماعيل السيطرة على الأقاليم التى تبعد عن مقر حكمه ، ومحاولة الاشراف عن طريق هذه الدواوين على أعمال المديرين خاصة أن الكثيرين منهم قد أصبحوا من المصريين الذين يجب مراقبة أعمالهم حتى لا تكون هذه الاقاليم فى متناول أيديهم . كما كان لاشتداد الازمة المالية التى حدثت فى عهده أثر فى سياسة الغاء دواوين التفتيش فى كثير من الأحيان . وكان لاتساع الاقاليم القبلية وطولمسا فاتها ومحاولته السيطرة عليها وسرعة الاتصال بها السبب فى تقسيم ديوان تفتيشها الى تفتيشين . وقد عهد اسماعيل الذى لم يتول بنفسه الاشراف على الاقاليم الى مفتشى الاقاليم الاشراف التام على جميع أعمال المديريات المتعلقة بشئون الاراضى والزراعة والرى ومتابعة أعمال المشروعات العامة الانشائية والعمرانية المتعلقة بالرى والزراعة والمنافع العامة بالاضافة الى استتباب الامن وحفظ النظام والاشراف على النواحى الصحية والقضائية وتحصيل الأموال المقررة على الاقاليم وغيرها من الأعمال مما لم يتمكنوا معه من الوفاء بأدائها .

ترقى المصريين فى ادارة الاقاليم والوظائف الكبرى :

فى عهد اسماعيل تولى الكثير من المصريين وظائف المديرين بالمديريات حيث عين محمد سلطان مدير أسيوط الأسبق مديرا للغربية

---

(١١٦) دفتر ١٩٣ داخلية جـ ١ وثيقة ٤٨ فى ٢٥ رجب ١٢٨٢/١٢/١٣/١٨٦٥ ودفتر ١٩٤٢ معية أمر رقم ١٤٢ فى ٢٣ شوال ١٢٨٨/١/٤/١٨٧٢ ص ٥٢ ودفتر ٢٩٠ داخلية وثيقة ٤٥ فى ١٠ شعبان ١٢٩٠/٢/١٠/١٨٧٣ ومحفظة ٧ داخلية أمر ١١ فى ٤ رجب ١٢٩١/١٦/٨/١٨٧٤ ودفتر ٩ أوامر وثيقة ٥٣٥ فى ٥ ذى القعدة ١٢٩٣/٢١/١١/١٨٧٦ ودفتر ١٩ أوامر وثيقة ٨١ فى ١٣ شوال ١٢٩٤/٢٠/١٠/١٨٧٧ ص ٧٤ .

(117) Mc Coan, op. cit. p. 381.

وأبو العز الأتربى بك وكيل مدير الغربية مديرا للمنوفية (١١٨) . ولكن ذلك لا يعنى أن الاتراك لم يعودا يحكمون الاقاليم فى عصر اسماعيل فقد استمروا يحكمون بعض المديريات وخاصة العسكريون منهم . وكان اسماعيل يعمل على جلب أبناء العمد والوجهاء الى دواوين المديريات ليتدربوا على تعلم الأحكام وشئون الحكم والادارة تمهيدا لتوظيفهم فيما بعد فى الوظائف الادارية (١١٩) .

وقد ارتقى الكثير من المصريين الذين كانوا يتولون الوظائف الصغرى بالقرى والأقسام مناصب كبرى فى ادارة الاقاليم وهم من الأعيان أصحاب الملكيات الزراعية أو عمد البلاد أو كبار التجار الذين أتاحت لهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وخبراتهم بأمور الاقاليم الوصول الى هذه المناصب حيث ارتقى هؤلاء الأعيان من أبناء الأسر العريقة وظائف وكلاء المديرين بمديرياتهم ومنهم : هلال بك بمديرية الغربية ومحمد الصيرفى بك بمديرية المنوفية ، ومنهم ابراهيم أفندى الشريعى أحد وجهاء مديرية المنيا وبنى مزار الذى عين وكيلا لمديرية الجيزة (١٢٠) . ثم عين هؤلاء وغيرهم مثل محمد سعيد بك وسليمان اباظة بك مديرين للمديريات (١٢١) ولكنهم لم يعينوا محافظين .

واستمر اسماعيل على سياسته فى تعيين أعيان ووجهاء المصريين فى مناصب المديرين بدلا من الأتراك حتى أوائل السبعينات (١٢٢) تمشيا مع

---

(١١٨) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى وثيقة فى ٢٠ صفر ١٢٨١/٢٤/٧/١٨٦٤ .

(١١٩) د. صالح رمضان : المرجع السابق ص ٢٦٧ .

(١٢٠) الجوائب عدد ٣٦٦ فى ١٧/١١/١٨٦٨ .

(١٢١) دفتر ١٩٣٥ وثيقة ٧٢ فى ١١ شوال ١٢٨٧/٢/١/١٨٧١ ص ٨٤ .

(١٢٢) فى أوائل عام ١٨٧٠ صدر أمر بتعيين احمد على بك عمدة السلمية مديرا لاسنا ومحمد أفندى طه ناظر قسم اسنا وكيلا للمديرية واسماعيل أفندى حته ناظرا لقلم الدعاوى بها وسليمان بك عبد العال عضو مجلس زراعة اسيوط مديرا لقنا وحسين أفندى الدربى وكيلا للمديرية وتكلة أفندى سيداروس عمدة بهجورة ناظرا لقلم الدعاوى بها وعمر بن يحى عضو مجلس زراعة قنا مديرا لجرجا وأحمد أفندى حمادى ناظر قسم المنشاة وكيلا لها وعبد الرحمن أفندى حمد الله عمدة الهلة ناظرا لقلم
=

سياسته العدائية ، والتى بدأت فى الستينات ، للباب العالى وطموحه فى الاستقلال بالبلاد حيث كان معظم مديرى الوجهين من المصريين الى جانب الوظائف الأخرى بالادارات المختلفة بالأقاليم وبذلك حل كثير من المصريين الذين سمحت لهم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية باحتلال مواقع كثيرة فى ادارة الاقاليم كانت من نصيب الاتراك والشراكسة وبقايا المماليك وحتى عام ١٨٧٧ حيث بدأت اعدادهم فى الانحســـار . ولا يرجع ذلك الى سوء معاملتهم للمصريين كما يذكر البعض (١٢٣) وذلك لأن المصريين كانوا يفضلون الادارة المصرية على غيرها (١٢٤) .

ويعتقد أن السبب وراء ذلك هو اكتشاف استغلال اسماعيل صديق لكبار الأعيان والعمد وكبار الملاك فى التعيين فى وظائف ادارة الاقاليم سواء كمديرين أو وكلاء للمديريات أو مأمورين او نظار للاقسام مقابل الحصول على رشوة منهم برغم جهل بعضهم وتوسط سليمان أباظه بينه وبين بعض الأشخاص (١٢٥) ولعل ذلك استتبع رفت من ثبت وصولهم الى هـــذه المناصب باتباع هذا الأسلوب . كما يرجع أيضا الى تحسن عــــلاقات اسماعيل والباب العالى (١٢٦) .

= الدعاوى بها وابراهيم الشريعى وكيلا لمديرية أسيوط وعثمان أفندى هلال سرتجار أسيوط ناظرا لقلم الدعاوى بها وغيرهم كثير .. انظر محفظــــة ٧ داخلية أمر رقم ٤٥ فى ٢٢ رمضان ١٢٨٦/١٢/٢٥/١٨٦٩ .

(١٢٣) د. الكسندر شولش : مصر للمصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ — ١٨٨٢ ، تعريب د. رؤف عباس حامد ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ ص ٣٨ .

(١٢٤) جورج جندى ، جاك تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق ص ٩٩ .

(١٢٥) كان اسماعيل صديق مفتش عموم الاقاليم يتحــــكم فى تعيين المديرين من المصريين ، فقد فرض اتاوة على من يريد الحصول على وظيفة مدير وهى من ٢٠٠٠ جنيه الى ٣٠٠٠ جنيه ، ومن ١٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠ جنيه لمنصب وكيل المديرية ، ومن ٥٠٠ ج الى ٧٥٠ ج لوظيفة ناظر القسم لأن كل هؤلاء كانوا يعملون على الحصول على أضعاف ما دفعوا بعد أن يتسلموا وظائفهم وكان بين هؤلاء المديرين من يجهل القراءة والكتابة تماما ، انظر أبو نظارة زرقاء العدد ٩ فى ١٦ مارس ١٨٧٩ ، د. صالح رمضان ، المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(١٢٦) د. الكسندر شولش ، المرجع السابق ص ٣٨ .

واذا كان الاقلال من تعيين المصريين فى وظائف مديرى المديريات فى آخر عهد اسماعيل قد أدى بالبعض الى القول أنه لم ير بين المديرين فى عام ١٨٧٩ م مصريا واحدا فيما عدا محمد سلطان باشا مفتش عموم الاقاليم القبلية (١٢٧) ، فان هذا القول عار عن الحقيقة ذلك أنه كان يوجد أكثر من مصرى يشغلون وظائف المديرين ومنهم ادريس بك مدير الدقهلية والياس حسين بك مدير الجيزة وأطفيح وأحمد الشريف بك مدير القليوبية (١٢٨) ، وكان عمدة قرية ابيار بمديرية الغربية (١٢٩) .

اضافة مهام أخرى الى المديرين والمحافظين :

كان اسماعيل قد أصدر أوامره الى المديرين فى أعقاب توليه الحكم بالاهتمام بشئون الزراعة والرى وانهاء أعمال الترع والجسور ، وحثهم على المرور على البلاد التابعة لهم (١٣٠) حيث خصصت ذهبيات للمديرين لتسهيل عملية مرورهم (١٣١) . وكان يكلف المديرين والمفتشين بالتعهد بالعمل على عدم ايجاد أراضى شراقى بالمديريات والالمام التام بأحوال الأراضى وبيان أنواع الأطيان بكل مديرية (١٣٢) وزراعة الصفصاف على ضفاف الترع فى جميع القرى (١٣٣) .

ولم يكن يكتف بتقارير المديرين عن أعمالهم أو ابلاغه تلغرافيا بأهم الحوادث التى تقع بالمديريات والمحافظات (١٣٤) بل كان يرسل بعيون له

---

(127) Bear, G. Social change in Egypt, p. 149.

ود. طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية ص ٨ .

(١٢٨) الوطن عدد ٧٧ فى ١٨٧٩/٥/٣ ، ودفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٣ فى ٢٢ جماد ثان ١٢٩٦ — ١٨٦٩/٩/٢٨ وغيرها من وثائق المعية والداخلية .

(١٢٩) الرافعى : عصر اسماعيل جـ ٢ ص ٨٣ .

(١٣٠) أمين سامى : المرجع السابق ص ٤٤٣ .

(١٣١) دفتر ٥٣٩ معية تركى وثيقة ٥ فى ٢٣ شعبان ١٢٨٠/١/٢/ ١٨٦٣ ص ٩ .

(١٣٢) محفظة ٣ داخلية (قديم) وثائق ٥ ، ٢ فى ١٥ ، ١٨ ربيع ثان ١٢٨١/١٦ ، ١٨٦٤/٩/١٩ .

(١٣٣) محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٤ فى ١٨ رجب ١٢٨١/١٧/١٢/١٨٦٤ .

(١٣٤) محافظة رشيد محفظة ٤ وثيقة ١١ فى ١٢ ذى القعدة ١٢٨٥/٢٣/٢/١٨٦٩ .

لمعرفة حقيقة ما يحدث بالاقاليم لمنع الظلم الواقع بها وتحديد مسئولية أجهزة الادارة . وكان يأمر بعزل الحاكم الذى يثبت سكوته على ظلم يلحق بالأهالى من أحد المرؤسين له (١٣٥) كما سهل له مراقبة أعمال المديرين والمأمورين والكتاب الالمام بمدى سوء أحوال الاهالى ومدى خضوعهم لسلطة هؤلاء الحكام ، والاطلاع على الجرائم التى كانوا يرتكبونها فى حقهم ومنها الرشوة التى أجبروا عليها مما جعلها من الظواهر التى بذل اسماعيل وأسلافه فى محاربتها جهدا عظيما ، وقد أمر بعزل مدير جرجا وكثيرا من مرؤسيه والكاتب الذى ارتكب هذه الجرائم وأدى ذلك الى تضرر جميع الاهالى منه . كما أمر بعزل مدير الشرقية ووكيلها لعدم تنفيذهم أوامره باعطاء المياه لترعة الاسماعيلية (١٣٦) .

وتنظيما للعمل فى دواوين الاقاليم فقد ألزم جميع المديرين والمأمورين وكافة المستخدمين بالتواجد فى مقار أعمالهم وعدم مفارقتها لأية أعذار واهية وتحديد كيفية التصريح لهم بمغادرتها (١٣٧) .

وكلف المديرون فى عهد اسماعيل بمهام عديدة ومنها متابعة فرز الانفار للخدمة بالجيش ، وكان لاتساع مساحة بعض المديريات وبعد مسافاتها مثل مديرية البحيرة واختلاف طبيعتها عن بعض المديريات أثر فى صعوبة أداء هذه المهام نتيجة لتعدد جهات الفرز . وكان على المديريات سرعة تجهيز الاعداد المطلوبة . ففى أوائل يناير ١٨٧٥ م كان المطلوب من المديريات البحرية ١١٣٦١ شخصا ومن القبلية ١١٣٨٧ شخصا . وكلف مفتشو الاقاليم بمتابعة أعمال سرعة الفرز واعداد الانفار وغالبا ما كان يتم زيادة عدد المفروزين تحسبا لاعادة بعضهم بسبب كبر السن أو صغر

---

(١٣٥) دفتر ٥٣٧ معية تركى وثيقة ١٩ فى ٤ صفر ١٨٦٤/٧/٨/١٢٨١ ص ٤٦

(١٣٦) دفتر ٥٥٨ معية تركى وثيقة ٢٧ فى ٣ ربيع ثان ١٨٦٥/٨/٢٤/١٢٨٢ ، محفظة ٢ تفتيش عموم اقاليم بحرى وثيقة ١٤ فى ٨ صفر ١٨٦٨/٥/٣٠/١٢٨٥ .

(١٣٧) محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى ٢٩ ربيع ثان ١٨٦٤/٩/٣٠/١٢٨١ .

السن أو لفرار بعضهم من محافظيهم قبل تسليمهم (١٣٨) ومن ثم كان يكلف المديرون بالبحث عنهم وعن الهاربين من الخدمة ونظرا لما كانت تلجأ اليه أجهزة الادارة من تجنيد آخرين بدلا منهم كنوع من التعويض فقد منع ذلك منعا باتا . وقد هدد المديرون بالرفت عند تأخيرهم لطلبات الجهادية (١٣٩) .

وفى أوائل عهد اسماعيل وقبل الغاء السخرة فى أعمال حفر قناة السويس فقد كان على المديرين ارسال الانفار المخصصة على مديرياتهم لاعمال الحفر ، وقد بلغ عدد الاشخاص الذين تم ارسالهم من المديريات القبلية والبحرية حتى الغاء ذلك طبقا لتحكيم نابليون الثالث فى ٦ يوليو ١٨٦٤ م ، على هذا النحو اجمالا (١٤٠) .

المديرية	المدة		العدد
	من	الى	
المنيا وبنى مزار	٢١ رجب ١٢٨٠	غاية القعدة ١٢٨٠	٢٤٨١
اسنا	شوال ١٢٧٩	ذو الحجة ١٢٧٩	١٤٠٦
الفيوم وبنى سويف	١٧ رجب ١٢٨٠	غاية القعدة ١٢٨٠	٣٨٧٦
المنوفية	رجب ١٢٧٩	غاية القعدة ١٢٨٠	١١٣٤٣
الدقهلية	ذو القعدة ١٢٧٩	غاية القعدة ١٢٨٠	٢٨٣١

(١٣٨) قامت الجهادية بارسال ٩ من كبار العسكريين كمأمورين لفرز مديريات الوجه القبلى . انظر محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ١ فى ٢٩ ربيع ثان ١٨٦٣/١٠/١٢/١٢٨١ ، دفاتر عابدين تركى دفتر ٢٩ وارد تلغرافات وثائق ٤٠ ، ٤٦ ، ٨٢ ، ١١٤ ، ١٣٤ ، ١٧٨ فى غاية ذو القعدة ٤ ، ٥ ، ٧ الحجة ١٢٩١/٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨٧٥/١/١٥ .

(١٣٩) دفتر ١٢٥٩ داخلية ، تلغراف رقم ٢ فى ٧ صفر ١٨٦٥/٦/٣٠/١٢٨٢ ودفتر ١٨ عابدين تلغراف رقم ٤١٥ فى ١٠ جماد ثان ١٨٧٤/٧/٢٣/١٢٩١ .

(١٤٠) محفظة ١ داخلية (قديم) وثائق ١٧ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٦ فى غرة ٤ ، ٧ محرم ١٢٨١/٥ ، ٨ ، ١٨٦٤/٦/١١ ، ١٧ ، ١٨٥ فى ٤ صفر ١٨٦٤/٧/٨/١٢٨١ ، ودفتر ٥٤٠ معية تركى وثيقة ٥٢ فى غاية محرم ١٨٦٤/٧/٤/١٢٨١ .

ونظرا لما شهده عصر اسماعيل من أعمـــال انشائية وعمرانية فى مجالات شتى فقد ألقى ذلك بمزيد من الاعباء على مديرى الاقاليم حيث كان عليهم اعداد الانفار اللازمة لتسخيرهم بالعمل فى هذه المشروعات ، وكان على المديرين أو وكلائهم أو نظار أقلام القضايا بالمديريات مرافقة أنفار مديرياتهم لمتابعة اعمالهم ومنع هروبهم ومتابعة ارسال أنفار آخرين لتغيير الانفار السابقين أو البحث عن الهاربين من أماكن العمل واحلال آخرين محلهم (١٤١) . وذلك على الرغم من صدور أمر اسماعيل فور توليته بمنع تسخير الاهالى فى الاشغال العامة أو الخاصة (١٤٢) . وقد تم فى عهده كثيرا من الاعمال لزيادة المياه الصيفية وتحسين أعمال الرى فى العديد من المديريات لرى الاراضى بسهولة وتحسينها واستصلاح الاطيـــان غـــير المستصلحة (١٤٣) .

ولما كان انشاء السكك الحديدية ذا فائدة عظيمة بالنسبة لعمران البلاد والنهوض بها وتيسير سبل الاتصال بين البلاد فان اسماعيل كان يأمر المديرين وحكام الأقاليم بالاهتمام بأشغال السكك الحديدية التى تتم داخل أقاليمهم . وقد أصدر أوامره الى مفتش الاقاليم البحرية بمعاقبة المهملين منهم بالنفى خارج البلاد . وبالانعام على مدير الفيوم وبنى سويف — على نصرت بك — بمائتى فدان أبعادية مكافأة له على جهده فى تشهيل أعمال السكك الحديدية على حدود مديريته . كمـــا أمر برفت حسين بك مدير المنيا وبنى مزار لاهماله فى هذا الشأن (١٤٤) .

وكان على المديرين والحكام اعداد الانفار اللازمة لاشغال السكك الحديدية ومن ذلك أنه خصص لأشغال المنطقة بين القصاصين والسويس

---

(١٤١) عابدين تركى دفتر ١٩ وثائق ١٣٩ ، ١٥٢ فى ٤ ، ٥ رجب ١٢٩١ ودفتر ٢٥ وثيقة ٤٨٦ فى ٦ رجب ١٢٩١/١٨/٨/١٨٧٤ .

(١٤٢) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى والقليوبية وثيقة ٣ فى ٤ شعبان ١٨٧٩ وفى اليوم التالى صدر الامر باعادة جزاء الضرب الذى ألغاه ســـلفه طبقا لأحكام القانون الهمايونى ، انظر نفسه وثيقة ٦ فى ٥ شـــــــعبان ١٢٧٩/٢٥/١/١٨٦٣ .

(١٤٣) أمين سامى : تقويم النيل مج ٣ جـ ٣ ص ١٢٤٤ .

(١٤٤) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى وثيقة ١٣ فى غاية رجب ١٢٨٢ ووثيقة ١٦ فى ٧ الحجة ١٢٨٣/١٣/٤/١٨٦٧ .

عشرة آلاف شخص (١٤٥) . والعمل على منع السرقات التى تحدث لمهمات السكة الحديد وخاصة فى المديريات القبلية (١٤٦) حيث كثرت شكاوى مدير السكة الحديد بفقد مهماتها فى جهات مديريات المنيا وأسيوط ، وقد قامت المديريات القبلية والبحرية بترتيب خفر للمزلقانات وخطوط السكك الحديدية (١٤٧) .

ولما كان نهر النيل يحمل المياه لرى الاراضى وبعث الحياة فى الوادى كما أن العمران كان مرتبطا دائما بدرجة قياس النيل الذى يمثل انخفاضه خطرا يهدد الأراضى بالجفاف (١٤٨) ويمثل ارتفاعه خطرا يؤدى الى اغراق الأراضى والبلاد ومن ثم تكون المجاعة والهلاك . لذا فقد اهتمت الحكومة المركزية والجهاز الادارى بالاقاليم بملاحظة النيل لوقاية البلاد من اخطاره خاصة فيضانه ، ومن ثم كان التأكيد المستمر على مفتشى الاقاليم والمديرين وجميع أجهزة الادارة بالمديريات بالمرور المستمر على الجسور وتقويتها أو اقامتها والاعتماد على الذات فى اعداد الانفار والادوات وترتيب الخفر بالنقط ، والدركات (١٤٩) وكان يتم ارسال الاحجار الى الاماكن التى يهددها فيضان النيل بالغرق (١٥٠) .

وكان تهديد النيل لاقاليم الوجه القبلى يعنى اسراع أقاليم الوجه البحرى بالاستعداد لمواجهة الاخطار باعداد كافة الادوات واللوازم لحفظ

---

(١٤٥) نفسه ، وثيقة ١١ فى ٩ الحجة ١٢٨٤/٢/٤/١٨٦٨ .

(١٤٦) دفتر ٢٥٣ داخلية وثيقة ٣٢ فى ٥ الحجة ١٢٨٧/٢٤/٢/١٨٧١ ص ٨٧ .

(١٤٧) دفتر ٣٧٩داخلية وثيقة ٩٢ فى ٢٩ رجب ١٢٩٥/٢٩/٧/١٨٧٨ ص ١٢٧ .

(١٤٨) دفتر ٣٨٥ داخلية جـ ١ وثيقة ٢٦ فى ٢٠ ربيع ثان ١٢٩٥/٢٣/٤/١٨٧٨ ص ٤٤ .

(١٤٩) مفردها درك ويمثل مساحة معينة يتم تحديد بدايتها ونهايتها ويتولى الخفر حراستها والسهر عليها والابلاغ عن أى أخطار تهددها .

(١٥٠) دفتر ١٥١ داخلية جـ ١ وثيقة ٢٧ فى ٢١ محرم ١٢٨٢/١٥/٦/١٨٦٥ ص ٣٦ ودفتر ١٦٨ جـ ١ داخلية وثيقة ٥٥ فى ٢٥ صفر ١٢٨٢/١٨/٧/١٨٦٥ ص ٥٤ ، ومحفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى وثيقة فى ٥ ربيع الاول ١٢٨٢/٢٨/٧/١٨٦٥ ، ودفتر ٦٤٩ مديرية البحيرة صادر المرور وثيقة ٢٠ فى ٩ جمادى الاولى ١٢٨٣/١٨/٩/١٨٦٦ .

البلاد (١٥١) . وقد خصص مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج عام ١٨٧٧ م ، من أطيان المديريات منها مبلغ ٥٤٤٣٣من أطيان الوجه البحرى والباقى من الوجه القبلى لتجهيز كافة المهمات والادوات واللوازم الخاصة بمصروفات حفظ البلاد من الفيضان (١٥٢) على الرغم من عدم فيضانه فى ذلك العام .

وفى نهاية عام ١٨٧٨ شهدت البلاد فيضانا هدد بلادا كثيرة من بلاد الوجهين القبلى والبحرى وقد جند عدد كبير من الضباط لمساعدة المديرين فى الحفاظ على الترع والجسور ، وقامت الدواوين الرئيسية بدورها فى هذا الشأن لاعداد الجنود والاخشاب والاحجار والدبش وكافة التجهيزات اللازمة لمواجهته . وقد اعتمد ما يزيد على ٢٥٦٦٣٧ جنيها لهذا الغرض ولكنها لم تكن كافية حيث طالب ناظر الاشغال بعلاوة مبالغ أخرى أيضا (١٥٣) .

وكان على المديرين والمأمورين وسائر الحكام الانتقال فورا الى أماكن الخطر والاهتمام بوقاية خطوط السكك الحديدية من أخطار الفيضان واصطحاب الانفار المخصصة لاعمال الوقاية وملاحظتهم ومتابعة وصول المهمات اللازمة لتقوية الجسور وارسال الانفار الى طره لشق الاحجار منها لارسالها الى الاقاليم . وقد عين محمد باشا المرعشلى لصيانة الوجه البحرى ومعه عدد من المأمورين و ٣٠٠٠ نفر يرافقهم المأمورون والعمد والمشايخ لتقوية الجسور التى تعرضت لخطر الفيضان ، كما كلف على باشا مبارك بسد بعض المقاطع الهامة . وقد شارك جميع مستخدمى

---

(١٥١) دفتر ٢٠ عابدين تركى تلغراف رقم ٣٠٧ ، ٣٦٦ فى ٢٢ ، ٢٥ شعبان ١٢٩١/٢ ، ٥/١٠/١٨٧٤ ودفتر ٣٣٣ جـ ٤ داخلية وثيقة ٦٤٣ فى ١٧ رجب ١٢٩٣/٧/٨/١٨٧٦ ص ١٠٣ .

(١٥٢) دفتر ٣٦٨ جـ ٣ داخلية وثيقة ٢٨٩ فى ٩ شعبان ١٢٩٤/١٨/٨/١٨٧٧ ص ١١ .

(١٥٣) دفتر ٣٨٨ جـ ٢ داخلية وثائق ٥٠ ، ١٣٩ ، ٢٠٥ فى ١٧ رمضان ١٢٩٥ ص ص ١٠٩ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ودفتر ٣٧٧ جـ ٣ داخلية وثائق ٤ ، ٨٦ ، ٣٩٨ فى ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ رمضان ١٢٩٥/١٨ ، ٢٣ ، ١٨٧٨/٩/٢٤ . ص ص ٨٠ ، ٨١ .

المديريات فى هذا العمل الهام حتى غير الاداريين منهم مثل مأمورى المالية ورؤساء المجالس المحلية (١٥٤) .

وأولى اسماعيل منذ توليته ، حفظ الامن والنظام بالاقاليم شطرا كبيرا من اهتمامه حيث أمد المديرين بالقوات اللازمة لهذا الغرض وأرسل القادة العسكريين على رأس قوات كافية لمساعدة المديرين وحفظ حدود المديريات ضد أى عدوان ، كما أرسل العساكر الباشبوزق (١٥٥) (جند غير نظاميين) الى الاقاليم القبلية والبحرية بالاضافة الى الخيالة أيضا . ولما كانت الموالد الدينية التى تقام فى الاقاليم تحظى باهتمام الكثير من المصريين مما كان يستدعى ضرورة حفظ الامن والنظام بهذه الاقاليم مثلما كان يحدث فى طنطا فى مولد السيد البدوى حيث يتجمع الكثير من الاهالى من أنحاء البلاد احتفالا بهذه المناسبة الدينية وكان يتم ارسال القوات الكافية للقيام بمهمة حفظ واستتباب الامن (١٥٦) .

وقد أدى عقد معاهدة بين انجلترا ومصر لالغاء الرقيق الى تكليف المديرين والمحافظين بالقيام بواجبهم فى هذا الخصوص . وقد أنشئت

---

(١٥٤) دفتر ١٤٤١ داخلية صادر التلغرافات عربى وتركى ، ومعظم وثائق هذا الدفتر خاصة بأخبار وحوادث الفيضان والمتابعة اليومية لما يحدث فى جميع أنحاء الاقاليم البحرية والقبلية ومتابعة الخديو لكل ما يتم فى البلاد التى يصيبها الفيضان وخاصة بمديريات البحيرة والغربية والشرقية والجيزة . أنظر من الوثيقة ٩٣ فى ٢٩ رمضان ١٢٩٥ ص ١٩ وحتى الوثيقة ٤٥٤ فى ٥ ديسمبر ١٨٧٨ ص ٦٩ ، الوطن عدد ٥ فى ١٨٧٨/١٠/٢٩ ، مصر العدد ١٨ فى ١٨٧٨/١٠/٣٠ .

(١٥٥) لم يؤد هؤلاء الجنود واجبهم على الوجه الاكمل فى حفظ الامن حتى أن بعض المديريات طالبت بابقاء العساكر المشاه والخيالة بدلا من الباشبوزق لانهم لا يتبعون القوانين النظامية ولكثرة اجراءاتهم وما تسببه من مشاكل وتهاونهم فى أعمالهم وعدم انتظامهم فى أعمال الحراسة ، انظر دفتر ٤٣٧ داخلية وثيقة ٥٩ فى ٢٨ ربيع ثان ١٨٧٩/٤/٢٠/١٢٩٦ .

(١٥٦) دفتر ٥٢٥ معية تركى وثيقة ٣١ فى ٢٠ شعبان ، ٢١٠ فى ٢٠ الحجة ١٨٦٣/٩/٧/١٢٧٩ ودفتر ١٨٣ داخلية وثيقة ٥٠ فى ٧ شعبان ١٨٦٥/١٢/٢٥/١٢٨٢ ، ودفتر ٢٤٠ داخلية وثيقة ١٠٦ فى ٢٤ شعبان ١٨٦٧/١٢/٢٠/١٢٨٤ ، ودفتر ٢٩٧ داخلية وثيقة ٥١١ فى ٥ جماد ثان ١٨٧٤/٧/١٨/١٢٩١ .

أقلام خاصة لتولى هذا العمل بالمديريات والمحافظات (١٥٧) كما كلفوا أيضا بمنع أعمال تهريب الدخان والبارود والاسلحة واتباع تعليمات الدايرة البلدية بالتأكيد على مأمورى مراكز الدخوليات بمنع ذلك (١٥٨) وبذلك يتضح تعدد المهام والاعباء التى كلف بها المديريون والمحافظون فى عهد اسماعيل.

ونظرا لما كان يهدف اليه اسماعيل من السيطرة على كافة ما يتعلق بادارة الاقاليم والدواوين فقد أمر بمنع نقل أى موظف صغيرا كان أو كبيرا أو اضافة أى زيادة الى مرتبات الموظفين دون اذن منه ، وحرم على الرؤساء اسناد أية أعمال غير مصلحية الى مرءوسيهم . وكان على المديرين عند طلب اجراء أى تعديل فى وظائف المديرية التقدم بذلك الى التفتيش التابعة له المديرية (بحرى — قبلى) لكى يقوم بدوره بالتحرير الى المالية لدراسة ذلك (١٥٩) . ويبدو أن بعض المديرين قد شكون من عدم لياقة أو كفاءة بعض الموظفين من نظار الاقسام والكتاب والمعاونين الذين كان يتم تعيينهم بمعرفة المالية طبقا لهذا الامر ومن ثم فقد استثنى الكتاب وبعض صغار الموظفين من اهذا الامر حيث رخص للمديرين فى عام ١٨٦٥ باجراء تغييرهم أو ابدالهم وترشيحهم للتعيين بهذه الوظائف باعتبارهم على الملم بهم وبأحوالهم ومدى قدرتهم وكفاءتهم مع تحملهم لمسئولية ذلك (١٦٠) وقد ألغى حقهم فى التعيين لهذه الوظائف فى سنة ١٨٧١ (١٦١) . وبعد أن كان يتم اجراء تنقلات واسعة بين الموظفين فى

---

(١٥٧) دفتر ١٣٢٤ داخلية قيد الاوامر الكريمة الصادرة أمر رقم ١٠٤ فى ١٤ شعبان ١٢٩٤/٢٣/٨/١٨٧٧ ص ٢١ .

(١٥٨) دفتر ٣٨٣ داخلية جـ ١ وثيقة ١٠٣ ، ١١٥ فى ٣ ، ١٢ جمادى الاولى ١٢٩٥/٥ ، ١٤/٥/١٨٧٨ ص ص ١١٢ ، ١٢٥ .

(١٥٩) دفتر ٥٥٧ معية تركى وثيقة ٧ فى ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٢/١٥/٨/١٨٦٥ ودفتر ١٨٧ داخلية وثيقة ٤٣ فى ٨ جماد ثان ١٢٨٢/٢٨/١٠/١٨٦٥ ص ١٠٩ ، ودفتر ١٣١٣ أمر رقم ٤٢ فى ١٤ جماد ثان ١٢٨٢ ص ١٤ . أما المسائل الاخرى التى كان يتطلب عرضها على الخديو فكانت تعرض للتفتيش ومنه الى ديوان الداخلية الذى يتولى عرضها على الخديو انظر محفظة ٣ تفتيش عموم الاقاليم ، وثيقة ٩ فى غاية ربيع الاول ١٢٨٣/١٠/٨/١٨٦٦ .

(١٦٠) دفتر ١٣١٨ داخلية وثيقة ١٧٩ فى ٨ جماد ثان ١٢٨٨/٨/١٨٧١ ص ٣٦ ، ودفتر ١٩٥٦ مجلس خصوصى تركى وثيقة ٥ فى ٢٢ رمضان ١٢٨٨/٥/١٢/١٨٧١ ص ٣ .

(١٦١) حامد على دسوقى : المرجع السابق . ص ٣٥ .

المديريات فى كثير من الاحيان (١٦٢) فان ذلك لم يعد يتم الا عن طريق المجلس الخصوصى (١٦٣) . وبذلك انتقلت هذه السلطات التى خولت لهم الى الحكومة المركزية .

وعهد الى المجلس الخصوصى باجراء تنظيم المديريات واعداد لتراتيب الخاصة بها لتحديد هيكلها الوظيفى والمرتبات الخاصة بجميع الوظائف ولما كان المديرون ورؤساء الكتاب على علم ودراية تامة بما يمكن معه تحسين ادارة المديريات فقد كان على هؤلاء الحضور عند اجراء هذه التراتيب (١٦٤) . وبعد أن تم اعداد هذه التراتيب أصبح كل نوع من الادارة يتولاه قلم خاص به له مستخدموه مثل قلم المال ويتبعه ورشة المال ، ورشة العشور ، ورشة اليومية ويتبعها عملية اليومية وتحرير الحسابات وعملية تمغة المصوغات وقيد الامانات ودفتر يومية الصراف ، ورشة الاستحقاقات والمطلوبات ، ورشة الصنف والعهد والزمامات والعمارات ويتبعها كل ما يتعلق بشئون الانشاءات وكل أملاك الدولة وأموال الحمل وورق التمغة ، ورشة التحريرات والعرضحالات ، ورشة القضايا (١٦٥).

وحاول اسماعيل ايجاد المساواة فى تراتيب المديريات البحرية والقبلية والتقارب بين الهياكل الادارية والاجهزة والاقلام التى تتولى أعمال الادارة بها مع السماح ببعض الفروق بالنسبة للمديريات (١٦٦) ذات المساحات الكبيرة أو الزمامات الواسعة ، التى تتطلب أمور الادارة بهـا مثل هذه الفروق .

وفى مارس سنة ١٨٧٠ م ، أصدر اسماعيل أمرا على قرار المجلس الخصوصى بحدود وسلطات المديرين وما يجب عليهم نظره دون اذن وما

---

(١٦٢) دفتر ٥٥٧ وثيقة ٤٣٣ فى ٢١ رجب ١٢٨٢/١٢/٩/١٨٦٥ .
(١٦٣) دفتر ٢٦٤ داخلية وثيقة ١٥٤ فى ١٨ محرم ١٢٨٩/٣/٢٧/١٨٧٢ ص ١٠٦ .
(١٦٤) دفتر ١٣١٣ داخلية وثيقة ٦٣ فى ٣ شعبان ١٢٨٢/١٢/٢١/١٨٦٥ ص ٣٨ .
(١٦٥) دفتر ١٨١٤ معية تركى قيد الكشوفات وغيره وثيقة فى ٧ جمادى الاولى ١٢٨٣/٩/١٦/١٨٦٦ ص ص ١ — ١١ .
(١٦٦) دفتر ٢٤٠ داخلية وثيقة ٥١ فى ٥ رجب ١٢٨٤/١/١١/١٨٦٧ ص ٨٤ .

يستأذن عنه ويرجع ذلك الى كثرة المكاتبات التى تحررت منهم عن كثير من الامور التى لم يكن لهم الحكم فيها دون الرجوع الى الخديو (١٦٧) فى سائر ما يتعلق بأمور الادارة بالدواوين والاقاليم .

وأدخل اسماعيل تعديلا فيما يتعلق بمرتبات رجال الادارة ، فقد تقرر فى أواخر سنة ١٨٧١ م ، أن تكون المرتبات تبعا للوظائف التى يشغلها الموظفون دون أى اعتبار للرتب التى يحملها الشخص والتى كان يتم احتساب المرتبات على أساسها قبل ذلك ولعل هذا راجع الى التفاوت الذى كان واضحا بين مرتبات المديرين والمحافظين والى الزيادة الكبيرة فى اعداد الذين منحوا رتبا عالية من الاتراك والشراكسة وبعض المصريين مما أدى الى استنزاف الكثير من الاموال المخصصة لادارة الاقاليم . وللقضاء على هذه الاعباء التى لم تعد تتحملها خزانة الدولة التى تعتمد على القروض فقد قرر المجلس الخصوصى منع اضافة أية مبالغ الى مرتبات المستخدمين بالاقاليم دون موافقته والا فانها تخصم ثانية ، كما تقرر أيضا أن تكون الرتب التى تمنح للموظفين المدنيين (الملكيين) رتبا شرفية لايترتب عليها أى مميزات مالية (١٦٨) . كما روعى التدرج فى ترقية الموظفين الى الوظائف الاعلى حتى لا يؤدى ترقيتهم اليها مباشرة الى مضاعفة مرتباتهم (١٦٩) . وقد بلغ اجمالى ترانيب مديريات وتفاتيش الاقاليم البحرية والقبلية ومديرية الاقاليم الوسطى ومحافظتى دمياط ورشيد اللتين كانتا تابعتين لتفتيش الاقاليم البحرية فيما عدا باقى المحافظات وتفتيش هندسة بحرى وقبلى ومخصصات الدواوين الرئيسية والمصالح والاسرة الخديوية مبلغ

كيس (١٧٠)	قرش	باره
٤٠٦٩٩	٣٧٤	١٥

أى ما يوازى ٢٠٣٤٩٨٫٧٤ جنيها مصريا .

---

(١٦٧) دفتر ١٣١٧ داخلية أمر رقم ٨٩ فى ٥ الحجة ١٢٨٦/٧/٣/١٨٧٠ ص ١٨ .

(١٦٨) دفتر ١٨ مجلس خصوصى وثيقة ١٤٣ فى ١٥ جمادى الاولى ١٢٩٠ — ١٨٧٣/٧/١٠ ، ص ١٠١ .

(١٦٩) دفتر ٣٠ مجلس خصوصى وثيقة ٢٤ فى ٥ شعبان ١٢٩٠/٩/٢٧/١٨٧٣ ص ٥٤ .

(١٧٠) دفتر ١٨١٤ وثيقة فى ٢١ ربيع ثان ١٢٨٣/١٨٦٦ ص ص ١٤٢ — ١٥٥ .

التغييرات التى حدثت بالجهاز الادارى بالاقاليم :

فى عهد اسماعيل استحدثت بعض الاضافات والتغييرات فى الجهاز الادارى بالاقاليم حيث أضيفت خـــدمة « الطلمبة » الى كل مديرية من المديريات البحرية والقبلية والمحافظات وذلك لمواجهة كافة الحرائق التى تحدث بها (١٧١) وكذلك خدمة البريد (١٧٢) ، والمطبعة — لنشر كافة الاوامر والمنشورات على البلاد التابعة لها — والمحاكم الشرعية والضبطيات(١٧٣) التى شكلت من قبل أو فى عهده حيث أنشئت ضبطية فى كل مركز ، وضبطية فى كل عاصمة مديرية من مديريات الوجه البحرى ترأس الضبطيات المركزية وكان يشرف عليها المديرون والمأمورون (١٧٤) .

التوسع فى مهام المحافظين :

وقد أنشئت ضبطيات بمديريات وبنادر الوجه القبلى (١٧٥) وأدى تشكيل المجالس المركزية فى عهده بالمديريات البحرية الى الغاء أقــلام القضايا بالمديريات والاستغناء عن موظفيها (١٧٦) وفى عهده أسندت الى المحافظين مهام أخرى حيث أحيلت ادارة جمرك السويس على محافظ السويس فى بعض الاحيان كما كان يتولى كل من محافظى القاهرة (مصر)

---

(١٧١) دفتر ٣١ مجلس خصوصى وثيقة ٤٦٧ فى ٢٠ جمـــاد ثان ١٢٩١/٢/٨/١٨٧٤ ص ١٨١ .

(١٧٢) دفتر ٥٤٠ معية تركى وثيقة ٧ فى ٦ الحجة ١٢٨٠/٢٢/٥/١٨٦٤

(١٧٣) دفتر ٨٨ جـ ١ قيد التراتيب عام ١٢٨٩ ترتيب ماهيـــات ومصروفات مديرية قنا ويتضمن الدفتر ترتيب المديريات البحرية والقبليـة ويتضمن دفتر ١٠٣ ترتيب عدد آخر من التراتيب لباقى المديريات والمحافظات والى جانب الضبطيات كان يوجد خفر بالبنادر وعلى سبيل المثال فقد وجد ببندر المحلة الكبرى عدد ٩٦ خفيرا منهم ٥٢ لحراسة ١٤ دركا داخل الناحية و ٣٩ لحراسة ١٥ دركا خارج الناحية ، ٥ لحراسة الديوان الخـــاص بالتحصيل ، انظر دفتر ٢٧٠٩ جـ ٢ سجل الشياخات بمـــديرية الغربية ، دار المحفوظات .

(١٧٤) د . طلعت اسماعيل : المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(١٧٥) دفتر ١٨١٤ معية وثيقة فى ١٧ جماد الاولى١٢٨٣/٢٦/٩/١٨٦٦ ترتيب ضبطيات بنادر الوجه القبلى ودفتر ٣٠٠ وثيقة ٢٩٤ فى ٢٧ جمادى الاولى ١٢٩١/١١/١/١٨٧٤ .

(١٧٦) دفتر ٣١٩ داخلية وثيقة ٣١ فى ٢٥ الحجة ١٢٩١/٢/٢/١٨٧٥

والاسكندرية ادارة الضبطية التابعة للمحافظة (١٧٧) فى أحيان أخرى بعد أن كانت ادارتهما مستقلتين تماما عن المحافظتين وكان يتولى ادارة ضواحى مصر مأمور خاص بها (١٧٨) . ويقوم بادارة كافة شئونها .

أما التعديل الاساسى الذى أدخل على ادارة الاقاليم فى عهده فكان فى مايو عام ١٨٧٦ م ، حيث تم الفصل بين ادارة الامور الادارية والمدنية، والشئون المالية واختص المدير بكافة الامور الادارية والمدنية والعامة على حين اختص مأمور المالية بكافة ما يتعلق بالتحصيلات وضبط أقلام الايرادات وكل نواحى الحسابات من الايرادات والمصروفات وتبع ذلك اجراء تعديل فى الاقسام التابعة للمديريات (١٧٩) . وكان قد سبق ذلك تحديد اختصاصات دواوين المالية والداخلية فى عام ١٨٧٣ م ، حيث اختص ديوان المالية بكل ما يتعلق بالمواد المالية والحسابية واختص ديوان الداخلية بالمواد الادارية . أما المجلس الخصوصى فقد اختص بعمل اللوائح الاساسية ونظر المسائل العامة والهامة (١٨٠) .

وأدى الفصل بين النواحى الادارية والمالية الى الفصل الكامل بين أعمال ادارة كل منهما وتولى كل ادارة اختصاصات مختلفة عن الاخرى ومن ثم فقد ترتب على ذلك اجراء التنقلات والتعديلات فى الوظائف لوضع الموظفين فى الاماكن المناسبة وتعيين المأمورين اللازمين للادارة المالية . وبذلك استقلت كل من الادارتين وكانت المكاتبات يؤشر عليها مالية او ادارة وخصصت دفاتر لكل ادارة على حدة (١٨١) .

---

(١٧٧) محفظة ٧ داخلية أمر رقم ٦٣ فى ١١ رمضان ١٢٨٧ ودفتر ٥٨٣ وثيقة ٤ فى ٨ ربيع ثان ١٢٨٨/٢٦/٦/١٨٧١ .

(١٧٨) محفظة ١ ضبطية مصر وثيقة ٤ فى ٢٨ صفر ١٢٨٠/١٠/٨/١٨٦٣ ودفتر ١٩٢٤ وثيقة ٤٥ فى ١٢ ذى القعدة ١٢٨٤/٦/٣/١٨٦٨ .

(١٧٩) دفتر ٣٤٦ داخلية وثيقة ٣٥٩ فى ٧ جمادى الاولى ١٢٩٣/٣٠/٥/١٨٧٦ .

(١٨٠) محفظة ٧ داخلية أمر رقم ١٢ فى ٢٢ شعبان ١٢٩٠/١٤/١٠/١٨٧٣ .

(١٨١) دفتر ٣٥٢ داخلية وثيقة ١٠ ، ١٠٣ فى ٢٣ جمادى الاولى ، ٣ جماد ثان ١٢٩٣/١٥ ، ١٨٧٦/٦/٢٥ ، ودفتر ٣٥٣ جـ ٢ داخلية وثائق ٧٥ ، ٩٠ ، ١١٨ فى ١٥ رجب ، ٨ شعبان ، ١٥ رمضان ١٢٩٣/٥ ، ٨/٢٧ ، ١٨٧٦/١٠/٣ وانظر دفاتر مديريات البحيرة والغربية وجميع المديريات ووثائق الادارة المحلية بدار الوثائق فى عام ١٨٧٦ .

واستتبع ذلك اعادة ترتيب الهيكل الادارى للاقاليم ســــواء فى المديريات أو الاقسام وكانت الازمة المالية الطاحنة التى اشتدت فى عهد اسماعيل السبب الرئيسى فى ادخال هذه التعديلات الجوهرية فى ادارة الاقاليم وذلك لتوجيه كافة ايرادات الاقاليم التى يتم تحصيلها لســـداد فوائد الديون .

ادارة المديريات والمحافظات فى اوائل عهد توفيق :

أعقب تولى توفيق حكم البلاد فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ م ، شيوع اجراء بعض التغييرات فى بعض مديرى المديريات وتفتيش الاقاليم (١٨٢) . وقد كان لنظارة الداخلية الاشراف التام على كافة شئون المديريات والمحافظات والضبطيات وكذلك كل من تفتيش الاقاليم البحرية والقبلية (١٨٣) . كما تولت الداخلية اصدار الاوامر لهذه الجهات ببذل غاية الجهد والاهتمام فى أداء واجبات مأمورياتهم (١٨٤) .

ويمكن القول أن توفيق لم يدخل — فى بداية حكمـــه — تعديلات جوهرية على النظم الادارية التى كانت فى عهد سلفه وحتى عام ١٨٨٢ فقد ظل الهيكل الأساسى للاقاليم على ما هو عليه فيما عدا ادخال بعض التعديلات على التقسيمات الادارية للاقاليم أو التنقـــلات بين مستخدمى

---

(١٨٢) التجارة العدد ٤١ فى ١٨٧٩/٧/٢١ .

(١٨٣) ألغى ديوان تفتيش عموم الأقاليم وقســـم الى تفتيشين مستقلين احدهما للوجه البحرى بطنطا ويديره أحمد باشا الدرملى والثانى للوجه القبلى ويديره محمد سلطان باشا وذلك فى أواخـــر يوليو ١٨٧٩ ويتضح من ترتيب التفتيش الاخير ازدياد عدد المستخدمين عما كان عليه فى عهد اسماعيل حيث وجد الى جانب المفتش والوكيل ثمانية معاونين وعشرة كتاب بما فيهم الرئيس والوكيل وفراشان وسقا وثمانية آخرون منهم مقدم و٧ قواصة بالاضافة الى خدمة وابور البحر والذهبية وفى بداية عام ١٨٨٠ كان قد تم الغاء التفتيشين المذكورين انظر دفتر ٤٢٩ ج ١ داخلية وثيقـــة ١٧ فى ٦ شعبان ١٢٩٦ ص ١٠٣ ودفتر ٤٤٠ داخلية وثيقة ١ فى ١١ شعبان ١٢٩٦/١٨٧٩/٧/٣٠ ، ودفتر ٤٠٠ داخلية وثيقة ٦٥٦ فى ١٧ شعبان ١٢٩٦ ص ٩٥ ، ودفتر ٤٠٣ ج ٢ داخليـــة وثيقـــة ١٠٥٠ فى ١٧ محــــرم ١٢٩٧/١٨٧٩/١٢/٣٠ .

(١٨٤) دفتر ٤٠١ داخلية وثيقة ١٦٤ فى ٩ شوال ١٢٩٦/١٨٧٩/٩/٢٥ ص ٧١ .

المديريات واستمرار انقاص عدد المديرين المصريين . وقد استمرت أعمال التجسس على المديرين (١٨٥) وظلت المرتبات تمنح تبعا للوظائف دون اعتبار للرتب . كما تأكدت شبه استقلالية الادارة المالية عن الجهاز الادارى حيث تولى الأخير كافة الشئون الادارية وتبع نظارة الداخلية التى كانت تعتمد ميزانيته أما الادارة المالية فتبعت نظارة المالية والتى كانت تعتمد ميزانيتها أيضا (١٨٦) ولكن ظل للمدير الاشراف على الجهازين الادارى والمالى معا فى مديريته .

وعلى الرغم من استمرار اتباع سياسة التوفير فان أدارة الاقاليم استمرت تطلب المزيد من الموظفين واستحداث الوظائف الجديدة ويبدو أن عدد المستخدمين فى أوائل عهد توفيق قد زاد الى حد كبير (١٨٧) . وقد مارست نظارة الداخلية دورا أساسيا فى ادارة الاقاليم فى تلك الفترة فلم يكن لأى من المفتشين أو المديرين الحق فى اجراء أية تعديلات فى الوظائف الادارية فى المديريات مثل المأمورين ووكلائهم والنظار والكتاب وغيرهم ، دون اذن منها وترتب على ذلك تعطيل كثير من الاعمال بالعديد من المديريات وشطط بعض المستخدمين والمأمورين وانحرافهم فقد كانت أبدى المفتشين والمديرين عاجزة عن محاسبتهم أو تأديبهم وكان لتأخر النظارة حول اجراء هذه التعديلات أسوأ الاثر فى هذا الصدد . ومارست نظارة

---

(١٨٥) دفتر ٤٢٣ داخلية صادر الغير رسمى وثيقة بدون فى ١٩ ربيع ثان ١٨٨٢/٣/٨/١٢٩٩ ص ٩٧ .

(١٨٦) دفتر ٤٣١ وثيقة ١٠ ، ١٢ فى ١٠ ، ١٦ ذى القعدة ١٢٩٦/٢٥ ، ١٨٧٩/١٠/٣١ ، ودفتر ٤٣٨ وثيقة ٨٩ فى ١٣ منه ص ٦٤ .

(١٨٧) ذكرت جريدة التجارة فى ردها على جريدة الوطن بأن مديرية الغربية بها ٤٠٠ موظف قبطى ليس بينهم أكثر من ١٠ من المسلمين وكذلك الحال بالنسبة لباقى المديريات التابعة لتفتيش الوجه البحرى ، انظر التجارة العدد ٩٤ فى ١٨٧٩/١٠/١ وكان ذلك بعد جولة قام بها مدير الجريدة فى الاقاليم لرؤية احوالها الادارية والامنية وأرسل بتقارير عن سوء أحوال الأمن . وقد أصدر ناظر الداخلية أمرا بشأن ازالة الاخلال بالامن ، انظر التجارة العدد ٩٦ فى ١٨٧٩/١٠/٤ ، ودفتر ٤٣١ وثيقة ١٤ فى غرة الحجة ١٨٧٩/١١/١٥/١٢٩٦ ، ودفتر ٤٢٣ وثيقة بدون فى ١٨ الحجة ١٨٧٩/١٢/٢/١٢٩٦ .

المالية نفس الاختصاص بالنسبة لمستخدمى الادارة المالية (١٨٨) .

وفى ٢٦ سبتمبر عام ١٨٨١ م ، وجه شريف باشا ، بعد تشكيل الوزارة ، منشورا الى المحافظين والمديرين مبينا فيه سياسة وزارته والمهام التى تعتزم القيام بها فى توطيد العدل والأمن واصلاح البلاد وتنظيم الاحكام القضائية وتوسيع نطاق المعارف والأشغال العمومية والزراعة والتجارة وطالب حكام الأقاليم بالعدل والمساواة بين الأهالى وحفظ حقوقهم والذود عن مصالحهم وفض المنازعات فيما بينهم والعمل على راحتهم وحسن اختيار المأمورين والمشايخ والخدمة وعرض مشاكلهم على نظارة الداخلية (١٨٩)). مما يدل على مدى اهتمام الحكومة المستمر بادارة الاقاليم والعمل على ايجاد اتصال مباشر بين الحكومة وأجهزة الادارة بالاقاليم والاهالى .

وفيما يتعلق بادارة الاقاليم قبل الاحتلال مباشرة فاننا نجد أنه بعد وقوع أحداث الثورة العرابية واعلان الأحكام العرفية فقد وضعت الادارة تحت الحكم العسكرى (١٩٠) والى جانب اهتمام عرابى بالتجهيزات الحربية فى الاقاليم وتجميع متطلبات الجيش والجنود (١٩١) فان انشغاله بذلك لم يحل دون الاهتمام بأمور ادارة الاقاليم حيث أمر بضرورة الاهتمام بأعمال الرى والزراعة وحفظ الأمن والاتصال الدائم بالمديرين ووكلائهم ومأمورى الادارة المالية بالمديريات لاتمام كافة الاعمال الموكولة اليهم سواء فيما يتعلق بالاعمال العامة وتقوية الجسور وترتيب الخفر عليها لحفظ البلاد من أخطار الفيضان وكذلك تحصيل الاموال وذلك حتى يسهل ادارة أمور البلاد . وقد انتهت هذه الاحداث بالاحتلال البريطانى وأعقب ذلك طور جديد فى ادارة الأقاليم فى مصر .

---

(١٨٨) دفتر ٤٣٨ وثيقة ٣٠ ، ١١٠ فى ١٨ ، ٢٣ ذى القعدة ١٢٩٦/٢ ، ١٨٧٩/١١/٧ ، ودفتر ٤٠٢ وثيقة ٩٤٥ فى ٢٦ منه ص ٦٢ .

(١٨٩) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ج ٤ ، مطبعة جريدة المحروسة ، الاسكندرية ١٨٨٤ ص ص ١١٣ — ١١٥ .

(١٩٠) محفظة ١ ثورة عرابية ملف ٩ تلغراف فى ٢٨ شعبان ١٢٩٩/١٤/٧/١٨٨٢ .

(١٩١) الحوادث اليومية والوقائع الحربية ج ١ ص ١١٤ ، ج ٢ ص ٩٢ .

دواوين الاقاليم :

لما كانت بعض البنادر أو المدن التى اتخذت كعواصم للمديريات صغيرة أولا تليق بوجود الديوان بها أولا تتوفر بها المحلات الكافية للادارة أو لسكنى المستخدمين أو العساكر فقد أدى ذلك الى ابدال هذه العواصم ببنادر أو مدن أخرى حيث تم نقل ديوان مديرية البحيرة من شبرا خيت الى دمنهور(١٩٢) وعندما قام سعيد باشا بزيارة مديرية جرجا أمر بانشاء ديوان آخر للمديرية بسوهاج ونقل عاصمة المديرية اليها بدلا من جرجا ، وبناء مستشفى وصيدلية ومكتب تلغراف ومكان لاقامة الحاكم عند مروره بالمديرية (١٩٣) .

ولما كانت بعض المصانع التى أقيمت فى عهد محمد على قد توقف نشاطها فقد تم هدمها واستغلالها فى اقامة هذه الدواوين ومن ذلك أنه تم هدم المصنع الذى كان ببندر جرجا وكذلك ثكنة عسكرية كانت موجودة منذ مدة طويلة بها واستخدام نواتج الهدم فى اقامة المنشآت الجديدة (١٩٤) اقتصادا للنفقات الكثيرة فى البناء واستتبع انشاء هذه المنشآت تأثيثها تأثيثا جديدا وكذلك الاماكن المخصصة لاقامة المدير والوكيل . وتكلف ذلك ما يزيد على ٢٢٩٦ جنيها (١٩٥) وفى بعض الأحيان فانه كان يتم ترميم بعض المحلات التى يمكن استخدامها كدواوين للمديريات أو المحلات التابعة لها فى نفس البندر مثل مديرية اسنا (١٩٦) والدقهلية أو فى البنادر التى تنتقل

---

(١٩٢) مديرية البحيرة دفتر ٢٣٤ ج ١ وثيقة ١٨٤ فى ٢٤ جمادى الاولى ١٨٥٢/٣/١٥/١٢٦٨ ص ٧١ .

(١٩٣) دفتر ٥٩ داخلية وثيقة ٧٤ فى ٢ جمادى الاولى ١٨٥٨/١٢/٧/١٢٧٥ ص ٩٦ .

(١٩٤) محفظة ١٦٦ أبحاث وثيقة فى ١٨ ربيع اول ١٢٧٥/٢٥/١٠/١٨٥٨ .

(١٩٥) مديرية جرجا دفتر ٨ صادر وثيقة ٤ فى ٢٤ رجب ١٨٦٠/٢/١٦/١٢٧٦ ص ١ ، ودفتر ١٨٩٣ معية أمر رقم ٧ فى ٤ رمضان ١٨٦٠/٣/٢٦/١٢٧٦ ص ١٥ ، ودفتر ١٩٠٤ معية أمر رقم ٢ فى ١١ ذى القعدة ١٨٦٣/٤/٢٩/١٢٧٩ ص ٢٣ .

(١٩٦) دفتر ٣ داخلية وثيقة ٢٥٨ فى ١٧ محرم ١٨٥٧/٩/٦/١٢٧٤ ص ١٦٣ وقد أعيد ترميم بعض محلاتها مرة أخرى فى عام ١٨٦٣ وأمر ببناء منزل على نفقة الدولة لاقامة مدير المديرية ، انظر دفتر ١٩١٠ وثيقة ٢ فى ١٧ ربيع ثان ١٨٦٣/٩/٣٠/١٢٨٠ ، ودفتر ٥٣٧ فى ٢٧ الحجة ١٨٢٤/٦/٢/١٢٨٠ ص ٢٦ .

فيها دواوين المديريات مثلما حدث فى مديرية القليوبية بعـــد فصلها عن مديرية الشرقية (١٩٧) التى تم بناء ديوان جديد لها فى نهاية عام ١٨٧٤ (١٩٨).

ويبدو أن ادارة الاقاليم قد عانت كثيرا من هذه المشكلة وخاصة بعد تعدد أجهزة الادارة وازدياد عدد المستخدمين بها مما أدى الى ازدحامهم بالاماكن المعدة لهم (١٩٩) وقد أثر ذلك على طبيعة العمل المكلفين به .

مما سبق يتضح تجاهل عباس باشـــا للمصريين فى ادارة الاقاليم واتجاهه الى تعيين الاتراك وخاصة كبار رجال الجيش فى المناصب العليا والهامة بالمديريات والمحافظات ، أو منحهم الرتب العسكرية الكبرى على الرغم من ثبوت عدم أهليتهم لادارتها . وكان لانشاء السكك الحـــديدية فى عهده أثر فى ازدياد مهام رجال الادارة بالمديريات للوفاء بالالتزامات التى فرضت عليهم نحوها .

ولما كان سعيد باشا قد اتسم بالحزم وبالعمــل على ارساء دعائم الحكم والادارة والنهوض بادارة البلاد فقد اتجه الى تطوير النظم الادارية بها ووضع القواعد الكفيلة بتحقيق هذه السياسة وتنظيم وتحديد الهياكل الادارية بالمديريات والمحافظات والعمل على توحيدها .

وتبين على وجه اليقين أن ســـعيدا لم يقم بالغاء وظائف المديرين وأن هذه الوظائف استمرت فى عهده مع قلة أعدادهم تبعا لكثرة التعديلات والتغييرات التى حدثت فى عهده فى الاقاليم من ضم والغاء وتقسيم بسبب طول المسافات بين بلاد المديريات وبعدها عن بعضها وبسبب ضعف رجال الادارة وعملا على توفير الأموال التى خصصت لوظائف الادارة بالاقاليم بسبب الأزمة المالية التى عانت منها مصر فى عهده وفى عهد خلفه مما أدى الى طبع عهده بعدم الاستقرار فى التقسيمات الادارية وفى أجهزة الادارة بالمديريات والمحافظات والدواوين أيضا .

---

(١٩٧) دفتر ٥١٠ معيـــة تركى وثيقة ٧ فى ٢٣ جمـــادى الاولى ١٢٧٤/٨/١/١٨٥٨ ، ودفـــتر ١٩٠٤ وثيقـــة ٧ فى ٢٩ الحجـــة ١٢٧٩/١٦/٦/١٨٦٣ .
(١٩٨) دفـــتر ٣٠٩ داخليـــة وثيقـــة ١٧ فى ١٩ شـــعبان ١٢٩٠/٣٠/٩/١٨٧٤ ص ٥٦ .
(١٩٩) الوقت العدد ٩٢٣ فى ٢٥ أغسطس ١٨٨٠ .

وحاول سعيد الذى كان يميل الى المصريين ارساء قواعد العـدالة الاجتماعية فى البلاد والمساواة بين المشايخ والأهالى أو التقريب بينهم وذلك بتطبيق سياسة التجنيد الاجبارى والحد من سلطات أجهزة الادارة وتسلط رجالها وبدأ فى عهده تمصير ادارة الاقاليم وتعريب الدواوين واستكمل ذلك فى عهد خلفه اسماعيل الذى أحدث عدة تغييرات فى ادارة الاقاليم وعمل على تطويرها وكان أهم الاجراءات التى اتخذت فى هـذا الصدد اجراء ترتيب المديريات والمحافظات والفصل بين الادارة المـدنية وبين الادارة المالية بها .

الباب الثالث

نظام الادارة في الوحدات الادارية الفرعية بالاقاليم وتطورها



الفصل السادس

ادارة الاقسام والمراكز

* نظام الادارة بالاقسام :
  — مهام نظار الاقسام — الجهاز الادارى بالاقسام .
* الاتجاه الى تعيين المصريين نظارا للاقسام .
* قواعد تعيين المصريين فى ادارة الاقسام .
* تطور نظام الادارة بالأقسام .
* مجالس البلاد والمراكز والضبطيات .
* استقرار ادارة الأقسام فى الوجه القبلى .
* شياخة البنادر .
* ادارة المراكز والضبطيات .
* ادارة المراكز والأقسام فى أوائل عهد توفيق .



كان لاتساع الأقاليم فى مصر فى عهد محمد على وقبل تقسيمها الى مأموريات أثر فى صعوبة ادارة الولايات وتحقيق السيطرة المركزية عليها ، ومن ثم كان اتجاهه الى تقسيم هذه الولايات الى عدد من الأقسام تبعا لمساحتها وعدد بلادها . وقد بدأ بتقسيم ولاية البهنسا وولاية الاشمونين ثم ولايات الشرقية والغربية والبحيرة . وكان كل قسم يتكون من عدد من الاخطاط الذى يتكون بدوره من القرى . وأطلق على حكام الاقسام فى البداية كاشف القسم (١) وفى عام ١٨٢٤ م ، أطلق عليه ناظر القسم (٢) .

نظام الادارة بالأقسام :

كانت عواصم الأقاليم الكبرى تكون قسما خاصا بها فكان هناك أقسام المنيا وطنطا والمنصورة وجرجا وأسيوط . وكان جميع نظار الاقسام من الأتراك شأنهم فى ذلك شأن المأمورين . وكان يتم تعيينهم بأوامر تصدر من محمد على أو المعية السنية مثل خورشيد أغا وعبد الرحمن اغا وعلى الكاشف وغيرهم (٣) وكانت مراسيم التعيين تبدأ بتوجه النظار الجدد الى القاهرة لالباسهم الخلعة الخاصة بهذا المنصب (٤) فى حضور محمد على ثم تلقى الأوامر والتعليمات الخاصة بأعمالهم ومهامهم فى أقسامهم (٥) وكان

---

(١) معية تركى دفتر ١٨ وثيقة ١٣ فى ٢٩ صفر ١٢٣٩ هـ ، دفتر ١٧ وثيقة ٢٠٤ فى ٦ ذى القعدة ١٢٣٩ هـ /١٨٢٤/٨/٣ م .

(٢) دفتر ١٧ معية تركى وثيقة ٦٠٤ فى ٥ جماد ثان ١٢٤٠ هـ ١٨٢٥/١/٢٥ م .

(٣) معية تركى ، دفتر ١٩ وثيقة ١١٠ فى ٢٥ شوال ١٢٤٠ هـ . ٣٨٦ ، ٣٣٧ فى ٢٤ رجب ١٢٤١ هـ ، ودفتر ٢٤ وثيقة ٢٠٢ فى ٢٢ رمضان ١٢٤١ هـ ، ٣٧فى٧ ذى القعدة ١٢٤١ هـ/١٨٢٦/٦/١٢ م.

(٤) ألغى الباس الخلعة لهؤلاء الموظفين فى عام ١٨٢٨ م ، اكتفاءا بتسليمهم أمر تعيينهم وتزويدهم بالاوامر والنصائح والوصايا ، قبل توجههم لمحال أعمالهم ، انظر دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٣ فى ١٣ شوال ١٨٢٩/٤/١٨/١٢٤٤ .

(٥) معية تركى دفتر ٢٤ وثيقة ٤٣٧ ، ٣٢٧ فى ١٩، سلخ ذى القعدة ١٢٤١ ، ودفتر ٧٢٩ ، خديوى تركى وثيقة ٨٠٣ فى ١٦ صفر ١٨٢٦/٩/١٩/١٢٤٢ ص ١٢٤ .

يتم ابلاغ الاخطاط والقرى عند تعيين نظار الاقسام التابعين له (٦) .

ويبدو ان الحكومة المركزية قد واجهت صعوبة بالغة فى اختيار وتعيين نظار للاقسام ممن يتمتعون بالكفاءة والخبرة لادارة الاقسام أو الالمام بأمور الزراعة فى البلاد التابعة لها . ونظرا لعدم توفر الكثير من الأتراك ممن يتوفر فيهم أيا من هذه الصفات فقد بدىء باجراء تنقلات بين نظار الأقسام داخل المأموريات وخارجها ، ثم اتجه الى الاستعانة بحكام الاخطاط لتعيينهم نظارا للاقسام (٧) . كما عهد الى مأمورى الاقاليم بترشيح من يرونهم صالحين لتولى نظارة الاقسام من الاتراك فى الأقسام التابعة لمأمورياتهم . ولكن الكثيرين منهم عجزوا عن توفير النظار الأتراك من ذوى الخبرة بادارة البلاد ومن ثم فكان يعهد الى مجلس الملكية بهذه المهمة الشاقة (٨) .

ونظرا لأن المهام التى كانت على عاتق هؤلاء النظار من التنوع وعدم التحديد حيث كانت تلقن لهم فى العاصمة عقب الباسهم الخلعة ومن مأمورى المأموريات التابعين لها ، أو تتضمنها الأوامر الصادرة اليهم ، فقد تجاوز هؤلاء النظار الأتراك سلطاتهم ومنحوا أنفسهم حقوقا واسعة تفوق ما للمأمورين انفسهم على حساب الاهالى ومصالح البلاد ، فقام بعضهم باختلاس الاموال الاميرية وأموال الاهالى وأخذ الرشاوى منهم ، حيث اختلس أحدهم أكثر من ١٣٠ جنيها من الاهالى دون وجه حق ، كما قام ناظر قسم فرشوط بشنق رجل ضبط معه عملة مزيفة (برانى) ، ومثل بآخر (قطع أذنه وأنفه) دون اذن الحكومة المركزية أو مأمور المأمورية ولم ينالا أى عقاب على هذه الأفعال سوى رفتهما . وقد انصرف معظمهم عن اداء المهام الموكولة لهم واتجهوا الى العناية باداء شئونهم الخاصة فاشتغل بعضهم بالتجارة والبعض الآخر بالزراعة ، وظل أحدهم يمارس

---

(٦) دفتر ٣٣ معية تركى وثيقة ١٨٨ فى ٣ جماد الاولى ١٨٧/١١/٢٢/١٢٤٣ .

(٧) معية تركى دفتر ١٧ وثيقة ٦٠٦ فى ٥ جماد ثان ١٢٤٠ هـ ، ودفتر ٢٥ وثيقة ٤٠ فى ٨ ذى الحجة ١٢٤١ هـ/١٨٢٦/٧/١٤ م .

(٨) دفتر ٢٦ معية تركى وثيقة ٤٨٤ فى ١٣ صفر ١٢٤٢ ص ٩٨ ، ودفتر ٧٤٣ خديوى تركى ، وثيقة ٤٣١ فى ٩ جمادى الاولى ١٢٤٣ هـ ١٨٢٧/١١/٢٨ م صـ ١٣٧ .

الزراعة لمدة عشر سنوات رغم معارضة ذلك للاوامر (٩) . وقد نحوا بأنفسهم عن العمل على راحة الاهالى وحل مشاكلهم ، ومن ذلك أن ناظر قسم النجيلة — أحد أقسام البحيرة — لم يكلف نفسه باجراء التحقيق فى اختلاس بعض مشايخ البلاد لأموال الأهالى (١٠) . ويظهر ذلك مدى سوء ادارة النظار للاقسام وانعكاس ذلك على أحوال الأهالى بها .

ويلاحظ أن تقسيم الاقاليم الى أقسام لم يواكبه تحديد معالم الهيكل الادارى لهذه الاقسام ويتضح ذلك من ان الجهاز الادارى بها — فى البداية — لم يكن محدد المعالم ، ومن ثم فقد كان يتم ترتيب المستخدمين من الكتاب والعساكر التى تتطلبها ادارة هذه الأقسام أو التى يرى المأمورون بضرورة وجودها بها ، ومن ذلك أنه تم امداد قسم مليج — أحد أقسام المنوفية — بالضباط والقواصة اللازمين له (١١) . وكذلك الحال بالنسبة لباقى المستخدمين حيث كان يتم امداد الاقسام بهم للقيام بالاعمال التى يكلفون بها ، ثم يتم الاستغناء عنهم مما يدل على أن استخدامهم كان بصفة مؤقتة وليس بصفة ثابتة (١٢) .

مهام نظار الاقسام :

لائحة ١٢٤٣ ﻫ (١٨٢٧ — ١٨٢٨ م) :

فى عام ١٢٤٣ ﻫ / ١٨٢٧ — ١٨٢٨ م صدرت أول لائحة خاصة بمهام نظار الاقسام وقد تركزت أساسا حول الاهتمام بالانتاج الزراعى والصناعى ، والعناية بادوات هذا الانتاج العامة منها التى تسيطر عليها الحكومة وتحتكر انتاجها ، والخاصة التى يمتلكها الاهالى ويخضع انتاجها

---

(٩) دفتر ١٨ معية تركى ، المصدر السابق ، نفسه ، ودفتر ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة ١١ فى غرة رجب ١٢٤٢ ﻫ/١٨٢٧/١/٢٩ ص ٥ ، ودفتر ٧٤٣ وثيقة ٣٩ فى ١٨ جمادى الاولى ١٢٤٣ ﻫ/١٨٢٧/١٢/٧ م . ص ٢٠ .

(١٠) دفتر ٣٠ معية تركى وثيقة ١٢٤ فى غرة القعدة ١٢٤٣ ﻫ ١٨٢٨/٥/١٥ م .

(١١) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ٤٣٧ فى ١٩ ذى القعدة ١٢٤١ ﻫ ١٨٢٦/٦/٢٥ م .

(١٢) دفتر ٢٩ معية تركى وثيقة ١٤٠ فى ١٧ رجب ١٢٤٢ ﻫ ١٨٢٧/٢/١٤ م ومحفظة ١ خديوى تركى وثيقة ٦٦ فى ٣ رجب ١٢٤٣/١٨٢٨/١/٢٠ م .

أيضا للاحتكار ، بالاضافة الى المهام الاخرى . وكانت متابعة النظار للاقسام والبلاد التابعة لهم تتم بصفة مباشرة . وكان يتم تسجيل كافة ما يتعلق بالانتاج فى دفاتر خاصة . فهناك دفتر يختص « بالنواحى المالية والمزروعات » يسجل فيه ما يتم توريده من القرى لمعرفة مقدار العجز أو النقص الذى يحدث فى بعض البلاد ، ومن ثم يتوجه الناظر الى هذه النواحى لمتابعة ومعاينة أسباب ذلك وبخاصة الخلل الناتج فى جباية الضرائب ، وما يرتكبه المشايخ من جور فى حق الأهالى لحساب ذويهم وأقاربهم .

وخصص لمتابعة كافة أمور زراعة الاراضى والأصناف بالبلاد دفتر سمى دفتر « الزراعة » حيث يسجل فيه أحوال الزراعة فى البلاد بلدا بلدا صنفا صنفا اسما اسما ، ويرسل صورة منه الى شئون الأصناف ليتم المقابلة شهريا بين هذا الدفتر ودفتر الشونة عما تم توريده من المحاصيل والأصناف . ومن خلال ذلك فانه يمكن لمشايخ الاخطاط متابعة مقدار العجز فى التوريد وأسبابه والعرض عنه لناظر القسم الذى يعرض للمأمور عن أى تكاسل أو تهاون ، والا فان المسئولية تقع عليه (١٣) .

ونظرا لأن الفلاحين فى جميع قرى مصر كانوا يكلفون بأعمال الأشغال العامة فى بلادهم أو البلاد المجاورة بأقاليمهم أو الأقاليم المجاورة أو البعيدة أيضا مثل اقامة الجسور وشق الترع وتطهيرها ، فقد كان هناك دفتر بكل قسم يختص بهذه الأعمال يختم بختم مشايخ الاخطاط وحكامها . وكان نظار الأقسام مسئولين عن هذه الدفاتر ومن ثم فقد كان عليهم الاهتمام بها وبهذه الأعمال التى يتم ادراجها وتسجيلها بها ، ومن خلال مطابقتها على ما ينفذ منها يمكن التعرف على مدى نشاطهم أو تكاسلهم . وقد شارك المشايخ والحكام فى المسئولية عن كل ما يدرج فى هذه الدفاتر أو ما لا يدرج بها أيضا وترتب على ذلك دوام مرور ناظر القسم مع شيخ الخط على هذه الأعمال ومتابعتها منذ بدايتها وحتى نهايتها ، وتوفير العمال اللازمين من البلاد الأخرى اذا ما دعت الضرورة الى ذلك .

---

(١٣) دفتر مجموع ادارة واجراءات : لائحة سنة ١٢٤٣ هـ ١٨٢٧ — ١٨٢٨ م ص ٨ .

ولتنظيم هذه الأعمال كان يعقد اجتماع يضم ناظر القسم ومشايخ الاخطاط والنواحى لبحث هذه الأعمال وتحديد مواعيد بدايتها ونهايتها وابلاغ البلاد بذلك فاذا لم يتمكنوا من الاعداد لأى من هذه الأعمال فعليهم الاستعانة بأحد المهندسين ، وبعد اعداد كافة الأعمال السنوية بالبلاد وتجميعها فى القسم فان على النظار ابلاغها الى المأمور . وعند بدء الأعمال فعلى الناظر تنبيه حكام الاخطاط ومشايخها والقائمقامات بذلك .

كما كان عليهم مباشرة الأعمال بأنفسهم ومتابعة وصول اعداد الفلاحين الذين يقومون بالعمل ومعاينة هذه الأعمال والمدد المحددة لها وابلاغ المأمور بما يتم لكى يقوم بمقابلة ذلك على الدفاتر الخاصة بهذه الأعمال بالمأمورية وحتى يتابع هذه الأعمال على الواقع بدوره والكشف عن التقصير أو الاهمال أو المخالفات سواء فى العمل أو فى النواحى الهندسية أيضا (١٤) .

والى جانب اشراف نظار الاقسام على أدوات الانتاج الزراعى فقد امتد الاشراف أيضا الى أدوات الانتاج الصناعى حيث وجد فى البلادوالقرى العديد من الأنوال لنسج الأقمشة وقد خصص بالأقسام دفاتر لهذا النوع من الانتاج لتحديد كميات الانتاج (المقاطع) المحددة على كل نول شهريا وعلى النساجين (الفرازين) وكان على ناظر القسم المرور كل خمسة عشر يوما على المبيضة ، ومقابلة المقيد عنده فى الدفاتر على الوارد منها فاذا ما اتضح له وجود أى عجز كلف أحد مرؤسيه بالتعاون مع شيخ الخط بالتوجه الى قائمقام الناحية لمعرفة الحصة المتسببة فى هذا العجز والتحقيق مع شيخها والزامهبتوريد العجز فى الميعاد التالى الىالمبيضة والا فالمسئولية تقع عليهم . وكان على ناظر المبيضة ابلاغ ناظر القسم كل خمسة عشر يوما باجمالى الوارد والمتبقى من الأقمشة حتى لا تقع عليه وعلى المباشر مسئولية أى عجز أو تكاسل أو تهاون (١٥) .

وازاء هذه المسئولية المشتركة بين أجهزة الادارة وارتباط كل ادارة بالأخرى وجسامة هذه المسئولية على نظار الأقسام حيث كانت مسئولية

---

(١٤) المصدر السابق .
(١٥) نفسه .

كافة الأعمال تقع عليهم ومن ثم فلم يكن هناك مجال للتكاسل أو التهاون ؛ فقد صرح لهم بتأديب المهملين والمتكاسلين عن اداء الأعمال السابقة من مرؤسيهم . وكان عليهم مطالبة هؤلاء المستخدمين بأداء ما كلفوا به على أكمل وجه . وكان على مباشر القسم اعداد بيان بما تم جمعه أو تحصيله « المستخلص » من بلاد القسم بلدا بلدا سواء أكانت أموالا أو اصنافا أو غلالا وكذلك كافة المحاصيل والباقى بكل بلد واطلاع ناظر القسم شهرياعلى هذا الدفتر . ولضمان دقة البيانات فقد كان على ناظر القسم المرور وبرفقته المباشر على هذه البلاد لمراجعة البواقى الخاصة بها والتأكيد على المشايخ والقائمقامات وحكام الاخطاط ومشايخها بتحصيل الاموال وتسهيل كافة المطالب فى حينها ومراعاة نيل الاهالى لحقوقهم دون أى جور حتى فيما بينهم .

وكان يعاون ناظر القسم فى أداء هذه المهام مباشر القسم وكان على المباشر المرور كل شهرين مع ناظر القسم لمراجعة ومتابعة حسابات صيارف النواحى عن أصول الأموال والفردة والاضافات بأنواعها المختلفة وما تم تحصيله ومقابلة ايصالات (رجع) المشتروات الخاصة بالاصناف والغلال وغيرها على ايصالات الخزينة . فاذا ثبت له اختلاس أحدهم للاموال الاميرية أو أموال الاهالى يتم تحصيلها منه ويرفت من الخدمة ويعين آخر مكانه . وكذلك مراجعة حسابات صراف خزينة القسم شهريا وجرد محتوياتها كل ثلاثة أشهر وكذلك سائر المصالح بالقسم (١٦) .

وعلى الرغم من ذلك فانه يعتقد أن وظائف الجهاز الادارى بالاقسام والمهام المكلف بها لم تتم على نسق واحد فى كافة الأقاليم أو كانت غير محددة تحديدا دقيقا . ويتضح ذلك من مطالبة محمد على مأمورى الاقاليم فى فبراير عام ١٨٢٩ ببيان هذه المهام (١٧) . وفى ١١ مايو من نفس العام طالب المعلم (الخواجة) حنا بضرورة انهاء ذلك على وجه السرعة (١٨) .

---

(١٦) نفسه ، تابع مأموريات نظار الاقسام ص ص ٨ ، ٩ .
(١٧) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٤٧٣ فى ١٥ شعبان ١٢٤٤/١٨٢٩/٢/٢٠ .
(١٨) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٢٤٤ فى ٧ ذى القعدة ١٢٤٤ هـ ١٨٢٩/٥/١١ م .

قانون رجب ١٢٤٥ (ديسمبر ١٨٢٩ — يناير ١٨٣٠) :

أوضح قانون رجب ١٢٤٥/ديسمبر ١٨٢٩ — يناير ١٨٣٠ ، مهام نظار الاقسام التى تركزت فى المهام السابقة وهى المرور على جميع بلاد القسم ومتابعة أشغالها وما يتم تحصيله من أموال أو توريده الى الشون من المقرر عليها والباقى والتعرف على أسباب تأخير ذلك من الصيارف والمشايخ والاشراف على جميع أعمال الجسور وملاحظة المساقى والترع ، وملاحظة أشغال المبيضات والتعرف على انتاجها وأسباب العجز الذى يحدث، وابلاغ المأمورية لتأديب المتسببين فيه . وامكان تأجير الأطيان المستبعدة الصالحة للزراعة للفلاحين تبعا لرغبتهم .

وكان عليه أيضا متابعة العمل بشونة مبيع الاقمشة وتحصيل الاثمان من التجار والمتسببين (صغار التجار) فى المواعيد المحددة وتحميل الاقمشة غير المرغوبة على المرغوبة . وكذلك متابعة الاصناف والمحاصيل التى يقوم الفلاحون بتوريدها الى الشون واستخدام البصاصين (المخبرين السريين) لمتابعة أعمال الوزن والكيل ومراقبة الموازين والمكاييل لمنع جور خدمة الشون للفلاحين فى تسليم محصولاتهم أو تسليمهم للتقاوى ، وتأديب الخدمة المخالفين لذلك (١٩) .

ونظرا لاهتمام الحكومة المركزية بالزراعة والانتاج الزراعى فقد كان على ناظر القسم ملاحظة تخضير الأراضى والمداولة مع كبار المشايخ فى توزيع جزء من الأطيان الضعيفة فى بعض البلاد مع قلة انفارها أو كثرة أطيانها على البلاد المجاورة التى تقل أطيانها وتكثر أنفارها . وكان على هؤلاء المشايخ اعداد بيانات شهرية عن المتسحبين من البلاد حتى يصدر الناظر أوامره بالبحث عنهم واحضارهم من البلاد التابعة للمأمورية أو ابلاغ المأمور عنهم اذا ما كانوا يقيمون فى مأمورية أخرى والعمل على حل مشاكل العائدين منهم الى بلادهم وازالة أسباب تسحبهم ومنع تعرض القائمقام والمشايخ والصراف لهم وكان عليه التدقيق على أعمال الصيارف فى البلاد

---

(١٩) نفسه ، قانون ١٢٤٥ هـ ص ص ٩ ، ١٠ (منشور بلائحة زراعة الفلاح ص ص ٥٥ — ٥٧) .

والتأكيد عليهم بخصم كل ما يدفعه الأهالى سواء كان نقدا أو عينا بأورادهم بموجب الايصالات (الرجع) عن كل ما يوردونه .

وبالاضافة الى تلك المهام الادارية والمالية فقد أسند الى ناظر القسم أيضا مهام قضائية اذ كان عليه نظر قضايا الأهالى والفصل فى القضايا التى تختص بنواحى الادارة والأمن واحالة ما يختص بالنواحى الشرعية الى المحكمة الشرعية . وكان على ناظر القسم اعداد تقرير شهرى عن كافة الأعمال التى يقوم بها أو يشرف عليها ، وعما يتم ببلاد القسم من أعمال وخاصة الأشغال العامة أو الزراعة وكافة الأعمال وارسالها الى المأمور (٢٠) وكان محمد على يتابع هذه التقارير ويراجعها ويوبخ المهملين فى ارسالها أو الذين يرسلون بتقارير غير صحيحة وعندما الغيت المأموريات أمر النظار بتقديم تقاريرهم الى المديرين (٢١) .

وتحقيقا لمركزية الادارة فى الاقاليم فقد كان هناك اتصال مباشر بين نظار الأقسام وبين المأمورين والمديرين عن طريق الاجتماعات التى تتم فيما بينهم وبين حكام البلاد ومشايخها كما كان هناك اتصال غير مباشر عن طريق ارسال التقارير الدورية اليهم عن أحوال الاقسام التى يديرونهاوالتى ترسل بدورها الى الحكومة المركزية وعلى الرغم من ذلك فان محمد على لم يركن تماما الى هذه الصلات وكان يقيم الجسور المباشرة بجميع الحكام والمستخدمين بالاقاليم البحرية والقبلية على مختلف مستوياتهم ودرجاتهم حيث كان يدعو نظار الاقسام (٢٢) وملاحظى الاخطاط (٢٣) والمشايخ والصيارف (٢٤) للاجتماع به عند مروره بالاقاليم سواء فى ذات الاقليم أو الاقاليم المجاورة حيث يقوم بالمرور أو يستدعيهم للقائه بالعاصمة أو بالاسكندرية وأحيانا كان يقوم باستدعاء جميع نظار اقسام مديريات الوجه

---

(٢٠) المصدر السابق ، نفسه .

(٢١) معية تركى دفتر ٥٨ وثيقة ٢٩٩ فى ١١ جماد ثان ١٢٤٩ ، ودفتر بدون وثيقة ٣ فى غرة صفر ١٢٥٠/٩/٦/١٨٣٤ ص ١ .

(٢٢) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٦٢٥ فى آخر جماد الاولى ١٢٤٥ ودفتر ١ أوامر وثيقة ٢٠٩ فى ١٢ ذى القعدة ١٢٤٥/٥/١٨٣٠ ص ٥٠ .

(٢٣) معية تركى دفتر (بدون) وثائق ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٦٣ فى ١١ ، ١٢ ، ٢٧ جماد ثان ١٢٥٠/١٥ ، ١٦ ، ١٨٣٤/١٠/٣١ .

(٢٤) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٤٣٦ فى ٨ رجب ١٢٥١/٣٠/١٠/١٨٣٥ .

البحرى للقائه مجتمعين وذلك لحرصه على معرفة أحوال الاقاليم بنفسه وعن قرب والتعرف على مشاكلها وكان يشحذ همم هؤلاء النظار ويشد على أيديهم (٢٥) للنهوض بالبلاد وتعميرها وأداء كافة الواجبات الملقاة على عاتقهم وخاصة فيما يتعلق بنواحى الانتاج وتحصيل الضرائب . وفى بعض الأحيان فانه كان يتم ايفاد بعض كبار الضباط والمعاونين للمرور على الأقسام واعداد التقارير عن أحوالها وعن الزراعة بها لعرضها عليه (٢٦) . مما يؤكد على مدى الأهمية التى أولاها محمد على لأمور الادارة بالاقسام .

وكان قد بدىء فى نهاية عام ١٨٢٨ تطوير أسلوب الادارة بالاقاليم وذلك بالغاء النظم القديمة فى أعمال التسجيل والحسابات واتباع نظام مسك الدفاتر حيث أوفد الى الاقسام المعاونين الخبيرين بهذه النظم . وقد أمر محمد على نظار الأقسام بملازمتهم لتعلم هذه النظم التى ستتبع فى جميع المصالح والاقاليم والدواوين (٢٧) وتم تطبيق هذا النظام فى جميع الاقسام قسما بعد آخر .

ورغم تعدد مهام نظار الأقسام وتنوعها فقد كانت أهم هذه الأعمال هى جباية الضرائب وجمع الاعداد الغفيرة من الأهالى استجابة لأوامر الحكومة المركزية لتسخيرهم فى الاشغال العامة أو للخدمة فى الجيش (٢٨) والعمل على راحة الأهالى (٢٩) واستتباب الامن والانضباط ومنع تعدى المشايخ على الأهالى والقبض على الخارجين واللصوص والأشقياء واعادة المتسحبين الى بلادهم وقد بلغ اهتمام محمد على بهذين الامرين الأخيرين

---

(٢٥) دفتر ٦٦ معية تركى وثيقة ٢٨٦ فى ٢٢ ربيع ثان ١٢٥١/١٧/٨/١٨٣٥ ص ٦٢ .

(٢٦) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٢٠٠ ، ودفتر ٣٩ وثيقة ٢٦٣ فى ١ ، ٢ محرم ١٢٤٥/٣ ، ٤/٧/١٨٢٩ .

(٢٧) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٢٤٢ فى ٢٦ ربيع ثان ، ٢٦٧ فى ٩ جمادى الاولى ١٢٤٤/١٧/١١/١٨٢٨ .

(٢٨) محفظة ١٢٥ أبحاث وثائق فى ٢٠ صفر ١٢٤٥/٢١/٨/١٨٢٩ ، ٢٨ جماد ثان ١٢٤٥/٢٤/١٢/١٨٢٩ .

(٢٩) دفتر ١١ أوامر وثيقة ٤٠ فى ٥ ربيع ثان ١٢٥٢/٢٠/٧/١٨٣٦ ، ص ٣٢ .

شأوا بعيدا حتى أنه ضرب موعدا للقبض على هؤلاء اللصوص وأمر بالغاء كلمة التسحب تماما (٣٠) ولكن ذلك لم يكن ليتحقق بهذه السهولة .

وقد حظيت أمور الزراعة بالاهتمام الزائد نظرا لما يمثله انتاجها من مصدر رئيسى للبلاد فكان على نظار الاقسام الاهتمام بالاراضى وبخاصة الأصناف المطلوبة والتعرف على أسباب تأخر زراعتها أو ضعف محصولها(٣١) وكان محمد على يوالى اصدار أوامره اليهم ببذل الجهد فى رى الأراضى الشراقى وذلك باصلاح السواقى المتخربة واستعمال الآلات الرافعة ومراعاة العدالة فى تقسيم المياه على القرى . وقد وجه شكره الى نظار أقسام الاقاليم الوسطى لحثهم الأهالى على زراعة الشعير والحنطة بنصف الضريبة عن طريق استخدام الشادوف نظرا لقلة مياه النيل فى أكتوبر عام ١٨٣٣ (٣٢) وكان عليهم أيضا الختم على دفاتر الانوال والفردة الخاصة بكل قرية من قرى أقسامهم (٣٣) .

ونظرا لاهتمام الحكومة المركزية بزراعة كافة الاطيان الصالحة للزراعة لزيادة الانتاج ، ولما تلاحظ وجود آلاف الأفدنة البور ببعض الاقسام فقد تقرر فى عام ١٨٣٦ نفى النظار الذين يوجد بأقسامهم أطيانا بورا الى أبى‌قير أو تحصيل أموالها منهم (٣٤) . وازاء هذا الاهتمام وتخفيفا عن كاهلهم فقد كان هؤلاء النظار يقومون بسجن أولاد المشايخ كنوع من الرهن حتى يقوم آباؤهم بزراعتها ، وكان هذا النظام سائدا فى جميع الاقسام بل وامتد الى انجاز بعض الأمور الأخرى . ويبدو ان مشايخ البلاد قد تذمروا من هذا

---

(٣٠) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٤ ربيع الاول١٢٥٢/٦/٢٩/١٨٣٦ ودفتر أمور ادارة : أمر سنة ١٢٥٢/١٨٣٦ ص ١١ .

(٣١) دفتر ٨ أوامر وثيقة ٣٥ فى ١٦ صفر ١٢٥٢/٢/٦/١٨٣٦ ص ٣٠ .

(٣٢) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى غرة جماد ثان ١٢٤٩/١٦/١٠/ ١٨٣٣ .

(٣٣) دفتر ٦٣ معية تركى وثيقة ٧٨ فى ٦ جماد ثان ١٢٥١ هـ ١٨٣٥/٩/٢٩ .

(٣٤) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة رقم (بدون) فى ٢١ صفر ١٢٥٢ هـ ١٨٣٦/٥/١٨ م ، ورقم بدون فى ١٧ صفر ١٢٥٢ هـ/١٨٣٦/٦/٣ م .

التعسف وذلك لانه تقرر فى أواخر عام ١٨٣٦ ايجاد أسلوب آخر افضل من هذا الأسلوب (٣٥) .

السياستنامة ١٨٣٧ :

حدد قانون السياستنامة فى عام ١٨٣٧ مهام هؤلاء النظار فى الاهتمام بأعمال جباية الضرائب فى أوقاتها المحددة ، وحفظ الترع والجسور ، ورى جميع الأطيان فى موسم الفيضان وملاحظة تخضيرها واعدادها للزراعة الصيفية ، ومساعدة غير القادرين على الزراعة ، والعمل على تعمير القرى والبلاد ، ومراعاة العدالة ومنع الجور فيما بين الاهالى ، ونظر قضاياهم بغاية الدقة والحيدة التامة ، ومراقبة جميع المستخدمين المرؤسين لهموخاصة القائمين على المخازن والشون ، ومراقبة الموازين والمكاييل ، وعدم اجبار الفلاحين على زراعة أراضيهم الخاصة أو تسخيرهم فيها أو استغلال مواشيهم وآلاتهم ، ومنع توريد مستخدمى الشون لمحصولات مزروعاتهم فى نفس الشون التى يعملون بها وتوريدها فى شون أخرى (٣٦) . وفى منتصف عام ١٨٣٩ منع نظار الأقسام من اعطاء اية اذونات بالصرف من الشون نظرا لما يترتب عليه من تداخلهم فى عهد الشون وظهور العجز فيها ، وقد اقتصرت ملاحظة الايراد والصرف من الشون على المديرين فقط وكذلك ختم اذونات الصرف بأختامهم (٣٧) .

لائحة ١٢٥٧ هـ (١٨٤١ م) :

فى ابريل عام ١٨٤١ أصدر مجلس الشورى لائحة كلف بموجبها نظار الأقسام بدوام ملاحظة أعمال حكام الاخطاط والقائمقامات والمشايخ والصيارف عند المرور على البلاد ، وملاحظة التوريدات للمطالب الاميرية مع مراعاة العدالة عند توزيعها على البلاد ، وأكد فيها على المهام الخاصة بأعمال متابعة ما يتم توريده للشون شهريا من المحاصيل والأصناف وغيرها

---

(٣٥) المصدر السابق ، وثيقة رقم بدون فى غرة رجب ١٢٥٢ هـ ١٢/١٠/١٨٣٦ م .
(٣٦) انظر بندى ١ ، ٢ من الفصل الثانى من السياستنامة .
(٣٧) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات ، أمر سنة ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م

ومتابعة الأموال التى يتم توريدها ومراجعة ذلك على الدفاتر التى بطرفهم لمعرفة البواقى التى لم يتم توريدها وتحصيلها . وابلاغ المديرين بالمستخدمين المتكاسلين فى أداء أعمالهم ، ومتابعة أعمال الزراعة الصيفية والشتوية مع حكام الاخطاط ومشايخ القرى وكذلك الاشراف على كافة الأعمال الخاصة ببلاد القسم دون أى مخالفة أو تهاون ، ومراقبة أعمال الموازين والمكاييل بالشون والتفتيش عليها واعداد تقارير عن جميع هذه الأعمال (٣٨) .

وبذلك تحددت مهام نظار الاقسام فى عهد محمد على فى اللوائح الصادرة منذ عام ١٢٤٣ وحتى عام ١٢٥٧ ، ويلاحظ أن هذه المهام قد تنوعت وامتدت الى كافة المصالح التى تقع بدائرة اقسامهم لتحقيق سياسة الدولة فى احتكار الانتاج الزراعى والصناعى وتجارة الاصناف والمحاصيل ، والسيطرة المركزية على الاقاليم والبلاد واخضاع الأهالى لقبضة الحكومة المركزية .

ونظرا لتعدد الأعمال والوظائف الخاصة بأعمال الحسابات والادارة المالية فى المأموريات فقد رؤى ضرورة الاقتصار على المستخدمين الذين يتولون هذه الاعمال فى أى من الجهتين ، ولما كان اصدار القرار دون دراسته أمرا متعذرا فقد أمر محمد على باجراء تجربتين على نموذجين مختلفين وذلك لمعرفة مدى الحاجة الى هذه الوظائف من المباشرين والكتاب والصيارف فى المأموريات أو الأقسام حيث يتم الاستغناء فى النموذج الاول عن هذه الوظائف بالمأمورية اكتفاء بهم فى القسم . ونفذ ذلك فى مأمورية نصف الغربية ومليج وابيار . وتأتى التجربة الثانية على عكس الاولى وتم تنفيذها فى مأمورية المحلة ونبروه (٣٩) . وتولى الاشراف على اجراء ذلك كل من المعلم حنا والمعلم باسليوس (٤٠) . وقد أسفرت التجربة فى النهاية على الغاء وظائف المباشرين بالمأموريات اكتفاء بماشرى الاقسام (٤١) .

---

(٣٨) المصدر السابق : لائحة سنة ١٢٥٧/١٨٤١ .

(٣٩) قسمت هذه المأمورية الى قسمين أى نصفين هما المحلة ونبروه لكل منها مأمور خاص بها ، أنظر دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٤٧٣ فى ٢٠ صفر ١٢٤٥/٨/٢١/١٨٢٩ .

(٤٠) دفتر ٣٧ معية وثيقة ١٤٧ فى ١٨ جماد ثان ، ٥٠ فى ٢٧ شعبان ١٢٤٤/٣/٣/١٨٢٩ .

(٤١) انظر فصل ادارة المأموريات .

الجهاز الادارى بالأقسام :

كان الجهاز الادارى الذى يعاون ناظر القسم يتكون من عدد من المستخدمين وهم المباشر (٤٢) وملاحظ الزراعة الذى كان عليه متابعة كافة الأمور الخاصة بشئون الزراعة والأراضى والرى والمحاصيل (٤٣) ، ورئيس الكتاب (الباشكاتب) واثنين أو ثلاثة من الكتاب لأعمال كتابة البد والجرائد (٤٤) . وكان على رؤساء الكتاب العمل بالقسم لمدة لا تقل عن عام قبل نقلهم للعمل بقسم آخر (٤٥) . وقد بلغ كتاب أقسام مديرية الغربية فى عام ١٨٣٤ عدد ٢٨ كاتبا (٤٦) . وكان يعاون الناظر خمسة من القواصين برئاسة أحد الأغوات ، وثلاثة من السعاة ووجد فى بعض الاقسام عدد من الجنود لاستتباب الأمن وحفظ النظام حيث حدد المجلس العالى عدد الجنود والسعادة بمختلف الاقاليم طبقا لاحوالها ومن ذلك أنه خصص ٦٠ جندياً لقسم شبراخيت (بحيرة) . ويلاحظ وجود تفاوت فى عدد المستخدمين والجنود فى الأقسام ويرجع ذلك الى اختلاف طبيعة الأقسام عن بعضها من حيث الحجم والاتساع ومساحة الاراضى وعدد البلاد والنواحى ، ومن ذلك أنه لم يتم الموافقة على زيادة عدد القواصة بقسم شربين (دقهلية) عن ٣ أشخاص فقط لأنه ليس كباقى الاقسام . وكذلك الحال فى الوجه القبلىحيث خصص المجلس العالى لقسم شرق أطفيح نصف عدد الاغوات والقواصة الموجودين بقسم بنى سويف المتاخم له على الرغم من مطالبة ناظر القسم بزيادة عدد القواصة والاغوات لازدياد الاعباء باقليمه . وكان السبب فى

---

(٤٢) دفتر ٧٦١ خديوى تركى وثيقة ٤٤٣ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٤٥ ص ١٥٣ . وقد تقرر اعتبارا من غـرة ربيع ثان ١٨٢٩/٩/٣٠ تخصيص مرتبات لكتاب الدواوين والخزينة وتميزهم عن كتاب الاقاليم دون علاوة اى مبالغ عليها فيما بعد ، وعلى حين خصص لمباشرى الاقسام ٤٥٠ قرشاً شهريا فقد خصص لأمثالهم بدواوين القاهرة ٦٠٠ قرشا وبلغ مرتب مباشر عموم المبيعات ١٥٠٠ قرشا . وكانت مرتبات مباشرى الاقسام اقل المرتبات بالنسبة للمصالح الاخرى ، انظر دفتر ٧٦٠ خديوى تركى وثيقة ٢٠٢ فى ٢٣ ربيع ثان ١٨٢٩/١٠/٢٢/١٢٤٥ . ص ٧١ .

(٤٣) دفتر ٨٠ معية تركى وثيقة ٤٤٢ فى ٢٥ رمضان ١٨٣٧/١/٣/١٢٥٢ .

(٤٤) الوقائع المصرية ، العدد ١٦٩ فى ٥ صفر ١٨٣٠/٧/٢٦/١٢٤٦ .

(٤٥) دفتر ٢ أوامر وثيقة ٤٤٢ فى ١٨ الحجة ١٨٣٢/٥/١٩/١٢٤٧ .

(٤٦) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ٢٠٩ فى ٢٣ شوال ١٨٣٤/٣/٤/١٢٤٩ .

رفض مطلبه أن نظارته لا تضم الا قسما واحدا على حين أن معظم النظارات تضم قسمين (٤٧) .

ولما كانت طبيعة الاقسام بالوجه القبلى تختلف عن مثيلاتها بالوجه البحرى حيث تمتد مساحاتها وتزداد اتساعا وطولا ويصعب فيها السيطرة على كافة بلاد القسم لصعوبة الاتصال بها فقد أوجب ذلك ضرورة ايجاد وظيفة تقوم بمعاونة ناظر القسم فى مهامه المتعددة ، ومن ثم فقد وجدت بأقسام الوجه القبلى وظيفة المعاونين اعتبارا من منتصف عام ١٨٣٠ (٤٨). وكان يتم الاستعانة ببعضهم عند التعيين فى وظائف نظار الاقسام (٤٩) . ومع ازدياد أعباء نظار الاقسام فى كافة الاقاليم والحاجة الى ضرورة وجود نواب ووكلاء لهم فى القسم عند مرورهم أو تغيبهم عن القسم فقد عين وكلاء لنظار الاقسام فى أواخر عهد محمد على (٥٠) .

الاتجاه الى تعيين المصريين نظارا للاقسام :

نظرا لقلة خبرة الاتراك بادارة الاقسام والبلاد وانعدام كفاءتهم فى شئون الزراعة ولما اتصفوا به من جهل واهمال وتراخ فى النهوض بشئون البلاد وفشل محمد على فى زجرهم واصلاح ما يرتكبونه من جرائم الرشوة والتزوير والاختلاس (٥١) ، وسوء سلوكهم وتصرفاتهم وتكاسلهم فى أعمال التحصيل والمرور وسوء معاملتهم وتسلطهم واحتقارهم لاهالى البلاد ولصعوبة احلال غيرهم من الاكفاء وذوى الخبرة بعدعزله للكثير منهم بسبب

---

(٤٧) دفتر ٧٩٢ خديوى تركى وثيقة ٣٢٤ فى ٧ ربيع ثان ١٨٣٣/٨/٢٤/١٢٤٩ .

(٤٨) دفتر ٧٧٠ خديوى تركى وثيقة ٦٤ فى ٢٩ صفر ١٢٤٦ هـ ١٨٣٠/٨/١٨ م ص ٤٦ .

(٤٩) دفتر ٧٧٤ خديوى تركى وثيقة ٧١ فى ٨ رجب ١٢٤٦/ ١٨٣٠/١٢/٢٣ وقد حدد مرتب معاون بقسم قنا بـ ٢٥٠ قرشا ، انظر دفتر ٥٥ معية تركى وثيقة ٦٤ فى ١٢ صفر ١٨٣٠/٨/٢/١٢٤٦ .

(٥٠) دفتر ٢٨٩ شورى المعاونة تركى وثيقة ١٤١٣ فى غرة ذى الحجة ١٢٥٩ هـ ١٨٤٣/١٢/٢٣ م ص ٦٦ .

(٥١) الوقائع المصرية ، العدد ١٠٥ فى ٧ شعبان ١٨٣٠/٢/١/١٢٤٥

هذه الجرائم (٥٢) . فقد بدأ يتخلى عن سياسته العنصرية فى احتكار الاتراك لوظائف ادارة الاقاليم والبلاد والعمل على استبدالهم بالمصريين فى الوظائف الصغرى (٥٣) ، وتعيين أبناء الأسر العريقة (من الأمراء المماليك) الذين دانوا له بالولاء فى وظائف ناظر قسم (٥٤) حيث شغل بعضهم هذه الوظائف مثل محمد شوقى أفندى ، ومراد الكاشف من مماليك عبدى كاشف ، ومحمد الكاشف (٥٥) . كما استعان ببعض الاقباط والأفندية الذين يجيدون أعمال الحساب والكتابة أيضا (٥٦) .

ولم يشغل المصريون وظيفة نظارة الاقسام دفعة واحدة بل سبق ذلك توليهم وظيفة ادارة الاخطاط التى كان يحتكرها الأتراك ايضا . وكان أول مصرى يعينه محمد على فى ادارة البلاد هو على البدراوى حيث عينه شيخا لخط سمنود وقد اثبت كفاءة ونشاطا كبيرا مما مكنه من حكم هذا الخط وتولى ادارته فى عام ١٨٢٩ . ونظرا لجهوده الضخمة فقد أمر محمد على بتخصيص ٤٠٠ قرشا شهريا راتبا له . وفى الشهر التالى أمر محمد على بضم ٥٠٠ قرشا الى مرتبه نظرا لاجتهاده وتفوقه على أقرانه (٥٧) .

وكان تشجيع على البدراوى ومكافأته دافعا له لمزيد من التقدم حتى أن محمد على قام بشكره على ما يبذله من جهد فى أداء ما كلف به من مهام وخاصة فى تحصيل كافة المطالب الاميرية من الاهالى واستمر يحثه على

---

(٥٢) معية تركى دفتر ٢٨ وثيقة ٢٩ فى ٢ شوال ١٢٤٤/٧/٤/١٨٢٩ ودفتر ٣٧ وثيقة ٥٩٨ فى ٨ شوال ١٢٤٤ ودفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ١٩٩ فى ٢٥ شوال ١٢٤٤ ص ٨٩ ودفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٦١١ فى غرة جماد ثان ١٢٤٥/١٢/٢٨/١٨٢٩ .

(53) Hamont, P. N. op. cit. p. 237.

(٥٤) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٢٥٠ فى ٧ رمضان ١٢٤٤ ١٨٢٩/٣/١٣ .

(٥٥) دفتر ٦٧ معية تركى وثيقة ٢١٤ فى ٢٥ رجب ١٢٥١ ١٨٣٥/١١/١٦ .

(٥٦) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٢١١ فى ١٩ شعبان ١٢٤٥ ١٨٣٠/٢/١٣ ، ودفتر ٧٦٦ خديوى تركى وثيقة ٢١٦ فى ٢٥ رمضان ، ٢٥٠ فى ٨ شوال ١٢٤٥/٢/٤/١٨٣٠ .

(٥٧) دفتر ٧٥١ خديوى تركى وثيقة ١٨٥ فى ٢ محرم ١٢٤٥ ١٨٢٩/٧/٤ ، ودفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٢٦٤ فى ١٢ صفر ١٢٤٥ ١٨٢٩/٨/١٣ .

بذل غاية جهده ، وظلت الدواوين المركزية تحثه على زيادة نشاطه ليصبح موضع عناية الوالى (٥٨) . ومن المؤكد ان العوامل السابقة بالاضافة الى تحقق نجاح المصريين فى ادارة البلاد على نحو يفوق حكامهم السابقين ، وتحقيق ما تهدف اليه الحكومة المركزية ، كان من الأسباب التى جعلت محمد على يفكر فى الاستعانة بالمصريين فى وظائف نظار الاقسام وغيرها من الوظائف المدنية الأخرى فى الأقاليم سواء كمعاونين أو كتاب أو قواصة وسعاة وغيرها من الوظائف ليحلوا محل الأتراك ويساووهم . وقد أمر محمد على بأن ينال على بدراوى نفس المرتب الذى يحصل عليه أقرانه من الأتراك (٥٩) .

وشغل نفر من المصريين وظائف نظار الاقسام فى الوجه البحرى احلالا للنظار الاتراك ففى عام ١٨٣٣ كان هناك الى جانب على البدراوى الشيخ المصرى ناظرا لقسم زفتى (غربية) ومحمد خضر ناظرا لقسم العزيزية وشيبة (شرقية) ، ومحمد حمزة ومصطفى الجيار وغيرهم ، وقد حدد اقامة الأتراك الذين عزلوا من نظارة الأقسام فى منازلهم كما تم تسفير البعض منهم الى بلادهم ، أما المصريون الذين كانوا يرفتون فكان يحل محلهم آخرون من المشايخ . وكان يشترط على بعضهم ، الذين يرشحون لتولى هذه الوظائف ، قبولهم تقديم خمسة آلاف جنيه شهريا (ألف كيس) من الضرائب المقررة على أقسامهم (٦٠) . حتى يمكن تعيينهم فيها .

ومما لا شك فيه أن كثيرا من المشايخ المصريين قد تطلعوا الى وظائف نظارة الأقسام أسوة بغيرهم من المصريين ، وقد احتال بعضهم لهذا الأمر ، حيث قام كبار المشايخ باغراء صغار المشايخ بالتراخى فى تحصيل الضرائب لايقاع النظار الاتراك تحت المسئولية حتى يمكنهم تولى نظارة هذه الأقسام

---

(٥٨) دفتر ٢ أوامر وثيقة ٢٦٨ فى ٣ الحجة ١٢٤٧ هـ ١٨٣٢/٥/٤ م ص ٥٢ .

(٥٩) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٤٨ فى ١٣ جمادى الاولى ١٢٤٩ ١٨٣٣/٩/٢٨ .

(٦٠) المصدر السابق وثائق ٢٥١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ فى ١٣ ، ٢٢ ، ٢٣ جمادى الاولى ١٢٤٩ ، ودفتر . ٥معية تركى وثيقة ٧٧٦ فى ١٠ شعبان ١٨٣٣/١٢/٢٣/١٢٤٩ ص ١٣٧ ، ودفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٠٣ فى ١٧ شعبان ١٢٩٨ هـ ١٨٣٣/١٢/٣٠ م ص ٤٢ .

بدلا منهم وأدرك محمد على تلك الحيلة وأمر مديرى الاقاليم بمنع ذلك ومجازاة هؤلاء المشايخ (٦١) . ولكن ذلك لم يمنع من استمراره فى تعيين المصريين فى وظائف الادارة بالاقاليم وذلك بسبب فشل الاتراك فى ادارة البلاد والذين كانوا يتولون جميع وظائف الادارة بها ماعدا شيخ البلد (٦٢). مما يؤكد على عزمه على احلالهم محل الاتراك الذين أخفقوا فى ادارة الاقسام والبــــلاد .

ونظرا لتولى الكثير من المصريين وظائف الادارة بالاقاليم وخاصــــة نظارة الأقسام وعزل الكثير من الأتراك فقد أمر محمد على بتحرير القرارات (الخلاصات) التى كانت تصدر باللغة التركية باللغة العربية وارسالها الى المشايخ المصريين الذين تعينوا نظارا فى بعض الاقاليم (٦٣) ، مما يدل على مدى تنازل محمد على عن كثير من العنصرية الجنسية للاتراك واللغة التركية لصالح المصريين واللغة العربية . ويمكن القول أن ذلك كان بداية لحركة التعريب والتمصير التى ظهرت فى عهد خلفائه .

ويعتقد أن نجاح المصريين فى ادارة الاقاليم والبلاد كان له آثار بعيدة المدى فقد أدى نجاحهم فى ادارة الأقسام الى توسع الحكومة المركزية فى تقسيم بعض الأقسام الكبيرة الى قسمين أو أكثر ضمانا لحسن ادارة هــذه الأقسام وعدم تأخير أو تعطيل المصالح وجباية الضرائب فى حينها ولافساح المجال أمام العديد من المصريين لتولى ادارة البلاد ، ومن ذلك أنه تم تقسيم قسم الاطفيحية الى قسمين تولى أحدهما سالم حمودة وعهد الى أحــــد المشايخ بادارة القسم الآخر (٦٤) . وتقسيم قسم ملوى الى ثلاثة أقسام(٦٥)

---

(٦١) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٨ جمــــادى الاولى ١٢٤٩ ١٨٣٣/١٠/٣ .

(62) Lane, E. W. op. cit. p. 121.

(٦٣) دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ١٧٤ فى ٥ جمـــاد ثان ١٢٤٩ هـ ١٨٣٣/١٠/٢٠ م ، وقد تم تطبيق هذا الامر حيث يوجد ضمن وثائق مجلس الملكية التركية أوامر باللغة العربية ومنها أمر الى مختار بك ناظر المجلس خاص بعلى البدراوى ناظر قسمى المحلة والجعفرية ، انظر محفظة ١ مجلس ملكية تركى وثيقة عربية برقم٦٢ فى ١٠ رجب ١٢٥٠. ١٨٣٤/١١/١٢

(٦٤) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٣٠٠ فى ١٥ جمـــاد ثان ١٢٤٩ ١٨٣٣/١٠/٣٠ .

(٦٥) دفتر ٦٣ معيـــة تركى وثيقة ٧٨ فى ٦ جمـــاد ثان ١٢٥١ ١٨٣٥/٩/٢٩ .

وقسم منوف الى ثلاثة أقسام وقسم نبروه وبيله الى قسمين (٦٧) ، وقسم مناوهلة (منوفية) الى قسمين ، وقسم أبو كبير (شرقيـــــة) الى ثلاثة أقسام (٦٨) .

وكان لتحقق محمد على بنفسه عند مروره بالاقاليم عقب تولى الكثير من المصريين لنظارة الأقسام وتلمسه للاثار العظيمة فى نهوضهم بالبـــــلاد وتعميرها وازدياد حركة العمران وزيادة الانتاج الزراعى بها ووفرةالمحاصيل والأصناف أكبر الأثر فى تحوله كلية الى احلال المشايخ المصريين محلالنظار الاتراك أيضا فى الاقاليم الوسطى والقبلية حيث أمر برفتهم جميعا من نظارة الأقسام واحالتها الى عهدة المشايخ حيث عين لكل قسم ناظرا منهم ، وأمر الأهالى بحسن طاعتهم ومساعدتهم فى تحصيل الأموال ، وبذلك قـــــدر للمصريين أن يشغلوا وظائف ادارة الاقسام ببلادهم ليحلوا محل الاتراك بعد أن ظلوا يحكمونهم قرونا طويلة . وترتب على ذلك اجـــــراء تنظيم جديد لادارة الاقاليم خول بموجبه للمصريين ادارة بلادهم فشغلوا وظائف مأمورى المأموريات ونظار الاقسام والعساكر والقواصة وأمناء المخـــازن وحكام الاخطاط وكبار المشايخ (مشايخ الاخطاط) بالاقاليم القبلية أسوة بالاقاليم البحرية وتعيين عمد المشايخ نظارا للاقسام (٦٩) .

وسمح لأبناء من تولوا هذه الوظائف من المصريين بأن يشغلوا أيضـــا هذه الوظائف أو بان يحلوا محل آبائهم فى حالات متعددة حيث تولى الســـيد أباظه نجل حسن أباظه نظارة قسم ههيا (٧٠) ، وعندما عزل والده قســـم القسم الذى كان يتـــولى نظارته الى قسمين تولى ابنه حسن نظـــــارة

---

(٦٦) دفتر (بدون) معية تركى وثيقة ٤٢٤ فى ١٨ جماد ثان ١٢٥١ هـ ١١/١٠/١٨٣٥ ص ١٨٧ .

(٦٧) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٣١٢ فى ١٦ شــــــوال ١٢٥١ ٤/٢/١٨٣٦ .

(٦٨) محفظة ١٢٥ ابحاث وثيقة فى ٤ صفر ١٢٥٢/٢١/٥/١٨٣٦ وفى ٢٧ جمادى الاولى ١٢٥٢/١٠/٩/١٨٣٦ .

(٦٩) دفتر ٢٥ أوامر وثائق ١١٧ فى ٣ رمضان ١٢٤٩/١٤/١/١٨٣٤ ص ٦١ الملحق الرابع ، ١٢٥ ، ١٢٧ فى ١٠ امضـــه ١٨٣٤/١/٢١ الملحق الخامس .

(٧٠) دفتر (بدون) معيـــــة وثيقة ٣٦٣ فى ٢٣ رجب ١٢٥٠ هـ ٢٥/١١/١٨٣٤ ص ١٧٤ .

أحدهما (٧١) . وعين نجل ناظر قسم بنها مكان والده المتوفى (٧٢) وعين مصطفى أبو العز أخو ناظر قسم فارسكور محل أخيه بعد وفاته بضمانة ناظر قسمى شربين ومحلة دمنة (٧٣) وعندما قسم القسم الذى كان يشغله على بدراوى الى قسمين عين أخوه ناظرا على قسم سمنود ، ولكنه لم يستمر طويلا (٧٤) . كما حل أخ مكان أخيه أرضه (٧٥) . وبذلك أتيح لكثير من المصريين تولى نظارة الأقسام واستمرار ادارتهم لها بدلا من الاتراك .

ونظرا لما كان يطمح اليه الاتراك من السيطرة الكاملة على الأقاليم فى مصر وعلى أهلها فقد منعوا نشر القانون الخاص بتعيين المصريين فى وظائف الادارة بالأقاليم وخاصة نظارة الأقسام ليحلوا بذلك محلهم . وبذلك فانه يمكن القول أن هذا القانون قد قوبل منهم بعدم الرضا والارتياح لانه اقصاهم عن ادارة الاقاليم . وقد تيقن محمد على من عدم نشره فى الاقاليم الوسطى التى كان يتولى نظارة القسم بها اثنان وثلاثة وأربعة من الاتراك وقد ادعى أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى وصوله الى النظار والكتاب المصريين . ولكن ذلك لم يثن محمد على عن متابعة وصول اللوائح والقوانين للنظار المصريين (٧٦) .

ويعتقد أن احلال المصريين محل الاتراك فى ادارة الاقاليم والبلاد لم يكن ليتم دون أن يكون محمد على قد تحقق من فشل واخفاق العناصر التركية والشركسية والمماليك فى ادارة البلاد ، وفى المقابل فقد لمس بنفسه مدى النجاح الذى أصابه المصريون الذين تولوا مختلف الوظائف بالأقاليم حتى انه

---

(٧١) دفتر ٦٦ معية تركى وثيقة ٣١٨ فى ٢٣ ربيع ثان ١٢٥١ ١٨٣٥/٨/١٨ ص ٧٠ .

(٧٢) دفتر ٦٠ معية تركى وثيقة ١٥ فى ١٥ شوال ١٢٥٠ ١٨٣٥/٢/١٤ .

(٧٣) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٥١٣ فى ٢٤ صفر ١٢٥٢ ١٨٣٦/١/١٢ .

(٧٤) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٢٨٤ فى ١٧ جماد ثان ١٢٥١ ١٨٣٥/٨/١٢ ، دفتر ٦ أوامر وثيقة ٤٥ فى ٢٦ شوال ١٢٥١ هـ ١٨٣٦/٢/١٤ م .

(٧٥) دفتر ٧٨ معية تركى وثيقة ١٨٦ فى ٢٥ صفر ١٢٥٢ هـ ١٨٣٦/٦/١١ ص ٥٤ .

(٧٦) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦٠٣ فى ٣ رمضان ١٢٥٠ ، دفتر ٦٢ وثيقة ٢٥٦ فى ١٧ رمضان ١٨٣٥/١/١٧/١٢٥٠ .

تصدى لأحد كبار رجاله من الاتراك ، وتابع عملية احلال المصريين فى كافة وظائف الادارة بالأقسام رغم محاولة كبار رجاله من الاتراك وكبار الموظفين بادارة الاقاليم التقاعس عن تنفيذ أوامره فى هذا الشأن حتى لا يرقى هؤلاء المحكومين الى مناصب الحكام ولا يناوئونهم على السلطة التى ظلوا يستحوذونها ويتمتعون بها من قبل لقرون طويلة .

والى جانب ما أحدثه نجاح المصريين فى ادارة الاقسام فانه لا يمكن اغفال دور الاهالى أيضا فى مشاركتهم لتولى المصريين وظائف ادارة الاقسام محل الاتراك حيث سارع أهالى القرى والبلاد بتقديم الشكاوى فى حق نظار الاقسام الاتراك الذين وجدوا فى الاقسام التى لم يشغلها المصريون حيث طالب أهالى ناحية ميت أبو غالب بقسم شربين « برفع » ناظر القسم التركى (٧٧) . ويرجع ذلك الى أنهم لم يحاولوا اثبات حسن ادارتهم للاقسام بعد تولى المصريين لادارتها واستمروا فى ارتكاب جرائم الرشوة وغيرها من المخالفات والجرائم (٧٨) وقد استجاب محمد على لرغبات الاهالى وأمر مديرى الاقاليم بجمع المشايخ والعمد بهذه الاقسام واختيار ذوى الخبرة والكفاءة منهم لنظارتها بدلا من الاتراك حيث حلوا محلهم فى مديريات المنوفية والدقهلية ، والشرقية مع أخذ التعهدات عليهم بالاستقامة والطاعة أو الضرب بالعصا . ثم عهد الى المديرين بدءا من عام ١٨٣٥ بجمع نظار الاقسام لاخذ رأيهم — كتابة — فى المرشحين لتولى نظارة الاقسام (٨٠) .

ويلاحظ أن قدامى نظار الاقسام المصريين الذين تولوا مناصبهم عن كفاءة وجدارة كانت مكانتهم تفوق من تولوها طبقا للقانون حيث لم ينالوا نفس المرتب والمرتبة التى نالها أقدم النظار المصريين فعلى حين أن مرتب الاخيرين كانت ١٥٠٠ قرشا شهريا كانت مرتبات الحديثين منهم ٥٠٠

---

(٧٧) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٤٩ فى ٢١ رمضان ١٢٤٩ هـ ١٨٣٤/٢/١ م ص ٨٨ .

(٧٨) دفتر (بدون) معية وثيقة ٦٤ فى ٤ شوال ١٢٥٠ هـ ١٨٣٥/٣/٤ م ص ٣٣ .

(٧٩) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٤٤٥ ، ٤٥٣ فى ٢٤ ، ٢٧ رمضان ١٢٤٩ هـ ١٨٣٤/٢/٤ م ، ووثيقة ٧٦ فى ١٠ شوال ١٢٤٩/٢/٢٠/١٨٣٤

(٨٠) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٩٥ فى ١٨ جمادى الاولى ١٢٥١/١٢/٩/١٨٣٥ .

قرشا فقط . وقد رفض محمد على الاستجابة لشكواهم المتعددة بمساواتهم بهم قبل أن يظهروا كفاءتهم وجدارتهم (٨١) وان زادت ماهياتهم تباعا فيما بعد (٨٢) .

وفيما يتعلق بالاسلوب الذى اتبعه محمد على فى معاقبة هـؤلاء النظار فانه أمر المديرين بعدم التهاون واستعمال اللين مع نظار الاقسام ورخص لهم أيضا بمعاقبة المقصرين منهم فى جمع الانفار للخدمة بالجيش والاهتمام بالزراعة وغيرها من الواجبات والمهام . وحرم عليهم أيضا أخذ أية غلال أو مأكولات من الاهالى دون مقابل وألزمهم بدفع أثمانها لاصحابها والا عوقبوا بالضرب والعزل (٨٣) . وفى أواخر عهد محمد على هدد نظار الاقسام بالصلب اذا لم يتم زراعة جميع الاطيان الواقعة فى أقسامهم (٨٤) . وأمر نظار الاقسام بالانصياع التام لاوامر المديرين وعدم التهاون أو ارتكاب المخالفات والا فانه سيتم اقصاؤهم وتعيين غيرهم وانزالهم الى درجة « الفلاحين » (٨٥) . كما كانت تصدر الاوامر بمعاقبة النظار والمشايخ المهملين طبقا للقوانين العسكرية (٨٦) .

ونظرا لجسامة العقوبات الخاصة بمجازاة النظار والمشايخ المقصرين فقد اعترض النظار المصريين على قرار المجلس الملكى بشأن هذه العقوبات ، وقد أمر محمد على بضرب كل منهم ٢٠٠ عصا ، وأمر جميع

---

(٨١) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٠٣ فى ٢٧ شعبان ١٢٤٩ ص ٤٢ ودفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٥٨٣ فى ١٦ ذى القعدة ١٢٤٩ ودفتر ٥٦ وثيقة ٩٩ فى ٢٦ محرم ١٨٣٤/٦/٥/١٢٥٠ .

(٨٢) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة بدون فى ٤ صفر ١٢٥٢ ١٨٣٦/٥/٢١ .

(٨٣) محفظة ١ روضة البحرين وثيقة بدون فى ١٣ صفر ١٢٥٢ ١٨٣٦/٥/٣٠ .

(٨٤) محفظة ٥ روضة البحرية وثيقة ٤ فى ١٢ محرم ١٢٥٧ ١٨٤١/٣/٥ .

(٨٥) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦٣١ فى ١٦ رمضان ١٢٥٠ ١٨٣٥/١/١٦ ، ودفتر (بدون) معية وثيقة ١٤٩ فى ١٧ ذى القعدة ١٨٣٥/٣/١٧/١٢٥٠ ص ٦٣ ، ودفتر ٧ وثيقة ٨١ فى ١٩ محرم ١٢٥٢ هـ ١٨٣٦/٥/٦ م ص ٨٢ .

(٨٦) دفتر ٦٧ معية تركى وثيقة ٥٩ فى ٨ رجب ١٨٣٥/١٠/٣٠/١٢٥١

المديرين بابلاغ هذه القرارات الى جميع النظار (٨٧) . وقد أدى الكثير من المصريين مهامهم بكفاءة تامة فاستحق بعضهم الاوسمة والنياشين حيث منح ناظرى قسمين بالفيوم وسامين (٨٨) ومنح ١٣ ناظرا بأقسام مديرية المنوفية نياشين الافتخار والامتياز وقد تكلف النيشان الواحد مبلغ ٣٠٠٠ قرش (٨٩) . كما أعفى النظار المجتهدين من الفردة المقررة عليهم وأمر المديرين بعدم مطالبتهم بها مطلقا (٩٠) . ووافق محمد على على اعطاء حسن اباظة خمسون فدانا من كل ألف فدان بدون مال فى مقابل تعهده بسداد أموال وبقايا احدى النواحى التى الحقت بقسم كفر نجم أحد أقسام مديرية الشرقية (٩١) .

وكان محمد على يتابع جهود نظار الاقسام المصريين ونشاطهم ويراقب أعمالهم ويتجسس على أحوالهم وكيفية ادارتهم للاقسام . وكان يأمر بنقل الناظر الذى لا يتمكن من الوفاء بكامل واجباته الى قسم آخر (٩٢) ، كما حاول من ناحية أخرى اصلاح من يرى فيهم الاصلاح وعلاج تكاسلهم ، ورفت غير الممكن اصلاحهم (٩٣) . أما المرتكبون لجرائم الاختلاس منهم فكان يأمر باجراء التحقيق معهم وقد تمكن أحدهم من الفرار بعائلته قبل صدور الحكم عليه والذى كان غالبا النفى الى أبى قير (٩٤) .

---

(٨٧) دفتر ٦٦ معية تركى وثيقة ٣٧٦ فى ٢٩ ربيع ثان ١٢٥١ ١٨٣٥/٨/٢٣ .

(٨٨) دفتر ٦٧ معية تركى وثيقة ٥٩ فى ٨ رجب ١٢٥١/١٠/٣٠/١٨٣٥

(٨٩) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٩ الحجة ١٢٥١/١٦/٤/١٨٣٦ فى ٥ محرم ١٢٥٢/٢٢/٤/١٨٣٦ .

(٩٠) محفظة ١٢٥ ابحاث وثيقة فى ٢٦ صفر ١٢٥٢/١٢/٦/١٨٣٦ .

(٩١) محفظة ٤٢ ابحاث وثيقة من دفتر ٨٥ معية تركى رقم ١٣٧ فى ٢٩ ذى القعدة ١٢٥٢/٧/٣/١٨٣٧ .

(٩٢) دفتر ٦٦ وثيقة ٦٦ فى ٢٨ ربيع الاول ١٢٥١ ص ١٤ ودفتر بدون رقم وثيقة ٣١٢ فى تاريخه ١٨٣٥/٧/٢٥ ودفتر ٧٨ وثيقة ١١٧ فى ١٠ صفر ١٢٥٢ /٢٧/٥/١٨٣٦ . ص ٣٤ .

(٩٣) صدر قرار بمعاقبة المختلسين لاكثر من ١٠٠ قرش ، ويبدو ان محمد على أدرك زيادة الاختلاسات لاقل من هذا الحد فأصدر أمره بمعاقبة المختلسين لاقل من هذا المبلغ ، انظر دفتر ٤٧ معية تركى وثيقة ٤٤٦ فى ٧ ربيع الاول ١٢٤٩/٢٥/٧/١٨٣٣ .

(٩٤) محفظة ١٢٥ ابحاث وثيقة فى ١٧ رجب ١٢٥١/٨/١١/١٨٣٥ ، دفتر ٧٠ وثيقة ٥١٦ فى ٢٤ صفر ١٢٥٢/١٠/٦/١٨٣٦ .

وفيما يتعلق بعلاقة نظار الاقسام المصريين بالاهالى فاننا نجد أن بعض النظار قد وقفوا موقف المدافعين عن أهالى بلادهم ازاء التعسف والسيطرة فى أداء مطالب الحكومة المركزية وخاصة تحصيل الضرائب الكثيرة والمتنوعة حيث قام ناظر قسم زفتى بتهريب أهالى قريته تاركين وراءهم نحو ألف فدان بورا (٩٥) . ويمكن القول أن هذه الاساليب التى لجأ اليها صغار الحكام من المصريين كانت هى السبل أمامهم لمقاومة السلطة المركزية وللفرار بأسرهم وذويهم من بطشها والا فانه كان عليهم مواجهة الصلب والاعدام أمام الجميع فيكونوا عبرة لامثالهم من النظار (٩٦) .

وأدى احالة معظم نواحى مديريات الشرقية والغربية والبحيرة الى عهدة بعض أفراد الاسرة الحاكمة والذوات والاعيان الى تقلص دور نظار الاقسام فى هذه المديريات لانه لم يعد لهم دور فى ادارة قرى الاقسام التى أحيل معظمها للعهدة ومن ثم فلم تعد هناك حاجة الى هؤلاء النظار اكتفاء بمشايخ القـــرى (٦٧) . وترتب على ذلك رفت حكام بلاد العهـــــد من المصريين وفى أواخر عهد محمد على أمر باحلال الاتراك محل النظار المصريين الذين يفصلون بسبب الشكوى فى حقهم . ولكن ذلك لم يمنـــع من استمراره فى سياسته بتولى المصريين لادارة الاقاليم فكان يأمر باقالة الاغوات والقواصة الاتراك واحلال المصريين محلهم (٦٨) .

* * *

فى عهد عباس كان هنـــاك بعض نظار الاقســـام المصريين ما زالوا يحتفظون بوظائفهم فى الاقاليم . ويبدو أنهـــم لم يكونوا على وفاق مع الحكومة المركزية — التى كانت تميـــل الى العنصر التركى — فلم تكن

---

(٩٥) محفظة ٥ روضة البحرين وثيقة ٣ فى ١٢ محـــرم ١٢٥٧ ١٨٤١/٣/٥ .
(٩٦) محفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ١٣٧ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٥٤ ١٨٣٨/٧/١٨ .
(٩٧) ديوان المعاونة محفظة ٢ وثيقة (بدون) فى ٢٢ ذى الحجـــة ١٨٤٢/٢/٤/١٢٥٧ .
(٩٨) المصدر السابق محفظة ٣ وثيقة فى ٢٩ جمادى الاولى ١٢٥٨ ١٨٤٢/٧/٨ ، محفظة ٤ أوامر وثيقة (بدون) فى ٢٢ جماد ثان ، ١٩ رجب ١٨٤٢/٧/٣١/١٢٥٨ ، ١٨٤٢/٨/٢٦ .

مرتباتهم تساوى ما يحصل عليه أقرانهم من الاتراك ، وأحيلت شكواهم بشأن ذلك الى مجلس الاحكام للفصل فيها . وحددت فيما بعد بـ ١٥٠٠ قرشا شهريا (٩٩) . ولما كان اختيار نظار الاقسام يتم بالتعاون بين مديرى المديريات ومديرى عموم الاقاليم الذين كانوا من الاتراك فقد أدى ذلك الى تفضيلهم لبنى جنسهم — وكما كان معظم المديرين والمحافظين فى عهده من العسكريين فقد امتدت هذه السياسة أيضا الى ادارة الاقسام حيث جعل من اليوزباشية القادريا والبكباشية نظارا للاقسام . وقد أمر المديرون بالاستيلاء على نياشين هؤلاء الضباط اذا لم يثبتوا مقدرة فى ادارة الاقسام . وبذلك انحسر الدور الكبير الذى كان يضطلع به النظار المصريين فى ادارة الاقسام التى كانوا يديرونها .

ووجه عباس — الذى اتصف عهده بالاستبداد (١٠٠) — اهتمامه للتصدى للاشقياء فى الاقاليم ، وكان يأمر المديرين بملاحظة أعمال نظارة الاقسام وبخاصة تخضير الاراضى فى حينه دون أى تأخير (١٠١) . ومما سبق فانه يمكن القول بانعدام الصلة المباشرة التى كانت تربط الوالى بالادارة فى الاقسام والبلاد والتعرف على مشاكلها ومطالبها وتحقيق الاتصال بين الحكام كبارا وصغارا وبين المحكومين فى كافة البلاد . وكان لانصراف عباس عن متابعة أحوال الاقاليم عن قرب أو الاهتمام بأمور ادارتها وتنظيمها وتقدمها وتطويرها أثر فى عدم تقدم المصريين وترقيتهم فى مناصب الادارة فى الاقاليم فى عهده وقد يرجع ذلك أيضا الى عدم تخليه عن عنصريته الجنسية التى أضرت كثيرا بالبلاد ومصالحها .

* * *

أما سعيد باشا فقد وجه اهتماما بالغا لادارة الاقاليم ومنع تسلط الاتراك على الاهالى وازالة الجور الواقع عليهم ، كما وجه عنايته الى

---

(٩٩) معية عربى دفتر ٣٦ وثيقة ٢١٠ فى غرة رجب ١٢٦٥ ١٨٤٨/٥/٢٣ ، ودفتر ٨٢ وثيقة (بدون) فى ١٤ شعبان ١٢٦٨ ١٨٥١/٦/٣ .

(100) Merruau, M, P. op. cit. p. 7.

(١٠١) مديرية البحيرة دفتر ٣٤٤ وثائق ١٢٩ ، ١٥٠ فى ٢٧ محرم ، ١٤ صفر ١٨٥٣/١٠/٣٠/١٢٧٠ ، ١٨٥٣/١١/١٥ .

اصلاح الشئون الداخلية للبلاد والنهوض بها ، وقد تركزت المهام الرئيسية لنظار الاقسام فى عهده فى ترغيب الاهالى فى زراعة المحاصيل والاصناف والغلال وعدم تركها بورا ، والاهتمام بتخضيرها وحرثها وريها. وكان على نظار الاقسام الاهتمام بمتابعة تنفيذ الاشغال العامة الواقعة فى دائرة أقسامهم مثل تطهير الترع وتعمير القناطر والجسور أو تجديدها وانشائها ، وحفظ مياه النيل وصيانته عن طريق انشاء وترميم الجسور والسدود والقناطر والبرابخ وحفر بعض الترع والمساقى أو تطهيرها سنويا فى أوقاتها المحددة وكان عليهم أيضا العناية التامة بتحصيل الضرائب المفروضة على البلاد والاهالى دون جور أو تضييق عليهم (١٠٢).

ونظرا لان سعيد كان يعمل على ارساء دعائم الحكم والادارة بالبلاد والنهوض بأمور البلاد الداخلية . فقد وجه اهتمامه لتطوير النظام الادارى بالبلاد (١٠٣) ، وافساح المجال لمشاركة المصريين فى ادارة البلاد .

قواعد تعيين المصريين فى ادارة الاقسام :

ذكر أمين سامى أنه فى عام ١٢٧٠ / ١٨٥٤ ابتدأ سعيد تجربة اختيار الاكفاء من المصريين لتولى وظائف نظار الاقسام بمديرية الدقهلية بنسبة الثلث منهم والثلثين من الاتراك وغيرهم (١٠٤) وقد استعان فى هذه التجربة بعمد القرى من ذوى الخبرة بأمور البلاد وادارتها « المدنية والدينية » فى التعيين لوظائف نظار الاقسام بالمديريات جنبا الى جنب مع الاتراك فاذا ما أثبتوا كفاءة استمر فى تعيينهم . وقد بدأت هذه التجربة فى الوجه القبلى فى عام ١٨٥٦ باثنين من عمد نواحى مديرية المنيا وبنى مزار هم محمد أبو عمر وحسن أفندى الشريعى الذى عين ناظرا لقسم قلوصنا ، وكذلك جعل بعض العمد حكاما للاخطاط . وقد حث سعيد أولئك المصريين على بذل غاية جهدهم لانجاح هذه التجربة لكى يستمروا

---

(١٠٢) دفتر مجموع أمور ادارة : قانون همايونى عام ١٢٧١، ١٨٥٤ — ١٨٥٥ ص ص ٥٨ — ٦٧ .

(103) Merruau, Lpid. p. 13.

(١٠٤) أمين سامى : تقويم النيل مج ١ ج ٣ ص ٤٣٧ .

فى حكم البلاد والقرى كما فعل محمد على معهم وتجاوز الاخطاء التى وقع فيها أسلافهم حتى لا يعود الاتراك لحكم قراهم (١٠٥) .

وتابع سعيد هذه التجربة ومدى نجاحها واصدر أوامره الى جميع المديرين فى الاقاليم البحرية والقبلية بتعميمها وفقا للترتيب الذى تم وضعه. وان يحثوا النظار المصريين على بذل النصح لهم للعمل على رفاهية الأهالى واقامة العدل بينهم وانجاز المطالب الأميرية وسرعة تشهيلها للنهوض بالبلاد ومنعا لانزال أشد العقاب بالمخالفين منهم (١٠٦) . وقد قام المديرون بالابلاغ عن العمد الذين انتخبوا للعمل نظارا للأقسام . وفى مديرية الدقهلية ابقى على ٧ نظار للاقسام من الأتراك وعين خمسة نظار من المصريين وهم : هلال أفندى عمدة كوم النور ناظرا لقسم ميت غمر ومحمد أغا سعيد عمدة نوسا البحر ناظرا لقسم المنصورة ، وعبد الرحمن أغا عبد المجيد عمدة نقيطة ناظرا لقسم أجا ، وسيد أحمد أغا نافع عمدة دنديط ناظرا لقسم صهرجت ، وأحمد أغا أبو نصير عمدة ميت راضى ناظرا لقسم العزيزية (١٠٧) . وصدرت الاوامر تباعا لكافة المديرين بالموافقة على تعيين نظار الأقسام ، كما صدرت الأوامر الى النظار أنفسهم توصيهم بحسن معاملة الاهالى (١٠٨) .

ويلاحظ أن نسبة المصريين الذين تولوا وظائف نظارة الأقسام بالمديريات قد زادت عن الثلث فى بعض المديريات مثلما يتضح فى مديرية الدقهلية وتجاوزت النسبة فى بعض المديريات هذا الحد حيث بلغت نسبة المصريين فى مديرية قنا الثلثين والأتراك ثلثا واحدا وذلك لأن مدير قنا رأى تعيين أحد العمد وهو محمد أبو مناع ناظرا لقسم فرشوط بدلا من ناظره التركى الذى رفت لمرضه وعدم قدرته على الخدمة . ولما كان ذلك

---

(١٠٥) دفتر ١٨٨٧ أوامر عربى وثيقة ١ فى ٨ صفر ١٢٧٣ ص ٢٨ الملحق السادس ووثيقة ١٠ فى تاريخه ١٨٥٦/٩/٧ ص ١٤ .

(١٠٦) المصدر السابق وثيقة ٨ فى ١٤ صفر ١٨٥٦/٩/١٣/١٢٧٣ ص ٣٨ ، ودفتر ١٨٨٨ وثيقة ٢٥ فى تاريخه ص ٣١ .

(١٠٧) دفتر ١٨٨٨ اوامر وثيقة ١٩ فى ٢٧ صفر ١٢٧٣ هـ ١٨٥٦/٩/٢٦ ص ٤٥ .

(١٠٨) دفتر ١٨٨٨ وثائق ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ وغيرها فى شهرى صفر وربيع الاول ١٢٧٣/اكتوبر ونوفمبر ١٨٥٦ .

يتعارض مع النسبة المقررة حيث كان ناظر قسم قنا من المصريين أيضا فلم يملك ديوان الداخلية القدرة على اتخاذ القرار فى هذا الصدد ، وقد وافق سعيد على تعيينه استجابة لمطالب أهالى القسم بتعيينه ناظرا عليهم بدلا من أحد المعاونين الأتراك بالمديرية (١٠٩) . مما يدل على عمل سعيد على الاستجابة لمطالب الأهالى فى تعيين من يرضونهم نظارا عليهم .

وفى عهد سعيد كانت المرتبات الشهرية للمستخدمين بالأقسام على النحو التالى بعد اجراءات التوفيرات (١١٠) .

المرتب قرش	« نفر »	الوظيفة
١٥٠٠	١	ناظر القسم
١٠٠٠	٢	حكام الاخطاط فئة ٥٠٠ قرش
٢٥٠	١	كاتب ناظر القسم
١٨٠	٤	قواصة عرب فئة ٤٥
١٢٠	٢	طوائف (طوافة) فئة ٦٠
٩٠	٢	سعاة فئة ٤٥
٣١٤٠	١٣	

ونظرا لاتساع بعض المديريات وضخامة مساحاتها وازدياد اعداد سكانها واعداد البلاد بها فقد أدى ذلك الى زيادة عدد أقسامها مثلما حدث فى مديريات الدقهلية وأسيوط — التى كان كل من أقسامها يضم ٦٠ بلدا وزمامه نحو ٩٣ ألف فدان — وجرجا . وقد أدى اتساع الاقسام ببعض الاقاليم الى زيادة عدد المستخدمين بها فقد وجدت وظيفة المعاونين فى اقسام مديرية الدقهلية وروضة البحرين وان كانت قد ألغيت من بعض

---

(١٠٩) ديوان الداخلية دفتر ١٤ جـ ٣ وثيقة ٢٩ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٧٤ ١٨٥٨/١/٤ ص ٢٩٠ ، ودفتر ١٨٨٩ وثيقة ٥٥ فى ٧ جماد ثان ١٢٧٤ ١٨٥٨/١/٢٢ . ص ٩٧ .

(١١٠) ديوان الداخلية دفتر ١١٣٣ وثيقة ١ فى ٣ الحجة ١٢٧٤ « قرار المجلس الخصوصى » ١٨٥٨/٧/١٤ . ص ٩٧ .

بنادر المديرية الأخيرة وظلت موجودة فى البعض الآخر مثل كفر الزيات . كما وجدت وظائف أخرى بالأقسام مثل ناظر الشونة والصيارف . وكان للعوامل السابقة أكبر الأثر فى زيادة عدد القواصة والسعاة فى بعض الأقسام عن مثيلاتها (١١١) . وقد بدىء فى عهده العناية بأبنية دواوين الأقسام وانشاء محلات للادارة بها (١١٢) .

واستمر سعيد حتى أواخر عهده على سياسته فى تعيين المصريين نظارا للأقسام ، وكان يأمر باعادة من يثبت براءتهم من التهم المنسوبة اليهم الى أقسامهم واحلال آخرين محل أسلافهم المرفوتين (١١٣) . وكان يأمر بمراقبتهم لمنع أخذ الرشاوى ورفت من يثبت ارتكابهم لهذه الجريمة، كماكان يتم عقاب النظار المهملين ومن ذلك أنه أمر بضرب ناظر قسم شبرا بخوم ٥٠٠ نبوت لاهماله وتهاونه فى جمع الأنفار اللازمة للخدمة فى الجيش (١١٤) كما تم حجز نظار أقسام مديرية نصف أول روضة البحرين (المنوفية) لتأخرهم فى ارسال الصيارف والمشايخ لمعاونة مأمور المساحة فى أعمال المساحة بالمديرية (١١٥) .

* * *

---

(١١١) دفتر ١٨٩١ أوامر وثيقة ١٣ فى ١٨ جماد ثان ١٢٧٥ ١٨٥٩/١/٢٢ ص ٩٧ ، ودفتر ٩٧ داخلية جـ ٣ وثيقة ١٦٩ فى ٢٣ رجب ١٨٥٩/٢/٢٦/١٢٧٥ ص ٨٤ ، ودفتر ٩٤ داخلية جـ ٣ وثيقة ١٤٧ فى ٢٣ شعبان ١٨٥٩/٣/٢٨/١٢٧٥ ص ١٦١ ، ودفتر ٦٢ داخلية جـ ٦ وثيقة ٢١٠ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٧٥ هـ ١٨٥٩/٦/٢٣ م ، ودفتر ١١٣ داخلية جـ ١ وثيقة ٣ مرور فى ٥ ربيع الاول ١٢٧٦ هـ ١٨٥٩/١٠/١ م ص ٢٤ .

(١١٢) دفتر ٣ داخلية جـ ٣ وثيقة ٣٢٣ فى ٧ محرم ١٢٧٤ هـ ١٨٥٧/٨/٢٧ ص ٨٦ .

(١١٣) دفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ٧ فى ١٣ جماد ثان ١٢٧٦ هـ ١٨٦٠/١/٦ م ، ودفتر ١٦٤٥ معية عربى وثيقة ٢٣ فى ٢٢ شوال ١٢٧٦ هـ ١٨٦٠/٥/١٣ م ص ٩٠ .

(١١٤) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ١٨ فى ١٣ صفر ، ٢٢ فى ٤ جماد الاولى ١٢٧٢ ، ١٨٥٥/١٠/٢٤ ، ١٨٥٦/١/١٢ ص ص ٢٦ ، ١٥٠ .

(١١٥) مديرية روضة البحرين : دفتر ٤٦٩ صادر المرور وثيقة ٨٤ فى غاية رجب ١٢٧٧ هـ ١٨٦١/٢/١٠ م ص ٢٢ .

ونظرا لاهتمام اسماعيل بنظم الادارة وتطويرها فقد عمل على ازالة العوائق التى كانت تؤدى الى تأخير أعمال الادارة بالأقاليم وتمكين رجال الادارة من اداء كافة أعمالهم . وقد أمر باعادة المديريات التى ألغيت وتقسيم المديريات التى ضمت الى بعضها ، وعين أحد المفتشين لاعادة تنظيم وترتيب المديريات القبلية والبحرية ، كما أعيد قسم ملوى الذى كان قد ألغى فى عهد سلفه (١١٦) وتم زيادة عدد الأقسام ببعض المديريات فجعلت أقسام مديريات الشرقية والدقهلية والمنوفية ستة أقسام (١١٧) ومديرية المنيا أربعة أقسام (١١٨) ومديرية جرجا خمسة أقسام (١١٩) لتحقيق السيطرة على ادارة الأقاليم والبلاد وذلك لاتساع مساحة هذه الأقاليم وازدياد عدد النواحى بها وضخامة مساحة الأطيان التابعة لها .

واستمرارا لسياسة تولية المصريين لوظائف الادارة بالاقاليم والتى بدأت فى عهد محمد على والتى وضع لها سعيد القواعد المنظمة لها لتمكينهم من حكم البلاد بدلا من الأتراك فقد سار اسماعيل على نفس النهج ، وفى عهده ارتقى العمد والمشايخ فى وظائف الادارة بالمديريات والأقسام وخاصة ذوى الخبرة والدراية والذين يجيدون القراءة والكتابة منهم مثل محمد البغدادى الذى تولى نظارة قسم الابراهيمية (شرقية) ومحمد حمودة عمدة برما الذى عين ناظرا لقسم بسيون (غربية) (١٢٠) وابراهيم الخولى عمدة طموه الذى تولى نظارة قسم ثان جيزة وغيرهم كثيرون ، وارتقى المتعلمون والاكفاء ممن اتصفوا بالاستقامة وحسن الادارة الوظائف الكبرى فى ادارة المديريات القبلية والبحرية . وحصل بعض النظار المصريين ، أسوة بغيرهم من الاتراك ، على الرتبة الرابعة مثل سليمان اباظة ناظر قسم بلبيس (شرقية)

---

(١١٦) دفتر ٥٣٠ معية تركى وثيقة ٥ فى ١٩ شعبان هـ ١٨٦٣/٢/٨م ص ٧ .

(١١٧) دفتر ١٩٠٤ أوامر عربى وثيقة ٨ فى ٢٨ الحجة ، ٢٠ ، ١٠ فى ٢٩ محرم ، ٥ ربيع الاول ١٢٨٠ ، ٦/١٥ ، ٧/١٥ ، ١٨٦٣/٨/١٩ .

(١١٨) دفتر ١٩٠٤ ، أمر رقم ٥ فى ٢٩ ذى القعدة ١٢٨١ ١٨٦٥/٤/٢٤ .

(١١٩) دفتر ٥٤٠ معية تركى وثيقة ١٨ فى ٤ شعبان ١٢٨٠ هـ ١٨٦٤/١/١٣ م ص ٤٧ و ٥٥ فى ٩ ربيع الاول ١٢٨١ ، ١٨٦٤/٨/١١ .

(١٢٠) دفتر ٥٤٠ معية تركى وثيقة ١٨ فى ٤ شعبان ١٢٨٠ ١٨٦٤/١/١٧ ص ٤٧ و ٥٥ فى ٩ ربيع الاول ١٢٨١ ، ١٨٦٤/٨/١١ .

وذلك لكى يتمكنوا من ادارة المديرية فى غياب المدير أو وكيله (١٢١) ، وتولى حكام الاخطاط والمعاونين بالاقاليم نظارة الأقسام (١٢٢) .

تطور نظام الادارة بالأقسام :

أدخلت بعض التعديلات على ادارة الاقسام فى بداية عصر اسماعيل حيث زاد عدد كتاب الأقسام الى كاتبين بدلا من كاتب واحد لمواجهةالزيادة فى أعمال الادارة بالأقسام ، كما ازدادت مرتبات النظار وجميع المستخدمين بالأقسام والاخطاط (١٢٣) . ونظرا لازدياد أعباء الادارة فى الأقسام على النظار فقد ألغيت وظائف حكام الاخطاط فى بعض المديريات مثل مديريتى الجيزة وأسيوط وعين حكامها وكلاء بالأقسام (١٢٤) . وقد أدى ترتيب ادارة مالية بالاقاليم الى ترتيب مأمورية للتحصيل بالاقسام نضم المأمور واثنين من الكتاب وقواص (١٢٥) حيث تتولى كافة الشئون المالية والحسابات ومتابعة تحصيل الضرائب والأموال المتنوعة .

وفى يناير عام ١٨٦٨ أصدر اسماعيل أمرا بالموافقة على قرار المجلس الخصوصى بجعل الأقسام الثلاثة والضبطيات بكل من مديريتى الجيزة والقليوبية مأموريات ، ويبدو أن ذلك كان يستهدف مزيدا من السيطرة

---

(١٢١) دفتر ٥٣٤ معية تركى وثيقة ٤ فى ٢٤ شوال ١٢٧٩ ، ١٨٦٣/٤/١٢ ، ودفتر ٥٣٧ وثيقة ١ فى ٢٨ ربيع الاول ١٢٨٠ ، ١٨٦٣/٩/١٢ ، بدون فى ١٥ رمضان ١٢٨٠ ، ١٨٦٤/٢/٢٣ ، ١٥ فى ٥ شوال ١٢٨٠ ، ١٨٦٤/٣/٢٣ ، ٣ فى ١٥ جماد ثان ١٢٨١ ، ١٨٦٤/١١/٥

(١٢٢) دفتر ١٦٥ جـ ١ داخلية وثائق ٢ ، ١٨ فى ١٧ محرم ، ٢٥ صفر ١٢٨٢ ، ٦/١١ ، ١٨٦٥/٧/١٨ ص ص ١ ، ٢ ، ٣٧ .

(١٢٣) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى والقليوبية وثيقة ٨٣ فى ٢ صفر ١٢٨٠ ، ١٨٦٣/٧/١٨ ، ودفتر ١٩١٤ أوامر وثيقة ٥ فى ٢٩ ذى القعدة ١٢٨١ ، ١٨٦٥/٤/٢٥ ، وقد أعيد تحديد مرتبات نظار الاقسام بـ ١٥٠٠ قرشا شهريا ، انظر دفتر ٢ أوامر وثيقة ١٧ فى ١٦ محرم ١٢٩٢ ، ١٨٧٥/٢/٢٢ .

(١٢٤) دفتر ٥٥٨ معية تركى وثيقة ٣ فى ١٣ شوال ١٢٨٢ ، ١٨٦٦/٢/٢٨ ، ودفتر ١٨١ داخلية جـ ٤ وثيقة ٢٦٣ فى ٢٨ الحجة ١٢٨٢ ، ١٨٦٦/٥/١٢ .

(١٢٥) دفتر ٣٨٥ جـ ١ داخلية وثيقة ٥٩ فى ١٥ رجب ١٢٩٥ ، ١٨٧٨/٧/١٥ ، ودفتر ٤٤٠ جـ ١ وثيقة ١ فى ٢ صفر ١٢٩٦ هـ ١٨٧٩/١/٢٤ م ص ١٢.

المركزية على الاقاليم الحضارية القريبة من عاصمة البلاد . وقد خصص لكل مأمورية من المأموريات الستة مأمور برتبة بكباشى ومعاون برتبة ملازم يعاونهم ١٣ من العساكر الخيالة برئاسة أونباشى على أن يكونوا جميعا تحت ادارة المديرية . ويضم هذا التنظيم أيضا اثنان من الكتاب أحدهما للمأمورية والآخر لحلقة الأوزان ومعه معاون معين من المالية (١٢٦) . وبذلك الغى التنظيم السابق الذى يضم مستخدمى نظارة الاقسام والضبطية التى كانت تضم المأمور وعددا من القواصة وأحد الكتاب ، وحل ضباط الجيش محل العمد والمشايخ المصريين فى ادارة بعض الاقسام والأقاليم ويبدو أن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح حيث أعيدت الأقسام ثانية الى مديرية الجيزة (١٢٧) .

وفيما يتعلق بمهام نظار الأقسام فى عهد اسماعيل فاننا نجد أن المهام التى كلفوا بها وكذلك مساعدوهم قد تركزت على المرور على بلاد القسم ومتابعة أحوال الزراعة والتخضير والرى وغيرها من الأعمال الخاصة بالانتاج الزراعى (١٢٨) الذى يعد الركيزة الأساسية للنهوض بالبلاد وتعميرها ، وجمع الضرائب المقررة على الاهالى والاهتمام بجمع الأنفار لأداء الخدمات والأعمال العامة وخاصة الأعمال الانشائية الخاصة بالسكك الحديدية التى كان يتم انشاؤها بالاقاليم . وكان عقاب النظار وغيرهم من المستخدمين فى هذه الأعمال هو الرفت والنفى وعدم استخدامهم مرة ثانية (١٢٩) . كما كان عليهم أيضا بذل غاية جهدهم فى اخراج الاعداد التى

---

(١٢٦) محفظة ٦ داخلية أوامر عربى وثيقة ٣٩ فى ٢٥ رمضان ١٢٨٤ / ٢١/١/١٨٦٨ ، ودفتر ١٣٧٠ جـ ١ داخلية وثيقة ١٤ فى ٢٧ ذى القعدة ١٢٨٤ هـ ٢١/٣/١٨٦٨ م ص ٩٩ .

(١٢٧) دفتر ٣٣ جـ ١ مجلس خصوصى وثيقة ٢٦ فى ١٣ شعبان ١٢٩٠ / ٦/١٠/١٨٧٣ ، ص ١٣٤ ، ودفتر ٢٩٨ جـ ١ داخلية وثيقة ٦٠ فى غاية الحجة ١٢٩٠ ، ١٧/٢/١٨٧٤ ص ١٦٥ .

(١٢٨) مديرية البحيرة دفتر ٩٣٣ مرور وثيقة ٧٦ فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٨٨ هـ ٣/٢/١٨٧٢ م ص ٩ .

(١٢٩) ديوان الداخلية دفتر ١٦١ جـ ١ وثيقة ٢ فى ٤ محرم ١٢٨٢ / ٢٧/٥/١٨٦٥ ص ٤ ، ودفتر ١٨٧ جـ ١ وثيقة ٤٦ فى ٢٣ جماد ثان ١٢٨٢ / ١٢/١١/١٨٦٥ ص ١٣٤ ، محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى وثيقة ١٣ فى غاية رجب ١٢٨٢ ، ١٨/١٢/١٨٦٥ ، ودفتر ٢٩٨ داخلية وثيقة ٧٦ فى ١٢ محرم ١٢٩١ هـ ٢/٣/١٨٧٤ م ص ١٩٠ .

تأمر الحكومة المركزية باخراجها للخدمة العامة فى الجيش أو لتسخيرهم فى أعمال الحفر والتطهير والانشاء والتجديد ، أو السهر على حماية البلاد من غوائل الفيضان (١٣٠) . وكان على النظار أعداد التقارير عن أعمالهم والابلاغ تلغرافيا عن أهم الحوادث التى تقع بأقسامهم (١٣١) .

ولما كانت هذه المهام تفرض على النظار ووكلائهم ترك ديوان القسم للمرور على بلاد القسم ومباشرة كافة الأعمال مما كان يؤدى الى تعطل أشغال ادارة القسم فقد اقترح مدير روضة البحرين فى عام ١٨٦٧ تعيين العمد من ذوى الخبرة والكفاءة بأمور البلاد لمعاونة النظار ووكلائهم بصفة دورية عند قيامهم بالمرور أو أداء المطالب الأميرية ، وقد قام مفتش عموم الاقاليم برفع هذا الاقتراح الى نظارة الداخلية (١٣٢) . ويبدو ان ذلك كان يتم بصفة غير رسمية أو انه لم يعمم فى باقى المديريات حيث لم يرد لهؤلاء العمد من ذوى الخبرة والكفاءة بأمور البلاد لمعاونة النظار ووكلائهم بصفة أو سلطاتهم .

مجالس البلاد والمراكز والضبطيات :

نظرا لازدياد أعباء ادارة الاقسام والاخطاط والمهام التى كلفوا بها والتى منعت قيام نظار الأقسام بدورهم فى أداء مهامهم نحو العمل على حل مشاكل الأهالى وانهاء قضاياهم فقد عرض عضو بمجلس شورى النواب وهو أحمد أبو حمر — أحد العمد بمديرية الغربية — فى يونية عام ١٨٧١ الغاء ادارة الاقسام والاخطاط لعدم اداء مهامها على الوجه الأكمال وقدم اقتراحا بتشكيل مجالس منتخبة من العمد لادارة البلاد ونظر القضايا (١٣٣) وبعد مناقشة الاقتراح فى المجلس الخصوصى بحضور أربعة أعضاء من

(١٣٠) دفتر ٢٩٧ داخلية وثيقة ٧١ فى ٢٤ جماد ثان ١٢٩١ ، ١٨٧٤/٨/٦ ص ١٦٤ .

(١٣١) دفتر ٥٣٠ معية تركى وثيقة ٤ فى ٢٥ رمضان ١٢٧٩ هـ ١٨٦٣/٣/١٤ م ص ٧١ .

(١٣٢) دفتر ٢٤٠ داخلية جـ ١ وثيقة ٤ فى ٢٧ جمادى الاولى ١٢٨٤/ ١٨٦٧/٩/٢٦ ص ١٧ .

(١٣٣) دفتر ٢٥٨ جـ ٢ داخلية وثيقة ١٥ فى غاية ربيع الاول ١٢٨٨ ١٨٧١/٦/١٦ ، وانظر نص الاقتراح فى مضبطة مجلس شورى النواب : محضر يوم السبت ٦ ربيع ثان ١٢٨٨ هـ ١٨٧١/٦/٢٤ م ص ٤١ .

مجلس الشـــــورى ، وصدور قرار مجلس شـــورى النواب (١٣٤) وافق اسماعيل على اللائحة الخاصة بهذه المجالس والتى أعــــدها المجلس الخصوصى وكان ذلك فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٣٥) .

وقد أدى انشاء المجالس المركزية فى الأقسام ، والمجلس البلدى فى البنادر الكبرى ، الى الغاء الأقسام والاخطاط وعرفت الأقســـام بالمراكز حيث ترتب بها مجلس ادارة يسمى مجلس بلدى أو مجلس المشـــيخة فى البلاد من اثنين من العمد والأعيان وكبار التجار من الأهالى للقيام بمهـــام الادارة فى البنادر لا يقل سن أى منهم عن ٢٥ عاما ولكل منهما نائب ينوب عنه فى غيابه . أما الرئيس فلا يقل عن ٣٠ عاما ويتم انتخابهم بمعرفـــة المشايخ والأهالى وبحضور ثلاثة من العمد دون تدخـــل منهم فى ادارة الناخبين ويعاونون مأمور المركز الذى يرأس الضبطية التى تقرر انشاؤها بالمركز ، الى جانب ضبطيات العموم بالمديريات (١٣٦) ، وقد انتخب مأمور المركز من بين نظار الاقسام وغيرهم من المستخدمين . وفيما يتعلق بادارة القضايا بالمراكز فقـــد خصص لها مجلس آخـــر سمى مجلس دعاوى المركز (١٣٧) .

وأدى تشكيل هذه المجالس الى احداث تعديلات فى بعض أجهزة الادارة بالاقاليم فقد ترتب على تشكيل الضبطيات والمجالس المركزية الغاء

---

(١٣٤) دفتر ٢٥٠ داخلية ج ١ وثيقة ١١ ، ١٣ فى ١٤ ، ١٥ ربيع ثان، ١٦ فى ١٦ جمادى الاولى ١٢٨٨ /٢ ، ٣/٧ ، ١٨٧١/٨/٣ .

(١٣٥) محفظة ٧ داخلية أوامر عربى وثيقة ١٧٢ فى ٢٥ جمادى الاولى ١٢٨٨ ، ١٨٧١/٨/١٢ وقد صدرت ملاحق (ذيول) لهذه اللائحة منها قرار للمجلس الخصوصى فى ٥ ربيع ثان ١٢٩٠ ، ١٨٧٣/٥/٣١ .

(١٣٦) انشئت ضبطيات ببنادر مديريات الوجه القبلى أيضا فى عهده ولم توجد فى باقى بنادر الاقسام ، انظر محمد أمين فكرى : جغرافية مصر ص ٧ ، وكان قد استكمل تشكيل ضبطيات بنادر مديريات الوجه البحرى منذ عام ١٨٦٠ ويتولى رئاستها احد الضباط برتبة بكباشى أو صاغول اغاسى ويعاونه بلوكباشى وكاتب وعدد من القواصة السوارى والبيادة ما بين ٥ الى ٣٠ تبعا لحجم البندر وجسامته حيث وجدت فى بنادر كثيرة بالاضافة الى عواصم المديريات . انظر محفظة ٢ تفتيش اقاليم بحرى وثيقة ٧ فى ٢٦ رمضان ١٢٨١ ، ١٨٦٥/٢/٢٢ ، دفتر ١٨٧ داخلية ج ١ وثيقة ٢٣ فى ١٧ جمادى الاولى ١٢٨٢ ، ١٨٦٥/١٠/٧ .

(١٣٧) محفظة ٧ داخلية ، المصدر السابق .

أقلام القضايا التى كانت بالمديريات والاستغناء عن مستخدميها (١٣٨) وقد تحددت المهام التى كلفت بها ضبطيات المراكز بملاحظة اجراءات ترتيب الخفر بالنواحى والحدود والمرور عليهم ، والعمل على استتباب الأمن وحفظ النظام وبخاصة فى الأسواق والموالد الدينية ومنع المشاجرات وضبط المجرمين والخطرين ، وتفقد الأحوال الصحية ، ومراقبة الموازين والمكاييل بالأسواق والحلقات . وكان على المأمور ووكيله المرور على الجسور وقت الفيضان وأن يرافقهم المشايخ والمهندسون والخفر ومعهم الأنفار اللازمة للمحافظة عليها وتقويتها لمنع أخطار الفيضان والاشراف على الأشغال العامة التى تتم بنواحى المراكز تبعا للجداول التى يصدرها مجلس الزراعة (١٣٩) . ومتابعة جمع الضرائب أولا بأول (١٤٠) . وهكذا تنوعت المهام التى كلفت بها مجالس المراكز والضبطيات .

وتبعا للاجراءات التى كانت تتم عند اجراء تنظيم جديد أو ترتيبات جديدة بالأقاليم وادارتها فقد عين أحمد رشيد باشا — أحد أعضاء المجلس الخصوصى — ومعه بعض المعاونين منهم على الميهى (١٤١) لتنفيذ ترتيب وتشكيل مجالس المراكز والمشيخة والدعاوى والضبطيات بالمراكز والبلاد والبنادر والمديريات (١٤٢) . وبدأت هذه اللجنة بتشكيل ضبطيات المراكز فى مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية — التى لم تستكمل فكان بمديرية الغربية ضبطيات ببنادر طنطا والمحلة وقد شكلت ضبطية بندر طنطا من المأمور والوكيل و ٣ كتاب و ٢ من الاغوات و ٢٠ من القواصة أما ضبطيات المراكز السبع التى ضمتها المديرية وهى سمنود وزفتى والجعفرية ومحلة

---

(١٣٨) دفتر ٣١٩ داخليـة وثيقة ٣١ فى ٢٥ الحجـة ١٢٩١ ، ١٨٧٥/١٢/٢ ص ١٩٣ .

(١٣٩) رفت وكيل ضبطية مركز محلة منوف (غربية) لتسببه فى هروب الانفار المسخرين فى اشغال ترعة البحيرة ، وذلك بعد محاكمته ، انظر دفتر ٣٢٩ جـ ١ داخلية وثيقة ٨٤ فى ١٨ جماد ثان ١٢٩٢ هـ ١٨٧٥/٧/٢١ م ص ١٨٥ .

(١٤٠) محفظة ٧ داخلية ، المصدر السابق .

(١٤١) جمع على الميهى كثيرا من اللوائح والقوانين وهى مودعة بمكتبة دار الوثائق القومية فى محفظة بعنوان « الميهى » .

(١٤٢) دفتر ٧٨ معية عربى وثيقة ٢٠٥ فى ٢٣ ربيع ثان ١٢٨٩ ، ١٨٧٢/٦/٢٩ ص ١٤٧ .

منوف وكفر الزيات ودسوق وكفر الشيخ فكانت تضم المأمور والوكيل و٣ كتاب و٤ قواصة ، وكان يتم تعيين العمد فى وظائف المأمورين وتابعت اللجنة ترتيب مجالس مراكز ومجالس مديريات الدقهلية والشرقيـة والقليوبية والبحيرة (١٤٣) . وبذلك استكمل ترتيب مراكز ومجالس المديريات البحرية وفقا للتنظيم الجديد وتم تكليف ثلاثة من المعاونين تحت رئاسة أحمد رشيد باشا للتفتيش على هذا العمل واختبار ادارة هؤلاء المأمورين للبلاد بعد ترتيبها تباعا (١٤٤) وقد شغل المصريون الذين سبق لهم ادارة الاقسام أو العمد أو أبناؤهم وظائف الادارة بالمراكز والمجالس الجديدة فى المديريات التى شكلت بها (١٤٥) .

استمرار لادارة الاقسام فى الوجه القبلى :

يلاحظ أن اللائحة الخاصة بانشاء هـذه المراكز والمجالس بالاقسام والاخطاط قد أوجبت انشاء المجالس البلدية (الادارة) التى تتولى وظائف مجلس ادارة المشيخة ومجلس دعاوى البندر فى كل بندر من بنادر الأقاليم البحرية والقبلية (١٤٦) ، ولكن هذا التنظيم لم يتم تنفيذه بالأقاليم القبلية أسوة بالأقاليم البحرية فقد ظلت ادارة الأقسام والاخطاط كما كانت من

---

(١٤٣) دفتر ١٠٣ ج ٢ مجلس خصوصى « قيد التراتيب والكشوفات » (عن ترتيب مراكز وضبطيات مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية ابتدى توتى سنة ١٢٩٠) ودفتر ٢٨١ ج ١ داخلية وثيقة ٨٢ فى ٢٥ صفر ١٢٩٠ ١٨٧٣/٤/٢٢ ص ١٣٥ ، ودفتر ٢١ مجلس خصوصى وثيقة ١٢٠ فى ٥ ربيع ثان ١٢٩٠ ، ١٨٧٣/٥/٣١ ودفتر ٢٨٠ داخلية وثيقة ٢٥٧ فى ٢٢ جمادى الاولى ١٢٩٠ ، ١٨٧٣/٧/١٧ ، ودفتر ٣٢٤ وثيقة ١ فى ٢٦ رمضان ١٢٩١ ، ١٨٧٣/١١/١٦ .

(١٤٤) دفتر ٢١ خصوصى وثيقـة ٦٩ فى ٦ ربيع ثان ١٢٩٠ ، ١٨٧٣/٦/٢ ، ودفتر ١٣٢١ داخلية وثيقة ٥ فى ٧ شـعبان ١٢٩٠ ، ١٨٧٣/٩/٣٠ ، ودفتر ٣٠ مجلس خصوصى وثيقة ٣٥ فى ٢٠ شـوال ١٢٩٠ ١٨٧٣/١٢/١٠ .

(١٤٥) ديوان الداخلية دفتر ٢٩٨ ج ١ وثيقة ٨٩ فى ٢١ الحجة ١٢٩٠ ١٨٧٤/٢/٨ ، ودفتر ٣٢٩ وثيقة ٣ فى ٢ محرم ١٢٩١ هـ ١٨٧٤/٢/١٩ م ص ٩ .

(١٤٦) انظر بند ٢ من اللائحة الصادرة فى ١٥ جمادى الاولى ١٢٨٨ ١٨٧١/٨/٢ .

قبل (١٤٧) دون أى تعديل . وربما كان ذلك راجع الى أن الحكومة المركزية كانت تبدأ تجربة التنظيمات الجديدة أو تعديل النظم والترانيب القائمـــة بمديريات الوجه البحرى ضمانا لسهولة التنفيذ ومتابعة نجاح التجربة أو اخفاقها والتعرف على العوائق التى تظهر خلال التنفيذ للعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها . ولكن هذا التنظيم طبق فقط فى الوجه البحرى ولم يطبق فى مديريات الوجه القبلى . وقد يرجع أيضا الى أن الحكومـــــة المركزية كانت تخشى من اطلاق تجربة تولى جميع المصريين لكافة وظائف الادارة بالبلاد والقرى ومشاركتهم الكاملة فى حكم أنفسهم وحل قضاياهم وبخاصة الأقاليم القبلية خــــوفا من أى حركة انفصالية كما حدث من قبـــل .

شياخـــة البنادر :

كان يقوم بمعاونة أجهزة الادارة فى بنادر المراكز والاقسام عدد من شيوخ الحصص يتم اختيارهم تنفيذا لقرار مجلس شورى النواب فى ٢١ ذى القعدة ١٢٨٥ هـ ٣ أبريل ١٨٦٩ م تبعا لحجم البندر واتساعه وعدد الاهالى على ألا يقل عددهم عن شيخين ولا يزيد عن ستة. وقد زاد عددهم فى بعض البنادر عن ذلك فقد رتب ببندر طنطا سبعة مشايخ وذلك لاتساع البندر (١٤٨) . وكان الخفر يقومون بمهمة التحفظ على أمـــــوال وأرواح السكان والمحلات ومداومة المرور والاخطار عن الحرائق الواقعة بدوائر مراكزهم والابلاغ عن الحوادث ، لقاء مبالغ يتقاضونها من سكان الدركات والمراكز (١٤٩) . وفى مايو سنة ١٨٧١ تقرر عدم مسئوليتهم عن حراســـة المتاجر التى يجب أن يكون لها خفر مخصوص (١٥٠) . ولما كان تقـــاضى الخفراء ، وكذلك الكناسون ، لمرتباتهم من الاهالى يسبب بعض المتاعب

---

(١٤٧) دفتر ٣١٩ داخلية جـ ١ وثيقة ٢٥ فى غاية الحجة ١٢٩١ ، ١٨٧٥/٢/٢٦ ص ١٨٥ .

(١٤٨) دفتر ٣٠٨ داخلية جـ ١ وثيقة ١٠٨ فى ١٢ ربيع ثان ١٢٩١ هـ ١٨٧٤/٥/٢٨ م ص ١٤٥ .

(١٤٩) عبد الوهاب بكر : البوليس المصرى رسالة ماجستير غير منشورة آداب عين شمس ١٩٧٧ ، ص ص ٧٩ ، ٨٠ .

(١٥٠) دفتر ٢٥٣ داخليـــــة وثيقة ٧١ فى ٤ ربيــــع الاول ١٢٨٨ ١٨٧١/٥/٢٣ ص ١٢٢ .

لهم وعلى ذلك فقد قرر المجلس الخصوصى قيام الحكومة بصرفها لهم بعد تحصيلها من الأهالى (١٥١) .

ادارة المراكز والضبطيات :

ترتب على اشتغال المصريين فى ادارة البلاد من قبل نجاح تجربة مشاركتهم فى ادارة المراكز والضبطيات والمجالس والاستفادة من سابق أخطائهم وتولى الكثير من عمد القرى مسئولية ادارة المراكز والضبطيات والمجالس بعد توليهم ادارة المشيخة (١٥٢) ، وقد أجريت بعض التنقلات بين وظائف ادارة المراكز فى بعض المديريات مثلما حدث فى مديريات الشرقية والغربية والبحيرة ، والدقهلية (١٥٣) للاستفادة من خبرتهم بأهالى البلاد ، وأحوالها وسابق ادارتهم لاقسامها ، ولسرعة انجاز الاعمال المكلفين بها على أتم وجه .

وفى البداية فانه لم يكن يتم تعيين مامورى ضبطيات المراكز على الرغم من التأكد من كفاءتهم ونشاطهم ممن لم يسبق لهم الخدمة بادارة البلاد أو باحدى الوظائف دون اجتياز الامتحان الذى يعقده لهم الذوات طبقا للائحة ترتيب الضبطيات المركزية (١٥٤) . ثم رئى الغاء هذه الاجراءات بعد انتهاء اجراءات ترانيب المراكز والمجالس بالبلاد (١٥٥) على أن يتم أخذ موافقة الحكومة المركزية على هذه التعيينات والتنقلات التى كانت تتم داخل المديريات (١٥٦) .

---

(١٥١) دفتر ٤٣ مجلس خصوصى وثيقة ٣ فى ١٢ محرم ١٢٩٢ هـ ١٨٧٥/٢/١٨ م ص ٢١ .

(١٥٢) ديوان الداخلية دفتر ٣١٩ وثيقة ١٣ فى ١٧ شعبان ١٢٩١ ١٨٧٥/٩/١٧ ص ٢٤ .

(١٥٣) ديوان الداخلية دفتر ٣٠٨ وثيقة ١٠٩ ، ١٢٩ ، ١٣١ فى ١٠ ، ١١ جمادى الاولى ، ١٤٨ فى غرة جماد ثان ١٢٩١ ، ٢٤ ، ٦/٢٥ ، ١٨٧٤/٧/١٤ ، ودفتر ٣٥٢ وثيقة ١٧ فى ٢ رجب ١٢٩٣ ، ١٨٧٦/٧/٢٣ ودفتر ٣٤٤ وثيقة ١٨ فى ٢٨ شوال ١٢٩٣ ، ١٨٧٧/١١/٤ .

(١٥٤) دفتر ٣٠٠ جـ ٣ داخلية وثيقة ٢٢٠ فى ٢٣ جماد ثان ١٢٩١ ١٨٧٤/٨/٥ ص ٥٠ .

(١٥٥) دفتر ٣٢٠ داخلية جـ ٢ وثيقة ٨٢ فى ٩ ربيع الاول ١٢٩٢ ، ١٨٧٥/٤/١٥ ص ٩٧ .

(١٥٦) ديوان الداخلية دفتر ٣٢٥ جـ ٢ وثيقة ٩٨ فى ٦ ربيع الاول ١٢٩٢ ص ٢٧ ، ودفتر ٣٢٠ وثيقة ١١٤ فى ٢٣ جمادى الاولى ١٢٩٢ ، ١٨٧٥/٦/٢٧ ص ١٨٢ .

وقد أشادت الصحف المعاصرة لهذه الفترة بمأمورى المراكز المصريين وحسن ادارتهم للبلاد وجهدهم فى اتخاذ كافة الاحتياطات لمواجهة اخطار الفيضان وضبط اللصوص وجباية الضرائب وغيرها من الأعمال (١٥٧) . ومما لا شك فيه أن هذه الأعباء كانت تفوق طاقة مأمورى المراكز وخاصة اشرافهم على الاشغال العامة وانصرافهم عن الاشراف على باقى الاعمال وقد طالبت مديرية الغربية زيادة عدد المعاونين بالمراكز وتعيين وكيل لادارة المركز عند مرافقته للانفار المسخرين فى الأشغال العامة (١٥٨) .

وكان لبعد المسافة بين بلاد المركز الواحد واتساع المسافة بين البلاد التابعة للمركز وزيادة اعدادها سببا فى تعطيل مصالح الاهالى وتكلفهم لكثير من المشاق ومن ذلك أن بيله — تتبع الآن محافظة كفر الشيخ — كانت تتبع ضبطية مركز سمنود (١٥٩) . وكان قد أعيد ١٣ بلدة الى المركز المذكور بعد ترتيب المجالس من ١٣ بلدة سلخت منه واتبعت لجهة أخرى عندما اشتكى أهالى هذه البلاد فى حق ناظر القسم السابق (١٦٠) .

ونظرا لعدم كبر سمنود ولقرب بندر المحلة الكبرى وتوسطها لبلاد المركز ووجود كثير من التجار والأعيان والأجانب وتوفر محلات بها لادارة المركز وللقائمين على ادارته وعدم توفرها بسمنود ، وكان الحال كذلك عندما كانت سمنود قسما حيث أن ناظر القسم وحكام الاخطاط كانوا يقيمون فى المحلة رغم تسميته باسم سمنود ، فقد طالب مدير الغربية بنقل مأمور المركز الى بندر المحلة الكبرى وأن يظل الموظفين ومجلس المركز والقاضى بسمنود . ولكن الداخلية أصرت على نقل المأمور وجميع المستخدمين والمحكمة الى المحلة أو ابقائهم جميعا بسمنود مع الاحتفاظ باسم

---

(١٥٧) الوطن : اعداد ٥٦ فى ١٨٧٨/١٢/٤ ، ٦٠ فى ١٨٧٩/١/٤ .

(١٥٨) دفتر ٤٣٧ داخلية وثائق ٣٤ ، ٣٥ فى ٢٦ صفر ١٢٩٦ ١٨٧٩/٢/١٧ ص ٤٥ .

(١٥٩) محفظة ٤٣ داخلية (قديم) وثيقة ١ فى ٨ صفر ١٢٩٤ ، ١٨٧٧/٢/٢١ .

(١٦٠) محفظة ٤٥ داخلية (قديم) وثيقة ١٠ فى ٢٢ جمادى الاولى ١٢٩٤ ، ١٨٧٧/٦/٤ .

المركز أيضا حتى فى حالة النقل تبعا لما تم عليه ترتيب المراكز (١٦١) . كما قامت مديرية المنوفية ، بحضور المهندس وعمد البلاد ومشايخها ، باجراء تعديل لنواحيها لعدم انتظامها ولبعد المسافات بين نواحى المراكز عن بعضها ودخول بلاد مراكز فى نواحى مراكز أخرى . وذلك ضمانا لسهولة وحسن ادارة المراكز وعدم تعطيل المصالح (١٦٢) . وهكذ تطلب انشاء هذه المراكز والمجالس ادخال بعض التعديلات على الهيكل الادارى بالاقاليم.

ولما كان الأهالى يتكبدون كثيرا من المشـــــاق فى تعاملهم مع ادارة المراكز فقد تم تشكيل ضبطيات ببعض البنادر استجابة لطلبهم أو لطلبات أجهزة الادارة ، وأنشـــئت هذه الضبطيات فى البنادر على الرغم من وجود ضبطية المركز بها مثلما حدث فى مديريتى الغربية والمنوفيـــــة حيث قامت مديرية المنوفية بتوفير المبالغ اللازمة من اعتماداتها لانشاء ضـــــبطية منوف (١٦٣) .

ادارة المراكز والاقسام فى أوائل عهد توفيق :

فى أوائل عهد محمد توفيق وحتى عام ١٨٨٢ استمرت ادارة المراكز فى الأقاليم البحرية بينما ظلت ادارة الأقسام فى الأقاليم القبلية كما كانت عليه فى عهد والده فيما عدا زيادة عدد الاقسام مثلما حدث فى مديرية أسيوط التى طالبت بايجاد قسم سابع بها نظرا لجسامة قسمى ملوى ومنفلوط اللذان يزيد عدد نواحيهما عن ١٠٦ بلدة وأطيانهما عن ١٨٠ ألف فدان . وبذلك قسم هذين القسمين الى ثلاثة أقسام باحداث قسم ديروط وجعل

---

(١٦١) ديوان الداخلية دفتر ٣٧٣ ج ١ وثيقة ١١٦ فى ٢٠ جماد ثان ١٢٩٤ ، ١٨٧٧/٧/١ ، ودفتر ٣٦٤ وثيقة ٢٠٣ فى تاريخـــه ودفتر ٣٦٥ وثيقة ٢٧٤ فى ٢٧ شعبان ١٢٩٤ هـ ١٨٧٧/٩/٦ م ص ١١ .

(١٦٢) ديوان الداخلية دفتر ٣٧٤ وثيقة ٢١٥ فى ٢٢ ذى القعـــدة ١٢٩٤ ، ١٨٧٧/١١/٢٧ ص ٣١ ، ودفتر ٣٩٤ وثيقة ١١ فى ١٨ محـــرم ١٢٩٥ ، ١٨٧٨/١/٢١ ص ١٩ ، ودفتر ٣٨٧ وثيقة ٢٠ فى ٢٥ صفر ١٢٩٥هـ ١٨٧٨/٢/٢٧ م ص ٨٢ .

(١٦٣) ديوان الداخلية دفتر ٣٦٤ وثيقة ٢٠٢ فى ٢٠ جماد ثان ١٢٩٤ ١٨٧٧/٧/١ ص ١١٢ ، ودفتر ٤٣٧ وثيقة ٣٨ فى غرة ربيع ثان ١٢٩٦ ، ١٨٧٩/٣/٢٤ ص ٧٧ ، جريدة الاهرام العدد ١٢٤٣ فى ١٨٨١/١١/٨ .

زمام كل قسم ٦٠٫٠٠٠ فدان (١٦٤) .

وتولى عدد من الضباط ادارة المراكز فى مديريات الغـــربية (١٦٥) والبحيرة حيثطلب مدير البحيرة ثلاثة ضباط برتبة صاغقول أغاسى من المتعلمين ليكونوا مأمورى ادارة بها (١٦٦) . وأسند الى بعضهم القيام ببعض الأعمال فى مديريات الوجه القبلى ونظارة الأقســام بمديريتى بنى مزار وقنا (١٦٧) . وقد يرجع ذلك الى الرغبة فى استتباب الأمن وحفظ النظــام بهذه الأقسام .

ويبدو أن الأهالى كانت قد استمرأت حــكم انفسها وتغاضت عن بعض تجاوزات حكامهم من المصريين حتى أنهم طلبوا استمرارهم فى حكمهم لهم دون غيرهم فعندما قام مدير البحيرة باجراء تنقلات بين مأمورى المراكز طالبت أهالى شبراخيت باعادة مأمورهم الحاج محمد أبو دبوس الذى تولى حكمهم لمدة تجاوزت ١٢ عاما (١٦٨) . كما طالب أهالى قسمى طمــا وبنى مزار الابقاء على نظار اقسامهما (١٦٩) مما يدل على أنه لم يتم تحديد مدة معينة لهؤلاء النظار والمأمورين فى توليهم لوظائفهم .

ولما كان بقاء مأمورى المراكز طــويلا فى ادارة مراكزهم يؤدى الى ارتكان بعضهم وعدم اهتمامهم بأعمالهم أو تعطيلها فقد طالب مدير الشرقية

---

(١٦٤) دفتر ٤٣٧ وثيقــة ١٦ فى ٩ رجب ١٢٩٦ هـ ١٨٧٩/٦/٢٩ م ص ٢٦٨ .

(١٦٥) دفتر ٤٠٣ داخلية جـ ٧ وثيقة ١٠١٨ فى ٦ محــرم ١٢٩٧ ، ١٨٧٩/١٢/١٩ ص ١٣ .

(١٦٦) دفتر ٤٣٨ وثيقة ٦٧٤ ، ودفتر ٤٠٢ وثيقة ٢٢٩ فى ١٧ ، ١٩ الحجة ١٢٩٦ هـ ، ١ ، ١٨٧٩/١٢/٣ م .

(١٦٧) محفظة ٥٤ داخلية (قديم) وثيقة ١٦ فى ٧ شوال ١٢٩٦ ، ١٨٧٩/٩/٢٣ ، ودفتر ٤٤٠ جـ ١ وثيقــــة ٢٤ فى ٧ الحجـــة ١٢٩٦ هـ ١٨٧٩/١١/٢١ م ص ١٢٩ .

(١٦٨) حول هذه التنقلات وظروفها وأسبابها انظــر مرآة الشرق اعداد ٤١ ، ٤٢ فى ٢٣ ، ١٨٧٩/٧/٢٦ ، التجارة اعداد ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩، فى ٢٢ ، ٢٣ ، ١٨٧٩/٧/٢٤ .

(١٦٩) وثائق الثورة العرابية : الحوادث اليومية والوقائع الحربية جـ ٢ فى ٨ ، ١٨٨٢/٨/١٠ .

بعدم بقائهم فى مناصبهم لمدة طويلة وقام باجراء حركة تنقــــلات فيما بين مأمورى المراكز بالمديرية (١٧٠)

وفيما يتعلق بأعمال الاشراف والمراقبة فقد أنيطت هذه المهمة الى نظارة الداخلية التى كانت تقوم بالتجسس والمتابعة لاعمال مأمورى المراكز والتقصى عن أحوالهم واصدار الأمر للمديريات برفت غير المجدين والمهملين منهم حيث أمرت برفت كل من مأمورى مركزى دسوق وزفتى (١٧١) .

مما سبق يتضح مدى العبء الذى كان على نظار الاقسام ومأمورو المراكز القيام به فى الاشراف على كافة مناحى ادارة البلاد المدنية والمالية وادارة القضاء وكافة الخدمات الصحية وغيرها ، وكذلك القائمون على شئون الادارة وذلك تحقيقا لرغبة الحكومة المركزية فى الاتصال بالمحكومين وادارة ادوات ومقومات الانتاج الزراعى والصناعى لتحقيق زيادة الانتاج والسيطرة عليه تحقيقا لسياستها فى الاحتكار ومركزية الحكم دالادارة . ومن ثم كانت أعمال الاشراف والمتابعة الدقيقة فى عهد محمد على لكافــة المصالح والأعمال الواقعة بدائرة الأقسام ومسئولية كافة أجهزة الادارة المحلية والمركزية عن كل ما يتم بجميع البلاد .

ولم يتوخ خلفاء محمد على نهجه فى اشرافه المباشر ومتابعته الدقيقة لكافة أمور البلاد وملاحقة نظار الاقسام بأوامره وتهديداته . ونال هؤلاء الحكام فى عهد خلفائه بعض السلطات للفصل فيما يمكن لهم والعــرض للادارة المركزية عما يعن لهم أو يعجزون عنه . وقـــد رخص للمديرين — لفترة من الوقت — الترشيح لهذه الوظائف .

وقد هيأت مكانة بعض المصريين الاجتماعية وثراؤهم وشهرة أسرهم السبل لهم للولوج الى ميدان ادارة بلادهم فىعهد محمد على والذى ابتعدوا عنه لفترة طويلة من الزمن ، وأضافوا بنجاحهم وجهدهم وتفوقهم عوامل أخرى لاستمرارهم فى ادارة البلاد ، وتكرار التجربة فى عهد خلفائه مــع

---

(١٧٠) محفظة ٥٤ داخلية (قديم) وثيقة ٥٤ فى ٦ شـــوال ١٢٩٦ ١٨٧٩/٩/٢٢ .

(١٧١) دفتر ٤٢٣ داخلية صادر الغير رسمى وثيقة فى ١٨ جمـــادى الاولى ١٢٩٨ هـ ١٨٨١/٤/١٧ م ص ٤٢ .

ترقى الكثيرين منهم ممن هيأت لهم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية فرص الترقى فى وظائف الادارة بالاقاليم ، وقد ترتب على ذلك تعريب القرارات فى عهد محمد على ثم تعريب الدواوين وتمصيرها فى عهد خلفائه متخلين بذلك عن عنصريتهم الجنسية للاتراك واللغة التركية .

وكانت المجالس والمراكز التى أنشئت فى المراكز أقرب ما تكون الى الادارة المحلية ان لم تكن كذلك بالفعل حيث يتولى رئاسة المراكزوعضويتها وكذلك المجالس وباقى الوظائف بالبلاد عمد البلاد ومشايخها والمتعلمون منها ورجالها . وكانت تجربة مفيدة شارك فيها العمد والأعيان ووجوه البلاد فى حكم أنفسهم وتولوا مسئولية الحكم والادارة التى كان يضطلع بها الاتراك . وأدى نجاحهم الى اقصاء الاتراك من الوظائف المدنية والمالية بالأقاليم واستمرارهم فى حكم وادارة بلادهم .

الفصل السابع

ادارة الأخطاط والقرى في عهد محمد على

(١) ادارة الاخطاط :

* مهام حكام وشيوخ الاخطاط .
* خلل الادارة بالاخطاط .
* المصريون يتولون ادارة الاخطاط .
* الجهاز الادارى بالاخطاط .

(٢) ادارة القـــــرى :

* القائمقام — شيخ البلد .
* انتهاء دور النساء فى تعيين المشايخ .
* مهام جهاز الادارة بالقرى .
* تجاوزات رجال الادارة بالقرى .
* حركة تعمير القرى .
* الادارة المركزية بالقرى .



١ ـ ادارة الاخطاط :

كان محمد على يرى ضرورة سيطرة الدولة على كافة الأقاليم فى مصر التى كانت الفوضى والارتباك تدب فى أوصالها ، وأن يكون هناك اتصال مباشر بين الحكومة والمحكومين بدلا من نظام الالتزام الذى كان وسيطا بينهما ، وأدرك أن ذلك يتطلب ايجاد الاجهزة والنظم التى تحقق له هذه السياسة ومن ثم فقد اتجه الى تغيير التقسيم الادارى للولايات التى كانت تتشكل منها هذه الأقاليم لاتساع مساحاتها وامتداد أطوالها وكثرة سكانها وعدد بلادها وازدياد أطيانها وذلك بتقسيمها الى وحدات ادارية أقل فى المساحة والسكان والزمام فقسمت هذه الولايات الى أقسام حيث بدأ بتقسيم بعض ولايات الوجه القبلى الواسعة الامتداد الى اقسام وذلك فى بداية العشرينات من القرن التاسع عشر بعد أن تمكن من القضاء على مظاهر النظام القديم وتابع ذلك فى باقى الولايات البحرية والقبلية .

وقسمت هذه الأقسام بدورها الى وحدات ادارية أصغر وهى الاخطاط وتضم بدورها عددا من البلاد والقرى (١) التى تعد الركيزة الرئيسية فى الاقاليم فى مصر . وتولى ادارة الاخطاط منذ بدء تقسيم الأقاليم فى مصر الى هذه التقسيمات الادارية العناصر التركية التى كانت الحكومة المركزية تمنحها ثقتها ، وتنتمى الى جنسها ، ذلك أنه لم يكن قد سمح للمصريين حتى ذلك الوقت بتولى أى من المناصب العسكرية أوالمدنية وبذلك تولى الأتراك والشراكسة والألبان والأرمن والاكراد واليونانيين ادارة البلاد فى تلك الآونة ، وتولى أحدهم وهو الكاشف ادارة خمسة أخطاط فى آن واحد (٢) . وتولى ادارة الاخطاط الى جانب هذه العناصر بعض صغار العسكريين من الاغوات والقواصة (٣) .

---

(1) Mc Coan - Egypt as it is, London 1877 - p. 115.

(٢) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ٧٧ فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٤١ هـ ، ١٨٢٦/٧/١ م .

(٣) دفتر ٥٧٩ خديو تركى وثيقة ٣٦٤ فى ١٦ الحجة ١٢٤١ ، ودفتر ٢٥ معية تركى وثيقة ٨٩ فى ٢٠ الحجة ١٢٤١ ، ٢٢ ، ١٨٢٦/٧/٢٦ .

وكان يطلق على الذين يتولون ادارة الاخطاط « حكام الاخطاط » .وربما كان اطلاق هذا اللقب لاضفاء المزيد من الهيبة على من يتولون هذه الوظيفة باعتبارهم حلقة الوصل بين ادارة القرية والادارة المركزية فى القسم أو المأمورية أو المديرية التابع لها .

مهام حكام وشيوخ الاخطاط :

كان على هؤلاء الحكام الاهتمام بأمور الزراعة فى القرى والبلاد التابعة لهم وأن يوجد لدى حاكم الخط دفتر يتضمن مقدار زراعة الاصناف وعدد المواشى بالأسماء والحصص ، ومقدار الضرائب المفروضة على كل ناحية مع تحديد المطلوب من المزارعين وكذا الأصناف بالأسماء والبلاد . وقد كلف كل من حاكم وشيخ الخط بالمرور على بلاد الخط كل خمسة عشر يوما للالمام بما تم تحصيله من الأموال وما لم يتحصل والبواقى على كل حصة واحضار شيوخ هذه الحصص والتأكيد عليهم بالتحصيل أو الدفع واحضار الفلاحين والتأكيد عليهم فى اداء المبالغ المطلوبة منهم مع دوام التأكيد والتشديد عليهم يوميا أو كل يومين وبحد أقصى خمسة أيام وبعدها يقوم بابلاغ ناظر القسم عن القائمقام و الشيخ المتهاون أو المتكاسل فى عملية التحصيل (٤) .

ونظرا لعناية الدولة واهتمامها بأمور الزراعة والانتاج الزراعى فقد أوجب ذلك ضرورة مرور حكام الاخطاط كل ستة أيام لمتابعة زراعة الأصناف وريها وتسميدها والالمام بأحوالها وأحوال زراعها ودرايتهم أو جهلهم بأمور زراعتها واحضار القائمقام عند أى تقصير أو تهاون فى زراعتها ، وعدم قبول أية اعذار عن تأخير زراعة الأراضى ، فاذا ما كان صاحب الأرض مريضا فعلى أقاربه مساعدته بمعرفة شيخ القرية وعلى الحاكم متابعة ذلك وتأديبهم اذا لم يقوموا بزراعتها والعرض لناظر القسم ليقوم بالمرور عليها والتأكيد على القائمقام بترك الكسل فاذا ما استمر فى تكاسله بعد تأديبه خصمت الخسائر التى تترتب على هذا التكاسل من مرتبه .

وخصص لتسجيل مقدار زمام الاطيان الزراعية بالنواحى ، والقرى

---

(٤) دفتر مجموع أمور ادارة : لائحة فى ٩ رمضان ١٢٤٣ ، ١٨٢٨/٣/٢٥ .

التابعة للخط دفتر آخر على أن يسجل به جميع الزمامات والاحواض ، وما يتعلق بزراعتها من سائر الأصناف الشتوية والصيفية بالأسماء والبلاد وذلك تسهيلا لحكام الاخطاط بمتابعة أعمال رى هذه الأحواض وقت الفيضان ، والعمل على رى الأراضى التى لم يتم ريها عن طريق اقامة وسائل الرى اللازمة لتوصيل المياه اليها ، ومتابعة خروج الفلاحين للاشغال العامة مثل اقامة الجسور والترع وتقوية الجسور والحوش والسدود منعا لاخطار الفيضان ودوام المرور عليها لمتابعة أحوالها والتنبيه على القائمقامات والمشايخ بدوام المرور عليها ومباشرتها واخطار ناظر القسم عن الأعمال الجسيمة فى هذه الانشاءات والأعمال مع تأديب المهملين والمتكاسلين عن ادائها سواء كانوا من الاهالى أو القائمقامات والمشايخ .

وكان على حكام الاخطاط الاشراف على زراعة جميع الاطيان والاحواض « غيطا بغيط حوضا بحوض » والزام شيوخ الحصص والقائمقام بزراعة الاطيان التى لم يتم زراعتها فاذا ثبت لهم عدم قدرة أصحابها على زراعتها قاموا بتوزيعها على الفلاحين القادرين لزراعتها وتحديد ميعاد لذلك ومتابعة زراعتها بعد الميعاد المضروب والا اخطروا ناظر القسم عن المهملين والمتكاسلين لمحاسبتهم وتأديبهم (٥) .

وكان على حاكم وشيخ الخط أيضا ، كل خمسة أيام ، أخذ اعلام من صيارف النواحى بالأموال التى تم تحصيلها وكذلك الأصناف والغلال وحث قائمقامات البلاد ومشايخها على الاهتمام بالتحصيل وخاصة المتكاسلين منهم وتسجيل هذه الاعلامات عند مباشر الخط لمعرفة مقدار ما يتحصل بكل بلد شهريا وعلى المباشر وصيارف البلاد اعداد البيانات الخاصة بأصول الأموال والفردة الخاصة بكل بلد وما يتم تحصيله شهريا سواء نقدا أو عينا ، ومقابلة ذلك على ايصالات (رجع) الخزينة التى مع الصيارف والباقى على البلاد لمنع اختلاس الصيارف لأية مبالغ من هذه الأموال (٦) وكان على حكام الاخطاط اعداد بيانات أسبوعية عن ما يتم تحصيله من أموال وغلال ترسل الى المأمورين عن طريق الاقسام (٧) .

(٥) المصدر السابق : نفسه .
(٦) المصدر السابق : لائحة فى شوال ١٢٤٣/ابريل ١٨٢٨ .
(٧) دفتر ٣٠ معية تركى وثيقة ١٧٣ فى غرة الحجة ١٢٤٣ ، ١٨٢٨/٦/١٤ .

وعلى الرغم من متابعة نظار الاقسام والمأمورين لأعمالهم الا أن محمد على كان يقوم بالمرور على بلاد الاخطاط ليتابع أعمالهم بنفسه وكثيرا ما كان يقوم باستدعاء شيوخ الأخطاط للاجتماع به للتعرف على أحوال ادارة الأخطاط ومتابعة ما يدور بها عن قرب (٨) ، وأحيانا كان يقوم باصدار أوامره الى هؤلاء الحكام مباشرة (٩) .

ونظرا لتعدد المهام وتداخلها بين أجهزة الادارة المختلفة بالأقاليم سواء فى المأموريات والأقسام والاخطاط فقد أمر محمد على فى أوائل عام ١٨٢٩ باعداد البيانات الكافية عن خدمات هؤلاء الحكام (١٠) واستمر يطالب المعلم حنا بسرعة الانتهاء من اعداد القانون الخاص بوظائف مأمورى الاقاليم — البحرية والقبلية — وحكام الأخطاط وقائمقامات القرى (١١) .

وتم تحديد مهام هؤلاء الحكام فى القانون الذى عرف باسم لائحة الفلاح وتتركز فى دوام المرور على بلاد الخط وجمع القائمقامات ومشايخ الحصص والصراف والاطلاع على ماتم تحصيله من الأموال بالحصص والأسماء حيث يوجد لدى حاكم الخط دفتر بأصول الأموال والفردة المفروضة على كل بلدة ، وأخذ اعلامات بما تم تحصيله شهريا والباقى الذى لم يتم تحصيله ومتابعة عملية التحصيل اسما اسما بالاتفاق مع القائمقام وشيخ الحصة عن طريق معرفة مدى قدرة غير المسددين على

---

(٨) دفتر ٣٢ معيــة تركى وثيقة ١٢ فى ٢٧ القعــدة ١٢٤٣ ، ١٨٢٨/٦/١٠ .

(٩) دفتر ٣٨ معيــة تركى وثيقــة ٣١ فى ٢٠ شوال ١٢٤٤ ، ١٨٢٨/٥/٥ .

(١٠) دفتر ٣٠ معية تركى وثيقة ٤٧٣ فى ١٥ شعبان ١٢٤٤/٢٠/١٨٢٩/٣ .

(١١) دفتر ٣٢ معيــة تركى وثيقــة ٢٤٤ فى ٧ ذى القعدة ١٢٤٤ ١٨٢٩/٥/١١ .

(١٢) دفتر مجموع أمور ادارة : تابع مأمورية حكام ومشايخ الاخطاط سنة ١٢٤٥ (منشور بلائحة الفلاح فى رجب ١٢٤٥) ديسمبر ١٨٢٩/يناير ١٨٣٠ وقد صدرت لائحة أخرى فى سنة ١٢٥٧/١٨٤١ حددت مهام حكام الاخطاط بشأن عملية متابعة التحصيل وتسديد البواقى والزامهم الصيارف بعدم مبارحة النواحى دون تحصيل أموالها والمرور بصفة مستمرة (اسبوعيا) لانهاء هذه الاعمال على أكمل وجه . انظر المصدر السابق لائحة سنة ١٢٥٧/١٨٤١ ص ١٤ .

الدفع ، ومراعاة العدالة فى توزيع زراعة الأصناف على البلاد تبعا لعدد السواقى والشواديف بكل منها ، واعداد دفاتر بمساحتها وأصنافها كل صنف على حدة بالاسماء والأحواض ويختموا عليه بعد القائمقام ويرسل الى ديوان المأمورية وعند الحصاد يرتب خفر للاجران ويقوم الكيال بكيل الغلال الواردة الى الاجران . ويقوم الكاتب بقيد هذه البيانات يوميا ، وتسليم القائمقام صورة منها لمتابعة عملية التوريد الى الشون . وكان على حاكم الخط متابعة ذلك بصفة يومية من واقع هـذه البيانات التى يعطى صورة منها للاحاطة بالغلال الواردة من النواحى مع مطابقتها على الغلال الواردة من المزارعين ، واتمام محاسبتهم وكان ذلك يتطلب أيضا ضرورة ملاحظة أعمال الصيارف لمتابعة تسجيلهم لكل ما يقوم الفلاحون بتوريده منعا من اغفالهم لقيد أى شىء بأورادهم وعرض أمـر الممتنعين منهم عن عملية القيد بالاوراد أو المختلسين على ناظر القسم (١٢) .

وأكدت لائحة الفلاح ما جاء باللائحة السابقة بمتابعة حكام ومشايخ الاخطاط المرور بصفة مستمرة — وقت الفيضان — للاشراف على رى الأراضى بجميع الأحواض فى كافة البلاد التابعة للخط ، وملاحظة الأراضى التى يتم زراعتها بمحاصيل الذرة أو التى تحجز لزراعـــة الكتان وباقى الأصناف والتنبيه على المشايخ بخدمتها وحرثها ومتابعة أعمال الفلاحين فى تخضير الأراضى وزراعتها والابلاغ عن أى تهاون أو تكاسل منهم وامدادهم بما يلزم لهم من المواشى والتقاوى ، وكان عليهم أيضا متابعة اقامة الترع والجسور بعد تخضير الأراضى ، وابلاغ المأمور وناظر القسم عما يتم من أعمال لامدادهم بأنفار من البلاد الأخرى التابعة للمأمورية عند الحاجة . وكذلك كان عليهم متابعة جمع الانفار للعونة فى اقامة الاشغال العامة مثل مشروعات الرى والعمران أو صنع الطوب مع مراعاة العدالة فى توزيعهم على بلاد الخط .

وكان على حاكم الخط التنبيه والتأكيـــد على مشـــايخ الحصص والقائمقامات بتوزيع الكتان على النساء لغزله ومتابعة توريد الغزل الى الشون فى الأوقات المحددة لهن وأن يكون لديهم البيانات الخاصة باسماءهن

---

(١٣) المصدر السابق ، نفسه .

وبلادهن ، ومعاونة مشايخ القزازين فى تسهيل ورود الاقمشة بصـــفة شهرية (١٣) .

وكان تسحب الفلاحين من قراهم وتركها فى ازدياد مستمر نتيجة لما يلاقونه من تعسف حكامهم واختلاس أموالهم أو محـاصيلهم ، ولما كان تسحبهم يؤدى الى خلل الأوضاع الاقتصادية وارتباك الادارة بها فقـد كلف حكام الاخطاط ومشايخ البلاد بضرورة البحث عنهم واعداد قـوائم بأسمائهم وأماكن اقامتهم وبيان المطلوب منهم بخط الصيارف وعرضها على نظار الأقسام لتسليمهم خطابات من المأمور الذى يرسل مندوبا من طرفه لاعادة هؤلاء المتسحبين الى بلادهم .

ونظرا لتفاقم هذه الظاهرة الخطيرة فقد منعت الحكومـة المركزية الفلاح من مغادرة قريته الى بلاد خط آخر لقضاء أشغاله دون أن يحمـل تذكرة بضمانه شيخ بلده (١٤) يدون فيها أوصافه ومدة اقامته ، فاذا وجد باحدى البلاد متسحبين من بلد أخرى فانه يتم ارسالهم الى المأمورية .

واتخذت الحكومة المركزية اجراءات أخرى لمواجهة هذه الظاهرة التى هددت استقرار الاحوال الاقتصادية وزعزعت أركان الحياة الاجتماعية فى الريف المصرى ومنها تعيين عـدد من المخبرين السريين للتجسس عن أحوال المتسحبين فى البلاد والابلاغ عن أى أشخاص لم يقم المشـايخ بالتعريف عنهم والزام مشايخ الاخطاط بدفع ما على هؤلاء المتسحبين اذا تكرر منهم التغاضى عن الابلاغ عنهم ورفتهم من الشياخة أو ضربهم بالنبوت ودفع ١٠٠ قرش اذا ما كان المتسحب عند أحد المشايخ مع ارسـال المتسحب الى بلده .

وازاء هذه المسئوليات والاختصاصات التى فرضت على حـكام ومشايخ الاخطاط فقد حددت اللائحة المذكورة العقوبات التى يتم فرضـها

---

(١٤) تم عمل اختام لحكام الاخطاط أيضا لختم تذاكر الفلاحين عنـد انتقالهم الى مكان آخر ، وطلب مأمور المنصورة والمحلة عمـل أختام للمأمورين ونظار الأقسام أيضا لختم تذاكر الفلاحين الذين لا يحملون تذاكر مختومة من حكام الاخطاط ، انظر دفتر ٧٥٣ خديوى تركى وثيقة ١٥٦ فى ٢٣ جماد ثان ١٢٤٥ ، ١٨٢٩/١٢/٢٠ .

على المتهاونين والمتكاسلين منهم وهى التـــأديب والضرب ٥٠ عصا اذا ما تكرر ذلك من حاكم الخط و ١٠٠ كرباج لشيخ الخط ورفتهم فى المـــرة الثالثة (١٥) .

وكان محمد على يتابع أعمال هؤلاء الحكام ويراقب أحوالهم عن كثب وكان يأمر المأمورين بمتابعتها وابلاغه عن نشاطهم أو تكاسلهم ، ولم يكن يثق فى البيانات التى يرسلها هــؤلاء الحكام حيث كان يكلف المأمورين بمراجعة هذه البيانات ومطابقتها على الواقع فاذا ما اتضح كذب الحــاكم أو شيخ الخط أمر بارساله اليه لتأديبه وابلاغ الحكام والمشايخ بذلك ردعا لأمثالهم (١٦) .

وفى سبتمبر سنة ١٨٢٩ قرر مجلس المشورة ارتداء جميع الموظفين كساوى الجهادية تبعا لرتبهم ، وكان حكام الاخطاط يلبسون كســوة ونيشانا (١٧) ، أما مشايخ الاخطاط فكانوا يمنحون رتبة وكسوة أيضا (١٨) كما أمر محمد على بمنح المجتهدين منهم نياشين تسمى نياشين الشرف(١٩) .

خلل الا دارة بالاخطاط :

نظرا لسيطرة العناصر الاجنبية غير المتعلمة أو الخبيرة بأمور البلاد وكيفية معاملة الأهالى على ادارة الاخطاط فقد أدى ذلك الى عدم انتظام أحوالها وارتباك العمل بها . ولما كان محمد على قد حاول اصلاح مفاسدهم وأخطائهم وزجرهم لمنع ارتشائهم أو تكاسلهم وتهاونهم فى اداء أعمالهمومن ذلك أنه أوفد أحد رؤساء الدواوين الى مأمورية فوه حيث جمـع حكام الاخطاط لدى المأمور وقام بتوعيتهم وتنبيههم لطاعة الأوامر — التى هى

---

(١٥) نفسه .

(١٦) محفظــــة ١٢٥ ابحاث وثيقة فى ٢٩ شـــــعبان ١٢٤٦ ، ١٨٣١/٢/٩ .

(١٧) أمين سامى : تقويم النيل جـ ٢ ط ١ ص ٣٥٢ .

(١٨) دفتر ٧٥٣ خديوى تركى وثيقة ١٠١ فى ١٥ ربيع ثان ١٢٤٥ ، ١٨٢٩/١٠/١٤ .

(١٩) معية تركى دفتر ٧٨ وثيقة ٣٠١ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٥٢ ، ١٨٣٦/٧/١٠ ، ودفتر ٨٠ وثيقة ٦٨١ فى ٢٠ ذى القعـــــدة ١٢٥٢ ، ١٨٣٧/٢/٢٦ .

اوامر محمد على — ولم تثمر هذه السياسية بل أدت الى أوخم العواقب حتى أن محمد على أمر بمعاقبة الحكام عند تكرار التهاون أو الكسل (٢٠).

المصريون يتولون ادارة الاخطاط :

وعلى ذلك فلم يكن امام محمد على سوى رفت هؤلاء الحكام وتعيين آخرين محلهم من الأفندية (المتعلمين) (٢١) أو احالة بعض الاخطاط على حكام آخرين أو الى نظار الاقسام حيث لم يكن من السهل احلال محلهم من بنى جنسهم (٢٢) . وقد أمر ناظر المدرسة الملكية (الدرسخانة) بارسال ٣٠ افنديا من المدرسة لتدريبهم على أعمال الزراعة لتعيينهم حكاما للاخطاط (٢٤) أما مشايخ الاخطاط فكان قد بدأ فى احلال المصريين فى هذه الوظائف بدلا من الاتراك مثل على بدراوى وعلى ابى شعير ، وكان يأمر باجراء بعض التعديلات فى تقسيم البلاد بما يتناسب مع هؤلاء المشايخ(٢٤) ولما كان هؤلاء المصريون أكثر دراية وخبرة بادارة الاخطاط عن الاتراك فانه لم يكن يسمح بتبادلهم فى الاخطاط بسهولة منعا لارتباك العمل فيها (٢٥) .

ونظرا لما رآه وخبره محمد على من سوء احوال ادارة الاخطاط نتيجة لجهل حكامها فقد أصدر أوامره بسجن الكثير منهم لمدة ستة شهور ، وقرر مجلس الملكية فى أغسطس عام ١٨٣٠ م الاستغناء عن جميع

---

(٢٠) دفتر ٧٣٦ خديوى تركى وثيقة ٢٩٧ فى ٢٦ الحجة ١٢٤٢ ، ٢١ /٧/١٨٢٧ .

(٢١) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٥ فى ١٣ شوال ١٢٤٤ ، ١٨/٤/١٨٢٩ .

(٢٢) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٤ محرم ١٢٤٥ ، ١٦/٧/١٨٢٩ ، دفتر ٣٨ معية تركى وثائق ٣٠٧ ، ٣١٤ فى ١٣ ، ٢٣ ربيع الاول ، ٣٦٩ فى ٢٥ جمادى الاولى ١٢٤٥ — ١٣ ، ٢٣/٩ ، ٢٢/١١/١٩٢٩ .

(٢٣) دفتر ٧٦٤ خديوى تركى وثيقة ٦٢ فى ٢٦ الحجة ١٢٤٥ ، ٩/٦/١٨٣٠ .

(٢٤) دفتر ٣٠ معية تركى وثيقة ١٣ فى ١٠ رمضان ١٢٤٣ ، ٢٦/٣/١٨٢٨ .

(٢٥) دفتر ٣٢ معية تركى وثيقة ٦٠٦ فى ٢١ جمادى الاولى ١٢٤٥ ، ١٨/١١/١٨٢٩ .

هؤلاء الحكام الأتراك واحلال الافندية الذين كانوا معاونين مع نظار الاقسام محلهم (٢٦) .

وكان المصريون الذين تولوا شياخة الاخطاط قد أثبتوا تفوقا وكفاءة ومنهم على بدراوى والشيخ محمد العيداروسى شيخ خط الصالحية بالشرقية ، واستحقوا بذلك الشكر من محمد على على ما يبذلوه من جهد وعلى همتهم فى ادارة اشغالهم ولم يعد هناك مجال لعودة الاتراك لهذه الوظيفة فكانت تؤول الى مصريين آخرين أو الى أبناء هؤلاء المشايخ واخوتهم (٢٧) طالما كانوا من ذوى الخبرة بادارة البلاد والنهوض بأحوال الزراعة (٢٨) .

وقبل أن يرتقى المصريون الى وظائف حكام الاخطاط فقد استحق بعضهم عن جدارة أن يخولوا كامل المسئولية فى ادارة اخطاطهم حيث أثبت هؤلاء المشايخ من المقدرة والكفاءة فى ادارتها ما لم يدع هناك مجال لحكام الاخطاط أو نظار الأقسام أو المأمورين مشاركتهم أو السيطرة عليهم أو حتى توجيههم . ومن ثم فقد أمر محمد على بنزع سلطان المأمورين ونظار الأقسام وحكام الاخطاط عنهم وعين مع كل شيخ منهم أحدالمعاونين ونجح هؤلاء المشايخ فى الوفاء بتعهدهم للوالى ، الذى أمر بترتيب ماهيات لهم لجبايتهم الاموال المقررة على الاخطاط على أكمل وجه (٢٩) . واستتبع ذلك صرف ماهيات لمشايخ الاخطاط فى جميع الاقسام وحددت بمائتان وخمسون قرشا شهريا مع تمييز الاكفاء منهم بجعلها ثلاثمائة قرشا (٣٠) . وبذلك أمكن للمصريين أن يثبتوا من الكفاءة والمقدرة التى

---

(٢٦) دفتر ٧٦٩ خديوى تركى وثيقة ٣٦٦ ، ٣٧١ فى ٢٨ صفر ، غرة ربيع الاول ١٢٤٦ — ١٨ ، ١٨٣٠/٨/٢٠ .

(٢٧) دفتر ٢ أوامر وثيقة ١١ ، ١٢٠ فى ١٧ ، ٢٥ ذى القعدة ١٢٤٧ ١٨ ، ١٨٣٢/٤/٢٦ ص ٤ .

(٢٨) الوقائع المصرية العدد ٣٧٨ فى سلخ ذى القعدة ١٢٤٧ ، ١٨٣٢/٥/١ .

(٢٩) دفتر ٧٧٩ خديوى تركى وثيقة ٦٦٠ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٤٨ — ١٨٣٢/٩/٢٢ ، ودفتر (بدون) معية تركى وثيقة ١٠١ فى تاريخه .

(٣٠) الوقائع المصرية العدد ٤٢٣ فى ٤ ربيع ثان ١٢٤٨ ، ١٨٣٢/٩/١ ، ودفتر (بدون) وثيقة ١٠٨ فى ٢٧ منه ، ١٧٥ فى ٧ جمادى الاولى ١٢٤٧ — ٩/٢٤ ، ١٨٣٢/١٠/١ .

أهلتهم ليكونوا حكاما للاخطاط فحلوا بذلك محل الاتراك الشركسة وغيرهم من العناصر الأجنبية الذين رفتوا من الاخطاط وقد أمر محمد على بعـــدم تعيين آخرين مكانهم ، وتولى المصريون أيضا وظائف القواصة (٣١) وارتقوا فى الوظائف العليا بادارة الاقاليم .

الجهاز الادارى بالاخطاط :

اذا كان حاكم وشيخ الخط هما اللذان يقومان بالمتابعة والاشراف على الاعمال الرئيسية فى الخط فالى جانب هؤلاء كان يوجد عدد من الوظائف الأخرى مثل ملاحظ الخط والذى كان عليه ملاحظة تحصيل الأموال ببلاد الخط والعمل على جباية الاموال المتبقية لدى الفلاحين ، ومتابعة توريد كافة المطالب الأميرية ، ومراقبة الانتاج الزراعى فى هذه البلاد ، وقـــد حدد الملاحظين بمنع صرف رواتبهم طالما كانت هنـــــاك قرى ضعيفة فى خطاطهم (٣٢) . وكان يقوم بأعمال الكتابة بالخط أحد الكتاب لكتـــابة وتسجيل كافة الاعمال الخاصة بادارة الخط (٣٣) .

والى جانب هذه الوظائف فقد استحدثت وظيفة معاون الخط لمعاونة مشايخ الاخطاط فى ادارة الاشغال حيث وجد بكل مديرية نحـــــو عشرة معاونين ، وقد قام حسن بك مدير نصف أول الشرقية باعداد لائحة عن أعمالهم ، وأعجب بها محمد على وأمر بنشرها فى جميع المديريات والعمل بهـــا (٣٤) .

وحددت اللائحة المذكورة مهام معاونى الاخطاط فيما يلى :

أولا : متابعة زراعة الأراضى التى حددت أصناف الزراعـــــة بها

---

(٣١) معيـــــة تركى دفتر ٥٠ وثيقـــة ٤٩٧ فى ٧ محرم ١٢٤٩ — ١٨٣٣/٥/٢٧ ص ٥ ودفتر ٥٨ وثيقة ٢٤٨ فى ١٣ جمادى الأولى ١٢٤٩ ١٨٣٣/٩/٢٨ .

(٣٢) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٣٥٤ فى ٢٧ شـــــوال ١٢٥١ — ١٨٣٦/٢/١٥ ، ودفتر ٤ أوامر وثيقة ١١٤ فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٥١ — ١٨٣٦/٣/١٤ .

(٣٣) دفتر ٧٤١ خديوى تركى وثيقة ٨٣٠ فى ١٠ رمضان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٣/١٦ .

(٣٤) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٣٤٣ ، ٣٤٤ فى ٢٦ شوال ١٢٥١ ، ١٨٣٦/٤/١٤ .

وخاصة القطن منذ بداية أعمال الزراعة حتى جنى المحصول وأن يكـون لديهم بيان بما رتب زراعته فى بلاد الخط بالأسماء والاحواض والاصناف ، والمرور عليها برفقة خولى كل بلد وابلاغ ناظر القسم ومدير المديرية بما يتم من هذه الأعمال وأى تأخير فيها والمتسبب فيه .

ثانيا : ملاحظة الأعمال التى تتم فى بلاد الخط المتعلقة بالأشـغال العامة مثل تطهير الترع والقنوات واقامة الجسور والالمام بكل ما يلزم لهذه البلاد من مشروعات ، ومتابعة ارسال الانفار اللازمة لهذه الأعمال ، وابلاغ ناظر القسم عن المعترضين لسرعة اتمام هذه المشروعات الضرورية .

ثالثا : المبادرة فى تشهيل المطالب الوقتية التى تطلب من نواحى بلاد الخط وتوريدها لمحل طلبها دون أى تأخير مع مراعاة العدالة فى توزيع هذه المطالب على الأهالى وتسجيل المتقعين وابلاغ ناظر القسم والمدير عنهم.

رابعا : البحث عن المجندين الفارين من الجندية وافادة ناظر القسم والمدير عنهم وعمن وجدوا بطرفهم وارسالهم الى الجيش وابلاغ المـدير عنهم والبحث عن المتسحبين ببلاد الخط .

خامسا : مراعاة العدالة فى تحصيل الأموال من الأهالى والمشـايخ دون هوى أو ميل ومراجعة دفاتر الصيارف خاصة فيما يتعلق بأسـماء العمد والمشايخ وأقاربهم وذويهم ومن يلوذ بهم ، واعـداد تقارير عن المخالفات التى بها وابلاغها الى ناظر القسم والمدير وخاصة اذا ما كانت مخالفات جسيمة أو اختلاسات أو أى نوع من تداخل الصيارف .

سادسا : تحقيق القضايا المدنية « الدعاوى الحقوقيـة » فيما بين الأهالى واعطاء كل ذى حق حقه فى حيدة تامة واحالة القضايا الكبيرة الى ناظر القسم لتحقيقها وابلاغ المـدير للتنبيه على ناظر القسم بانهـاء تحقيقها .

سابعا : مراقبة أحوال المشايخ مع الفلاحـين فى الحصص وكيفية معاملتهم وأداء المطالب منهم مراعاة للعدالة واعداد تقرير عن الاعمـال

المزرعة أو الجور أو التعديات أو التجاوزات فى حقهم والابلاغ عنها ، عملا على راحة الفلاحين وعدم تسحبهم .

ثامنا : ملاحظة جمع وتوريد القطن الباقى بالأراضى الى الشـــون والافادة عنه لناظر القسم والمدير (٣٥) .

تاسعا : تقديم تقرير كل خمسة عشر يوما الى مدير المديرية يتضمن البنود الآتية :

١ — زمام النواحى فى جميع بلاد الخط .

٢ — تعداد سكان كل بلد ، ونوعهم .

٣ — عدد السواقى والتوابيت والشواديف التى تعمـــل والعاطلة ومصادر مياهها فى كل بلد .

٤ — عدد المواشى وأصنافها فى كل بلد والعاملة منها .

٥ — ترتيب زراعة الكتان فى كل بلد على حدة ومساحـــة المنزرع منهـــا .

٦ — ترتيب الأصناف موضحا كل صنف على حـــدة فى الأحواض والبلاد .

٧ — عدد النساجون العاملون فى البلاد والضرائب المفروضة عليهم فى كل بلد .

٨ — الترعوالجسور والحوش وغيرها اللازمـــة لكل بلد من بلاد الخط (٣٦) .

وفى نفس العام صدرت لائحة أخرى أكدت على المهام السابقـــة للمعاونين والضباط الذين خصصوا للمرور على البلاد وملاحظة زراعـــة المحاصيل والأصناف وخاصة القطن ومتابعة أعمـــال الترع والجسور واخراج الفلاحين لها وتشهيل المطالب ومتابعة رى الأراضى البور ، والمرور

---

(٣٥) دفتر مجموع أمور ادارة : لائحة ٢٨ شــــوال ١٢٥١ — ١٦ ٢/١٨٣٦ « مأموريات معاونين الاخطاط » .

(٣٦) المصدر السابق نفسه .

على الحقول مع المشايخ وخولى الزراعة ، وتقديم تقرير مفصل عن هذه الأعمال كل خمسة أيام الى الادارة المركزية بالأقاليم ورفع تقرير للوالى عن أى اهمال أو تقصير (٣٧) .

ويلاحظ أن هذه المهام قد تركزت على تخفيف الاعباء الملقاة على الادارة المركزية بالمأموريات والمديريات والأقسام والاخطاط ، كما يلاحظ أيضا أن هؤلاء المعاونين كانوا أداة اتصال بهذه الادارة غير أن أداءها لدورها لم يحقق لها اتصالا مباشرا بالمحكومين بالقدر الكافى ، وبالتالى فلم تكن لهم سلطات عليهم ، وان كان قد أدى الى تقليص دور حكام الاخطاط فى الاتصال بالادارة المركزية .

ومما يؤكد ما توصلنا اليه أن المهام الملقاة على هؤلاء المعاونين قد ازدادت على نحو كبير دون أن يقابلها ازدياد مهام حكام الاخطاط أو مسئولياتهم ، وبالتالى فان ازدياد هذه الاعباء قد أدى الى مزيد من انحسار دور هؤلاء الحكام والتخلص من نفوذهم .

ووضح مدى تعدد مهام حكام ومشايخ الاخطاط فى الاهتمام بالنواحى المالية الى الاهتمام بشئون الزراعة والانتاج الزراعى لكافة أنواع الأصناف والمحاصيل وخاصة النقدية منها مثل القطن والنيل والسمسم التى وجهت اليها الحكومة المركزية اهتماما بالغا ، وكذلك الاهتمام بالشئون الصحية وتطعيم الجدرى وملاحظة النظافة ، واعداد قوائم المواليد والوفيات وتعداد السكان بالقرى . والعمل على توفير الاستقرار بها وراحة الأهالى ومنع جور الفلاحين على أراضى جيرانهم ، والاهتمام بالمشروعات والمرافق ومنشآت الرى والزراعة باخراج الأنفار لها مع مراعاة العدالة فى توزيعهم على القرى ، والاهتمام بشئون معامل الدجاج فى القرى والبلاد الموجودة بها وكذلك خلايا النحل والعمل على زيادتها . المشاركة فى الزراعة بين الاهالى والفصل فى القضايا المقامة فيما بينهم ومراجعة القضايا التى يفصل فيها المشايخ واحقاق الحق دون أى جور وادراج هذه الأعمال فى تقرير الحاكم الشهرى الذى يرفعه الى الوالى(٣٨) .

---

(٣٧) المصدر السابق ، لوائح سنة ١٢٥١/١٨٣٦ .
(٣٨) المصدر السابق : لائحة فى ٢٩ محرم ١٢٦٢ — ١٨٤٦/١/٢٧

٢ — ادارة القــرى :

كانت القرية أسبق مولدا من الدولة وكانت حياة الانسان الاجتماعية فيها مقدمة لحياته السياسية ونواة لنظام الدول الحديثة ، وفيها تكشفت الحياة عن أولى القواعد الاجتماعية وبزغت المرافق المشتركة التى تولدت عنها المصالح العمومية — بصورة نظرية أو شبه نظرية — فيما بعد (٣٩).

وتعد القرية الركيزة الرئيسية فى التقسيم الادارى للاقاليم فى مصر فهى تشكل أصغر وحدة ادارية ضمن هذا التقسيم وقــــد أصابت ادارة القرى فى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر شأن سائر الاقاليم حالة من الارتباك والفوضى ، وكانت علاقتها بالسلطة المركزية تكاد تقتصر علىدفع الضرائب المطلوبة حيث أسندت ادارة القرية الى الملتزم الذى وكل بادارة شئونها ويمثله فى القرية قائمقام (٤٠) وموظفون آخرون .

ويتألف الريف المصرى فى الوجهين من منطقة شمال الدلتا فى الوجه البحرى حتى أطراف الصحراء الشرقية والغربية وكذلك الشريط الضيق حول نهر النيل فى الوجه القبلى الى أطراف الصحراء ، وتؤلف القــرى المصرية عادة من عدة كفور تكون دائرة واحــــدة تشمل القرية الاصلية وتقسم هذه الدائرة مهما كان اتساعها الى أربعة وعشرين قيراطا متساوية تابعة الى ملتزم واحد أو أكثر (٤١) .

ولما كان محمد على يهدف الى تحقيق السيطرة المركزية على كافــة الوحدات الادارية بالبلاد ، ولما كانت القرى تمثل بالنسبة لهالقاعــــدة الأساسية للهيكل الادارى للاقاليم فقد كان ذلك يتطلب الغاء النظام القديم الذى كان يحول دون الاتصال المباشر بين الحكومة المركزية وادارة القرية وكان قضاؤه على نظام الالتزام أكبر ضربة وجهها لهذا النظام الادارى ، والاقتصادى والاجتماعى بالقرى ، ومن ثم فقد كان من الضرورى العمل على تنظيم الادارة بالقرى ووضع نظم ادارية واقتصادية جديدة محــل

---

(٣٩) عثمان خليل عثمان : الادارة العامة وتنظيمها ، مكتبة عبد الله وهبه ، القاهرة ١٩٤٧ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٤٠) هاملتون جب ، هارولد براون : المجتمع الاسلامى ص ٩٤ .

(٤١) استيف : وصف مصر مج ٥ ط ١ ص ٧٢ .

النظام القديم يمكن السلطة المركزية من التدخل المباشر فى كافة منــاحى الحياة الاقتصادية والادارية والعمرانية فى كل قرية مهما تناءى موقعها .

القائمقـــام

على الرغم من الغاء النظام القديم الا أن بعض الوظائف التى كانت موجودة بالقرى والبلاد منذ العصر العثمانى استمرت فى أداء دورها فى ادارة القرية مع اختلاف بعض مهامها مثل القائمقام حيث كان يوجد فى كل بلدة قائمقام واحد أو اثنان أو ثلاثة كانوا من المماليك (٤٢) والاتراك غير أنهم لم يعودوا خاضعين لسلطان أحد غير سلطان الوالى .

وعندما اتجه محمد على الى تغيير العناصر التركية فى ادارة القرى والبلاد بغيرهم من المصريين أبناء البلاد واتجه الى تعيين المشايخ فىوظائف بادارة البلاد بتعيينهم قائمقامات بالقرى ومشـــــايخ الاخطاط ثم حكامها وترقيهم فى وظائف ادارة الاقاليم فقد أمر مأمورى المأموريات بوجوب العناية التامة عند تعيين المشايخ المصريين فى هذه الوظائف بدلا من الاتراك (٤٣) الذين أمر برفتهم وتخصيص معاشات (مرتبات) لهم (٤٤) .

ويبدو أن وجود أكثر من قائمقام فى قرية واحدة كان مثارا لكثير من الاضطراب والاختلال فى ادارة القرية وارتكان كل منهم على الآخر أو انه أدى الى وجود صراع فيما بينهم على زعامة القرية ورئاستها ، وعلى ذلك فقد قرر مجلس المشورة — بناء على تقرير ابراهيم باشــا — استخدام قائمقام واحد فى كل قرية ، كما كان قديما ، على أن يكون من ذوى الكفاءة والنشاط والمقدرة (٤٥) . وقد طالب حسن بك مأمور زفتى المجلس بضرورة الابقاء على اثنين أو ثلاثة بالقرى الكبيرة ذات المساحات الواسعةوالاطيان

---

(٤٢) ابراهيم زكى : الحالة المالية ص ١٠٤ .

(٤٣) دفتر ٧٤٥ خديوى تركى وثيقة ١٥٢ فى ١٨ محرم ١٢٤٤ — ١٨٢٨/٧/٣١ ص ٩١ .

(٤٤) دفتر ٣٧ معيـــــة تركى وثيقة ٦٨ فى ٥ صـــــفر ١٢٤٤ — ١٨٢٨/٨/١٧ .

(٤٥) دفتر ٧٦٠ خديوى تركى وثيقة ٣٣ فى ٢٦ ربيع الاول ١٢٤٥ ١٨٢٩/٩/٢٦ ص ١٤ .

الكبيرة أو الاكتفاء بواحد فقط مع صرف مرتب الاثنين أو الثلاثة له وكان مرتبه فى ذلك الوقت ٢٥ قرشا (٤٦) .

وبعد دراسة وافية للقرى وما بها من قائمقامات وكميات الأطيان بها قرر المجلس العالى الاكتفاء بقائمقام واحد ورفت غير الاكفاء منهم من المصريين واحلال الأتراك محلهم وتخصيص مرتب شهرى للقائمقام قدره ١٥٠ قرشا (٤٧) . ولم يكن رفت هؤلاء المصريين يتم قبل اجراء تحقيق وثبوت عدم كفاءتهم فاذا ما اتضح براءتهم من التهم المنسوبة اليهم أعيد تنصيبهم فى قراهم (٤٨) . وكان محمد على يأمر باحلال آخرين من المصريين محل المرفوتين ، وربما كان للقائمقامات الاتراك دور فى اسناد هذه التهم الى المصريين للحد من تعيينهم مكانهم أو لاثناءه عن المضى فى سياسته ، ولكنه استمر فى تعيين الاكفاء من المصريين محل الاتراك فى هذه الوظائف(٤٩) بل لقد منع استخدام الأتراك فى هذه الوظائف اذا لم يوجد من يصلح من المصريين لشغلها (٥٠) .

ويعتقد أن ادارة المصريين للقرى وبلادهم كانت أعظم فائدة للبلاد والأهالى من ادارة الاتراك والمماليك لها فقد كانوا أكثر اجابة للمطالب الاميرية وأقل اضرارا بالأهالى ولما كان ذلك يعد اظهارا لحسن ادارتهم للبلاد ومدى سوء معاملة الاتراك لهم وعدم كفاءتهم وأمانتهم (٥١) ، فان ذلك

---

(٤٦) الوقائع المصرية العدد ١٠٠ فى ٢٣ رجب ١٢٤٥ — ١٨٣٠/١/١٨ .

(٤٧) دفتر ٧٦٦ خديوى تركى وثيقة ٣٨٦ فى ٢٣ شوال ١٢٤٥ — ١٨٣٠/٤/١٧ ص ١٦٣ .

(٤٨) ظهر من التحقيق مع أحد المصريين براءته من ٣٥ تهمة نسبت اليه ، انظر دفتر ٧٦٣ خديوى تركى وثيقة ٣٤١ فى ١٧ ذى الحجة ١٢٤٥ ١٨٣٠/٦/٩ ص ١٦٨ .

(٤٩) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٩ وثيقة ٤٤ ، ١٢٢ فى ٩ ، ١٩ محرم ١٢٤٦ — ٦/٣٠ ، ١٨٣٠/٧/١٠ ، ودفتر ٧٦٤ وثيقة ٢٧٨ فى ١٩ محرم ١٢٤٦ .

(٥٠) الوقائع المصرية العدد ١٦٦ فى ٢٦ محرم ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٧/١٦ .

(٥١) تم جلد قائمقام تركى بقرية الدروتين بقسم نبروه بالغربية أمام اقرانه لعدم أمانته فى اداء عمله ، انظر دفتر ٢ أوامر وثيقة ٥٦٧ فى ٢٨ الحجة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٥/٢٩ .

دفع كبار الأتراك الى التصدى لهذا الخطر الذى يهدد مستقبلهم ويقلل من شأنهم ووضعهم المميز ويتساوون مع الفلاحين الذين يحكمونهم والحد من تعيينهم قائمقامات بالقرى مثلما حاولوا منع وصول أوامر محمد على بتعيين المصريين نظارا للاقسام ، حيث اقترح أحمد باشا مدير الاقاليم الوسطى تعيين الاتراك فى القرى التى يكثر فيها الأشقياء واللصوص — حيث كان البدو مصدر قلق عظيم فى هذه الاقاليم مما استلزم قيام الحكومة بالعديد من الدوريات العسكرية النشطة (٥٢) — وتعيين المصريين فى القرى المستقرة ، وقد وافق المجلس العالى على هذا الاقتراح مع ضرورة مراعاة معاملة الأهالى والمزارعين بالرفق واللين لعدم اكراههم على التمرد والفرار (٥٣) . وعلى هذا فقد استمر المصريون يعملون جنبا الى جنب مع الاتراك والمماليك والألبان وغيرهم فى ادارة القرى والبلاد .

شيخ البلد :

كان من أهم الوظائف فى ادارة القرى وظيفة شيخ البلد (٥٤) ، وكانت تولية كبار الفلاحين لمناصب المشايخ فى قراهم تتم بموافقة أهالى القرية (٥٥) ، لانهم كانوا من أبناء الأسر الكبيرة والعريقة بها وممن يتمتعون بالنفوذ والثروة والهيبة والمكانة بين أهاليها حتى أن الشيخ كان بمثابة سلطان أوحاكم القرية التى تتبع له (٥٦) .

---

(52) St. John, J.A-Egypt and Mohammed Ali London 1834. p. 176.

(٥٣) دفتر ٧٧٠ خديوى تركى وثيقة ٧١ فى غرة ربيع الاول ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٨/٢٠ .

(٥٤) أطلق على رئيس الناحية لقب شيخ البلد ، وكانوا فى مبدأ الامر يتم اختيارهم برغبة الاهالى من شيوخ الاهالى الطاعنين فى السن واطلق عليه شيخ البلد أو شيخ الناحية أو شيخ الحارة وهذه الوحدات كانت مشيخة ، وبقى اسم الشيخ دالا على كبير القوم أيا ما كان عمره ، وقد أطلقت أسماء حكام البلاد ، شيخ البلد أو العمدة على حسب عرف كل بلد واختلفت الاسماء باختلاف عرف الاقاليم والنواحى ، انظر رفاعه بك رافع : مناهج الالباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية — مطبعة بولاق ، القاهرة ١٢٨٦ هـ ص ٢٤١ .

(٥٥) دفتر ٢٣ معية تركى وثيقة ٢٦٤ فى ٨ محرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/١٢ ص ٣٢ .

(56) Merruau, M.P. op. cit., p. 16.

وقد فوض محمد على نظار الاقاليم وحكامها بترتيب شياخة القرى وتحقيق الشكاوى وحسم أى نزاع ينشب بين الاهالى حولها ، وتحقيق شكاوى المشايخ بسبب رفتهم (٥٧) ويدل ذلك على أن تولية هؤلاء المشايخ لوظائفهم لم تكن تجرى وفق انتخابات مباشرة من الأهالى لمشايخهم فكان يكفى موافقة كبارهم على الشيوخ المرشحين لكى تقوم الادارة بتعيينهم دون مراعاة لموافقة أهالى القرية مجتمعين .

واستمر تقسيم القرية فى عهد محمد على كما كان من قبل فى ظل نظام الالتزام الى ٢٤ قيراطا ، وأدى تعدد المشايخ فى القرية الى تقسيمها الى حصص يتم توزيعها بينهم طبقا لمساحتها وزمامها وعدد سكانها وتبعا لمقدرة المشايخ وثرائهم ومكانتهم الاجتماعية ومكانة أسرهم ونفوذها حيث كانت هذه الأسر تحتفظ بشياخة القرى لاجيال طويلة (٥٨) . ولم يتمكن غيرهم ممن يفتقدون هذه المميزات الاستمرار فى شياختهم للبلاد حيث طلبوا اعفاءهم منها لعدم قدرتهم على خدمتها (٥٩) . وكان يتم فى بعض الاحيان تعيين العساكر فىوظيفة الشياخة بالقرى التى ثبت ضعف انتاجها، ويرجع ذلك الى رغبة محمد على فى النهوض بانتاج هذه القرى لزيادة ايرادها وتأدية ما عليها من أموال . ومع ذلك فانه يمكن القول أنها لم تكن سياسة عامة حيث رفض طلب مدير القليوبية تعيين ثمانية صف ضباط من بلوك المستحفظين بمديريته شيوخا على بعض القرى الضعيفة أسوة بعساكر الجهادية (٦٠) .

انتهاء دور النساء فى تعيين المشايخ :

يلاحظ استمرار سياسة تولى المشايخ وتعيينهم وفقا لرغبة

---

(٥٧) معية تركى دفتر ٨ وثيقة ١٢٠٨ فى ٨ رجب ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٣/٢١ ، ص ٩٥ ، ودفتر ١٢ وثيقة ١٧ فى ١٤ رمضان ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٥/٢٥ ، ٤٦١ فى ١٥ ربيع الاول ١٢٣٩ — ١٨٢٣/١١/١٩ ودفتر ٢٧ وثيقة ٣٨٣ فى ١٧ ربيع ثان ١٢٤٢ — ١٨٢٦/١١/١٨ .

(٥٨) دفتر ٢٨ معية تركى وثيقة ١١٢ فى ١٣ جماد ثان ١٢٤٢ — ١٨٢٧/١/١٢ ص ١٤ .

(٥٩) دفتر ٣ أوامر وثيقة ٦٩٢ فى ١١ شوال ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٣/٢٤ ص ١٤٤ .

(٦٠) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦١٧ فى ٩ رمضان ١٢٥٠ — ١٨٣٥/١/٩ .

الأهالى حتى أواخر حكم محمد على دون التقيد بعدد محدد من المشايخ(٦١)
كما يلاحظ أنه كان هناك دور للنساء فى تعيين مشايخ القرى والذى يعتقد أنه كان أمرا طبيعيا فى ظل نظام الالتزام ، اذا كانت احدى النساء ملتزمة لاحدى القرى ، وظل ذلك ساريا فى أوائل عهد محمد على . وقد ترتب على شكوى أهالى احدى قرى المنوفية ضد شيخ القرية الذى نصبته « الست نفيسة ملتزمة قرية ميه » اصدار محمد على أمرا بعدم تدخل النساء فىتعيين المشايخ أو رفتهم (٦٢) وبذلك انتهى هذا الدور الذى اضطلعت به النساء منذ ذلك الحين ولسنوات طويلة قادمة .

ولما كان محمد على يولى الزراعة اهتماما كبيرا منذ توليته حكم مصر فقد كلف حكام البلاد والقرى وخاصة القائمقامات والمشايخ وخولا الزراعة ببذل غاية جهدهم للاهتمام بها وزيادة الانتاج واخراج الانفار للاشغال العامة لحفر وتطهير الترع حيث كانوا يسافرون الى ساحات العمل بعيدا عن قراهم وعائلاتهم ، وكان المشرفون عليهم مزودين بسياط يلهبون بها ظهورهم عند أى تكاسل (٦٣) ، وقد بلغ عدد المسخرين فى ترعة المحمودية فى سنة ١٨١٩ عدد ٣٠ ألف فلاح ، ثم ارتفعت هذه الاعداد الى مئات الآلاف بعد ذلك (٦٤) .

وكان محمد على يتابع بنفسه أحوال البلاد والقرى والزراعةوخاصة محصول القطن حتى أنه هدد بدفن الجميع أحياء فى وسط الحقل الذىيرى فيه اهمال أو تأخير (٦٥) .

مهام جهاز الادارة بالقرى :

لما كان محمد على قد طالب بتحديد مهام ووظائف حكام البلاد فقد

---

(٦١) مديرية البحيرة دفتر ٨ وثيقة فى ١٠ ربيع الاول ١٢٦١ — ١٨٤٥/٣/١٩ ص ٤٩٠ .

(٦٢) معية تركى دفتر ١٢ وثيقة ١٦٠ فى ٣ ذى القعدة ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٧/١٢ .

(63) Madden, R.R : Travels in Turkey, Egypt, Nubia and palestine 1824 - 1827 vol I, London 1833, p. 224.

(64) Croushley, A. E : The Economic Development of Modern Egypt pp. 52, 56.

(٦٥) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٣ جماد ثان ١٢٤١ ، وفى ٢٧ صفر ١٢٤٣ — ١٨٢٦/١/٢٣ ، ١٨٢٧/٩/١٩ .

حددت لائحة الفلاح مهام قائمقامات ومشايخ الحصص الذين خصص لكل منهم عدد من الانفار والاطيان تبعا لتعداد الناحية ، وكان يتسلم قائمة بذلك من المأمورية ليكون مسئولا عن الفلاحين فى حصته والعرض عن كل ما يتعلق بشأنها الى حاكم الخط وكبير المشايخ أو لناظر القسم بمعرفة القائمقام الذى يعد مسئولا عن الناحية ومتابعة أحوالها . وكان على الشيخ الابلاغ عن المتسحبين وملاحظة المساقى وتقوية الجسور ومتابعة تسميد الأراضى وريها خاصة وقت الفيضان ، وملاحظة أعداد الاراضى التى يتم زراعتها بالكتان وباقى المحاصيل والاصناف المرتبة على الناحية فىمواعيدها والمتابعة المستمرة لجميع مراحل الزراعة فى جميع الاحواض وكافة الفلاحين والابلاغ عن ذلك للادارة المركزية لمتابعتها لتلك الأعمال ومعاقبة المهملين والمخالفين ، وتوزيع أطيان غير القادرين على القادرين لزراعتها ومعاونة الفلاحين فى حرث أراضيهم بالاجرة .

ولاهمية الدور الذى يقوم به نهر النيل من بعث الحياة والنماء والعمران الى أرض مصر وشعبها فاذا ما جاء الفيضان عاليا ،هدد البلاد بالاخطار ، فقد كان على المشايخ والقائمقام المرور بصفة مستمرة على الجسور وقت الفيضان وتعيين الخفر لمواجهة أى خلل يحدث بها لدرء هذه الاخطار . واستتبع ذلك دوام استعداد النواحى للمعاونة عند التهديد بأى خطر . وكان عليهم أيضا ملاحظة أدوات الرى واصلاحها أو تجديدها .

وحددت اللائحة العقوبات التى تنزل بهم عند أى تهاون أو تكاسل نظرا لما تمثله الزراعة من أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاد البلاد والأهالى .

ونظرا لما تمثله عملية تحصيل الأموال والضرائب بأنواعها المختلفة فى أوقاتها المحددة من أهمية لما تشغله ايرادات الأقاليم من أهمية تفوق غيرها من الايرادات السيادية للدولة لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية والعمرانية فقد كلف القائمقام ومشايخ الحصص بمعاونة الصراف فى تحصيلها وتحصيل المتأخرات المتبقية على الفلاحين ، ومرافقتهم له بالديوان حيث يتم احضار الفلاحين لدفع ما عليهم . وكان على الصراف

تسجيل كل ما يقوم الفلاحون بتوريده من أموال أو محاصيل الى الشون لاختصاصه بذلك دون الزامه لهم بسداد كافة ما عليهم لاختصاص القائمقام والمشايخ بذلك (٦٦) .

ويلاحظ أن اللائحة قد أوجبت ضرورة التنبيه على الفلاحين بعدم دفع أية مبالغ أو أموال خارجية أو غير مقررة ولكن هؤلاء المكلفون بتوعيتهم كانوا هم الذين يخالفون ذلك ويجبرونهم على دفع هذه المبالغ أو الأموال .

وحددت اللائحة أيضا كيفية توريد الفلاحين للمطالب واللوازم ، التى تتطلبها الحكومة مثل الجمال والمسلى والتبن والمسكة اللازمة لامدادات (مطابخ) الجيش وأوجبت على المشايخ مراعاة العدالة فى توزيع طلبها . كما كان عليهم أيضا اعداد كافة البيانات التى تطلبها الادارة المركزية عن كل ما يتعلق بالنواحى من أطيان ومواشى .

ولما كانت الحكومة المركزية قد الزمت الفلاحين بالعمل مسخرين فى المشروعات ذات النفع العام أو أية انشاءات عمرانية أخرى فقد أوجب ذلك على قائمقام ومشايخ الحصص تجهيز هؤلاء الفلاحين المخصصة على نواحيهم ومراعاة العدالة فى ذلك ومرافقتهم الى مواقع العمل لملاحظتهم واتخاذ التدابير لمنع فرارهم منها .

ونتيجة لهروب الكثير من الفلاحين وترك قراهم وأراضيهم وديارهم فارين بأنفسهم وأهليهم من جور السلطة المركزية وتعسفها معهم ومن فداحة الضرائب الملقاة عليهم وتجاوزات رجال الادارة حيالهم ، فقد اتخذت الحكومة المركزية الاجراءات الكفيلة بتتبع هؤلاء المتسحبين والامساك بهم وذلك باعطاء أى فلاح يغادر قريته تذكرة مختومة بها أوصافه كما كلف رجال الادارة بالقرية بحل مشاكلهم والامساك بالمتسحبين بقراهم غير الحاملين لهذه التذاكر وتسليمهم للادارة المركزية ، كما منعوا من

---

(٦٦) دفتر مجموع أمور ادارة : قانون ١٢٤٥ المنشور باسم لائحة الفلاح .

حمايتهم والا تعرضوا لأشد العقاب . واتخذت بعض الاجراءات لمنع دخول هؤلاء الفلاحين الى القاهرة (٦٧) .

وكلف القائمقام والمشايخ أيضا بمعاونة « وكيل الحريمات » فى أخذ الكتان وتوريدهم للغزل فى حينه ، ومعاونة « وكيل القزازين » فى جمع الاقمشة وورودها فى أوقاتها الى المبيضات . وحددت اللائحة العقوبات التى تنزل بالفلاحين المتهاونين والمتكاسلين وبالقائمقامات والمشايخ عند أى مخالفة أو تجاوز أو تهاون أو تكاسل . وأوجبت ضرورة تواجد أى منهم فى الناحية عند مغادرة أحدهم لها لمناظرة أشغالها (٦٨) ، بل منع المشايخ من مغادرتها لأى سبب وخاصة الى القاهرة والاسكندرية ثم وضعت أسس مغادرتهم لنواحيهم (٦٩) .

ونظرا لأهمية استتباب الأمن وحفظ النظام بالقرى فقد كان ذلك من المسئوليات التى أنيطت بها ادارة القرى بمعاونة الخفر وذلك بالتصدى للصوص والأشقياء . وقد تطلبت بعض المواقف تدخل الادارة المركزية بالاقاليم أو قوات الجيش لعدم قدرة المشايخ والخفر على مواجهتها . ومن ذلك امداد متصرف جرجا بقوات الخيالة للتصدى للحركة المهدية فى ابريل عام ١٨٢٤ وتوجيهه الى كيفية معاملة زعمائها ومحرضيها والعمل على استتباب الأمن واستقرار الأوضاع بها وانتظامها بعد القضاء عليها (٧٠).

ومنعا لانتشار الحوادث وخاصة فى قرى الصعيد فقد كان على حكام الأقاليم الاستيلاء على البنادق قسرا من أيدى الفلاحين وتسليمها الى الجهات المختصة (٧١) ولكن ذلك لم يمنع من استمرار حوادث الاعتداء على

---

(٦٧) دفتر ٧٥٣ خديوى تركى وثيقة ٦٥ فى ٢٥ صفر ١٢٤٥ — ١٨٢٩/٨/٢٦ ص ١٣ .

(٦٨) دفتر مجموع ادارة قانون ١٢٤٥ هـ .

(٦٩) دفتر ٧٥٥ خديوى تركى وثيقة ٩٨ فى ١٩ جماد ثان ١٢٤٥ — ١٨٢٩/١٢/١٦ ص ١٧ .

(٧٠) دفتر ١٧ معية تركى وثيقة ٣٦٥ فى ١٣ شعبان ١٢٣٩ — ١٨٢٤/٤/١٣ .

(٧١) دفتر ٧٣٧ خديوى تركى وثيقة ٧٧ فى ٢٠ ربيع ثان ١٢٤٣ — ١٨٢٧/١١/١٠ ص ١٥ .

القرى ومهاجمتها والسطو عليها (٧٢) وقد تصدى أهالى بعض القرى للدفاع عن أنفسهم ومن ثم فقد تقرر توقيع اقصى العقوبة على اللصوص وقطاع الطرق وبخاصة العصابات المسلحة التى وجهت اليها قوات عسكرية للقضاء عليها حيث جهز ٨٠ فارسا لمواجهة عصابة بالخانكة وكلفت الادارة المركزية بالاقاليم بتعقب هذه العصابات ورخص لها بصلبهم وقتلهم (٧٣) . أما اللصوص الذين يعلنون التوبة فلم يكن يرخص لهم بمزاولة زراعة أراضيهم دون كفالة مشايخ الحصص وكبار المشايخ لهم (٧٤) .

وقد تصدت الادارة المركزية بحزم لحوادث الاعتداء المتكررة التى كان يقوم بها البدو ضد القرى والاهالى والاسواق والمزارع فى الوجهين وربما كان تأجيل محمد على لعقابهم فى بعض الأحيان — الى الوقت المناسب (٧٥) — راجعا الى عمله على نجاح سياسته فى توطينهم لكسب ولاءهم والعمل على استقرارهم وتجنب أخطارهم وانطوائهم تحت لواء حكومته المركزية .

وكان من مهام شيوخ القرى جمع الانفار للتجنيد (٧٦) حيث كان تجميعهم يتم بطريقة استبدادية وتعسفية الى حد ما (٧٧) . كما كانوا

(٧٢) من أمثلة هذه الاعتداءات مهاجمة ١٢٠ شخصا مسلحا لاحدى قرى المنوفية وقتلهم بعض الخفر بالبوابات والسطو على منازلها كما هاجم اللصوص قرية شمشاعة بنفس المديرية وضربوا أهاليها وسرقوا مواشيهم واحتموا عند بعض المشايخ ولذلك جهزت قوات مكونة من ٥٠٠ من المغاربة و ٢٠٠ فارس لضبط اللصوص والمشايخ ، انظر دفتر ٦ أوامر وثيقة ١٠٧ فى ٢٤ الحجة ١٢٥١ — ١٨٣٦/٤/١١ ص ٤٤ ودفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ٣٩٠ فى ١٧ محرم ١٢٥٢ — ١٨٣٦/٥/٤ ودفتر ٧٨ وثيقة ٨٧ فى ٢٦ منه ص ٢٦ .

(٧٣) دفتر ٧٨٠ خديوى تركى وثيقة ٤٤٣ ، ٤٦٢ فى ٢٤ ، ٢٩ شوال ١٢٤٧ — ٣/٢٧ ، ١٨٣٢/٤/١ ص ١١٥ ، ١٢٢ ، ودفتر ٢ أوامر وثيقة ٨٨ فى ٢١ ذى القعدة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٤/٢٢ ص ٢٠ .

(٧٤) دفتر ٧٦٩ خديوى تركى وثيقة ١١ فى ٧ محرم ١٢٣٦ — ١٨٣٠/٦/٢٨ .

(٧٥) دفتر ٧٢٩ خديوى تركى وثيقة ٩٠١ فى ٢٦ صفر ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٩/٢٩ ص ١٤٢ ، ودفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ١٨٣ فى تاريخه .

(76) Merruau, op. cit. p. 15.

(77) Holroyd, Arthur ; Egypt and Mohamed Ali Pacha in 1837, London 1838, p. 12.

يتولون الفصل فى المنازعات بين الفلاحين وتصفية الخلافات فيما بينهم(٧٨) ودوام المرور والمحافظة على الجسور لمنع أخطار الفيضان وذلك بعد توقف الحكومة المركزية عن ارسال جنود الجيش لحراستها وحددت عقوبة الاعدام عند أى تهاون فى هذا الشأن (٧٩) .

ونظرا لما يقوم به هؤلاء المشايخ من خدمات للحكومة وتحملهم أعباء استضافة عمالها الذين بمرون بالقرى ، وينزلون بها فقد أعطى محمد على هؤلاء المشايخ فى مقابل ذلك أطيانا معفاة من الضرائب — بعد مساحة الأراضى سنة ١٨١٣ — عرفت باسم مسموح المشايخ وهى ٥ أفدنة من كل ١٠٠ فدان (٨٠) كما خصص لبعض الاعيان الذين يقومون باطعام المسافرين والمترددين على القرى مساحات أخرى عرفت باسم مسموح المصاطب وحددت أطيان المسموح بنسبة ٤ أو ٥ أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة من أطيان المعمورة بالقرية ، أما كبار المشايخ المعروفين بالمقدمين فهؤلاء خصص لهم ١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان من أراضى القرية (٨١) .

وكان هذا المسموح ينتهى بنهاية صاحبه اذ كان يتم اعادة الاراضى المسموحة بعد وفاة أصحابها الى النواحى (٨٢) . وفى بعض الأحيان فانه كان يتم ترتيب المسموح اذا ما تعهد الشيخ باداء مهامه على الوجه الاكمل وتحصيل كافة الأموال المتأخرة (٨٣) . وكان بعضهم يرفض الاحلال محل

---

(78) Thédenat - Duvent, p.p : L'Egypt sous Méhémed - Ali, Paris 1821 p. 122.

(٧٩) محفظة رقم ٥ روضة البحرين وثيقة ١٠٥ فى ٧ رجب ١٢٥٧ ١٨٤١/٨/٢٥ ، محفظة ٤ أوامر وثيقة فى ٢٢ رجب ١٢٥٨ — ١٨٤٢/٨/٢٩ .

(٨٠) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار ج ٤ ص ٣١١ ، وقد بلغ مسموح أحد المشايخ باحدى قرى الدقهلية ١٠٠ فدان ، انظر محفظة ١٢ معية تركى وثيقة ١٤٨ فى ٤ شوال ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٦/٨ .

(٨١) د. على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ ص ٣١ .

(٨٢) محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٥٤ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٦٠ — ١٨٤٤/٧/١٦ .

(٨٣) دفتر ٧٤٢ خديوى تركى وثيقة ٩٦ فى ٢٦ صفر ١٢٤٣ — ١٨٢٧/٩/١٨ .

المشايخ المتكاسلين الا بعد اعطائهم مسموح المشايخ (٨٤) .

والى جانب القائمقام ومشايخ الحصص وجد بالبلاد والقرى وظائف أخرى لمعاونتهم فى اداء ما كلفوا به من مهام وأعباء ومنهم خولى الزراعة أو المساح الذى كان عليه ملاحظة الأطيان ومدى صلاحيتها للزراعة والأصناف التى تصلح للزراعة بها وابلاغ الادارة المركزية عن تهاون القائمقام والمشايخ . وكان عليه متابعة رى الأراضى ومساحة مقدار الزراعة بكل دقة والتحقق من عدم تداخل الاطيان فى الجسور أو الترع وكان يعاقب اذا ما ساعد الفلاحين فى ذلك . وكلف أيضا بالمرور على الاطيان المنزرعة بالاصناف وخاصة المحاصيل النقدية مثل القطن والنيلة لمتابعة ريها بانتظام ونظافتها من الحشائش ومتابعة جنى القطن وحصاد الكتان بالمشاركة مع القائمقام والمشايخ . وكان عليه فض المنازعات التى تنشب بين الفلاحين بسبب مساحة الاراضى ووقف أى تعد فيما بينهم والابلاغ عن ذلك .

أما المشد والخفر فقد كلفوا بالمرور على المزارعين يوميا واحضارهم الى الديوان لتأدية ما عليهم من أموال وأصناف فردا فردا ، وضبط المتسحبين واحضارهم للقائمقام وشيخ البلد وابلاغهم عنهم . وكان عليهم اداء كافة الخدمات للديوان مثل جمع المسلى أو التبن أو المسكة من الفلاحين أو جمع الفلاحين لاداء الأشغال العامة ، أو معاونة وكلاء مشايخ القزازين واداء كافة الخدمات الأخرى التى يأمر بها الديوان (٨٥) . ووجد بالقرية أيضا صيارفة وكانوا جميعا من الاقباط المصريين (٨٦) .

اندثار ونشأة بعض الوظائف :

يلاحظ أن المصريين قد شغلوا هذه الوظائف جميعا ، وان اللائحة تغاضت عن ذكر بعض الوظائف التى كان لها دور بارز فى ادارة القرية فى القرن الثامن عشر مثل الوكيل والكلاف والتى كانت وثيقة الصلة بنظام

---

(٨٤) دفتر ٤٧ معية تركى وثيقة ٤٥٧ فى ٢٣ صفر ١٢٤٩ — ١٢/٧/١٨٣٣ .

(٨٥) دفتر مجموع أمور ادارة : قانون ١٢٤٥ ، المصدر السابق .

(٨٦) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ص ٦٣ .

الالتزام الذى كان لالغائه أثر فى اندثار هذه الوظائف من الهيكل الادارى بالبلاد والقرى .

العمـــدة :

استحدث فى ادارة القرية فى القرن التاسع عشر وظيفة العمدة ، وقد اختلفت الآراء حول تحديد بداية نشأتها التى حددت لها أعـــوام ١٨٣٥ (٨٧) ، ١٨٤٣ (٨٨) ، ١٨٤٤ (٨٩) ، أو اعتبـــارا مـــن منتصف القرن (٩٠) ، فصاعدا ، أو انها ظهرت فى عهد اسماعيل (٩١) .

ويدل هذا الاختلاف الواضح فى تحديد بداية هذه الوظيفة على انه لم يصدر بشأنها أمرا محددا يمكن من خلاله تأكيد بداية ظهورها وتحديد مهامها واختصاصاتها وموقعها بين الهيكل الادارى بالبلاد .

وعلى الرغم من ذلك فانه يمكن القول أن هذه الوظيفة قد ظهرت قبل هذه التواريخ جميعا ، فقد ظهرت هذه التسمية فى أوائل الثلاثينات وفى عام ١٨٣٣ على وجه التحديد حيث تشير الوثائق الى هذه الوظيفة فى هـــذا العام ومنها صدور أمر محمد على الى مدير الغربية بتعيين أحد المشـــايخ العمد ناظرا لقسم زفتى بدلا من الشيخ المصرى (٩٢) . وفى أوائل العـــام التالى ١٨٣٤ أمر مدير الدقهلية بجمع عمد ومشايخ قسمى دمياط وشربين للنظر فيما يصلح لان يكون ناظرا على دمياط ، واعقب ذلك « اصـــدار فرمانات جليلة » لجميع المشايخ والاخطاط والبلاد والاهالى بنواحى اقسام دمياط ورشيد لابلاغهم برفع النظار الاتراك واحالة عهدة النظارة على عمد

---

(٨٧) د. عبد الله عزباوى : عمد ومشايخ القرى ، ط ١ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٤ ص ١٠ .

(٨٨) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٣١ .

(٨٩) د. طلعت اسماعيل : المرجع السابق ص ٢٧٠ .

(٩٠) ج بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى ص ٨٢ .

(٩١) الياس الايوبى : المرجع السابق ص ٦٥ ، د. السيد رجب حراز : المرجع السابق ص ٣٤٧ ، عبد السميع سالم الهراوى : لغـــة الادارة ص ٣٩٩ .

(٩٢) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٧٢ فى ٢٢ جمادى الاولى ١٢٤٩ — ١٨٣٣/٨/٧ .

المشايخ (٩٣) . وفى نفس العام أمر محمد على باختيار اعضـــاء المجلس العالى من العمد الذين يلمون بالقراءة والكتابة (٩٤) ، كما أمر مختار بك ناظر المجلس بارسال الشيخ محمد القاضى عضـــو المجلس عن مديرية القليوبية نظرا لتعيينه عمدة لبنها بدلا من عمدتها مما يؤكد ان هذهالوظيفة قد وجدت فى عام ١٨٣٣ أو أوائل عام ١٨٣٤ وقبل عام ١٨٣٥ وكافـــة التواريخ الأخرى المذكورة (٩٥) .

ومما يؤكد أيضا ان هذه الوظيفة ظهـــرت فى عام ١٨٣٣ ان ادارة الاقاليم شهدت فى أوائل الثلاثينات وفى عام ١٨٣٣ تغييرا واضحا وضخما سواء فيما يتعلق بالتقسيمات الادارية للاقاليم أو فى الهيـــــكل الوظيفى للادارة بها مما ترتب عليه بالضرورة اجراء التعديلات والتغييرات فى ادارة الاقاليم والبلاد فقد تحولت المأموريات الى مديريات وقسمت الى وحدات أصغر ، كما أن محمد على كان قد لاحظ وجود خلل بادارة البلاد والنواحى ومن ثم طالب بضرورة تحديد مهـــام ووظائف الادارة بهـــا فى جميـــــع الوحدات ومنها الاقسام والاخطاط والقرى ، وقـــــد صدرت منذ بداية الثلاثينات بعض القوانين مثل لائحة الفلاح لتحديد وظائف واختصاصات حكام هذه الوحدات ويبدو أن وظيفة القائمقـــام الذى كان يرأس مشايخ الحصص بالقرى والتى كانت ترتبط بالنظام القـــــديم وبالملتزم أكثر من الحكومة المركزية والتى كان يتولاها الاتراك والمماليك كان لابد من ايجاد وظيفة أخرى تخضـــع للحكومة المركزية وتدين لها بالولاء والطاعة . ولـــما كان محمد على قد بدأ يتخلى عن سياسته فى احتكار الاتراك والشراكسة وغيرهم لمناصب الادارة ، بالاقاليم والبلاد وبدأ فى تولية المصريين شياخة الاخطاط وادارتها ونظارة الأقسام فقد اتجه أيضا الى توليتهم رئاســـة قراهم ، ومن المحتمل أن يكون تعيين العمد قد بدأ فى القرى التى تخلو من القائمقام أو فى القرى التى يتم رفت قائمقاماتها ، ومن ثم ظهرت هـــــذه الوظيفة ليكون عمدة مشايخ القرية وليكون رئيس القرية وأداة الحكومة

---

(٩٣) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١٧٣ فى ٨ شوال ١٢٤٩ — ١٨٣٤/٢/١٨ ص ١٠٢ .

(٩٤) محفظة ١٢٥ ابحاث وثيقة فى غاية جمادى الاولى ١٢٥٠ — ١٨٣٠/١٠/٤ .

(٩٥) محفظة ١ مجلس ملكية تركى وثيقة ٤٦ فى ١٠ جماد ثان ١٢٥٠ ١٨٣٤/١٠/١٤ .

المركزية فيها . وبذلك أصبح العمدة الركيزة الأساسية لادارة القـــرى والبلاد (٩٦) ومصدرا لاختيار من يصلح منهم لادارة الأقسام والوحـدات الادارية الكبرى أو الوظائف الأخرى .

وقد تولى العمد الى جانب المشايخ تنفيذ أوامر الحكومة المركزية ولم يكن تولية المصريين لهذه الوظائف بهدف تحقيق كسب مادى بقدر ما كان توليتهم له يؤدى الى تسيدهم للقرية وزعامتها واضفاء المزيد من النفـوذ والمكانة على أشخاصهم وعائلاتهم — وذلك لأن هـؤلاء العمد لم يكونوا يحصلون على مرتبات أو مكافآت (٩٧) — وترتب على ذلك وجود صراع بين العائلات الكبيرة فى القرى للوثوب الى هذا المنصب .

وكان لسوء استغلال المشايخ والعمد لمناصبهم وتجاوزهم للسلطات المخولة لهم أثرا فى كف قانون السياستنامة الصادر فى عام ١٨٣٧ لأيديهم عن الفلاحين ومراعاة العدالة فى توزيع كافة الأعباء والالتزامات وذلك من خلال مراعاة عدد الانفار عند تسخير الفلاحين فى الاشغال العامة واداء المطالب الأميرية تبعا لعدد الأفدنة التى يقوموا بزراعتها والتقسيط العادل عند تحصيل الأموال أو الاصناف (٩٨) .

لائحـــة ١٨٤١ :

فى ١٦ ابريل عام ١٨٤١ أصدر مجلس الشورى لائحة الى مديرى الأقاليم بشأن مهام القائمقامات والمشايخ ، منع المشايخ بمقتضاها من غدر الفلاحين عند تحصيل الأموال المتبقية على حصصهم وحساب ذلك بكل دقة مع الصراف فى حضور الفلاحين أصحاب الشأن ، ووضـــع الأسس الخاصة بالتحصيل شهريا وان تتم عملية التوريد الى الصراف بحضـــور المشايخ وليس عن طريقهم مع مراعاة خصم كل ما يورد أولا بأول ومراعاة العدالة فى توزيع كافة المطالب الاميرية على الفلاحين بحضور كبـــار الفلاحين والمشايخ والصراف على أن يتم تقديرها طبقا لمساحة الأرض

(96) Merruau, op. cit. - p. 15.

(٩٧) الكسندر شولش : مصر للمصريين ص ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٩٨) دفتر مجموع أمور ادارة ص ٢١ .

أو عدد السكان ومراعاة الدور فى طلبهم دون أى غدر لهم وقد تقرر سجن المشايخ لمدة ستة أشهر اذا ما ترتب على غدرهم للفلاحين تسحب أحد منهم .

وكان على القائمقام منع تعدى المشايخ على الفلاحين والعرض عنهم لحاكم الخط اذا تكرر منهم ذلك لمجازاتهم أما الفلاحون الذين يتوقفون عن اداء المطالب فكان يتم عقابهم . وقد كلف المشايخ بالتعاون مع كبار الفلاحين باعداد قوائم المتسحبين بالاسماء والحصص ، ويختم عليها القائمقام وارسالها الى المديرين مع أقاربهم لصدور الأوامر بضبطهم واعادتهم الى بلادهم وكذلك الابلاغ عن المتسحبين الذين يتم ضبطهم الى المدير لارسالهم الى بلادهم مع مراعاة حسن معاملتهم والعمل على راحتهم (٩٩) .

وكان على المشايخ معاونة الفلاحين غير القادرين فى تخضير الاراضى أو اعطاءها للقادرين منهم منعا لتحملهم أعباءا فوق طاقتهم مما يؤدى الى قلة انتاجهم والا تعرضوا للجزاء الشديد وتسديد الأموال الباقية على حصتهم ، هذا بالاضافة الى ضرورة عنايتهم بالمحاصيل وقت الحصاد والمحافظة عليها فى الاجران ومتابعة توريدها للشون وكان عليهم وعلى القائمقام ختم الكشوف أو القوائم (الحوافظ) التى يحررها الصراف عن كل ما يتم توريده .

ولم تكن أجهزة الادارة بالقرى تعمل بمعزل عن الادارة المركزية بالأقسام والمأموريات أو المديريات فقد كانوا على صلة وثيقة بها سواء أكان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة لاطلاعهم على أحوال الادارة ببلادهم وكان على القائمقام والشيخ والصراف فى كل ناحية التوجه مع حاكم الخط الى ناظر القسم فى يوم ٢٥ من كل شهر حيث يقدم الصراف كشفا بما تم تحصيله لتحديد المتبقى (المتأخر) وأسباب التأخير فاذا كان ذلك ناشئا عن اهمال المشايخ كان عليهم أداءه ومجازاتهم عند أى تباطىء ومضاعفة الجزاء اذا ما تكرر منهم ذلك ثم يلى ذلك رفته من الشياخة .

---

(٩٩) دفتر مجموع أمور ادارة : لائحة فى ٢٣ صفر ١٢٥٧ — ١٨٤١/٤/١٦ .

وكان عليهم العمل على عدم وجود أطيان صالحة للزراعة دون زراعتها وتأجيرها للراغبين فى زراعتها حتى لا تترك بورا والا تعرضوا للعقاب ، وكذلك كان عليهم نشر روح التعاون والمشاركة بين الفلاحين بمساعدة بعضهم لاتمام أعمال اعداد الأرض للزراعة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان عليهم ابلاغ الادارة المركزية عن اللصوص وقطاع الطرق والا فان سكوتهم عن ذلك يؤدى بهم الى أوخم العواقب (١٠٠) .

ويلاحظ أن هذه اللائحة قد أوضحت خلو بعض النواحى والبلاد من وظيفة القائمقام ، كما انها أظهرت أنواع الحيل التى كان يلجأ اليها بعض المشايخ للتهرب من اداء ما عليهم من التزامات ادارية ومالية أو خدمات وحمايتهم لأقاربهم وذويهم وأنصارهم من أدائها . وقد تحمل الفلاحون المقهورون أوزار مشايخهم ووقفت أوضاعهم الاقتصادية السيئة والاجتماعية المتواضعة حائلا دون تمتعهم بهذه الحماية ، ولذلك فقد تقرر تعيين قائمقامات من الضباط فى هذه القرى ، احيانا ، لتوفير عدالة توزيع هذه الأعباء على الفلاحين والمساواة فيما بينهم جميعا وأداء المشايخ وأقاربهم وكبار الفلاحين لالتزاماتهم والأموال المقسطة عليهم فى مواعيدها وعدم المجاملة فى تخزين أى منهم للمحاصيل قبل الوفاء بما عليهم واتخاذ الاجراءات لتوريدها نظيفة الى الشون ومجازاة من يتم ارجاع محاصيلهم لعدم نظافتها ومتابعة تحصيل الصيارف للاموال من الفلاحين دون أىزيادة أو اعادة تحصيل أية مبالغ ومجازاة المخالف لذلك .

وضمانا لعدالة خروج الفلاحين للاشغال العامة التى يحددها المهندسون فقد كلف القائمقام بمنع أى تسلط من المشايخ ضد الفلاحين ، وكلف بمتابعة زراعة المحاصيل وخاصة النقدية منها والزراعة الصيفية التى يتم تخصيصها على الاطيان فى القرى بحضور المشايخ والصراف وكبار الفلاحين لتحديد المساحات التى يتم زراعتها بالمحاصيل التى تناسبها والأحواض والأراضى وأسماء الفلاحين . وقيد ذلك فى دفاتر يختمون عليها على أن يتم اعداد دفتر بالبلاد والأصناف يتولى القسم ارساله الى المديرية وكان على القائمقام متابعة زراعة الاراضى ودوام المرور عليها بدءا من

---

(١٠٠) المصدر السابق : نفسه .

تخضيرها حتى الحصاد مع تأديب الفلاحين المتكاسلين بحضور المشايخ والعرض عن المشايخ المتكاسلين والصيارف المخالفين الى حاكم الخط والا تعرضوا أيضا للعقوبة ، كما كلف بالتأكيد على اعداد قوائم المتسحبين والبحث عنهم وضبطهم وارسالهم لحكام الاخطاط (١٠١) .

تجاوزات رجال الادارة بالقرى :

ومما لا شك فيه أن السلطات الادارية الواسعة التى تمتع بها هؤلاء المشايخ والقائمقامات والعمد والتى منحتها اياهم الحكومة المركزية باعتبارهم اداة من ادواتها لتحقيق كافة مطالبها والوفاء بالالتزامات المفروضة عليهم ازاء ما خولته لهم هذه السلطات والتى امتدت الى النواحى المالية والقضائية غير المحدودة بحكم العرف ، والصحية وغيرها من المهام كانت مصدرا للمظالم (١٠٢) . ولسوء استغلال الكثير منهم لهذه السلطات الشرعية عند تنفيذهم الأوامر (١٠٣) ، وتحقيق الاستفادة لصالحهم واقاربهم على حساب جموع الفلاحين وذلك بالتعدى على أطيانهم واغتصابها ، والتعدى على مساكنهم وتقييد حرياتهم بسجنهم (١٠٤) ، بل لقد وصل الامر الى حد التدخل فى حياتهم الاسرية مثل أمرهم بتطليق زوجاتهم (١٠٥) والمباعدة بين أفراد الأسرة الواحدة وتسخيرهم فى أعمالهم الخاصة (١٠٦) ومطالبتهم باعادة تأدية ما أدوه من دين لهم وتحصيل الاموال منهم على غير وجه حق والتعسف معهم فى تحصيل الضرائب واختلاسها (١٠٧) والاستيلاء على محاصيلهم بأثمان زهيدة وبيعها رغما عنهم لحسابهم أو تخزينها لبيعها

---

(١٠١) نفسه .

(١٠٢) د. رؤف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر ص ١٨٦ .

(103) Lane, E.W., The mannars and Customs of Modern Egyptians p. 132.

(١٠٤) دفتر ١١ معية تركى وثيقة ٤٥ فى ١٤ محرم ١٢٣٨ — ١٨٢٢/١٠/١ .

(١٠٥) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٤٤٣ فى ٥ جماد ثان ١٢٣٧ — ١٨٢٢/٢/٢٧ .

(١٠٦) الوقائع المصرية العدد ٨٠ فى ١٨ رمضان ١٢٦٣ — ١٨٤٧/٨/٣٠ .

(١٠٧) دفتر ٢٣ معية تركى وثيقة ١١٤ ، ١٩٦ فى غرة ، ٦ محرم ١٢٤٢ — ٥ ، ١٨٢٦/٨/١٠ .

عند ارتفاع أسعارها وارغام الفلاحين القادرين على زراعة اطيان غير القادرين وأخذ أموالها منهم ، أو أخذ المحاصيل من الاجران أو المواشى دون مقابل وكذلك الحال بالنسبة للفلاحين المتسحبين (١٠٨) . وقد أمر محمد على بمنع بيع حبة واحدة من الغلال فى القرى التى فيها بواقى دون تصريح منه وذلك لانه يعود بالضرر الكبير على الفلاحين نتيجة لان البيع يتمبأبخس الاثمان وأرسل جواسيسه الى هذه القرى للتحرى عن ذلك والقبض على كل من البائع والشارى ومعاقبتهم (١٠٩) .

وكان بعض المشايخ يتعمدون اخفاء أقاربهم وذويهم من تعداد القرية أو تأخير تقديمها لعدم ارسالهم للخدمة بالجيش ، والقبض على أشخاص آخرين لاحلالهم محل الهاربين الذين لم يتمكنوا من ضبطهم ، وتعرضهم للحاصلين على اعفاء من الخدمة من ذوى العاهات على حين لم يكن عليهم سوى تسجيل بياناتهم فى الدفاتر ، وتجنيدهم لعمال الورش . وفى المقابل فانهم وأقاربهم واتباعهم كانوا فى كثير من الاحيان لا يقومون بالوفاء بما عليهم من أموال أو ضرائب أو تقاسيط فى حينها (١١٠) ، وقد استعمل أحدهم الرشوة حتى لا يرسل الى سنار بالسودان لتعليم الزراعة هناك وارسل أحد الفلاحين مكانه حيث شكت زوجته بتعطل زراعة الارض وعدم مقدرتها على دفع الضرائب وطلبت الزام الشيخ بدفعها ، بل لقد أساءوا استعمال سلطتهم مع زملائهم (١١١) .

وكان محمد على يأمر بالتحقيق مع هؤلاء المشايخ فيما نسب اليهم وكان يكلف بعض المعاونين أو أعضاء المجلس الملكى بتحقيق هذه

---

(١٠٨) الوقائع المصرية أعداد ٦٠ ، ٧٠ فى ٥ ، ٢١ ربيع ثان ١٢٤٥/٤ ، ١٨٢٩/١٠/٢٠ ، ودفتر مجموع أمور ادارة وثيقة فى ١٠ جمادى الاولى ١٢٥٠ — ١٨٣٤/٩/١٤ . ودفتر ٤ أوامر وثيقة ١٣١ فى ٢٥ ذو القعدة ١٨٣٦/٣/١٣/١٢٥١ .

(١٠٩) محفظة ٥ مديرية روضة البحرين وثيقة ١٩ فى ١٨ ربيع الاول ١٢٥٧ — ١٨٤١/٥/١٠ .

(١١٠) دفتر ٧٤٤ خديوى تركى وثيقة ٣٦ فى ٧ رمضان ١٢٤٣ ١٨٢٨/٣/٢٣ ، ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٣ الحجة ١٢٤٨ — ١٨٣٣/٤/٢٣ ، ومحفظة ٥ روضة البحرين وثيقة ٨٠ فى ٩ جماد ثان ١٢٥٧ ١٨٤١/٧/٢٩ ومحفظة ٢ محافظة دمياط وثيقة ٢٢ فى ١٦ محرم ١٢٦٤ — ١٨٤٧/١٢/٢٤ .

(١١١) دفتر ٢٨ معية تركى وثيقة ٢١٠ فى ٢٦ جماد ثان ١٢٤٢ — و٤٤٣ فى ٢٥ رجب ١٢٤٢ — ١/٢٥ ، ١٨٢٧/٢/٢٢ .

المسائل (١١٢) والامر بمعاقبة المتعدين منهم على أموال الفلاحين وأطيانهم وخصم المتبقى على الحصص منهم (١١٣) أو الزامهم بدفعها والا عوقبوا بالضرب المبرح (١١٤) .

وقد تصدى محمد على للمشايخ الذين يتسببون فى فرار الاهالى من قراهم وكان يأمر برفتهم وتكليف المشايخ الجدد ونظار الاقسام والمأمورين بضبطهم (١١٥) .

وكانت الحكومة المركزية تتولى عقاب هؤلاء المشايخ وكانت تمثلبهم فى بعض الأحيان وبالقائمقامات الذين لا ينفذون أوامرها أو يخالفون ما جاء بها أو لا يؤدون واجبهم على الوجه الاكمل أو يرتكبون المخالفات أو يثيرون القلاقل والفتن بين الأهالى مثلما حدث فى قرية غنادورة بالشرقية (١١٦) مما كان يستلزم معه ضرورة التصدى لهم حفاظا على الاستقرار واستتبابا للامن حيث أمر محمد على بالتمثيل فى تعذيب وقتل أحد الشيوخ لحمايته اللصوص وتسليطهم حيث شاء (١١٧) كما أمر بضرب قائمقام قتل فلاحا ٥٠٠ جلدة ونفاه خارج البلاد (١١٨) .

وكان محمد على يهدد مشايخ البلاد بالعقاب اذا لم يبذلوا جهدهم فى الاهتمام بالزراعة وتحصيل الاموال ويأمر بسجنهم حتى يتم تسـديد

---

(١١٢) دفتر ٧٤٢ خديوى تركى وثيقة ١٠٤ فى ٢٨ صفر ١٢٤٣ — ١٨٢٧/٩/٢٠ ص ٣٧ .
(١١٣) معية تركى دفتر ٢٣ وثيقة ٣١٩ فى ٦ محـرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/١٠ ودفتر ٤٩ وثيقة ٩٦ فى ٢٩ محرم ١٢٤٨ — ١٨٣٢/٦/٢٨ .
(114) Lane ; E.W. - op. cit. pp. 132, 133.
(١١٥) دفتر ٧٧٠ خديوى تركى وثيقة ٧٣ فى غـرة ربيع الاول ١٢٤٦ هـ ١٨٣٠/٨/٢٠ م ص ٤٨ .
(١١٦) تم حصار القرية والقبض على مشايخها وصلب كبيرهم فى القرية ليكون عبرة لغيره من المشايخ ، انظر دفتر ٧٤٤ خديوى تركى وثيقة ٣٣ فى ٧ رمضان ١٢٤٣ — ١٨٢٨/٣/٢٣ ص ١٤ ، ودفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ٥٨٥ فى ٢٥ رمضان ١٢٤٥ — ١٨٣٠/٣/٢٠ .
(١١٧) دفتر ٩ معية تركى وثيقة ٨٠٦ فى ٢٤ الحجـة ١٢٣٧ — ١٨٢٢/٩/١١ .
(١١٨) دفتر ٧٤٢ خديوى تركى وثيـقة ٢١٦ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٤٣ — ١٨٢٧/١٠/١٦ ص ٧٦ .

بقايا الأموال المقررة على القرى أو نفيهم اذا خرجوا على الطاعة (١١٩).

وعلى الرغم من ذلك فانه يعتقد أن محمد على كان حريصا على كسب ود المشايخ وثقتهم ولذلك فانه كان يصفح فى بعض الاحيان عن مخالفاتهم، ويرجع ذلك الى أنه قد أخذ موثقا من هؤلاء المشايخ بالتوبة والرجوع عن الكذب والخداع وتحصيل الأموال المقررة على قراهم كاملة وبكل دقة ولكن ذلك لم يمنع من خروج البعض عن هذا العهد وعدم الوفاء به وخداع مأموريهم (١٢٠) . ويبدو أنه سارفى هذين الاتجاهين .

ولعل سلطة العقاب كانت مركزية فى البداية حيث كان «الدفتردار» يتولى عقاب المشايخ المهملين بضربهم بالسياط ، ويبدو أنه لم يعد يقوى على هـذه المهمة حيث طالب بالترخيص لنظار الاقاليم بضربهم لاتساع الاقاليم ، كما طالب بتقسيم بعض الاقاليم مثل المنصورة والغربية وأن يتولاها أشخاص يتمتعون بالقدرة والنفوذ (١٢١) للتصدى لتكاسل المشايخ وعلى ذلك فقد كلف المديرين بمعاقبتهم (١٢٢) . وفى عام ١٨٣٤ أمر محمد على بتطبيق القانون العسكرى على النظار والمشايخ المهملين والمتكاسلين (١٢٣) والتصدى بحزم للذين يتسببون فى اثارة الاهالى وعصيانهم ضد الادارة المركزية للاخلال بالامن حفاظا على هيبة السلطة المركزية وقوتها (١٢٤) . كما أمر محمد على بمنع قبول الوسائط والتوصيات

---

(١١٩) دفتر ٣ أوامر وثيقة ٦٣ فى غاية رمضان ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٣/٣ ، ودفتر ٤٣ معية تركى وثيقة ٢٣٨ فى ١٥ شوال ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٣/١٨ ص ٦١ ، ومحفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة فى ٢٣ ذو القعدة ١٢٤٨ — ١٨٣٣/٤/١٣ .

(١٢٠) دفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ٣٧٠ فى ١٤ ربيع ثان ١٢٤٨ — ١٨٣٢/٩/١٠ .

(١٢١) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٥١٩ فى ٢٣ الحجة ١٢٤٨ — ١٨٣٣/٥/١٣ .

(١٢٢) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ١٤٨ ، ١٥٤ فى ١٥ ، ١٧ صفر ١٢٤٩ — ٤ ، ١٨٣٣/٧/٦ .

(١٢٣) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ١٠٤ فى ٢٧ محرم ١٢٥٠ — ١٨٣٤/٦/٥ .

(١٢٤) دفتر ٦٠ معية تركى وثيقة ١٧٢ فى ٢٣ الحجة ١٢٥٠ — ١٨٣٥/٤/٢٢ ، ودفتر ١٥٨ شورى المعاونة تركى وثيقة ٨١٩ فى ٢ الحجة ١٢٥٣ — ١٨٣٨/٢/٢٧ ص ١٧٨ .

التى كان يقوم بها بعض المشايخ مثل مشايخ الجيزة بالحصول عليها من الذوات وكبار رجال الادارة بالعاصمة لتحقيق مطالبهم وأغراضهم وطالب باحضارها اليه ومجازاة المخالف بالنفى المؤبد (١٢٥) .

ونظرا لسوء المعاملة التى لحقت ببعض المشايخ من الادارة المركزية من مديرى المديريات ونظار الاقسام وحتى حكام الاخطاط والقائمقام وانزال العقاب بهم دون اعتبار لمكانتهم ووضعهم بين أهليهم أو الزامهم بالوفاء بالالتزامات المفروضة على حصصهم وقراهم فقد أدى ذلك الى هروبهم من بلادهم الى بلاد أخرى (١٢٦) فارين بأنفسهم أو بصحبتهم أسرهم وذويهم وفى بعض الاقسام قام مشايخ القسم بالهروب جميعا من حكامهم المتسلطين حيث هرب مشايخ قسم شلشمون بمديرية الشرقية الى محافظة رشيد مع أهاليهم (١٢٧) وهرب مشايخ قرية زعير بمديرية المنوفية الى قرية الزنكلون احدى قرى الجفالك بمديرية الشرقية . وقد أمر محمد على باعدام الشيخ الذى أخفاهم ليكون عبرة لغيره من المشايخ (١٢٨) ، كما هرب مشايخ بعض القرى من مديرية الشرقية مع الاهالى الى المحلة الكبرى (١٢٩) .

ويبدو ان فرار هؤلاء المشايخ من استبداد حكامهم قد أحدث ارتباكا كبيرا فى ادارة القرى مما ترتب عليه الاخلال بالالتزامات المكلف بها هؤلاء المشايخ مما جعل محمد على يتجه الى ضرورة محاسبة هؤلاء الحكام اذا ما تسببوا فى فرارهم حيث أمر برفت ناظر قسم الجعفرية لتسببه فى هروب

---

(١٢٥) محفظة ٢ ملكية تركى وثيقة ٢٠ فى ١٣ محرم ١٢٥١ — ١٨٣٥/٥/١١ .

(١٢٦) دفتر ٧٦١ خديوى تركى وثيقة ٢٠ فى ٢٠ محرم ١٢٤٥ ١٨٢٩/٧/٢٢ ص ٨ .

(١٢٧) محافظة رشيد محفظة ١ وثيقة بدون فى ٢٣ رجب ١٢٥٢ — ١٨٣٦/١١/٣ .

(١٢٨) ديوان المعاونة محفظة ١ وثيقة بدون فى ٣ الحجة ١٢٥١ — ١٨٣٦/٣/٢١ .

(١٢٩) مديرية روضة البحرين محفظة ٢ وثيقة بدون فى ٢٧ رجب ١٢٥٢ — ١٨٣٦/١١/٧ .

(١٣٠) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٦ ربيع الاول ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٨/٢٥ .

مشايخ القسم وقد ترك ذلك أثرا لا يمحى من ذاكرة خلفه فنجده فاقـدا للامان فى بقاءه فى وظيفته (١٣٠) .

ونظرا لأن هؤلاء المشايخ والعمد كانوا أكثر دراية من غيرهم بأحوال الاقاليم فقد استعان محمد على بهم فى المجلس العالى للاسترشاد بآرائهم وخبراتهم فى شئون الاقاليم التى كانت من أكثر المسائل التى ينظرها هذا المجلس حيث كان على أهالى كل مديرية انتخاب أحد المشايخ ليكـون ممثلا عنها فى هذا المجلس (١٣١) . ولما كانت أمية بعض المشايخ أو العمد تتعارض مع الاستفادة الكاملة منهم فقد أعيد انتخاب آخرين ممن يحسنون القراءة والكتابة بدلا منهم حيث أعيدوا الى بلادهم (١٣٢) .

وكان يؤخذ برأى هؤلاء المشايخ والعمد فى المجلس حتى اذا تعارضت مع رأى كبار الاعضاء به حيث أمر محمد على ناظر المجلس بأخذ رأيهم عن المسافات والطرق والمسالك بالاقاليم للاستعانة بها فى تحديد مواعيد الرد على الاستعلامات الموجهة الى المديريات والمحافظات وحذره من تصديق وقبول آراء غيرهم فى مثل هذه المسائل (١٣٣) .

ومما لا شك فيه أن أسلوب ادارة القرى الذى انتهجه محمد على قد اختلف عن الاسلوب السابق عليه بل وتميز عنه أيضا حيث أولى تعمـير القرى واصلاحها والنهوض بها اهتماما ملحوظا فلم يكن يمانع فى اتخاذ الخطوات الفعالة لذلك حيث وافق على تعهد أحد الاشخاص بتعمير قريته فى مقابل اعفاءها من الضرائب (المال) لمدة عام (١٣٤) .

---

(١٣١) محفظة الميهى (١) ملف رقم ٧ ترجمة لائحة ترتيب المجلس العالى فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٥٠ المادة الرابعة ، ١٨٣٤/٨/١٠ أما النص التركى فمقيد بدفتر ٥٤ معية تركى .

(١٣٢) محفظة ١ ملكية تركى وثيقة ٤٠ فى آخـــر جمادى الاولى ١٢٥٠ — ١٨٣٤/١٠/٤ .

(١٣٣) دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٤١١ فى ٢٤ شـــوال ١٢٥٠ — ١٨٣٥/٢/٢٣ .

(١٣٤) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٧٠٤ فى ٨ ذى القعدة ١٢٣٧ — ١٨٢٢/٧/٢٧ ص ٦٠ .

حركة تعميـــــر القرى :

ساهمت المشروعات العمرانية التى أنشئت فى عهده مثل ترعـــة المحمودية بدور كبير فى تقدم الزراعة والنهوض بها وفى اصلاح وتعمـــير العديد من القرى التى اصابها الخراب منذ زمن بعيد (١٣٥) ، وقد شجع محمد على الاهالى على تعمير قراهم والقرى والكفور المجاورة لهم التى أتى عليها الخراب تماما أو تعمير القرى التى أصابها الغرق (١٣٦) . ولم يقتصر ذلك على القرى المجاورة للمحمودية بأقليم البحيرة بل امتد الى جميع الاقاليم البحرية والقبلية حيث تم تعمير واصلاح بعض قرى واطيان المنوفية والغربية وأسيوط والمنيا (١٣٧) .

وكان على رجال الادارة بالاقاليم والقرى التأكد من توافر الشروط قبل السماح بأعمال التعمير وهى خراب العزب والقرى وانها خالية من عهدة أى شخص ، وضرورة تحقيق فائدة للاهالى والحكومة من تعميرها ، والتأكد أيضا من مدى قدرة بعض الأشخاص على انشاء وسائل الرى ، مثل الساقية ، فى القرى التى تعهدوا بانشائها (١٣٨) . وكان يسمح للاهالى بالانتقال الى الاجزاء المتخربة من قراهم أو الى قراهم القديمة لتعميرها وفى بعض الاحيان فانه كان يتم اصلاح الاراضى وتعمير القرى لاعادة جميـــع أهاليها المتفرقين فى القرى والبلاد الاخرى (١٣٩) .

واذا كانت الحكومة المركزية قد قامت بدور فى تعمير القرى المتخربة

---

(١٣٥) المصدر السابق وثائق ٧٧٤ ، ٨٣٧ ، ٨٨٤ فى ٢١ الحجة ١٢٣٧ ، ٧ ، ١٥ محرم ١٢٣٨ — ٨ ، ٩/٢٤ ، ١٨٢٢/١٠/٢ ورقم ١١٨٤ فى ٢٢ جماد ثان ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٣/٥ ص ٩٤ .

(١٣٦) نفسه ، وثائق ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٧٥ فى ٢٦ محرم ، غرة ، ٨ صفر ١٢٣٨ — ١٣، ١٠/١٨ ، ١٨٢٢/١١/٤ .

(١٣٧) نفسه وثيقة ٩٥٩ فى ١١ صفر ١٢٣٨ — ١٨٢٢/١٠/٢٨ ، ودفتر ١٢ وثيقة ٩٦ فى ٩ شوال ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٦/١٩ ورقم ١٩٣ فى ٢٦ ذى القعدة ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٨/٤ .

(١٣٨) دفتر ١٢ معية تركى وثيقة ٦٢٠ فى ٦ ذى القعدة ١٢٣٩ — ١٨٢٣/٧/٣ ، ٩٠٨ ، ٩١٤ فى ١٣ ، ٢١ محـــرم ١٢٤١ — ٨/٢٨ ، ١٨٢٥/٩/٥ .

(١٣٩) المصدر السابق وثيقة ٩٧٩ فى ١٤ صفر ١٢٤١ ، ١٨٢٥/٩/٢٨ ، دفتر ٢٣ وثيقة ٤١٢ فى ١٧ محرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/٢١ .

أو الفارقة واصلاح أراضيها فان العبء الاكبر فى النهوض بها وتعميرها كان يقع على الاهالى وادارة القرى وخاصة المشايخ الذين أشرفوا على هذه الأعمـــال .

ولما كانت أراضى بعض القرى قليلة الانتاج لضعف تربتها أو لغمرها بالرمال (١٤٠) أو لعدم قدرة الفـــلاحين على زراعتها (١٤١) أو نزوح بعض الأهالى الى القرى المجاورة لهم أو هروبهم من بلادهم الى بلاد أخرى(١٤٢) فقد عملت الحكومة على السيطرة المركزية على هذه القرى دون تركها تفلت من قبضتها وتتحرر من نفوذها ولذلك عملت على احالة القـــرى الضعيفة التربة على قرى أخرى تتمتع بالخصوبة طالما كان ذلك يحقق سهولة فى رى أراضيها وزيادة انتاجها (١٤٣) ، أو سرعة تحصيل الضرائب المطلوبة منها (١٤٤) . ولم تكن الاوامر التى تنفذ بمقتضاها هذه الاجراءات تتم قبل أخذ رأى رجال الادارة بالاقاليم حيث يجتمع المديرون ونظارالاقسام والمشايخ والمهندسين الموجودين بها لنظر أثر اجراء هـــذه التنقلات بين الاقسام والمأموريات والمديريات (١٤٥) ويرجع ذلك الى مراعاة ان تتم هذه التنقلات وفقا للتقسيم الادارى أو للظروف الطبيعية لهذه البلاد .

ونظرا لما كانت تهدف اليه الحكومة المركزية من استقرار احـــوال الاهالى فى القرى للنهوض بها وزيادة انتاجها والعمل على التوسع فى رقعة

---

(١٤٠) دفتر ٨ معية تركى وثيقة ٧٣١ فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٣٧ — ١٨٢٢/٨/١٢ ، ودفتر بدون ، وثيقـــة ٣٧٩ فى ٢٧ رجب ١٢٥٠ — ١٨٣٤/١١/٢٩ ص ١٧٨ .

(١٤١) دفتر ١٢ معية تركى وثيقة ٤١٨ فى ٢٩ صـــفر ١٢٣٩ — ١٨٢٣/١١/٤ .

(١٤٢) دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ٨٠ فى ٢٨ رمضـــان ١٢٤٠ — ١٨٢٥/٥/١٦ ، ودفتر ٧٥٩ خديوى تركى وثيقة ٢٠٩ فى ٢٦ ربيع الاول ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٩/١٤ ص ١٠٢ .

(١٤٣) معية تركى دفتر ٣٠ وثيقة ١٩٠ فى ٩ الحجـــة ١٢٤٣ — ١٨٢٧/٦/٢٢ .

(١٤٤) الوقائع المصرية العـــدد ٤١٨ فى ٢١ ربيع الاول ١٢٤٨ — ١٨٣٢/٨/١٨ .

(١٤٥) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦٢٥ فى ١٣ رمضـــان ١٢٥٠ — ١٨٣٥/١/١٣ .

الأراضى الزراعية باقامة مشروعات الرى واصلاح المناطق الصالحة للتعمير والبناء فقد كان يتم تلبية مطالب الاهالى ، أفرادا وجماعات الذين يريدون اقامة الكفور بقراهم أو بجوارها . وفى الوقت الذى سمح فيه محمد على لكثير من الفـــلاحين بانشاء الكفور على ضفاف ترعة المحمودية بعـد انشائها (١٤٦) فانه لم يسمح بترك الفلاحين لقراهم وانشاء الكفور (١٤٧).

وكان على أجهزة الادارة التأكد من قدرة الأهالى على تعمير هـذه الكفور ووجود أراضى بور بجوار الاراضى الزراعيـــة لاقامة المنشآت والكفور عليها ، واذا ما كانت هذه الكفور قابلة للاصلاح ، والبعد عن مساكن القرية الاصلية وزيادة أطيان الكفر الجديد على ٧٠ فدانا . وقـد أقيمت العديد من الكفور فى أقاليم البحيرة والمنوفية والغربية والقليوبية والشرقية والأقاليم الوسطى والمنيا وغيرها من الأقاليم (١٤٨) . ومع ذلك فانه يمكن القول أن حركة التعمير والانشاء قد ارتكزت ، بصفة رئيسية على ضفاف ترعة المحمودية .

ولما كان انشاء هذه الكفور وانتقال الكثير من الاهالى اليها يؤدى الى خراب قراهم فقد كان على رجال الادارة مراقبة ذلك ومنع ايواء الاشقياء بها وتخفيهم فيها نظرا لبعدها وعزلتها عن العمران ومن ثم فقد حظر على الأشخاص اقامة الكفور قبل احضار شهادة من مشايخ القرى بالاعتماد

---

(١٤٦) سخر للعمل فى هذه الترعة عدد ١١٣ ألف من الاهالى من جميع أقاليم مصر فكانوا يربطون ببعضهم البعض ويلقى بهم فى أماكن العمل وبدون أى أجر وعلى حين كان الرجال يحفرون الارض بأيديهم فان النساء والاطفال كانوا ينقلون التراب والطمى حتى الشواطىء المجاورة ، وقـد استغرق انشاؤها عاما ونصف وارتفع عدد الضحايا نتيجة سوء المعاملة وتفشى الامراض والبؤس الى ٣٠ ألف شخص أنظر :

Harceurt, Le Duce, L'Egypt et les Egyptiens, Paris 1893 pp. 10, 11.

(١٤٧) معية تركى دفتر ١٥ وثيقة ٨٢ فى ٢٩ الحجـــة ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٩/٥ ص ٧ ، ودفتر ١٢ وثيقة ٢٧٣ فى غرة محـــرم ١٢٣٩ — ١٨٢٣/٩/٧ .

(١٤٨) معية تركى دفتر ١٧ وثيقة ٩٠ فى ٢٦ محـــرم ١٢٣٩ — ١٨٢٣/١٠/٢ ودفتر ٢٣ وثيقة ١٩٧ فى ٦ محرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/١٠ .

عليهم وضمانتهم لهم (١٤٩) وبذلك انشأ العديد من العزب والكفور فى عهـد محمد على وبلغ عددها ٣٢٥ كفرا (١٥٠) .

وكانت رغبة كبار الاعيان والملاك والموظفين والمشايخ فى اقامـة الكفور والعزب تختلف عنها عند الاهالى ففى الحالة الاولى كان تحقيقا لطموحهم وزيادة موارد ثرواتهم وزيادة نفـوذهم وسيطرتهم وتمكينا لهم ولعائلاتهم من السيطرة على وحدات ادارية خاصة بها أو تحمل اسماءها وفى الحالة الثانية كان الاتجاه لانشائها أو الاقامة فيها فرارا من نفـوذ وسلطة ونعسف مشايخ قراهم والبحث عن مصادر للرزق والتعيش فى أمن وسلام بعيدا عن السيطرة المركزية وخضـوعهم المستمر لها وللالتزامات المفروضة عليهم قبلها .

وقد أمر محمد على بهدم بعض العزب نظرا لعدم الترخيص باقامتها ولايوائها للاشقياء واللصوص وقطاع الطرق وقد تم نفى أصحابها وهؤلاء الأشقياء الى السودان (١٥١) .

الادارة المركزية للقـرى :

نظرا للسياسة التى اتبعها محمد على فى ادارة الوحدات الادارية سواء الكبرى منها أو الصغرى فى مروره ومتابعته المستمرة لاعمال أجهزة الادارة بها والتجسس على أحوالهم وأحوال الاقاليم والبلاد للوقوف على حقيقة ما يجرى فيها وتلمس أحوالها عن قرب فقد انتهج هذه السياسة أيضا فى ادارة القرى حيث قام بنفسه بالمرور على القرى عنـد مروره بالاقاليم ومتابعة أحوال الزراعة والمحاصيل وأعمال التحصيل والاشغال العامة وكان يقوم بمعاقبة الفلاحين والمشايخ وحـكام البلاد المتكاسلين والمهملين ، ومن ذلك أنه أمر بضرب أحد المشايخ ٢٠٠ نبوتا بسبب كثرة

---

(١٤٩) معية تركى دفتر ٢٧ وثيقة ٥٥٣ فى ١٤ جمادى الاولى ١٢٤٢ ١٨٢٣/١/٢٧ ، ودفتر ٢٨ وثيقة ١٣٨ فى ١٧ جمـاد ثان ١٢٤٢ — ١٨٢٣/٣/١ ص ١٧ ومحفظة ٤ روضة البحرين وثيقة ٥٢ فى ١٢ صفر ١٢٥٤ — ١٨٣٨/٥/٧ .

(١٥٠) محمد رمزى ، القاموس الجغرافى قسم ١ ص ٨ .

(١٥١) دفتر ٥ معية عربى (غير رسمى) وثيقة ٨٦ د.ت ص ١٦ .

الحشائش بالمساقى (١٥٢) مما يؤدى الى تعطلها واعاقة عملية الرى وأمر بضرب ناظر القسم عشرة نبابيت .

وأوفد محمد على عددا من معاونيه الى الاقاليم للمرور بالقرى وتسجيل كافة ما يرونه ويسمعونه وامداده بالبيانات الدقيقة عن كل مايطلبه وارسال ذلك فى تقارير يرسلونها اليه للالمام بما يتم فيها وكان يأمر أجهزة الادارة من الاغوات والنظار وكافة المستخدمين بعدم التعرض لهم أو التدخل فى شئونهم ، وكان يتابع أعمالهم بنفسه ويطالع كل ما يرسلونه اليه من تقارير وكشوف ويتعرف على أحوال الزراعة والانتاج وأحوال الادارة بها (١٥٣) .

وفى عام ١٨٣٠ قام بايفاد لجان الى القرى تحت اشراف مديرى الاقاليم للقيام بعمل احصاءات دقيقة عن القرى باسم « مأمورية التحرير » حيث عين النظار والكتاب والمساعدين للقيام بهذا العمل ويبدو ان اللجان لم تتوفر لها البيانات الدقيقة أو انها لاقت صعوبات لم تمكنها من اداء عملها على أكمل وجه (١٥٤) حيث ألغيت هذه المأمورية فى عام ١٨٣٢ وأمر المشايخ بالقيام بهذا العمل وقد تعهدوا باعطاء كافة البيانات المطلوبة (١٥٥) .

وكان محمد على يقوم باستدعاء بعض المشايخ للاستعلام منهم عن بعض الأمور التى تعن له (١٥٦) ، وكان حكام الاقاليم أو المأمورين والمعاونين

---

(١٥٢) محفظة ١٢٥ ابحاث ، وثيقة فى ١٦ محرم ١٢٥٢ — ١٨٣٦/٥/٣ .

(١٥٣) معية تركى دفتر ١٧ وثيقة ٦٥١ فى ١٣ رجب ١٢٤٠ — ١٨٢٥/٣/٢ ، ودفتر ١٥ وثيقة ٢٦٠ ، ٢٦٣ فى غاية شعبان ، ١٤ رمضان ١٢٤٠ — ٤/١٨ ، ١٨٢٥/٥/٢ ص ٢٥ .

(١٥٤) ديوان خديوى تركى دفتر ٧٦٦ وثيقة ٢٦ فى غرة رمضان ١٢٤٥ — ١٨٣٠/٢/٢٤ ص ١١ ودفتر ٧٦٩ وثيقة ٣٦٧ فى غرة ربيع الاول ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٨/٢٠ ص ١٥٥ .

(١٥٥) دفتر ٥٤ معية تركى وثيقة ٦٢ فى غاية جماد ثان ١٢٤٨ — ١٨٣٢/١١/٢٣ .

(١٥٦) دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ٣٩٦ فى ٢ شعبان ١٢٤١ — ١٨٢٦/٣/١٢ .

والمفتشين الذين يكلفهم بالتفتيش على أحوال القرى فى الوجهين والتعرف على مدى تنفيذ حكام البلاد والقرى للاوامر وبصفة خاصة القرى التىيحل بها الخراب أو تصاب أرضها بالبوار وعقاب المشايخ المهملين والمقصرين (١٥٧) . وحددت سلطات هؤلاء المعاونين والمفتشين منعا لتجاوزها واساءة استعمالها (١٥٨) .

والى جانب اخذ محمد على المهملين والمقصرين بالعقاب فقد كان يثيب المجتهدين والمتفوقين من المشايخ والعمد فى عملهم بتوجيه الشكر اليهم ورضاءه عنهم وعن سلوكهم فى الادارة وعدلهم (١٥٩) ، وتوزيع المعاطف والشيلان عليهم تبعا لمراتبهم ومكانتهم ومجهودهم وكفاءتهم (١٦٠) . وكان ذلك دافعا لدوام رقيهم فى ادارة البلاد حيث عينوا نظارا للاقسام وادارة المأموريات والاقاليم . وكان يأمر بعرض أسماء المرشحين منهم لتولى هذه الوظائف عليه عند مروره بالاقاليم (١٦١) .

وفى عام ١٨٣٦ قرر محمد على الغاء توزيع المعاطف والشيلان على المشايخ والعمد المجتهدين ، ومنحهم النياشين والكساوى والمكافآت لتشجيعهم على النهوض بادارة البلاد وتعميرها (١٦٢) .

---

(١٥٧) دفتر ٣٨ معية تركى وثيقة ١٢ فى ١٥ شوال ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٤/٢٠ ، ودفتر ٧٦٩ خديوى تركى وثيقة ٥٩ فى ١٣ محرم ١٢٤٦ — ١٨٣٠/٧/٤ ، ودفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٥١٠ فى ١٨ الحجة ١٢٤٩ — ١٨٣٤/٤/٢٨ .

(١٥٨) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٢٩٤ فى ٧ شوال ١٢٥١ — ١٨٣٦/١/٢٦ .

(١٥٩) دفتر ١٩ معية تركى وثيقة ١٦٦ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٤٠ — ١٨٢٥/٧/٨ .

(١٦٠) محفظة ١ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة تركية غير مترجمة فى ٥ جماد ثان ١٢٣٤ — ١٨١٩/٤/١ .

(١٦١) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٩٣ فى ٨ جماد ثان ١٢٤٩ — ١٨٣٣/١٠/٢٣ .

(١٦٢) دفتر ٢١٢ عابدين تركى وثيقة ٢٩٣ فى ٦ محرم ١٢٥٢ — ١٨٣٦/٤/٢٣ ، ودفتر ١٥٨ شورى المعاونة تركى وثيقة ٦٠٢ فى ١٩ شوال ١٢٥٣ — ١٨٣٨/١/١٦ ص ١٣٢ ويبدو أن محمد على أبطل منح نياشين الافتخار لمشايخ وعمد القرى فىعام ١٨٤٢ حيث أمر بصنع نياشين جديدة للبحارة من النياشين التى كانت مصنوعة للمشايخ وبقيت فىخزينة الامتعة بدلا من شراء الذهب لصنعها منه . انظر ديوان المعاونة محفظة ٣ وثيقة بدون فى ٢ صفر ١٢٥٨ .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن ادارة محمد على للاخطاط والقرى لم تختلف كثيرا عن ادارته للوحدات الادارية الكبرى مثل المأموريات والمديريات فقد كانت صلته مباشرة بجميع الحكام على قدم وساق . وكانت متابعته واشرافه المستمر على أحوال الاقاليم أو التعرف على أحوالها عن طريق من يوفدهم من كبار رجال معيته أو من المخبرين السريين للتعرف على أحوال الادارة بها ، وكانت أوامره وتعليماته المتلاحقة تعكس هذه السياسة .

وحدث فى عهده تطور كبير فى ادارة القرى عما كانت عليه قبل حكمه فقد اختفى الشكل القديم لادارتها وظهرت وظيفة جديدة احتلت مكانة بارزة فى ادارة القرية واختفت كثيرا من الوظائف القديمة أو تقلص دورها باختفاء النظام القديم ، ولم يعد الجهاز الادارى بالقرية تابعا للملتزم وفى خدمته بل أصبح يتبع الحكومة المركزية ويعمل وفق أسس ونظم وقواعد تنظم علاقته بها وتجعل منه حلقة للاتصال بالمحكومين وليس حاكما عليها .

وشهدت هذه الفترة تحولا هاما حيث ترقى المصريون الذين أثبتوا كفاءتهم ومقدرتهم على ادارة دفة الحكم والبلاد والنهوض بها وتعميرها نظرا لدرايتهم وخبرتهم فصعدوا درجات أعلى فى سلم الحكم نافسوا به حكامهم السابقين بعد أن زاحموهم وأقصوهم من مناصبهم وحلوا محلهم .

ووضح بجلاء دور الحكومة المركزية فى تعيين مشايخ البلاد فى عهد محمد على ، وقد اختفى فى عهده أيضا دور النساء فى المشاركة فى تعيين ورفت المشايخ كما كان يحدث فى ظل نظام الالتزام .

واذا كانت المشروعات العمرانية وخاصة مشروعات الرى قد ساعدت على النهوض بالانتاج الزراعى فى الريف وتحسين أوضاع الاقتصاد المصرى وتنمية موارد الدولة فانها أدت الى احياء قرى قديمة كانت قد اندثرت وأصابها الخراب أو الغرق فظهرت من جديد على خريطة

التقسيمات الادارية للبلاد كما ظهرت وحدات ادارية أخرى جديدة اضيفت الى الوحدات السابقة فكانت القرى والعزب والكفور والنزل مما أدى الى زيادة حجم ومساحة العمران فى البلاد واصلاح الكثير من الأراضى .

وقد هيأت هذه العوامل الظروف لظهور ونمو بعض الأسر والعائلات واتساع سلطة نفوذ المشايخ والعمد وتحسن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث أصبحوا يشاركون كبار رجال الحكم والادارة والذوات والأعيان عضوية المجلس العالى لادارة شئون البلاد .

* * *

الفصل الثامن

تطور ادارة الأخطاط والقرى
منذ نهاية حكم محمد على الى الاحتلال

١ ـــ ادارة الاخطاط :

* أسس اشتراك المصريين فى ادارة الاخطاط .
* زيادة اعداد الاخطاط .
* رفت حكام الاخطاط والغاء بعضها .
* الغاء ادارة الاخطاط بالمديريات البحرية .

٢ ـــ ادارة القـــــرى :

* فساد الادارة بالقرى .
* اجراءات انتخابات الاهالى للمشايخ .
* مهام جديدة للمشايخ ، النهوض بالقرى وتعميرها .
* الشكاوى فى حق المشايخ .
* قواعد ترتيب شياخة القرى .
* تسلط العمد والمشايخ .
* مجالس ادارة مشيخة البلاد .
* تنظيم اقامة الكفور والعزب .



١ ــ ادارة الاخطاط :

كان عباس لا يرى ما يراه جده الذى اتجه الى تعيين المصريين فى مختلف وظائف الادارة بالاقاليم حيث لم يتح للمصريين ادارة كامل الاخطاط بالأقاليم .

وقد ذكر أمين سامى أن سعيد بدأ فى عام ١٢٧٠/١٨٥٤ تجربة اختيار المصريين للقيام بالاعمال الادارية فى وظائف حكام الاخطاط بمديرية الدقهلية (١) .

أسس اشتراك المصريين فى ادارة الاخطاط :

تشير الوثائق الى بداية التجربة فى الوجه القبلى باشتراك بعض العمل المصريين فى وظائف ادارة الاخطاط بمديرية المنيا وبنى مزار الىجانب تعيين اثنين منهم ناظرين للاقسام . ثم انتقلت التجربة الى باقى مديريات الوجهين حيث أبلغ مديرى روضة البحرين وقنا واسنا بتنفيذ هذه التجربة أيضا فى الأقسام والاخطاط التابعة لهم . وقد وضعت القواعد والأسس المنظمة لادارة الاخطاط فيما بين الأتراك والمصريين حيث جعل حاكما من المصريين مقابل ثلاثة من الاتراك أى ما يوازى الربع . وطالب سعيد بعرض الاسماء المرشحة لتولى هذه الوظائف عليه قبل تعيينها والاخطاط المعينون لادارتها . وأمر المديرين ببذل النصح لهم وتوعيتهم وحثهم على الاستقامة والعمل على رفاهية الأهالى وانجاز المطالب وسرعة تشهيلها فى حينها دون أى تأخير للنهوض بالبلاد وحتى لا يتعرضوا للعقاب الشديد .

وكان سعيد لا يمانع فى زيادة اعداد المعاونين وحكام الاخطاط بالمديريات الواسعة المساحة الكثيرة البلاد والكبيرة الأطيان ومن ذلك أنه أمر بزيادة عدد المعاونين وحكام الاخطاط بمديرية الدقهلية وتم تعيين ١٢

---

(١) أمين سامى : تقويم النيل مج ١ جـ ٣ ص ٤٣٧ .

(٢) دفتر ١٨٨٨ أوامر وثيقة ٢٥ فى ١٤ صفر ١٢٧٣ ــ ١٤/١٠/١٨٥٦ ص ١ ٣ .

معاونا و ٥ حكام للاخطاط بها ، وعمل على تشـــجيع حكام الاخطاط فأمر بزيادة مرتباتهم (٣) . وقد يرجع ذلك الى أنه لاحـــظ قلة مرتباتهم — وربما كان ذلك وراء قبولهم الرشـوة — ، كما يرجع الى سوء أحوالهم وانصرافهم عن اداء كافة أعمالهم نظرا لما كلفوا به من مهام عديدة . أو لدوام المرور على بلاد الخط والمستخدمين بها . وكان مرتب حاكم الخط ٣٥٠ قرشا وقد أمر سعيد برفعه الى ٥٠٠ قرشا شهريا (٤) .

وأدى الغاء وظائف القائمقامات بمديرية المنيا وبنى مزار الى زيادة عدد حكام الاخطاط بها (٥) ولكن ذلك لم يدفع الحكام الاتراك الى النهوض بادارة البلاد وتحقيق كافة المهام الملقاة على عاتقهم نظرا لما اتصفوا به من تكاسل وتهاون فى اداء أعمالهم ولما كانوا يرتكبونه من جرائم الرشـــــوة والاختلاس (٦) وأدى تهـــاون هؤلاء الحكام ومشايخ الاخطاط فى جمـــع الفلاحين للتجنيد الى اصداره أمرا بصلبهم أو سجنهم مثلما حدث مع مشايخ شبرا بخوم بمديرية الغربية (٧) .

وترتب على تنفيذ القواعــــد المنظمة لادارة الاخطاط بين الاتراك والمصريين فى المديريات البحرية والقبلية رفت حـــكام الاخطاط الأتراك الزائدين عن النسبة المقررة وحل محلهم عمد البلاد ، ومن ذلك أنه جعل فى سبعة من أقسام مديرية الدقهلية التى تولى ادارتها نظارا من الأتراك حكاما للاخطاط من المصريين وكانوا على النحو التالى (٨) .

---

(٣) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقـــة ٢١ فى ٢٦ صـــفر ١٢٧٢ — ٦/١١/١٨٥٥ ص ٦٦ .

(٤) محفظة ١ داخلية أوامر وثيقـــة ٣٢ فى ٢١ رجب ١٢٧٣ — ١٦/٣/١٨٥٧ .

(٥) دفـــتر ١٨٨٤ أوامـــر وثيقـــة ٣٥ فى ٥ رجب ١٢٧٢ — ١٢/٣/١٨٥٦ ص ٧٧ .

(٦) مديرية البحيرة دفتر ٤٠٢ صادر المرور وثائق ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ فى ١٨ صفر ١٢٧٢ — ٢٩/١٠/١٨٥٥ ، ومحفظة ١٢ معية تركى وثائق فى سنة ١٢٧٢ — ١٨٥٥ / ١٨٥٦ .

(٧) دفتر ١٨٨٣ وثيقـــة ١٢ فى ٤ جمـــادى الاولى ١٢٧٢ — ٢٢/١/١٨٥٥ .

(٨) دفتر ١٨٨٨ أوامر وثيقـــة ١٩ فى ٢٧ صـــفر ١٢٧٣ — ٢٧/١٠/١٨٥٦ .

السيد جاد ، عمدة صدفة حاكم خط فى قسم السنبلاوين .
سالم عبد العال ، عمدة الهجارسة حاكم خط فى قسم سنجها .
سيد أحمد شريف ، عمدة ديرب نجم حاكم خط فى قسم الجميزة .
ابراهيم غاقى ، عمدة رموه السياخ حاكم خط فى قسم محلة دمنة .
مصطفى قاسم ، عمدة جهة المنزلة حاكم خط فى قسم المنزلة .
امام العشماوى ، عمدة طصه حاكم خط فى قسم فارسكور .
كفافى بسيونى ، عمدة نيابوس حاكم خط فى قسم بهناياى .

وبلغت نسبة حكام الاخطاط المصريين بمديرية القليوبية ثلث الحكام الاتراك حيث كان عددهم ١٢ حاكما منهم ٤ من المصريين والباقى من الاتراك (٩) والى جانب استعانته ببعض المصريين فى ادارة الاخطاط فانه احيانا كان يأمر باحلال الاحتياطيين بالجيش (المستودعين) محل الحكام الاتراك الذين يرى المديرون رفتهم (١٠) وكان حكام الاخطاط يتولون ادارة الاقسام عند غياب النظار أو سفرهم لاداء فريضة الحج (١١) .

زيادة اعداد الاخطاط :

فى الوقت الذى كان يتم فيه زيادة أقسام بعض المديريات لاتساعها وامتدادها وزيادة مساحة أطيانها وعدد بلادها فان زيادة الاقسام كان يترتب عليه زيادة عدد الاخطاط حيث كان القسم يتكون على الاقل من خطين مما يؤدى الى زيادة عدد الحكام والمستخدمين اللازمين لادارة الاخطاط المستحدثة مثلما حدث فى مديرية أسيوط (١٢) . وكان العكس يحدث تماما

---

(٩) دفتر ٩٦ داخلية جـ ٥ وثيقة ٢٨٦ فى غرة الحجة ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٧/١ ص ٦٥ .

(١٠) ديوان الداخلية دفتر ٥٤ جـ ٣ وثيقة ١١٩ فى ٢٩ رجب ١٢٧٤ ١٨٥٨/٣/١٥ ص ٧٥ ودفتر ٥٥ جـ ٤ وثيقة ١٥٦ فى ٢٦ ذى القعدة ١٢٧٤ — ١٨٥٨/٧/٧ ص ١٤٤ .

(١١) دفتر ٨٥ داخلية جـ ٢ وثيقة ٧ فى ١١ رمضان ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٤/١٤ ص ١٧١ .

(١٢) دفتر ٦٢ داخلية جـ ٦ وثيقة ٢١٠ فى ٢٢ ذى القعدة ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٦/٢٣ .

حيث تم توفير بعض الحكام والمعــــاونين والقائمقامات والكتاب بمديرية الجيزة واطفيح (١٣) .

* * *

استمر الحكام المصريين فى تولى ادارة الاخطاط فى عهد اسماعيل ، وقد أمر بزيادة مرتباتهم أسوة بزيادة مرتبات نظار الاقسام وكانت الزيادة لجميع حكام الاخطاط بمبلغ ٢٥٠ قرشا شهريا . ولم يحدث فى عهـــــده تعديلات فى الهيكل الادارى للاخطاط أو اختصـــــاصات ومهام الوظائف بها (١٤) .

وكلف حكام الاخطاط بدوام التأكيد على مرورهم على البلاد وملاحظة زراعة الاصناف والمحاصيل وخاصة المساحات المقرر زراعتها قطنا والتأكيد على رى الاراضى ، ومتابعة تحصيل الاموال والضرائب (١٥) .

رفت حكام الاخطاط والغـــاء بعضـــها :

يلاحظ أن معظم حكام الاخطاط لم يكونوا على مستوى المسئولية والنهوض بادارة البلاد وذلك لكثرة الشكاوى المقدمة ضدهم من المديرين والنظار والمشايخ التى تؤكد عدم كفاءتهم ومقدرتهم (١٦) لادارة الاخطاط ، واتهام الكثير منهم بالرشوة (١٧) أو تأخير انجاز الاعمال المكلفين بها أو تأجيل نظر القضايا التى يكون من اختصاصهم الفصل فيها (١٨) . وربما كانت هذه

---

(١٣) دفتر ٣٤ داخلية جـ ١ وثيقة ٣٢ فى ٢٦ صـــــفر ١٢٧٤ — ١٨٥٧/١٠/١٤ ص ١١٣ .

(١٤) دفتر ٥٢٥ معية تركى وثيقة ٢٧١ فى ٢ صـــــفر ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٧/١٨ ص ١١٧ ، ومديرية البحيرة دفتر ٨٦٦ وثيقة ٦٣٧ فى ٣ رجب ١٢٨٨ — ١٨٧١/٩/١٨ ص ١١٧ .

(١٥) مديرية البحيرة دفتر ٩٣٣ وثيقة ٧٦ فى ٢٤ ذى القعدة ١٢٨٨ ١٨٧٢/٢/٣ .

(١٦) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى والقليوبية وثيقة فى ٢٢ ربيـــع الاول ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٨/١٤ ، ودفتر ٧٤ مجلس خصوصى وثيقة ٣٢ فى ٢٠ محرم ١٢٨٥ — ١٨٦٨/٥/١٣ ص ٣٢ .

(١٧) محفظة ٣ داخلية (قديم) وثيقة ٢ فى ١١ ربيع ثان ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٩/١١ .

(١٨) دفتر ١٩١ داخلية جـ ٢ وثيقة ١٠٩ فى ١٣ رمضـــان ١٢٨٢ — ١٨٦٦/١/٣٠ ص ٣٢ .

العوامل مجتمعة وراء رفت الكثير منهم والغاء وظائفهم مثلما حدث فى مديرية الجيزة حيث الغيت الاخطاط بها واستحدثت وظيفة وكلاء لنظار الاقسام عين فيها الاكفاء منهمغير أنه أعيد استخدام بعض الحكام ثانية(١٩).

ورخص للمديرين حق الترشيح لوظائف حكام الاخطاط والتعيين لهذه الوظائف وقد انسحب ذلك الى رفتهم للحكام المتكاسلين وغير الاكفاء (٢٠) .

الغاء ادارة الاخطاط بالمديريات البحرية :

ترتب على تنفيذ قرار مجلس شورى النواب الخاص بتشكيل مجالس منتخبة من العمد والاعيان لادارة البلاد ومجالس الدعاوى لنظر القضايا وانشاء الضبطيات بالمراكز فى الوجه البحرى ، الغاء نظام ادارة الاقسام والاخطاط بالمديريات البحرية (٢١) حيث تولت هذه المجالس سواء مجالس المراكز ومجالس دعاوى البنادر ومجلس المشيخة والدعاوى ادارة المراكز والبنادر والبلاد الكبرى بالاقسام والاخطاط والغيت بذلك ادارة الاقسام والاخطاط حيث حلت المراكز محل الاقسام والغيت الاخطاط بالاقاليم البحرية على حين استمرت فى الاقاليم القبلية ، وقد استمرت ادارة الاخطاط فى أوائل عهد توفيق كما كانت عليه فى عهد اسماعيل .

ويعتقد أن حكام الاخطاط الذين كانوا يمثلون الحكومة المركزية فى ادارة البلاد كانوا يشكلون حلقة الاتصال بين ادارة الاقسام وبين ادارة القرى والنواحى . وكانت صفة الحكام تضفى عليهم رهبة فى أعين الفلاحين فلم يكونوا ينظرون اليهم على أنهم حكام للاخطاط بل كانت نظرتهم اليهم كحكام لهم تتساوى مع مكانة باقى الحكام فى الادارة المركزية مثل ناظر القسم الذى كانوا ينظرون اليه على أنه حاكم خط (٢٢) . فقد كانت السلطة

---

(١٩) دفتر ٥٥٨ معية تركى وثيقة ٣ فى ١٣ شوال ١٢٨٢ — ١٨٦٦/٢/٢٨ ص ٤١ .

(٢٠) دفتر ٢٩٨ داخلية جـ ١ وثيقة ١٧ ، ٢٧ فى ٢٠ شعبان ، ١٢ شوال ١٢٩٠ — ١٠/١٢ ، ١٨٧٣/١٢/١ .

(٢١) دفتر ١٩٣٩ معية عربى أمر رقم ١٧٢ فى ٢٥ جمادى الاولى ١٢٨٨ — ١٨٧١/٨/١٢ .

(٢٢) محفظة ٤٢ داخلية (قديم) وثيقة فى ١٥ جماد ثان ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٧/١٧ .

المركزية مجتمعة كلها فى هذا الحاكم . وكان على مرءوسيهم من العمد والمشايخ ، وأهم بالتالى ، الانصياع الكامل لاوامره والعمل بها وتلبية كافة المطالب وانجاز وتسهيل كل ما يأمر بانجازه . ولما كان معظم هؤلاء الحكام فى البداية من الاتراك فان الطابع الاستبدادى لهؤلاء الحكام ظل عالقا بأذهانهم لسنوات طويلة رغم تولى المصريين لهذه الوظائف وارتقاؤهم لمناصب المديرين بالاقاليم .

يتضح مما سبق أن ادارة الاخطاط كانت حلقة للاتصال بين الادارة المركزية بين المديريات والاقسام وبين البلاد والقرى ، ولم تكن ذات هيكل ادارى تضم أجهزة للادارة وتقسيما اداريا متسق المعالم وكانت الوظائف التى تعمل به مجرد أدوات لمعاونة الحكام بالمديريات والاقسام ولكنهم كانوا فى نظر الفلاحين هم حكامهم الذين يحكمونهم باعتبارهم ممثلين للحكومة المركزية .

ويبدو أنه لم يكن هناك ديوان للخط تدار منه بلاد الخط شأن باقى الادارات المركزية ، وقد طالب بعض العمد والمشايخ برفع هذا العبء عنهم للاتصال المباشر بالادارة المركزية فى المديرية ونجحوا فى تحجيم دور حكام الاخطاط وأظهروا مدى تعويقهم لحركة الادارة فى البلاد ولم يترتب على الغاء ادارة الاخطاط بالاقاليم البحرية أى خلل بادارة البلاد .

٢ — ادارة القرى :

استمرت ادارة القرى فى عهد عباس على نفس النهج الذى كان فى عهد جده حيث كان القائمقام والمشايخ والعمدة يتولون ادارة القرية بالاضافة الى الوظائف الاخرى مثل الصراف والشاهد والخولى ويلاحظ أن الوثائق خلال هذه الفترة وما تلاها لا تشير الى وظيفة المشد مما يؤكد اختفاء هذه الوظيفة ويبدو أن الخفراء قد تولوا هذه المهمة (٢٣) .

ويبدو أن السياسة التى اتبعها منذ ادارته لاحدى المديريات البحرية وتوليه الادارة العليا أو المركزية للاشراف على بعض المديريات فى عهد محمد على باهماله الاشراف المباشر والمتابعة الميدانية لاحوالها — اقتداء بجده

(٢٣) انظر وثائق الادارة المحلية بدار الوثائق القومية .

ـــ قد استمر على نهجها بعد توليته حكم البلاد فلم يول ادارة الاقاليم عناية تامة أو اهتماما كبيرا . ومن ثم فانه يمكن القول ان هذه الفترة لم تشهد تطورا فى ادارة الاقاليم أو تغييرا ذا بال فى هيكلها الادارى .

واستمر المشايخ على عهد عباس فى تجاوز سلطانهم الادارية المخولة لهم طبقا للوائح والقوانين ، وكان يصدر أوامره لمديرى المديريات بالاهتمام بالشكاوى فى حق هؤلاء المشايخ لردعهم واخضاعهم لسلطة الحكومة المركزية وذلك بالتصدى لتعدى المشايخ واغتصابهم للاراضى التى يقوم الاهالى على زراعتها (٢٤) . وعلى الادوات الزراعية الخاصة بهم ومواشيهم ومحاصيلهم وأموالهم ، وتكليفهم بأداء الضرائب عن الاراضى التى يستولون على محاصيلها لانفسهم (٢٥) .

فساد الادارة بالقرى :

كان لعدم اشراف عباس على ادارة الاقاليم عن قرب أثر فى فساد أجهزة الادارة بها فانتشرت الرشوة . وسوء استغلال المشايخ لسلطاتهم فى جمع الانفار للاشغال العامة وتسخير بعضهم لعدة أشهر متوالية وعدم تغييرهم قبل دفع رشوة مقابل ذلك فى الوقت الذى قاموا بحماية ذويهم وأقاربهم ومن فى خدمتهم من السخرة ومن التجنيد فى الجيش وارسال أشخاص آخرين بدلا منهم (٢٦) ، حيث كلف المشايخ فى عهده بتعبئة الفلاحين للجيش (٢٧) .

وانعكست هذه التصرفات على الاهالى فكان لها آثار بالغة السوء ، فمن ناحية أفقدتهم الثقة بادارة البلاد وبالقائمين عليها ومن ناحية

---

(٢٤) محفظة ١ مديريات قبلى وثيقة فى ١٧ ذى القعدة ١٢٦٧ ١٣/٩/١٨٥١ ، ومديرية البحيرة دفتر ٢٣٤ وثيقة ٦٢ فى ١٦ محرم١٢٦٨ ١٠/١١/١٨٥١ ص ٢٧ .

(٢٥) مديرية المنوفية محفظة ١ وثيقة بدون فى ١٧ ، ٢٤ ، ٢٥ رمضان ١٢٦٩ — ٢٤/٦ ، ٢/٧/١٨٥٣ .

(٢٦) مديريات قبلى محفظة ١ وثيقة بدون فى ١٧ رمضان ١٢٦٩ ٢٤/٦/١٨٥٣ .

(27) St, John, J.B. Village life in Egypt, London, 1852. p. 294 — 295.

أخرى أفقدتهم الاحساس بالاستقرار والامان ، فكانت هجرتهم لارضهم وقراهم خشية من بطش هؤلاء المشايخ (٢٨) الذين كلفوا باعادتهم الى بلادهم . وقد تصدى عباس لهذه التجاوزات حيث كلف الادارة المركزية بالاقاليم بتأديب أمثال هؤلاء المشايخ وانزال أشد العقاب بهم علنا أمام الجميع (٢٩) . كما أمر المديرين بضربهم وجلدهم ثلاثمائة جلدة اذا ما هربوا عند طلب أنفار من قراهم للخدمة بالجيش (٣٠) ، ورفتهم وانتخاب غيرهم من عائلات أخرى عند ارتكابهم أية جنحة ، وتحصيل الاموال التى يأخذونها غردة من الاهالى واعادتها الى أصحابها (٣١) .

وعمل عباس على حفظ الامن بالبلاد فقد تصدى بحزم شديد للصوص والاشقياء وكلف المشايخ بضبطهم وأمر بهدم الكفور التى يلجأ اليها أولئك اللصوص (٣٢) وأمر بترتيب الخفر اللازم بكل بلد لحفظ الامن بها (٣٣) .

واتسم عهده بالمركزية الشديدة فى محاولة للسيطرة الكاملة على البلاد للحفاظ على استقرار الاوضاع بها واستتباب الامن وحفظ النظام ، وظلت ادارة القرى كما كانت عليه فى عهد سلفه دون أن يطرأ على ادارتها أى تغيير أو تطوير وكذلك الهيكل الادارى أيضا .

* * *

عمل سعيد على تطوير النظام الادارى فى القرى ، وقد ظل تعيين

---

(٢٨) مديريات قبلى محفظة ٢ وثيقة ٥ فى ١١ ربيع ثان ١٢٧٠ — ١٨٥٤/١/١٠ .

(٢٩) مديرية الجيزة محفظة ١ أوامر وثيقة بدون فى ٢٦ ربيع ثان ١٢٦٩ — ١٨٥٣/٢/٥ .

(٣٠) معية سنية عربى دفتر ١٢٩ وثيقة ١٦٤ فى ٩ جمادى الاولى ١٢٧٠ — ١٨٥٤/٢/٧ ص ١٧٤ .

(٣١) المصدر السابق وثيقة ٦٥ فى ١١ جمادى الاولى ١٢٧٠ — ١٨٥٤/٢/٩ ص ١٢٨ ومحفظة ٢ معية تركى وثيقة ١٤١ فى ٢٩ جمادى الاولى ١٢٧٠ — ١٨٥٤/٢/٢٧ .

(٣٢) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٢ فى ٦ الحجة ١٢٦٦ ١٨٥٠/١٠/١١ .

(٣٣) دفتر مجمـــوع أمور ادارة قانون ٨ رجب ١٢٦٥ « ترتيب غفر البلاد » ١٨٤٩/٥/٣٠ .

المشايخ تبعا لما كان يتم من قبل ، وكان المديرون يقومون بالمرور على البلاد لتعيين مشايخ القرى فى حضور المشايخ (٣٤) . ولما كان تعيين مشايخ القرى من الامور التى تؤدى فى أغلب الاحيان الى حدوث النزاع والصراع فيما بين المشايخ أنفسهم أو فيما بينهم وبين الاهالى نظرا لعدم الرضاء الكامل من الاهالى على المشايخ الذين يتم تعيينهم ويرجع ذلك الى احتكار بعض العائلات ، مثل عائلة القرشى بناحية شرونة بمديرية بنى مزار لهذه الشياخات لزمن طويل واصرارها على استمرارها فى حوزتها والحفاظ عليها جيلا بعد جيل دون أن يشاركها منازع آخر من العائلات والاسر الاخرى التى تنافسها على الشياخة أو ترغب فى انتزاعها منها لسيادة القرية . وكان نزع الشياخة من بعض العائلات غالبا ما يؤدى الى تدهور حالها وفقد كيانها وتشتت أفرادها (٣٥) ومن ثم فانه يكون عليها أن تسعى حثيثا لاستعادة مكانتها وأوضاعها السابقة (٣٦) .

ويمكن القول أن التعيين فى مناصب مشايخ القرى فى عهد سعيد والذى كان للادارة المركزية فى الاقاليم دور كبير فى انهاء كافة الاجراءات المتعلقة به لم يكن دائما يتم وفقا لرغبة وموافقة الاهالى بقدر ما كان يراعى الحفاظ على استقرار الاوضاع والحفاظ على كيان بعض الاسر والعائلات العريقة والبيوت الكبيرة دون مراعاة لرغبة الاهالى التى لم يكن لها وزن كبير . وفى بعض الاحيان فانه كان يتم اعادة المشايخ المرفوتين من أفراد هذه العائلات الى مناصبهم ورفت المشايخ الذين عينوا برغبة الاهالى واختيارهم (٣٧) . مما يؤكد على أن هذه العائلات الكبيرة اعتبرت الشياخة حكرا لها ولابنائها دون غيرهم فكان يتم توريث الشياخة للاخوة والابناء .

ولما كان التنافس على شياخة القرى والبلاد يؤدى فى أحيان كثيرة الى اشتداد الصراع ونشوب المعارك بين العائلات المتنازعة مثلما حدث

---

(٣٤) معية تركى محفظة ٦ وثيقة ٤٩٣ فى ١٦ جماد ثان ١٢٧١ — ١٨٥٥/٣/٤ .

(٣٥) تفتيش عموم الاقاليم محفظة ٢ وثيقة ١٤ فى ١٢ محرم ١٢٧١ ١٨٥٤/١٠/١٤ .

(٣٦) المصدر السابق وثيقة ١٤ فى ٢٢ محرم ١٢٧١ — ١٨٥٤/١٠/٢٥

(٣٧) دفتر ١٨٨٢ معية ، أوامر وثيقة ٣٧ فى ٣ ذى القعدة ١٢٧١ ١٨٥٥/٧/١٧ ص ٤٨٣ .

في ناحية القصر بالواحات البحرية (٣٨) وبعض النواحي الاخرى . وكان يترتب على ذلك وعلى تحقيق رغبات الاهالى تقسيم الحصص وتولية أكثر من شيخ مما أدى الى زيادة عدد المشايخ بالبلاد حتى بلغ عددهم نحو ٢٥ شيخا في احدى النواحي بمديرية الدقهلية فقد صدرت الاوامر في نهاية عام ١٨٥٤ بأن يكون عدد مشايخ الناحية ما بين شيخ واحد وستة مشايخ تبعا لمساحة الناحية وزمامها وانقاص عدد المشايخ بالنواحي التي تزيد عن ذلك (٣٩) .

اجراءات انتخاب الاهالى للمشايخ :

في عام ١٨٥٧ أمر سعيد بتفويض أهالى كل ناحية بانتخاب شيوخها نزولا على رغبتهم تحت اشراف الادارة المركزية دون تدخلها (٤٠) . وكان على ناظر القسم عند اجراء انتخابات المشايخ باحدى القرى أو تعديل شياختها ، كما حدث في تعديل شياخة كفر داود بقسم النجيلة بمديرية البحيرة ، جمع عمد البلاد المجاورة والقاضي الشرعي وكافة المشايخ السابقين قبل التعديل — وبدلا من أن يتوجه الاهالى الى الشخص الذين يرغبونه شيخا على حصتهم فقد جاء بالاهالى وجعلهم يقفون في مواجهة المشايخ ويقومون بانتخاب الاشخاص الذين يرغبون توليهم شياخة حصصهم بالتوجه اليه . وبعد ذلك يتم تحرير قوائم بما خص كل شيخ من القراريط والانفار ، ويقوم العمد بختمها ويصدق عليها القاضي وترسل الى المديرية (٤١) .

ومع أن هذه الاجراءات تفتقر الى الكثير من صحة الانتخاب وسرية

---

(٣٨) دفتر ١٨٨٥ معية ، أوامر وثيقة ٨٩ في ٢٧ الحجة ١٢٧٢ ٢٨/٨/١٨٥٦ ص ٣٨ .

(٣٩) لم يحدد الامر أسماء هذه النواحي انظر : دفتر مجموع أمور ادارة : أمر رقم ٣٦ في ٩ ربيع الاول ١٢٧١ — ٢٩/١١/١٩٥٤ — انظر الملحق السابع .

(٤٠) دفتر ١٨٨٦ أوامر وثيقة ٢ في ٩ شوال ١٢٧٣ — ١/٦/١٨٥٧، ص ٥٧ ، ودفتر ٩٢ داخلية وثيقة ٢٠ في ١٤ صفر ١٢٧٥ — ٢١/٩/١٨٥٨ ص ٦٦ .

(٤١) مديرية البحيرة دفتر ٤٦٥ وثيقة ٣٢ في ٢٨ شعبان ١٢٧٤، ١٢/٤/١٨٥٨ ص ٥ أنظر الملحق الثامن .

التصويت وما يترتب عليها من تبعات أخرى قد تلحق أضرارا بالاهالى نتيجة لاعلان الفلاحين لارائهم فى مواجهة مشايخهم سواء أكان ذلك تعبيرا عن رغبتهم الحقيقية أو عن غير رغبتهم خشية بطش المشايخ بهم وسواء ترتب على ذلك استحواذ البعض على كثير من الاراء والرغبات أو قلتها أو ابعاد آخرين ، فانها كانت من الخطوات الهامة لتقليل دور الادارة المركزية فى تعيين مشايخ القرى .

ويعتقد أن لجوء الادارة المركزية الى اجراء الانتخابات على هـــذا النحو كان راجعا الى تفشى الجهل بين الفلاحين فى القرى مما كان يتعذر معه اتباع الأسس السليمة فى عملية الانتخاب .

وشغلت شياخة القرى جانبا كبيرا من اهتمـــــام الادارة المركزية بالمديريات والأقسام واقلقت بالهم نتيجة لكثرة الشكاوى التى كان يتقـــدم بها المشايخ المرفوتين أو الاهالى ، ومع ان عملية ترغيب الاهالى كانت من الخطوات الاولى نحو ترسيخ قواعد الديمقراطية والعدالة فى تولى المشايخ لمناصبهم فان هذا الترغيب لم يراع اتساق عدد المشايخ مع زمام القـــرى ومساحتها (٤٢) ، حيث زاد عدد الشيوخ فى القرى والبلاد نتيجة للصراع الذى كان يحدث بين العائلات لاختيار الشيخ من بينها . وقد طلب مدير روضة البحرين انقاص مشايخ القرى التى ازداد عدد مشايخها الى حـــد كبير نظرا لكثرة الشكاوى التى تقدم بها الاهالى من تسخيرهم فى الاشغال العامة وان يتحدد عدد المشايخ تبعا لزمام كل قرية بحيث يكون هنـــاك شيخان بالقرية التى يتكون زمامها من ٥٠٠ فدان ومازاد عنذلك حتى ١٠٠٠ فدان يكون بها ٤ مشايخ وما زاد عن ١٠٠٠ فدان حتى ٢٠٠٠ فـــــدان يكون لها ٦ مشايخ وما زاد عن ٢٠٠٠ فدان يكون بها ٨ مشايخ (٤٣) .

وفى عام ١٨٥٨ ، بدا لأول مرة تسجيل أسماء المشايخ والعمد فى سجلات خاصة بهم — طبقا للائحة — فكان على المديريات بعد اتمـــــام

---

(٤٢) دفتر ٩٢ جـ ١ داخلية وثيقة ١٠ فى ١٢ صــــفر ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٩/١٩ ص ٦٠ .

(٤٣) دفتر ٤٦ داخلية وثيقـــة ١٨٥ فى ٢٠ محـــرم ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٨/٢٩ ص ٧٠ ، ودفتر مجموع أمور ادارة وثيقة ٢٤ فى ٢ الحجة ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٧/٢ ص ٣١ ، ٣٢ .

عملية ترتيب المشايخ بكل ناحية تقدير القراريط الخاصة بكل شيخ وترتيب عمدة لكل ناحية من المشايخ الذين رتبوا . وربما لجأت الحكومة المركزية الى ذلك الاجراء بغرض تعرف الادارة المركزية بالمديريات والاقسام على المشايخ بالنواحى ولسهولة الرجوع اليها عند التقدم بأى شكوى فى حق المشايخ . ويلى ذلك تعديل أطيان وانفار كل ناحية على المشايخ وتسجيل ذلك فى دفترين لكل بلد يختموا من الجميع يحفظ أحدهم بديوان المديرية والآخر يحفظ لدى صراف الناحية بعد اعتماده من المديرية . ثم يعمل دفتر باسماء مشايخ نواحى المديرية يسجل فيه قراريطهم ، ويتحرر لهم تقارير مطبوعة بختم المدير ، ويتم تسجيل جميع مخالفات المشايخ أو تجاوزاتهم فى السجل الخاص بهم والعقوبة المقررة عليهم للمرة الاولى والثانية وفى المرة الثالثة يتم الاستبعاد من الشياخة . وقد تقرر أن يكون لكل شيخ ختم يتم صنعه بدار سك العملة (الضربخانة) ويختم به أمام اسم كل منهم بالسجل على أن تقوم المديرية اذا ما تم رفته أو فى حالة وفاته بكسره ويعمل ختم للشيخ الذى يحل محله (٤٤) .

ويلاحظ أنه على الرغم من صدور هذه اللوائح والأوامر التى كان تنفيذها بدقة يضمن — الى حد ما — العدالة الاجتماعية وتحقيق مستوى أدنى من الحقوق السياسية للفلاحين فى اختيار مشايخهم برغبتهم فان بعض المديريات لم تقم بتنفيذها فى نواحيها طالما لم تكن هناك شكاوى ضد المشايخ ، ومن أمثلة ذلك مديرية البحيرة ومديرية قنا واسنا فانهما لميقوما بترتيب مشايخ بأى ناحية الا اذا تقدم الاهالى بشكوى ، كما أن مشايخ بعض النواحى فى مديرية جرجا كان عددهم يتراوح بين ٣ الى ١٠ مشايخ دون الالتزام بما تم تحديده من اعداد للمشايخ تبعا لمساحة وزمام كل ناحية (٤٥) .

وعملا على التخلص من اعداد المشايخ الزائدين عن الحد المقرر فقد لجأت بعض المديريات الى تعيين هؤلاء المشايخ عمدا بالنواحى فكان بالناحية الواحدة ما بين عمدة الى ٤ عمد ثم رئى فيما بعد جعلهم ما بين ٢

---

(٤٤) دفتر ٩٢ داخلية وثيقة ٣٢ فى ١٩ صفر ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٩/٢٦ ص ٦٩ ، ودفتر مجموع ادارة المصدر السابق .

(٤٥) دفتر ٩٢ وثيقة ٢٠ فى ٢ صفر ، ١٦ فى ٢٢ صفر ١٢٧٥ .

الى ٤ عمد ، كما لجأت المديريات الاخرى الى عدم احلال احد محل المشايخ الذين يتوفون وذلك بتوزيع شياختهم على المشايخ الموجودين(٤٦).

وكان التزام الادارة المركزية بتحقيق رغبات الأهالى فى تعيين المشايخ يؤدى الى تعيين الأشخاص القريبى الصلة بأحد المشايخ المرفوتين على الرغم من صدور الأوامر بمنع تعيين أحد من أقاربه فى الشياخة (٤٧) .

ويلاحظ أيضا أن بعض المديريات مثل مديرية قنا واسنا لم تكن تولى لمساحة النواحى أو زمامها عند ترتيب شياخة النواحى أى وزن ، بل كان ترتيبها تبعا لتجمع الأهالى أو فى المناطق المأهولة أو العامرة حيث تكثر الكفور والنجوع التى تبعد مسافاتها عن بعضها وكل منها راغبة فى الاستقلال بشياختها عن غيرها (٤٨) مما يدل على ان ترتيب الشياخة فى النواحى خضع لعدد من الاعتبارات تبعا للنواحى السياسية والاجتماعية والعمرانية بالبلاد والتى اختلفت من مديرية الى أخرى .

ويلاحظ أخيرا أن الحكومة المركزية لم تواجه مثل هذه الاختلافات فيما بين المديريات مما ترتب عليه زيادة عدد المشايخ عن الحد المقرر ووجود أكثر من عمدة بالناحية فى بعض المديريات ، ويعتقد ان ذلك كان وراءحدوث الخلل وعدم الاستقرار فى النواحى أو شياختها وازدياد الشكاوى بشأنها .

ولم يتوقف دور الادارة المركزية فى التدخل المباشر فى اجراء ترتيب الشياخات بالقرى والنواحى وذلك لأن بعض نظار الاقسام كانوا يجرون عملية الانتخاب داخل دوار العمدة بدلا من اجرائها فى مكان متسع خارج الناحية أو فى احد الاجران ، وان يقوم الاهالى الذين يرغبون أحد المشايخ بالتوجه الى حصته ليكون شيخا عليهم ثم تحرر القوائم بذلك ، كما ان

---

(٤٦) دفتر ٦٣ داخلية وثيقة ٢٤٠ فى ١٢ الحجة ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٧/١٢ ص ٣١ ، ٣٢ .

(٤٧) دفتر ٩٤ داخلية وثيقة ١٦٢ فى ٢٥ رجب ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٢/٢٨ ، ص ٩٣ .

(٤٨) دفتر ٩٥ داخلية وثيقة ٢٥٧ فى ٢٧ شوال ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٥/٣٠ ص ١٤٣ .

بعضهم لم يقوموا باحضار عمد البلاد المجاورة لمتابعة عملية الانتخاب ، وقام بعض النظار بالتدخل المباشر فى عملية الانتخاب وذلك بانتخاب الشيوخ بأنفسهم دون اعتبار لرغبة الأهالى (٤٩) . وكان عدم تحقيق رغبات الاهالى فى انتخاب مشايخ حصصهم التزاما بالحد المقرر لعدد المشايخ يؤدى الى حصر عملية الانتخاب فى عدد من المشايخ الذين يتمتعون بالمكانة والنفوذ والسطوة دون السماح لعناصر جديدة بتولى شياخة النواحى . مما ترتب عليه قصر عملية الانتخاب على عدد محدود من الاشخاص أو العائلات الكبيرة وعدم اتاحة الفرصة أمام شياخة حقيقية من الفلاحين تمثلهم تمثيلا حقيقيا أمام السلطة المركزية .

ولما كان سعيد يعمل على النهوض بادارة البلاد فانه اتجه الى وضع الأسس الكفيلة بتحقيق ذلك ومنع التجاوزات التى تحدث بالقرى وذلك بالتصدى للمشايخ والعمد الذين يسيئون استغلال سلطاتهم والتقليل من نفوذهم فاصدر أمرا فى عام ١٨٥٦ بالمساواة بين كافة الأهالى والعمد والمشايخ فى تجنيد ابنائهم وأقاربهم (٥٠) . وكذلك ابناء كبار الاقباط ووجهائهم أسوة بالمسلمين وكلف المديرين بمتابعة تنفيذ تجنيد ابناء المشايخ والعمد بأنفسهم وبذل جهدهم فى هذا الصدد (٥١) .

وكان طلب أنفار للخدمة العسكرية يؤدى الى وقوع الحوادث بالبلاد وخاصة فى الوجه القبلى ، وقد لجأ العمد والمشايخ الى الحيلة لمنع تجنيد أبنائهم وأبناء العائلات الكبيرة من ذوى المقدرة والثروة والمكانة والنفوذ وذلك عن طريق الرشوة أو التزوير فى دفاتر التعداد (٥٢) .

---

(٤٩) مديرية روضة البحرين دفتر ٤٦٩ وثيقة ٧٦ فى ٢٨ رجب ١٢٧٧ — ١٨٦١/٢/٨ ص ١٩ (انظر الملحق التاسع) ووثيقة ١١٥ فى ٨ شعبان ١٢٧٧ — ١٨٦١/١٢/١٨ ص ٣١ .

(٥٠) مديرية المنوفية محفظة ١ وثيقة ٣٩ فى ٦ جماد الاولى ١٢٧٢ ١٨٥٦/١/١٤ ، ومحفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٢١٩ ، ٢١ فى ١٢ ، ١٥ جمادى الاولى ١٢٧٢ — ٢٠ ، ١٨٥٦/١/٢٣ .

(٥١) دفتر ١٨٨٣ وثيقة ٢٤ فى ١٩ جمادى الاولى ١٢٧٢ ، ١٨٥٦/١/٢٧ ، ص ١٨١ ، ومحفظة ١ مديرية الجيزة وثيقة ٧ فى ١٢ الحجة ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٨/١٣ .

(٥٢) دفتر ٦٣ داخلية وثيقة ١٧٣ فى ٢٢ الحجة ١٢٧٥ — ١٨٥٩/٧/٢٢ ص ٧٧ ، ودفتر ١٦٥٢ معية عربى وثيقة ٣٣٦ فى غاية محرم ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/١٧ ص ٣٩ .

ومما لا شك فيه ان تنفيذ هذه الاوامر قد اسهم فى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وطوائفه ولاقى ارتياحا كبيرا من الاهالى وعمل على تضييق الفجوة فيما بينهم وبين حكامهم ورؤساءهم من العمد والمشايخ ويرجع صدورها الى محاولة الحكومة المركزية الاقلال من التهرب من التجنيد وفرار المجندين من الخدمة بالجيش حيث كان على أجهزة الادارة بالاقاليم التبض عليهم أو أحد أقربائهم أو أحد اقرباء الشيخ ، وكانت هذه الادارة تنحى باللائمة على الشيوخ بقلة النفوذ والعجز وتهديدهم بتطبيق القانون العسكرى عليهم (٥٣) .

مهام جديدة للمشايخ :

أضيف الى المهام التى كلف بها المشايخ فى عهد سعيد أعباء اخرى ، فقد أدى انشاء السكك الحديدية ببعض الاقاليم الى تكليف المشايخ والعمد التى تمر بها السكك الحديدية وكذلك مشايخ وعمد البلاد المجاورة أيضا بمداومة الخفر الذين يتم ترتيبهم بمعرفة مشايخهم ، والملاحظة المستمرة لخطوطها لحمايتها وعدم اتلافها وملاحظة منع مرور الاهالى والحيوانات عند مرور القطارات منعا لوقوع الحوادث ، وأخذت عليهم التعهدات والشروط القوية بذلك بناء على طلب ديوان المرور والسكة الذى لاحظ وضع البعض للاحجار والحديد على شريط السكك الحديدية (٥٤) ، وربما كان ذلك راجعا الى رغبة هؤلاء الاشخاص فى التعرف على مدى تأثير وضع هذه الأشياء على سير القطارات لأن ذلك كان أمرا جديدا عليهم ، وكلفوا أيضا بالمحافظة على الأطفال منعا لحوادث الغرق (٥٥) .

وكلف المشايخ بتحصيل أجور الخفر من أهالى حصصهم وصرفها للخفر المكلفين بأعمال الحراسة والخفر بالحدود والدركات بالطرق

---

(٥٣) محفظة ١ مديرية الجيزة وثيقة ٨ فى ١٠ محرم ١٢٧١ ، ١٥ فى ٣ صفر ١٢٧١ — ١ ، ١٨٥٤/١٠/٢٤ ، محفظة ٥ معية تركى وثيقة ٤٣ فى ٨ جماد ثان ١٢٧١ — ١٨٥٥/٢/٢٥ .

(٥٤) دفتر ١ داخلية وثيقة ٢٧٨ فى غرة جماد ثان ١٢٧٤ — ١٨٥٨/١/١٦ ، ص ٤٢ ودفتر ٣٦ داخلية وثيقة ١٤٠ فى ٢ منه ص ١٦٢ .

(٥٥) دفتر ١٠٠ داخلية وثيقة ٢٣ فى ١٣ جمادى الاولى ١٢٧٦ ١٨٥٩/١٢/٧ ص ١٦٧ .

والنواحى والا عوقبوا بالجلد علنا أمام الاهالى ، وتشديد الجزاء عند تكرار ذلك (٥٦) . وكان عليهم بذل الجهد لضبط الاشقياء واللصوص والعصابات المسلحة والهاربين منهم الذين يقلقون راحـــة الاهالى ويهددون أمنهم وينهبون أموالهم وأملاكهم وخاصة فى الوجه القبلى وفى البلاد التى تشتهر بالشر ويكثر بها اللصوص والعصابات مثل بلدة كريمات بمديرية الجيزة والتى انتشرت أعمالها فى المديريات المجاورة (٥٧) ، وبلدة أمشول بمديرية أسيوط وجرجا التى دابت احدى العصابات بها على شن الغارات على الأهالى ليلا وسلب أموالهم وقتل من يعترض سبيلهم (٥٨) . وقــد تكفلت قوات الخيالة بحراسة القرى بمديرية بنى سويف والفيوم وحماية الاهالى من تسلط البدو بالواحات وحواجـــر الجبال واغاراتهم المســـتمرة عليهم (٥٩) .

وأمر المشايخ أيضا بضبط الانفار الهاربين من الخدمة بالجيش أو المتهربين من التجنيد (٦٠) — والذى وضع له نظاما دوريا مرتبطا بتاريخ ميلاد الأشخاص (٦١) بدلا من النظام السابق الذى كان يتم فيه طلب اعداد محددة يقوم المشايخ بجمعها دون قواعد عادلة — وقد هددوا بأشد العقاب عند أى تهاون منهم (٦٢) .

ونظرا لتشكى بعض العمد والمشـــايخ من تعسف الادارة المركزية

---

(٥٦) محفظة ٧ معية تركى وثيقة ٩٢ فى ١٩ ذى القعدة ١٢٧١ — ١٨٥٥/٨/٢ ، ومحفظـــة ٨ وثيقـــة ٣٩١ فى ١٩ صـــفر ١٢٧٢ — ١٨٥٥/١٠/٣٠ ، مديرية روضة البحرين دفتر ٤٦٩ وثيقة ٢٣ فى ٢٧ محرم ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/١٤ ص ٥ .

(٥٧) دفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقـــة ٧ فى ٢٩ جمـــاد ثان ١٢٧٦ — ١٨٦٠/١/٢٢ ص ٤٥ .

(٥٨) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقـــة ٢٥ فى ٥ ربيـــع ثان ١٢٧٢ — ١٨٥٥/١٢/١٤ ص ١٤٨ ودفتر ١٤ معية تركى وثيقة ٤٤ فى ١٠ شوال ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٦/٢ .

(٥٩) محفظة ٢ داخلية أوامر تركى وثيقة ٤١ فى ٦ ربيع ثان ١٢٧٤ .

(٦٠) دفتر ١٤ داخلية وثيقة ٢١٣ فى ٢٠ جمادى الاولى ١٢٧٤ — ١٨٥٨/١/٥ ص ١٤٩ ، ١٦٣ .

(61) Merruau, op. cit., p. 16.

(٦٢) دفتر مجموع أمور ادارة وثيقة فى ٨ جماد الاولى ١٢٧٣ — ١٨٥٦/١/١٤ ص ١١٧ .

بالاقسام والاخطاط فقد طالبوا بالتخفيف من غلوائها وايجادسبل للاتصال فيما بينهم وبين المديرية . ووافق سعيد على ذلك ، ولكنه قصره على المشايخ الذين يقومون بتأدية كافة ما عليهم من مهام وواجبات أو الذين يتمتعون برضاء الأهالى ويؤدون كافة المطالب ويقومون باعداد الانفار اللازمة للاشغال العامة فى المواعيد المحددة وتحصيل الاقساط فى مواعيدها دون تأخير ، على أن يؤخذ عليهم الشروط القوية بذلك (٦٣) .

ونظرا لأن المشايخ كانوا قد حادوا عن المبدأ الذى منحت بموجبه أراضى المسموح حيث يقومون بزراعتها وحرثها ولهم أن يشاركوا وأن يزارعوا عليها وان يؤجروها لاشخاص آخرين من الناحية الواقعة فيها الاطيان فقد اتبعوا نفس الاساليب التى كان يتبعها الملتزمون حيث سخروا الفلاحين فى حرثها وزراعتها فأصابهم ذلك باضرار جسمية . وقد أمر سعيد فى يونيو عام ١٨٥٤ باعطاء أولئك الفلاحين منفعة الاراضى التىكانت معتبرة أن مشايخ وعمد البلاد شاركوهم أو زارعوهم عليها أو أجروهم اياها فتيدت تلك الاراضى باسماء أولئك الفلاحين على نفس الشروط الخاصة بمنفعة وخراج الاراضى الخراجية على وجه العموم (٦٤) .

وكان سعيد قد أمر جميع المديرين فى ٢٨ نوفمبر ١٨٥٥ بتحقيق مسموح المساطب المفتوحة لاطعام الواردين والمترددين فى جميع النواحى وتحقيق ما يستحق ترتيبه من المسموح لكل مسطبة وتحرير جداول بذلك بأسماء البلاد وبيان مقاديرها (٦٥) . ويرجع ذلك الى أن المسموح كان قد أصبح بمثابة حق ثابت لهؤلاء المشايخ أو أنه أصبح مصدرا للثروة والثراء يتمتعون به بمفردهم دون الوفاء بالتزاماته ، وبعد انشغال القائمين على تحقيق هذه الاراضى فقد أمر سعيد بقطع جميع هذه المرتبات ابتداء

---

(٦٣) دفتر مجموع أمور ادارة ، وثيقة ٧٩ فى ٨ صفر ١٢٧٧ ١٨٦٠/٨/٢٥ ص ٧٧ . الملحق العاشر .

(٦٤) يعقوب ارتين باشا : الاحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية تعريب سيد عمورة ط ١ ، مطبعة بولاق ١٣٠٦ ص ٤٨ .

(٦٥) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ٢٢ فى ١٨ ربيع الاول ١٢٧٢ — ١٨٥٥/١١/٢٨ ص ١٠٩ .

من ٩ سبتمبر عام ١٨٥٧ وفرض أعلى الضرائب الخراجية على أطيان المسموح تبعا للنواحى الموجودة بها (٦٦) .

وقد عملت الحكومة المركزية على الحد من السلطات الواسعة والنفوذ الكبير الذى يتمتع به العمد والمشايخ فى بلادهم وملكوا على الفلاحين حرياتهم وحياتهم والتحكم فى وسائل معاشهم وأرزاقهم ، وذلك بالتصدى لهم ووقف سبل اعتداءهم وغيهم وفسادهم . وكان سعيد حازما فى مواجهتهم فكان يأمر بعقابهم وتأديبهم وخاصة الذين يتعدون سلطانهم ويفرضون عليهم الفردة (٦٧) أو الذين يتسترون على المجرمين والاشقياء أو الذين تقع الحوادث بكثرة فى نواحيهم وذلك بنفيهم أو رفتهم وتعيين غيرهم ممن يتمتعون برضاء الاهالى (٦٨) .

ولما كان مشايخ القرى والخفر يتنصلون من مسئوليتهم عن الحوادث التى تقع ببلادهم وادعاؤهم بجهل كل شىء عنها ، وعدم وجود المشايخ عندئذ مما أدى الى انشغال أجهزة الادارة بالتحقيق لمعرفة الفاعلين وكثيرا ما كانت تطول هذه التحقيقات . ومن ثم فقد كان على المديرين جمع المشايخ والخفر بالنواحى والتأكيد عليهم وأخذ التعهدات القوية بالتيقظ والاهتمام بحفظ وصيانة بلادهم وعدم وقوع الحوادث والمشاجرات والمنازعات مطلقا (٦٩) .

وعلى الرغم من ذلك فقد تمادى المشايخ فى اهمالهم لضبط المجرمين أو الابلاغ عنهم أو المساعدة فى التعرف عليهم ، وأدى ذلك الى قلق

---

(٦٦) محفظة ١ أوامر الى مديرية الجيزة وثيقة ١ فى ٢٤ محرم ١٢٧٤ — ١٨٥٧/٩/١٣ .

(٦٧) محفظة ٥ ملكية تركى وثائق ١٨٦ فى ٢٠ ربيع الاول ١٢٧١ ١٨٥٤/١٢/١٠ ، ٣٣٥ فى ٤ ربيع ثان ١٢٧١ — ١٨٥٤/١٢/٢٤ ودفتر ١٦١٦ معية عربى وثيقة ٥٢ فى ٢٦ جمادى الأولى ١٢٧٢ — ١٨٥٦/٢/٣ ص ١٩٨ .

(٦٨) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٢ فى ١٧ صفر ١٢٧٢ ١٨٥٥/١٠/٢٨ ، ودفتر ١٦١٦ وثائق ٨٧ ، ١٨٨ فى ٢٦ جمادى الاولى ١٢٧٢ .

(٦٩) دفتر مجموع أمور ادارة قرار فى ٨ جمادى الاولى ١٢٧٣ — ١٨٥٦/١/٤ ص ١١٧ .

الحكومة المركزية التى أصدرت لائحة بترتيب الخفر بالنواحى والبلاد فى الداخل والخارج وترتيب مشايخ الخفر من أقارب العمد لان اختياره من أقارب أحد مشايخ البلد التى يكثر فيها عدد المشايخ يؤدى الى خلق الصراع فيما بينهم أو اهمال باقى المشايخ شئون الامن على الاطلاق اظهارا لاهمال ومسئولية شيخ الخفر .

وحددت اللائحة مهام مشايخ الخفر والخفر والجزاء الذى يترتب على تهاونهم فى أدائها وضرورة تحديد الحدود الخاصة بالخفر وأوجبت تسجيل كل ما يخص الخفر والحدود ومهامهم فى دفتر من ثلاث نسخ تحفظ لدى ديوان المديرية وناظر القسم وصراف الناحية . وكان على المشايخ المرور على الخفر الذين كان عليهم التفرغ تماما لعملهم الليلى دون تكليفهم بأية أعباء أخرى وضرورة زيادة اعداد الخفر فى موسم الحصاد لحماية المحاصيل فى الحقول والاجران . وبذلك لم يعد للمشايخ والخفر فكاك من تحمل التبعة والمسئولية الكاملة فى القبض على المجرمين والمفسدين والاشرار (٧٠) .

وكان على كل خفير أن يحمل تذكرة بالسلاح الذى يحمله بعد أن كانوا يحملون النبابيت مما كان يمنعهم من مقاومة اللصوص والاشرار الذين يحملون أسلحة مع أخذ الضمانات على مشايخهم . وقد روعى فى اختيار الخفر أن يكونوا ممن يتصفون بشدة البأس والقوة بدلا من الطاعنين فى السن أو غير القادرين .

وعلى الرغم من صدور هذه اللائحة التى حددت مهام ووظائف المشايخ والخفر وشيخهم فان تنفيذها لم يكن مطابقا تماما لما جاء بها ومن أمثلة ذلك أنه عندما قام مأمور المنوفية بالمرور ليلا على الخفر المرتب بالنواحى فقد لاحظ تكاسلهم وعدم خفرهم لحدود القرى والاخطاط على

---

(٧٠) دفتر مجموع أمور ادارة : « لائحة ترتيب الخفر الصادرة عموما فى ١٠ محرم ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٨/١٩ ص ٣٦ — ٣٩ ، ودفتر ١٨٩٣ وثيقة ٢٧ فى ٢٦ محرم ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/١٣ ص ١٣٠ ، ودفتر مجموع أمور ادارة وثيقة فى ٨ صفر ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/٢٥ ص ١١٤ ووثيقة ٣٤ فى ١٣ شعبان ١٢٧٩ — ١٨٦٣/٢/٢ ص ١١٣ .

الرغم من اخذ التعهدات عليهم والتى ثبت أنها مجرد ورقة رسمية فقط . وقد أمر بجلد المشايخ والخفر كل منهم خمسون جلدة ومشايخ الطوائف والشيخ الذى كان عليه الدور فى المرور كل منهم ٧٩ جلدة بحضور طبيب القسم علنا أمام الجميع . وفيما يتعلق بنظار الاقسام وحكام الاخطاط فقد أعدت مذكرة عن تهاونهم لتوقيع الحكم عليهم طبقا للقانون (٧١) .

النهوض بالقرى وتعميرها

اهتم سعيد باصلاح القرى وتعميرها والنهوض بادارتها واستقرار الاهالى فى بلادهم حيث وافق سعيد فى سبتمبر عام ١٨٥٧ على السماح باعطاء الاراضى الزائدة عن قدرة الاهالى الى بعض الاشخاص بزمام وكفر مخصوص أو تأجيرها لهم لمدة عام أو عامين على أن يكون هؤلاء الاشخاص من خارج النواحى التى صار تنزيلها من الزمام أو للاهالى من نفس البلاد اذا لم يكن لزوم أطيان ببلادهم لعدم كفاية أراضيها (٧٢) . واستمر سعيد فى سياسة سلفه باعطاء محلات الاكوام التى كانت فى مديرية أسيوط للراغبين على أن يقوموا باصلاحها وتعميرها واقامة المحلات والمبانى والمساكن عليها ، وأصدر أوامره الى نظارة الداخلية بتعميم ذلك فى جميع المديريات (٧٣) .

ويرجع أسباب ازدياد عدد الكفور الى رغبة ذوى المقدرة والثراء من الاهالى اقامة كفور خاصة بهم كما يرجع أيضا الى وجود نزاع بين العائلات الكبيرة فى القرى ورغبة بعضها وخاصة التى لا تتولى الشياخة ترك القرية الى مكان آخر منعا لاتساع هوة الخلاف والشقاق مع مشايخ الناحية (٧٤) . ومن ثم فقد أقاموا فى كفور خاصة بهم وبأسرهم .

---

(٧١) دفتر ٤٦٩ مديرية روضة البحرين صادر مرور سعادة المأمور وثيقة ١٨ فى ٢٥ محرم ١٢٧٧ — ١٨٦٠/٨/١٢ ص ٤ .

(٧٢) أمين سامى : تقويم النيل مج ١ جـ ٣ ص ٢٤١ ، ومحفظة رقم بدون بدار الوثائق (وثائق مصورة) .

(٧٣) دفتر ١١٣١ داخلية وثيقة ٢٠ فى ٧ ربيع ثان ١٢٧٥ — ١٨٥٨/١١/١٣ ، ومحفظة ٣ داخلية وثيقة ١١٨ فى ٢٣ محرم ١٢٧٦ — ١٨٥٩/٨/٢٢ .

(٧٤) دفتر ١٨٨١ أوامر وثيقة ٣٩٢ فى ٣ شعبان ١٢٧١ — ١٨٥٥/٤/١٩ .

وتطلب ذلك ضرورة وضع القواعد المنظمة لاقامة الكفور حيث أصدر سعيد أمرا فى ١٥ اكتوبر ١٨٥٩ بالا تقل الاطيان الخاصة بالكفور عن ١٠٠ فدان وذلك لمنع ازدياد أعدادها وأن يكون أصحابها من المقتدرين وأن يقدموا ضمانات قوية من أشخاص مقتدرين وأن يلتزموا بحفظ وصيانة الحدود الخاصة بالكفور ومنع الحوادث بها وأداء كافة المطالب الاميرية وتقديم التعهدات بذلك (٧٥) . وكان على المديرين متابعة تنفيذ مطالب الاشخاص الخاصة باقامة هذه الكفور (٧٦) والنزل (٧٧) .

ونظرا لعدم قدرة بعض الاشخاص على اقامة الكفور طبقا للمساحة التى تم تحديدها فقد وافق سعيد على السماح لاكثر من شخص واحد بالانضمام معا واقامة الكفر على المساحة المحددة على أن يكونوا من ذوى القدرة على النهوض بالكفر وممن يتصفون بالاستقامة وأن يكون من بينهم من يعتمد لشياخة الكفر . وكان على الادارة المركزية بالمديريات متابعة تنفيذ اقامة هذه الكفور والنزل للتأكد من تنفيذ كامل الشروط السابقة عند اقامتها (٧٨) وقد بلغ عدد الكفور فى أواخر حكم سعيد ٦٠٠ كفرا (٧٩) .

* * *

كان اسماعيل راغبا فى الاخذ بأسباب الحضارة الغربية ولذلك أدرك أنه لصالح الدولة يجب أن تتوفر فيها ادارة صالحة (٨٠) ، ومن ثم

---

(٧٥) دفتر ١١٣٢ داخلية وثيقة ٢٦ فى ١٩ ربيع الاول ١٢٧٦ ١٥/١٠/١٨٥٩ ص ٨ .

(٧٦) محفظة ١ مديرية الجيزة وثيقة ١٣ فى غرة الحجة ١٢٧٨ ٢٩/٥/١٨٦٢ ، انظر الملحق الحادى عشر .

(٧٧) جمع نزلة وتطلق على بعض الجهات التى نزل بها البدو واتخذوها مسكنا لهم ، أنظر نظارة الداخلية : الكشاف للديار المصرية ص ٤

(٧٨) دفتر ١٨٩٣ أوامر وثيقة ٢ فى ١٦ ربيع أول ١٢٧٦ — ١٢/١٠/١٨٥٩ ص ١٥ ودفتر ١٦٦٧ معية عربى وثيقة ٨٩ فى ٦ جمادى الأولى ١٢٧٧ — ١٩/١١/١٨٦٠ ص ٥٣ .

(٧٩) محمد رمزى : القاموس الجغرافى قسم ١ ص ٨ .

(80) Dicey, E. The Story of the Khedivate, London, 1902. p. 50.

فقد حاول اصلاح الخلل الذى أصاب نظام الادارة فى البلاد فى عهد سلفيه حيث سياسة عباس التى اتسمت بالظن والشك وسعيد التى كانت تنشد الخير دون تبصر ، وتطلب ذلك الاصلاح العام العاجل (٨١) .

واستمرت اجراءات ترغيب الاهالى فى اختيار مشايخهم فى أوائل عهد اسماعيل ، وعملا منه على وضع القواعد الصحيحة لاختيار المشايخ الذين يتم انتخابهم فقد أصدر أوامره بعدم تعيين المشايخ من بين الذين أدوا الخدمة العسكرية وصاروا تحت الاستدعاء أو الاحتياطى فيما عرف « بالامدادية » على أنه كان يصعب فى بعض الاحيان الالتزام الجاد بهذه الاوامر نظرا لما كان يجرى فى النواحى بعد اجراءات الترغيب حيث وجد بعض العمد والمشايخ من الامدادية (٨٢) .

وفى ٨ مارس عام ١٨٦٩ ، أصدر اسماعيل أمرا على قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ٤ مارس من نفس العام بعدم رفت أحد من المشايخ دون ثبوت ارتكابه جنحة (٨٣) ، وكان كل من الشيخ حميدة أبو ستيت من أولاد عليوة وأحد نواب مديرية جرجا والشيخ على سالم عمدة مسهلة بمأمورية المنوفية (٨٤) (نصف أول مديرية روضة البحرين) قد طالبوا بأن يكون ترتيب مشايخ البلاد وفقا لقواعد وأسس سليمة بحيث يقوم المديرون ومفتشوا الاقاليم بتعيينهم بعد اختيار الاهالى لهم وذلك لضمان استقامتهم وحسن سلوكهم واستقرارهم لاعتماد تقريرهم

---

(٨١) الياس الايوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ص ٦٤.

(٨٢) ديوان الداخلية دفتر ١٦١ وثيقة ٩ فى ١٩ صفر ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٧/١٢ ص ٥٤ ، ودفتر ١٣٦٥ وثيقة ١ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٨٢ ١٨٦٥/٨/١٧ ص ١٩ ، ودفتر ٣٦٦ وثيقة ١ فى ١٤ صفر ١٢٨٣ — ١٨٦٦/٦/٢٧ ص ٥٣ ، ودفتر ٢٢٣ وثيقة ٥٤ فى ٢٣ الحجة ١٢٨٣ — ١٨٦٧/٥/٨ ص ٦١ .

(٨٣) محفظة ٦ داخلية أوامر عربى وثيقة ٤٤ فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٨٥ — ١٨٦٩/٣/٨ ، أنظر الملحق الثانى عشر .

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ج ٢ ص ٨٣ ، ٨٤ .

بالشياخة (٨٥) مع تحديد عددهم تبعا لمساحة النواحى من ٢ الى ٦ مشايخ ويمكن زيادتهم ببعض البلاد الكبيرة مثل بلقاس بالوجه البحرى وجهينة بالوجه القبلى الى ٨ مشايخ (٨٦) . وربما كان ذلك راجعا الى ان عملية ترتيب المشايخ ، كما مر بنا ، قد شابها الكثير من اوجه الخلل والتدخل المستمر من جانب الادارة المركزية .

وفى عهد اسماعيل استمر عمل اختام للمشايخ فى القرى ، وكذلك « مشايخ المراكبية » وأيضا لجميع مشايخ الطوائف والحرف ومشايخ الأثمان والحوارى بالمحافظات والبنادر (٨٧) .

الشكاوى فى حق المشايخ :

كثرت الشكاوى التى تقدم بها كبار الفلاحين والفلاحين وبعض المشايخ فى حق مشايخ نواحيهم لعدم موافقتهم على شياختهم للناحية ، أو لظلمهم البين لهم ، مما أدى الى هروبهم وتسحبهم تاركين قراهم وأرضهم وديارهم . ويلاحظ أن كثيرا من التحقيقات التى كان يبدأها مفتشو الاقاليم أو المديرون حول هذه الشكاوى غالبا ما كانت تتوقف قبل نهايتها وذلك بحجة الانشغال بالأشغال العامة أو بأعمال تحصيل الضرائب . أو أن كثرة الترغيب كانت تؤدى الى انشغال الأدارة وتصديعها ، كما يلاحظ أيضا انه رغم صدور الأحكام ضد بعض العمد والمشايخ بحرمان

---

(٨٥) كان يتم تحرير تقارير الشياخة للعمد والمشايخ على ورقة تمغة ويقوم المديرون بختمها والتصديق عليها ثم تعتمد من نظارة الداخلية وذلك نظير رسم قدره ما بين ٥٠ قرشا الى ٣٥٠ قرشا تبعا لمساحة الناحية ونفذ ذلك فى جميع الاقاليم وبلغ عدد تقارير الشياخة بمديرية قنا ٢٧٠ تقريرا وكان يدون بها كافة البيانات الخاصة بالشيخ والترابيط الخاصة بحصته بالناحية وتعداد الناحية وزمامها ، انظر دفتر ٨٣ مجلس خصوصى قرار المجلس رقم ٧٥ فى ٢٢ الحجة ١٢٩٠ ص ٥٦ وصدر عليه أمر عال من اسماعيل برقم ٦٣ فى ٤ محرم ١٢٩١ — ١٢٧٤/٢/٢١ . (محفظة ٧ داخلية أوامر عربى) .

(٨٦) محفظة ٦ داخلية ، المصدر السابق .

(٨٧) دفتر ٢٤٨ داخلية ج ١ وثيقة ٢١٦ فى ٢٨ شعبان ١٢٨٧ ١٨٧٠/١١/٢٢ ص ٨٨ .

أبنائهم من تولى هذه المناصب بقراهم فانهم كانوا يحلون محلهم دون اعتداد بهذه الاحكام (٨٨) .

وأحيلت الى نظارة الداخلية (٨٩) فى عهـــــد اسماعيل كثيرا من الشكاوى بترتيب الشياخات بالقرى والنواحى وكانت تصدر الأوامر الى مفتشى الاقاليم بتتبع اجراءات انتخاب الأهالى للمشايخ أو اعادة ترتيبها للتأكد من موافقة الاهالى ورغبتهم فى تعيينهم على أن يتصف هؤلاء المشايخ باللباقة والصدق وخلوهم من السوابق ، وموافقة عمد ومشايخ البــلاد المجاورة عليهم والا يكونوا من الشبان المطلوبين للخدمة بالجيش أو بلغوا سن التجنيد (سن النمرة) أو من الاحتياطى ، وبعد التأكد من ذلك يتم أخذ الضمانات القوية — من أشخاص مقتدرين ومعتمـــدين — باداء كافة الأعمال المكلفين بها على خير وجه (٩٠) .

وربما كان ذلك راجعا الى تنبه الحكومة المركزية الى تخلى المديريات عن القيام بتنفيذ هذه الشروط أو اعادة الترتيب تبعا لرغبات الاهالى فى بعض الأحيان فان الاجراءات كانت تتم على غــــير رغبتهم فى كثير من الاحيان (٩١) ، وفى أحيان أخرى فانها كانت تقوم باعادة توزيع الحصص والقراريط بين المشايخ لوقف النزاع الناشب بينهم أو لارضاء الأهالى(٩٢) وبذلك فانه يمكن القول أن عملية انتخاب العمد والمشايخ بواسطة المديرين كانت شكلية (٩٣) الى حد ما .

---

(٨٨) معية تركى دفتر بدون وثيقة ٤ فى ٢٢ جمادى الاولى ١٢٩٠ ١٨٧٣/٧/١٧ .

(٨٩) عندما أحيلت الاوراق الخاصة بترتيب شياخة احدى النواحى الى نظارة المالية لم تقم نحوها بأى شىء وأحالتها الى نظارة الداخلية لانها من الأمور الادارية ، انظر دفتر ٣٥٢ داخلية جـ ١ وثيقة ١٢ فى ٨ رمضان ١٢٩٢ — ١٨٧٥/١٠/٧ ص ١٧ ، ٢٥ .

(٩٠) دفتر ٢٩٨ داخليـــــة وثيقة ٣٨٢ فى ٨ الحجـــــة ١٢٩٠ — ١٨٧٣/٢/٦ ص ١٥٦ .

(٩١) دفتر ٣٥٨ داخلية وثيقـــة ٦٦ فى ٢٨ الحجـــــة ١٢٩٠ — ١٨٧٤/٢/١٥ ص ٧٦ .

(٩٢) دفتر ٢٩٩ داخليـــــة وثيقة ١٠٧ فى ٧ محـــــرم ١٢٩١ — ١٨٧٤/٢/٢٤ ص ١ .

(93) Marlote, Egypte. Native Rulers & Foraign interferance, p. 120.

قواعد ترتيب شياخة القرى :

كان ترتيب الشياخة يتم تبعا لمساحة الناحية أو البلدة أو الكفر ولعدد الأشخاص الذكور بها ولم يكن هناك أى اعتبار لعدد الأناث على الاطلاق مهما كان عددهن لانه لم يكن لهن حق التعبير عن آرائهن فى انتخاب مشايخهم طيلة ذلك الوقت . وكان اعادة ترتيب مشايخ البلاد والذى كان يحضره القاضى غالبا ما يؤدى الى انقاص عدد مشايخها ومن أمثلة ذلك ما حدث فى شياخة كفر فرسيس بمديرية القليوبية التى أنقص عدد مشايخها من ٨ مشايخ الى ٣ فقط (٩٤) ، وانقاص مشايخ كفر نقرة بمديرية الغربية من ١٤ شيخا الى ٦ مشايخ (٩٥) ، أو الاقرار على زيادتهم عن الحد المقرر مثلما حدث فى ناحية هورين بمديرية الغربية التى كان بها ٨ مشايخ استجابة لشكوى الأهالى ورغبتهم فى تعيينهم جميعا بشياخة الناحية (٩٦) وكانت شياخة ارمانية بمديرية البحيرة التى يتكون زمامها من ١٢٥٦ فدانا وتعدادها ١٥٩ شخصا من ٥ مشايخ بخلاف العمدة (٩٧) ، وتم ترتيب ٦ مشايخ ببلدة كفر الشرفا الغربى بمركز تلا بمديرية المنوفية رغم قلة عدد سكانها والتى كان قد صرح بألا يزيد عدد مشايخها على ثلاثة (٩٨) . وترجع موافقة الادارة المركزية على هذه الزيادة الى تجنب الشكاوى والاعتراضات التى يتقدم بها الأهالى والتى يدعون فيها كبر بلدهم واتساع زمامها وزيادة عدد سكانها ومساكنها .

وكان ترتيب شياخة قرية ميت عساس بمديرية الغربية فى نهاية

---

(٩٤) دفتر ٢٩٩ داخلية وثيقة ١٠٨ فى ٧ محرم ١٢٩١ — ١٨٧٤/٢/٢٤ ص ١ ، ٢ .

(٩٥) دفتر ٣٥٢ داخلية وثيقة ٤٥ فى ٢٠ ذى القعدة ١٢٩٢ — ١٨٧٥/١٢/١٨ ص ٤٧ .

(٩٦) دفتر ٣٥٢ وثيقة ١٢ فى ٨ رمضان ١٢٩٢ — ١٨٧٥/١٠/٧ ص ١٧ .

(٩٧) دفتر ٣٠٨ داخلية وثيقة ٨٣ فى ٣ جمادى ثان ١٢٩١ — ١٨٧٣/٧/٢٧ ص ١٨١ .

(٩٨) مديرية المنوفية صادر ضطية تلا ومجلسها حـ ١٣ دفتر ١٠٣٢ وثيقة ٦٧٨ فى ٩ ربيع الاول ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٤/٤ ص ١٦٧ .

يوليو عام ١٨٦٨ على النحو التالى قبل اعادة الترتيب طبقا لعدد سكانها ولمساحة زمامها (٩٩) .

نفر	قيراط	اسماء المشايخ	ملاحظات
١	٤	محمد حمزة	
١	٥	العشرى البهجى	
١	٣	على مسعود	
١	٣	ابراهيم عامود	
١	٢	احمد قابيل	
١	٢	بدوى قابيل	
١	٢	العراقى كامل	
١	٢	العراقى الصفطى	كان المقيد بدفتر الشياخة بالمديرية أحمد حمودة .
١	١	عمارة حمودة	
٩	٢٤	قيراطا	

ولما كان بعض أهالى ميت عساس قد تقدموا بشكوى بتعدى المشايخ عليهم واستيلائهم على أراضى المتسحبين وتسخيرهم فى الاشغال العامة على حين يقومون بحماية أشخاص آخرين وطالب الكثير من الأهالى اعادة ترتيب الشياخة بها نظرا لأن زمامها يبلغ ٥٠٠ فدان فقد تقرر تعديل شياختها . وقد أكد ناظر القسم أن الناحية بها ١١٥٦ فدان وتعدادها ٥٨١ شخصا ، وانه يمكن ترتيب ٤ مشايخ بها فقط بدلا من ٩ مشايخ طبقا لقرار مجلس شورى النواب . وعلى ذلك فقد تم ترتيب شياختها بحضور عمد البلاد المجاورة ورغبة الاهالى فى أوائل عام ١٨٧٢ ، بعد موافقة نظارة الداخلية عليه وصدور أمرها باعتماده ، وكان على النحو التالى (١٠٠) .

---

(٩٩) دار المحفوظات العمومية ، سجل الشياخات خاص بنواحى مديرية الغربية من ابتدى ١٢٨٢ ، ويحمل رقم ٢٧٠٩ ج ٢ ص ٣٦ .

(١٠٠) المصدر السابق نفسه ، وجاء بهذا الدفتر ودفتر رقم ٢٧٠٨ ج ١ ، الخاص بمديرية الغربية أيضا ترتيبات الخفر بنواحى المديرية وبنادرها سواء فى داخلها أو خارجها وترتيبات الشياخات الخاصة بالنواحى والطوائف بالمديرية .

نفر	قيراط	أسماء المشايخ	السن	مساحة الاراضى الزراعية	الوكـــلاء	مساحة الاراضى الزراعية	ملاحظـــات
١	٩	ابراهيم عامود (عمـــده)	٦٠	١٨ فدان وكسور	الشهاوى ابراهيم	٢ فدان وكسور	
١	٣	احمد قابيل	٥٨	٢٤ فدان وكسور	احمـــد بدوى القطاوى	١ فدان وكسور	
١	٤	احمد البرعى	٤٥	٤ فدادين وكسور			لم يتم الموافقة على الوكيل الذى اختاره هذا الشيخ لقلة اطيانه على ان يتم متابعة انتخاب وكيل له .
١	٨	ابراهيم العراقى	٣٨	٤ فدادين وكسور	العراقى العراقى	٢ فدان وكسور	
٤	٢٤	قيراطـــا					

ومن ذلك يتضح تركز شياخة القرية فى بعض العائلات واستمرار بقائها أو انتقالها بين أفرادها ، وان اقلال عدد المشايخ أدى الى ابعاد بعض الأشخاص من شياخة القرية ، كما استبعد شخص من وكالة أحد المشايخ بسبب قلة الاراضى الزراعية الخاصة به وربما استحدثت هذه الوظيفة ليحل الوكيل محل الشيخ عند غيابه أو ليكون نائبا عنه فى بعض الأعمال .

وقد يرجع كثرة الشكاوى التى تقدم بها الاهالى وبعض المشايخ ضد مشايخ القرى الى استمرار واحتدام الصراع بين العائلات الكبيرة حول شياخة بعض النواحى لرغبة بعض الأسر فى ضرورة تولى أحد أفرادها للشياخة خاصة وان بعض العائلات احتكرت شياخة نواحيها أو كان لها النصيب الأكبر منها فكان منها العمدة والشيوخ مثلما حدث فى كفر ربيع بمديرية المنوفية وكفر أباظة بمديرية الشرقية وذهبت شكاوى الاهالى فى شأنها سدى (١٠١) وربما كان ذلك راجعا الى ارتباط هذه العائلات بعلاقات

---

(١٠١) يوجد بوثائق ديوان الداخلية ووثائق الادارة المحلية الخاصة بالمديريات مئات الوثائق الخاصة بترتيب الشياخات بالنواحى وتعديلها والتى تؤكد استمرار توارث الشياخة بين ابناء العائلات الكبيرة لعدة أجيال ، وتطور النزاع حول منصب العمدة والمشايخ وشكاوى الاهالى ضد مشايخهم وما اتخذ حيالها من اجراءات سواء بالوفاق أو بالتنازل للابناء والاخوة ولم يكن صغر سن الابناء عائقا يحول دون توارثها حيث كان يتم تعيين وكيل له حتى يبلغ السن التى تؤهله لها ، أنظر دفاتر ديوان الداخلية ارقام ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١٩ ، ٣٥٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧٣ ، ٣٨٣، ٣٩٤ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ١٤٢٤ ، ١٤٥٦ والمحافظات من ٣٦ الى٥٤ ترتيب قديم بالاضافة الى سجلات المديريات والمحافظات . وقد تنبهت الحكومة المركزية الى تخلى المشايخ عن شياخاتهم لابنائهم واخوتهم وأقاربهم لمنعهم من اداء الخدمة العسكرية ولذلك قررت فى أوائل عام١٨٦٨ قبول بدل لابناء العمد والمشايخ للخدمة بالجيش ، انظر دفتر ٢٣٢ : داخلية وثيقة ٩٥ فى ١٣ شوال ١٢٨٤ هـ (١٨٦٨/٢/٧ م) ص ٨٤ .

وطيدة مع الحكومة المركزية . والى الشروط التى أوجبت أن يكون هؤلاء المشايخ من ذوى المقدرة والنفوذ والثراء والكلمة النافذة بين الاهالى وان يكون لهم مساحة كبيرة من الاراضى والا يكون هؤلاء المشايخ ممن يعتمدون فى حياتهم على أحد . وكان هذا السلاح الذى تستخدمه الادارة المركزية ضد الأهالى يرتد اليها فى بعض الأحيان فلم يكن هؤلاء المشايخ يستجيبون لأوامرها أو يلبون استدعاءها لهم أو يؤدون ما عليهم من واجبات .

ويمكن القول ان تكرار عملية الترغيب والتعديل بالنواحى يعد دليلا على عدم سلامة الاجراءات الخاصة بانتخاب المشايخ ومدى تدخل الادارة السافر فيها وفى توجيهها حتى اذا ما تعارض ذلك مع رغبة الأهالى مثلما حدث فى ترتيب شياخة سنبوا الكبرى بمديرية الغربية . وأدى الغاء تفاتيش الاقاليم الى طول اجراءات ترتيب الشياخات بالقرى والنواحى (١٠٢) .

ويلاحظ ان بعضا ممن تولوا مناصب الشياخة بالقرى من غير القادرين ومن ذوى المكانة المتواضعة أو العديمى النفوذ قد عجزوا عن تأدية المطالب سواء أكانت للحكومة المركزية أو الاهالى كما عجزوا ايضا عن دفع رسم تقرير الشياخة المقرر على القراريط التى تخص حصصهم (١٠٣) ، ولم يكن الأهالى يطيعونهم لفقرهم شأن طاعتهم لامثالهم من القادرين وذوى النفوذ (١٠٤) .

---

(١٠٢) محفظة ٤٣ داخلية (قديم) وثيقة ٢٢ فى ٦ صفر ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٢/١٩ .

(١٠٣) دفتر ٣٥٢ داخلية وثيقة ١٧٠ فى ٢٦ ربيع ثان ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٥/١٠ ص ١٣٩ .

(١٠٤) دفتر ٣٨٣ داخلية وثيقة ١٠١ فى ٢٩ ربيع ثان ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٥/٢ ص ٩٩ ووثيقة ١٧٠ فى ٢٩ رجب ١٢٩٥ — ١٨٧٧/٨/٩ ص ١٧٦ .

ويلاحظ أيضا ان الحكومة المركزية كانت كثيرا ما تتخلى عن التمسك بالشروط التى وضعتها عند ترتيب الشياخة بالبلاد ومن أمثلة ذلك ترتيب ٣ مشايخ بدسوق التى يبلغ زمامها ٤٩٥٥ فدانا وتعدادها ٢٦٧٤ شخصا على حين أن أحد الكفور المجاورة كان به شيخان (١٠٥) كما أن نواحى مديرية الجيزة كان بها ما بين ٨ الى ١٥ شيخا رغم قلة عدد أهالى هذه النواحى ويرجع ذلك الى أن أغلب هؤلاء المشايخ قد تولوا مناصبهم من أنفسهم فى غفلة من الادارة المركزية بالمديرية . وكان بعضهم غير مستوفين للشروط الواجب توافرها فى المشايخ (١٠٦) .

ويمكن القول ان عملية ترتيب الشياخة فى ذات العائلة أو لابن العمدة أو لأخيه أو لأحد أقاربه أصبحت عملية ديناميكية فبوفاة الأب أو تقاعده لكبر سنه يتولى الابن مكانه وكذلك الاخ دون أية اجراءات أو تنصيب أو ترغيب (١٠٧) ، حتى انه عندما كان يتم طرد أحدهم من منصبه كان هؤلاء يحلون محله أيضا (١٠٨) ويؤدون ما عليه من واجبات ومهام وقد تمر فترة طويلة لا تدرى فيها الادارة المركزية شيئا مما حدث ولكنها كانت تبارك تعيينهم فى معظم الأحوال . وقد استمرت القضايا الخاصة بالشياخات لسنوات طويلة كان لكل من يتولى ادارة المديرية فيها رأى مخالف للآخر وبالتالى استمر الصراع محتدما دون حسم رغم تدخل المديرين والمفتشين ونظارة الداخلية . وأحيانا كان يتم الاعراض عن رأى الأهالى والأخذ

---

(١٠٥) دفتر ٣٩٤ داخلية وثيقة ٩٨ فى ١٩ شعبان ١٢٩٥ — ١٨٧٧/٨/٢٨ ص ٩٥ .

(١٠٦) دفتر ٤٤٠ داخلية وثيقة ١٩ فى ١٣ صفر ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٢/٤ .

(١٠٧) محفظة ٤١ داخلية (قديم) وثيقة ١٨ فى ٧ جمادى الاولى ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٥/٣٠ ، ١ فى ٢١ منه ، ودفتر ١٢ معية عربى وثيقة ٤٥ فى ٤ جمادى الاولى ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٥/١٧ ص ٨٨ .

(108) Wallace. M. Egypt and Egyptian Question, London 1838. p. 209.

برأى عمد البلاد المجاورة وعمـــد الأهالى ورؤوس العائلات والمشايخ الموجودين بالناحية (١٠٩) . وبذلك ذهبت شـــكاوى واستغاثات الاهالى بالادارة المركزية « وبالاعتاب » ادراج الرياح .

كما يلاحظ أن الحكومة المركزية كانت أحيانا تغض الطرف عن تعيين أبناء المشايخ والعمد ممن يكونون فى سن التجنيد على وعد بوضع اسمائهم فى أول الكشوف وتجنيدهم عند بلوغهم سن التجنيد (١١٠) .

ونظـــرا لوجود تفاوت كبير بين الحصص التى تولاها المشـــايخ بالنواحى فقد أدى ذلك الى كثرة الشكاوى بين المشايخ فى محاولة لايجاد توازن أو تساوى فيما بينهم (١١١) . وعلى الرغم من أن بعض البلاد وجد بها أكثر من عمدة الى جانب مساعديهم من المشايخ مثل ناحية بلتان بمديرية القليوبية فان بعض النواحى أو الكفور ظل يتولى شياختها شخص واحد بكامــــل الأربعة والعشرين قيراطا ومن أمثلة ذلك نواحى سابور وكفر العيص ومحلة عبيد بمديرية البحـــيرة (١١٢) ، وكفر الشرفا بمـــديرية الشرقية (١١٣) .

تسلط العمـــد والمشايخ :

نظرا لتمتع العمد والمشايخ بالسلطة والنفـــوذ والمكانة الاجتماعية المتفوقة على أقرانهم من الفلاحين فى قراهم ونواحيهم فقد كان ذلك عاملا من عوامل تسلطهم وتعسفهم مع هؤلاء الفلاحين طوال هذه الفترة حيث

---

(١٠٩) محفظة ٤٧ داخلية (قديم) وثائق ٣١ فى ٢٧ جمادى الاولى ١٢٩١ ، ٣٩٨ فى غرة جماد ثان ١٢٩١ — ١١ ، ١٨٧٤/٧/١٨ ، ومحفظة ٥٠ (قديم) وثائق ٢ ، ٢ فى ١٢ ، غاية محرم ١٢٩٦ — ٥ ، ١٨٧٩/١/١٢

(١١٠) دفتر ٢٨٣ داخلية وثيقـــة ٥٢ فى ٢١ صـــفر ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٢/٢٣ ص ٥٥ ، ووثيقـــة ١٠٢ فى ٢٩ ربيـــع ثان ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٥/٢ ص ١١٢ .

(١١١) محفظة ٥١ داخلية (قديم) وثيقة ١٥ فى ١٨٧٩/٤/٧ .

(١١٢) ديوان الداخلية دفتر ٣٠٨ وثيقة ٤٦ فى ٧ ربيع ثان ١٢٩١ ١٨٧٤/٥/٢٣ ص ١٤١ ، ودفتر ٣٠٠ وثيقة ٣٢٦ فى ٢٣ جمـــاد ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٨/٥ ص ٥٩ ودفتر ٣٢٩ وثيقة ١٠ فى ٢٦ رمضـــان ١٢٩١ — ١٨٧٤/١١/٥ ص ٢٧ .

(١١٣) دفتر ١٤٥٦ داخلية وثيقة ١١ فى ٢٦ ربيع الاول ١٢٩٦ .

اساءوا استغلال سلطاتهم التى تخول لهم الاشراف على شئون الزراعة والرى وتحصيل الضرائب والأموال وادارة القرية ، وذلك بالاعتداء عليهم بالضرب أو غصب أموالهم وأطيانهم ومواشيهم واقطانهم (١١٤) أو هدم مساكنهم(١١٥) وسجنهم لمدد طويلة (١١٦) ، واساءة استخدام سلطاتهم فى تجنيد ابناء الفلاحين أو احلال بدل منهم وحماية ابنائهم وأبناء عائلاتهم والعائلات الكبيرة من التجنيد (١١٧) وكذلك حمايتهم لابنائهم وأسرهم أيضا من دفع الضرائب والعوائد الشخصية وضريبة الملح (١١٨) التى فرضت على من بلغ عمره ١٢ سنة (١١٩) .

وتعدت سلطات العمد والمشايخ الى استغلال الاراضى التابعة للحكومة سواء الصالحة للزراعة أو الفضاء بالاضافة الى استغلالهم أراضى الأهالى وذلك بزراعتها أو تأجيرها أو بيعها لأشخاص آخرين (١٢٠)

---

(١١٤) دفتر ١٢ معية عربى وثائق ٣ ، ٧ ، ١٣ ، ٣٥ فى ١ محرم ، ٥ صفر ، ٢٠ ربيع الاول ، ٧ شعبان ١٢٩٤ — ١/١٥ ، ٢/١٨ ، ٤/٤ ، ١٨٧٧/٨/١٦ ص ٩ ، ٤٩ ، ٦٤ ، ١٣٥ .

(١١٥) دفتر ١٨٧٣ معية عربى وثيقة ٢٠ فى ١٨ جماد ثان ١٢٩٠ — ١٨٧٣/٨/١١ ص ١٤٧ .

(١١٦) محفظة ٤٢ داخلية (قديم) وثيقة ١٩ فى ١٣ رجب ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٨/٣ .

(١١٧) دفتر ١٨٧٣ وثائق ٥٩ ، ٦٣ فى ٦ صفر ، غرة ربيع الاول ١٢٩٠ — ٣ ، ١٨٧٣/٤/٢٨ ص ٣٩ ، ٨٥ .

(١١٨) فرضت هذه الضريبة ابتداء من ٧ سبتمبر عام ١٨٧٣ وكان على كل شخص رجلا كان أو امرأة فيما عدا الاطفال والارامل والسائلين ان يشترى فى كل سنة ٦ أقات من الملح بسعر الاقة قرش ونصف قرش ، وكانت الحكومة تتولى بيع الملح فى المدن والقرى . وفى عام ١٨٧٩ خفض سعر الأقة الى قرش واحد ثم ترك شراؤه اختياريا بعد ذلك وقد ألغيت هذه الضريبة فى آخر ديسمبر من نفس العام لمزيد من التفاصيل ، أنظر د . زين العابدين شمس الدين نجم : بور سعيد تاريخها وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ صص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(١١٩) معية عربى دفتر ١٢ وثيقة ٧ فى ١٨ ربيع الاول ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٤/٢ ص ٣٧ ودفتر ١٧ وثيقة ٩ فى ١٠ محرم ١٢٩٥ — ١٨٧٨/١/١٣ ص ١٦ .

(١٢٠) دفتر ١٨٧٣ وثيقة ٢٠٣ فى ٢٨ جماد ثان ١٢٩٢ — ١٨٧٥/٧/٣١ ص ١٥٥ .

وأدى تعسف العمد والمشايخ وحمايتهم لأسرهم وذويهم الى انزال أعظم الضرر بالفلاحين وتسحبهم من قراهم (١٢١) ومن أمثلة ذلك أن قرية زنادة بمديرية المنوفية التى كان بها ٨ مشايخ كل منهم يقوم بالدفاع عن أسرته وحماية أفرادها مما جعل الاهالى يضيقون بالعيش فى قريتهم (١٢٢) وقد انتقلت سلطات ونفوذ العمد والمشايخ الى أخوتهم فاستغلوا صلة القربى بهم فى ارتكاب المخالفات العديدة ضد الاهالى (١٢٣) . وكانت هذه المظالم ترتكب فى حقهم على الرغم من تعهد العمد والمشايخ بمعاملة الاهالى بالعدل والمساواة (١٢٤) .

وكان لازدياد الاعباء وكثرة المهام التى القيت على عاتق المشايخ والعمد أثر كبير فى اصطدامهم بالادارة المركزية (١٢٥) والأهالى ، وكان لعجز البعض منهم عن القيام بكافة هذه الاعباء أثر فى خلل الادارة بالقرى والبلاد وتأثر المصالح بها ولم يكن أمامهم سوى الفرار بأنفسهم أو مصطحبين معهم أهليهم هربا من بطش الحكومة المركزية بهم وكان هروبهم احيانا يحدث فى الأوقات التى تحتم وجودهم بالبلاد مثل وقت الاشغال العامة أو تحصيل الضرائب والأموال حتى أن بعضهم تعودوا الهروب فى مثل هذه الأوقات (١٢٦) . ولم يكن أمام الادارة المركزية من سبيل سوى تعيين محلهم حتى يتم ضبط الهاربين ومحاكمتهم (١٢٧) .

---

(١٢١) دفتر ١٢ معية وثيقة فى ١٥ جماد ثان ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٥/٢٨ ص ١١٥ .

(١٢٢) دفتر ١٢ معية عربى وثيقة ٦٥ فى ٢٦ جماد ثان ١٢٩٤ ١٨٧٧/٧/٧ ص ١٢٥ .

(١٢٣) دفتر ١٨٧٣ وثيقة ٤٢ فى ٩ ربيع الاول ١٢٩٠ — ١٨٧٣/٥/٦ ص ٨٨ .

(١٢٤) دفتر ٢٧٣ داخلية وثيقة ١٤٤ فى ٤ رجب ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٧/١٥ ص ١٥٩ .

(١٢٥) محفظة ٣١ داخلية (قديم) وثيقة ١١ فى ١١ ربيع ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٥/٢٧ .

(١٢٦) ديوان الداخلية دفتر ٣٢٩ وثيقة ٢٥ فى ١٥ شوال ١٢٩١ ١٨٧٤/١١/٢٤ ، ودفتر ٣٥٢ وثيقة ٨٧ فى ١١ ربيع ثان ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٥/٥ ص ١٢٠ .

(١٢٧) دفتر ٣٨٣ داخلية وثيقة ٣ فى ٢٩ الحجة ١٢٩٤ — ١٨٧٨/١/٣ ص ٩ .

ومما لا شك فيه أن رسوخ وظيفة العمدة فى عهد اسماعيل واتضاح مهامها ، ورئاستها للقرية كان له دور كبير فى القضاء على وظيفة القائمقام التى اختفت من الهيكل الوظيفى فى عهده ولم يعـــد لها دور على مسرح الاحداث فى البلاد حيث يلاحظ تجاهل اللوائح والقوانين ، والوثائق ، لها ولم يسند لها أى دور كبير كان أو صغير . وبذلك اختفت معـالم الهيكل الادارى للقرى الذى كانت عليه البلاد فى نهاية القرن الثامن عشر .

مجالس ادارة مشـــيخة البــلاد :

مر بنا أن اسماعيل وافق على اقتراح مجلس شـــورى النـــواب بتشكيل مجالس منتخبة من العمد لادارة البلاد ونظر القضايا فكانتمجالس المراكز والدعاوى فى الاقسام أى المراكز ، وتضمن ذلك أيضـا انشـاء مجلس مشيخة البلد ويتولى أمور الادارة بها ومجلس دعاوى البلد لنظر القضايا الخاصة بأهالى البلد، ويتكون كل مجلس من رئيس من مشايخ البلد يسمى الاول رئيس مجلس ادارة المشيخة والثانى رئيس مجلس الدعاوى ولا يقل عمر أى منهما عن ٣٠ سنة ومدة كل منهما عامين ، وبكل مجلس عضوين — بالدور — منكبار الفلاحين الذين لهم أراضى فى نفس البلد ، ومن التجار المقيمين بالبلد ولا يقل عمرهم عن ٢٥ سنة ولهم نواب مـدة كل منهم عام واحد . أما البلاد الصغيرة أو الكفور فتتبع لبلد كبيرة مجاورة على أن ينتخب أعضاء ونواب المجالس من عمدها .

وحددت اللائحة الخاصة بهذه المجالس كيفية اجراء انتخاب الرئيس والاعضاء والنواب — الذين يجب أن يكونوا من نفس البلد — طن طريق المشايخ والاهالى ، ممن لا تقل سنهم عن ٢١ سنة ، وحضور ثلاث عمـد يعينهم مجلس دعاوى المركز من عمد البلاد المجاورة قبل موعد الانتخاب ليقوموا بمتابعة موافقة الاهالى على من يتم انتخابهم فقط دون تدخلهم فى كفاءتهم ، وتم تحديد مواعيد الانتخاب طبقا للمدد الخاصـــة بالرؤساء والاعضاء ونوابهم . ووضعت الخطوات الخاصـة باعداد البيانات عن العمد الذين يجرى انتخابهم ومدى كفاءتهم الى المجالس المركزية والمحلية واعلان صحة العضوية بهذه المجالس وامكان استمرارهم فيها لمدة تالية بناء على رغبة الأهالى ، وتنظيم ادارة هذه المجالس (١٢٨) .

(١٢٨) محفظة ٧ داخلية أوامر عربى وثيقة ١٧٢ فى ٢٥ جماد الاولى ١٢٨٨ — الفصل الاول من اللائحة — القسم الاول .

وعهد الى مجلس ادارة المشيخة بكافة المهام الخاصة بمشايخ البلاد عدا نظر القضايا (الدعاوى) التى أصبحت من اختصاص مجلس دعاوى البلد وبذلك فانه لم يعد للمشايخ دور فى فض المنازعات أو نظر القضايا بين الاهالى مثلما كان يحدث من قبل ، ومن المهام التى حددتها هذه اللائحة ملاحظة انتظام الاضرحة وتعمير المساجد ، والآثار القديمة ، والكتاتيب ، وقيد المواليد والوفيات ، وتطعيم الجدرى وأحوال السكان وتعدادهم ، والاهتمام بتقوية الجسور وسد المقاطع والاشراف على تنفيذ كافة الاشغال الهندسية والأشغال العامة ، واعداد الكشوف الخاصة بكل ما يتعلق بالزراعة الشتوية والصيفية والنيلية من مساحات ومحاصيل لتقديمها الى مجلس تفتيش الزراعة وابلاغ المديريات بكل ما يتعلق بأمور الرى والزراعة والأحوال الصحية والأشغال العامة ، وكافة الامور الهامة ، وابلاغ مجلس تفتيش الزراعة عن كل ما تتطلبه أمور الرى والصرف من انشاءات (١٢٩) .

والى جانب هذه المهام الادارية والصحية فقد كلف المجلس أيضا بمهام أخرى مالية وهى متابعة تحصيل الضرائب والأموال والتقاسيط فى أوقاتها وذلك بتكليف شيوخ الحصص بتحصيلها وتمويل الويركو وتوريد الاهالى لها الى الصيارف (١٣٠) ، حيث تنوعت الضرائب وزادت فى عهده زيادة كبيرة مما أدى الى سوء أحوال الفلاحين (١٣١) ، وحث المجلس لهؤلاء المشايخ ومساعدتهم اذا لزم الامر ، وكذلك المتابعة المستمرة والاشراف الدقيق على أعمال الصيارف ومتابعة عملية التوريد (١٣٢) .

وكلف المجلس أيضا بالملاحظة المستمرة لمنع احداث القطع فى الجسور والسكك للرى والصرف منعا لتعطيل المرور عليها وملاحظة تجهيز واخراج الفلاحين للعونة فى الاشغال العامة واعداد البيانات الدقيقة عن ذلك

---

(١٢٩) المصدر السابق ، نفسه .

(130) Crouchley, Economic Devlopment of Modern Egypt., p. 275.

(131) Lady Duff Gordon, Last letters from Egypt London 1876. p. 109.

(١٣٢) أنظر اللائحة المذكورة وعن تطبيقها ومسئوليتهم عن أى تقصير فى ذلك ، أنظر مديرية المنوفية ، دفتر ٩٥٧ صادر ضبطية تلا ومجلسها ج ٢ وثيقة ٢٩٣ فى ٢٢ ربيع ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٦/٧ ص ١٢٧ .

لتحقيق العدالة فيما بين الاهالى واخـــراجهم بالدور ، واختص المجلس بالامور المتعلقة بأمور تعمير وانشاء المنافع العامة بالبلد وجمع مرتبـات الخفر وجمع الاموال لاصلاح الطرق أو الاعانات للمشروعات الخيرية على أن يتم قيد ذلك فى دفاتر خاصة تودع لدى الصراف ، وأوضحت اللائحـة أيضا كيفية مجازاة غير المتعاونين من المشايخ والاهالى والخفر مـع المجلس (١٣٣) ، ثم أوضحت اللائحة مهام مجلس دعاوى البلد فى نظـر كافة القضايا المختلفة (١٣٤) .

وتابعت المديريات البحرية التى عمم بها هذا النظام دون المديريات القبلية تنفيذ هذه اللائحة فى البلاد أسوة بما تم بالنسبة لمجالس المراكز ودعاوى البنادر .

ويلاحظ أن وظيفة رئاسة المشيخة قد انتقلت الى الابنـاء كما كان الحال فى وظائف العمد والمشايخ سواء بسواء (١٣٥) . وكان يتم تعديل حصص المشيخة تلبية لرغبة الاهالى ، وأضفت هـذه اللائحة على رؤساء مجالس ادارة المشيخة مزيدا من النفوذ والسلطة فقد كانت ادارة أمـور البلدة تجرى بين يديه واعضاء المجلس ومشايخ الحصص تحت رئاسته مما جعل بعضهم يسيئون استغلال هذه السلطات وارتكاب المظالم فى حق الاهالى (١٣٦) . وقد قام رئيس مشيخة العزيزية بمديرية الشرقية باغتصاب أطيان الأهالى ، واستغلال الاحجار الخاصة بالمشروعات العامة للدولة فى أعمال البناء الخاصة به ، وقام أخوه بأخذ الأراضى الخاصة بالدولة أيضا . ورغم الشكوى فى حق رئيس المشيخة فلم يحرك تفتيش الاقاليم البحـرية ساكنا ويرجع ذلك الى علاقة رئيس المشيخة القوية بسليمان باشا اباظة الذى وضعه فى هذا المنصب ضد ارادة الاهالى (١٣٧) . ويلاحظ أيضا أن من

---

(١٣٣) محفظة ٧ داخلية ، المصدر السابق ، القسم الثانى .

(١٣٤) نفسه ، القسم الثالث .

(١٣٥) دفتر ٣٠٨ داخلية وثيقة ٣٢ فى غاية ذى القعدة ١٢٩٠ — ١٨٧٤/١/١٨ ص ٥٤ .

(١٣٦) محفظة ٣١ داخلية وثيقة ٩٥ فى ٢٥ ربيـع ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٦/١٠ .

(١٣٧) دفتر ١٢ معية عربى وثيقة ٣٥ فى ٥ ربيـع الاول ١٢٩٤ ١٨٧٧/٣/٢٠ ص ٥٢ .

تولوا مناصب رئاسة المشيخة كانوا من كبار الفلاحين ومن ابناء العائلات الكبيرة التى تزرع مساحات واسعة من الاراضى لا تقل عن عشرة أفدنة ومن الذين يتمتعون بنفوذ كبير فى بلادهم (١٣٨) . وكان اعفاء رئيس المشيخة من منصبه يؤدى الى الاعفاء التام من الشياخة (١٣٩) .

وكان من المهام التى كلف بها المشايخ والعمد أيضا الى جانب المهام السابقة العمل على استتباب الامن وحفظ النظام (١٤٠) وضبط الاسلحة الموجودة بالقرى وجمعها حيث منع على الفلاحين حمل الاسلحة لاقتصار حملها على الخفر المرخص لهم بذلك وكذلك الاهتمام بحراسة السكك الحديدية (١٤١) .

وحاول اسماعيل التصدى لمشكلة تعطل بعض الاهالى الذين يتخذون من الكسل أو النصب أو السرقة والنهب حرفة لهم وذلك بأخذ ضمانات على العمد والمشايخ بمراقبتهم والعمل على تشغيلهم (١٤٢) وربما كان ذلك راجعا الى تقاعس الخفراء وشيوخهم عن اداء واجبهم على الوجه الأكمل وعدم تصديهم للصوص وضبط المسروقات فانتشرت الحوادث بالقرى ومن ثم فقد صدرت لائحة ترتيب الخفر فيما عرف « برابطة الغفر » فى اوائل عام ١٨٧١ م التى حددت مهام الخفر وشيوخهم وتعيين وكلاء لهم لكثرة أعمالهم وتنظيم عمل الخفر ، والاسلحة ، واعفاؤهم من الخدمة العسكرية الى جانب اعفاؤهم من الاشغال العامة، وتعيين مفتش لكل مديرية للتفتيش

---

(١٣٨) محفظة ٤٥ داخلية وثيقة ٢٦ فى ١٠ رمضان ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٩/١٧ .

(١٣٩) دفتر ١٦٠١ داخلية وثيقة ٣٨ فى ١٤ جماد ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٧/٢٧ ص ٢٠ .

(140) Mc Coan, Egypt As It Is p. 115.

(١٤١) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى والقليوبية وثيقة ٨٤ فى ٢ صفر ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٧/١٨ ، ١١ فى ٢٨ شوال ١٢٨١ — ١٨٦٥/٣/٢٦ ودفتر ٣٨ داخلية وثيقة ٥٣ فى غاية ربيع ثان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٦/١٤ ص ١٥١ .

(١٤٢) محفظة ٧ داخلية وثيقة ٥٨ فى غاية رجب ١٢٨٣ — ١٨٦٦/١٢/٧ ، ودفتر ١٩٠ وثيقة ١٣ فى ٤ جمادى الاولى ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٩/٢٤ ص ٣٥ ، ودفتر ٢١٢ وثيقة ١٢ فى ٢٢ شوال ١٢٨٣ — ١٨٦٧/٢/٢٧ ص ٣٠ .

منهم وعلى اعمالهم(١٤٣) . وبذلك أصبحت وظيفة شيخ الخفر من الوظائف الهامة في ادارة القرية حيث أصبح يعادل شيخ الناحية (١٤٤) واستحدثت وظيفه وكيل له . اما الوظائف التى اختفت في عهده من ادارة القرية فهى وظيفه خولى الزراعة لانه لم يعد هناك سبب لوجودها (١٤٥) .

وقد كان المشايخ والعمد قد كلفوا بامداد الحكومة المركزية بالقوى اللازمه لخدمة بالجيش (١٤٦) والتسخير في الاشغال العامة فانه كان عليهم متابعه هذه الاشغال ودوام الاستعداد والمتابعة المستمرة لاعمال مواجهة اخطار الفيضان واعداد كافة المواد واللوازم الخاصة بذلك من أخشاب واحجار وديش وغيرها من المواد (١٤٧) حيث كان يتم تكليفهم بالمحافظة على مركات معدنة يكونوا مسئولين عنها بما معهم من أنفار لتقوية الجسور والسدود ومتابعة حركة ازدياد مياه النيل (١٤٨) لأن قطع الجسور وانهيار السدود وحدوث فتحات في القناطر كان يحدث اضرارا بالغة التأثير على البلاد والاهالى والحركة العمرانية والأحوال الاقتصادية والمعيشية لهذه البلاد مثلما حدث في فيضان عام ١٢٩٥ هـ / ١٨٧٨ م ، بالنسبة لبلاد مديرية الشرقية (١٤٩) . وكانت الحكومة تأمر باخراج مساحات من الاراضى الزراعية لبناء المساكن عليها للاهالى الذين أضيروا بهذه الاخطار ومن أمثلة ذلك ماحدث فى مديرية القليوبية فى شهر رجب عام ١٢٨٠هـ / نهاية ١٨٦٣م (١٥٠)

---

(١٤٣) محفظة ٧ داخلية وثيقة ٧٥ فى ١٧ شوال ١٢٨٧ — ١٨٧١/١/٨ .

(١٤٤) محفظة ٥ داخلية وثيقة ٣٢ فى ٢٨ صفر ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٢/١٩ .

(١٤٥) الياس الايوبى ، المرجع السابق ص ٦٥ .

(146) Wallace M. Egypt and Egyption Question p. 208.

(١٤٧) دفتر ٣٨٨ داخلية وثيقة ١٣٩ فى ٢٠ رمضان ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٩/١٧ ص ١٢٢ .

(١٤٨) ديوان الداخلية دفتر ١٤٤١ وثيقة ١٠٧ فى غرة شوال ١٢٩٥ — ١٨٧٨/٩/٢٧ ص ٢٢ ودفتر ٤٢٥ وثيقة ٥١ فى ١٥ جماد ثان ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٦/٥ ص ٧٩ .

(١٤٩) دفتر ٤٢٥ وثائق ١٤ ، ٧٠ فى ٢٨ جماد ثان ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٦/١٨ ص ص ١٠٢ ، ٩٧ .

(١٥٠) دفتر ٥٢٩ معية تركى وثيقة ٢ فى ١٢ رجب ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٢/٢٣ ص ٨٠ .

أو تساعدهم على العودة الى بلادهم الاصلية بعد انحسار خطر الفيضان (١٥١) .

وعندما انشىء مجلس شورى النواب فى عهد اسماعيل فى عام ١٨٦٦ فقد تبوأ العمد مكانة سياسية لم تتح لهم من قبل منذ عهد محمد على حينما كانوا أعضاء فى المجلس العالى حيث انتخب من كل قسم من أقسام المديريات واحد أو اثنين تبعا لمساحة القسم وتعداد الاهالى ، وكان يتم انتخابهم بمعرفة مشايخ البلاد باعتبارهم ممثلون عن الاهالى وانهم عينوا بموافقتهم واختيارهم (١٥٢) وبذلك فان عملية الانتخاب لم تكن تتم برغبة الاهالى مباشرة لاختيار ممثليهم فى مجلس شورى النواب ، بل كان المديرون يتولون انتخاب هؤلاء الأعضاء بمعرفتهم (١٥٣) ، وفى عهده نال بعض العمد المصريين من ذوى الكفاءة والاجتهاد الرتب والنياشين أمثال عبد العال سليمان عمدة ساحل سليم وعبد العال على عمدة عقال بمديرية أسيوط (١٥٤) وعلى بك أبو قورة عمدة ميت العامل بمديرية الدقهلية (١٥٥) . ويبدو أن هذه النياشين كانت خاصة بأصحابها فقط حيث كان يتم استعادتها عند وفاة حاملها مثلما حدث مع عبد الحميد زهرة عمدة حانوت بمديرية الغربية (١٥٦) .

تنظيم اقامة الكفور والعزب :

نظمت فى عهد اسماعيل عملية اقامة الكفور بحيث لا يقل مساحته عن ١٠٠ فدان والا تقطع هذه المساحة من أراضى النواحى بل تكون من الاراضى القابلة للاصلاح ، وان يقوم أصحاب الكفور باصلاحها وان يطلق على الكفر اسم واحد فقط (١٥٧) .

---

(١٥١) المصدر السابق وثيقة ٥ فى ١٩ محرم ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٦/٥
(١٥٢) محفظة ٦ داخلية أمر عربى رقم ٢٥ فى ١٣ جماد ثان ١٢٨٢ .
(١٥٣) أبو نظارة زرقاء عدد ٢٠ فى ٣ كانون الثانى ١٨٧٨ .
(١٥٤) محفظة ٢ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٧ فى ٢٣ شوال ١٢٨١ ١٨٦٥/٣/٢٠ .
(١٥٥) محفظة ٧ داخلية أمر عربى رقم ٤٥ فى ٩ ذو الحجة ١٢٩١ ١٨٧٥/١/١٧ .
(١٥٦) دفتر ٢٩١ داخلية وثيقة ٤٧ فى ١٠ صفر ١٢٩١ — ١٨٧٤/٣/٢٨ ص ١٥٧ .
(١٥٧) ديوان الداخلية دفتر ١٨٧ وثائق ١٤ ، ١١ فى ٣ ، ٤ جمادى الاولى ١٢٨٢ — ٢٣ ، ١٨٦٥/٩/٢٤ ص ٥٠ ، ٥١ ودفتر ١٣٦٨ وثيقة ٧ فى ١٦ ذى القعدة ١٢٨٣ — ١٨٦٧/٣/٢٢ ص ١٤ .

ونظرا لأن سكان هذه الكفور والعزب والنزل القريبة من البلاد وخاصة التى يسكنها البدو الذين كانوا غير خاضعين للسيطرة التامة للحكومة المركزية من حيث اخراجهم للاشغال العامة والتعداد ، فقد طالب أحمد أغا نافع احد أعضاء مجلس شورى النواب بتعدادهم ، وقد ترآى للمجلس تعداد أصحاب العزب والكفور المنفصلين عن بلادهم الاصلية على حدة . أما أصحاب العزب والنزل التابعين لبلادهم الاصلية وكذلك الكفور المنشأة حديثا وليس لها أصحاب معروفين ويسكنها أغراب للعمل فى الأراضى بالبلاد المجاورة لهم أو لأعمال الحصاد فيتم تعدادهم ضمن تعداد البلاد المقيمين فى أراضيها أما الكفور المبنية بحواجر الجبال فيصير تعدادهم ضمن تعداد أقرب البلاد اليهم . وقد تقرر الزام أصحاب الاباعد والعزب والكفور التى لا يخرج أنفارها للاشغال العامة بدفع مبالغ سنوية نظير ذلك مع حصرهم وربط الويركو وتحصيل العوايد الشخصية منهم (١٥٨) .

وفى أوائل عهد توفيق ظلت ادارة القرى وترتيب الشياخة ورئاسة مجالس المشيخة كما كانت فى عهد والده (١٥٩) فاستمرت عملية ترتيب الشياخة تجرى على غير رغبة الاهالى أو اختيارهم أو انتخابهم واستمرت أعمال التزوير فى أوراق الترتيب (١٦٠) حتى أن جريدة المحروسة ناشدت الحكومة اعطاء الفلاحين حقهم فى انتخاب مشايخهم بدلا من ظلم المشايخ لهم (١٦١) . وفى عهده استمر الصراع حول الشياخة . وكان هذا الصراع يمتد الى سنوات طويلة ومن ذلك ان الصراع حول شياخة ناحية أكوه بمديرية الغربية ظل ممتدا منذ عام ١٨٦٦ حتى عام ١٨٨٠ (١٦٢) .

ونظرا لكثرة الشكاوى من المشايخ حول رسوم تقرير الشياخةوالذى

---

(١٥٨) محفظة ٦ داخلية وثيقة ٤٣ فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٨٥ هـ — ١٨٦٩/٣/٨ م .

(١٥٩) دفتر ٤٣٨ داخلية وثائق ٢٧٥ ، ٢٨١ فى ٩ ، ٢٠ رمضان ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٩/٧ ص ٢٥ ، ٢٨ .

(١٦٠) دفتر ٤٢٣ داخلية غير رسمى وثيقة بدون فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٩٧ — ١٨٨٠/٤/٥ .

(١٦١) المحروسة العدد ٤٨ فى ١٨٨٠/٣/١٧ ، الوقت عدد ٩٠٦ ، ٩٤٦ فى ٧/٣١ ، ١٨٨٠/١٠/٤ .

(١٦٢) محفظة ٥٤ داخلية (قديم) وثيقة بدون فى غاية شعبان ١٢٩٧ ١٨٨٠/٨/٦ .

طالبوا بالغاءه شأنهم شأن موظفى الحكومة فقد استجاب الخديو توفيق لذلك المطلب وأمر بالغاء تحصيلها فى ٢٤ نوفمبر عام ١٨٨٠ (١٦٣) .

وفيما يتعلق بتعمير البلاد وانشاء القرى والكفور والعزب فقد صدرت الأوامر بعدم انشاء أى منها دون تصريح من المديرية بعد اجراء التحريات اللازمة عن أصحابها منعا لحوادث السطو والسرقة والمشاجرات التى كان يقوم بها الاشرار وقطاع الطرق الذين أقاموا فى كفور وعزب خاصة بهم (١٦٤) وقد أمر بهدم أمثال هذه الكفور والعزب منعا لاحتمائهم بها (١٦٥) . ويرجع كثرة هذه الحوادث الى استقلال هذه الوحدات الادارية الصغرى وعدم وجود مسئول يتولى ادارتها أو شياختها وعدم خضوعها لادارة القرية المجاورة . فكانت هذه الكفور والنجوع مصدرا للخطر الداهم على الفلاحين الذين فتك بهم وسلبت محاصيلهم ومواشيهم وأملاكهم (١٦٦) وتابعت الحكومة المركزية تحقيق شكاواهم والتحقق من أصحاب هذه الكفور وعملت على اخضاع الخارجين منهم لسلطة الحكومة المركزية (١٦٧)

وقد أسهبت الجرائد المعاصرة لهذه الفترة (١٦٨) فى وصف المظالم التى ارتكبها العمد والمشايخ فى حق الاهالى واغتصاب أملاكهم وأراضيهم

---

(١٦٣) وثائق مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية محفظة ٥ (العمد والمشايخ) وثيقة ١٥١ فى ٣ ذى القعدة ١٢٩٧ — ١٨٨٠/١٠/٧ ورقم بدون فى ١٨٨٠/١١/٢٤ .

(١٦٤) منشورات صادرة من النظارات ، قسم ٢ ، مطبعة بولاق فى غاية ربيع الاول ١٢٩٧ / ١٨٨٠/٣/١١ ص ٣٠ .

(١٦٥) محفظة ١٥ داخلية (قديم) وثيقة ٣٣٧ فى ٩ ربيع ثان ١٢٩٧/ ١٨٨٠/٣/٢٠ .

(١٦٦) المصدر السابق وثيقة ٢١ ، ١٦ ، بدون فى ١١ ، ٢٥ رجب ١٤ ذى القعدة ١٢٩٧ — ٦/١٨ ، ٧/٢ ، ١٨٨٠/١/١٨ والوقت عدد ٩٢٣ فى ١٨٨٠/٨/٢٥ والمفيد عدد ٤٥ فى ١٨٨٢/٣/٢٧ .

(١٦٧) وثائق مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية محفظة ١٢/أ العزب والكفور وثيقة فى ١٨٨٠/١٢/٧ .

(١٦٨) انظر مرآة الشرق العدد ٣٦ فى ١٨٧٩/٦/٣٠ ، الوطن العدد ٩١ فى ١٨٧٩/٨/٢٣ والمحروسة العدد ٥٥ فى ١٨٨٠/٣/٣١ والوقت اعداد ٩١٥ ، ٩١٩ فى ١٤ ، ١٨٨٠/٨/٢٠ .

وأراضى الحكومة ، ونهب ممتلكاتهم ومحصولاتهم وتسخيرهم فى زراعاتهم واشغالهم دون أجر واستخلاص جزء من الضرائب المحصلة لانفسهم (١٦٩) وقد عكس ذلك سوء أحوال أجهزة الادارة والخدمات فى بعض القـــرى والبلاد وتفشى ظواهر سيئة مثل الرشوة والمحسوبية واستبعاد الاهالى، وعندما اشترطت الحكومة ضرورة المام المشايخ والعمد بالقراءة والكتابة فقد طالبتها جريدة المحروسة بالمامهم بالقوانين أيضا والعمل على نشرها وتوعيتهم بمهامهم وبالمعاملة الحسنة للفلاحين وانهاء قضاياهم بالمجلس بدلا من اهمالها لعدة سنوات (١٧٠) .

واذا كان العمد من أصحاب الملكيات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة قد وقفوا الى جانب الثورة العرابية وساعدوا الثوار وامدوهم بالتبرعات الضخمة لنصرة الثورة فان الاعيان أصحاب الملكيات الزراعيـــة الكبيرة خرجوا عليها بل وعملوا على تحريض العمد والمشايخ على مخالفة عرابى والعودة الى طاعة الخديو (١٧١) . وقام بعضهم بحجـــز المطالب الخاصة بالجيش والتستر على بعض الاشخاص المطلوبين للخدمة الوطنية (١٧٢) .

يتبين مما سبق مدى اهتمام سعيد بادارة القرى والبلاد واهتمامـــه باصلاحها وتعميرها والنهوض بأهلها فكثر فى عهده اقامة المجتمعـــات العمرانية الممثلة فى الكفور والنزل . وكان من الضرورى ازاء التوسع فى انشائها وضع القواعد والنظم لاقامتها منعا من حدوث خلل فى ادارة القرى وعدم استقرار أوضاعها أو الفكاك من سيطرة الحكومة المركزية أو منعا من اتخاذها أوكارا للخارجين على النظم أو للاشرار وقطاع الطرق .

وفى عهد سعيد تم وضع الأسس لعملية انتخاب مشايخ القـــرى وعمدها وقد تبين انه على الرغم من اتجاه الحكومة المركزية نحو مشاركة الأهالى فى انتخاب مشايخهم وعدم تولى أحدهم دون رغبتهم وموافقتهم

---

(169) Bemmlion Van P. L'Egypte et L'Europe. Leiden 1882 - 1884. vol I. p. 60.

(١٧٠) المحروسة العدد ٧٠ فى ١٨٨٠/٤/٢١ .

(١٧١) د . عبد الله عزباوى ، العمـــد والمشـــايخ ص ١٦٩ .

(١٧٢) الحوادث اليومية للثورة العرابية ج ٢ فى ١٨٨٢/٧/٢٩ ، ج ٣ فى ١٨٨٢/٨/١٠ ، ومحافظ الثورة العرابية محفظة ٨ وثيقة ٣٠ فى ١٨٨٢/٨/١١ ، ومحفظة ١٧ وثيقة ٥٢٢ فى ١٨٨٢/٨/١٧ .

الا أن الادارة المركزية لم تقم بدورها فى ارساء هذه الدعائم الصحيحة من حرية الانتخاب . وقد يكون لجهل الكثير من الفلاحين وعدم المامهم بالقراءة والكتابة أثر فى لجوء هذه الادارة الى علنية الاجراءات الخاصة بالانتخاب.

وحالت الأوضاع المتميزة للعمد والمشايخ واتساع نفوذهم دون منعهم من الاستمرار فى الشياخة وتولى زعامة القرى ورئاستها حفاظا على مكانتهم ومكانة أسرهم وعائلاتهم مما ادى الى استمرار الصراع على هذه المناصب الهامة فى الريف المصرى . وبدأ فى عهده أيضا اعداد الدفاتر الخاصة بشياخات القرى وتسجيل كل ما يتعلق بها وبمشايخها .

وأولى كل من عباس وسعيد اهتماما بالغا باستقرار واستتباب الامن وحفظ النظام فى القرى والبلاد حيث تصدت الحكومة المركزية للمفسدين والاشرار واللصوص وقطاع الطرق وغارات البدو ، ووضعت فى عهد سعيد اللوائح لتنظيم الخفر وأعمال الحراسة فى داخل القرى وخارجها حفاظا على أرواح الأهالى وعلى ثرواتهم وعلى ثروات البلاد من النهب والاغتصاب . كما تصدى سعيد لمحاولات بعض أجهزة الادارة استغلال سلطاتها وعمل على كبح جماح نفوذها والحد من البطش بالاهالى كما عمل على تحقيق المساواة بينهم فى تجنيد أبناء العمد والمشايخ فى الجيش أسوة بأبناء الفلاحين .

وأخذت الادارة بالبلاد والقرى شكلا ديمقراطيا حيث العمد والمشايخ يتولون مناصبهم بعد انتخاب الأهالى لهم كما أنشئت مجالس منتخبة فى عهد اسماعيل تتولى كافة الامور المتعلقة بشئون البلاد ونظر قضايا الأهالى ولكن التنفيذ كان مختلفا .

واختفت ملامح النظام الادارى القديم وتلاشت كثيرا من الوظائف تدريجيا بسبب ضآلة ما أسند اليها من مهام أو لظهور وظائف جديدة تتفق مع التطور الذى حدث بادارة البلاد وأسندت اليها مهام محددةلتؤدى ما عليها من واجبات تفرضها عليها الحكومة المركزية الخاضعة لها ولسلطاتها والتى تملك ازاءها حق العقاب اذا تكاسلت أو اساءت أو تجاوزت والثواب اذا احسنت .



الباب الرابع

أجهزة ورجال الادارة في الأقاليم



الفصل التاسع

« أجهزة الادارة بين التنسيق والتداخل »

* تحديد اختصاصات الوظائف بالاقاليم .
* العلاقة بين أجهزة الادارة بالاقاليم .
* موقف الحكومة المركزية من التدخلات بين أجهزة الادارة بالاقاليم .
* علاقة الائتلاف والتعاون .
* العلاقة بين حكام الاقاليم وادارة القرى .
* العلاقة بين رجال الادارة بالقرى .
* علاقة العمد والمشايخ بحكام الاقاليم والحكومة المركزيه .



استتبع تطور النظام الادارى بالأقاليم بعد تولية محمد على حكم مصر انشاء بعض المصالح أو الأجهزة أو الفروع المختلفة منها ما يتبع جهاز الادارة بالاقليم أو الادارة المركزية للاقاليم ومنها ما غير تابع مباشرة لها .
ولما كان ذلك غالبا ما يؤدى ظهوره الى نوع من الاحتكاك بين هذه الفروع المختلفة حول المسائل المشتركة والسلطات التى يتمتع بها كل منهم فقد كان من الضرورى العمل على التنسيق بين هذه الاجهزة أو الفروع حتى لا يؤدى تنازعها الى الاضرار بادارة البلاد . وتتعقد عملية التنسيق كلما ازدادت الفروع فى الاقليم حيث يأخذ كل منهم فى تكوين شخصيته الادارية مما يؤدى الى اعتقاد كل وحدة ادارية بمدى اهميتها عن الأخرى.

تحديد اختصاصات الوظائف بالاقاليم :

عملت الحكومة المركزية منذ عهد محمد على على تحديد الاختصاصات الخاصة بوظائف ادارة الاقاليم منعا لتداخل الاختصاصات فيما بين الأجهزة أو الوظائف أو القائمين عليها ، ولم تكن تسمح بتدخل أحد فى غير اختصاصه (٢) كما عملت أيضا على تحسين العلاقات فيما بين حكام الاقاليم والمستخدمين المرؤوسين لهم وخاصة الاتراك منهم حيث قام محمد على بتوبيخ مأمور نصف المنصورة لمعاملته الكاتب التركى بالمأمورية معاملة الخدم (٣) .

العلاقة بين أجهزة الادارة بالاقاليم :

ولما كان المأمورين والمحافظين المنوط بهم ادارة الاقاليم يمثلون الحكومة المركزية فى ذات الاقليم ولهم من سلطات الرقابة والاشراف على سائر المصالح بالاقليم فقد كان حرصهم على السيادة والسيطرة داخل

---

(١) د. أحمد رشيد : نظرية الادارة العامة ، السياسة العامة والجهاز الادارى ، دار المعارف ، القاهرة ص ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٢) دفتر ٧٣٢ خديوى تركى وثيقة ١٥٦ فى ٢٢ ربيع الاول ١٢٤٢ ـ ١٨٢٦/١٠/٢٤ ص ٣٦ .
(٣) دفتر ٢٥ معية تركى وثيقة ٢١٣ فى ٢١ محرم ١٢٤٢ ـ ١٨٢٦/٨/٢٥ .

الاقليم مثارا للاحتكاك فيما بينهم وبين نظار المصالح غير الادارية بالاقليم سواء المتعلقة بالنواحى الفنية أو الانتاجية أو غيرها من المصالح . ومن أمثلة ذلك وقوع الخلاف بين الحاج يوسف أغا محافظ رشيد وأحمد أغا ناظر دوائر الارز برشيد (٤) . وعندما أساء بكتاشى أغا ناظر دوائر الارز بمحافظة دمياط الى خليل بك محافظ دمياط — الذى يكبره مقاما ويعظمه شأنا — فقد استجاب مجلس الملكية لأوامر محمـــد على بعزله وتم تعيين اسماعيل افندى معاون الكتخدا محل بكتاشى أغا وكلف بجرد حساباته(٥). كما حدث خلاف فيما بين ابراهيم أغا مأمور المنيا وأمين ناظر مصـــنع (فابريقة) بالمنيا والذى نشأ عن الخـــلاف بين مستخدمى المأمور وعمال المصنع (٦) . وقد تصدى محمد على لهذه الخلافات بتوبيخ من يستحق منهم ذلك وتوجيه أوامره الى أطراف النزاع بانهائه والصـــلح فيما بينهم حرصا على المصلحة العامة ، كما أمر كل من حسين بك مأمور زفتى ومحمد على أغا ناظر القسم بفض الاشتباك فيما بينهما ووبخ ناظر القسم وأمره بترك الجدل وتحسين سلوكه مع المأمور (٧) .

وعمل محمد على على التصدى للتجاوزات وتداخل مأمورى الأقاليم فيما بينهم وأيضا فى علاقتهم بمرؤوسيهم وذلك بالحد من سلطاتهم فى تعيينهم أو رفتهم أو الخصم من مرتباتهم وذلك بالاستئذان قبل اجراء أى من هذه الاجراءات (٨) منعا لظلم هؤلاء المستخدمين أو استغلال سوء العلاقـــة فيما بينهم وقد أمر محافظ دمياط بعدم التسرع فى الحكم على الموظفين ونسب التهم اليهم حفاظا على كرامتهم ، وذلك لثبوت براءة ناظر « شـــــونة

(٤) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ١٦٤ فى ١٧ رمضـــــان ١٢٤١ — ١٨٢٦/٤/٢٥ .

(٥) دفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ٤٤٢ فى غرة جمادى الاولى ١٢٤٨ ١٨٣٢/٩/٢٦ ، ودفتر ٧٨٥ خديوى تركى وثيقة ٢٠١ فى ١١ جمـــادى الاولى ١٢٤٨ — ١٨٣٢/١٠/٦ ص ١٣٣ .

(٦) دفتر ٢١ معية تركى وثيقة ٤٦٣ فى غرة محـــــرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/٥ ص ٩٢ .

(٧) دفتر ٣٨ معية تركى وثائق ٢٧٠ ، ٢٧٧ فى ١٧ ، ١٩ صفر ١٢٤٥ — ١٨ ، ١٨٢٩/٨/٢٠ .

(٨) دفتر ٣٦ معية تركى وثيقة ١٦٩ فى ٢٤ رمضـــــان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٣/٣٠ .

الارزاق والتعيينات » بالمحافظة الذى قرر مجلس الشورى عزله ونفيه الى أبى قير بتهمة الاختلاس تم ظهر انه برىء مما نسب اليه (٩) .

كما طالب مجلس الشورى باستصدار قرار بمنع تداخل مأمورى الاقاليم فى شئون المأموريات الاخرى والتزام كل منهم فى حدود مأموريته ودائرة اختصاصه (١٠) كما حرص أيضا على تحسين العلاقة بين مديرى الاقاليم ونظار المصالح (١١) .

ونظرا لما يترتب عليه سوء العلاقة بين مأمورى الاقاليم أو التنافس فيما بينهم من تعطيل المصالح بالاقاليم وتأخرها فقد كان المديرون العموميون للاقاليم والمفتشون حريصون على الابلاغ عن ذلك الى الوالى قبل بلوغه عن غير طريقهم ، ومن ذلك أن أحمد باشا يكن قام بابلاغ محمد على عن العلاقة غير الحميدة بين مأمورى الاقاليم البحرية وقد أصدر محمد على أوامره الى مأمورى حسابات الاقاليم البحرية وآخرين بتفتيش الحسابات واحوال الادارة بمأموريات الشرقية والغربية — الذين حدث النزاع فيما بينهم — للوقوف على أحوال هذه المأموريات وما أصاب ادارتها من خلل نتيجة لتكاسلهم وتهاونهم فى أعمال الاقاليم التى يديرونها واعداد تقارير عن كل ما بها لعرضها عليه ومجازاة المقصرين منهم عن أى كبيرة أو صغيرة ، كما ناشد المأمورين بالتوادد والتحابب ونبذ التباغض والتنافر فيما بينهم والاهتمام بادارة اقاليمهم والتعاون مع الآخرين للنهوض بادارة البلاد (١٢) .

وأمر محمد على حفيده عباس باشا عندما كان مديرا لمديرية الغربية والذى أساء معاملة مرؤسيه من المستخدمين بادارة المديرية ، بعدم ضرب نظار الاقسام المقصرين فى أعمالهم أمام الاهالى لانهم من أصحاب

---

(٩) دفتر ٥٣ معية تركى وثيقة ٥٢ فى ٢٦ جماد ثان ١٢٤٨ — ١٨٣٣/١١/٢٠ .

(١٠) دفتر ٤١ معية تركى وثيقة ٣٩١ فى ٣ جمادى الاولى ١٢٤٧ ١٨٣١/١٠/١٠ ، وانظر محفظة ١٢٦ أبحاث وثيقة بدون تاريخ عن دفتر مجموع أمور جنائية .

(١١) دفتر ٢٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٣٧٨ فى ٢٩ جماد ثان ١٢٥١ — ١٨٣٥/١٠/٢٢ .

(١٢) دفتر ٤٤ معية تركى وثائق ٦٨ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ٢٣٢ فى ١٠ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٥ صفر ١٢٤٨/٩ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ١٨٣٢/٧/٢٤ ←

النفوذ وصرح له بعقابهم فى مكتبه (١٣) وكان محمد على يقوم بمعاقبة بعض رجال الادارة الذين يثبت له تدخلهم فى غير اختصاصهم حيث تم تأديب رئيس كتاب مديرية الشرقية بين يديه لتداخله فى أعمال الصيارف ببلاد المديرية وقد تعهد أمامه بعدم مخالفة الاوامر (١٤) .

وفى ٢٤ ابريل عام ١٨٣٤ م عقد محمد على مجلسا موسعا للمشورة ضم الى جانب كبار معاونيه وكبار رجال الادارة مديرى الاقاليم ونظار الاقسام وكبار المشايخ لدراسة افضل السبل لتنظيم المصالح والادارة بالاقاليم (١٥) ويبدو أن هذا المجلس استغرق اجتماعه عدة جلسات مستمرة مما يدل على اهتمام محمد على وحرصه على التوصل الى قرارات فى هذا الشأن وفى بعض الامور الاخرى ولوضع الاسس السليمة للعلاقات فيما بين أجهزة ادارة الاقاليم وفيما بينها وبين المصالح الأخرى .

ولما كان العمل بين كبار رجال الادارة بالاقاليم أو فيما بينهم وبين المستخدمين بها يتطلب حدا معقولا من التفاهم والاتفاق والتعاون فان عدم التعاون والتفاهم فيما بينهم كان يؤدى الى تداخل المصالح وتأخرها ومن ذلك أن مدير الشرقية طالب بنقل وكيل المديرية لعدم اتفاقهما ورشح اثنان لتولى هذا المنصب ، كما اشتكى مدير بنى سويف والفيوم من عدم امتثال اثنان من الضباط بمديريته لاوامره (١٦) وقد وجه محمد سعيد أحد الذوات الى مديرية المنوفية للنظر فى الخلاف القائم بين وكيل المديرية والمعاونين والكتاب بها (١٧) .

وفى بعض الاحيان فان هذا النزاع أو الخلاف كان يرجع الى أسباب شخصية أو لمصالح ذاتية بين أطرافه ومن ذلك حدوث نزاع بين أحمد باشا

---

(١٣) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٤٨٣ فى ١٠ شوال ١٢٤٩ — ١٨٣٤/٢/٢٠ .

(١٤) دفتر بدون رقم ، معية تركى وثيقة ١٣ فى ١٨ جمادى الاولى ١٢٥٠ — ١٨٣٤/٩/٢٢ ص ٩٢ .

(١٥) دفتر ٥٣ معية تركى وثيقة ٨٢٩ فى ١٤ ذى الحجة ١٢٤٩ ١٨٣٤/٤/٢٤ ص ١٣٧ .

(١٦) محفظة ٧ معية تركى وثيقة ٣٠٣ فى ٤ الحجة ١٢٧١ — ١٨٥٥/٨/١٨ ومحفظة ١٤ وثيقة ٢٤١ فى ١٦ ذى القعدة ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٧/٨ .

(١٧) دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ١٢٩ فى ٢٨ ربيع ثان ١٢٧٢ — ١٨٥٦/١/٧ ص ١٧٥ .

مدير الأقاليم الوسطى وبين محمود أفندى ناظر المبيعات حول الاطيان الخاصة بهما وعندما علم محمد على بذلك أمر بنزع هذه الاطيان التى بسببها خلعا برفع الحياء واضافتها الى الاطيان الميرية (١٨) .

وكان على جميع أجهزة الادارة بالاقاليم وكذلك فروع الدواوين والمصالح الموجودة بها الالتزام بأوامر حكام الاقاليم حتى الاجهزة أوالفروع الفنية غير الادارية مثل المهندسين والا فانه كان يهددهم بالعقاب الشديد عن أى مخالفة ويلزمهم بأداء الأعمال المكلفين بها تحت اشرافه وابلاغه بما يتم تنفيذه منها . وفى نفس الوقت فقد كان رؤساء هذه الدواوين التى تتبعها هذه الفروع الموجودة بالاقاليم يعترضون على تدخل رجال الادارة بالاقاليم فى الاعمال الخاصة بها ومن ذلك اعتراض مفتش هندسة بحرى على تدخل مفتش عموم الأقاليم فى ادارة أشغال الترعة الاسماعيلية (١٩) .

وكانت دواوين العموم تحرص على الوقوف بجانب الاجهزة أو الفروع التى تتبعها فى الاقاليم وكان حرص كل ديوان على التدخل الى جانبفروعه يؤدى فى أغلب الأحيان الى مزيد من الانفصام وتوتر العلاقة بين الادارات المختلفة وتزايد المشاكل بدلا من سرعة حلها وانهائها ومن ذلك أن ديوان عموم الجمارك قدم طعنا فى حق محافظ السويس بشأن النزاع والخصومة بين كل من المحافظ وناظر قلم الدعاوى وبين مأمور جمرك السويس واعتبر ديوان الجمرك المحافظ خصما وحكما فى هذا النزاع وقد رفض ديوان الداخلية الطعن المقدم فى حق المحافظ لانه مسئول عن أمور ادارة المحافظة وأنه معين من قبل الحكومة ولا يجب أن ينسب اليه أنه خصما وحكما لانه ليس كذلك باعتباره مسئولا عن حفظ الحقوق العامة للدولة . وقد استجابت الداخلية لطلب الجمارك باحالة الخصومة الى أحد المجالس المحلية (٢٠) .

كما أدى وقوف مفتش هندسة قبلى الى جانب اثنان من المهندسين أحدهم رئيس المهندسين بها ، كانا قد قدرا على كل فلاح من الذين يعملون

---

(١٨) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة بدون ف ١٠ شعبان ١٢٤٧ — ١٤/١/١٨٣٢ .

(١٩) دفتر ٢١٧ داخلية وثيقة ٩٤ فى ٩ صفر ١٢٨٤ — ١١/٦/١٨٦٧ ص ١٨٦ .

(٢٠) دفتر ٢٤٨ داخلية وثيقة ٣ فى ٢١ جماد ثان ١٢٨٧ — ١٧/٩/١٨٧٠ ص ٤ .

فى السخرة مبلغ ٢ قرش و ٢٠ بارة لتخفيف الاعمال عنهم واخلاء سبيلهم من العمل — وقد طالب وكيل تفتيش الأقاليم القبلية برغبتهما وأقره تفتيش عموم الأقاليم على ذلك فى حين دافع مفتش الهندسة عنهما بأن الأول ، رئيس المهندسين ، لم يسبق له العمل فى الاقاليم ، أما الثانى فحديث التخرج — الى احالة النزاع الى المجلس الخصوصى الذى قرر ابلاغ ديوان الاشغال الذى كانت ادارة الهندسة تتبعه ، بمحاكمة مفتش هندسة قبلى (٢١) . وطالب ديوان الاشغال بالافراج عن دكورى أفندى رئيس مهندسى مديرية قنا الذى أودعه مدير قنا السجن ولم يقم بتنفيذ حكم مجلس أسيوط فى القضية التى كانت بينهما (٢٢) . كما أيد الديوان تظلم رئيس مهندسى مديرية المنيا بعد محاكمته فى النزاع الناشب بينه وبين مدير المنيا وثبوت وصدور الحكم بسجنه ٢١ يوما بالمديرية ، وطالب بعدم تنفيذه للعقوبة قبل استخدامه (٢٣) كما حدث نزاع آخر بين مدير البحيرة ورئيس مهندسى المديرية ومهندسيها حول مياه الرى وكان المدير قد طالب نظارتى الداخلية والاشغال بتأجيل سد رياح البحيرة لعدة أيام للانتهاء من رى الأراضى منعا لتلف المزروعات بها وقد أجيب الى طلبه ، غير أن رئيس المهندسين قام بسده نظرا لارتفاع مياه النيل خشية الاضرار التى تنجم عن ذلك اكتفاء بالآلات البخارية وبالسريان الطبيعى من النيل لأعمال الرى ، ولكن المدير طلب رفعها لازدحام الترعة بالمياه ولم ير رئيس المهندسين ما يراه المدير وازاء تمسك كل منهما برأيه ولما كان المدير يملك السلطة التنفيذية فى الاقليم فقد أصدر منشورا الى مأمورى المراكز بملاحظة تزايد المياه فى الترع وجريانها وأمرهم بعدم الالتفاف لمشورة المهندسين وتعليماتهم (٢٤) مما زاد فى حدة التناحر والخلاف بين المدير ورئيس المهندسين بالمديرية .

وعندما تعدى مدير الغربية على كاتب مجلس تفتيش زراعة بحرى بالمديرية بالضرب وأمر باهانته وسط الأهالى فى شوارع مدينة طنطا وأودع

---

(٢١) دفتر ٢٧٥ داخلية وثيقة ١٠ فى ٢١ شعبان ١٢٨٩ — ١٨٧٣/١٠/١٥ ص ٤٣ .
(٢٢) دفتر ٤٢٥ داخلية وثيقة ١٩ فى ٢١ جمادى الاولى ١٢٩٦ ١٨٧٩/٥/١٣ ص ٤٥ .
(٢٣) دفتر ٤٢٦ داخلية وثيقة ٢٤ فى ٧ رمضان ١٢٩٦ ١٨٧٩/٨/٢٥ ص ٧٨ .
(٢٤) المفيد العدد ٧ فى ١٨٨١/١١/٥ .

كاتبا آخر للمجلس السجن لاسباب غير مقبولة من المجلس كما ضرب سقا المجلس بالكرباج بديوان المديرية . ولما كان مستخدمو المجلس يعدوا غير غير تابعين لادارة المديرية فقد اعترض وكيل المجلس على تجاوزات المدير ضد مستخدمى المجلس لأن ذلك يؤدى الى عدم احترام المجلس وفقدان كرامة مستخدميه وطالب باحالة ذلك على أحد المجالس المحلية (٢٥) .

موقف الحكومة المركزية من التدخلات بين أجهزة الادارة بالاقاليم :

كانت الحكومة المركزية لا تستجيب لمثل هذه التدخلات من جانب كبار رجال الادارة أو المديرين فعندما طلب مدير الفيوم برفع القاضى الشرعى من المديرية والتفتيش على أوراقه فان اسماعيل لم يجبه الى طلبه بالموافقة أو الرفض ولكنه أحاله الى مجلس الاحكام لدراسته (٢٦). وبعد انشاء النظارات فقد قامت نظارة الحقانية بابلاغ نظارة الداخلية عن حبس مدير البحيرة لقاضى مركز أبو حمص دون سبب والتشديد عليه فى سجنه . وطالبت الحقانية بالوقوف على أسباب سجنه (٢٧) . ولقد تجاوز بعض المديرين اختصاصاتهم الادارية الى النواحى القضائية ومن ذلك أن مدير الدقهلية قام بتحقيق أحد القضايا التى تختص المجالس المحلية بنظرها دون أن يكون للجهاز الادارى دخل بها ، وقد قام كاتب ورشة العشور بالمديرية بابلاغ نظارة المالية التى تتبعها الادارات المالية بالاقاليم والتى قامت بدورها بابلاغ الداخلية بهذه المخالفة (٢٨) وربما كان التدخل راجعا الى عدم تحديد الاختصاصات بدقة بين أجهزة الادارة بالاقاليم ووضع الأسس السليمة للعلاقة فيما بينها .

وترتب على هذا التدخل وعدم تحديد الاختصاصات فيما بين أجهزة الادارة بالاقاليم حدوث النزاع ورغبة كل جهة فى اعلاء كلمتها وبسط

---

(٢٥) محفظة ٤١ داخلية (قديم) وثيقة غير رسمى فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٤/٢٠ .

(٢٦) دفتر ٥٣٣ معية تركى وثيقة ١٠ فى ١٢ جماد ثان ١٢٨٠ — ١٨٦٣/١١/٢٣ ص ٢٥٤ .

(٢٧) دفتر ٤٢٥ داخلية وثيقة ٥٨ فى ١٢ رجب ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٧/١ ص ١١٦ .

(٢٨) دفتر ٤٢٤ داخلية وثيقة ٥٠ فى ٣ صفر ١٢٩٦ — ١٨٧٩/١/٢٥ ص ٤٦ .

نموذها ومن ذلك أنه عندما قام مأمور مركز شربين باستدعاء ناظر زراعة رأس الخليج التابع لتفتيش زراعة شربين لتحقيق الدعوى المرفوعة ضده من أحد الاهالى فقد امتنع مفتش شربين عن ارساله وذكر أن التفتيش سيقوم باجراء التحقيق ورفضت الداخلية ذلك نظرا لاختصاص أجهزة الادارة بما تضمه من ضبطيات ومراكز ومجالس بأعمال التحقيق فى المواد الجنائية والمدنية وبذلك فان لها الحق فى استدعاء أى من مستخدمى التفتيش للتحقيق معهم (٢٩) .

ولما كانت أمور الادارة وتنفيذ بعض الاعمال والمشروعات العامة وخاصة عند القيام بأشغال الحفر واقامة الجسور ومواجهة اخطار الفيضان تتطلب فى كثير من الأحيان ضرورة التعاون فيما بين أجهزة الادارة وبين المهندسين واقامة علاقات طيبة لانهاء كافة الأعمال فى أوقاتها المحددة دون تعطيل وذلك عن طريق قيام كل منهم بدوره المحدد فى هذه الأعمال فكان على أجهزة الادارة اعداد الانفار اللازمين للقيام بهذه الأشغال لأن التأخير فى اعدادهم أو اعداد أنفار أقل من الاعداد المقررة يؤثر بالتالى على حجمهذه الأعمال ويعود بالضرر على المهندسين وكان تداخل كل منهم فى اختصاص الآخر يعنى رغبة كل منهم فى تسيد شخصيته على حساب الآخر والانفراد بالقرار ونسب العمل الى نفسه . وكان عدم توافر هذا التنسيق أو التعاون يؤدى الى سوء العلاقة والبغضاء فيما بينهم ومن ذلك أن مهندس مركز مليج شكى مأمور المركز لعدم امداده بالانفار اللازمة لدرء البلاد من أخطار الفيضان وعدم مراعاة العدل والمساواة فى اخراجهم من بلاد المركز حيث آثر بلد صهره فلم يخرج منها أحدا . وقد صدرت الادارة السنيةبرفت مأمور المركز ثم ثبت فيما بعد أن هذه الشكاوى ناتجة عن أسباب نفسية فيما بينهما ونظرا لسوء العلاقة بينهما وأن هذا المأمور قام بواجبه خير قيام واستكمل الأنفار اللازمة لهذه الأعمال وشهد له مدير المنوفية بتأدية أعماله على خير وجه ومن ثم فقد أعيد المأمور الى وظيفته (٣٠) .

---

(٢٩) دفتر ٤٠٣ داخلية وثيقة ٤٨ فى ١٤ محرم ١٢٩٧ — ١٨٧٩/٢/٢٧ ص ٥٢ .

(٣٠) دفتر ٣٢٩ داخلية وثيقة ١٩ فى ٥ محرم ١٢٩٢ — ١٨٧٥/٢/١١ ص ٨٨ ودفتر ٣٢٠ داخلية وثيقة ٤٧ فى ١٦ محرم ١٢٩٢ ١٨٧٥/٢/٢٢ ص ٢٢ .

وعندما ساءت العلاقة بين مدير قنا وبين رئيس مهندسي المديرية وتم استدعاءه أمام مجلس أسيوط فقد قام عساكر المديرية بمنع توجه رئيس المهندسين الى المجلس للادلاء بأقواله وتحفظوا عليه وأعادوه الى المديرية وقد قامت نظارة الداخلية بأخذ الاحتياطات اللازمة لمنع تكرار ذلك عند نظر القضية (٣١) . كما كان يحدث أيضا تداخل فى الاختصاصات فيما بين الصيارف ومشايخ البلاد فى أعمال تحصيل الضرائب والأموال فان لم يتفقا معا على اختلاس الأموال وأخذ الأتاوات والرشاوى كثرت الشكاوى من المشايخ ضدهم (٣٢) .

علاقة الائتلاف والتعاون :

لم تتسم العلاقات فيما بين رجال الادارة بالاقاليم وأجهزة الادارة بالتنافر والخصومات على طول الخط فقد اتخذت فى بعض الأحيان طابعا آخر هو الائتلاف والتعاون فى سبيل المصلحة العامة والمصلحة الشخصية أيضا . ومن ذلك أن مأمورى ادارة وتحصيلات مركزى دكرنس والسنبلاوين كانا يتبادلان المنافع الخاصة بينهما على حساب الأهالى فى أعمال الزراعة وشراء الاراضى وأعمال حفر الترع وحجز المياه لرى أراضيهم وحرمان الاهالى منها وتسخير الانفار المخصصة للاشغال العامة فى أشغالهم الخاصة وزراعاتهم ، على حين سهل المأمور لمهندسى مركز دكرنس الاستيلاء على الأراضى الفضاء التابعة للدولة (٣٣) .

وساعد على تغليب المصالح الخاصة لبعض رجال الادارة بالاقاليم العلاقات الوطيدة بين بعض الموظفين من ذوى المناصب الهامة مما كان له أكبر الأثر فى افساد ادارة البلاد واحداث الخلل بها فقد تمكن ناظر قلم دعاوى مديرية الغربية عن طريق علاقته بأحد مأمورى المراكز بنفس المديرية من تعيين ابن أخيه شيخا بقريته على حساب شيخ آخر وتصدى

---

(٣١) دفتر ١٤٤١ داخلية وثائق ٤٨٧ ، ٤٨٩ ، فى ٤ ،٦ محرم ١٢٩٦ — ٢٨ ، ١٨٧٨/١٢/٣٠ ص ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٣٢) دفتر ١٢ معية عربى وثيقة ٣١ فى ٤ رجب ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٧/١٥ ص ١٠٨ .

(٣٣) دفتر ٤٣٨ داخلية وثيقة ٢ فى ١٠ شعبان ١٢٩٦ ، ١٨٧٩/٧/٢٩ ص ٣ .

المأمور للشيخ والأهالى بالضرب والسجن وقام بانتزاع قيراطين من حصة شيخ آخر وضمهما الى الشخص المذكور مما أدى الى تسحب أفراد هذه الحصة واشاعة الذعر بين الأهالى وعدم الاستقرار بالقرية (٣٤) .

ويرجع أسباب هـذا الاختلاف أو الائتلاف فيما بين رجال الادارة بالاقاليم الى أسباب عديدة وتتمثل أسباب الاختلاف فى حرص كبارهم على الانفراد بالسلطة والاستئثار بها دون غـيرهم خاصة من يتبؤون منصب الرئاسة بالاقاليم اعتمادا على مكانتهم ونفوذهم الذى يستمدونه من درجة صلتهم بالحكام أو من أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية أو من مناصبهم الرفيعة التى يشغلونها . كما ترجع أيضا الى الرغبة فى خلق وضع متميز يحسون معه بتفوقهم على أقرانهم ومرؤسيهم باعتبارهم ممثلى الحكومـة المركزية وأن جميع الفروع والأجهزة بالاقاليم تابعة لهم أو لتحقيق بعض المصالح الذاتية لأنفسهم على حساب الآخرين أو لاظهار مدى نشـاطهم والنهوض بادارة أقاليمهم وأدائهم للمهام المكلفين بها عن أقرانهم ارضاء للحاكم . أما الائتلاف والتعاون فقـد استغله البعض لتحقيق مكاسب شخصية ولتبادل المنافع فيما بينهم قبل أن يكون لصالح المنفعة العامة .

العلاقة بين حكام الاقاليم وادارة القرى :

الى جانب العـلاقات السـابقة بين أجهـزة الادارة أو بينها وبـين المستخدمين التابعين لها أو غير التابعين لها فقد كان هناك علاقة بين أطراف أخرى بين رجال الادارة بالمديريات وبين ادارة القرى والبلاد . ولما كان الاتراك يشغلون وظائف ادارة الاخطاط والاقسام والمأموريات قبـل تعيين المصريين فى هذه الوظائف فانهم كانوا يسيئون معاملة مشايخ القرى المصريين بسبب احتقارهم لهم وتعاليهم عليهم وكانوا يعتدون عليهم بشتى أنواع الصور ، ولم تفعل الحكومة المركزية شيئا أمام هذا النوع من سوء المعاملة سوى مطالبتهم بالرفق فى معاملتهم (٣٥) . وعندما قام مأمور النجيلة

---

(٣٤) دفتر ١٤٠١ وارد العرضحالات بديوان الداخلية وثيقة ٤ فى ٥ شعبان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٩/١٦ ص ٢ .

(٣٥) دفتر ٢ أوامر وثيقـة ٤٤١ فى ١٨ الحجـة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٥/١٩ ص ٩٤ .

بالاعتداء على مشايخ القرى بالضرب المبرح بسبب مخالفتهم لما تعهدوا به فقد أمر بتجنب هذه الأفعال اللا انسانية الشنيعة وترك عقابهم لمحمد على والبك الدفتر دار (٣٦) .

وأصدر مجلس الشورى قرار ضد مصطفى بك مدير أسيوط لاعتدائه على بعض العمد والمشايخ والمتعهدين وأمرت الجمعية الحقانية بتخصيص عقوبة له (٣٧) . وفى عهد عباس قام ناظر قسم دمنهور الذى كان برتبة بكباشى باساءة معاملة حكام الاخطاط ومشايخ القرى التابعين لادارته مما أدى الى خراب بلاد القسم ولم يملك مدير البحيرة ازاءه شيئا نظرا لصدور قرار من المجلس الخصوصى بعدم رفت أحد فوق رتبة البكباشى فما فوق دون موافقة المجلس الخصوصى على ذلك(٣٨) . وقام اسماعيل برفت مدير القليوبية بسبب تغاضيه وسكوته عن المعاملة السيئة التى كان وكيله يعامل بها المستخدمين والعمد بالمديرية وأمر بحسن معاملتهم (٣٩) ويبدو أن سوء المعاملة من جانب رجال الادارة والمأمورين ظل مستمرا لسنوات طويلة حيث قام مأمور التحصيل بالتعدى على عمدة جزائر عيسى مركز الدلنجات بمديرية البحيرة وثبت ضرب أحدهم للعمدة (٤٠) .

ولم يكن سوء المعاملة الذى يلقاه المشايخ على يد رجال الادارة بالاخطاط والأقسام والمأموريات فقط بل كانت كافة العناصر التركية حتى التى تشغل الوظائف الصغرى منها تسىء معاملتهم وتكن لهم كل ازدراء واحتقار . وقد قوبل تعيين المشايخ المصريين فى وظائف نظارة الأقسام بالاقاليم من جانب الاتراك كبيرهم وصغيرهم بالرفض الى الحد الذى ترفع

---

(٣٦) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٤٠٤ فى ٢٦ شوال ١٢٤٨ — ١٨٣٣/٣/١٧ .

(٣٧) دفتر ٤ أوامر وثيقة بدون فى ٢١ جماد ثان ١٢٥٨ — ١٨٤٢/٧/٣٠ .

(٣٨) مديرية البحيرة دفتر ٢٣٤ صادر المرور وثيقة ٦٨ فى ١٨ محرم ١٢٦٨ — ١٨٥١/١١/١٢ ص ص ٢٩ ، ٣١ .

(٣٩) دفتر ٥٣٧ معية تركى وثيقة ٦ فى ١٥ جماد ثان ١٢٨١ ١٨٦٤/١١/١٥ .

(٤٠) التجارة عدد ٢٢ فى ١٨٧٩/٦/١٧ ومرآة الشرق عدد ٣٤ فى ١٨٧٩/٦/٢١ .

فيه الأغوات الاندرون والبيرون والقواصة بمديرية الغربية عن العمل معهم ، وقد وجه محمد على اليهم توبيخا شديدا وحاول التصدى لهذه الظاهرة وتبديل هذه الأفكار ونبذها بأنهم لا يخدمونهم وانما يخدمون المصلحة العامة . كما كان نظار الأقسام يقومون بسجن أولاد المشايخ لحين الانتهاء من أداء ما كلفوا به من أعمال (٤١) .

ومع ذلك فانه عندما أصدر محمد على أوامره بتعميم تعيين المصريين نظارا للاقسام بالاقاليم قد قوبل بالتعدى والتجاهل بمنع نشره (٤٢) وذلك لأن هؤلاء الأتراك لم يرضوا بمشاركة هؤلاء الفلاحين لهم فى حكم البلاد وادارتها وربما كانت أوامر محمد على بمنع ضرب النظار والمأمورين للعمد والمشايخ وعدم عقابهم دون اذن راجعة الى فهمه لطبيعة العلاقة غير المتكافئة بين رجال الحكم الاتراك ورجال الادارة المصريين ومدى ما يكنونه فى نفوسهم للمصريين ومن ثم فقد أوجب عقاب هؤلاء المعاقبين (٤٣) .

العلاقة فيما بين رجال الادارة بالقرى :

عملت الحكومة المركزية على ايجاد علاقات طيبة فيما بين رجال الادارة بالقرى سواء المكلفون بالأعمال الادارية أو غيرها من المهام وذلك بمنع تدخل رجال الادارة فى الوظائف الأخرى بالقرى والبلاد مثل القضاة الشرعيين حيث أمر محمد على بعزل قائمقام احدى القرى لتعديه على القاضى الشرعى لأنه ليس له أو للكشاف أو النظار حق معاقبته (٤٤) كما عملت على استقرار المشايخ والعمد ببلادهم وحسن معاملة النظار والمأمورين لهم وكان محمد على يأمر بمعاقبة المتسببين فى فرار العمد والمشايخ من قراهم (٤٥).

---

(٤١) دفتر ٥٨ معية تركى وثيقة ٢٨٩ فى ٨ جماد ثان ١٢٤٩ ١٨٣٣/١٠/٢٣ ، ومحفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى غرة رجب ١٢٥٢ — ١٨٣٦/١٠/١٢ .

(٤٢) دفتر ٥٦ معية تركى وثيقة ٦٠٣ فى ٣ رمضان ١٢٥٠ — ١٨٣٥/١/٣ .

(٤٣) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ١٤ جمادى الاولى ١٢٥٢ ١٨٣٦/٨/٢٧ .

(٤٤) دفتر ١١ معية تركى وثيقة ٧٣١ فى ١٥ ذو القعدة ١٢٣٨ — ١٨٢٣/٧/٢٤ .

(٤٥) دفتر ٦١ذ خديوى تركى وثيقة ٢٠ فى ٢٠ محرم ١٢٤٥ — ١٨٢٩/٧/٢٢ ص ٨ .

وقد أمر محمد على مديرى الاقاليم والنظار بضرورة التعاون فيما بينهم واقامة جسور الاتصال وذلك لانه لاحظ عدم تعاونهم فى ضبط العمد والمشايخ الخارجين على طاعة الحكومة والذين يتمكنون من الهرب بين البلادوالاقاليم دون ضبطهم وكان محمد على يتابع بنفسه ضبط هؤلاء المشايخ وخاصة اذا كان برفقتهم أعداد كبيرة من الفلاحين (٤٦) .

علاقة العمد والمشايخ بحكام الاقاليم والحكومة المركزية :

كان بعض العمد والمشايخ يستغلون علاقتهم الوطيدة بحكام الاخطاط والنظار والأقسام نظرا لتميز أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وكثرة عصبيتهم للاساءة الى مشايخ الحصص والقرى (٤٧) كما قام بعضهم بايجاد علاقات وطيدة وودية مع كبار رجال الحكومة أو الذوات بالقاهرة وأعضاء مجلس الملكية مثل مشايخ مديريتى الجيزة والقليوبية حيث حصلوا منهم على توصيات لرؤسائهم وكبار رجال الادارة بالاقاليم التابعين لهم ، أو لآخرين ، لانهاء مصالحهم وتحقيق منافعهم الذاتية وقد طالب محمد على كافة الموظفين بارسال التوصيات التى يتقدم بها هؤلاء المشايخ اليه وأمر رئيس المجلس باصدار قرار بنفى كل موظف يخالف هذه الأوامر نفيا مؤبدا الى أبى قير (٤٨) مما يدل على حرص الحكومة المركزية على ايجاد علاقات متوازنة بين رجال الادارة بالاقاليم والبلاد . ويبدو أن هذا القرار قد تضاءل أثره على مر السنين حيث نجح أحد المشايخ — السابق رفته من الشياخة وصدور أمر بعدم توليه لها أو أى أحد من أقاربه — عن طريق علاقته القوية بناظر القسم أن يعود الى شياخة القرية ، وقد استغل هذه العلاقة أيما استغلال حيث قام بحماية أقاربه من التجنيد فى الجيش واساء استعمال سلطاته فىتحصيل أموال من أشخاص ليس لهم أطيان ، وقام ببناء المبانى فى الأراضى الفضاء التابعة للدولة وباع مساحات منها لحسابه الخاص كما قام بنهب واغتصاب أراضى الفلاحين (٤٩) .

---

(٤٦) دفتر ٦٤ معية تركى وثيقة ٢٤١ فى ٨ شوال ١٢٥١ ١٨٣٦/١/٢٧ .

(٤٧) الوقائع المصرية العدد ٧٠ فى ٢١ ربيع ثان ١٢٤٥ — ١٨٢٩/١٠/٢٠ .

(٤٨) محفظة ٢ ملكية تركى وثيقة ٢٠ فى ٢٣ محرم ١٢٥١ — ١٨٣٥/٥/٢١ .

(٤٩) دفتر ١٨٧٣ معية عربى وثيقة ٩٠ فى ٢٩ صفر ١٢٩٠ ١٨٧٣/٤/٢٧ ص ٦٠ .

واستغل بعض العمد صلاتهم القوية وعلاقتهم الوطيدة ببعض كبار رجال الادارة المصريين مثل سلطان باشا وتحصنوا خلفها وجعلوا منها سندا قويا لهم فى مواجهة رؤسائهم ومن ذلك أن ناظر قسم المنيا تشكى من تعضيد سلطان باشا لبعض العمد وأقاربه وقيامهم بأعمال لصالح الباشا وعدم تأديتهم للمهام المكلفين بها (٥٠) .

وكانت علاقة المديرين أو وكلائهم القوية والمتآلفة مع مأموريهم ونظار الأقسام التابعة لهم تمنع معرفة حقيقة كثير من الأمور التى يتطلب تحقيقها فعندما كان بعض العمد والمشايخ يشكون فى حقهم فكان المديريون حفاظا على هذه العلاقات يتوجهون باللوم والذنب الى العمد والمشايخ حتى اذا كان الحق فى جانبهم وكان بعض المديرين يلتزمون الحقيقة عند تأكيد الداخلية عليهم وعلى المحرضين على العصيان والعاصين . وكان يتهم اعدامهم ناظر القسم غير المرغوب فيه منعا للشكاوى (٥١) .

وعلى الرغم من عمل الحكومة المركزية على استقرار العمد والمشايخ ببلادهم فان هذه العلاقة الودية كانت تتحول الى علاقة من نوع آخر حيث تقف الحكومة بكامل استعدادها عند عصيان المشايخ والعمد لأوامرها أو الخروج عليها أو اساءة معاملة اتباع الحاكم أو المأمورين فلم تكن تتغاضى أو تغمض العين عن مثل هذه الأفعال بل كان يتم التصدى لها بقوة وحزم وتأمر بعقابهم عقابا صارما حتى اذا ترتب على ذلك حصار القرية والقبض عليهم وعلى المحرضين على العصيان والعاصين . وكان يتم اعدامهم أو نفيهم أو سجنهم أو تجنيدهم وبيع ممتلكاتهم تبعا لما يرتكبونه من أفعال وكان أى تقاعس من المأمورين فى مواجهة ذلك يقابل بالتوبيخ واللوم الشديد (٥٢) .

---

(٥٠) دفتر ١٤٤١ داخلية تلغراف ٤٥٥ فى ٣ ديسمبر ١٨٧٨ ص ٧١ .

(٥١) محفظة ٥١ ، ٥٢ داخلية (قديم) وثائق ٤٢ ، ٤٢ عرض فى ١٤ ربيع الاول ، ٢٥ الحجة ١٢٩٦ — ٣/٩ ، ١٨٧٩/١١/٩ .

(٥٢) دفتر ٥٨ معية تركى وثائق ٧٨ ، ١٥٠ ، ١٦٦ ، ١٨٢ فى ٢٧ محرم ، ١٥ ، ٢٣ ، ٢٦ صفر ١٢٤٩ — ٦/١٦ ، ٤ ، ١٢ ، ١٨٣٣/٧/١٥ ومحفظة ١ مديرية المنوفية وثيقة ٥٧ فى ١٨ شوال ١٨٥٣/١٢٦٩ .

وكان مديرو الاقاليم يعملون على توطيد علاقتهم وتحسينها بكبار رجال الادارة فى الدواوين والأقاليم والذوات وكان امتلاك أى من الاخيرين للأراضى فى البلاد التابعة لهم يجعلهم يتصرفون كيفما يشاءون استغلالا لمكانتهم وصلتهم بحكام البلاد . فكانوا يأخذون ما يريدون من الفلاحين للعمل فى أراضيهم حتى اذا ترتب على ذلك الاساءة اليهم والى مشايخهم وكانوا يستغلون مياه الرى كلها لصالح أراضيهم أسوأ استغلال باستعمال آلات الرى على حساب الفلاحين دون أن يلقون معارضة تذكر من أجهزة الادارة بالبلاد (٥٣) .

وبذلك يتضح تعدد الأطراف التى أقيمت فيما بينها علاقات فى الاقاليم سواء أكانت فيما بين رجال الحكم والادارة وبين مرؤسيهم أو فيما بينهم وبين اقرانهم أو فيما بينهم وبين الفروع والأجهزة التابعة للدواوين فى الاقاليموذلك تبعا لتعدد مهام واختصاصات هذه الادارات والأجهزة والفروع ومدى عمل كل من هذه الأجهزة والفروع على الاستئثار بالسلطة والنفوذ واستغلال حكام الأقاليم لسلطاتهم التنفيذية فى بسط سيادتهم على كافة هذه الاجهزة والفروع مما استتبع تدخل دواوين العموم الى جانب الفروع التابعة لها وكذلك تدخل الحكومة المركزية للحد من التدخلات والتجاوزات واستغلال رجال الادارة بالأقاليم والبلاد والقرى لسلطاتهم ونفوذهم فى التسلط على مرؤسيهم ومشايخ البلاد والعمل على تحسين العلاقةبين حكام الأقاليم وبين المرؤسين لهم وبين مختلف أجهزة الادارة بها ووضع الأسس الصحيحة لها ونبذ الخلافات وغرس روح التعاون والود بين رجال الادارة للقيام بالمهام المكلفين بها ضمانا لانهاء المصالح بالأقاليم والبلاد بدلا من تعطلها وتأخرها .

وتبين أنه على الرغم من تولى المصريين للوظائف التى كان يشغلها الأتراك فى ادارة الأقاليم فان مرؤسيهم من الاتراك ظلوا على استعلائهم واستكبارهم واحتقارهم لهم .

والى جانب تعدد أطراف العلاقة فيما بين أجهزة الادارة بالاقاليم فقد تنوعت أطر هذه العلاقة فكان هناك علاقات اتسمت بالائتلاف والتعاون

(٥٣) دفتر ١٢ معية عربى وثائق ٢٥ ، ٧٢ فى ٢٤ ، ٢٩ جمادى الاولى ١٢٤٩ — ٩ ، ١٤/١٠/١٨٣٣ .

والود ، وقد تغلبت المصالح الشخصية وتبادل المنافع على المصالح العامة بين أطراف هذا النوع من العلاقة التى امتدت بين أجهزة الادارة بالاقاليم وأطراف أخرى .

وعملت الحكومـــة المركزية على أن تظل علاقتهـــا بادارة البـــلاد والقرى علاقة وثيقة اتسمت بارتباط ادارة القرى والتزامها الدقيق بتنفيذ كافة الأوامر والقرارات وكان أى خروج على طاعتها أو الحكام الممثلين لها يقابل بالحزم والشدة .

الفصل العاشر

الأصول الاجتماعية لرجال الادارة في الأقاليم

* فقد العناصر الحاكمة لمقومات الحكم .
* الطبقة الارستقراطية التركية .
* نشاط الارستقراطية التركية واملاكهم .
* أصول حكام الاقاليم غير المصريين .
* حكام الاقاليم المصريين .
* صفات ومقومات رجال الادارة المصريين .
* أصول رجال الادارة المصريين الاجتماعية وملكياتهم .
* تميز المكانة الاجتماعية لرجال الادارة المصريين .



ظلت مقاليد الحكم وزمام السيطرة بيد الاتراك العثمانيين بعد تولية محمد على لحكم مصر فى عام ١٨٠٥ فقد استعان بهم فى المناصب الكبرى العسكرية والمدنية والتى كانت تضم أخلاطا من أتراك آسيا الصغرى والمغرب وتونس ، والشراكسة . والى جانب هذه العناصر فقد استعان أيضا ببعض الاكراد والشوام والارمن (١) والاروام (اليونانيين) كما استعان بأتربائه وبنى جنسه من أبناء قوله والألبانيين فى المناصب الكبرى وببقايا المماليك التى دانت له بالولاء والطاعة ولم تشكل عنصرا مناوئا له فى حكم البلاد . وقد جمع بين هذه العناصر تمسكهم بالعادات والتقاليد التركية واتخاذهم اللغة التركية لغة للتخاطب والتعامل فيما بينهم (٢) . واستعان أيضا ببعض ذوى الخبرة من الأقباط المصريين فى أعمال الادارة المالية والأعمال الفنية أمثال المعلم غالى والمعلم حنا والمعلم باسليوس .

فقد العناصر الحاكمة لمقومات الحكم :

على الرغم من افتقار بعض العناصر الذين وفدوا على مصر — سعيا لتولى الوظائف الكبرى بالبلاد أو الصغرى منها تبعا لمكانتهم ودرجة قرابتهم وصلتهم بحاكم مصر — لكثير من التقاليد العريقة والصفات مثل الامانة والاستقامة (٣) والخبرة والتعليم ، فانهم كانوا يطمحون الى تولى أفضل الوظائف والمراكز فى السلطة احساسا بارتفاع مكانتهم وعلو شأنهم (٤) ولم يكن هناك بديل أمام محمد على عن اشراكهم فى تولى أهم الوظائف وأعظمها مسئولية فهم ممن يثق فيهم ويعتمد عليهم اعتمادا كبيرا فى مساندته وتعضيده فى الحكم ولسد الفراغ فى الجهاز الادارى بعد قضائه على المماليك وفى محاولة منه لعلاج الخلل الذى أصاب الادارة فى البلاد فى القرن الثامن عشر

---

(١) د. رؤف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ — ١٩١٤ ، ط ١ ، دار الفكر الحديث ، القاهرة ١٩٧٣ ص ٧٨ .

(٢) المرجع السابق ، نفسه .

(٣) د. محمد فؤاد شكرى وآخرين : بناء دولة ص ٣٥٧ .

(4) Milner, England In Egypt, London 1893 p. 42 - 43.

والنهوض بها ومن ثم فقد كان عليه ضمان استمرار ولاء هذه العناصروطاعتها لأوامره وتعاليمه .

الطبقة الارستقراطية التركية :

لم يكن هنـــاك من سبيل لذلك سوى اغداق النعم والأموال على هذه العناصر التى كانت تطمح دائما فى الثراء والسلطة ولما كان ذلك ليس بكاف وحده لضمان الولاء الكامل وخوفا من انتقال هذا الولاء الى شخص السلطان ضد محمد على فقد كان عليه تثبيت أركان هذا الولاء ، وقد نجح محمد على فى ذلك الى حد كبير حيث هيأت لهم فرص الاســـــتقرار والأمان والتوطن والرفاهية ، فأقام الكثير منهم فى حكم أجزاء من الاقاليم وأتاح لبعضهم حكم أجزاء كبيرة منها .

ويصف الجبرتى فى نهاية عام ١٨٠٧ م مراسم الاحتفال بقدوم شاهين بك الى الجيزة واقامته فى أحد قصورها والوليمة التى أقيمت له والانعامات التى أنعمها محمد على عليه فى ادارة البلاد والأقاليم انعاما والتزاما وكشوفية فى الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا والبحيرة ، وجعل كلمته العليا فى اجزاء من هذه الاقاليم (٥) .

وزيادة فى ضمان الولاء والاستقرار لهـــذه العناصر الطامعة وضمانا لعدم خروجهم على الوالى فقد اتجه محمـــــد على الى ضمان استقرارهم واستمرارهم وارتباطهم اجتماعيا وأسريا وانضوائهم تحت لوائه وفى طاعته وذلك بتزويجهم من السرائر والجوارى فكانت زوجته تشارك فى اختيارهن حيث قامت باختيار احدى السرائر لشاهين بك وتم تزويج احداهن الى نعمان بك أيضا (٦) .

وتكفلت الدولة بجميـــع هذه النفقات ولم تكلفهم شيئا سواء فى اقامة حفلات الزواج أو اعداد القصور والبيوت لاقامتهم وتجهيزها وتأثيثها ومن

---

(٥) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار جـ ٤ ص ٧٣ .
(٦) والدته سنية شاه قادن ، انظر محفظـــــة ١٣٥ أبحاث ملف « العائلة المالكة » .

ذلك قصر الجيزة لشاهين بك وبيت المشهدى لنعمان بك ، كما تم تزويج عمر بك من احدى جوارى « الست نفيسة المرادية » التى تكفلت بتجهيزها وتزوج على الكاشف الكبير الالفى من زوجة أستاذه (٧) .

وحدث نفس الشيء بالنسبة لاقارب محمد على الذين تولوا المناصب الكبرى فى حكم البلاد حيث قام بتزويج محمد بك من نازلى هانم احدى بناته وحكم محمد بك الاقاليم القبلية وخلفه فى حكمها أحد نجل طاهر باشا ابن أخت محمد على (٨) وزوج بنتا أخرى الى محرم بك (٩) الذى عين فى عدة مناصب بادارة الاقاليم . وتم استدعاء رستم أفندى مأمور نظام نصف البحيرة الى القاهرة لتزويجه بزوجة تم اختيارها له وأعيد الى مأموريته ثانية بعد زواجه (١٠) واحضر حسين كاشف الى القاهرة على وجه السرعة للاقتران باحدى معتوقات ابراهيم باشا كرغبة سيدها (١١) .

واهتم محمد على بتعيين أبنائه وأحفاده واقاربه وأتباعه والمقربين اليه وأقاربهم من بنى جنسه سواء أكانوا أبنائهم أو أخوتهم او اقربائهم بالدواوين وادارة الاقاليم فقد عين ابنه ابراهيم فى ادارة أقاليم الصعيد وحفيده عباس فى ادارة مديرية الغربية ثم تولى ابراهيم توفيق ابن أخته ادارتها فيما بعد (١٢)

وقام بتعيين أبناء وأقارب هؤلاء الحكام فى الوظائف التى تخلو محل آبائهم أو فى وظائف أخرى ومن ذلك احلال نجل خليل أغا جورباجى محل أبيه (١٣) وتعيين حسن بك ابن أخ الدفتردار صهر محمد على مأمورا

---

(٧) الجبرتى : المرجع السابق ص ص ٧٩ ، ٣٠٧ .

(٨) دفتر ١ معية تركى وثيقة ١٠٨ د.ت ، ومحفظة ١٣٥ أبحاث المصدر السابق .

(٩) دفتر ٧٢٨ خديوى تركى وثيقة ٣٧٩ فى ٢٧ شعبان ١٢٣٥ ١٨٢٠/٦/١٩ .

(١٠) دفتر ٧٣٩ خديوى تركى وثيقة ٣٧٦ فى ٢٨ شوال ١٢٤٤ ١٨٢٩/٥/٣ ص ٦٥ .

(١١) دفتر ٧٤٦ خديوى تركى وثيقة ٨٩ فى ٣ رمضان ١٢٤٥ ١٨٣٠/٢/٢٦ ص ١٣ .

(١٢) محفظة ١٤٠ ابحاث : ترجمة كتاب عبر البشر فى القرن الثالث عشر لمحمد عارف ص ٢٨ « بالآلة الكاتبة » .

(١٣) محفظة ٧ بحريرا وثيقة ٢١ فى غاية ربيع ثان ١٢٣٥ — ١٨٢٠/٢/١٤ .

للجيزة (١٤) وتعيين ابن أخت مأمور كتابة التقارير بقسمى الشرقية الاول. والرابع كاتبا فى أقلام التقارير فى القاهرة (١٥) وتعيين أحد غلمانه وهو حمزة باشا — فيما بعد — مديرا للمنوفية (١٦) وتعيين أحد معتوقى عبدى أغا مأمورا للاشمونين ومنفلوط (١٧) كما قام محمد سعيد بتعيين أحد غلمان محمد على ناظرا لقسم ميت غمر (١٨) وربما كان ذلك راجعا الى اتجاه محمد على الى خلق صفوة حاكمة تدير شئون البلاد ويركن اليها فى مجريات الأمور وتدين له بالولاء الكامل والطاعة التامة والاستجابة لمطالبه .

أما الأغوات الذين وفدوا الى مصر من تركيا واليونان فكان يتم تعيينهم نظارا للمصالح بالاقاليم أو رؤساء للاغوات والمشاة (١٩) وقد حظى الاغوات والضباط الاتراك بالنعم الكثيرة ظاهرة وباطنه ومن ذلك أنه أنعم على أحد الضباط بعشرين كيسا (١٠٠ جنيه) وعلى عروسه بعشرة أكياس (٥٠ جنيها) لمصاريف الزواج (٢٠) ويبدو أن زواج هؤلاء الاشخاص لم يكن يتم

---

(١٤) دفتر ٧٤٧ خديوى تركى وثيقة ٢٩١ فى ١٧ جمادى الاولى ١٢٤٤ — ١٨٢٨/١١/٢٥ ص ٩٩ .

(١٥) دفتر ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة ٨٦ فى ١٨ رجب ١٢٤٢ — ١٨٢٧/٢/١٥ ص ٣٤ .

(١٦) كان أحد غلمان محمد على وفد الى مصر فى عام ١٢٣٢ (١٨١٦ — ١٨١٧) وظل يخدمه بالقلعة حتى عام ١٢٤٤ (١٨٢٨ — ١٨٢٩) وفى عام ١٢٣٥ (١٨١٩ — ١٨٢٠) كان قد توجه الى اسنا للتعليم مع الغلمان وفى عام ١٢٣٦ توجه الى اسوان وجعل ملازما وتنقل بين عدة أغوات وفى عام ١٢٤٦ (١٨٣٠ — ١٨٣١) كان برتبة بكباشى وظل يترقى فى الرتب العسكرية وفى عام ١٢٦٣ (١٨٤٧) كان مأمور تعداد السكان (النفوس) بطنطا ثم عين عضوا بمجلس الاحكام فى عام ١٢٦٥ (١٨٤٨ — ١٨٤٩) ثم وكيلا للمجلس فى شهر ذو القعدة ١٢٦٦ هـ (سبتمبر — ١٨٤٩ م) ثم وكيلا لمجلس العسكرية فى القعدة ١٢٦٧ هـ (اغسطس — سبتمبر ١٨٥٠ م) حتى عام ١٢٦٨ (١٨٥١) ، انظر ملف خدمة حمزة باشا بدار المحفوظات : رقم ٧١٥ محفظة ١٠٦ عين ٢ دولاب ٥ .

(١٧) دفتر ٧٣٦ خديوى تركى وثيقة ٩ فى غرة ذى القعدة ١٢٤٢ ١٨٢٧/٥/٢٧ ص ١ .

(١٨) دفتر ١٦١٤ معية عربى وثيقة ٣ فى ١٣ محرم ١٢٧٢ ١٨٥٥/٩/٢٥ ص ١٦ .

(١٩) دفتر ٣٥ معية تركى وثيقة ٩٩ ، ١٤١ فى ٢٧ شوال ، ١٢ القعدة ١٢٤٣ — ١٢ ، ١٨٢٨/٥/٢٦ ص ص ٦٩ ، ٨٣ .

(٢٠) دفتر ٥ معية تركى وثيقة ٣٦ فى ٢٦ ربيع ثان ١٢٣٥ ١٨٢٠/١/١٢ .

دون الحصول على اذن أو تصريح حيث لم يتم الموافقة على زواج ابراهيم أفندى المعاون بأحد الاقسام (٢١) . وفى عام ١٨٣٣ تم تزويج جميع ضباط الجيش غير المتزوجين من رتبة البكباشى الى رتبة اليوزباشى (٢٢) .

كما ضمنت الدولة للمتعلمين من هؤلاء الوافدين وظائف بالدواوين (٢٣) ولما كان من غير المناسب تعيين غير المتعلمين فى الدواوين فانه كان يتم ارسالهم الى الاقاليم للتعيين فى احدى الوظائف بها (٢٤) .

وشملت الدولة أيضا برعايتها حكام الاقاليم الاتراك والشراكسة والألبان والمماليك واليونانيين وعملت على العناية بشئونهم المعيشية والصحية ومن ذلك أنه تم ارسال الاطباء الى طوسون بك مأمور نظام نصف المنصورة لعلاجه وتم استدعاؤه الى القاهرة للاقامة بها لرطوبة جهة ميت غمر (٢٥) وتكفلت أيضا برعاية أسر هؤلاء المستخدمين وتهيئة أفضل الاماكن لاقامتهم واستقرارهم وعائلاتهم فى الاقاليم ومن أمثلة ذلك ما حدث مع صالح أفندى المعاون الثانى بقسم المنصورة الذى قدم من المورة حيث تم تكليف ناظر القسم باعداد منزلين له ولأسرته للاقامة بهم حيث بلغ عددهم ما بين ٣٠ الى ٤٠ فردا (٢٦) .

وبالاضافة الى ذلك فقد أوجبت الدولة على مستخدميها معاملة هذه الصفوة معاملة لم تتح مثلها لابناء البلاد فجعلتهم فى مصاف طبقات المجتمع وفئاته ومن ذلك أنه عندما أجرى تعداد سكان مصر فى عهد محمد على فانه لم يكن للمشايخ الذين يقومون باجرائه حق دخول بيوت الاتراك والذوات

---

(٢١) دفتر ٣ أوامر وثيقة ٩٨٩ فى ٣ ذى القعدة ١٢٤٧ ١٨٣٢/٤/٤ ص ٢١١ .

(٢٢) دفتر ٤٨ معية تركى وثيقة ٢٢١ فى ٣ ربيع الاول ١٢٤٩ ١٨٣٣/٧/٢١ .

(٢٣) دفتر ٩ معية تركى وثيقة ١٢٨ فى ٣ صفر ١٢٣٧ — ١٨٢١/١٠/٣٠ .

(٢٤) دفتر ٧١٧ خديوى تركى وثيقة ١٢٨ فى ٣ جمادى الاولى ١٢٤٣ — ١٨٢٧/١١/٢٢ ص ٢٨ .

(٢٥) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ٤٩٤ فى ٣٠ ذى القعدة ١٢٤١ — ١٨٢٥/٧/٦ .

(٢٦) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٤٠٨ فى ٢١ رجب ١٢٤٤ ١٨٢٩/١/٢٧ .

والعلماء والوجوه وكان يكتفى بتقديمهم بيانا بتعداد أسرهم وكذلك الاجانب فانه كان يتم تقديم بياناتهم عن طريق قناصلهم أما الأهالى فكان للمشايخ حق التجسس على حقيقة تعدادهم وسؤال أصحاب البيوت عن حقيقة التعداد (٢٧) .

ولم تقف رعاية الدولة عند هذا الحد بل تكفلت أيضا برعاية أسر هؤلاء الحكام بعد وفاتهم وذلك بنقلهم من الأماكن التى كانوا بها فى الاقاليم للاقامة فى القاهرة ، حيث تم استدعاء أسرة عثمان أغا كاشف المنيا الى القاهرة (٢٨) أما أسرة ابراهيم بك مأمور المحلة فقد نزلت بأحد القصور فى القاهرة مع الابقاء على كامل الخدم والغلمان (٢٩) . وكان يتم ارسال أبنائهم للعمل فى الاقاليم مع التوصية بهم خيروا وأن يعهد اليهم بالاعمال البسيطة حتى يتم تدريبهم لتعيينهم فى ادارة الاقاليم (٣٠) وقد تحملت الدولة أيضا نفقات تعليم أبنائهم فى مدارسها وفى البعثات العلمية فى الخارج (٣١) الى جانب تحملها لنفقات أسرهم وتوفير متطلبات الحياة لهم من الخبز واللحم والمسلى والحطب والجمع (٣٢) وغيرها من المواد . وتحملها لنفقات اقامتهم فى المساكن التى يقيمون فيها ، ورتبت المرتبات لبعض هؤلاء المستخدمين بحيث تتناسب مع ظروفهم الاجتماعية وكثرة أولادهم وليس مع وظائفهم وامكانياتهم وخبراتهم (٣٣) كما رتبت المرتبات والمعاشات لمن يتم رفتهم الى

---

(٢٧) محفظة ١ ضبطية مصر وثيقة ١١١ ظهورات فى ٢٣ محرم ١٢٦٣ — ١٨٤٧/١/١١ .

(٢٨) دفتر ١١ معية تركى وثيقة ٨٧٤ فى ٢٧ الحجة ١٢٣٨، ١٨٢٣/٩/٤ .

(٢٩) دفتر ٧٥٦ خديوى تركى وثيقة ١٨٦ ، ٢١٣ فى ٢٠ الحجة ١٢٤٥ ، ١٢ محرم ١٢٤٦ — ٦/١٢ ، ١٨٣٠/٧/٣ ص ص ٣٩ ، ٤٧ .

(٣٠) معية تركى دفتر ١٩ وثيقة ٣١٤ فى ١٤ جمادى الاولى ١٢٤١ — ١٨٢٥/١٢/٢٥ ودفتر ٢٤ وثيقة ٢٢٢ فى ٢٧ رمضان ١٢٤١ ١٨٢٦/٥/٥ .

(٣١) محفظة ٣ تفتيش عموم الاقاليم وثيقة ٧٤٨فى١٠رمضان ١٢٨٢ — ١٨٦٦/١/٢٧ .

(٣٢) دفتر ٧٢٩ خديوى تركى وثيقة ٨٣٠ فى ١٩ صفر ١٢٤٢ ١٨٢٦/٩/٢٢ .

(٣٣) دفتر (بدون) معية تركى وثيقة ١٤٩ فى ٤ شوال ١٢٤٢ — ١٨٢٧/٥/١١ .

حين استخدامهم أو اعادتهم الى وظائف أخرى ومن أمثلة ذلك تعيين سليمان كاشف الدرانده لى الذى رفت من نظارة قسم الجيزة ناظرا لقسم اول بالفيوم (٣٤) . وعندما حل المصريون محل الاتراك فى وظائف قائمقام القرى وحكام الاخطاط فقد تم تعيين من تم رفتهم فى وظائف القواصة (٣٥) .

وساعد هذا الاشراف المباشر والاهتمام الزائد وتوفير سبل الاستقرار المعيشى والاجتماعى والاقتصادى لهذه الصفوة أو العناصر الحاكمة والتى تولت المناصب الرفيعة فى الجيش والبحرية وفى الأقاليم أن تكـون لنفسها — رغم قلة عددها — طبقة ارستقراطية ذات ميول عنصرية وجنسية تنأى بنفسها عن بقية العناصر والأجناس من المصريين وغـيرهم . وزادوا فى غلوهم وتعصبهم الجنسى الى حد انهم اعتبروا المصريين من طبقة أخرى لا يتأتى لافرادها أن يبلغوا ذلك المســتوى الرفيع الذى بلغته طبقتهم وأرستقراطيتهم العتيدة (٣٦) ، بل انهم لم يكنوا لهم أى عطف (٣٧) ونظروا الى سائر المصريين نظرة فيها احتقار وأطلقوا عليهم اسم « فلاحين » مقرونة بالازدراء (٣٨) .

ونظرا لما اتصفت به هذه الصفوة أو هذه العناصر من صفات غـير حميدة وان أكثرهم كانوا من غير المتعلمين أو الخبيرين بأمور ادارة الاقاليم وبأحوالها فان هذه السياسة لم تثمر معهم ، وذلك لانهم ركنوا الى الكسل والتراخى والاهمال ولم يجد معهم الحث على العمل وترك الكلام ولم يفلح معهم نصح أو توجيه ولم يقومهم أى تهديد ولم تشحذ هممهم أية توعية ولم يدفع بحماسهم ذلك الاغداق والرعاية التامة لهم ولأسرهم فخذلوا من دفع بهم وساندهم وهيأ لهم السبل للترقى وعلو الشأن ، وقد اعترف محمد على

---

(٣٤) دفـــتر ٧٥١ خـــديوى تركى وثائق ١٠٩ ، ٢٠٣ فى ١٧ الحجة ١٢٤٤ و ٦ محرم ١٢٤٥ — ٦/٢٠ ، ١٨٢٩/٧/٨ ص ص ٦٣ ، ١١٩ .

(٣٥) دفتر ٥٠ معيـــة تركى وثيقـــة ٤٩٧ فى ٧ محـــرم ١٢٤٩ — ١٨٣٣/٥/٢٧ ص ٨٧ .

(٣٦) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٢١ .

(37) Milner, op. cit. p. 44.

(٣٨) أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ط ١ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٣ ص ٢٣.

بفشل سياسته فى الاغداق الكثير عليهم والعناية باعدادهم وتوجيه النصح وهددهم بالعتاب (٣٩) .

وكانت صفوة هذه العناصر أو من هم فى مقدمتهم قد حضروا الى مصر دون أن يملكوا من المقومات ما ينهض بتعيينهم أو من القوت ما يكفى أودهم أو معيشتهم أو الاقامة أو الاعتماد على أنفسهم ومن أمثلة ذلك عبد الرحمن سامى الذى وفد الى الاسكندرية ومعه أسرته على ظهر سفينة انجليزية ولم يملك أجرة سفره وأسرته وقد تكفلت الدولة بنفقات سفره وانتقاله الى الاسكندرية ومنها الى القاهرة حيث أقام بها مع أسرته (٤٠) وعين معاونا لمحمد على وفى عام ١٨٣٥ أنعم عليه بأبعادية قدرها ١٠٠٠ فدان رزقة بلا مال فى المنيا (٤١) فى الوقت الذى حرم فيه المصريون من تولى الوظائف الكبرى فى الدواوين والأقاليم فى أوائل عهد محمد على ولسنوات طويلة من حكمه وحرموا من تملك أراضى بلادهم أو الانتفاع بمساحات واسعة أو كبيرة منها كما أنعم على حسن أفندى مدير البحيرة بخمسمائة فدان من أطيان الابعادية بناحية الظاهرية احدى قرى قسم بوليه بمديرية البحيرة رزقة بلا مال ، وغيرهم كثير ، ولم يقتصر الانعام على كبار الموظفين الاتراك فى الاقاليم بل شمل أيضا صغار الموظفين الأتراك فى الاقاليم حيث أنعم على رزق أغا ناظر صهرجت الكبرى بالدقهلية بـ ٨١ فدانا بناحية كفر رجب بالمديرية المذكورة (٤٢) .

وكان قيام أى منهم بجهد أو عمل كفيلا بمكافأة محمد على له فقد كافأ محرم بك لتنظيم أمور اقليم فوة وأمره بالقدوم الى القاهرة للاستراحة من عناء الأعمال التى قام بها (٤٣) ولصدق عبد الرحمن سامى المعاون واخلاصه

(٣٩) دفتر ٣٩ معية تركى وثيقة ٣٨٦ فى غرة صفر ١٢٤٥ — ١٨٢٩/٨/٢ .

(٤٠) دفتر ١٨ معية تركى وثيقة ٧١ فى ١١ ربيع ثان ١٢٣٩ — ١٨٢٣/١٢/١٥ .

(٤١) مديريات ق بلى محفظة ١ وثيقة بدون فى ١٦ رجب ١٢٥١ — ١٨٣٥/١١/٧ .

(٤٢) دفتر ٢٥ أوامر وثائق ٢٦٩ ، ٢٧٣ فى ١٥ ، ٢٥ الحجة ١٢٤٩ — ١٥ ، ١٨٣٤/٤/٢٥ ص ص ١٦٤ ، ١٦٧ .

(٤٣) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٤٦ فى ١٠ شعبان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٢/١٥ .

أمر بترقيته معاونا ثالثا فى عام ١٨٢٩ وفى عام ١٨٣١ صار معاونا ثانيا ومنحه رتبة الميرالاى فى أوائل يناير عام ١٨٣٥ وأتبعها برتبة المير لواء فى أوائل مايو عام ١٨٣٧ وجعله مديرا للمنصورة (٤٤) .

نشاط الارستقراطية التركية وأملاكهم :

لما كان بعض حكام الأقاليم قد اتجهوا الى استثمار أموالهم فى الزراعة (٤٥) واقامة المشروعات الخاصة بهم فى الاقاليم التى يديرونها وفى الاقاليم الأخرى أو فى القاهرة وانشغلوا بها عن ادارة الاقاليم أو تركوها لمتابعة نشاطهم فى القاهرة ومنعا من طول بقائهم فيها وترك أعمالهم فى ادارة الاقاليم والبلاد فقد عملت الدولة على تهيئة المناخ الكامل لاستثماراتهم ومشروعاتهم وتنمية أنشطتهم وذلك بتعيين من يقومون بخدمتهم ورعاية مصالحهم والاهتمام بها نيابة عنهم (٤٦) .

ونظرا لتأخر الأموال والضرائب على بعض القرى فقد أحيلت ادارتها فى عهد محمد على الى أبنائه وكبار الموظفين والذوات وضباط الجيش والمشايخ فيما عرف باسم العهدة وقد تشابه هذا النظام مع الالتزام فى بعض الوجوه (٤٧) . وقد تعهد من تولوا منهم ادارة الاقاليم بعدد من القرى والبلاد ومن ذلك احالة بعض القرى بالوجه القبلى الى سليم بك مدير عام

---

(٤٤) معية تركى دفتر ٣٩ وثيقة ٣٨٤ فى غرة صفر ١٢٤٥ ١٨٢٩/٨/٢ ، ودفتر ٤١ وثيقة ٨٢ فى ٢٣ شعبان ١٢٤٦ — ١٨٣١/٢/٦ ودفتر ٦٢ وثيقة ٣٣٢ فى غرة رمضان ١٢٥٠ — ١٨٣٥/١/١ ودفتر ٨٩ وثيقة ١٠٧ فى ٢٧ محرم ١٢٥٣ — ١٨٣٧/٥/٣ .

(٤٥) كان الاستثمار فى الصناعة يمثل مخاطرة وذلك بسبب صغر السوق المحلية ومنافسة المصنوعات الاوربية وذلك بالمقارنة بالمكاسب التى تعود من الاستثمار فى الزراعة وقد أدى هذا الى التوسع فى الانتاج الزراعى فى ذلك الوقت . انظر
Holt. P. M. Political and Social change in Modern Egypt, p. 137 .

(٤٦) وافق المجلس العالى على طلب محرم اغا مدير نصف الوجه القبلى على تعيين قواص فى معية وكيله بالقاهرة لانهاء مصالحه وأعماله الكثيرة بها وقد نفذ هذا القرار ، انظر دفتر ٧٨٥ خديوى تركى وثيقة ٢٧٤ فى ٣ رجب ١٢٤٨ — ٢٦ /١٨٣٢/١١ ص ١٧٤ .

(٤٧) يعقوب آرتين : الاحكام المرعية ص ٧٥ .

الوجه القبلى (٤٨) وتعهد خورشيد باشا مدير الشرقية بعدة بلاد (٤٩) وتعهد عمر بك مدير الفيوم بأحد الكفور بالمديرية (٥٠) ، كما تعهد حسن بك مدير المنوفية بأربع قرى فى الفيوم دون شروط (٥١) .

وسمح لمحافظ دمياط بالتردد على القرى عهدته الواقعة بمديرية الدقهلية وبالوجه القبلى بصفة دورية للاشراف على أشغال هذه القرى(٥٢) ولما كان الأهالى قد شعروا بوطأة الظلم والارهاق من جراء تسخيرهم فى العمل فيها كما أن هؤلاء الحكام والذوات لم يوفوا بالتزاماتهم ازاء تعهدهم بهذه القرى بسداد الأقساط والبقايا المتأخرة على هذه القرى حيث لم يوفوا بهذا التعهد والالتزام وبعد جهد بذلته الادارة معهم فى الحصول عليها اكتفى بعضهم بتقديم الاعتذارات عن عدم دفع الأموال والضرائب . فقد أحيلت بعض هذه القرى الى عهدة مشايخها مثلما حدث فى القرى عهدة عبد الرحمن بك مدير الشرقية (٥٣) .

وبذلك تحقق لهؤلاء الاتراك من المنافع الخاصة الشىء الكثير على حساب المصلحة العامة للدولة والاهالى ولم تكن الحكومة المركزية تملك الكثير ازاء تعنتهم وطمعهم حيث اكتفت باحالة هذه القرى الى ادارة الاقاليم أو الى مشايخها .

وفى عام ١٨٥٠ بادر عباس فأمر بفك العهد وارجاع الأطيان الى

---

(٤٨) ديوان المعاونة محفظة ٣ أوامر وثيقة بدون فى ٩ صفر ١٢٥٨ ١٨٤٢/٣/٢٢ .

(٤٩) المصدر السابق محفظة ٤ وثيقة بدون فى ١٢ ذى القعدة ١٢٥٨ — ١٨٤٢/١٢/١٥ .

(٥٠) نفسه ، محفظة ٧ وثيقة بدون فى ٢٣ ربيع الاول ١٢٦٠ — ١٨٤٤/٤/١٢ .

(٥١) نفسه ، وثيقة بدون فى ٤ ، ٢٤ ربيع ثان ١٢٦٠ — ٤/٢٣ ، ١٨٤٤/٥/١٣ .

(٥٢) محافظة دمياط محفظة ٢ وثيقة ٢٤ فى ٢٣ ربيع الاول ١٢٦٣ — ١٨٤٧/٣/١٠ .

(٥٣) ديوان المعاونة محفظة ٢ وثيقة ٢٥٧ فى ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٩ ١٨٤٣/٤/٢٥ ، ومحفظة ٢ دمياط وثيقة ٤٧ فى ٢٧ رجب ١٢٦٣ — ١٨٤٧/٧/١١ ، ودفتر ٤٦١ معية تركى وثيقة ١١٠٨ فى ١٤ رجب ١٢٦٥ ١٨٤٩/٦/٥ ص ٩٠ .

أصحابها الاصليين ، غير أنه سمح لبعض المتعهدين بالتمتع مدى الحياة بما كان فى حوزتهم من الأطيان وانعم على متعهدين آخرين بما كان فى أيديهم من الأطيان (رزقة بلا مال) فأصبحت ملكا لهم كما وافق على ابقاء بعض النواحى عهدا (٥٤) . وفى عهد اسماعيل أحيلت بعض بلاد العهد الى ادارة الاقاليم وفى عام ١٨٦٦ تم فك العهد وابطالها نهائيا (٥٥) .

واستمر الاتراك يحتفظون بمكانتهم ونفـــوذهم وسلطاتهم وادارتهم للاقاليم فى عهد خلفاء محمد على حيث كان عباس ميالا للعنصر التركى وفى عهده أنعم على خليل بك محافظ دمياط الذى ينحدر أصله الى قولة بخمسمائة فدان أبعادية بمديرية الشرقية ، وأعطى غيره من الأتراك مساحات واسعة من الأراضى (٥٦) .

وحفلت وثائق ديوان الروزنامة بالكثير من الانعامات التى نالها حكام الاقاليم من الأتراك والشراكسة وغيرهم من العناصر الأخرى فى عهد سعيد واسماعيل وكان من بينهم فى عهد سعيد (٥٧) :

---

(٥٤) د. أحمد أحمد الحته : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمدعلى الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٠ ص ٥٢ .

(٥٥) محفظة ٣ تفتيش عموم الأقاليم وثيقة ٦ فى ١٢ رجب ١٢٨٢ — ١٨٦٥/١٢/١ ، ودفتر ١٩٢٣ أوامر عربى وثيقة ١١ فى ٩ رجب ١٢٨٣ — ١٨٦٦/١١/١٧ ص ١٢ ، ودفتر ٣٢ معية وثيقة ٦٢ فى ١٩ شعبان ١٢٨٣ ١٨٦٦/١٢/٢٧ .

(٥٦) د. رؤف عباس : المرجع السابق ص ٧٩ .

(٥٧) ديوان الروزمانه : دفتر ٤٣٥٧ ، دفتر ربط العشور يشتمل على الكشوفات التى تحررت ببيان مقادير وأسماء مذكورين أرباب الابعاديات بكافة المديريات وأرسلت لها فى ٩ صفر ١٢٧١ لأجل العشور من واقعهم .

الاســم	الوظيفــة	عدد الافدنة والمديريات الموجودة بها: القليوبية	الغربية	المنوفية	البحيرة	الشرقية	قنا واسنا وجرجا	المنيا وبنى مزار	المجموع عدا الكسور
محمد محو بك	مأمور تفتيش أقاليم قبلى	١٦٤	١٩٨					٦٠٠	٩٦٢
رســتم بك	مدير نصف أول وسطى	٩٣	٤٠٠		٣٩			٦٠٠	١١٣٢
ورثة ابراهيم باشا	مدير الغربيــة		١٠٠٠						١٠٠٠
رســتم بك	مدير المنوفيــة			٣٣٠					٣٣٠
قاســم بك	مدير المنوفيــة			٤٠٠					٤٠٠
حسن أفندى	مدير البحــيرة				٥٠٠				٥٠٠
شاكر باشا(*)	محافظ الاسكندرية				٨٠٠				٨٠٠
أحمــد بك	معاون نصف الشرقية البحرى					٣٠٠			٢٠٠

سليم باشا	مدير الدقهلية					٥٠٠			٥٠٠
لوسقة على أغا	ناظر قسم فرشوط						٢٥٠		٢٥٠
عبد اللطيف باشا **	مدير عموم قبلى						٨٠٠		٨٠٠
محمد بك	مدير قنا (سابقا)						٤٠٠		٤٠٠
خليل بك حمدى	مدير اسنا						٤٠٠		٤٠٠
مصطفى بك	مدير قنا (سابقا)						٤٠٠		٤٠٠

(*) كان شاكر باشا رئيسا لمجلس الغربية ثم عين معاونا بدائرة والدة باشا عام ١٨٦٥/١٢٨٢ وفى عام ١٢٨٤ عين رئيسا لمجلس بنى سويف وفى عام ١٨٦٩/١٢٨٦ عين وكيلا لمحافظة مصر ثم وكيلا للمرور فوكيلا لمحافظة مصر ثم وكيلا لبيت فى المال فى عام ١٢٨٧ وفى عام ١٨٧١/١٢٨٨ عين مديرا للمنيا وبنى مزار وفى عام ١٨٧٢/١٢٨٩ عين رئيسا لمجلس استئناف مصر وفى عام ١٨٧٣/١٢٩٠ عين مديرا للدقهلية ثم مديرا لبنى سويف ثم مديرا للدقهلية فى ١٨٧٥/١٢٩٢ ، انظر محفظة ١٠٠ أبحاث « رفت بأسماء الموظفين فى عهد الخديو اسماعيل » .

(**) فى عام ١٨٦٢/١٢٧٩ كان عبد اللطيف باشا ناظر العمليات والفابريقات وفى عام ١٨٦٣/١٢٨٠ عين ناظرا للحربية وفصل منها فى سنة ١٢٨٣ وفى سنة ١٨٦٨/١٢٨٥ قيد بالمعاش ثم أعيد تعيينه عضوا بالمجلس الخصوصى ، انظر محفظة ١٠٠ أبحاث المصدر السابق .

الاســم	الوظيفـــة	عدد الافدنة	المجموع
		مديرية المنيا وبنى مـــزار	
محمد أغـــا	مأمور قسم ثالث قليوبية	٦٠٠	٦٠٠
اسماعيل بك	مدير قنا سابق	٥٠٠	٥٠٠
على أفنـــدى	ناظر أقليم الفيوم	١٢١٦	١٢١٦
نورى حسن أغا	ناظر قسم ببا والفشن	٥٠٠	٥٠٠
منسترلىبكيرأفندى	معـــاون بنصـــف أول وســـطى	١٠٠	١٠٠
شركسى سليم أغا	حاكم خـــط	١٠٠	١٠٠
سليم باشـــا	مفتش الاقاليم القبلية	٣٦٣٠	٣٦٣٠
خليل بـــك	مدير بنى مزار	١١٢٥	١١٢٥
أحمـــد بك	وكيل عموم قبلى سابقا	٤٠٠	٤٠٠
أحمد شكرى بك	مدير بنى سويف والفيوم	٦٠٠	٦٠٠
ميرالاى على بك	مدير المنيا وبنى مزار	٦٠٠	٦٠٠

واســـــتغل بعض مديرى الاقاليم وظائفهم فى زيادة مساحة املاكهم عن طريق شراء أطيان الميرى الخارجة عن زمام القرى التى كانت تطرح بالمزاد العلنى بأبخس الاثمان ومن أمثلة ذلك شراء ارسلان بك مدير المنيا وبنى مزار ٥٥٦ فدانا بنفس المديرية وحسن بك راسم مدير الدقهلية أطيانا بنفس المديرية بلغت مساحتها ١١١٤ فدانا (٥٨) .

وقام اسماعيل أيضا بالانعام بأبعاديات عـــــديدة لكثير من الاتراك والذوات وغيرهم ومن أمثلة حكام الاقاليم الذين نالوا هذه الابعاديات (٥٩).

---

(٥٨) رءوف عباس : المرجع السابق ص ٨٣ .

(٥٩) محفظة ٢ تفتيش أقاليم بحرى والقليوبية وثائق ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٠ فى الحجـــة ١٢٧٩/يونيه ١٨٦٣ ، ٥٧ ، ٦٦ ، ٩٧ ، ١٠٣ فى ٩ ، ١٨ محرم ، ١١ ، ٢٨ صفر ١٢٨٠/٦/٢٦ ، ٤ ، ٢٧/٧ ، ١٨٦٣/١٣، ووثيقة ١ فى غرة ربيع ثان ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٩/١٤ .

التاريخ	الاسم	الوظيفة	عدد الافدنة	ملاحظات
٨ / ٦ / ١٨٦٣	مصطفى باشا	محافظ مصر	١٠٠٠	
٨ / ٦ / ١٨٦٣	خورشيد باشا	محافظ اسكندرية	١٠٠٠	بمديرية الغربية(٦٠)
١٨٦٣/٦/١٢	شيرين باشا	مأمور ضبطية اسكندرية	٦٠٠	
١٨٦٣/٦/١٢	خورشيد بك	وكيل مأمور ضبطية اسكندرية	٣٠٠	
١٨٦٣/٦/١٢	حسين باشا	مأمور ضبطية مصر	٦٠٠	
١٨٦٣/٦/١٢	صالح بك	وكيل مأمور ضبطية مصر	٣٠٠	
١٨٦٣/٦/١٧	عبد الله باشا	مفتش وجه قبلي	١٠٠٠	
١٨٦٣/٦/١٧	شاكر باشا	مفتش وجه بحرى	١٠٠٠	
١٨٦٣/٦/١٧	✻ أحمد صادق بك	مدير البحيرة	٥٠٠	
١٨٦٣/٦/١٧	محمد فاضل باشا	مدير المنوفية	٥٠٠	

(٦٠) بلغ مربوط زمام الابعادية الخاصة به فى عام ١٨٧٣ عدد ١٩١٠ فدانا بمديريات الشرقية والغربية ، انظر دفتر ٤٣٥٦ روزمانة : مربوط زمام الأبعاديات والجفالك المحرر لها تقاسيط لغاية شهر الحجة ١٢٩٠/يناير ١٨٧٤ .

(✻) فى عام ١٢٨٠/١٨٦٣ عين أحمد صادق بك مديرا للمنوفية وفى عام ١٢٨٤/١٨٦٧ عين مفتشا للدايرة السنية ثم وكيلا لدايرة والدة باشا وفى عام ١٢٨٥/١٨٦٨ احيلت عليه زراعات الدايرة السنية ومحاسبتها وتوابعها ثم صار ناظرا للدايرة . وأحسن اليه بنيشان مجيدى من الرتبة الثانية وفى عام ١٢٨٩/١٨٧٢ عين رئيسا لقومسيون المقابلة وفى عام ١٢٩٠/١٨٧٣ وجهت اليه رئاسة محاسبة المالية ثم ناظر الدايرة السنية ، انظر محفظة ١٠٠ ابحاث المصدر السابق .

التاريخ	الاسم	الوظيفة	عدد الافدنة	ملاحظات
١٨٦٣/٧/٤	حسن بك	وكيل محافظة اسكندرية	٣٠٠	
١٨٦٣/٧/٢٧	اسماعيل بك	مدير الدقهلية الاسبق	٣٠٠	
١٨٦٣/٨/١٣	حسن راسم باشا(٦١)	مدير الدقهلية	٥٠٠	
١٨٦٣/٩/١٤	نورى بك	مدير الشرقية	٣٠٠	
١٨٦٩/١/٦	رستم عاكف (**)	وكيل مديرية الدقهلية(٦٢)	٤٥٨	

(٦١) بلغ مربوط زمام الأبعادية الخاصة به فى عام ١٨٧٣ ما يزيد على ٢٩٦٥ فدانا بمديريات الدقهلية والشرقية والغربية ، انظر دفتر ٤٣٥٦ روزمانه : المصدر السابق .

(**) شغل رستم عاكف عدة وظائف فكان وكيلا لمديرية البحيرة ثم وكيلا لمديرية الدقهلية ثم صار مأمورا لقضايا بنى سويف فى عام ١٢٨٨/ ١٨٧١ ونال الرتبة الثالثة وعين وكيلا لمديرية الغربية فى سنة ١٨٧٣/١٢٩٠. انظر محفظة ١٠٠ أبحاث المصدر السابق .

(٦٢) ديوان الروزمانه دفتر ٤٣٢٢ ، ارباب الأبعاديات المشورية بالروزنامجة رابع قديم .

ومنهم أيضا (٦٣) :

الاسم	الوظيفة	عدد الافدنة والمديريات الموجودة بها								المجموع
		الدقهلية	الشرقية	الغربية	الجيزة	بني سويف	المنيا وبني مزار	أسيوط	جرجا	
أرسلان باشا	مدير المنوفية					٣٤٥	٩٣٦			١١٨١
خليل بك(*)	مدير المنيا وبنى مزار					٥٢٥			٢٠٠	٧٢٥
مراد بك غالب	مدير الجيزة				٣٠٠		١٠٠			٤٠٠
ورثة حسين بك	مدير نصف قبلى						١٠٠٠			١٠٠٠
خالدباشا الشركسى	مدير أسيوط	٣٧٨								٣٧٨
عمر لطفى باشا	محافظ مصر	٢٠٢	٢٢	٧٢٨						٩٥٢
على غالب باشا	مدير أسيوط	٢٢٤	٣٠٠							٥٢٤
محمد كمال بك	مدير الدقهلية	٧٥٩								٧٥٩
أحمد بك	وكيل عموم مديرية قبلى							٤٠٠		٤٠٠
محمد حاذق باشا	محافظ دمياط						٤٤٠			٤٤٠

(٦٣) ديوان الروزمانة : دفتر ٤٣٥٦ ، المصدر السابق .

(*) هو خليل بيامى بك عمل وكيلا لدايرة والدة باشا فى عام ١٨٦٢/١٢٧٩ ـ ١٨٦٣ ثم عين عضوا بمجلس استئناف مصر وفى عام ١٨٦٥/١٢٨٢ عين مديرا للجيزة وفى العام التالى عين وكيلا لمحافظة مصر وفى عام ١٨٦٨/١٢٨٥ عين مديرا للجيزة . انظر ملف خدمة خليل بيامى بك بدار المحفوظات ـ رقم ١٥١٥٦ وقد كانت آخر وظيفة شغلها هى رئيس استئناف قبلي ـ انظر محفظة ١٠٠ أبحاث المصدر السابق .

وعلى هذا النحو هيأ حكام مصر الاتراك لهذه العناصر التى هاجرت من بلادها ووفدت الى مصر قبل مجىء محمد على أو بعد توليه الحكم أسس الاستقرار وفرص الكسب والثراء وتولى ارفع المناصب ، واحتلال المكانة المرموقة بين فئات المجتمع بل وتسيدها لأبناء البلاد دون أن تحمل من المؤهلات أو الكفاءة والخبرة أو التقاليد العريقة أو الصفات النبيلة أو من رؤوس الأموال ما يؤهلهم أو يمكنهم من بلوغ مآربهم ولكن ذلك لم يكن ليمنعهم من بلوغها طالما انهم يتكلمون اللغة التركية التى يتكلم بها الحاكم وينتمون اليه بصلة القرابة أو العرق أو الجنس أو انهم من المقربين اليه أو ممن يشهد لهم أقرباؤهم فكانت أبواب المناصب والوظائف العليا مفتحة أمامهم فما كان عليهم الا أن يلجوا فيها وأن يديروا دفة أمور البلاد فى الدواوين والاقاليم وأن يحرزوا أرفع الرتب (٦٤) والالقاب والنياشين والأوسمة . وأن يقيموا فى القصور والبيوت والمنازل التى يتم تجهيزها وفرشها لهم (٦٥) أو يتملكونها (٦٦) حيث يكثر الخدم والجوارى وأن يحوزوا مساحات واسعة من الأراضى امتدت الى آلاف الأفدنة تبعا لمكانتهم ورتبهم ووظائفهم وأن يسيطروا على العديد من القرى التى تعهدوا بادارتها .

واستغل بعضهم صلاتهم القوية بحكام البلاد وطالبوا بمزيد من الأفدنة والأراضى لهم رغم ثرائهم ومن أمثلة ذلك مصطفى نثارى عضو مجلس الاسكندرية وزميل محمد سعيد فى الدراسة الذى التمس الانعام عليه بأربعمائة فدان . وقد رفض سعيد باشا طلبه لعدم حاجته اليها ولثراءه الواسع وأكد أن الكثير من أمثاله يضربون عرضا بمصالح الحكومة فى سبيل مصالحهم الشخصية وجمع المال بشتى الطرق (٦٧) .

---

(٦٤) دفتر ١١٣٦ داخلية وثيقة ٤٣ فى ١٦ الحجة ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٨/٦ ص ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٦٥) كان يتم اعداد القصور لاقامتهم وتجهيزها وفرشها عند زواجهم انظر دفتر ٧٣٩ خديوى تركى وثيقة ٣٤٧ فى ١٥ شوال ١٢٤٤/١٨٢٩/٤/٢٠ ص ٦١ .

(٦٦) اشترى عبد القادر بك مدير القليوبية منزلا بفم الخليج من دائرة اسماعيل باشا بنحو ٢٧٩٩ جنيها ، انظر دفتر ٩٨ داخلية وثيقة ٧٤ فى ٢ ربيع الاول ١٢٧٦ — ١٨٥٩/٩/٢٨ ص ١٥٤ .

(٦٧) محفظة ٣ داخلية وثيقة ٤ فى ٧ صفر ١٢٧٥ — ١٨٥٨/٩/١٤ .

وبذلك تكوين هذه الطبقة الارستقراطية التركية التى صنعها الحاكم ولم تصنع نفسها ليجعل منها حكاما للبلاد فأحسوا بتميزهم وتميز عنصرهم على باقى العناصر وخاصة أهالى البلاد ولذلك فقد اتصفوا بالترفع والتكبر وحب السلطة والعناد (٦٨) . وكان على أهالى البلاد الخضوع لهذه الصفوة الحاكمة المستبدة والائتمار بأمرها ، وقد حرموا مما تمتع به الأتراك من عدم اخراجهم للعونة فى الأشغال العامة أو السخرة فى الأشغال الخاصة أو التجنيد الاجبارى فى الجيش (٦٩) .

أصـــول حكام الأقاليم غير المصريين :

يرجع أصل معظم هؤلاء الحكام الى الاتراك والشراكسة واليونانيين والكريتيين والارناؤود والمماليك وقليل منهم من أصل عربى .

الأتراك :

من بين الاتراك الذين تولوا مناصب ادارة الاقاليم والبـــلاد محمـــد خورشيد باشا الذى جاء الى مصر فى عهد محد على وتعـــــلم فى مدارسها واشترك فى عدة حروب ، وبلغ رتبة الاميرالاى فى عام ١٨٢٢ وكان أحـــد القادة فى حرب اليونان ثم كافأه محمد على برتبة اللواء وعينه أميرا على آلاى الحرس الخصوصى . وفى عام ١٨٣٠ عينه محافظا للاسكندرية ثم أنعم عليه برتبة الميرميران الرفيعة فى عام ١٨٣٥ . وفى عام ١٨٤٠ عين مديرا للدقهلية وقد أخذ على عهدته ٧٠ قرية وتعهد بدفع متأخراتها من ماله الخاص (٧٠).

ومنهم أيضا الامير القره على المشهور بالعبد الذى يرجع أصله الى ديار بكر فى تركيا وقد عينه محمد على قائمقام على عدة بلاد بمديرية الغربية مثل شبرا النملة ومحلة مرحوم وابيار وبرما وأنعم عليه بسيف من الفضـــة وبعد مدة منحه نيشـــانا وخلعه . وتزوج من أسرة مصرية من شـــــبرا النملة وملك أطيانا وبنى بيتا وتولى أولاده وأحفاده مشيخة البلدة وعمديتها من بعده (٧١) .

---

(٦٨) أحمد أمين : قاموس العادات ص ٢٣ .

(٦٩) دفتر ٥٢ داخلية جـ ١ وثيقة ٢٩ فى ١٥ ربيع الاول ١٢٧٤ — ١٨٥٧/١١/٢ ص ١٢٢ .

(٧٠) الياس زاخوره : مرآة العصر فى تاريخ رســـوم أكابر الرجال بمصر جـ ١ ، المطبعة العمومية بمصر . القاهرة ١٨٩٧ ص ص ١٥٣ — ١٥٦

(٧١) المرجع السابق ، ص ص ٤٨٢ — ٤٨٤ .

ومنهم أيضا عثمان حلمى الذى ولد بالقاهرة فى عام ١٨٤٥ من أبتركى كان يقطن فى بلاد الأناضول وحضر الى مصر فى عهد محمد على وخدم بعدة وظائف فى الدواوين والأقاليم وتعلم فى المدرسة الحربية فى عهد سعيد باشا وأجاد اللغات التركية والعربية والفرنسية ، والعلوم الرياضية والطبيعية بكامل فنونها . ورقى ضابطا فى الأورطة السعيدية فى عهد سعيد باشا . وتولى عدة وظائف فى عهد اسماعيل حيث عين فى عام ١٨٧٦ وكيلا لمديرية القليوبية ثم وكيلا لمديرية المنوفية وقام الثوار العرابيون برفته من منصبه لما اشتهر عنه من الاخلاص للخديو . وعقب أحداث الثورة العرابية عينه الخديو توفيق وكيلا لضبطية الاسكندرية ثم وكيلا للمحافظة ثم تولى ادارة بعض المديريات فيما بعد (٧٢) .

ومن الأتراك الذين ينحدر أصلهم الى قوله مسقط رأس محمد على كان محرم بك الذى اتصل بمحمد على فى مصر وخدمه خدمة عظيمة فزوجه بابنته توحيدة هانم وجعله حاكما على الجيزة ، ومحافظا للاسكندرية وبعد عودته من المورة ، حيث كان يقود الأسطول الذى اتجه اليها من الناحية الغربية عام ١٨٢٦ ، عين محافظا للاسكندرية وظل بها حتى وفاته فى محرم ١٢٦٤/ديسمبر ١٨٤٧ م (٧٣) .

ومنهم عبد الحميد صادق وكان والده شعبان بك من رجال الحكومة المخلصين وكان فى أواخر أيامه مديرا لقنا وجده هو أحمد أغا الذى كان صديقا حميما لمحمد على منذ كانا فى قوله وتزوج بشقيقته « هوا » وبوفاتها تزوج بأخرى رزق منها شعبان بك والد عبد الحميد . وتوفى والد عبد الحميد وعمره ٦ سنوات فدخل مكتب أحمد باشا يكن « المرحوم » الذى كان قد أنشأه لانجاله ولم يقبل فيه أحدا من الذوات خلافه فتعلم به حتى ألغى بسبب دخول أنجال أحمد باشا مدرسة المفروزة التى أنشأها عباس باشا عام ١٢٦٦/١٨٥٠ م واعتنى بتربيته أحمد رشيد باشا الذى كانمملوكا لجده أحمد أغا (٧٤) والذى تولى مناصب عديدة فى عهد محمد على وتولى

(٧٢) يوسف آصاف : دليل مصر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٨٩٠. ص ص ٢٩٠ — ٢٩٢ .

(٧٣) محفظة ١٣٥ أبحاث دفتر ٧٢٨ خديوى تركى وثيقة ٣٧٩ فى ٢٧ شعبان ١٢٣٥ — ١٨٢٠/٦/١٩ .

(٧٤) محفظة ١٤٠ أبحاث ، المصدر السابق .

نظارة المالية فى عهد عباس وسعيد واسماعيل ثم نظارة الداخلية ، ومن ثم فقد تمكن من ادخال عبد الحميد ادارة القلم التركى بنظارة المالية للتدريب على العمل فيه ثم تعين معاونا برتبة يوزباشى لمدير المنوفية فى أوائل عام ١٨٥٥ م ونال الرتبة الخامسة ثم عاد للعمل فى ديوان المالية ثم عين معاونا لمحافظ دمياط فى أغسطس ١٨٥٦ ثم عين معاونا لمديرية روضة البحرين وتقلد عدة وظائف أخرى فى مجلس بحرى ونظارة المالية ومجلس استئناف مصر . وظل يترقى فى الرتب حتى بلغ الرتبة الثانية فى عام ١٨٧٢ وفى يونية ١٨٧٦ عين مأمور مالية بمديرية القليوبية ثم انتقل الى عدة وظائف أخرى بالمجالس ونال عدة ترقيات ورتب أخرى (٧٥) .

ومنهم أيضا خليل بك محافظ دمياط (٧٦) الذى بدأ حياته الوظيفية ناظرا بشئون الاقاليم الوسطى (٧٧) ومنهم أيضا على آصفى الذى ولد بالقاهرة فى نهاية عام ١٨٤١ ودعاه عمه محمد بك القواله لى الذى كان محافظا للسويس بعد وفاة والده وتعلم فى « المكاتب » وتعلم اللغات العربية والتركية والفارسية وبذلك تأهل لدخول مجال الوظائف الحكومية فى سن العشرين حيث عين فى عدة وظائف منها مأمور بمديرية البحيرة وبعد احداث الثورة العرابية عين وكيلا لمديرية المنيا وظل يرقى بعدها فى الوظائف والرتب(٧٨) .

الشراكسة :

من الشراكسة الذين تولوا ادارة الاقاليم والبلاد عثمان باشا غالب الذى ولد فى بلدة تواز من أعمال الجركس عام ١٨٣٠ من والد ثرى ينتمى الى قبيلة قبارتايا اسمه الحاج على من العلماء الاعلام وقد هاجر الى مصر فى صحبة والده زمن سعيد وتعلم فى المدارس الابتدائية بالاسكندرية ثم مدرسة المفروزة بالقاهرة لتعلم الفنون العسكرية وأرسل فى احدى البعثات المصرية ورقى الى رتبة الملازم أول فى عام ١٨٥٤ واليوزباشى فى العام التالى وفى عام ١٨٦٣ م نال رتبة قائمقام . وفى عام ١٨٧٤ م عين مديرا

---

(٧٥) يوسف آصاف : المرجع السابق صص ٢٧٠ — ٢٧٨ .
(٧٦) الوقائع المصرية العدد ٧٢ فى ٢٢ رجب ١٢٦٣ — ١٨٤٧/٧/٥ .
(٧٧) دفتر ٧٣٣ خديوى تركى وثيقة ٦٢٥ فى ٢٧ ذو القعدة ١٢٤٢، ١٨٢٧/٦/٢٤ ص ١٢٦ .
(٧٨) الياس زاخوره : مرآة العصر ص ٤٩٦ .

للمنيا مع احتفاظه بوظيفته فى الجيش . وفى عام ١٨٧٧ م عين مديرا لجرجا وفى العام التالى تولى ادارة مديرية الجيزة ثم أصبح مأمورا لضبطية مصر فى سنة ١٨٧٩ م ومنح النيشان العثمانى من الطبقة الثالثة فى عام ١٨٨٠ م . ثم عين مـــديرا لأسيوط عند بدء أحداث الثورة العرابية ووقف بجانب الخديو ضـــد الثورة ثم عين مأمورا لضبطية مصر ومنح النيشـــان المجيدى الثالث (٧٩) .

ومنهم أيضا على غالب الذى نال رتبة اللواء فى سنة ١٢٨٣هـ/١٨٦٦م وفى عام ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م عين مديرا لأسيوط ثم مأمورا لضبطية مصر وفى أوائل عام ١٢٩٠هـ/مارس١٨٧٣م ، عين مديرا لأسيوط ثم مديرا للدقهلية فى سنة ١٢٩١هـ/١٨٧٤م ، وفى نفس العام عين محافظا لدمياط (٨٠) .

ومن الشراكسة أيضا خالد باشا الشركسى وهو أحد رجال محمد على وأخ اسماعيل زهدى باشا وكيل نظارة المعارف المصرية ، وتقلى العـــلم فى مدرسة الخانكة ومدرسة المفروزة فى عام ١٨٤٩ والحق بالآلاى السابع المشاه بالاسكندرية برتبة الملازم أول وكان اسمه خالد نديم وظل يترقىحتى بلغ رتبـــة اللواء على اللواءين الاول والثانى . واشـــترك فى حرب كريت وتولى بعدها وظائف مدنية عديدة بادارة الاقاليم منها محافظ رشيد ومديرا لمديريات الشرقية والدقهلية والبحيرة وأسيوط وجرجا (٨١) .

الأروام :

من الذين جاءوا من اليونان وتولوا مناصب الادارة العليا أو المركزية بالأقاليم كان اسماعيل راغب الذى ولد بالمورة فى ١٨أغسطس١٨١٩ ، ونشأ فيها وتربى وتعلم فى مدارسها وبعد انفصالها عن الدولة العثمانية رحل الى الأناضول ومنها الى مصر فى عام ١٨٣٠ وتعلم فى أحد المكاتب الحكوميـــة وحصـــل على الشهادة العليا وتعين فور تخرجه من المدرسة فى عام ١٨٣٤

---

(٧٩) المرجع السابق ، نفسه ص ص ١٧١ — ١٧٤ .

(٨٠) محفظة ١٠٠ أبحاث ، « رفت بأسماء الموظفين فى عهد الخديو اسماعيل » .

(٨١) زكى محمد مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعـــة عشر الهجرية ، دار الطباعة المصرية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٠ ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

مساعدا فى أعمال الترجمة بمجلس الملكية ولقب براغب ، وكافأه محمد على برتبة الملازم أول ثم تدرج فى الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة الميرالاى فى عام ١٨٤٦ واعتزل الخدمة فى عهد عباس حتى عام ١٨٥٤ وتولى عدة وظائف فى الدواوين الرئيسية وفى عام ١٨٥٥ أنعم عليه سعيد برتبة الميرميران مع لقب باشا وعندما توجه سعيد الى السودان عينه رئيسا للديوان الخديوى . ثم عين ناظرا للمالية وناظرا للجهادية . وفى عام ١٨٦٢ عين مفتشا لاقاليم الوجهين القبلى والبحرى (٨٢) .

الكريتيين :

من أبناء كريت الذين جاءوا الى مصر وتولوا ادارة الاقاليم فى مصرعلى رضا الذى ولد فى بلدة ريتمو من أعمال كريت من أسرة تركية وهاجر مع والده الى مصر فى عهد محمد على وتعلم فى مدرسة القصر العالى بالخانكة ومدرسة طره . وفى سنة ١٨٦٤ أرسل فى بعثة الى أوروبا لحضور المناورة الحربية التى أجريت فى (كان دى شالون) . وترقى فى الرتب العسكرية حتى بلغ رتبة اللواء وتقلد كثيرا من الوظائف العسكرية والمدنية منها مديرا لمديرية جرجا (٨٣) .

ومنهم أيضا اسماعيل باشا الكريدلى الذى عين محافظا للاسكندرية فى عهد عباس باشا (٨٤) وكريدلى عبد المنعم الذى كان مستخدما بمديرية البحيرة حيث بدأ حياته الوظيفية جنديا فى الجيش ثم ناظرا لشونةالاصناف بناحية الرحمانية بمديرية البحيرة حتى نهاية سبتمبر عام ١٨٣٦ وبعدها أصبح معاونا بنفس المديرية حتى عام ١٨٣٨ أو ١٨٣٩ م (٨٥) .

القبارصة :

من جزيرة قبرص كان سليمان أغا الذى عمل بعدة وظائف فى الاقاليم

---

(٨٢) الياس زاخوره : المرجع السابق ص ص ١٤١ — ١٤٢ .
(٨٣) زكى محمد مجاهد : المرجع السابق ج ٢ ص ص ٤٠ ، ٤١ .
(٨٤) محفظة ١٤٠ ، أبحاث ج ١ ترجمة كتاب عبر البشر .
(٨٥) ملف خدمة اسماعيل الكريدلى رقم ٤٢ بدار المحفوظات العمومية محفظة ٩٦ عين ١ دولاب ٥ .

بدءاً من عام ١٨٠٥/١٢٢٠ فى اقليم الغربية حتى رفت من مديرية المنيا فى ١٨ رمضان عام ١٢٥٦ هـ /١٣ نوفمبر ١٨٤٠ م (٨٦) .

الأناؤوط :

من الاناؤوط الذين تولوا ادارة الاقاليم والبلاد والمصالح أرسلان أغا وهو أخ بلال أغا الذى توفى فى عهد محمد على وبعد وفاته عين أرسلان ناظرا للابنية بالاسكندرية . وفى عهد سعيد عين مأمورا لضبطية الاسكندرية ثم عين محافظا لرشيد وعين باقى أخوته فى وظائف أخرى (٨٧) .

الأرمن — المماليك :

من الذين ينحدر أصلهم الى الأصل الأرمنى كان خسرو افنـــدى أحد غلمان محمد على والذى عينه سعيد باشا ناظرا لاحــــد الأقسام بمديرية الغربية (٨٨) . ومن الذين يرجع أصلهم الى الأسر العريقة من المماليك كان محمد شوقى أفندى والذى عين ناظرا لقسم أبو كبير ، ومراد الكاشف من مماليك عبدى كاشف ، ومحمد الكاشف (٨٩) .

العـــــرب :

كان من أبناء العرب من غـــــير المصريين الذين تولوا ادارة الاقاليم عبد القادر حلمى الذى ولد فى مدينة حمص من أعمال سوريا عام ١٨٣٧ ، حضر الى مصر مع والده وتعلم فى مدارســـها وأوفده عباس فى بعثة الى فيينا ، واستدعاه ســـــعيد . وتولى عبد القادر حلمى الوظائف العسكرية

---

(٨٦) ملف خدمة قبرصلى سليمان أغا رقم ٣ بدار المحفــــوظات محفظة ٩٦ .

(٨٧) دار المحفوظات : ملف خدمة أرسلان باشا محافظ رشيد رقم ٧٣٤٤ محفظة ٢٨٥ عين ٣ دولاب ١٣ ، ودفتر ٣٥ معية تركى بدار الوثائق وثيقة ١٩٩ فى ٢٧ شوال ١٢٤٣ — ١٨٢٨/٥/١١ ص ٦٩ ومحفظة ١٤٠ أبحاث المصدر السابق .

(٨٨) دفـــتر ١٨٨١ أوامر وثيقـــــة ١٠١ فى ٢٦ رجب ١٢٧١ — ١٨٥٥/٤/١٣ ص ٢٦٤ .

(٨٩) معية تركى دفتر ٣٧ وثيقة ٤٤٣ فى ٢ شـــــعبان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٢/٧ ، ودفتر ٦٧ وثيقة ٢١٤ فى ٢٥ رجب ١٢٥١ — ١٨٣٥/١١/١٦

وترقى فى مراتبها حتى نال رتبة ميرالاى ثم اللواء فى عـــام ١٨٧٣ وعـــين مأمورا لضبطية مصر وفى عام ١٨٧٥ عين محافظا لعمـــوم القنال ثم عين محافظا للاسكندرية ثم مأمورا لضبطية مصر وتولى نظارة الدواوين الرئيسية مثل الخارجية والداخلية حتى استعفى فى أواخر عام ١٨٨٢ لاســـباب سياسية (٩٠) .

ومن أبناء العرب أيضا الذين تولوا ادارة الاقاليم فى مصر شـــافعى رحمى بن يعقوب بن أحمد بن سالم وينتهى نسبه الى السيد موسى الذى حضر من تونس عام ١٠٨٠ هـ/١٦٧٠ م وأقام بناحية ميدوم بمديرية بنى‌سويف وقد ولد شافعى فى عام ١٨٢٨ وتلقى العلم بمكتب بوشى فى مدرســـة أبى زعبل ثم بمدرسة المهندسخانة ببولاق عام ١٨٤٠ وسافر فى بعثة الى فرنسا عام ١٨٤٤ والتحق بالمدرسة الحربية بباريس وتخرج منها عام ١٨٤٦ ونال رتبة الملازم ثان والتحق بمدرسة سوفير للفرسان وتخرج بعد عامين ليلتحق بالجيش الفرنسى للتـــدريب فيه وعاد الى مصر عـــام ١٨٤٨ وظل يرتقى فى الوظائف العسكرية كما عهد اليه بأعمال فنية وفى عام ١٨٧٠ عين محافظا للاسماعيلية وفى عام ١٨٧٩ عين محافظا لرشيد واشتهر فى أيام خدمته بالحكومة باسم شافعى رحمى (٩١) .

حكام الأقاليم المصريين :

بدأ محمد على الاستعانة بالمصريين فى العشرينات من القرن التاسع عشر فى الوظائف العسكرية والمدنية ومن بين الشيوخ الذين استعان بهم للعمل فى الوظائف المدنية حسن الشريعى الذى كان شيخا للتقارير بمعيته وعند وفاته فى ١٢ رمضان ١٢٤٤هـ ١٨ مارس ١٨٢٩م عين ابنه على الشريعى مكانه (٩٢) . واتجـــه الى زيادة الاعتماد عليهم بعد ثبوت كفاءتهم ومقدرتهم فكان اعتماده عليهم كضـــباط فى الجيش (٩٣) وترقيهم فى وظائف أعلى فى

---

(٩٠) الياس زاخوره : المرجع السابق ص ص ١٥٠ — ١٥٢ ، ويوسف آصاف : المرجع السابق ص ٢٢٧ وملف خـدمة عبد القادر باشا حلمى بدار المحفوظات برقم ٧١٦٨ .

(٩١) زكى محمد مجاهد : المرجع السابق ج ٢ ص ص ٣٠ ، ٣١ .

(٩٢) دفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ٥٩ فى ١٢ رمضـــان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٣/١٨ ص ٢٩ .

(٩٣) دفتر ٢٥ أوامر وثيقـــة ١٠١ فى ١٥ شـــعبان ١٢٤٩ — ١٨٣٣/١٢/٢٨ ص ٣٩ .

أجهزة الادارة فى الدواوين والاقاليم حيث عين المصريين حكاما للاخطاط ونظارا للاقسام ومأمورين للمأموريات ومديرين للاقاليم ، ثم ازداد الاعتماد عليهم فى ادارة الاقاليم فى عهد خلفاؤه وعين الكثير منهم مديرين بالمديريات البحرية والقبلية ومديرين لعموم الاقاليم ومفتشين بها كما عينوا فى نظارة الدواوين الرئيسية أيضا ، وقد اتجهت الحكومة المركزية الى تعيين ابنائهم وأخواتهم فى الوظائف الادارية أو احلالهم محلهم أو تعيين أقاربهم فى وظائف أخرى (٩٤) واستمر ذلك فى عهد خلفاء محمد على وخاصة فى عهدى سعيد واسماعيل وأوائل عهد توفيق حيث استمر تعيينهم فى المناصب الادارية العليا بالدواوين والاقاليم (٩٥) .

ونظرا لما تمثله شياخة البلاد بالنسبة لكبار الفلاحين وأبناء العائلات الكبرى فى القرى والبلاد من مركز اجتماعى متميز داخل القرية ومن نفوذ وسلطة على أبنائها ومن حماية لابنائهم وأخوتهم وأقربائهم وأسرهم من طغيان بعض المشايخ وعدم تسخيرهم فقد أدى ذلك الى التنافس فيما بينهم للوصول الى هذا المنصب الرفيع الشأن . واستغل بعض رجال الادارة المركزية ذلك أسوأ استغلال ففرضوا رشوة مقابل توليتهم لمناصب شياخة البلاد أو ادارة الاخطاط ونظارة الاقسام والمديريات (٩٦) أيضا وكان فى استطاعة القادرين منهم دفع المبالغ المطلوبة للوصول الى المنصب الذى يحقق لهم ولعائلاتهم المكانة والسيادة والتفوق سواء فى ادارة الوحدات الادارية الصغرى أو الكبرى أو شياخة القرية ورئاستها وتزعم أبنائها .

صفات ومقومات رجال الادارة المصريين :

كان لا بد من توفر بعض المقومات والصفات لبلوغ هؤلاء المشايخ

---

(٩٤) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٢٨٤ فى ١٧ جماد ثان ١٢٥١ — ١٨٣٥/١٠/١٠ ، ودفتر ١٩٠٠ أوامر وثيقة ١ فى ١٢ رجب١٢٧٨ ١٨٦٢/١/١٣ ص ١٧ .

(٩٥) دفتر ٣١٩ داخلية وثيقة ١٠ فى ١٠ شعبان ١٢٩١ — ١٨٧٤/٩/٢١ ص ٤ .

(٩٦) دفتر ٦٣ معية عربى وثيقة ١٩٣ فى ٩ شعبان ١٢٦٧ — ١٨٥١/٦/٩ ودفتر ٢٣٤ ، مديرية البحيرة وثيقة ١١ فى ٢١ ذى القعدة ١٢٦٧ — ١٨٥١/٩/١٧ ص ٦ ، ودفتر ٣٤ داخلية وثيقة ٥٠ فى ٢٧ ربيع الاول ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٤/١١ ص ١٥٧ .

تلك المكانة المتميزة فى البلاد ومن أهمها أن يكونوا من الموسرين والاثرياء والأقوياء وذوى المقدرة والعصبية والنفوذ للوفاء بما عليهم من مطالب نحو الحكومة المركزية .

وكانت أراضى المسموح هى الأساس الذى نشأت عنه ملكية مشايخ وعمد القرى والبلاد وأعيان الريف (٩٧) واتسعت مســاحات الاراضى التى يزرعها العمد والمشايخ وتعهدوا ببعض القرى وامتلكوا الأراضى الزراعية ووابورات الرى والحلاجة (٩٨) وعمل عندهم الخدم وامتلك بعضهم العبيد وكان من بينهم عمدة ناحية الزبنية بمديرية قنا (٩٩) .

ويبدو أن شيوخ البلاد كانوا يرتدون زيا معينــا يميزهم عن باقى الفلاحين أو ملابس فخمة تنبىء عنهم وعن شخصيتهم وتدل على مكانتهم حتى أن بعض الجنود الذين كانوا يفرون من الخدمة العسكرية كانوا يرتدون مثل هذه الملابس ويتجولون بها فى المدن دون أن يتمكن أحد من معرفتهم ولذا قامت الحكومة بتعيين المخبرين السريين لمواجهة تخفى هؤلاء الجنود فى هذه الملابس (١٠٠) .

وكان لعدم توفر المكانة الاجتماعية اللائقة أو الثراء والمقــــدرة أو العصبية والنفوذ والسلطة أو السيطرة على الفلاحين التى تتمتع بها العائلات العريقة أو الكبيرة فى كثير من الفلاحين أو حتى كبارهم أثر فى عدم بلوغهم مأربهم للوصول الى شياخة القرية ورئاستها ، فلم تكن الحكومة المركزية توافق على تعيين أمثالهم فى مناصب الشياخة بالقرى (١٠١ بل لقد أدى فقر بعض المشايخ وضعف عصبيتهم وعائلاتهم الى عدم قدرتهم على تلبية كافة المطالب والالتزامات المفروضة عليهم مما نتج عنه عدم استمرارهم فى رئاسة القرية وتزعمها فتركوها لمن يملكون نواصيها . وكانت الادارة المركزية فى

---

(٩٧) د. على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ص ٢٣٥ .
(٩٨) دفتر ٢١١ داخلية وثيقـــة ٩ فى ١٤ جمادى الاولى ١٢٨٣ — ١٨٦٦/٩/٢٣ ص ٢٩ .
(٩٩) دفتر ١٩٠ داخلية وثيقة ١١ فى ٣ جمادى الأولى ١٢٨٢ — ١٨٦٥/٩/٢٣ ص ٣٢ .
(١٠٠) محفظة ٢ دمياط وثيقة ٤ فى ٢٣ محرم ١٢٧٣ — ١٨٥٦/٩/٢٢
(١٠١) محفظة ٥٠ داخلية (قديم) وثيقة ٤ فى ١٦ محرم ١٢٩٦ — ١٨٧٩/١/١٩ .

كثير من الأحيان تتراجع عن تنفيذ الأحكام الصادرة على المشايخ بحرمانهم من الشياخة أو أخوتهم أو أقاربهم لأن باقى أهالى القرية لا يتوفر فيهم هـذه الصفات والمقومات التى تؤهلهم لشياختها « كون الموجودين هم ناس رعاع لا بليقوا للمشبخة » (١٠٢) .

وبذلك فقد حيل بين العامة من الأهالى وادارة القرى حيث تعـذر عليهم تنفيذ مطالب وأوامر الادارة المركزية أو التعاون معها فى تلبية كافة المطالب التى تأمر بها الحكومة المركزية أو تزعم الأهالى والسيطرة على الفلاحين واخضاعهم لارادتهم ونفوذهم . وهكذا فانه كان لا بد من توافر هذه الصفات والمقومات أو ترسخها فى كل من يتصدى لشياخة القرى أو من يتولى وظيفة العمدة بها وبالتالى انسحب ذلك على من يترقوا فى وظائف الادارة العليا بالأقاليم . ومن هنا جاءت سيطرة بعض العائلات الكبيرة على شياخة القرى لأجيال طويلة يتوارثها الأخوة والأحفاد بموافقـة الحكومة المركزية دون اعتبار لرغبة الأهالى أو شكواهم (١٠٣) .

أصول رجال الادارة المصريين الاجتماعية وملكياتهم :

التجـــار :

كان من أول المصريين الذين ارتقوا الى مناصب ادارة الاخطاط ونظارة الأقسام وادارة المأموريات والأقاليم من أبناء الطبقة الوسطى على بدراوى وهو من أهالى سمنود ، كان يعمل عطارا ثم زياتا وبدأ خدمته مشـدا ثم شيخا على جزء من البلد حيث رأى فيه عمدة البلدة كنانى عنتر — الذى كان محمد على يكرمه ويقويه — نجابته وسداد رأيه فاختص به نفسه وولاه مصالحه . وبعد ازدياد قدره عنده مدحه عند محمد على وعرفه به فجعله محمد على حاكم خط وتدرج فى مناصب ادارة الاقاليم . وعندما تأخر على القسم الذى يتولى ادارته بعض الأموال الأميرية أمر بشـنقه فتوسط له باسيليوس بك فى العفو عنه بسعى بعض أصحابه مثل السيد محمـد الخشاب أحد تجار مصر المشهورين فعفا عنه وجعله مأمورا لجفالك نبروه

(١٠٢) محفظة ٧ داخلية أمر عربى رقم ٨١ فى ١٤ محرم ١٢٩١ — ١٨٧٤/٣/٣ .

(١٠٣) دفتر ٣١٩ داخلية وثيقة ٧٨ فى ١٩ شـوال ١٢٩١ — ١٨٧٤/١١/٢٨ ص ٩٧ .

خلفا لأحمد باشا منيكلى وأحمد باشا الدرملى وجعفر باشا الذين فشلوا فى ادارتها حيث نهض على بدراوى بها وأصلح زراعتها فازداد حب محمد على له . وعندما مات أحد أبناء على بدراوى بالطاعون فى عام ١٢٥١ هـ/١٨٣٥م أشفق عليه محمد على ومنحه رتبة أميرالاى بدون ماهيه وجعله عمدة بلده فأخذ فى تعميرها ، ثم جعله محمد على ناظرا على جميع ورش الوجـــه البحرى مع حملة (عوائد ومكوس وجمارك) ناحية سمنود . ثم التزم مصلحة المطرية فى عهد عباس بـــ ٧٠٠٠ كيس (٣٥ ألف جنيه) والملاحة بـــ ١٦٠٠٠ كيس (٨٠ ألف جنيه) وجعله مفتشا للمصانع بالقاهرة وأحيل على عهدته توريد الأقطان اللازمة للورش ، وكذلك المـــواشى للجفالك والمصالح ، وتعمير سرايات العباســـية وشراء أخشـــابها وتوريد المسلى للميرى وأنعم عليه برتبة اميرالاى والنيشان كما أنعم عليه بأربعمائة فدان من أراضيه التى ببلده جعلها له عشورية بعد أن كانت خراجية . وفى عهد اسماعيل التزم بالملاحة والمطرية بالاشتراك مع عنانى بك بـــ ٦٠ ألف كيس (٣٠٠ ألف جنيه) وقد ترك بعد وفاته ٤٠٠٠ فدان وعقارات كثيرة بسمنود وطنطا والقاهرة والاسكندرية ومن النقود ٦٠٠٠ جنيه بالاضافة الى كثير من الأمتعة وكان قد تزوج من ابنة عبد العال بك رئيس مجلس الغربية فى حفل كبير حضره ابراهيم باشا وجميع ذوات مصر وأمرائها وعلمائها (١٠٤) وتولى أخوه أحمد البدراوى نظارة أحد الاقسام فى حياته (١٠٥) .

وبذلك استطاع هـــؤلاء المصريون من هذه الطبقة زيادة ثرواتهم وأملاكهم وتولى أرفع المناصب وبلوغ أسمى المراتب فى الدولة وتوطيـــد الصلات بحكام البلاد .

الفلاحـــون :

كان من بين المصريين الذين تولوا ادارة الاقاليم ورئاسة الدواوين من أصل متواضع اسماعيل صديق الذى اشتهر باسم المفتش فهو من أبوين فلاحين (١٠٦) بدأ حياته الوظيفية مفتشا بالدائرة السنية فى بردين بمديرية

---

(١٠٤) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١٢ ص ٤٩ .

(١٠٥) دفتر ١٣٩ مجلس ملكية تركى وثيقة ٢٨٤ فى ١٧ جماد ثان ١٢٥١ — ١٠/١٠/١٨٣٥ .

(106) Dicey, E. The Story of ihe Khedivate p. 88.

الشرقية من ٩ سبتمبر ١٨٥٣ حتى ٢٧ سبتمبر ١٨٥٨ ثم انتقل الى تفتيش السنطة بمديرية الغربية حتى ٢٣ ديسمبر ١٨٥٨ وأنعم عليه برتبة بك وجعل مفتش عموم الدايرة السنية واستمر بتلك الوظيفة حتى ١٢ مارس١٨٦٣(١٠٧) وقد أظهر الاخلاص لاسماعيل باشا وصار يتقرب اليه بما أبداه من ضروب المهارة والنشاط فى اجابة مطالبه . فأنعم عليه اسماعيل بلقب باشا وعينه مديرا لعموم الجفالك والعهد السنية وظل يشغلها حتى ١٧ مارس ١٨٦٥ ت. رفت من الدائرة حيث عين مفتشا للاقاليم البحرية ثم نقل مفتشا لعموم الاقاليم من ١٤ يوليو ١٨٦٦ الى نهاية مارس ١٨٦٨ حيث اشتهر أمره (١٠٨).

والى جانب هذه الوظيفة تولى نظارة المالية وظل يتولى هذه الوظائف حتى منتصف شهر أغسطس عام ١٨٧٢ حيث عين عضوا بالمجلس الخصوصى ثم عين ناظرا للداخلية فى أوائل سبتمبر من نفس العام ثم عين ناظرا للمالية فى أغسطس عام ١٨٧٣ حتى ٨ نوفمبر ١٨٧٦ وهو تاريخ رفته من الخدمة (١٠٩) .

ونظرا لطول اشتغاله بوظيفة مفتش عموم الاقاليم واحتفاظه بهذا المنصب الى جانب نظارته للمالية فقد ساعده ذلك على الاحتكاك بأعيان البلاد جميعا وبالأخص أبان انتخاب أعضاء مجلس شورى النواب وأخذ بعد ذلك يدمج فى سلك المديرين بعض أفراد من الأهالى المصريين ابتداء من عام ١٢٨٤ (١٨٦٧) واستمرت اعداد المصريين الذين تولوا وظائف المديرين ووكلاء المديريات ونظار الأقسام فى الازدياد عاما بعد الآخر (١١٠) حتى كان من بينهم من يجهل القراءة والكتابة خاصة فى عام ١٢٨٧ (١٨٧٠) وما بعدها — على الرغم من صدور أوامر محمد على بعدم استخدام أمثالهم نظارا

---

(١٠٧) أمين سامى : تقويم النيل مج ٣ ج ٣ ص ١٤٥٠ .

(108) Dicey, op. cit., p. 89.

(١٠٩) محفظة ١٠٠ أبحاث رفت بأسماء الموظفين فى عهد الخديو اسماعيل .

(١١٠) صدر أمر الخديو أسماعيل باجراء بعض التعيينات والتنقلات وشمل هذا الأمر تعيينات ضخمة لكثير من المصريين من المشايخ والعمد فى ادارة المديريات والمجالس وغيرها من الوظائف الهامة والمتنوعة . انظر دفتر ١٣١٧ داخلية وثيقة ٤٥ فى ٢٢ رمضان ١٢٨٦ — ١٨٦٩/١٢/٢٥ ص ص ٨ ، ٩ .

للاقسام — وذلك فى مقابل الحصول على مبالغ نظير توليتهم لهذه الوظائف (١١١) .

وقد جمع اسماعيل صديق ثروة غير مشروعة تفوق كثيرا ما كان لدى أى أمير مصرى وكان ينفق وأبنائه عن سعة متناهية واسراف شديد . أما عقاراته فكانت نيفا وثلاثين ألف فدان من أخصب الاطيان العشورية وثلاثة قصور فخمة فى القاهرة وأخر بديع على ضفاف المحمودية ومجوهرات كثيرة (١١٢) .

وهكذا تهيأت لمصرى متواضع الأصل لم يكن ليرقى فى اية وظيفة من قبل ولوج المصريين الى الوظائف المدنية بالأقاليم أو الدواوين فرصة للخروج

---

(١١١) اتهم سليمان أباظة مدير الشرقية بالتوسط بين هؤلاء الاشخاص وبين اسماعيل صديق فى أخذ هذه الرشاوى وينتمى سليمان أباظة الى عائلة أباظة الشهيرة بالشرقية والتى تولى بعض أفرادها وظائف بادارة الاقاليم فى عهد محمد على حيث عين السيد أغا أباظة ناظرا لقسم ههيا وفى عهد اسماعيل عين عضوا بمجلس المنصورة ثم مديرا لعموم أقاليم الوجه البحرى وعمل حسن أباظة فى المعية السنية وعمل احمد أباظة رئيسا على مجلس مديرية القليوبية وبلغت مجموع هذه الرشاوى ٢٩٨٠٠ جنيه ، ٢٢٦٠٠ بنتو (جنيه ذهب) وبعد التحقيق مع سليمان أباظة فى تلك القضية وقضايا أخرى منها عدم اجراء العمليات (الأشغال العامة) بمركزى العارين والصوالح بمديرية الشرقية وحجز الماء عنهم ومن الزراعة النيلى والصيفى فقد تقرر حرمانه من النياشين والرتب والحجز على سائر أملاكه حتى صدور الحكم الذى قضى بطرده من الخدمة ودفع مبالغ الى بيت المال . وأصدر اسماعيل أمرا فى ٤ محرم ١٢٩٦ — ١٨٧٨/١٢/٢٨ بالعفو عنه وسمح باعادته الى الخدمة ثانية . انظر ملف سليمان باشا أباظة ١٢٧٠٧ بدار المحفوظات ومعية تركى دفتر (بدون) ، بدار الوثائق وثيقة ٣٦٢ فى ٢٢ رجب ١٢٥٠ — ١٨٣٤/١١/٢٤ ص ١٧٤ ودفتر ٥٢٥ وثيقة ٤٤ فى ١٦ الحجة ١٢٧٣ — ١٨٥٧/٨/٦ ص ٨٤ ودفتر ٥٣٩ وثيقة فى ٢٨ جمادى الأولى ١٢٨٠ — ١٨٦٣/١١/١٠ ص ٤١ ، ودفتر ٥٥٧ وثيقة ٢٧ فى ٢٠ صفر ١٢٨٣ — ١٨٦٦/٧/٣ ص ٨٧ ، ودفتر ١٩٣٥ أوامر وثيقة ١ فى ١٢ رجب ١٢٨٧ — ١٨٧٥/٢/٨ ص ١٣ ودفتر ٢٤ وثيقة ٥٠ فى ٢٧ ربيع الاول ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٤/١٣ ص ٥٧ ، ودفتر ٣٨٩ وثيقة ٩٤ فى ٤ محرم ١٢٩٦ — ١٨٧٨/١٢/٢٨ ص ٣٩ .

(١١٢) أمين سامى : تقويم النيل مج ٣ ج ٣ ص‌ص ١٤٥٠ — ١٤٥٤ ، محفظة ١٠٠ أبحاث ، المصدر السابق .

من طبقته الاجتماعية التى كان ينتمى اليها وأن يرقى الى مصاف الطبقة الارستقراطية الحاكمة .

البـــدو :

من المصريين الذين يرجع أصلهم الى البدو عائلة العفيفى حيث كان العفيفى شيخ عرب الزوامل وكان له على حاكم مصر كسوة كل سنة وبعد موته كان ابنه ابراهيم الذى اشتهر بالكرم والنجابة وولاه محمد على حاكما على جملة بلاد من الشرقية وعينه اسماعيل باشا ناظرا على مركز بلبيس . واشتهر ابنه محمد بك فجعله اسماعيل وكيلا لمديرية الشرقيـــة فى سنة ١٨٦٣/١٢٨٠ ثم جعله مديرا على القليوبية ثم مديرا للغربية وأعيد ثانية الى مديرية القليوبية (١١٣) .

من هذا الآصل أيضا عائلة الشواربى وهى قبيلة من عرب الحجاز تسمى بهذا الاسم حيث كان الحاج محمد الشواربى شيخ عرب مدينة قليوب وما معها وتولى أفراد هذه العائلة وظائف عدة بالأقاليم ومن بينهم محمـد الذى تعين مأمور قسم أول بالقليوبية وأنعم عليه بنيشان الشرف من الماس وأعطى ناحية قليوب عهدة . وكان يزرع بها نحو ٤٠٠٠ فدان منها ٤٠٠ فدان بدون مال للاعانة على اطعام الواردين ، ومنها نحو ١٧٠٠ بنصف الضريبة تسمى أطيان العرب كما هى فى تأربع المساحة سنة ١٢٢٨(١٨١٣) وأعقبه ابنه محمد وأحيلت عليه عهدة ادارة الناحية سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) بأمر من اسماعيل . وأحسن اليه بالنيشان المجيدى وفى سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) جعل عضوا فى مجلس شورى النواب وفى سنة ١٢٨٤ (١٨٦٧) جعل عضوا فى مجلس ثانى بحرى للزراعة بالشرقية وأحسن اليه برتبة القائمقام ثم عين وكيلا لمديرية الشرقية فى العام التالى وفى عام ١٢٨٦ (١٨٦٩) عين وكيلا لمديرية القليوبية وفى العـــام التالى عين وكيلا لمديرية المنوفية وفى عـــام

---

(١١٣) على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١١ ص ٩٩ .

١٢٨٨ (١٨٧١) أنعم عليه الخديو برتبة أميرالاى وصار مديرا على مديرية المنوفية لمدة عامين تقريبا . ثم أعفى من الخدمة وأعيد ثانية حيث عين مأمور فرقة أول تفتيش الايرادات بالقليوبية وفى سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥) عين مديرا لمديرية القليوبية وأعفى من الخدمة وأعيد ثانية حيث جعل مأمور مالية مديرية الجيزة (١١٤) . وبالاضافة الى هذه المساحات الواسعة من الأراضى فقد كانوا يملكون العديد من المنازل والدكاكين والأسواق وثمان مضخاتبخارية للرى ومحلج للقطن . وكان محمد الشواربى من بين الأعيان الذين نشطوا ضد عرابى خلال صيف عام ١٨٨٢ حيث أوى أديب اسحق فى بيته وعمل على توزيع « الاهرام » سرا وبعد الاحتلال كان فى مقدمة المتعاونين مع الانجليز (١١٥) .

الأسر العريقة :

من المصريين الذين يرجع أصلهم الى العائلات العريقة أو الشهيرة والتى تولت عدة مناصب فى ادارة الاقاليم عائلة الشريعى بسمالوط حيث تولى أفرادها عدة مناصب فى عهد محمد على منهم حسن الشريعى وحل محله ابنه على فى شياخة التقارير (١١٦) . ومنهم ابراهيم باشا الشريعى الذى ولد فى عام ١٨٣٩ والتحق بالجيش وعين فى الحرس الخديوى فى عهد سعيد باشا وعين وكيلا لمديريات الفيوم والجيزة وأسيوط ثم استقال واستدعاه الخديو اسماعيل وعينه مفتشا على سمالوط فى عام ١٢٩٠ (١٨٧٣) وكان من بين الذين اتهموا بنصرة الثورة العرابية (١١٧)

---

(١١٤) على مبارك : الخطط الوفيقية جـ ١٤ ص ص ١١٦ ، ١١٧ .

(١١٥) د. الكسندر شولش : مصر للمصريين ص ٢٤٦ .

(١١٦) دفتر ٧٥٠ خديوى تركى وثيقة ٥٩ فى ١٢ رمضان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٣/١٨ ص ٢٩ .

(١١٧) زكى محمد مجاهد : المرجع السابق ص ٣٠ .

ومنهم أيضا حسن الشريعى الذى عين مديرا للدقهلية ثم مديرا للجيزة (١١٨).

ومن هذه العائلات أيضا كان أيوب كاشف الذى تعد عائلته من أشهر العائلات بمدينة منفلوط بمديرية أسيوط ، وكان حكام مصر يتوجهون الى زيارة هذه العائلات عند مرورهم بالأقاليم حيث قام محمد سعيد بتناول الطعام عنده وأنعم عليه بالرتبة الثانية . وفى عهد اسماعيل عين رئيسة لمجلس أسيوط ثم مديرا لها ثم مديرا لمديرية المنيا ومديرا لمديرية جرجا ثم أعيد الى رئاسة مجلس أسيوط وله بها خانات وحوانيت ووكائل وبساتين متسعة مثمرة (١١٩) .

وبذلك كان لابد من توفر عدة صفات ومقومات حتى يرقى المصريون لوظائف الادارة بالاقاليم لم يشترط توفرها فى أقرانهم من باقى العناصر التى تولت ادارة الأقاليم والادارة المركزية العليا بها .

وقد حظى عدد كبير ممن تولوا ادارة الأقاليم من المصريين بمساحات واسعة من الأراضى وبالرتب والنياشين وحملوا الالقاب ومن الذين أنعم عليهم بالاطيان (١٢٠) .

---

(١١٨) انظر ملف خدمة حسن باشا الشريعى رقم ١١٩٢٧ محفظة ٤٠٦ عين ٢ دولاب ١٩ ، بدار المحفوظات العمومية .

(١١٩) على مبارك : المرجع السابق ج ١٥ ص ص ٩٤ — ٩٦ .

(١٢٠) ديوان الروزمانة : دفتر ٤٣٥٦ ، المصدر السابق .

الاســم	عدد الافدنة والمديريات الموجودة بها						المجموع عدا الكسور
	القليوبية	بنى سويف الفيوم	الشرقية	الغربية	البحيرة	المنوفية	
حسن بك أباظة وحرمه(*)		١٠١٥					١٠١٥
محمد سلطان باشا **		١٣٥٥					١٣٥٥
حسن بك الشريعى		١٤١					١٤١
اسماعيل باشا صديق	٣٥		١٠٤٣	٣٤٩٠	١٧٠٢	٤٥٤	٦٧٢٤
الاتربى أبو العزبك				١٣٧٢			١٣٧٢
السيد اباظة باشا	٢٩		٥٣٢				٥٦١
على بك البدراوى	٢٢٢						٢٢٢

(*) بدأ حسن بك أباظه خدمتــــه ناظرا لاحد الاقسام وفى عــام ١٨٧٨ (١٨٦١ — ١٨٦٢) عين مــديرا للجيزة وفى العــام التالى صــار عضــوا بمجلس قبلى وفى ســـنة ١٢٨٣ — ١٨٦٦ عين عضـــوا بمجلس بنهـا ثم عين مفتشـا للفيوم واحسن اليه برتبة المتمايز فى سنة ١٢٨٤ وفى ٢٤ أكتوبر ١٨٦٧ عين مديرا لمديرية بنى سويف والفيوم ثم عين مديرا للجيزة فى ١٨٦٨ ثم وكيلا لمحافظة مصر ، انظر ملف خدمته رقم ١٦٨٧ بدار المحفوظات محفظة رقم ١٢٢ عين ١ دولاب ٦ ومحفظة ١٠٠ أبحاث ، المصدر السابق .

(**) كان محمــد سلطان باشــا مديرا لاسيوط فى عــام ١٨٦٣/١٢٨٠ ثم مــديرا للغربيــة وفى عــام ١٨٦٥/١٢٨٢ عين مديــرا للجفــالك والعهــد الســنية وفى عام ١٨٦٦/١٢٨٣ عين وكيلا لتفتيش أقاليم قبلى ثم عين عضــوا بمجلس الاحــكام فى ســنة ١٨٧٢/١٢٨٩ وفى عام ١٨٨٢ منحه الخديو توفيق ١٠٫٠٠٠ جنيه مكافأة لموقفه من الثورة العرابية ، انظر محفظة ١٠٠ أبحاث ، المصدر السابق ومجموع الأوامر العالية الصادرة فى سنة ١٨٨٢ أمــر فى ١٨٨٢/١٠/٤ ص ٦٤ .

وكان من بين الذين شغلوا وظائف الادارة بالأقاليم والبـــلاد ولهم أبعاديات أو أراضى عشورية الآتى أسمائهم (١٢١) .

الاســم	الوظيفــة	المساحة بالفدان
حسن أفندى خطاب	باشكاتب مديرية الجيزة	٣٨٩ وكسور
حسـين الاعصر	عمدة بالشرقيــة	٣٨٦ وكسور
حسن أفندى سالم	كاتب بقلم قاضايا مديرية البحيرة	٥٠
الشـيخ محـمد أبو سنيت	عمدة ناحية أولاد عليوه	٤٠٤
سعد محمـد	شيخ مساحين بمديرية الغربية	١٩٦ وكسور
عبد اللطيف أفندى	ناظر قسم برديس بمديرية جرجا	١٠٠

وباستخدام مشايخ البلاد أنواع مختلفة من الضغوط استولوا لعى كثير من الأراضى التى كانت تابعة للفلاحين (١٢٣) .

الأقبــاط :

امتلك بعض الأقباط ممن تولوا وظائف الادارة بالقرى والبلادمساحات واسعة من الأراضى أيضا مثل ميخائيل أثناسيوس الاشروبى الذى كانشيخا لاحدى قرى المنيا والمعلم جريس شيخ احدى القرى بمديرية الدقهليةوكانت أملاكه تربو على الفى فدان وامتلك محلجا للقطن ومعصرة للقطن وعددا من مضخات الرى الآلية (١٢٤) .

---

(١٢١) ديوان الروزمانة : دفتر رقم ٤٣٢٢ ، أرباب الابعــاديات العشورية ج ٤ قديم ، دفتر ٤٣٣٩ ، ودفتر ٤٣٢٠ وبهذه الدفاتر والدفاتر السابق ذكرها أسماء العديد ممن تولوا الوظائف بادارة الاقاليم فى مختلف الوظائف الادارية وغيرها من الأتراك والشراكسة والارمن واليونانيينوغيرهم ممن نالوا الابعاديات والأراضى .

(١٢٢) الوقت العدد ٩٤٩ فى ٨/١٠/١٨٨٠ .

(123) Wallace, M. Egypt and Egyption Question pp. 222 - 223.

(١٢٤) د. رؤف عباس : المرجع السابق ص ٩٨ .

تميز المكانة الاجتماعية لرجال الادارة المصريين :

هيأت المكانة الاجتماعية المتميزة لهؤلاء المصريين الى جانب أخذهم بالتقاليد والعادات التى كانت عليها الارستقراطية التركية واجادتهم للغتهم مشاركة هذه الارستقراطية فى ادارة البلاد (١٢٥) . بل لقد صبغت حياتهم بالصبغة التركية أيضا . وبذلك تمكن المصريون من تولى هذه الوظائف الرفيعة والمناصب العليا بادارة الاقاليم ولم يقتصر دور المصريين على مشاركة هذه الارستقراطية فى تولى وظائف الادارة بل تعداها الى المشاركة فى رئاسة الدواوين وعضوية المجالس حيث عين المشايخ والعمد والعلماء والاعيان فى عضوية مجلس الشورى الذى اجتمع فى ٣ ربيع الاول ١٢٤٥ (١٢٦) (١٨٢٩/٩/٢) . وبذلك شارك مشايخ البلاد من ذوى الخبرة والنفوذ والمكانة الاجتماعية حكام ونظار الدواوين ومأمورى الاقاليم عضوية هذا المجلس وأيضا عضوية المجلس العالى الذى كان ينظر فى كافة الامور المتعلقة بشئون البلاد . وعلى الرغم من أن آراءهم كانت استشارية فاننا نجد أن محمد على أمر بالاستماع لآرائهم والاخذ بها خاصة أمور القرى والبلاد نظرا لخبرتهم ودرايتهم بها (١٢٧) .

وفى عهد سعيد باشا شارك بعض المصريين ممن تمتعوا بمكانة اجتماعية مرموقة ومن الذوات والاعيان عضوية مجلس الأحكام المصرية الذى اختص بنظر القضايا والعمل على حل مشاكل الأهالى بالعدل والانصاف واتباع الحق مثل حسن بك الشريعى من مديرية المنيا ومحمد بك عيداروس من مديرية القليوبية وأحمد بك القاضى وحسن بك شعير من مديرية روضة البحرين واثنان من عمد أسيوط وقتا يتم اختيارهم بمعرفة المجلس وقد وجهت الى هؤلاء المشايخ والذين كان بعضهم نظارا للاقسام الرتبة الثانية (١٢٨) .

---

(١٢٥) د. أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر منذ نهاية حكم محمد على الى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ — ١٨٨٢ ج ٢ عصر عباس الأول وسعيد ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ١٩٤٥ ص ١٢ .

(١٢٦) أمين سامى : تقويم النيل ج ٢ ط ١ ص ص ٣٤٩ — ٣٥٢ .

(١٢٧) معية تركى دفتر ٥٤ وثيقة ٤١١ فى ٢٤ شوال ١٢٥٠ — ١٨٣٥/٢/٢٣ .

(١٢٨) دفتر ١٨٨٦ أوامر وثائق ١ — ١١ فى ٢٥ ربيع الاول ١٢٧٣ — ١٨٥٦/١١/٢٣ ص ٩ ، وأرقام ٢٦ — ٣١ فى ١٧ جمادى الاولى ١٢٧٣ — ١٨٥٧/١/١٣ ص ٣١ ، ودفتر ١٨٨٧ وثائق ٧ — ١٥ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٧٣ — ١٨٥٦/١٢/٢٢ ص ٨٥ .

وفى عهد اسماعيل عين العمد والمشايخ المصريين اعضاء فى مجلس شورى النواب باعتبارهم ممثلين ونواب الأمة ولكن عملية انتخابهم كانت تتم عن طريق مديرى الأقاليم (١٢٩) دون أن يكون للاهالى الدور الحقيقى فى اختيارهم بل ان نظار اقسام مديرية أسيوط قاموا باحضار خمسة من الأعضاء والذين اعتذروا عن الحضور بسبب المرض قسرا الى المديرية لتسفيرهم الى القاهرة وقد وجهت الداخلية مكاتبة سرية الى مدير أسيوط — بعد شكوى هؤلاء الاعضاء — بأن مثل هذه المعاملة لا يجب أن يتعاملوا بها وهم نواب الأمة وأمرت بمنع ذلك مطلقا (١٣٠) .

وفى عهد توفيق ظلت الأسس فى اختيار وتعيين العمد والمشايخ والمأمورين المصريين والمديرين هى نفس الأسس والاعتبارات الاقتصادية التى روعيت دائما حيث أكد شريف باشا على ذلك فى خطابه عن سياسة وزارته فى عام ١٨٨١ (١٣١) .

ومع ذلك فانه يمكن القول أن الأوضاع الاجتماعية للمصريين الذين تولوا ادارة الأقاليم فى كافة المستويات كانت تفضل كثيرا والى حد بعيد أوضاع الفلاحين المصريين الذى يعملون فى زراعة الاراضى وفى مختلف الحرف والطوائف حيث تهيأت لهم السلطة والنفوذ عن طريق العمل فى الجهاز الحكومى وأتيح لبعضهم سبل الاتصال بالحكام واقامة العلاقات الوطيدة فيما بينهم وانعكس ذلك على أوضاعهم الاجتماعية داخل بلادهم وفى خارجها وتهيأت للعمد والمشايخ عصب النظام الادارى السبل للنهوض بعائلاتهم وأسرهم حيث نال أبناؤهم حظا وافرا من التعليم والرعاية لم يتح لغيرهم من أبناء الفلاحين وأصبحوا أعضاء فى مجالس الحكم والشورى والقضاء فارتفعت بذلك مكانتهم الاجتماعية والسياسية .

---

(١٢٩) د. الكسندر شولش ، المرجع السابق ص ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٣٠) ديوان الداخلية دفتر ٤٢٣ صادر غير رسمى وثيقة (بدون) فى ١٣ جمادى الأولى ١٢٩٦ — ١٨٧٩/٥/٤ ص ١ .

(١٣١) سليم النقاش : مصر للمصريين ج ٤ ص ص ١١٣ — ١١٥ .

الفصل الحادى عشر

* تسلط رجال الادارة بالأقاليم .
* تغاضى الحكومة المركزية عن عقاب المتسلطين .
* مقاومة الأهالى .
* استعلاء الحكام الأتراك .
* رجال الادارة المصريين والأهالى .
* انعكاس علاقة الأهالى بحكامهم على أحوالهم .
* موقف الأهالى من تسلط أجهزة الادارة وتعسفها .



ارتبطت العلاقة فيما بين رجال الادارة بالأقاليم والأهالى بعدة روابط فقد ألغى النظام السابق الذى كان الأهالى يتعاملون من خلاله مع الملتزم ومستخدميه وأصبح لزاما عليهم أن يتعاملوا مباشرة مع الحكومة المركزية من خلال الأجهزة والوظائف والمستخدمين الذين يمثلون الحكومة المركزية ويخضعون لها .

وحاولت الحكومة المركزية من جانبها تحديد أطر هذه العلاقة عن طريق وضع النظم والقوانين واللوائح والأوامر التى كانت تصدرها من حين الى آخر الى ادارة الاقاليم للعمل بها وتنفيذها . وكان على المحكومين الالتزام التام بتنفيذها والعمل بما جاء بها .

ونظرا لأن كلا من الاتراك والمماليك لم يفكروا من قبل فى تنظيم الخدمات العامة حيث انصرف اهتمامهم الأكبر الى مصالحهم المادية والعاجلة ، على حين اتجه محمد على الى الاهتمام بالمصالح العامة بالمعنى الحديث للكلمة(1) فقد استتبع ذلك ايجاد علاقات بين أجهزة الحكم والادارة التى نشأت فى عهده وبين المحكومين .

ولم تقف العلاقة بين الحكومة المركزية الممثلة فى ادارة الاقاليم وبين الأهالى على حد تنفيذ مجموعة القوانين واللوائح تنفيذا دقيقا فقط ذلك لان تغيير السياسة الاقتصادية والزراعية للدولة والاتجاه الى ايجاد نظم اقتصادية جديدة أو اقامة مشروعات عمرانية مثل الترع والقناطر وتوجيه الزراعة بزراعة محاصيل وأصناف جديدة أو زيادة المساحات المزروعة من بعض الأصناف والمحاصيل والغلال وانشاء نظم ضرائبية جديدة واضافة أنواع من الضرائب والعوائد لم تعرفها الاهالى من قبل دفع بادارة الاقاليم الى استمرار توثيق الصلات مع الاهالى كما أضاف أطرا أخرى متنوعة لمزيد من الاحتكاك بالأهالى حيث تطلب ذلك دوام اقامة جسور الاتصال

---

(1) Dubois, Richard, p. Le Gouverment Et L'Adminstraion de Mohamed Ali Le Grand p. 333.

بالأهالى فى كافة شئونهم الزراعية والمعيشية واليومية ازاء التزام الاهالى بتنفيذ هذه السياسات والنظم والقوانين والأوامر التى جعلت منهم أدوات لتحقيقها على أتم وجه مهما ترتب عليها من نتائج .

ومع فداحة الأعباء والالتزامات التى ألقيت على كاهل الأهالى فانه يمكن القول أن التنفيذ الدقيق لهذه الأوامر والالتزام الكامل بها وخاصة من جانب أجهزة الادارة دون تجاوز أو تدخل سافر منهم فى التنفيذ أو التعنت وسوء استعمال السلطة التى كانت فى أيديهم ، كان من الممكن أن يؤدى الى علاقة مستقرة بين الادارة والأهالى اذا ما التزم كل من الطرفين بأداء واجبه .

تسلط رجال الادارة بالأقاليم واستغلال سلطاتهم :

ولكن أجهزة الادارة والقائمين عليها فى ذلك الوقت بما جبلوا عليه من الاستئثار بالسلطة والنفوذ وخاصة أن الاتراك والشراكسة وغيرهم كانوا هم القائمين بشئونها لعدة سنوات من حكم محمد على للبلاد ، ونظرا لما اتصفوا به من أرذل الصفات مثل الجهل والقسوة والغلظة (٢) والكبرياء والصلف والفظاظة وعدم الامانة الى جانب عدم تمتعهم بالخبرة والكفاءة لادارة أمور البلاد . ولما يكنونه للاهالى من ازدراء واحتقار ومقت (٣) فقد انعكس ذلك على علاقتهم بهم وعلى حكمهم وادارتهم لأمورهم فلم يفكروا على الاطلاق فى راحتهم أو رعايتهم أو الاهتمام بمصالحهم .

واستغل كثير من رجال الادارة بالاقاليم نفوذهم ووظائفهم فى فرض المزيد من الأعباء على الأهالى واستغلال سلطاتهم فى ارتكاب التجاوزات ومن ذلك أن قائمقام قرية شها بالمنصورة فرض أموالا زيادة عن الأموال المقررة على الأهالى (٤) وقام أحد مأمورى الغربية بالاستيلاء على منزل أحد الأهالى للاقامة فيه ، وأساء حاكم جرجا استعمال سلطته بالاعتداء على

---

(2) Merruau, M. Paul, L'Egypte Contémporaine p. 13.

(٣) محمد نجاتى : العبر فى كشف أسرار القرن الثالث عشر ص ٢١ .

(٤) دفتر ٣ معية تركى وثيقة ٤٢٨ فى ١٤ ذى القعدة ١٢٣٤ — ١٨١٩/٩/١٤ .

الأهالى وتعذيبهم (٥) . كما قام كاشف المنشية بجرجا بالاعتداء على اهالى الكوامل التابعة لها ونهبواغتصاب أراضيهمومحاصيلهم وأموالهم وممتلكاتهم ومأكولاتهم ومواشيهم وسواقيهم (٦) .

ولم يكن على الأهالى دفع الظـــلم الواقع عليهم من رجال الادارة وحاكميهم فحسب بل كان عليهم دفعه أيضا من باقى الاجهزة التى تقـوم بالتعاون مع رجال الادارة كما كان عليهم التيقظ الدائم للحيل التى يقدم عليها الصيارف الأقباط لاختلاس أموالهم بالتعاون مع مشايخ البلاد (٧) . وكان عليهم تقديم الرشاوى الى المهندسين لتخفيف الاعباء عنهم فى أعمال السخرة وذلك بجعل أعمال الحفر التى يقومون بها أعلى من المقرر (٨) .

وكان امتناع الفلاحين عن دفع الرشوة الى مشايخ البلاد يؤدى الى انزال أشد العقاب بهم (٩) . ولم يمنع دفعهم للرشوة والفردة من كف أيدى هؤلاء المشايخ أو الصيارف عن نهب واغتصاب أموالهم وممتلكاتهم (١٠) .

وعلى الرغم من أن الاهالى كانوا يخرجون الى العونة حيث يرســـل الجنود الى القرى لمحاصرتها ويتم القبض على الفلاحين ويساقون الى ميادين العمل مكبلين بالاغلال بعيدا عن قراهم تحت اشراف رجال الادارة بالاقاليم الذين كانوا يلهبون ظهور الكسالى منهم بالسياط (١١) فانهم كانوا يسخرون أيضا فى الأعمال الخاصة حيث سخرهم عباس فى اقامة القصر الخاص به(١٢)

---

(٥) دفتر ٨ معية تركى وثائق ٦١ ، ٨٠ ، فى ٢٢ ، ٢٦ الحجة ١٢٣٦ — ٢٠ ، ١٨٢١/٩/٢٤ ص ص ٧ ، ٩ .

(٦) دفتر ٦ معية تركى وثيقة ٢٣١ فى ١٠ جمـــاد ثان ١٢٣٦ — ١٨٢١/٣/١٥ ، ودفتر ٨ وثيقة ٩٤ فى ٣ محرم ١٢٣٧ — ١٨٢١/٩/٣٠ ص ١٠ ، ودفتر ٢٣ وثيقة ١٧٤ فى غرة محرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/٥ .

(٧) دفتر ٢٤ معية تركى وثيقة ١٩٨ فى ٢٢ رمضـــــان ١٢٤١ — ١٨٢٦/٤/٣٠ .

(٨) المصدر السابق وثيقة ١٣٣ فى ١٠ شوال ١٢٤١ — ١٨٢٦/٥/١٨

(٩) دفتر ٨ معية تركى وثيقـــة ٨٤ فى ٢٦ ذى الحجـــــة ١٢٣٦ — ١٨٢١/٩/٢٤ ص ٩ .

(١٠) دفتر ٢٣ معية تركى وثيقة ٤٨٦ فى ١٤ محـــــرم ١٢٤٢ — ١٨٢٦/٨/٢٨ .

(11) Madden, R.R. Travels in Turkey, Egypt, Mubia and Palestine p. 224.

(١٢) دفتر ٦٨ معية تركى وثيقة ١٢٩ فى ٢٥ جمــــــادى الاولى ١٢٥١ — ١٨٣٥/٩/١٨ .

وقام مدير البحيرة بتسخيرهم فى القرى عهدته (١٣) كما سخرهم المشايخ فى الأعمال الخاصة بهم فى أراضيهم وزراعاتهم .

ولم تقتصر أعمال السخرة على الفلاحين والرجال الأشداء فقط بل امتدت أيضا لتشمل النساء والأطفال والمسنين حيث سخر شيخ قرية بنى محمد أبنوب بجرجا سيدتان فى طحن الغلال مجانا (١٤) ، وقام عباس — عندما كان مديرا لمديرية الغربية — بتسخير الأطفال الصغار فى تشهيل الغلال دون أجر لمدة تسعة أشهر متصلة وكانوا يعاملون معاملة سيئة ورغم صدور الأوامر اليه باعطائهم أجرهم فقد استمر فى تسخيرهم وأضاف اليهم بعض الرجال والمسنين لجمع الغلال أيضا (١٥) .

وفيما يتعلق بالأشخاص الذين ربطتهم علاقة قرابة أو صلة أو نسب أو كانوا من أتباع المشايخ وأنصارهم وأشياعهم فقد تستر هؤلاء المشايخ عليهم وعلى أبنائهم من اعمال السخرة ومن التجنيد فى الجيش وقاموا بحمايتهم ، كما قاموا بحماية القادرين نظير دفع مبالغ معينة لهم (١٦) . وكان امتناع الفلاحين عن تأدية مطالب المشايخ يؤدى بهم الى أوخم العواقب حيث يوسعهم المشايخ ظلما وعدوانا باخراجهم للعونة فى غير مواعيدهم وتسخيرهم فى كافة الأعمال والمطالب التى تتطلبها الادارة وتحميلهم ما لا يطيقون من الأموال ولا يعرفون للمساواة والعدل طريقا (١٧) .

تغاضى الحكومة المركزية عن عقاب المتسلطين :

يمكن القول أن تغاضى الحكومة المركزية عن العقاب الرادع للحكام الأتراك ممن تجاوزوا علاقتهم بالمحكومين الى محاولة تسيدهم وجعلهم طبقة

---

(١٣) محفظة ٥ ديوان المعاونة وثيقة ١٢٢ فى ١٥ صفر ١٢٥٩ ١٨٤٣/٣/١٧ .

(١٤) دفتر ١٢ معية تركى وثيقة ٥٠٢ فى ٩ جمادى الاولى ١٢٣٩ ١٨٢٥/١٢/٢٠ .

(١٥) محفظة ٥ روضة البحرين وثائق ١٠٢ ، ١٥٠ ، فى ٣ رجب ، ٢ شوال ١٢٥٧ — ٨/٢١ ، ١٨٤١/١١/١٧ .

(١٦) محفظة ٢ معية تركى وثيقة ٤ فى ٢٨ جماد ثان ١٢٧٠ — ١٨٥٤/٣/٢٧ .

(١٧) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات لائحة فى ٢٣ صفر ١٢٥٧ ١٨٤١/٤/١٦ .

أدنى منهم قد أدى الى مزيد من الجور والاستبداد من ذوى المناصب العليا او الدنيا على حد سواء فقد ذاقوا الويلات على يد حكامهم من المديرين والمأمورين ونظار الاقسام وحكام الاخطاط والمشايخ وكانت الحكومة المركزية تكتفى باصدار الأوامر بحسن معاملتهم والرأفة بهم (١٨) . كما تعرضوا للتشريد من جانب ضباط وجنود الآلايات الذين كانوا يقيمون ببعض الأقاليم (١٩) حتى أن جنديا تسبب فى تذمر أهالى الراهبين بمديرية الغربية . ويبدو أن اعتداءات هؤلاء الجنود وسوء معاملتهم للاهالى قد ازدادت الى الحد الذى أصدر معه محمد على أمرا الى وكيل الجهادية بسن قانون لمنع اعتداءاتهم على الأهالى فى جميع أنحاء البلاد (٢٠) .

مقاومة الاهالى :

كانت روح المقاومة عند الاهالى تواجه بالقهر والكبت ومن ذلك أنه عندما رفض أحد أهالى السنبلاوين بمديرية الدقهلية اعطاء « الفرس » التى طلبها منه صالح أفندى القوالة لى — أحد اقارب محمد على — ناظر قسم ميت غمر والسنبلاوين فقد أمر بضربه ١٨٠٠ كرباج حتى فارق الحياة وعندما شكته زوجته ادعى على المتوفى بالتزوير ، وقوبل ضربه حتى الموت من محمد على بعدم الرضا والتحذير من تكرار ذلك (٢١) . وعندما توفى أحد أهالى محافظة رشيد من شدة الضرب وتقدم أفراد أسرته بشكوى الى الوالى فما كان منه الا أن طالب يحيى أفندى محافظ رشيد بالاعتدال فى الضرب

---

(١٨) دفتر ٣٦ معية تركى وثيقة ٣١٩ فى الحجة ١٢٤٤/يونية ١٨٢٩ ودفتر ٣ أوامر وثيقة ٣٨٥ فى ١٩ شعبان ١٢٤٧ — ١٨٣٢/١/٢٣ ص ٧٤. ودفتر ٤٣ معية تركى وثيقة ٣٩٩ فى ١٦ الحجة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٥/١٧ ص ٩٨ .

Lane, E.W. The manners and customes of Modern Egyptians *pp. 130, 131.*

(١٩) دفتر ٣٧ معية تركى وثيقة ٤٨١ فى ١٨ شعبان ١٢٤٤ — ١٨٢٩/٢/٢٣ ، ودفتر ٢ أوامر وثيقة ٤٣٣ فى ١٦ الحجة ١٢٤٧ — ١٨٣٢/٥/١٧ ص ٩٤ .

(٢٠) دفتر ٦٩ معية تركى وثيقة ٢١٩ فى ١٨ شوال ١٢٥١ — ١٨٣٦/٢/٦ .

(٢١) محفظة ١٢٥ ابحاث وثيقة فى ١٢ صفر ١٢٤٥ — ١٣ . ٨ . ١٨٢٩

(٢٢) دفتر ٥٣ معية تركى وثيقة ٤٢٤ فى ٢١ جمادى الاولى ١٢٤٩ — ١٨٣٣/١٠/٦ .

وعدم القسوة (٢٢) بدلا من اصدار أوامره بمنعه أو تحديده . ووضع الضوابط القوية لتنفيذ مثل هذه العقوبة . ولاحظ بعض المقربين من محمد على تمسكه أحيانا ببقاء بعض المديرين فى مناصبهم ، مثل عبد الرحمن بك مدير الشرقية ، على الرغم من ثبوت علاقتهم السيئة بالأهالى وسوء أحوال الأقاليم التى يديرونها حفاظا على هيبته وكلمته وخوفا من قولهم عنه أنه أساء الاختيار (٢٣) .

استعلاء الحكام الاتراك :

استمد الحكام الاتراك نهجهم فى الحفاظ على هذه العلاقة غير المستقرة أو غير المتكافئة مع الأهالى من حاكم مصر المطلق الذى حكم المصريين بقبضة قوية دون رحمة بهم (٢٤) فقد كان الأهالى فى نظره « كالبهائم » (٢٥) .

ومن هنا كانت نظرة أقربائه وبنى جنسه ومن ينصرونه ، وصنائعه كذلك الى الاهالى حتى أنه عندما لمس أحد الحكام الاتراك مدى ما يعانيه الاهالى وما يقومون به للقيام بواجبهم نحو زراعة المحاصيل والأصناف وفقا للسياسة الزراعية للحكومة ودعا لهؤلاء الزراع وطالب بمزيد من المعاونين لاداء الأعمال المكلف بها فان هذا الدعاء أثار حفيظة محمد على وأمر باحضاره وضربه بالسياط حتى يهلك ، ولكن رجال المعية السنية من بنى جنسه شفعوا له وطالبوه بالندم على هذه الكلمات التى يجب ألا تقال للحاكم عن هؤلاء الفلاحين (٢٦) وبذلك فان الحكومة المركزية لم تكن ترضى بديلا عن التعامل مع المصريين بهذه النظرة المتعالية ومنع اقامة علاقة ودية أو التعاطف معهم أو مع ظروفهم وأحوالهم السيئة .

وباستثناء محمد سعيد الذى حاول ايجاد اتصال مباشر بين الحكومة

---

(٢٣) محفظة ١٦٤ أبحاث ج ٢ ص ص ٤٤ ، ٤٥ .

(24) D'Harcourt ; Le Duc, L'Egypte et les Egyptiens p. 10.

(٢٥) دفتر ٣٣ معية تركى وثيقة ٣٤٦ فى ١٧ شعبان ١٢٤٣ — ١٨٢٨/٣/٤ .

(٢٦) دفتر ٥١ معية تركى وثيقة ٥٣٧ فى ٢٧ الحجة ١٢٤٨ — ١٨٣٣/٥/١٦ .

وبين المصريين (٢٧) واستجاب لكثير من شكاويهم ضد اساءة استغلال رجال الادارة لسلطانهم بالبلاد أو نتيجة لما عانوه من احالة قراهم لعهدة بعض الذوات وكبار رجال الادارة والاعيان وغيرهم (٢٨) نظرا لما كان يتنه من تعذيب للمصريين وقام بتحديد عقوبة الضرب والتشديد على المديرين لتحسين علاقتهم بالأهالى وتحميلهم مسئولية الاهتمام بالشكاوى التى تقدم اليهم حيث لاحظ كثرتها فى بعض المديريات دون اهتمام بها مثلما حدث فى مديرية المنوفية (٢٩) فاننا نجد أن عباس كان ميالا الى العنصر التركى وبذلك ظلت نظرة حكام مصر الى الأهالى كانت نظرة مستعلية متعجرفة حتى أن الخديو اسماعيل وصفهم فى أحد أوامره بانهم « رعاع » (٣٠) . ومع ذلك فانه يمكن القول أن العلاقة بين الحكام الاتراك والاهالى لم تعد علاقة السادة بالعبيد كما كانت فيما مضى (٣١) .

رجال الادارة المصريين والأهالى :

على الرغم من أن تعيين المصريين فى ادارة الاقاليم قد بدأ فى عهد محمد على وأن ادارتهم للبلاد تميزت كثيرا عن حكامهم السابقين من الاتراك والشراكسة والمماليك الا أن هؤلاء المصريين كأدوات للسلطة ومنفذين للأوامر والقرارات التى تصدر اليهم من الوالى والتزامهم الكامل بها على حكمهم للمصريين وللبلاد كان فى صالح الحكام الذين كانوا يخشونهم وليس

---

(27) Merruau, O.P. cit. p. 13.

(٢٨) دفتر ١٨٨١ أوامر وثائق ٣١ ، ٣٩ ، ٤١ فى غاية رجب ، ١٨ ، ٢٥ شعبان ١٢٧١ — ١٦/٤ ، ٤ ، ١١/٥/١٨٥٥ ص ص ٢٨٤ .

(٢٩) يوجد بوثائق ديوان الداخلية الذى انشىء فى عهد سعيد ... الشكاوى المقدمة من الاهالى فى حق مشايخ البلاد والعمد وحكام الاخطاط ونظار الأقسام والمعاونين والمديرين ووكلائهم والمأمورين وغيرهم من المستخدمين ، ومن المشايخ فى حق رؤسائهم ، انظر وثائق الادارة المحلية وتشمل ديوان الداخلية ووثائق المديريات والمحافظات ، وانظر أيضا دفاتر المعية ، دفتر ١٨٨٣ أوامر وثيقة ٢٦ فى ١٤ ربيع الاول ١٢٧٢ — ٢٤/١١/١٨٥٥ ص ٩٥ ، ودفتر ١٨٨٩ وثيقة ٢٧ فى ٩ رمضان ١٢٧٤ — ٢٣/٤/١٨٥٨ ص ١٣٧ .

(٣٠) محفظة ٧ داخلية أوامر عربى أمر رقم ٨١ فى ١٤ محرم ١٢٩١ ٣/٣/١٨٧٤ .

(٣١) د. محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٣٨٩ .

لصالح المحكومين تماما ومن ثم فقد أصبحوا ينفذون سياسة الحكومة كما تمليها عليهم (٣٢) .

ويذكر أحد المعاصرين لتلك الفترة أنه شاهد الفلاحين بعد أن صاروا مديرين أو حكاما للاقاليم والاقسام أنهم كانوا يقلدون الحكام « القدامى » الأتراك « بشكل كوميدى » فكانوا متكبرين مثلهم ويعطون النـــاس أيديهم لتقبيلها واستخدموا البايب والسبح ، وحولهم الخدم والقواصة الاتراك — الذين سبق لهم أن ضربوا هؤلاء الحكام من قبل — وبذلك فانه قد وجد من الحكام المصريين من تشبهوا بالاتراك فى عاداتهم وفى صفاتهم وحكمهم ، وأدى ذلك الى عدم استقرار العلاقة بين الحكام والأهالى .

وكان لذلك أثره السيىء فى نفوس الفلاحين ذلك لأنهم كانوا يكرهون الأتراك ومن ثم فقد اعتبروا تعيين المصريين بمثابة أن بلادهم أصبحت فى أيديهم ذلك لأن حكامهم هم أبناء بلادهم وأصحاب الأرض الحقيقيين وانهم أكثر الماما بأحوالهم وتقديرا لظروفهم مما يهيأ الفرصة لنشـــأة نوع آخر من العلاقة المستقرة المتوازنة بينهم . ولكن بعض المصريين خذلوهم وبددوا آمالهم نظرا لتمسكهم بعادات وصفات حكامهم الســـابقين وكانوا يرتدون ملابس الاتراك بعد اعتلائهم لمناصبهم ويتقبلوا الهدايا وكانوا يمرون على القرى والبلاد فى مواكب — لاظهار عظمتهم ومكانتهم — تضم اثنين من الحراس الأتراك وأربعة من الفلاحين وسائسين وغير ذلك وأمام المواكب اثنان من الرجال الأشداء يحملون أدوات التعذيب مثل الكرباج والفلقة . وكان على أهالى القرى استقبال الحاكم عند مروره واغداق التهانى والالقاب عليه وذبح الذبائح وكان خدم الحاكم الجديد يتقبلون الهدايا من الأهالى بدعوى جعل الحاكم يولى اهتمامه بهم ، وكذلك كان يفعل الحراس الاتراك وكانت الطريقة أو الأسلوب الذى يمكن من خلاله للحاكم أن يثبت للوالى قوته هـــو استخدام القوة والعنف دون أن تأخذه رحمة بالفلاحين (٣٣) واســـتمرت مظاهر الاحتفال ومواكب الاستقبال تقام لحكام الأقاليم من المســـتخدمين والأهالى حتى أوائل عهد توفيق (٣٤) وان كانت قد خلت من كثير من المظاهر السابقة .

---

(32) Hamont. P.N. L'Egypte Sous Méhémet Ali p. 289.

(33) Ibid, pp. 290 — 293.

(٣٤) الاهرام عدد ١٢٥٣ فى ١٨٨١/١١/١٩ .

انعكاس علاقة الاهالى بحكامهم على أحوالهم :

مما لا شك فيه أن هذه العلاقة بين الحكام والاهالى قد أثرت كثيرا على أحوال الأهالى الاقتصادية والاجتماعية الى حد كبير فستكان شأنهم الاستسلام لاطماع الحكام وجشعهم وقد عاشوا حياة بائسة فكانوا يقيمون فى أكواخ ضيقة وبيوت صغيرة من الطوب اللبن ذى فتحات عالية وأسقف غير متينة ويفترشون الأرض والحصير ويرتدون ثيابا رثة (٣٥) .

وعانى الأهالى رغم مرور السنين على تجربة مشاركة المصريين فى حكم البلادوتفوقهم على أقرانهم الاتراك وغيرهم،فان المظالم والمساوىء وسوء المعاملة لهم من جانب حكامهم كبارا كانوا أم صغارا قد استمرت واستمر معها عمليات التعذيب والضرب بالنبابيت والكرباج حتى أن حاكم خط الزاوية بمديرية بنى سويف كان يعتدى على العمد والأهالى وهم عرايا على ملأ من جميع الأهالى (٣٦) . واستمرت عمليات تسخيرهم فى الأعمال الخاصة لحكامهم فى الاقسام والبلاد واستمر نهب حكامهم ومأمورى التحصيل ومعاونيهم والمأمورين والمديرين ووكلائهم والمحافظين ووكلائهم والمشايخ لاموالهم وممتلكاتهم وأراضيهم واختلاس أموالهم وفرض الاتاوات عليهم(٣٧) واستمر تدخل رجال الادارة فى ترغيب شياخة القرى وتولية المشايخ لمناصبهم واستمرارهم فيها على غير رغبة الاهالى .

---

(35) Harcourt Op. cit., p.11 ; Lane, op. cit., p. 22

(٣٦) محفظة ٤٢ داخلية (قديم) وثيقة ٣ فى ٧ جمادى ثان ١٢٩٣ — ١٨٧٦/٦/٣٠ .

(٣٧) الوقائع المصرية عدد ٧٠ فى ٢١ ربيع ثان ١٢٤٥ — ١٨٢٩/١٠/٢٠ . معية تركى ، دفتر ٥٣٣ وثائق ١٨١١ ، ٥٤٤ فى ٢٤ ربيع الاول ٢٠ . الحجة ١٢٨٠ — ١٨٦٣/٩/٧ ، ١٨٦٤/٥/٢٦ ص ص ٨٥ ، ١٦١ ودفتر ٥١٠ وثيقة ١١ فى ٢٨ جماد ثان ١٢٨٠ — ١٨٦٣/١٢/٩ ص ٣٧ ودفتر ١٩١٤ معية عربى وثيقة ١٠ فى ٧ ذو القعدة ١٢٨١ — ١٨٦٥/٤/٣ ص ٣٤ ودفتر ١٩٠ داخلية وثيقة ٩ ، ٢٧ فى ٦ جمادى الاولى ، ٢٩ رجب ١٢٨٢ — ٩/٢٦ ، ١٨٦٥/١٢/١٧ ص ص ٤٠ ، ١١٥ ، ودفتر ١٩٢١ وثيقة ٣ فى ٢٢ جمادى الاولى ١٢٨٢ — ١٨٦٥/١٠/١٢ ص ٢٥ ، ودفتر ٣٦٤ وثيقة ١٩٣ فى ١٠ جماد ثان ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٦/٢١ ومحافظ الداخلية وثائق فى ٢٠ ، ٢٣ شعبان ١٢٩٣ ، ١٨ فى ١٦ محرم ١٢٩٤ ، ٣٧ فى ٦ شعبان ١٢٩٦ ، وجريدة مصر عدد ٣٢ فى ١٨٧٩/٢/٧ ، والوقائع المصرية فى ١٨٨١/١/٣ .

كما انصرف هؤلاء الحكام ودواوين الادارة بالاقاليم والتفانيش عن الاهتمام بمشاكل الأهالى وتأجيل حلها وخاصة المتعلقة بشياخة القرى لانها كانت تسبب لهم وللخديو « نوعا من تصديع الخاطر » (٣٨) . وقد عمقت بعض هذه المشاكل الفجوة فيما بين الحكام والأهالى ومن ذلك أنه عندما قام مهندسو السكك الحديدية باعداد الرسوم الخاصة بمد خطوط السكك الحديدية ببلدة نشرت بمركز كفر الشيخ مديرية الغربية والتى بلغت مساحة أراضيها ١٧٠٠ فدانا منها ٦٠٠ فقط للاهالى و ١٠٠٠ فدان لورثة المرحوم على وهبى بك و ١٠٠ فدان لحرم المرحوم على نصرت بك فى خطوط مستقيمة فى أراضى الذوات والجفالك المجاورة للقرية وغير مارة بأراضى الأهالى ثم أعيد رسمها مرة أخرى فى خطوط غير مستقيمة لتجنب المرور فى أراضى الذوات والجفالك على أن تمر بأراضى الأهالى مما هددهم فى أرزاقهم ومعاشهم بعد اقتطاع مساحات كبيرة من أراضيهم (٣٩) . مما يدل على حرص الحكومة المركزية على علاقتها الوطيدة بالذوات والأعيان وتلبية مطالبهم ورعاية مصالحهم الذاتية على حساب مصلحة الأهالى ومشاركة رجال الادارة بالأقاليم للحكومة فى هذه العلاقة . كما قام أحد الذوات بتركيب ماكينة لتوصيل المياه الى أطيانه العالية (المرتفعة) والتى أضرت كثيرا بأراضى الفلاحين المنخفضة وأتلفت مزروعاتهم (٤٠) . بل ان رجال الادارة بالاقاليم كانوا يقومون بارتكاب المخالفات ارضاءا لبعض الأعيان والوجوه ومن ذلك قيام وكيل مديرية المنيا بسجن أحد الأهالى ارضاءا لسلطان باشا وسجن شخصا آخر لاعتراضه على ذلك (٤١) .

وكان خوف بعض الأهالى من السلطة الممثلة فى حكامهم يدفع بهم الى انكار شكاياتهم فى حقهم أو تكذيب أقوالهم أو تغييرها ولكن الكثير منهم كانوا يصرون على شكاواهم ، وظلوا يتابعونها ويتنقلون وراءها ، وقدم الكثير

---

(٣٨) دفتر ١٨٧٣ وثائق ٧٠ ، ٥٨ فى ٢٠ ، ٢٣ محرم ١٢٩٠ — ١٩ ، ١٨٧٣/٣/٢٢ .

(٣٩) محفظة ٣٦ داخلية (قديم) وثائق ١٨ ، ٥ فى ٢٢ ، ٢٥ محرم ١٢٩٢ — ٢/٢٨ ، ١٨٧٥/٣/٣ .

(٤٠) دفتر ١٢ معية عربى وثيقة ١٧ فى ٧ ربيع الأول ١٢٩٤ — ١٨٧٧/٣/٢٣ ص ٧٤ .

(٤١) دفتر ١٤٤١ داخلية وثيقة ٤٨٨ فى ٥ محرم ١٢٩٦ — ١٨٧٨/١٢/٢٩ ص ٧٥ .

من الأهالى فرادى وجماعات الى القاهرة لمتابعة شكاواهم أو لتقديمها الى الحاكم أو الدواوين (٤٢) لالتماس العدل والرحمة .

وبذلك تضاءلت أو انعدمت الثقة بين الحكام والمحكومين وبعدت الشقة بينهم واقتصرت العلاقة بينهم على قيام الأهالى بأداء ما عليهم وتنفيذ كافة المطالب التى تأمر بها الحكومة المركزية مما كان له أكبر الأثر فى تشريد الأهالى وتسحبهم من قراهم وسوء أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية (٤٣) خاصة بعد انتشار المرابين الذين انتشروا انتشارا هائلا فى عهد اسماعيل وامتصوا دمائهم (٤٤) .

واذا كانت هذه العلاقة غير المستقرة بين أجهزة الادارة والاهالى قد استمرت طوال عهد محمد على وفى عهد خلفائه وغلب عليها الالتزام بأوامر الحكومة المركزية ومراعاة مصالح كبار رجال الادارة والذوات والاعيان على حساب مصالح الاهالى الذين عانوا من استبداد حكامهم وتعسفهم فى تنفيذ هذه الاوامر ، فانه يعزى الى هذه العلاقة بالاضافة الى السياسة الاقتصادية والزراعية والتحكم فى أرزاق الاهالى ومعايشهم وكثرة الضرائب التى فرضت عليهم والتعسف فى تحصيلها انها من الاسباب التى دفعت بالأهالى الى رفض هذه الاساليب التى تسيىء فيها أجهزة الادارة استخدام سلطتها ونفوذها ضدهم واقتران ذلك بالازدراء والاحتقار لهم .

موقف الاهالى من تسلط الادارة وتعسفها :

ليس صحيحا على الاطلاق ما يذكره البعض بأن محمد على لم يصادفه أى مقاومة تذكر من فئات المصريين (٤٥) أو أن المقاومة كانت سلبية

---

(٤٢) محفظة ٤١ داخلية (قديم) وثيقة بدون ، ١٧ فى غاية ذى القعدة ١٢٩٢ — ١٨٧٥/١٢/٢٨ .

(٤٣) دفتر ٣١٩ داخلية وثيقة ٢٥ فى ٨ رمضان ١٢٩١ — ١٨٧٣/١٠/٢٩ ص ٣١ ، ودفتر ٧ معية عربى وثائق ٤٠ ، ٤٥ فى ٤ ، ٢٥ ذى القعدة ١٢٩٢ — ٢ ، ١٨٧٥/١٢/٢٣ ص ص ٥١ ، ٦٠ ، والوطن اعداد ٧٤ ، ٩٨ فى ٤/١٢ ، ١٨٧٩/٩/٢٧ ، والتجارة عدد ٢٩ فى ١٨٧٩/٦/٢٦ ومحفظة ٥٢ داخلية (قديم) وثيقة ٤٥ فى ٨ الحجة ١٢٩٦ ١٨٧٩/١١/٢٢ ومحفظة ٥٤ (قديم) وثيقة ٢٧ فى ٢٥ ربيع نان ١٢٩٧ — ١٨٨٠/٤/٥ .

(44) Bemmlion, Van, p. L'Egypte et L'Europe p. 131.

(45) D'Harcourt, op. cit., p. 10.

ولم تكن علنية (٤٦) . فعلى الرغم من القسوة والشدة التى استعملت فى مواجهة حركات المقاومة والرفض من جانب الاهالى واعـــدام المتمردين ردعا لهذه الحوادث ومنعا لتكرارها مثلما حدث فى حادث تمرد بعض أهالى قرية دملو بالغربية حيث أعدم اثنان منهم وتمكن الباقون من الفرار الى الشرقية (٤٧) فان هذه الحوادث لم تنته واستمرت روح المقاومة والتمرد دون أن تخبو أو ترهبها عصا السلطة الغليظة حيث تعددت حوادث تمرد القرى فى أنحاء كثيرة من البلاد فقد تعدى أهالى بيجلات احدى قرى الارز بمحافظة دمياط على مندوبى تحصيل الأموال وتصدت الحكومة المركزية للتمرد ، وتم القبض على مشايخ القرية وايداعهم السجن (٤٨) .

وأدى رفض بعض الفئات لسياسة محمد على فى احتكار الغزل وانتاج الاقمشة الى تعدى أهالى قرية أشمون جريس بالمنوفية على ناظر الانوال الذى أراد جمع الأقمشة البرانى منهم وقد أمر محمد على بالقبض على مشايخ القرية وضرب الفلاحين الذين يوجد عندهم هذه الاقمشة ضربا شديدا عبرة لغيرهم (٤٩) .

واذا كانت روح المقاومة فى البداية قد اقتصرت على عدد من الأهالى أو على قرية واحدة دون أن يمتد اثرها الى باقى القرى فان روح المقاومة والتذمر من جانب الاهالى ضد كثرة الضرائب التى فرضت عليهم والتعسف فى تحصيلها قد دفعهم الى اعلان العصيان الذى شمل أكثر من قرية معا حيث تمردت بعض قرى المنوفية . وأعلن أهالى قريتين فى أطراف الصالحيـــة العصيان والامتناع عن دفع الأموال والضرائب المقررة عليهم (٥٠) وتمردت

---

(٤٦) هنرى دودويل : الاتجاه السياسى لمصر فى عهـــد محمد على ص ٢٤٢ .

(٤٧) دفتر ٣ معية تركى وثيقـــة ٣٢ فى ١٦ شـــوال ١٢٣٣ — ١٨١٨/٨/١٩ .

(٤٨) معية تركى دفتر ٥ وثائق ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٤٩ ، فى ٣ ، ٤ ، ١٩ ذى القعدة ١٢٣٥— ١٢ ، ١٣ ، ١٨٢٠/٨/٢٨ .

(٤٩) دفتر ٦ معية تركى وثيقة ٢٢٣ فى ٨ جمـــاد ثان ١٢٣٦ — ١٨٢١/٣/١٣ .

(٥٠) لم يتم تحديد أسماء قرى المنوفية وطالب محمد على بتحـديد أسماءها ، انظر دفتر ٢٤ معية تركى وثائق ٥١ ، ٦٣ فى ١٣ ، ٢١ شـــعبان ١٢٣٨ — ٤/٢٥ ، ١٨٢٣/٥/٣ .

ثلاث قرى بمديرية البحيرة بناحية الحوش حيث شقوا عصا الطاعة . وقد أمر محمد على بالقبض على مشايخها وامداد كشافها بمائتين من الجنود الخيالة لتأديب العصاه أو قتلهم وفقا لما تتطلبه أحوال الأمن (٥١) . كما أعلن أهالى الباجورية والفرعونية بالمنوفية تمردهم وعصيانهم أيضا (٥٢).

وازدادت حوادث التمرد واشتدت روح المقاومة واستخدم الأهالى الأسلحة فى تمردهم حيث أعلن أهالى اصطنها (٥٣) التمرد على سياسة محمد على فى أحتكار السلع وكثرة الضرائب المفروضة عليهم وسوء معاملة الصراف لهم واختلاسه لأموالهم (٥٤) ويبدو أن سوء الأحوال التى نتجت عن تسخير الأهالى كانت من الاسباب التى دفعتهم الى التمرد والعصيان (٥٥) .

وشهدت قرى الشرقية ومنها كفر نجم أحداث التمرد والعصيان ويبدو أنها كانت ذا أثر بالغ فى الاخلال بالأمن والاستقرار فى تلك البلاد حيث تم اعدام خمسة من فلاحى القرية ، كما شهدت الاقاليم الأخرى أحداثا مشابهة مثل قرية سد بالبحيرة وسنمناى احدى قرى مأمورية قلين بالغربية وقرية أجهور بالقليوبية (٥٦) وامتدت الى الاقاليم القبلية حيث شهدت قرى الكريمات بقسم أطفيح بالجيزة وقرية الحاج قنديل بمديرية أسيوط حوادث

---

(٥١) دفتر ١٧ معية تركى وثائق ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٩٠ فى ٦ ، ٢١ شوال ١٢٣٩ — ٤ ، ١٨٢٤/٦/١٩ .

(٥٢) دفتر ١٤ معية تركى وثيقة ٦٤ فى ٢١ شعبان ١٢٣٩ — ١٨٢٤/٤/٢١ .

(٥٣) احدى قرى خط قونية بقسم زفتى بمديرية نصف ثانى غربية ، انظر دفتر أسماء بلاد القطر المصرى بمحفظة ١٤٣ أبحاث .

(٥٤) دفتر ١٧ معية تركى وثيقة ٤٠١ فى ٢ ذى القعدة ١٢٣٩ — ١٨٢٤/٦/٢٦ .

(٥٥) دفتر ٢٠ معية تركى وثيقة ٢٤٨ فى ٢٦ ربيع ثان ١٢٤١ — ١٨٢٥/١٢/٨ .

(٥٦) دفتر ٢٠ معية تركى وثائق ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٣٦ فى ٢٣ ، غاية الحجة ١٢٤١ — ٧/٢٩ ، ١٨٢٦/٨/٤ ، ودفتر ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة ١٠٢ فى٢٢ رجب ١٢٤١ — ١٨٢٦/٣/٢ ص٤١ ، ودفتر ٤٤ معية تركى وثيقة ٦٠ فى ٨ صفر ١٨٤٨ — ١٨٣٢/٧/٧ ، ودفتر ٦١ معية تركى وثيقة ٢٩ فى ١٤ شعبان ١٢٥٠ — ١٨٣٤/١٢/١٦ .

أخرى للعصيان (٥٧) واستخدمت القوات العسكرية وخاصة الخيالة فى محاصرة هذه القرى والقبض على مشايخها واعدام المحرضين منهم أو من الأهالى والعمل على استتباب الأمن وحفظ النظام بها (٥٨) .

وذكر عباس باشا فى رده على السلطان العثمانى معتذرا عن تطبيق النظم الخيرية فى مصر بأن ذلك سيؤدى الى أوخم العواقب . وضرب الامثلة على تمرد المصريين وعصيانهم وخص حوادث قرى شبلنجة وتللين (تلين) بالشرقية والصوامعة فى الصعيد (بقنا) مما يدل على أن المصريين أخطر وأشد مراسا حتى أنه عندما أرسلت اليهم القوات العسكرية لتأديبهم فقد واجهوها وقاتلوها قتالا مريرا لمدة ٣٠ يوما فى الشرقية مما أسفر عن تضحيات كثيرة للتغلب عليهم وفى الصعيد خرج من جموع المصريين المتمردين من ينادى على الجنود المصريين الذين يقاتلونهم ضمن القوة العسكرية ويناشدوهم قراءة الفاتحة للسيد البدوى والقتال معا صفا واحدا ضد الاتراك الدخلاء وبالفعل فقد قتلوا ضباط القوة الأتراك وباقى الجنود ، وعانت الحكومة كثيرا لتوطيد الامن فى هذه المنطقة (٥٩) .

وامتد تمرد أهالى الوجه القبلى الى اتلاف مزروعاتهم مثلما حدث فى قرية جريس بالمنيا ورفضوا دفع الاموال المفروضة على النخيل واعلنوا العصيان ضد أوامر الحكومة وعندما تصدت قوات الخيالة لاخماد تمردهم فقد خشيت الحكومة المركزية امتداد خبر هذا التمرد الى القرى المجاورة وقد حشدت عددا كبيرا من الجنود لقمعه (٦٠) .

وكان كره الأهالى للاتراك دافعا للاعتداء على بعض الاتراك أو محاولة الاعتداء عليهم فقد قبض بعض الفلاحين بالقرب من دمياط على ٢٤ شخصا

---

(٥٧) محفظة ١٢٥ أبحاث وثائق فى ١٨ محرم ١٢٥٤ — ١٨٣٨/٤/١٣ وفى ١٦ ذى القعدة ١٢٥٥ — ١٨٤٠/١/٢١ . انظر الملحق الثالث عشر .

(٥٨) دفتر بدون رقم معية وثيقة ١٤٢ فى ١٥ ذو القعدة ١٢٥٠ — ١٨٣٥/٣/١٥ ص ٦٢ .

(٥٩) دفتر ١٤ عابدين وثائق ٣٠ ، ٣١ فى ١٧ محرم ١٢٦٧ — ١٨٥٠/٢/٢٢ ص ص ١٢ ، ١٣ .

(٦٠) دفتر ٧٠ معية تركى وثيقة ١٣٤ فى ١٩ القعدة ١٢٥١ — ١٨٣٦/٣/٧ ، انظر الملحق الرابع عشر .

تركيا قدموا على متن احدى المراكب من اللاذقية واعتدوا عليهم بالضرب وقد كلف حاكم دمياط بالقبض عليهم واعدام المحرضين منهم وتدعيم الامن فى هذه المنطقة (٦١) وتصدى بعض أهالى بلاص بقسم قفط بمديرية نصف ثانى قبلى لمعاون الخط وسعوا فى قتله وتوقفوا عن اداء الامـوال والغلال واداء الأشغال العامة كما تصدى اهالى ناحية محلة روح بالغربية لبعض الجنود الاتراك وضربوهم بالنبابيت وقد أمر محمد على بالقبض على أقارب شيخ الناحية وارسالهم الى الخدمة العسكرية أو سجن الشيخ (٦٢) وعندما بدات ادارة مديرية اسنا فى جمع الانفار للخدمـــة فى الجيش أعلن أهلها العصيان وتصدوا لرجال الادارة ومنعوهم من تنفيذ ذلك (٦٣) .

وعلى الرغم مما يذكره ماك كون من أن الفلاحين فى عصر اسماعيل كانوا مغلوبين مستسلمين لا يعرفون الثورة على ظلم أصابهم والاعتراض على اجحاف ألم بهم وامتثلوا امتثال العبيد الى مصائرهم فى ذلة وامتهان كأن قلوبهم فارغة وأحساسيهم مشلولة من طول ما عانوه من الاستبداد باسـم الدين افتراء وكذبا منذ العهد الفاطمى وحتى الاتراك (٦٤) فان هناك بعض الحوادث التى تشير الى روح المقاومة عند هؤلاء الفلاحين ومن ذلك حدوث صدام مسلح بين أهالى كوم زمران بقسم النجيلة بمديرية البحيرة وبين بعض الجنود الذين فقدوا أسلحتهم (٦٥) . وامتنع بعض أهالى اسنا عن دفـع الاموال المقررة عليهم مما أدى الى ارسال قـوة اليهم لمواجهتهم والزامهم بالطاعة (٦٦) .

---

(٦١) دفتر ٣ معية تركى وثيقة ٦١ فى ١٤ ذى القعـدة ١٢٣٣ — ١٨١٨/٩/١٥ .

(٦٢) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى غاية محـرم وفى ١٧ صـفر ١٢٥٢ — ٥/١٧ ، ١٨٣٦/٦/٣ .

(٦٣) محفظة ١٢٥ أبحاث وثيقة فى ٢٥ ذى القعـدة ١٢٥٣ — ١٨٣٨/٢/٢٠ .

(64) Mc Coan, Egypt under Ismail, London, 1889, p. 113.

(٦٥) مديرية البحيرة دفتر ٨٦٦ وثيقة ٥٢١ فى ٢٣ ربيـع ثان ١٢٨٣ ١٨٦٦/٩/٤ ص ٩٧ .

(٦٦) دفتر ٣٧٤ داخلية وثيقـة ٨٧ فى ٢١ شـوال ١٢٩٤ — ١٨٧٧/١٠/٢٩ ص ١٧ .

وكان اشتراك الاهالى فى الثورة العرابية (٦٧) ونصرتها وتطوعهم فى الجيش نوعا من مقاومة الاستبداد وتحررا من ربقة الطغيان الذى حاق بهم لاجيال طويلة ورغبة منهم فى التخلص من كافة أنواع التدخل فى بلادهم ولحكم أنفسهم بعد أن كان حكامهم يملكون عليهم كل شىء أرواحهم وحرياتهم وحقوقهم وأرضهم وممتلكاتهم وأرزاقهم لخدمة المصلحة العامة وخدمة مصالحهم الذاتية .

* * *

مما سبق يتبين مدى حرص حكام مصر الاتراك الذين تركزت السلطات جميعا فى أيديهم على تميز عنصرهم وبنى جنسهم على المصريين أبناء البلاد الذين لم يميلوا اليهم — باستثناء محمد سعيد — ولم يعملوا على حل مشاكلهم ورفاهيتهم وأن هذا الحكم المركزى المطلق عمل على اقامة علاقات مباشرة فيما بين الحكومة المركزية وحكام الأقاليم ورجال الادارة بها والذين يمثلونها وبين الأهالى .

وعملت الحكومة المركزية على تحديد أطر هذه العلاقة ووضع النظم واللوائح والأوامر المنظمة لهما ولكن ذلك لم يمنع هؤلاء الحكام من تسلطهم ولم يوقف تجاوزاتهم وتعدياتهم على الأهالى واساءة معاملتهم وفرض المزيد من الأعباء والالتزامات عليهم وبذلك تكبد الأهالى من المشاق والمغارم الشىء الكثير وكان عليهم الوفاء أيضا بالتزامات الحكومة المركزية مثل العونة والسخرة فى الأشغال العامة ودفع الأموال والضرائب والعوائد والالتزام بسياستها الزراعية والاقتصادية كما كان عليهم دفع الاتاوات والرشاوى والعمل مسخرين عند رجال الادارة والطاعة المستمرة لاوامرهم وخاصة مشايخ بلادهم الذين سأموا المخالفين لهم سوء العذاب مما أدى الىتشردهم وتسحبهم من بلادهم وترتب على ذلك خراب هذه البلاد نتيجة لهذه العلاقة غير المستقرة أو المتوازنة والتى انعكست أثارها على المصريين وأحوالهم بصورة واضحة .

---

(٦٧) محافظ الثورة العرابية محفظة ٨/٥٣/د/٨ قضايا المتهمين ، تلغراف رقم ٧٠ فى ١٨٨٢/٧/٣٠ .

ووضح بجلاء عدم استكانة المصريين لهذه المعاملة غـير المتكافئة وما عانوه من قهر وكبت ، فقد تصدى الأهالى لتسلط حكامهم وتعددت صور المقاومة السلبية منها والايجابية الصامتة والعلنية السلمية والمسلحة وامتدت روح المقاومـة الى كافة أنحاء البلاد فى الوجهين البحرى والقبلى واعترف أحد حكام مصر بمدى خطورتهم وشدة بأسهم وذلك على الرغم من محاولة بعض الاجانب وصم المصريين بالاستسلام والاستكانة وضعف روح المقاومة .





الخاتمة

تكشف لنا هذه الدراسة عن عدد من النقاط وهى :

أن الهيكل الادارى للاقاليم فى مصر فى الفترة منذ تولية محمد على الى الاحتلال كان مختلفا عما كان عليه من قبل وخاصة فى القرن الثامن عشر ، ومع ظهور التقسيمات الادارية الجديدة للاقاليم فى عهد محمد على واجراء التعديلات والتغييرات عليها فى عهده ، وفى عهد خلفائه . وتحقيقا لسياسته الاقتصادية والزراعية والادارية وتأدية المهام والمطالب التى تتطلبها تحقيق هذه السياسة فقد كان من المحتم ايجاد الأجهزة الادارية التى يمكنها القيام بذلك وادارة الوحدات والأقاليم .

وكان للظروف الطبيعية دور أساسى فى التقسيم الادارى للاقاليم فى مصر ، كما كان اتساع نطاق الوحدات الادارية وامتدادها ومساحة زمامها وعدد سكانها وبلادها وأحوال ادارتها المدنية أو المالية أو ادارة القضاء وكذلك أمور الزراعة والرى بها وغيرها من أعمال الادارة بالاضافة الى التخلص من بعض رجال الادارة غير الاكفاء أو اسناد ادارة بعض الوحدات الادارية الرئيسية الى بعض الذوات بما يتناسب مع مكانتهم . كل هذه العوامل مجتمعة كان لها أثر كبير فى اجراء التعديلات والتغييرات فى هذه الوحدات سواء بالتقسيم أو الضم أو الدمج طوال هذه الفترة .

ومع اختلاف مهام ادارة الأقاليم والوحدات الادارية الرئيسية والفرعية وتنوع اختصاصاتها عما كانت عليه تبعا لتغير أهداف الدولة وسياستها ورغبة بعض حكام مصر فى تطوير نظم الادارة بها والنهوض بالبلاد فقد ظهرت العديد من الوظائف الجديدة ذات اختصاصات محددة لتحقيق هذه السياسة . وكان للقضاء على الالتزام أثر فى ايجاد الاتصال المباشر بين الحكومة المركزية ممثلة فى رجال الادارة بالأقاليم وبين الأهالى حيث وضعت النظم والقوانين التى تنظم ذلك .

وظلت معـــــالم الهيكل الادارى للبلاد والوظائف الادارية بالاقاليم غير واضحة المعالم أو محددة المهام حتى أواخر العشرينات من القـــرن التاسع عشر ومن ثم فقد وضعت اللوائح والقوانين المنظمة لأجهزة الادارة بالأقاليم ولاختصاصات جميع الوظائف بها بدءا من الثلاثينات من نفس القرن وتبع ذلك تحـــديد الهيكل الاساسى للاقاليم فى مصر واستقرارها وتنظيم ادارة الدولة بانشاء الدواوين وتحديد اختصاصاتها وتحـــديث أسلوب الادارة بها وبادارة الاقاليم . وقد نجح محمد على فى جعل مصر دولة حديثة تحاكى الدول الأوربية فى الادارة وذلك بتغيير النظام القديم فى ادارة الدولة واحلال نظم جديدة تمتد فيها يد الدولة الى كافة الانشطة والمصالح ، كما كان للمشروعات العمرانية التى تمت فى عهده أثر فى النهوض بانتاج البلاد وتحسين أوضاعها الاقتصادية وتنمية مواردها واتساع رقعة العمران بها باقامة قرى جديدة واحياء قرى قديمة كانت قد اندثرت وأصابها الخراب . وأقيمت العـــديد من الكفور والعزب فى عهد خلفائه الذين وضعوا الأسس والقواعد لاقامة الوحدات الادارية الفرعية .

وكان من المهام الرئيسية لرجال الادارة بالأقاليم على اختــــلاف مستوياتهم ودرجاتهم الاضطلاع بشئون أمور البلاد التابعة لهم ويأتى فى مقدمتها أمور الأراضى والزراعة وبخاصة المحاصيل النقدية منها ، ومتابعة زراعة الأصناف والغلال والمحاصيل وتوريدها الى الشون وتنفيذ النظـــم الخاصة بتوزيع مياه الرى لحاجة الأراضى والمحاصيل وتحصيل الأموال والضرائب المقررة والأقساط الباقية والعمل على استتباب الأمن بالبلاد والقضاء على الأشقياء واللصوص كما ارتبطت ادارة الأقاليم بنهر النيل الذى نال جانبا كبيرا من اهتمامها بمتابعة أحواله وأطواره والمحافظة على مقياسه سواء كان بالانخفاض أو الارتفاع درءا لاخطاره ووقاية للبــــلاد والأهالى من غوائله . كما امتدت اختصاصاتهم أيضا الى انهاء المنازعات بين الأهالى وحل القضايا التى تدخل فى اختصاصهم وبذلك جمع رجال الادارة بالأقاليم بين السلطتين التنفيذية والقضائية معا وكانت الحكومـــة المركزية تستعين بضباط الجيش لتنفيذ بعض المهام فى الأقاليم أو تعهد اليهم بمعاونة بعض المديرين أو بادارة الاقسام أو المديريات .

وكان للشخصيات التى حكمت مصر دور هام فى ادخال النظـــــم

والتعديلات الجوهرية على ادارة الأقاليم وبخاصة محمـــد على وسعيد واسماعيل وقد أوضحنا دور كل منهم وما تم فى عهده ومن ذلك تصـدى سعيد لمحاولات بعض رجال الادارة استغلال سلطاتهم بتقييدها وصرامته فى كبح جماح نفوذهم والحد من البطش بالأهالى كما عمـل على تحقيق المساواة بين رجال الادارة بالقرى وبين الأهالى بتجنيد أبناء العمد والمشايخ فى الجيش أسوة بأبناء الفلاحين ووضع القواعد والنظم التى تحقق هذه العدالة وفى عهده أرسيت قواعد تولى المصريين ادارة بلادهم فى الاخطاط والأقسام جنبا الى جنب مع الأتراك كما تولى المصريون فى عهده مناصب مديرى المديريات . وفى عهد اسماعيل استكمل ما بدأه سعيد من ترغيب الأهالى فى تنصيب مشايخ قراهم . كما أنشئت مجالس المراكز ومجالس البلاد والدعاوى لاتاحة الفرصة للمصريين لانتخاب حكامهم فى البلاد والمراكز وحل قضاياهم ولكن تدخل الادارة المركزية حال دون نجاح هذه الخطوات نحو اللامركزية الادارية للاقاليم والبلاد .

واتسم أسلوب ادارة الأقاليم بالمركزية الشديدة حيث اتجه محمد على بعد قضائه على الجماعات والقناصل التى كانت تناوئه على السلطة الى تجميع كافة السلطات فى يده ، وتمكن من بسط الســـيطرة المركزية على جميع الأجهزة والقائمين عليها وعلى البلاد وكان يشرف بنفسه على أحوال الأقاليم وأمور الادارة بها ، كما أنشأ الأجهزة والادارات التى تقوم بأعمال المتابعة والتفتيش والمراقبة مما جعل المديرين لا يتربعون على قمة السلم الادارى فى الأقاليم .

وعلى الرغم من أن رجال الادارة بالأقاليم كانوا يمثلون الســلطة المركزية فانهم كانوا مقيدى السلطات محدودى الاختصاصات وكانوا مجرد موظفين خاضعين لسلطة الحاكم وفى ذات الوقت فقـــد كانوا فى نظر المحكومين يمثلون شخص الحاكم والحكم . ووضـــح أن شيوخ بعض البلاد مثل الواحات وبعض بلاد الوجه القبلى وخاصـــة النوبة انفردوا بادارة أمورها فى ظـــل ولائهم للحكومـــة المركزية التى امتدت ســلطتها الى كل المناطق .

وعلى عكس ما يذكر الكثيرون فقد اثبتنا أن المصريين تولوا ادارة الأقاليم وترقوا الى مناصب المديرين فى عهـــد محمد على بعـــد ثبوت

كفاءتهم فى ادارة الاخطاط والأقسام وتفوقهم على أقرانهم من الأتراك وغيرهم بعد فشل محمد على فى اصلاحهم حيث اتصفوا بالجهل والغرور والتعالى على المصريين وغيرها من الصفات التى لم تكن تؤهلهم لتولى ادارة البلاد فضلا عن عدم خبرتهم بأمورها وأحوالها فلجأوا الى التعسف مع الاهالى وارتكاب المظالم . ومكن ذلك للمصريين من تولى ادارة الاقاليم واستعانة محمد على بهم وبخبرتهم وكان للاهالى فى بعض المواقع دور — الى حد ما — لا يمكن اغفاله فى هذا الصدد حيث أظهروا اخطاء حكامهم الأتراك وما هم عليه من جهل وفشل وعجز وقام الاتراك كبارهم وصغارهم بالتصدى لذلك واخفاء الأوامر الخاصة بتعيين المصريين واحلالهم محلهم .

وعلى الرغم من تبوء المصريين مكانة مرموقة فى بعض الأحيان ومتواضعة فى كثير من الأحيان فى ادارة الاقاليم وفى بعض الدواوين فان ذلك لا يعنى أن أمور ادارة هذه الأقاليم أو الدواوين كانت بأيديهم أو خالصة لهم فقد ظلت قيود السلطة المركزية مفروضة عليهم تقيد حرياتهم .

وأثبتنا أن ادخال اللغة العربية كلغة رسمية فى أعمال ادارة الأقاليم والدواوين قد بدأ فى عهد محمد على بعد اتجاهه الى تعيين المصريين فى ادارة الأقاليم تسهيلا لوصول أوامره وتعليماته اليهم ، واستكمل سعيد ما بدأه محمد على من تعريب الادارة فى الأقاليم والدواوين لعدم ثقته بالاتراك وميله الى المصريين . وتم تمصيرها فى عهد اسماعيل الذى كان يعمل على التحرر من الباب العالى .

وانعكست مساوىء أجهزة الادارة بالأقاليم واستغلال القائمين عليها لنفوذهم من وجود بعض المظاهر السلبية التى انتشرت فى البلاد مثل المحسوبية والرشوة وفرض الأتاوات والفردة على الأهالى فضلا عن اختلاس أموالهم ونهب ممتلكاتهم وأراضيهم ومواشيهم وسواقيهم والتعدى عليهم وضربهم بالكرباج وتعذيبهم وسجنهم وتسخيرهم مما أدى الى تسحبهم من بلادهم وترك قراهم واشترك فى ارتكاب هذه التجاوزات معظم رجال الادارة بالأقاليم على اختلاف جنسياتهم وتنوع مستوياتهم .

وعانت أجهزة الادارة من قلة الكفاءات والخبرات التى تنهض بها

فكان الكثيرون ممن تولوا شـــئونها من غـير ذوى الخبرة أو الاستحقاق بل كان معظمهم أميين لا يعرفون الكتابة والقراءة ومن ثم كانوا يعملون على تنفيذ الأوامر التى تصدر اليهم ارضاءا للحاكم وضـــمانا لاستقرارهم فى وظائفهم واتصفت الاجـــراءات الادارية بين أجهـــزة الادارة بالاقاليم والدواوين والمصـــالح بالبيروقراطية وترتب على عـــدم استقرار رجال الادارة فى وظائفهم أثار بعيدة المدى على أمور الادارة بالأقاليم والبلادوعلى الأهالى أيضا .

وتوصلنا الى أن أجهـــزة الادارة بالبلاد خلال هذه الفترة قـــد استحدثت بها من الوظائف التى تتطلبها أمور الادارة بالبلاد واختفت بعض الوظائف التى لم تعد صالحة للاستمرار ومن الوظائف التى اختفت وظيفة القائمقام والمشد وغيرها من الوظائف أما الوظائف التى استحدثت فهى وظائف المديرين والمحافظين ووكلاءهم ونظار الأقسام والمعاونين ومأمورو المراكز والضبطيات ووظيفة العمدة بالقرية حيث توصلنا الى أن وجودها كان فى أوائل الثلاثينات وخاصة فى عام ١٨٣٣ على عكس ما يذكر جميع من تصدوا للكتابة عن الوظائف الأساسية بالقرية المصرية . كما نشأت أيضا بعض الأجهزة الادارية التى تطلبتها أمور ادارة البلاد مثل مجالس البلاد والمراكز والضبطيات بالمدن والبنادر والمديريات والمحافظات والتى أدت الى سحب اختصاصات حكام الأقاليم القضائية التى كانوا يتمتعون بها الى جانب السلطة التنفيذية .

واذا كان حكام مصر فى تلك الفترة كانوا يعملون على التجديد المستمر فى نظم الادارة وتعديل الوظائف بالانشاء والالغاء فقد كان للازمة المالية التى حدثت بالبلاد فى عهدى سعيد واسماعيل دورا كبيرا أيضا فى تحـــديد الوظائف بالأقاليم وتوفير كثير من الموظفين وتحديد مرتباتهم . وظهـــر اتجاه نحو تخصص أعمال الادارة داخل الأقاليم حيث تم الفصل بين ادارة الأقاليم والادارة المالية بها فى عهداسماعيلوأصبح كل جهازمنها يتبع أحـــد الدواوين ولكن ظل للمدير أو المحافظ الاشراف على الجهازين معا داخل مديريته أو محافظته .

واختلفت أسس اشـــتراك الاتراك والشراكسة وغـــيرهم فى ادارة الأقاليم عنها عند المصريين فعلى حين أن العناصر الأولى التى كانت تفد الى

مصر طمعا فى تولى الوظائف بها مستغلة صلتها بالحاكم أو قربها منه أو قرابتها له للوصول اليها رغم عدم كفاءتهم وخبرتهم وتعلمهم وامتلاكهم من المقومات التى تكفل لهم ذلك فانه كان على المصريين أن يتمتعوا بكثير من الصفات والمقومات التى تؤهلهم لبلوغها ومنها أوضاعهم الاقتصادية المتميزة ومكانتهم الاجتماعية المرموقة وتمتعهم بالنفوذ والسلطة وقوة العصبية الى جانب خبرتهم بأمور البـــــلاد وادارتها حتى يمكن توليتهم لهذه الوظائف وكان بريق هذه المناصب التى سعى اليهـــا المصريون — ولو عن طـــريق الرشوة — فى ادارة الأقاليم بصفة عامة راجعا الى الحرص على رئاسة القرى وزعامتها واستمرار بقاء هذه المناصب فى يد أبناء الأسر العريقة بها الى جانب تحقيق مكسب مادى أيضا .

وكان الوصول الى مناصب شياخة القرى والعمـــد سببا فى ازعاج الادارة المركزية وحكام البلاد نتيجة لكثرة الشـــكاوى التى كانت تطالب باجراء ترتيب الشياخة أو تعديلها تحقيقا لرغبات الأهالى فى تنصيب من يرغبونهم فى هذه الوظائف وكان تدخل الادارة المركزية ومساندتها لبعض المشايخ ضد رغبة الأهالى كثيرا ما يفسد اجراءات الترغيب أو الانتخاب، كما أن تغافل الحكومة المركزية عن تحقيق كثير من هذه الشكاوى كان سببا فى استمرار الصراع حول هذه المناصب فى القرى وكان لهذه العوامـــــل بالاضافة الى جهل المصريين أكبر الأثر فى ضياع حقوقهم السياسية فى تمثيلهم الصحيح فى ادارة بلادهم باتباع الأسس الصحيحة فى انتخـــــاب ممثليهم فى ادارة القرى وكذلك المجالس المحلية مما ترتب عليه عدم تحقيق العدالة الاجتماعية واقامة ديمقراطية حقيقية لسنوات طويلة من القـــرن التاسع عشر .

وقـــــد أتيح لمن تولوا من المصريين وظائف الادارة العليا بالأقاليم والدواوين سبل الاتصال بالحكام واقامة العلاقات الوطيدة معهم ، وانعكس ذلك على أوضاعهم الاجتماعية داخل بلادهم وخارجها ، كما تهيأت للعمد والمشايخ — عصب النظام الادارى — السبل للنهوض بعائلاتهم وأسرهم حيث نال أبناءهم حظا وافرا من التعليم والرعاية لم يتح لغيرهم من أبناء الفلاحين فأصبحوا أعضاء فى مجالس الحكم والشورى والقضـــاء فارتفعت بذلك مكانتهم السياسية والاجتماعية على حين حالت سوء أوضاع الفلاحين

الاقتصادية والاجتماعية دون استمرار من تولى منهم أيا منها فتركوها لمن يملكوا نواصيها .

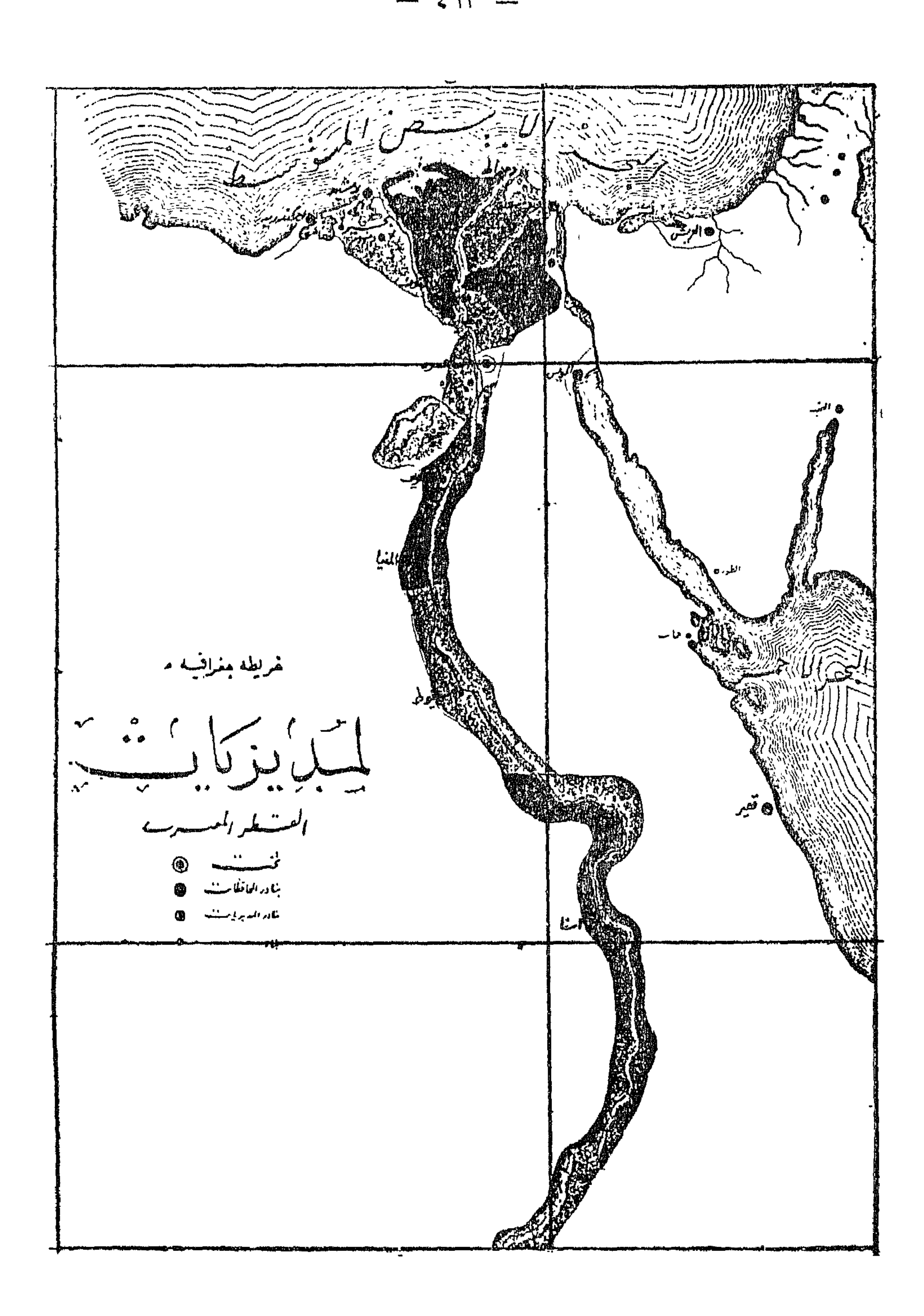
وعلى الرغم من تحديد الاختصاصات والعمل على التنسيق بين الأجهزة والوظائف بادارة الأقاليم والبلاد فان ذلك لم يمنع من التداخل بين هذه الأجهزة ورجال الادارة وخاصة فيما بين أجهزة الادارة بالأقاليم وفروع الدواوين والمصالح بهذه الأقاليم . وكان ذلك راجعا الى رغبة هذه الأجهزة والقائمين عليها فى السيطرة والنفوذ واخضاع هذه الفروع لسلطة حاكم الأقاليم . وقد تدخلت الحكومة المركزية للحيلولة دون تصعيد هذه الخلافات . أما أوجه الائتلاف فيما بينهم فكانت بهدف تحقيق المصالح العامة وان كانت غلب عليها تحقيق المصالح الشخصية .

ومع أن البعض حاول الصاق تهمة الاستكانة والاستسلام بالمصريين فى مواجهة تعسف أجهزة الادارة معهم فقد أثبتنا من خلال الوثائق كيف تعددت صور مقاومة بعض الأهالى فى عدد من القرى لتجاوزات أجهزة الادارة ورجالها ، وكيف تصدوا لحكم محمد على المطلق وأعلنوا العصيان ورفضوا أداء ما عليهم من ضرائب وأموال بل تصاعدت روح المقاومة عندهم الى المقاومة المسلحة رافضين لكل أنواع الظلم والعسف والجور ودفاعا عن حقوقهم واعترف حكامهم الاتراك بشدة بأسهم وخطورتهم .



ملاحق الكتاب




خريطة جغرافية
لمديريات
القطر المصري
تخت
بنادر المحافظات
بنادر المديريات
المنيا
اسنا
قصير

الملحق الثـــانى (*)

تعيين المصريين مديرين للاقاليم

من الجناب العالى الى شرمى أفندى :

يخطره بعدم ممنونيته من المعاملة الشاذة التى عامـــل بها على أغا بدراوى مدير نبروه وكفر الشيخ ويلفت نظره الى أن ساكن الجنان السلطان سليم قد جعل من ثلاثة من أسرة الخادم ومن محمد باشا أبو مراق وزراء وهم من أبناء العرب كما أن جنابه العالى قد جعل على اغا بدراوى مديرا مثله فلماذا لا يحتمله فاذا كان هناك أسباب توجب هـــذا الكره كان بها والا فليفهم انه يحطم عظامه .

(*) دفتر ٧٨ معية تركى وثيقة رقم ٨٩ فى ٢٧ محـــــرم ١٢٥٢ — ١٨٣٦/٥/٤ ص ٢٧ .

الملحق الثالث (*)

محمد على يشيد بكفاءة المديرين المصريين

من محمد على الى نجلى المحترم مدير الغربية :

لدى مطالعتكم على صورة الشقة الواردة من اللواء حمزة بك مأمور كشف عملية الترع والجسور فى المديرية الغربية المرسلة الى طرفكم لفا كما سيكون معلوما لديكم بأن الأنفار الموجودة فى عملية الجسور قليلة جـــدا وكما أن بعض محلات العملية لا توجد أنفار قط وبناء على الكشف المقدم منذ بعض أيام لفا مع الشقة المرسلة من وكيل المديرية المؤرخة ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٧ نمرة ١٣٥ العمليات المنتهية الى الآن ضئيلة جدا وعنـــــد المقايسة مع العمليات التى انتهت فى عهد أسلافك المديرين من أولاد العرب ثبت انك متأخر عنهم جدا فى العمل والعملية التى أتمها الانفار التى من طرفكم لا تساوى ثلث العمليات التى أنهوها الأنفار من طرفهم بناء على مضمون أمرنا رقم ٨٢ على أقل تقدير يجب عليك اتمام العمليات الضرورية بجلب أنفار كافية لنهو هذه العملية .

(*) محافظ مديرية روضة البحرين محفظة رقم ٥ وثيقة رقم ٨٤ فى ١١ جماد ثان ١٢٥٧هـ / ١٨٤١/٧/٣١م .

الملحق الرابع (*)

النتائج التى ترتبت على تولى المصريين حكم أنفسهم

فرمانات جليلة الى أهالى ومشايخ أقسام الوجه القبلى والأقاليم الوسطى :

بأنه بالنظر لما شاهده الجناب العالى فى أثناء سفره من الاسكندرية الى الجعفرية من عمران البلاد ووفرة الزراعة فى الجهات التى أحيلت الى عهدة المشايخ فى الأقاليم البحرية صدرت الارادة السنية برفع الحكام الترك عن الأقاليم الصعيدية واحالتها الى عهدة مشايخها فعين لكل قسم ناظر منهم فعلى الأهالى السمع لكلامه والاطاعة لأحكامه والاتفاق معه على تحصيل الأموال الأميرية وأن من يخل منه شىء يجرى تأديبه .

(*) دفتر ٢٥ أوامر وثيقة ١١٧ فى ٣ رمضان ١٢٤٩ — ١٨٣٤/١/١٤ ص ٦١ .

الملحق الخامس (*)

رفت الحكام والعساكر والقواصة الاتراك بالاقاليم البحرية والقبلية واحلال المصريين محلهم

أمر كريم الى محرم أغا مدير نصف ثانى وجه قبلى :

بلزوم رفع المأمورين ونظار الأقسام الترك ومن بمعينهم من العساكر والقواصة الترك وأيضا حكام الاخطاط وكبار المشايخ حسب التعهد كما صار بالأقاليم البحرية وذلك بمناسبة احالة نظارة أقسام مديريتكم على عمد المشايخ مع اجراء ترتيب ماهياتهم حسب المشروح بالأمر البالغ مقداره

	قرش	كيسة
سنوى	٣٨٠	٩٣٥ (١) .

(*) دفتر ٢٥ أوامر معية وثيقة ١٢٧ فى ١٠ رمضان ١٢٤٩ — ١٨٣٤/١/٢١ ص ٧٢ .

(١) بلغ مقدار المبالغ المخصصة سنويا للعمد الذين حلوا محل الاتراك بمديرية نصف أول وجه قبلى ١٦٢ قرشا و ١٦٤٧ كيسة أنظر المصدر السابق نفسه وثيقة ١٢٥ فى تاريخه ص ٧٠ .

الملحق السادس (*)

سياسة سعيد فى توليته المصريين حكم أنفسهم

أمر كريم الى حسن أفندى الشريعى ناظر قسم قلوصنا بمديرية المنيا وبنى مزار :

اعلموا أنه لشدة تعلق ارادتنا بأمر رفاهية الأهالى وحسن تقدمهم قد سنح لخاطرنا أن نجعل من أجل عمدهم نظار أقسام يحسنون سياستهم ويباشرون أحوال معيشتهم مع تأدية المطالب الميرية بأوقاتها المقـــررة وتوسمنا فيكم اللياقة والاستعداد لذلك فجعلناكم بنظارة قسم قلوصـــنا وصدر أمرنا الى المديرية بقيدكم فى هذه الوظيفة من ابتداء تاريخه ـــ عوضا عن سليم أفندى الذى أمرنا برفته فيلزم أن تبذلوا غاية اهتمامكم بكمـــال اقدامكم الى حفظ افتخار التقدم بأن تعاملوا الأهالى برعاية الحق والانصاف وازالة أسباب الجور والانحراف ولا تكونوا كمن وافتهم النعم بالتقليد فى هذه المصلحة من أبناء العرب السالفين وأذيلت عنهم فى أقرب زمن من أتباع أمور البغى والطغيان لان أولئك بعد أن نالوا كمال التشريف بمدة المرحوم جنتمكان والدنا وتميزوا بنيشان الافتخار بين الاقران تجردوا من ذلك حينما ظهر عدم صلاحهم ولم يتجه لهم شيئا من أنواع الجزاء غير ذلك وأما انتم اذا سلكتم سبيل الاستقامة ولم ترتكبوا أدنى سقامة فيكون ذلك باعثا الى زيادة تشريفكم وعدم الاقدام على تقدم خلافكم ممن يرى فيه اللياقة الى جهة أخرى من العمد أمثالكم . وأما والعياذ بالله تعالى اذا حصل منكم ما يخالف للمقصود ففضلا عن تشديد جزائكم وخراب محلكم تكونوا موقع التجربة ولا يليق حينئذ الاقدام على تقديم أمثالكم فى مثل هذه الوظائف لانه يبقى من قبيل من جرب المجرب وتكونوا أعظم سبب فى حرمان أمثالكم من هـــذه النعمة وتستوجبون حينئذ دوام الدعى عليكم منهم ومن نسلهم ما دامت أبناء الترك حكاما على القرى فانظروا لذلك بعين الحقيقة وادآبو على سلوك أقوم طريقة وجانبوا ما سلف وقوعه ممن سلف واجتهـــدوا فيما تستحصلون به على ازدياد الشرف كما هو مطلوبنا .

(*) دفتر ١٨٨٧ أوامر معية عربى وثيقة رقم ١ فى ٨ صفر ١٢٧٣ ، ١٨٥٦/١٠/٨ ص ٢٨ .

الملحق السابع (*)

تحديد عدد المشايخ بالقرى

صورة معروض المديرية

« كما وانه ليس متسترا على سعادتكم وجود مشايخ بكثرة بأغلب البلاد أى البعض بها خمسة أو عشرة والا خمسة عشر أو عشرين والا خمسة وعشرين شيخ وان منشأ وسبب وجود هؤلاء على قدر كذا هو انه اذا توفى أحد المشايخ فتخلف الشياخة بعده الى من يتخلف له يعنى ولده واذا لم يكن فأخيه ماذا والا فالاقرب له يستولى عليها كالميراث بالقول انها حقه والا اذا كان لمن يستخلف ويستولى على الشياخة اخوات وينفصلوا من بعضهم فيقتسموها بين بعضهم البعض بدون اطلاع الحكومة وبغير وجود تقرير ديوانى بأيديهم وبمناسبة تمادى الأيام وتغيير واستجداد الحكام بحسب الحال بيصير تمكن تلك الاقتسامات عليهم وبواسطة وجود كثرة المشايخ بأى بلدة على قدر كذا يصير وقوع محذورات كثيرة وستستبان تلك المحذورات التى صار مشاهدتها بالملاحظة من بعض المشايخ الآتى ذكرها وهو أن :

أولا — العمليات والمطالب السايرة التى تصيب الأنفار الذين بطرف أحد تلك المشايخ والا من بطرف اطرافه بحق فبمقتضى الطبيعة البشرية يتحيل بأنواع الحيل والخداع بقوله ان هذا لا يخص حصته ويتخذ فى أسباب عدم قبولها وفى حماية اقاربه وتعلقاته الداخلية حصته ودايما لا يخلا عن افتكاره ترويح نفسه وعايلته المنسوبة اليه ومن ذاهو جاري وقوع لانزاع ومعارضة بين بعضهم البعض .

ثانيا — بداعي حصول وضع يد اغلب هؤلاء المشايخ على مسند

(*) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات : أمر سنة ١٢٧١ ، ترجمة أمر صادر الى مدير الدقهلية رقم ٩ ربيع الاول ١٢٧١ — ١٨٥٤/١١/٣٠ نمرة ٣٦ تركى بناء على ما عرض من المديرية تركى فى ٢٥ رمضان ١٢٧١ — ١٨٥٤/١١/١٧ نمرة ١٥ .

الشياخة بدون معلومية الحكومة وارباب الوقوف كما سبق الذكر فمنهم بعض أشخاص مجردين من المعقولية اعتادوا على الهروب من هنا لهنا واتخذوا ذلك وعدم مقابلة حكامهم سبيلا وبسبب سلوكهم فى هذا المسلك الغير مستقيم قد سرى واستطبع فى باقى المشـــــايخ والاهالى ويتداول الأزمنة صار ذلك لهم طبيعة وتمكنت فيهم وهلم جرا وبذلك صاروا الأهالى الفقراء التى تخصهم دايما تحت المشقات وبذا جارى كسر أجنحة الفلاحة وتسحب تلك الاهالى فضلا عن حصول المشغولية العظيمة الواقعة من كثرة التشكى الواقع بهذه الوسايط كما وأن ذلك جميعه ليس خافى على أحد مع أن هذا مغاير لرضا الجناب العالى الداورى فلذا تجارينا على اعراض وايراد بعض ملحوظات موجبة لمنع تلك المحذورات على قدر الامكان نوعا ومستوجبة لحصول رفاهية العباد التى هى أقصى الأمل العالى الخديوى وهو أن اذا ترتب مشايخ بكل ناحية على قدر تحملها ونظــرا لجسامتها بمعرفة عمد المجاورة وعمد فلاحين الناحية أيضا وباطلاع المديرية يعنى البلد الصغيرة جدا يترتب بها واحد وبالاكبر منها اثنين وبالاكبر منهــــا ثلاثة والأجسم قوى نهايته أربعة مشايخ والمشايخ الذى يترتبوا يجرى تعديل حصصهم بحسب الأطيان وبوانع الانفار وبتقدم دفاترهم لديوان المديرية يصير تجديد دفتر بنوع السجل وتتقيد به أسماء والقاب ومقادير قراريط المشايخ المستجدة ويعطى لكل منهم تقرير مطبوع بيده من المديرية ويكون مبين ومبرهن به ذلك وفيما بعد اذا ظهر خطأ من أحدهم فمن بعد التحقيق بمعرفة المديرية فى أول وهلة يصير زجره بين أقرانه وفى الثانيـــة يضرب بموجب القانون وفى الثالثة يعزل من الشياخة وينصب من يليق خلافـــه ويتأشر بالسجل المذكور كيفية ما يعامل به بكل دفعة لاجل معلومية الحكام به سلف وخلف ويختم عليه ذات المدير أيضا واذا انحل وعد أجل أحدهم وتوفى حالا ينتخب بدله كما مر الذكر ثم يصير وضع بصمة اختامهم بالسجل المذكور لأجل مراجعتهم حين الاقتضا وكذا يجرى صب اختـــام لكل منهم باسمه من الضربخانة مخصوصا وتعطى اليهم لأجل اعتماد الافادات التى ستعطى منهم وأثمان تلك الأختام تتسدد من أصحابهم وبحصـــــول ذلك ومباشرة أجرى وربط المواد المشروحة وقتى بالدقة والاعتنا سوف تظهر حالات من تلك المشايخ التى ستترتب بالانتخاب والقلة تمازج مزاح العدالة

وبذلك أيضا حصص المشيخة تصير على استقامة وكافة المطالب والاشغال الميرية تستقر فى درجة الرواج والتشهيل ولكن ولو انه قد تصور ذلك وتلاحظ الا انه من حيث أن موافقة أجرى ذلك لرضا الجناب السامى الخديوى وعدم موافقته مجهولا فاقتضى العرض والاشعار اذا توافق برأى سعادتكم اعراض هذه المواد للاعتاب السنية الخديوية تمنوا باعراضها وكل ما تعلقت به الارادة العلية الداورية تكرموا بالافادة عنه للاجرى عملا بما يصدر به الأمر .

صورة الأمر المشار اليه رقم ٩ ربيع الأول ١٢٧١ نمرة ٣٦ تركى

انه قد صار منظورى شقتكم المفصلة ومؤرخة فى ٢٥ صفر ١٢٧١ نمرة ١٥ المشتملة على أن وجود كثرة المشايخ بأحد النواحى موجبة لتعطيل المصلحة وعدم حصول الاستقامة وقد تحسن لدينا ملحوظاتكم واشعاراتكم التى ابديتموها فى هذا الخصوص فلذا وبما أن مقتضى تنصيب وتعيين مشايخ بكل بلدة حسب زمامها ثلاثة أو أربعة وبعض النواحى التى زمامهم جسيم يكون بكل منهم نهاية ستة (٦) مشايخ ويكونوا من أرباب الاستقامة وأهل للاتصاف بالخيرية بين الأهالى وبعضها يعنى على وجه الاصول بالانتخاب والتصديق فاذا اقتضى الأشعار لتبادروا فى تسوية وتعديل ذلك بكمال الحقانية والعدالة بغاية الدقة .

الملحق الثـــامن (*)

اجراءات انتخابات مشايخ القرى

الى ناظر قسم النجيلة :

« شرح صورته تقدم لنا هذا العرضحال من عبد الجواد مرعى من كفر داود ونحن بالترعة وقد أحضرنا مشايخ الناحية وسألناهم شفاها عن الحقيقة فأفادوا بأنه عند تعديل الناحية كان صار انتخاب مقدمه ضمن المشايخ اللازم تنصيبهم ثم صار تأخيره بعد الانتخاب وحيث لافهم تأخيره بعد انتخابه لأى كيفية فاقتضى الشرح لحضرتكم كى تحضروا من يلزم من عمد المجاورة ويصير حضور كافة الأشخاص الذين كانوا مشايخ بالناحية قبل تعديلها ويصير وقوف الأهالى قصادهم وينتخب منهم ٦ أنفار مشايخ برضا الأهالى من الملحوظ منهم الصداقة والمتنى بالعدالة ويصير ترغيب الأهالى عليهم وكل من يرغب لأحد منهم يروح عليه ويكون ذلك على يد نايب الشرع بالخط وبالانتهى تتحرر القوايم بواقع ما خص كل شيخ قرط ونفر ويختموا منكم ومن العمد ويتصدق عليهم من نايب الخط ويردوا للمديرية بالافادة لاجرى المقتضى كالوجوب .

حاشية : القصد أن يكون ترغيب الناحية بحضـــــور كافة الأهالى واقتناع الجميع ومن يكون من المشايخ القدم لا يرغبوا الأهالى لتنصيبه فيصير تفهيمه بذلك على يد الجمهور حتى لا يكون له وجه تشكى » .

(*) مديرية البحيرة صادر المرور بالمديرية ، دفتر رقم ٤٦٥ وثيقة رقم ٣٢ فى ٢٨ شعبان ١٢٧٤ — ١٨٥٨/٤/١٣ ص ٥ .

الملحق التاسع (*)

تدخل رجال الادارة فى انتخابات المشايخ

وموقف الاهــالى

جواب الى المديرية .. ..

مضمونه تقدم اعراضين للمديرية أحدهم من مذكورين فلاحون من سمادون ينهو عن سبوق تقديم جملة اعراضات فى شأن ترغيب بلدهم وان ناظر القسم لما أجرى الترتيب أقام فى دوار العمدة وصار يرغبو على هوى انفسهم ليس على مرغوب الأهالى ويلتمسون صدور الامر بترغيب الناحية بمحل خالى غرضه يكون خارج الناحية بالجرن وكل من رغبوه الأهالى يتوجهو بحصته من الفلاحين حتى يصير شيخ عليهم والآخر مقدم من سليمان عمر ابو أروش أحد المشايخ ينهى انه لما صار ترغيب الناحية بمعرفة ناظر القسم رغبوه ثلاثة عائلات وصار اندراجهم بقايمة معلومة وفى الصــباح وجدهم محذوفين من القايمة وذلك باتحاده مع العمدة ويلتمس النظر وأجرى المقتضى فصدر لنا افادة سعادتكم الرقيمة غرة رجب ١٢٧٧ نمرة ٨٧ لصقا بالاعراضين المذكورين بالنظر فى انهاهم وان وجد لهم حق يصير ترغيب الناحية بحضور العمد على كوم البلد وكل من يرغب لأحدا يكون من جماعته ويتبع الاجرى فى ذلك على حسب ما تحرر لناظر القسم وان لم يثبت لهم حق يفاد فعملا بما أشير قد أحضرنا ما سبق تحريره لناظر القسم فوجدوا جملة أوراق على احدهمشرح أخيرا من سعادتكم رقم ١٨ جماد ثان ١٢٧٧ نمرة ٥٤٣ صادر لناظر القسم حاصله انه لا يرى اقتضى لزيادة مشايخ عن الموجود وان يجرى توقيع ترغيب الأهالى على الـــ ٦ مشايخ الذين بها وكل من رغب واحد منهم يكون من جماعته وبالانتهى يرسلوا السندات والتعهدات والتقارير للمديرية فقد توجهنا الناحية وسألنا المتشكين عن

(*) مديرية روضة البحرين دفتر رقم ٤٦٩ صادر مرور ســعادة المأمور (نصف أول روضة — المنوفية —) وثيقة رقم ٧٦ فى ٢٨ رجب ١٢٧٧ — ١٨٦١/٢/٩ ص ص ١٩ ، ٢٠ .

وجه المعذورية التى حصلت فى الترغيب من ناظر القسم والعمدة وهـــل
اذا صار جمع الأهالى وسئل منهم واتضح ان الترغيب على حسب مرامهم
فماذا يكون قولهم وتورى لهم أيضا أن الترغيب لا يكـــون الا على الـــ ٦
مشايخ الموجودين فغاية ما أجابوه ان الترغيب على الـــ ٦ مشـــــايخ
الموجودين بالناحية لا يسترضون عليهم هما والأهالى بل المرغوب هـــو
تنصيب من يليق الى الناحية برغبة الأهالى حتى اذا جـــرى ذلك يتضح
لقولهم حجة اما اذا صار تفهيم الاهالى على الـــ ٦ مشـــايخ الموجـــودين
فلا يوضحون الحقيقة واما المعذورية التى حصلت من ناظر القسم هو أن
الترغيب كان بدوار العمدة داخل الناحية وكان صار حضور الأهالى حصة
حصة اسم اسم بدون عمد المجاورة ولا غيرهم فصار الرد عليهم بأن من
حيث ناظر القسم أجرى الترغيب فما هو وجه تشكيهم وهـــل الاهالى
يرغبن نقلهن من حصة الى حصة بشرط طرف المشايخ المقيمين لاخلافهم
أم ما هى الكيفية فعطى منهم الجواب اللازم بأن المقصود فى راحتهم هـــا
والأهالى ترغيب الناحية يكون على من يرغبوه الأهالى واحدهم سليمان
عمر شيخ بالناحية أجاب بأن الترغيب الذى سبق اجراه بالناحية رغبوه
جملة الأهالى ووجدهم مندرجين بحصص آخر فعند ذلك صار جمع كافة
الأهالى وتلى (وتولى) عليهم أمر سعادتكم فجانب منهم فضلو بحصصهم
وجانب رغبوا تنصيب ٥ أشخاص علاوة على المشايخ المتنصبين بالناحية
صار ايضاح اسماءهم بالمذاكرة فقد سئل من عمد المجاورة الحاضرين
ليوضحوا ما يعلموه فى حقيقة من هو مرغـــوب الأهالى بتنصيبهم فكانت
الاجابة منهم أن الفقى كان شيخ والبعض أقاربهم واخواتهم كانوا مشايخ
ما عدا أيوب فوده لم يسبق له شياخة قيل منهم ثانيا ليفيدوا عن اسم الذى
كان شيخ ورفت وأسباب رفعه وفى أى تاريخ ومن منهم الذى كانوا أقاربهم
مشايخ ونسبة قرابتهم وأسباب رفعهم أيضا هكذا الشخص الذى يرغبوا
تنصيبه ما يعلموه من سوابقه فغاية ما أجابوه أن الذى كان شيخ سالم
غنيم والثانى سيد أحمد خلاف كان أخيه شيخ وتوفى (وتوفا) والثالث
ابراهيم راضى (رادى) كان أخيه شيخ والرابع خطاب ليلة كان عمه شيخ
ولا يعلموا أسباب وتواريخ رفعه من سنة ١٢٥٨ (٥٨) بواسطة ما كان
حاصل منه فى عطل وفاء المطالب وهكذا خطاب ليلة أخيه كان رفع فى سنة
١٢٥٤ (٥٤) بهذا السبب وابراهيم راضى كان رفع أخيه فى سنة ١٢٧٠
(سنة ٧٠) لمناسبة هروبه بأولاده من انفار النمرة وأما سيد أحمد خلاف

مرفوعة سنة ١٢٧٠ (٧٠) مثل أخيه وأيوب غوده قيل انه كان شيخ في قيراط واحد ولما حصل منه تأخير صار اضافته على قريبه الموجود الآن وبالرد عليهم ليوضحوا ان كان رفع من ذكرو بمعرفة الحكومة أم لا افادوا أن رفعهم كان بمعرفة الحكومة فتوجه السؤال الى الـ ٥ اشـخاص الراغبين تنصيبهم مشايخ وتورى اليهم منطوق الأمر ويوضحوا عن الحصص الذين يرغبوها كان جوابهم أن قول المشايخ بخـلاف وما دام الأهالى يرغبوهم فلا يكن لهم مدخل وبالرد عليهم لازالوا يجاوبوا بهكذا بناء عليه وحيث بافادة سعادتكم مشيرا عن الاجرى حسب ما كتب لناظر القسم وما تحرر له ليس مصرحا (مسرحا) فيه عن ترغيب مشايخ علاوة على الموجودين لزم تحريره لسعادتكم بحاصلة الكيفية الأمل من بعد النظر فى

عـدد

ذلك يصدر الأمر بما يوافق اجراه وطيه الاوراق أفندم .

حاشية : من حيث المتشكين يرغبو تنصيب ٥ مشايخ علاوة على الموجودين حتى بذلك تبقى الناحية كمية مشايخها ١١ نفر شيخ وبما أن هذا بضد منطوق أمر السياده فقد نبهنا على المشايخ القدم والمرغوب تنصيبهم والمتشكين أيضا بتوجههم المديرية كى عند انعقاد الجمعية وأعمال المداولة عن ذلك وما يستصوب برأى سعادتكم يصير أجراه .

وثيقة ١٤٦ فى ٣ شوال ١٢٧٧ جواب الى قسم أشمون ص ٣٨ .

لما ورد شرح المدير نمرة ١٤٦٢ شرحا على ما عرض فى مادة ترغيبه ناحية سمادون محكوما فيها بعدم ترتيب مشايخ زيادة عن الـ ٦ مشايخ الموجودين وانه نبه عليكم بالاجرى أما اذا كان بعضا من المتشـكين أو خلافهم يريدوا الانتقال من حصة لأخرى فلا بأس ، قد تحرر لحاكم الخط بنهو ما ذكر بواسطة تكاثر شـغولكم فالآن وردت الأوراق بالافادة انه متوجه الى ترعة الخطاطبة ولا يمكنه نهو ما ذكر اذ لا يتم نهوه الا بمحل الواقعة وحيث سبق مقابلتكم والمعلومية بتوجه حاكم الخط الى العملية المذكورة فهمناكم ما يلزم اجراه بشأن ذلك كأمر المديرية حرر والاوراق كاملة مرفقة للتوجه للناحية المذكورة وبحضور القاضى وعمد المجاورةيصير تسوية مشيخة تلك الناحية على ٦ أنفار الموجودين بالطرق الواجبـة الاستقامة وراحة العباد على الوجه المشروح وبالانتهى يصير تحـرير القوايم والسندات والتعهدات والضمانات اللازمة وترسلوهم بالافادة مع التقارير القديمة لاجرى ما يلزم انما بدون تأخير » .

الملحق العاشر (*)

السماح لبعض العمد بالاتصال مباشرة بالمديرين

قرار سنة ١٢٧٧

قد علم من الملحوظات التى قدمها حضرة مدير أسيوط بالجمعية العمومية أن بعض عمد بنواحى المديرية يريدوا ادارة اشغال نواحيهم وسداد المطالب بمعرفتهم بواسطة المديرية من برابرا بدون مدخل لنظار الأقسام وحكام الاخطاط ولدى المذاكرة عن ذلك بالجمعية رؤى أنه اذا كان أحد عمد النواجى يعرض بناء على تراضى الأهالى بالناحية بأنه يؤدى (يأدى) كافة المطالب الميرية بدون مدخل حكام الأقسام وحكام الاخطاط فبعد السؤال من أهالى الناحية عن تراضيهم عن تأدية (تأديت) أنفار العمليات بالمحل اللازم بالميعاد الذى تحدده المديرية وكذا تأدية (تأديت) الأنفار اللازمة الى العسكرية لمحل طلب المديرية فى اليوم الذى يحصل تحديده مع تأدية (تأديت) سائر (ساير) طلبات الميرى وتقسيط الاموال من دون تأخير عن المواعيد والمحلات التى يجرى تحديدها كما يجرى التحديد لباقى نواحى الأقسام فمن بعد أخذ الشروط اللازمة بالايضاح الكافى فيصير الاجرى كما ذكر بمعرفة المدير بدون استيذان اما اذا كان حصل اختلاف من الاهالى فى التراضى عن العمد فينظر الى أغلب الاهالى ويتبع رأى الأكثر اما اذا حصل منه تأخير فى اداء اللازم سوى انكان انفار عمليات أو أنفار عسكرية عن الأيام المحددة أو لمحلات التسليم أو فى تقسيط الأموال وساير الطلبات الميرية دون باقى نواحى الأقسام فيكون حضرة المدير مرخص باعادة الناحية تحت ادارة ناظر القسم وحاكم الخط كما كان هذا ما رؤى موافق ويتحرر عنه للمديريات بالاجرى على وجه ما (وجهما) ذكر .

(*) دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات (قرار من الجمعية العمومية فى غاية محرم ١٢٧٧ وعليه أمر الاجرى (الاجر) فى ٨ صفر ١٢٧٧، ١٨٦٠/٨/٢٦ نمرة ٧٩ للمالية ، مقيد بدفتر الاوامر بوجه ١٣٩ ، ص ٧٧ .

الملحق الحادى عشر (*)

قواعـــد انشـــاء الكفـــور

من محمد سعيد الى مدير الجيزة واطفيح :

قد علم لدينا من انهاكم الوارد لمعيتنا رقم ١٩ ربيع ثان (ر) سنة ١٢٧٨ (سنة ٧٨) نمرة ١٢ بأنه موجود بعض الأهالى قد اجتمعوا سوية ويريدون الفرز بكفور مخصوصة بما أن مجموع أطيانهم تبلغ ماية فدان كما وانه جملة أنفار من بلدة واحدة تقسموا على ثلاثة أقسام وكل قسم منهم طالب فرزه لوحده بكفر مخصوص ونظرا لعدم التصريح بالقرار السابق صدوره من المجلس الخصوصى عليه أمرنا رقم ١٩ ربيع ثان سنة ١٢٧٦ نمرة ٢٦ عن هذا الصدد ان كان الترخيص بفرز الكفر المخصوص هـــو خاص بمن تكون أطيانه خاصة نفسه تبلغ المااية فدان أو عام الاشخاص المتعددة الذى يبلغ مجموع أطيانهم ماية فدان تروموا الاستيذان عنما يصير اجراه وحيثما ان المقصود بالترخص بافراز الكفور لمن يريدون الافراز هو للاشخاص الذى تبلغ أطيانهم أقله لحد ماية فدان وليس المقصود بأن يكون هذا القدر لشخص واحد قد أصدرنا أمرنا هذا اليكم للاجرى على الوجه المشروح انما لازما من مراعية الأمور الذى لا يحصل منها مفاسد معالملاحظة أيضا فى أخذ الضمانات القوية وغير ذلك فيما تدون بالقرار البارى ذكره الصادر عليه أمرنا بالتاريخ المرقوم حسبما تعلقت به ارادتنا .

عزتلو بك

تصرح بمتن أمرنا هذا عن اجرى فرزهم هما الذين يكونوا مستقيمين وموجود فيهم من يعتمد بأن يكون شيخا عليهم ويحضروا الضمانة القـــوية ولا ينشأ من فرزهم مفاسد ولا تأخير فى تأدية الأموال وساير الأشـــغال وبذا لزم التحشية لملاحظة الاجرى على هذا الوجه بكمال الدقة .

(*) مديرية الجيزة ، محفظة رقم ١ أوامر أمر رقـــم ١٣ فى غـــرة الحجة ١٢٧٨ هـ ١٨٦١/٥/٣٠ م .

الملحق الثانى عشر (*)

عدم رفـع مشايخ القرى الابجنحه ثابتـه

من اسماعيل الى ناظر الداخلية :

هـذه صورة قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ٢١ منـه (ذو القعدة ١٢٨٥) نمرة ٢ بما استصوبه المجلس فى عدم رفع أحد من مشايخ البلاد الا بجنحة ثابته مع ما هو لازم اجراءه أيضا فى ترتيب مشـايخ البلاد على وجه ماتوضح ووافق ارادتنا العمل به ولذا صدر أمرنا .

صورة قرارمجلس شورى النواب

بناء على ما تقدم به الانهى للمجلس من حضرات الشيخ حميـدة أبو ستيت والشيخ على سالم فيما يتعلق بالنظر فى مادة الشياخة بالبلاد وجعلها تحت رابطة منظمة بحيث يكون تعيينهم بمعرفة حضرات المديرين وسعادة مفتش الأقاليم ولا يعزل أحد الا أن صدرت منه جنحة يترتب عليها فيها رفعه من الشياخة جرى ما لزم عن ذلك بالمجلس حسب الحـدود والنظامنامه وصارت المذاكرة واستقر الرأى على أن تنصيب المشـايخ بالقرى ما هو الا بقصد مراعاة أحوال البلاد والاهالى وحصول الضبط والربط وتأدية الأموال والأشغال اللازمة بأوقاتها وهم المعتمدون والمعول عليهم فى اداء هذه الوظيفة وولو أن تنصيبهم برغبة الاهالى الا أن حضرات المديرين أيضا من الوجوب عليهم التحرى عن استقامتهم وحسن سلوكهم حتى يتحقق اعتماد تقررهم بالشياخة وعلى هذا مقتضى انه من الآن لايصير رفع أحد من شياخته الا اذا حصل منـه ما يوجب رفعه وتثبت (تسبت) الجنحة عليه بمقتضى القوانين فحينئذ يجرى رفعه بعد المخابرة من حضرة المدير مع سعادة مفتش الأقاليم ومن يلزم تنصيبه بدله يكون تنصيبه ايضا بمعرفة المدير بالمخابرة مع التفتيش وانما من حيث يوجد بلاد والحالة هذه

(*) ديوان الداخلية ، محفظة رقم ٦ أوامر عربى ، أمر رقم ٤٤ فى ٢٥ ذى القعدة ١٢٨٥ — ١٨٦٩/٢/٩ .

بها مشايخ كثيرة بغير اقتضى فكل بلدة يترتب لها مشايخ بحسب جسامتها وحصتها من ٢ لحد ٦ وانه اذا كان يوجد بعض بلاد جسيمة مثل بلقاس بالاقاليم البحرية وجهينة بالاقاليم القبلية ولا يمكن ادارتها بـــ ٦ أشخاص فمثل هؤلاء يترتب بكل منهم ٨ أشخاص وأن يكون ترتيب المشايخ على هذه الكيفية برغبة الاهالى من ضمن المشايخ الموجودين والحالة هذه بالقرى على يد حضرات المديرين بالمخابرة مع التفتيش كما ذكر ويعطى لهم التقارير اللازمة حسب المعتاد من قديم وأن يتحرر القرار اللازم بذلك ويعـــرض للاعتاب الكريمة بما استقر عليه رأى المجلس .

الملحق الثالث عشر (*)

عصيان بعض القرى بمديرية الشرقية

امر من محمد على الى سليم بك

بأنه لما علم من شقته الرقيمة ٥ منه (ذو القعدة ١٢٥٥) حصول عصيان بعض قرى مديريات الشرقية الثلاثة وانه بسبب ذلك تتعطل التحصيلات وسائر المطاليب الميرية وكان صدر أمره بتاريخ ١٥ منه نمره ٦ بالهجوم على قريتين من تلك القرى بعساكر أبو زيد اغا ويشار فان حصل سكون القرى الاخرى فبها والا يهجم عليهم أيضا وان لزم الحال لزيادة العساكر يومئذ من عربان الهنادى بيادة وسوارى على قدر اللزوم لكن لكون ان هذه المادة قد أقلقت باله قد أرسل اليه عبد الحميد بك حامل أمره للاستعجال ولكون قد أعطاه الوصايا اللازمة شفاها فيلزم تلقيها منه وبالانتهى تجمع أسلحتهم واعادة المومى اليه باشعار تسكين هذا العصيان .

(*) محفظة ١٢٥ أبحاث ، ترجمة الوثيقة التركية فى ١٦ ذى القعدة ١٢٥٥ — ١٨٤٠/١/٢١ .

الملحق الرابع عشر (*)

تمرد بعض الاهــالى ورفضهم دفع الاموال المقرره عليهم

أمر من الجناب العالى الى مصطفى بك

بتأديب أهل قرية جريس الذين أتلفوا مزروعاتهم وقت الحصــــاد وتمردوا على عدم قضاء أموال النخيل وعصوا أمر الحـــكومة وتنكيلهم بالعساكر الفرسان الموجودين بالفيوم فان لم يكف تنكيلهم العســـاكر الموجودين بالفيوم فبالذين أرسلوا الى أسيوط فان لم يكونوا وصـــلوا أو كانوا مضوا من أسيوط فيبان عدد العساكر الكافية لتأديبهم وتنكيلهم كى يرسلوا من هذا الطرف كى لا يسرى هذا الحادث لسائر القرى ٠

(*) معية تركى دفتر رقم ٧٠ ترجمـــــة الوثيقة رقم ١٣٤ فى ١٩ ذى القعدة ١٢٥١ — ١٨٣٦/٢/٨ ٠



المصادر والمراجع



أولا : الوثائــق

أ ـــ غير المنشورة : ـــ

١ ـــ دار الوثائق القومية : ـــ

وتضم خمس ادارات فنية وهى السيادية والمحليــة والخـــاصة والخدمات والانتاج وقد اعتمدنا على وثائق الادارات المحلية والسيادية والخاصة وغيرها من الوثائق التى لم تدرج ضمن هذه الادارات الخمس .

وثائق الادارة المحليــة : ـــ

وهى الوثائق الخاصة بالمحافظات والمديريات التى كانت تقسم اليها الاقاليم فى مصر فى القرن التاسع عشر وتتعلق بشئون هذه الاقاليم وأمورها الداخلية وهى عبارة عن دفاتر ومحافظ تشمل المكاتبات الصادرة من المعيه والنظارات (الدواوين) والمصالح والادارات والمحـــافظات والمديريات المختلفة ، وكذلك المكاتبات الواردة من هذه الجهات ، كما تشمل ايضا قيد الاوامر والمنشـــورات والقضـــايا ونتائجها والخــلاصات والتلغرافات والعرضحالات والمكاتبات السرية وغيرها من المكاتبات .

أ ـــ وثائق ديوان الداخلية : ـــ

الترتيب القديم ٥٧ محفظة بها الاوامر والمكاتبات ، وقد تم فصـــل الاوامر فى محافظ مستقلة على هذا النحو : ـــ

١ ـــ المحافظ :

١ ـــ ٥ أوامر باللغة التركية (مترجمة)

٦ ، ٧ أوامر باللغة العربية

ومحافظ المكاتبات أرقام : ٣ ، ٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ (ترتيب قديم)

٢ ـ **الدفاتر** : —

ـ الاوامر الصادرة الى ديوان الداخلية دفاتر أرقام :
١٣١٣ ، ١٣١٥ ، ١٣١٧ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ .

ـ القرارات واللوائح والمنشورات دفتر رقم : ١١٣٣

ـ الكشوفات والتراتيب دفتر رقم : ١١٣٦

ـ الاوامر الواردة الى الداخلية دفاتر أرقام :

١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١٣١٢

ـ عن المكاتبات الصادرة من ديوان الداخلية الى دواوين العموم دفاتر أرقام :

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٥٧ ، ٥٩ .
٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٧٣ ،
٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣

ـ مكاتبات وأوامر صادرة من الداخلية الى الاقاليم دفاتر أرقام :
٣٤ ، ٣٦

ـ مكاتبات وأوامر صادرة من الداخلية الى الدواوين والمحافظات والضبطيات وجهات سايرة : (جهات مختلفة أو متنوعة لا تشكل ديوانا أو وحدة ادارية أو جهازا اداريا) دفتر رقم : ٢٥٢

ـ مكاتبات وأوامر من الداخلية الى جهـــــات دواوين المحروســـة (القاهرة) دفاتر أرقام : ١٥١ ، ١٨١

ـ المكاتبات والاوامر الصادرة من الداخلية الى الاقاليم البحرية دفاتر أرقام : ١٦١ ، ١٨٧ ، ٢١١ ، ٢١٢

ـ المكاتبات والاوامر الصادرة من الداخلية الى الاقاليم القبلية دفاتر أرقام : ١٦٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٤٣٢

ـ المكاتبات الصادرة الى المديريات وتفاتيشهم أرقام : ٢٥٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٢٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٦٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥

ـــ المكاتبات الصادرة من الداخلية الى الفروع دفاتر أرقام :

٢٤ ، ١٨٣ ، ٢٦٤ ، ٣١٥ ، ٣٥٨ ، ٤٠٤ .

ـــ التلغرافات الصادرة من الداخلية الى المديريات والمحافظات دفاتر أرقام : ١٢٥٩ ، ١٤٤١

ـــ المكاتبات غير الرسمية الصـــــادرة من الداخلية الى الدواوين والاقاليم (وهى مكاتبات بدون أرقام وتأخذ طابعا سريا) دفتر رقم : ٤٢٣.

ـــ المكاتبات الواردة من الدواوين الى ديوان الداخلية دفاتر أرقام :

٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٨٥ ، ١٦٨ ، ١٩٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٣٤٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ .

ـــ عن المكاتبات الواردة من الاقاليم الى الداخلية دفاتر أرقام :

١٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١٣ ، ٣٠٨ ، ٣٢٩ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

ـــ المكاتبات الواردة الى الداخلية من الاقاليم القبلية دفاتر أرقام : ٢٢٣ ، ٤٤٠ .

ـــ مكاتبات واردة من الاقاليم البحرية دفاتر أرقام : ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

ـــ العرضحالات (الالتماسات) الواردة الى الداخلية دفتر رقم : ١٣٧٠.

ـــ مكاتبات واردة من دواوين المحروسة دفتر رقم : ٢١٧ .

ـــ مكاتبات واردة من الاقاليم البحرية والقبلية دفتر رقم : ٢٤٠ .

ـــ مكاتبات واردة الى الداخلية من الاقاليم دفتر رقم : ٣٩٤ .

ـــ مكاتبات واردة من الدواوين والاقاليم (بقلم عرضحالات) دفاتر أرقام :

١٣٦٥ ، ١٣٦٨ ، ١٤٠١ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٥٦ ، ١٦٠١ .

ب — وثائق المديريات والمحافظات والضبطيات وتفاتيش الاقاليم :

١ — مديرية روضة البحرية :

محافظ أرقام : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ .

دفتر رقم : ٤٦٩ .

٢ — مديرية المنوفية :

محفظة رقم : ١

دفاتر رقم : ٩٥٧ ، ١٠٣٢ .

٣ — مديرية الشرقية :

محفظة رقم : ١

٤ — مديرية الدقهلية :

محفظة رقم : ١

٥ — مديرية البحيرة :

دفاتر أرقام : ٨ ، ٢٣٤ ، ٣٤٤ ، ٤٠٢ ، ٤٦٥ ، ٥٣٤ ، ٦٤٩ ، ٨٦٦ ، ٩٣٣ .

٦ — مديرية الجيزة :

محفظة رقم : ١

٧ — مديرية أسيوط :

محفظة رقم : ١

٨ — مديريات قبلى :

محافظ أرقام : ١ ، ٢

٩ — مديرية جرجا :

دفتر رقم : ٨

المحافظـــات :

١ — محافظة الاسكندرية :

محفظة رقم : ١

٢ — محافظة دميــاط :

محافظ أرقام : ١ ، ٢

٣ — محافظة رشـــيد :

محافظ أرقم : ١ ، ٤

٤ — محافظة السويس :

محفظة رقم : ١

الضبطيات :

ضبطية مصر : محفظة رقم : ١

التفاتيش :

١ — تفتيش عموم الاقاليم :
محافظ أرقام : ١ ، ٢ ، ٣

٢ — تفتيش عموم أقاليم بحرى :
محفظة رقم : ٢

الوثائق السيادية :

وتضم وثائق الدواوين الرئيسية المتعلقة بشئون السيادة فى مصر ، مثل المعية السنية وديوان خديوى ، ودواوين الجهادية والبحرية وغيرها من الدواوين .

١ — معية سنية عربى :

المحافظ أرقام : ٣ ، ٤

الدفاتر :

— الاوامر الصادرة من المعية ، ومن قلم او ورشة الجـــورنالاته (التقارير) دفاتر أرقام : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٥ .

— عن الكشوفات والقرارات دفتر رقم : ٣٤

— عن اللوائح والاوامر والمنشورات دفاتر أرقام : ١٨١٤ ، ١٩١٨

— الاوامر الصادرة على العرضحالات الى الدواوين والاقاليم وغيرها دفتر رقم : ١٩٠٠

— الاوامر والمكاتبات الصادرة الى الدواوين والمحافظات والمجالس على العرضحالات ، دفتر رقم : ١٦٥٢

— الاوامر والمكاتبات الصادرة الى الدواوين والجفالك دفاتر أرقام: ٦٣ ، ٨٥ ، ١٠٥ .

— الاوامر العلية الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمحافظات والمجالس وغيرها دفاتر أرقام :

٤١ ، ٦٢ ، ٨٢ ، ١٢٩ ، ١٦١٤ ، ١٦١٦ ، ١٨٧٩ ، ١٨٨٠ ، ١٨٨١ ، ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ ، ١٨٨٩ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٧ ، ١٩١٠ ، ١٩١١ ، ١٩١٤ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٨ .

— المكاتبات الواردة من الاقاليم والمحافظات والدواوين دفاتر أرقام ١٦٤٥ ، ١٨٧٣

— المكاتبات الواردة إلى المعية على افادات تحررت الى الاقاليم والمحافظات والدواوين دفتر رقم : ١٢٣

— الافادات الخاصة بالاقاليم والمحافظات والدواوين والسايرة وغيرها وهى خاصة بالخلاصات والكشوف دفاتر أرقام : ١٦٢٨ ، ١٦٥٨

معية سنية تركى :

المحافظ أرقام : ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤

الدفاتر :

— عن الاوامر والافادات والمكاتبات دفاتر أرقام : بدون ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨

— الاوامر والافادات الصادرة على العرضحالات المقدمة الى الاعتاب السنية دفاتر أرقام : ٨ ، ١٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٤ .

— افادات وأوامر صادرة الى الجهات الخارجة عن مصر دفاتر أرقام : ١٤ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢

— الاوامر الصادرة الى الجهادية دفاتر أرقام : ٢٠ ، ٢٦

— الاوامر الصادرة على مضابط مجلس عالى الملكية دفتر رقم : ٢٩

— الاوامر الصادرة الى حبيب أفندى مأمور ديوان خديوى ، وغيره دفاتر أرقام : ٣٥ ، ٥٠

— الافادات الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمحافظات دفاتر أرقام: ٣٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٩ ، ٧٩ ، ٥٢٥ ، ٥٣٩ ، ٥٧٣ ، ٥٨٣ .

— الاوامر الصادرة الى الاقاليم دفاتر أرقام : ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥١، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٣ .

— الاوامر والافادات الصادرة الى الدواوين والمصالح دفاتر أرقام : ٤١ ، ٤٤

— الاوامر الصادرة الى الدواوين والجفالك والمصالح والسايرة دفاتر أرقام : ٥٢ ، ٦٦

— افادات صادرة الى جهات الاسكندرية والدواوين والمصالح والسايرة دفاتر أرقام : ٥٣ ، ٥٥ ، ٨٤ ، ٨٥

— الاوامر الصادرة الى خزينة داربك وجهات البحرية وكافة المصالح دفتر رقم : ١٢ .

— يومية افادات صادرة من باشمعاون الى الدواوين والمحافظات دفاتر أرقام : ٦٥ ، ٦٧ .

— الاوامر والافادات الصادرة الى كافة الاقاليم ومصالح السايرة دفاتر أرقام : ٦٨ ، ٨٠ ، ٤٩٣ ، ٥٢٦ ، ٥٣٧ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨

— افادات صادرة الى الاقاليم دفاتر أرقام : ٧٠ ، ٨٢

— وارد تحريرات من المعية الى الاقاليم والجفالك دفتر رقم : ٤٦١

— أوامر كريمة الى أقاليم مصر والسودان دفتر رقم : ٥١٠

— افادات وأوامر على العرضحالات دواوين واقاليم دفتر رقم : ٥٢٩ .

— افادات المعية للدواوين والاقاليم دفاتر أرقام : ٥٣٠ ، ٥٤٠

— أوامر وافادات الى الاقاليم والمحافظات والدواوين وغيرها دفاتر أرقام : ٧٤ ، ٧٨ ، ١٠٠ ، ٢٨١ ، ٢٩٨

٣ — ديوان خديوى : عربى ، تركى :

المحافظ ، محفظة رقم : ١

الدفاتر عربى : دفتر رقم : ٥٧٩

تركى : الاوامر والافادات الصادرة من ديوان خديوى دفاتر أرقام : ٧٤٧ ، ٧٥٣ ، ٧٥٦ ، ٧٧٩

— القرارات الصادرة من ديوان خديوى دفتر رقم : ٧٢٨

— المكاتبات والاوامر الصادرة من الديوان الى الاقاليم دفاتر أرقام : ٧٣٤ ، ٧٤٠

— المكاتبات الصادرة لمجلس الملكية دفتر رقم : ٧٥٤

— المكاتبات الصادرة من الديوان الخديوى دفاتر أرقام : ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٧ ، ٧٣٩ ، ٧٧٥ ، ٧٨٠

— الخلاصات الصادرة من ديوان خديوى دفاتر أرقام : ٧٣٦ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦٤ ، ٧٦٦ ، ٧٧٠ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٨٥ .

— الخلاصات الواردة الى ديوان خديوى دفاتر أرقام : ٧٦١ ، ٧٦٣ ، ٧٧٣ ، ٧٩٢ ، ٧٩٦ .

— مكاتبات وافادات أخرى خاصة بالدواوين والاقاليم والمحافظات وغيرها دفاتر أرقام : ٧١٧ ، ٧٢٩ ، ٧٤١ ، ٧٤٦ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤

٤ — ديوان المعاونة :

محافظ أرقام : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧

دفاتر شورى المعاونة تركى أرقام : ١٥٨ ، ٢١٥ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ .

٥ — وثائق عابدين :

وهى مستخرجة من بعض المجموعات الارشيفية والدواوين مثل المعية السنية وديوان خديوى ، وأطلق عليها هذا الاسم تبعا لمكان حفظها بقسم الوثائق التاريخية بقصر عابدين .

دفاتر أرقام : ١٤ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٢١١ ، ٢١٢

محافظ عابدن :

وهى الوثائق المفردة الواردة من محفوظات قصر عابدين وتحمل عنوان ديوان جلالة الملك .

محفظة رقم : ٤٧٣

٦ — ديوان مجلس ملكية تركى :

محافظ أرقام : ١ ، ٢ ، ٥

دفتر رقم : ١٣٩

٧ — وثائق المجلس الخصوصى :

دفاتر أرقام : ٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٣ ، ٦١ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ٨١ ، ٨٨ ، ١٠٣ .

٨ — وثائق مجلس الوزراء :

وتتضمن الوثائق الخاصة باجتماعات مجلس الوزراء ، ونظر المسائل التى تعرض عليه من مذكرات وتقارير من النظارات المختلفة ، والقرارات والاوامر التى يصدرها الى النظارات والمصالح والادارات والاقاليم وغيرها من الجهات ، وقد تم الاستعانة بوثائق نظارة الداخلية ، محفظة رقم : ٥ (العمد والمشايخ) ومحفظة رقم : ١٢ / أ العزب والكفور

٩ — ديوان مجلس الأحكام :

دفتر مجموع أمور ادارة واجراءات ويشمل مهام واختصاصات الوظائف الادارية بالاقاليم على اختلاف مستوياتها ويوضح النظام الادارى بها .

١٠ — محافظ بحريرا :

وهى على درجة كبرة من الاهمية حيث تتعلق بشئون الدولة السياسية وسياستها الخارجية .

محفظة رقم : ٧

الوثائق الخاصة :

وتشمل جميع الوثائق التى لها طابع خاص ، أو التى تقع فى فترة زمنية محددة ، ومن هذه الوثائق :

١ — وثائق الثورة العرابية :

— محافظ أرقام : ١ ، ٨ ، ١٧

— مجلدات بعنوان الحوادث اليومية والوقائع الحربية ج ١ ، ج ٢ ، ج ٣ .

٢ — محافظ الأبحاث :

أرقام : ٤٢ ، ١٠٠ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٦ .

وثائق أخرى :

— مجموعة محافظ اللوائح والقوانين ، ومودعة بقاعة البحث

— محفظة الميهى بالقاعة أيضا

— وثائق مصورة فى محافظ (بدون رقم) عن اللوائح والقوانين والاوامر .

— ديوان الروزنامه :

دفاتر أرقام : ٤٣٢٠ جـ ٢ « دفتر زمام أرباب الابعاديات العشورية »
٤٣٢٢ جـ ٤ « دفتر أرباب الابعاديات العشورية »

٤٣٣٩ جـ ٣ « دفتر الاطيان العشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى »

٤٣٥٦ « دفتر مربوط زمام الابعاديات والجفالك المحرر لها تقاسيط »

٤٣٥٧ « دفتر ربط العشور يشتمل على صور الكشـــــوفات الذى تحررت (تحررة) لبيان مقادير وأسماء مذكورين أرباب الابعاديات بكافة المديريات » .

٤٨٤١ « دفتر أسماء النواحى بالاقاليم » .

— محافظ الذوات :

محفظة رقم : ١

٢— دار المحفوظات العمومية :

١ — دفاتر الشياخات :

مديرية الغربية « من ابتدى ١٢٨٢ هـ »

دفاتر أرقام ٢٧٠٨ جـ ١

٢٧٠٩ جـ ٢

٢ — لائحة المحاكم الشرعية :

١٢٩٧ هـ / ١٨٨٠ م .

بها جدول بالمحافظات والمديريات والمراكز والنواحى والبلاد ونواحيها برقم ٢٢ المكتبة

٣ — ملفات خدمة الموظفين :

الاســـــم	الملـــــف
قبرصلى سليمان أغـــا	٣
اسماعيل الكريدلى	٤٢
حمـــــزة باشـــــا	٧١٥
حسن بك أباظـــــة	١٦٨٧
عبد القـــــادر حلمى	٧١٦٨
أرســــــلان باشـــــا	٧٣٤٤
حسن باشا الشريعى	١١٩٢٧
سليمان باشـــا أباظـــة	١٢٧٠٧
خليـــــل بك بيـــامى	١٥١٥٦

٤ — مكتبة مجلس الشعب :

مضبطة مجلس شورى النواب فى ٦ ربيع ثان ١٢٨٨/٢٤/٦/١٨٧١

ب — وثائق منشورة :

— نظارة الداخلية : الكشاف للديار المصرية وعدد نفوسها جـ ٢ المطبعة المصرية — بولاق — القاهرة ١٨٨٥ .

نظارة الداخلية :

مبادىء فيما يتعلق بالديار المصرية ، احصـــاء ١٨٧٣ — ١٨٧٧ ، مطبعة اركان حرب الجهادية المصرية — القاهرة ١٢٩٦ هـ .

— لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصة النجاح سلخ رجب ١٢٤٥ .

— لائحة تفتيش عموم الاقاليم رقم ٤٠ فى ١٨ شوال ١٢٨٨ هـ .

— منشورات صادرة من النظارات قسم ٢ مطبعة بولاق فى غاية ربيـــع أول ١٢٩١ — ١١/٣/١٨٨٠ .

ثانيا : المراجع العربية

— **ابراهيم زكى** : الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنسية ومحمد على ، المطبعة العصرية ، جزءان فى مجلد واحد ، القاهرة د.ت .

— **ابراهيم عامر** : الارض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٨ .

— **أحمد أحمد الحتة (دكتور)** : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٠ .

— **أحمد أمين** : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ط ١ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥٣ .

— **أحمد رشيد (دكتور)** : نظرية الادارة العامة ، السياسة العامة والجهاز الادارى ، دار المعارف — القاهرة د . ت .

— **أحمد عبد القادر الجمال (دكتور)** : مقدمة فى أصول النظم الاجتماعية والسياسية ، ط ١ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٧ .

— **أحمد عزت عبد الكريم (دكتور)** : تاريخ التعليم فى مصر منذ نهاية حكم محمد على ، الى أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ — ١٨٨٢ جـ ١ ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ١٩٤٥ .

— **أحمد عزت عبد الكريم (دكتور)** : دراسات فى تاريخ العرب الحديث — دار النهضة العربية للطباعة والنشر — بيروت ١٩٧٠ .

— **أحمد فتحى زغلول** : المحاماة ، مطبعة المعارف ، القاهرة ١٩٠٠ .

— **استيف ، الكونت** : النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية ، مجلد ٥ وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ، ط ١ مكتبة الخانجى ، القاهرة ١٩٧٩ .

— **السيد رجب حراز (دكتور)** : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ١٥١٧ — ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٧٠ .

— **الكسندر شولش** : مصر للمصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ — ١٨٨٢ ، تعريب د. رؤف عباس حامد ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ .

— **الياس الأيوبى** : محمد على سيرته وأعماله واثاره ، دار الهلال ، القاهرة ١٩٢٣ .

— **الياس الأيوبى** : محمد على سيرته وأعماله وأثاره ، دار الهلال ، المصرية ، القاهرة ١٩٢٣ .

— **الياس زاخوره** : مرآة العصر فى رسوم أكابر الرجال بمصر ، ج ١ ، المطبعة العمومية ، القاهرة ١٨٩٧ .

— **أمين سامى** : تقويم النيل ج ٢ ط ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٣٦ .

— **أمين سامى** : تقويم النيل ، مج ١ ج ٣ ط ١ مطبعة دارالكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ .

— **أمين سامى** : تقويم النيل ، مج ٢ ج ٣ ط ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٦ .

— **أمين سامى** : تقويم النيل ، مج ٣ ج ٣ ط ١ ، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٣٦ .

— **بير ، ج** : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة د. عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى الجمال ، مكتبة الحريةالحديثة القاهرة — ١٩٧٦ .

— **تيودور روذستين** : تاريخ المسألة المصرية — ترجمة عبد الحميد العبادى ، القاهرة ١٩٥٠ .

— **حسين أفندى الروزنامجى** : ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، المقالة الاولى : مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨ — ١٨٠١ تحقيق محمد شفيق غربال — مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة — مج ٤ ج ١ مايو ١٩٣٦ .

— **جمال حمدان (دكتور)** : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، كتاب الهلال ، القاهرة ١٩٦٧ .

— **جورج جندى ، جاك تاجر** : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٤٧ .

— **رفاعة بك رافع** : مناهج الالبـــاب المصرية فى مباهج الآداب العصرية مطبعة بولاق ، القاهرة ١٢٨٦ هـ .

— **رؤف عباس حامد (دكتور)** : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ — ١٩١٤ ، ط ١ ، دار الفكر الحديث ، القاهرة ١٩٧٣ .

— **زكى محمد مجاهد** : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشر الهجرية — دار الطباعة المصرية الحديثة ، القاهرة ١٩٥٠ .

— **زين العابدين شمس الدين نجم (دكتور)** : بور سعيد تاريخها وتطورها منذ نشأتها ١٨٥٩ حتى عام ١٨٨٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧ .

— **سليم خليل النقاش** : مصر للمصريين ، جـ ٤ ، مطبعـــــة المحروسة ، الاسكندرية ١٨٨٤ .

— **شابرول • ج • دى** : دراسات فى عادات وتقاليد سكان مصر المحدثين مج ١ وصف مصر ، ترجمة زهير الشايب ط ١ ، القاهرة ١٩٧٦ .

— **شفيق شحاته (دكتور)** : تاريخ حركة التجـــديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦١ .

— **شفيق شحاته (دكتور)** : التاريخ العـــام للقانون فى مصر القديمـــة والحديثة ، ط ١ ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٩٦٢ .

— **صالح رمضان (دكتور)** : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر اسماعيل، منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٧٧ .

— **صبحى محرم** : التقسيم الادارى كمدخل لتطوير الحكم المحلى ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، القاهرة ١٩٧٣ .

— **صلاح صادق (دكتور)** : الحكم المحلى فى فرنسا ، نظم الحكم المحلى المقارنة ، موسوعة الحكم المحلى ، جـ ٢ ، دار الجيل للطباعة ، القاهرة ١٩٧٧ .

— **طعيمة الجرف (دكتور)** : مبادىء فى نظم الادارة المحلية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٠/١٩٦١ .

— **طلعت اسماعيل رمضان (دكتور)** : الادارة المصرية فى فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

— **ظريف بطرس (دكتور)** : مقومات الادارة المحلية ، دراسة عامة ، موسوعة الحكم المحلى ، الاساسيات النظرية للحكم المحلى ج ١ ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٧٧ .

— **ظريف بطرس (دكتور)** : الادارة المحلية مفهومها وايكلوجيتها ، موسوعة الحكم المحلى ، ج ١ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٧ .

— **عادل محمود حمدى (دكتور)** : الاتجاهات المعاصرة فى تنظيم الادارة المحلية ، ط ١ دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٣ .

— **عبد الرحمن الجبرتى** : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ٤ ، بولاق القاهرة ١٢٩٧ هـ .

— **عبد الرحمن الرافعى** : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ج ١ ط ٤ ، ج ٢ ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ .

— **عبد الرحمن الرافعى** : عصر محمد على ، ط ٣ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ .

— **عبد الرحمن الرافعى** : عصر اسماعيل جزءان ، ط ٢ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٨ .

— **عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور)** : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٤ .

— **عبد السميع سالم الهراوى** : لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ١٩٦٢ .

— **عبد الله عزباوى (دكتور)** : عمد ومشايخ القرى ط ١ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٤ .

— **عبد الهادى محمد مسعود** : الثورات فى مصر من عهد سعيد الى آخر عهد توفيق جـ ٢ ، مطبعة مخيمر ، القاهرة ، د.ت .

— **عثمان خليل عثمان (دكتور)** : الادارة العامة وتنظيمها ، مكتبة عبدالله وهبة ، القاهرة ١٩٤٧ .

— **عراقى يوسف محمد (دكتور)** : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٥ .

— **على محمد بركات (دكتور)** : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحياة السياسية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٧ .

— **على شلبى (دكتور)** : الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٣ .

— **على مبارك** : الخطط التوفيقية ، جـ ١١ ، جـ ١٢ ، جـ ١٤ ، جـ ١٥ ، القاهرة ١٣٠٥ هـ .

— **عمر طوسون** : مالية مصر منذ عهد الفراعنة الى الآن ، الاسكندرية ١٩٣١ .

— **كلوب بك ، أ ب** : لمحة عامة الى مصر جـ ٢ ، ترجمة محمد مسعود ط ٢ ، دارالموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٢ .

— **ليلى عبد اللطيف (دكتورة)** : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ .

— **محمد حامد الجمل** : ديمقراطية الحكم المحلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦١ .

— **محمد رمزى** : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الاول ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ٥٣/١٩٥٤ .

— **محمد رمزى** : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية القسم الثانى جـ ١ دار الكتب المصرية ٥٤/١٩٥٥ .

— **محمد رمزى** : القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ ٢ ، دار الكتب المصرية ٥٤/١٩٥٥ .

— **محمد طه بدوى (دكتور)** : مبادىء القانون العام ، للنظم السياسية والادارية .

— **محمد طلعت الغنيمى (دكتور)** : ط ۱ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٦.

— **محمد على الأنسى** : قاموس اللغة العثمانية ، الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات ، ١٣٢٠ هـ .

— **محمد فكرى** : جغرافية مصر ، ط ۱ ، مطبعة وادى النيل المصرية ، القاهرة ١٢٩٦ هـ .

— **محمد فؤاد شكرى (دكتور) وآخرون** : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٤٨ .

— **محمد فهمى لهيطة** : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٤ .

— **محمد نجاتى** : العبر فى كشف أسرار القرن الثالث عشر ، ط ۱ ، مطبعة النهج القويم ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ .

— **محمود عاطف البنا** : نظم الادارة المحلية ، ط ۱ ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٨ .

— **محمود فهمى** : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر جـ ۱ ، ط ۱ ، المطبعة الأميرية ١٣١٢ هـ .

— **مصطفى القونى** : تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٤ .

— **ممفورد ، لويس** : المدينة على العصور ، أصلها وتطورها ومستقبلها ترجمة وتعليق وتقديم دكتور ابراهيم نصحى ، جـ ٢ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ .

— **هاملتون جب ، هارولد براون** : المجتمع الاسلامى والغرب ، ترجمة دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، جـ ٢ ، القاهرة ١٩٧١ .

— **هنرى دودويل** : الاتجاه السياسى لمصر فى عهد محمد على ، تعريب أحمد محمد عبد الخالق ، على أحمد شكرى ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، د . ت .

— **هيلين آن ريفلين** : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٧ .

— **وحيد رأفت (دكتور)** : القانون الادارى ، حـ ٢ ، مطبعة العلوم ، القاهرة ١٩٣٩ .

— **يعقوب أرتين باشا** : الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، تعريب سيد عموره ، ط ١ ، مطبعة بولاق ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .

— **يوسف آصاف** : دليل مصر ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٨٩٠ .

— **يوسف الحسن** : دراسات فى الادارة والحكم المحلى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٥ .

— **يوسف نحاس** : الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، مطبعة المقتطف ، القاهرة ١٩٢٦ .

ثالثا : المراجع الاجنبية

— Bear. Gabriel : Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalim 1964.

— ―――――――― : Sacial change in Egypt 1800 — 1914 (Holt, ed political and social change in Modern Egypt) London 1968.

— Bemmlion van, p : L'Egypte et L'Europe , vol I, leiden 1882 — 1884.

— Crouchly, A. E. : The Economic Development of Modern Egypt. London 1938.

— Colvin, sir Auckland . The Making of Modern Egypt n. d.

— Dicey Edward : The story of the Khedivate, London. 1902.

— Duff Gordon, laby : Last Letters from Egypt, London 1876.

— Fner Herman : Governmments of Greater European. powers London 1956.

— Harcourte Le Duc d' : L'Egypte et les Egyptiens. Paris 1893.

— Holryd, Arthur, T : Egypt and Mohamed Ali Pacha in 1837, London 1938.

— Holt , p , M . : The Pattern of Egyptian political History, 1517 — 1798 in political and Social change in Modern Egypt, London, 1968.

— Hamont. P. N. : L'Egypte sous Méhémet Ali, Tome Premier Paris 1845.

— Lane, E dward William : The Manners and Customs of Modern Egyptians, London 1842 .

— Lipman, V : Local Government Areas 1834 — 1945. Oxford 1949.

— Madden, R.R : Travels in Turkey, Egypt, Nubia and palestine. in 1824 — 1827, vol I, London 1833.

— Marchal, A. H. : Financial Administrion in Local Government, London 1961.

— Marlotie, (Baron de) : Egypt ; Native Rulers & Foreign interference, London 1883.

— Mc Coan J. C. : Egypt as it is, London 1877.

— ——————— : Egypt under Ismail, London 1889.

— Merruau. M. paul : L'Egypte contemparaine 1840 — 1857 de Mohammed Aly a' Said pacha, Paris 1858.

— Milner, Alfred : England in Egypt, London 1893 .

— Richard, p. Dubois : Le Gouvernement et l.' Administration de Mohamed Ali le Grand (Revue Al Qanown wal lqtisad 2 me partie 1939).

— Show, Stanford, J. : The Financial and Administrative organization and Development of ottoman Egypt 1517 — 1798 Princeton 1962 .

— Saint John Bayle : Village life in Egypt With Sketches of the Said, London 1852.

— St. John. J A : Egypt and Mohammed Ali, London 1834.

— Thédénat, Duvent. P. P. : Egypt sous Mehemed Ali - ou apercu repide de administation civile et militaire de ce pacha paris 1821.

— Wallace, D,Mackenzie : Egypt and Egyptian Question London 1883.

رابعا : الرسائل الجامعية

— **حامد على دسوقى** : النظام الادارى فى عهد اسماعيل ١٨٦٣ — ١٨٧٩ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ١٩٧٩ .

— **عبد الوهاب بكر محمد** : البوليس المصرى ١٨٠٥ — ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٧ .

خامسا : الدوريات

— أبو نظارة زرقاء .

— الاهـرام .

— التجـارة .

— الجوائب .

— المحروسـة .

— مرآة الشرق .

— مصر .

— المفيـد .

— الوطن .

— الوقائع المصرية .

— الوقت .



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفهـــــرس

الموضـــــوع الصفحة

البـــاب الثالث

الموضــوع	الصفحة

مطبعة الجبلاوى
٢٠٢ شارع الترعة البولاقية

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/١٥٥١



